

٢١١ كونها جملة خبرية وما فيها من الرباط
 ٢١٢ حذف العامل
 ٢١٤ الظاهر ان المؤكدة تجئ بعد
 الفعلية كما بعد الاسمية
 ٢١٥ اختلاف عامل المؤكدة (التميز)
 ٢١٧ معنى المقدار
 ٢١٨ معنى تمام الاسم
 ٢٢١ التمييز عن النسبة وهو اما اسم او صفة
 ٢٢٤ (المستثنى) وهل هو مشترك لفظي او لا
 ٢٢٥ دفع التناقض في الاستثناء بوجوه
 ٢٢٦ اعراب المستثنا والاختلاف في عامله
 ٢٢٨ بيان قسمي المقطع مع تحقيق لاعمده
 اليوم آه
 ٢٣١ بيان شرط اختيار البدل في المستثنى
 ٢٣٥ الاستثناء المفرغ
 ٢٣٥ المفعول معه بحيث يعدلا
 ٢٣٦ الاستثناء في التوابع وما فيه من
 الاشكال وحله
 ٢٣٧ تعذر البدل على اللفظ
 ٢٤٠ بيان انواع الستة من احكام الاستثناء
 ٢٤٤ مجرور بعد غير وسوى وسواء
 ٢٤٥ وغير صفة جلت على الا
 ٢٤٧ واعراب سوى وسواء
 تفصيل لاسما
 ٢٤٩ الواو الداخلة على لاسما اعتراضية و
 جواز كونها عاطفة ولا خبر لا ولا لاسما
 ... مخدوف ولا سواء مقام لاسما ومطلب
 ...
 ٢٥٠ حرف النفي مع الايديد معنى الشرط
 ... والجزاء يدخل الاول معنى التعليل
 ... الماضي اذا تقدمهما السؤال
 ٢٥١ خبر كان واخواتها بيان خصائصه
 ... من وقوع خبر كان ماضيا بلا قد او عدمه
 ٢٥٢ حذف عامل كان

٢٥٥ (اسم ان واخواتها)
 ٢٥٥ (المنصوب بلا التي لنفي الجنس)
 ٢٥٦ وجه بناء اسمها وان النكرة في
 سياق النفي تقيد العموم
 ٢٥٦ دخول الجار على لاء التبرئة والجملة
 ... التبرئة لا محل لها من الاعراب
 ٢٥٧ بيان مشابهاة لاء التبرئة لأن
 ٢٥٩ الجملة الاسمية مقدرة بالفعل في الدعاء
 ... عدم تكرير تكرير لافي الموضعين
 ٢٦٠ تأويل العلم بنكرة وفي مثل لاحول
 ... آه خسة اوجه
 ٢٦٠ تجوز عمل العالمين المتماثلين في معمول
 واحد
 ٢٦١ دخول الهمزة على لا واعراب نعت
 اسم المبني وعطفه
 ٢٦٥ الفصل بين المضافين باللام المقصدة
 وبالظروف
 ٢٦٦ (خبر ما ولا المشتهين)
 ٢٦٧ بيان ان العازلة وعملها
 ٢٧١ لفظ لات كربت وتمت
 ٢٧٢ (المجرورات)
 ٢٨٣ الاضافة المعنوية
 ٣٧٥ اضافة غير الى ضد واحد
 ٢٧٧ الاضافة اللفظية
 ٢٧٨ اضافة اسمي الفاعل والمفعول الى
 معمولها
 ٢٨٠ افادة اللفظية التخفيف
 ٢٨٣ حكم المضاف الى السبب والاجنبي
 ٢٨٥ عدم جواز اضافة الصفة الى
 موصوفها وبالعكس
 ٢٨٦ اضافة ذات وذات وذا صيغ وذا غبوق
 ٢٨٨ جوز الكوفيون اضافة الشيء الى
 نفسه مع اختلاف اللفظين و اضافة
 افعال التفضيل
 ٢٨٩ حكم اي في الاصفة حكم افعال

٢٩١ احكام الاضافة من حذف المضاق
 ٢٩٢ وحذف المضاق اليه والعمل بينهما
 ٢٩٣ للمضاق الى ياء المتكلم من التصحيح او
 ... المعتلة
 ٢٩٥ حكم أسماء الستة عند اضافها
 ٢٩٦ حكمها عند القطع
 ٢٩٨ (التوانع)
 ٢٩٩ الكلام على عامل التوانع وعامل
 ... الدل وبديلة الجار والمجرور من الجار
 ... والمجرور
 ٣٠١ (العت) والصفة العامة والخاصة
 ... ومن العامة الحذف والحر
 ٣٠٣ قائده التخصيص والتواضع آء
 ... وعدم اشتراط اشتقاقه
 ٣٠٤ من الجواند الواقعة صفة اماحاي
 ... وقباصي ككل واحد وحقوق وشرسك
 ... وحسك
 ٣٠٦ والسماعي صرمان
 ٣٠٧ وصف الكرة بالجملة وانما ليست
 ... لكرة ولا معرفة
 ٣٠٨ وصف بحبال الموصوف وتتملته
 ٣١٠ مطلب سواء عليهم ما دبرتهم الآية
 ٣١١ المصير لا يوصف وكذا ذو اللام
 ٣١٢ مراتب التعريف
 ٣١٣ التهم وحذف ما بها يدى اللام
 ٣١٤ احكام العت من جمع الاوصاف
 ... مع تفرق الموصوفات
 ٣١٥ وتفرق الصفات مع جمع الموصوفات
 ٣١٦ قطع الصفرة وما يتصامع انما اوها
 ... اعتراضية
 ٣١٧ حذف الموصوف وتقديم ما يحلج
 ... لعت بإبدال المصوت والجر بالجار
 ٣١٨ (العت)
 ٣١٩ ولا يبادع العامل الاسمى والجار والمجرور
 عطف على مشبهها لم المجرور على المجرور

٣٢٠ اجار الكوفية ترك الجار اذا عطف
 على الضمير المجرور ومع تواتر اترأت السع
 ٣٢١ المظوف في حكم المظوف سليم
 ٣٢٣ العطف على العامير بخطير
 ٣٢٥ احكام العطف من حذف الواو مع
 ... معلوقها وكذا ياء مع معلوقها
 ... حذف الواو من دون المظوف و
 حذف المظوف عليه بعدلى وعدم حذف
 ... بعد معرف التصديق والمطلوب لم
 ... واما حواز تقديم المظوف بالواو
 ... والفاء ونحوها
 ٣٢٧ ومطابقة الضمير للمظوف باو وحتى
 ... وغيرها
 ٣٢٧ لا يستكر عود ضمير الماسين الى
 ... المظوف باو وعطف الفعل على
 الاسم وبالعكس عطف الماضى على
 ... المضارع والعكس وعطف المفرد على
 على الجملة وللعكس ارتباطا وتطابق
 ... القصة والموصوف اكثر من تطابق
 المتأ والجار والحق وصاحبها وتجاوز
 ... المحذوف في الاعراب اذا عرف المراد
 (التأكيد)
 ٣٠٠ اسرق بين الساط اثنا كيدا اضيف
 ... او قطعت عن الاضافة والاشارة
 ... لم يستعمل مضافا في المشهور استصح
 ٣٣٢ اثنا كيد المفضى على ضررين
 ٣٣٣ فديكون مع اثنا كيد المظفى عطف
 ... بخلاف المعوى واذا بعض
 ... الأبدال معنى العاطف التحول
 ٣٣٦ التأكيد بالنفس والعين وبكل واجمع
 ٣٣٧ (الدل)
 ٣٣٩ لعل اربعة اقسام
 ٣٤٠ كون المدلين معرفتين او نكرتين
 ٣٤٠ وظاهرين ومضميرين وببدال الضمير
 ٣٤٣ (عطف اليان)

در حاجی احمد خاوسی و حاجی مصطفی درویش
 و در شرکاسی صحافیه عثمانیه شرکتی

(شرکتی که بابت تشکیل دفتر و کتب و رسائل عربی و ترکیه غایت
 مدتی و اهون فیثانه نشر اولندی کبی له الحمد ابو بکر او جیوز
 مدی سینه سی دخی شیخ رضی نام کتابک
 اهتمام ایله طبعده موفق اولوب بیوک دیوزیتوسی
 حکاکار اقدوز قاضیده (۲۰۴) نومرولی مغازما اولوب شعبه لرندن
 برنجی شعبه سی حکاکارده (۲) نومرولی دکانده و ایکنجی شعبه سی
 از میرده کاغذچیلر ایچنده بکارلی زاده صافظا احمد طلمعت افندیگ
 (۱۰۰) نومرولی دکانده و اوچنجی شعبه سی قونیه ده صوفی زاده
 شهید رضا افندیگ دکانده و در دنجی شعبه سی طر بزنده سپاهی
 بازارنده کاش صحاف موسی افندیگ دکانده و بشنجی شعبه سی
 از ضرومه کلیماساقیوسنده ملا داود زاده شمس الدین افندیگ
 و کوریتی قیوسنده شیخ افندی یکی سلیمان رفیق افندیگ دکانلرند
 و التنجی شعبه سی یازمینه احسانیه جاده سنده قره قاش زاده
 ابراهیم رسهی افندیگ دکانده مکرم و مصارفات نقلیه سی ضم
 ایله استانبول فیثانه صائلقده در و سلائیکه دخی استانبول
 پاشا و سنده مصطفی صدیق افندیگ دکانده صائلقده در

ورسامیادست

(معارف نظارت جلیله سنک ۱۴۳ نومرولی و ذی القعدة
 ۱ سنه ۳۱۰ تاریخلو رخصتنامه سیه سلطان یازید
 بیامج شریفی کتبخانه سی تمتمده صحافیه عثمانیه شرکتک
 ۸۷ نومرولی مطبعه سنده طبع اولمشدر)

(بسم الله الرحمن الرحيم)

٢ قوله باعث في وامي

المواحي

واساء

وهي

اسانته

٣ قوله

قل ربه

من عزته (عزّه الرجل

سلبه ورهله الادبون اى

الاقربون ٥ قوله واسعه

اسمع الرجل شاحه اذا

قصيته واسعه اعته على

امر ٦ قوله قادمه

سلبه لامره سلبه اى دياه

له قاياب ٧ قوله مع هور

عور الشئ عورا اذا لم

يوجد ٨ قوله الملح

معظم الماء كالمح والخب

الطريق بين الحلبين ٩ قوله

(التحاور عن الاصول)

حاورت الشئ وتجاوزته

بمعنى وتجاوز عنه اى حيا

وكأنه صحن التحاور بمعنى

التصادم

٢ قوله الجباب

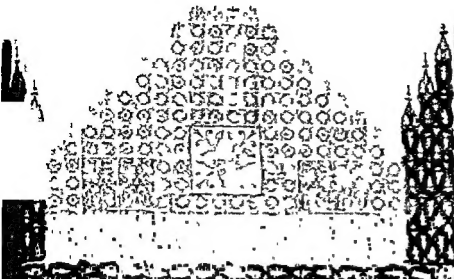
بالمفتح الفاء وما مر من محله العموم ٣ قوله العروى

والعروى الحس يقال (بحارا)

رحل غري والعريان قمرانك وعيل سمياعين لان النعمان بن المدركان يعرفهما بدم من يقتله يوم يؤسده ٤ قوله لكن

الكلم لم يستعمل اى لم يطل ٥ قوله (الاعلى ما فوق الاثير فلذلك قيل الكلم جمع ٦ قوله وهو اشتقاق بعيد) لمد

الماسة المعنى التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشعين ها كل لا يعنى



الحمد لله الذى حلت الآؤه من ان تحاط بعد ١ وتعال كبرياؤه من ان يشغل تحته ٢
٢ تاهت في وامي معرفه سايه الاهام ٣ وعرفت في تحار عرته سايه الاهام ٤
كل ما يحظر سال سوي الافكار معول عن حقيقة ملكوته ٥ وجب ما تعد عليه صغار
اولى الانصار على خلاف مادته القدسه حله من سوت حروته ٦ وصلواته على
حاتم اسائه ٧ وملك اسائه ٨ شمس عدالله المنشره ٩ قبل ميلاده ١٠ وعلى الساده
الاطهار ١١ من عزته واولاده ١٢ وبعد قد طلب الى بعض من اصى بصلاح حاله ١٣
١٤ واسعه عاتسه معدنى من مقترحات آماله ١٥ تطبيق ما يحترى بحرى الشرح على
مقدمة اس الخاحب عند قرائتها على ١٦ ما مدته ١٧ مع عزه ما يحتاج اليه العائض في هذا
الفتح ١٨ والسالك لئلا هذا الفتح ١٩ من العظة الوادة والصيرة القادة ٢٠ بدلا لسؤله
وعصفا لما موله ٢١ ثم اصى الحال بعد الشروع ٢٢ والتحاور عن الاصول الى الفروع ٢٣
٢٤ انحاء مرضا فمركت ٢٥ الحباب المقدس ٢٦ العروى صلوات الله على مشرفه لاسائه
فه ٢٧ والانى قصور مؤله فيما يتجيد ٢٨ والله تعالى المؤمل لارشاد السبل وهو حسنا
وبم الوكيل ٢٩ (قوله الكلم لفظ وضع لمعنى معد) اعلم ان الكلم حسن الكلمه مثل
تمرو عره ولس الحمد من الاسم هذه الوب جمع الى الساكنة بحسب تحقيقه في باب الجمع
بل هو حسن جمع ان يقع على القليل والكثير كالعسل والماء ٤ لكن الكلم لم يستعمل
٥ الاعلى ما فوق الاثير بخلاف نحو تمر وصرب ٦ وقيل ان اشتقاق الكلمه والكلام
من الكلم وهو الحرح لاثريهما في القصر وهو اشتقاق بعيد وقد تطلق الكلمه

٢ قوله الجباب (بالمفتح الفاء وما مر من محله العموم ٣ قوله العروى والعروى الحس يقال (بحارا)
رحل غري والعريان قمرانك وعيل سمياعين لان النعمان بن المدركان يعرفهما بدم من يقتله يوم يؤسده ٤ قوله لكن
الكلم لم يستعمل اى لم يطل ٥ قوله (الاعلى ما فوق الاثير فلذلك قيل الكلم جمع ٦ قوله وهو اشتقاق بعيد) لمد
الماسة المعنى التى يتوقف عليها الاشتقاق بين المشعين ها كل لا يعنى

٧ (قوله كلمة شاعر) أى قصيدة. ٨ (قوله (والكلام بمعنى)) أى بمعنى اللفظ المستعمل بمعنى الملقوظ فيكون معناه المتكلم به. ٩ (قوله لكن القول اشتهر) أى فى عرف اللغة. ٢ (قوله واشتهر الكلام لغة) أى فى العرف اللغوى. ٣ (قوله واللفظ خاص بما يخرج من القم آه) ٣ (قوله) قيل فيكون اللفظ اخص من الكلمة لانها تطلق على مفردات

كلام الله تعالى فلا يجوز اخذه فى حدها واجب بان المراد ماهو لفظ حقيقة او حكما على ما ذكر ليقنوا بوجه ولا شك ان

ت من شأنها ان تأبل هى ملفوظة سا وان لم تكن تياس اليه تعالى مع قصد ان يصير ه) أى لابد من لؤ لان الغرض تفهيمه من اللفظ الابالتواطؤ بينه انما لم يصرحوا بتعيين اللفظ بازاء لوجه ظاهرا

فلا يقال اذا استعمال اطلاق بنى وارادة فهم جعل اللفظ للمعنى بازائه بل هو فلاحاجة الى

التقيد بلولا لاجراجه عن حدالوضع ٦ (قوله كما اذا سميت بزيد) أى بعد كونه مصدرا ٧ (قوله) ومخرقات

وام آه) الطاهر ان الحرف الأول استعمل اللفظ الحرف فى ذلك المعنى بتوهم وضعه له لانه جعله له وعينه بازائه وانما فهم المعنى لمشايعته الحرف منه الموضوع لذلك المعنى فلاحاجة اذن الى التصريح بقصد التواطؤ لاجراج المخرقات

٢

٨ (قوله وعلى ما فسرنا الوضع آه) أى على وجه يكون آخر اذا فهمت فلا يخفى ان ذكره تصريح بما علم التزاما ٩ (قوله خلاف المشهور آه) وايضا فقوله لفظ مغن عن الوضع بمعنى الصوغ فيكون ذكره ليعلم به قوله لمعنى ٢ (قوله ومعنى اللفظ مايعنى به) قيل المعنى مصدر بمعنى المفعول او اسم مكان استعمل فيه او هو مخفف المعنى يقال صرفت ذلك فى معنى كلامه وفى معناه كلامه وفى معنى كلامه

خلاف المشهور من اصطلاحهم ٢ ومعنى اللفظ مايعنى به أى يراد بمعنى المفعول (قوله) لمعنى مفرد يعنى به المعنى الذى لايدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان اولا جزء له كعنى ضرب ونصر فالمعنى المركب على هذا هو الذى يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم يكونا عليين واما مع العلية فمعناها مفرد وكذا لفظهما لان اللفظ المفرد لفظ لايدل

٢ قوله ولو قل الكلمة لفظ مفرد موضوع اهـ) فخرج به المركبات ونفخ بالموصوع المبهلات ولا رد حيث مر
من الوصع اخرج المركبات فلاحاجة الى هذا الالزام لاحراجها ولا يخفى عليك ان اسرار الالزام والتوكيد في الالزام
الاحصاء اما اعتبر دلالاتها على معنى او اعتبر ما استلزم دلالاتها عليه **جاء** اعني الوصع وعلى هذا فلو قلوا
الكلمة لفظ موضوع مدد
لكل مع رايه من الخس
من سلم من هذا واما
الاعراض بالمركبات فهو
مدفوع ثاسي في وردنا
يوهم ان مفرد في عاره
المص مرفوع صفة اخرى
لفظ احرب عن الصفة
الاولى لما اشار اليه وفيه ان
ذلك يوجب الاتساق وانه
صرح في شرحه بخلاف
ذلك ومهم من هل جعل
المص المفرد صفة للمعنى
واراد اسما للمعنى المفرد
ما دل عليه لفظ مفرد لكنه
لم يرد ما قطع المفرد من مصلح
اهل الميراث بل اراد به ما
ارتفع في محصوره ومساهه
حيث قل انما المفرد هو
اللفظ متكلم واحد وقيل
للمعنيون ما وضع للمعنى
ولا حرة له يدل فيه
والمركب بخلافه فهما قبحو
بذلك مركب على الاول
للاستقار وتجو يسر
بالعكس ولم يهمل ان نحو
صارب ويخرج ولا يخصص

مركب هذا كلامه فعند ذلك لم يغيرهم بل روى تركيب نحو صارب كما عرفت في الشارح حيث قال فيجاء
قائه اعراض بهذه الكلم اسرار وورد وحديثه اني يريد بالمعنى المفرد ما ساد من اللفظ المفرد بالسير المذكور او
يكون معنى هذا انه غلظا مركبا ولا يكون عند الله علما داخل في حد الكلمة والمراد بالكلمة في حد المفرد هو المعنى

حرفه على حرة معناه وهما كذلك وانما المركب الذي يدل حرفه على حرة معناه
والمشهور في اصطلاح اهل اللطخ جعل المفرد والمركب صفة انما يقال انما
وانما المركب ولا ينبغي ان يخرج في الحدود لسط مل الواجب استعماله
التعارف معانها لان الحد قبيح وليس له ان يقول ان اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي
لا ترتب فيه لان جميع الافعال استخرج عن حد الكلمة (٢) ولو قل ان الكلمة لفظ مفرد
موضوع لم من هذا ولم يرد عليه اعراضا من ان المركبات ليست بموضوعه على ما جرى
(واحد) بقوله لفظ مفرد نحو الخط والعتد والحصة والاشارة فها ربا ذلك الوصع في
معنى مفرد وليس تلكمات ونحو الاحرار والمحسن احصاءا اكان احصاء من الفعل بوجه
وهو بها كما لان الموضوع للمعنى المفرد يكون له ما وفلا يكون (٣) (واحد) بوجه موضوع
عن لفظ ذلك على معنى مفرد للفظ لا موضوع كاح الدال على الفعل وحديثه وعن آخره
وعن الجمل لا به دال انصا على معنى كبحه المتكلم به ولكن سقلا لا وصفا وبقوله لم يهمل
صنع للمعنى كالمركبات كالم وحده من الهدييات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز وبقوله
مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب حو عوداته وصرب رد عر على (فان قيل ان اتا في
لفظ الكلمة هو وحده لان كلمة وكما كثره ونحرا واللام فيه للمحسن فيناقصا لدلالة المحسن
على الكثرة المنقصة هو وحده (٤) فلو ادعى ان اللفظ في مثله ليس للمحسن ولا لغيره كما يحق في
باب المعرفة وان ساد ذلك فلان المحسن على صريحين احدهما اسراق المحسن وهو الذي
يخص به لفظه كقوله تعالى فو ان الانسان لى حذرا لا ادرى به واك ان كل انسان
والام حر الاستثناء لانه عدد الجمهور من التماس يخرج ما لولا لو حب دحوه تصد
المتشبه به وهذا الاستثناء مفيد فكثرت ه يافض الوحشة واساق ماهية المحسن
من غير دلالة امة على الغلبة ولا الكثرة بل ذلك احتمل على كافي قوله تعالى فو لنا كنه
الذبح ولم يكن هناك ذب مفهود ولم يرد اسراق المحسن احصاءا ومثله قوله
ادخل السوق واشتر الخمر وكل الخمر هذا النوع من المحسن لا يستحق الواحد
اذ دلالة منه على الكثرة ٦ والنقصود في هذا الموضوع هو الثاني اي ماهية المحسن
من حيث هي هي لان الحد اما ذكر لساق ماهية الشيء لانها تستراده (٧) ان قل
لم يهمل لفظه لوافى الخبر المتأ في الثابت (٨) فلو ادعى انه لا يجب تواسفها فيه الا
اكان الخبر صفة مشبهة غير سببية نحو هذه حصة او حكمها كالنسب اما في الخواص
فمفرد هو هذه الدار مكان طيب ويريد منه عمة في قوله لفظها وان كان يحق
المتنوع اي ملووط بها كعاد كراما الا ان اصله مصدر وعبر الاصل في مثله نحو امرأ

قوله فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة يخرج عنه آه) فيستغنى بذلك عن قيد الأفراد وحاصل الجواب ان جميع
فركبات لا تخرج به فاحتيج الى قيد الأفراد وبه يستغنى عن قيد الحاق التأني من يدعى ان نحو عبدالله عيسى كلمة واحدة
يحتاج الى التاء لاجراء مثله ولعله انسب **سنة ٥** بقواعد العربية ٩ قوله وحروف المضارعة على معنى) وهو

صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث ولا يثنى ولا يجمع (٨) فان قيل كان ينبغي
ان يقول لفظة يخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان وكذا الكلمات (قلت لا يخرج مثل

من التكلم
تذكير مثلا
سوين ولا م
اختفاء في ان

﴿ ٥ ﴾

٤ (قوله فاعرب المركب اعراب الكلمة) هذا في نحو بصرى وقائمة وحلى وجراد ظاهر
لان الاعراب في آخر المركب على جزء لا يستحقه اصلا واما المتون فالتون فيه بعد
حركة الاعراب على الجزء الاول وفي الثنى والمجموع ان جعل العلامة نفس الاعراب
قائمة مقام الحركات فلا اعراب للمركب بل للجزء الاول والاعراب في نحو الرجل واضرب
انما هو للجزء الثاني الذي يستحقه لا للمجموع المركب منه ومن الجزء الاول فتأمل

٥ (قوله وكذلك الحركات الاعرابية) يعني انما ايضا كانت برأسها من قبيل الحروف لكن
لشدة امتزاج الحركة الاعرابية بغيرها عدل المجموع كلمة واحدة ولا يتصور اعراب المجموع
٦ قوله (فتغيرت بالحرفين) اي حرف المضارعة وحرف النسبة اعني يائها المشددة
٧ قوله (بنية المنسوب اليه والمضاف) اي تغيرت بنية ماضم الى حرف المضارعة عن
الحركة الى السكون وقد ابدل لفظ المضاف بالمضارع وله وجه ايضا ٨ (قوله
وصارتا) اي الجمعتان ٩ (قوله فلا يوجب تغير البنية) فلا يلزم ان يعدل المجموع كلمة
واحدة كما في اضرب ٢ (قوله اما الفعل الماضي فقيه نظرا) قيل لكن السكتات غير
ملفوظ بها وكذا عدد الحروف فلا يكون الوزن المفسر بهذا المجموع لفظا فلا يكون
جزء من اللفظ وكذا ان فسر بالهيئة العارضة باعتبار ترتيب الحروف على الحركات
والسكتات المخصوصة لان الظاهر ان تلك الهيئة اعتبارية وان اريد بالوزن نفس
الحركات الطارئة وحدها او مع الحروف الزائدة فالجواب انها اسباب للدلالة لانها دالة

وسا يطلق
كما مر
ة وواو
ماء التأنيث
أثبت قد
في المباني
وجعل
في المعنى
رب وميم
لدال على
وع لفظ
الدلالة
الالف
نابل كما
لن نحو

ببصرى ومان فانه لقاصد استعماله على هذه الحروف كل واحد منها كلمة واحدة حقيقة وكذا الحال في حروف المضارعة بالهزة
بها اضرب ليست كلمة بل هي مع ما بعدها كلمة واحدة حقيقة والضمير المستتر كلمة اخرى

من جريئ يبل كل واحد منهما على حرة
 وحال وصاحد ونحو صارت ومضرب لا يدل على معنى الصبر والجمع
 وأعمال والفعل والآلة في الأمثلة المذكورة الحركات الشارطة مع الحرف الزائد
 ٣ ولا يصح أن يدعى هذا اللفظ الشارط كنه صارت بالركب كنه كنه كنه كنه كنه
 في الكلام المنعده وكما يصح أن يدعى في المركبات الاعرابية ٤ فالاعتراض بهذه الكلمة
 اعتراض وأرد إذا أشد ضمير اللفظ المركب مقول هو ما يدل حروفه على حرة معناه
 واحد الحرفين معصلا لآخر وفي هذه الكلمة المذكورة طرأ سمعان معناه قوله
 (وهي اسم وفعل وحرف) أعاد اسم على الفعل والحرف للحصول الكلام
 من بعده دون أحويه بنور بنفائهم والمقصود من معرفة الكلام النكلام والحوال التي تعرض له
 من الأعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه لم يأت من الفعلين كلاما في
 من الاسمين لك يكون أحد جريئ الكلام نحو صرت به خلاف الحرف فانه لا يأتي منه ومن
 كلمة أخرى كلام (فان قيل حب أن يكون الكلمة هذه الثلاثة معا لأن الواو للجمع فيكون
 حواذيريد ونحو من يريد كلمة له اسم وفعل وحرف فالحواذيريد كان يلزم ما قبله لو كان
 هذا القسم الثاني إلى أحارته كاتقول السكتين حل وصل وما ذكره قسمه الشيء إلى حريته
 نحو قولك أخوان إنسان ومرس وهو غير ذلك ويريد فالجريئ ما قبله حل تحت كلى ويصح
 كون الكلى حرا عنه نحو الإنسان حيوان ونقولهم الواو للجمع لا يريدون به أن المظروف
 والمعلوم عليه تختصان معا في حاله واحده كما يحتمل في باب حروف العطف بل المراد انهما
 يتبعان في كونهما محكما ما لهما كما في حاشية ريد وعبروا في كونهما حكيمين على شيء نحو
 ريد قائم وقاعد أو في حصول مضمونهما نحو ما لم يرد وقد عبروا بمحلهم وأما في الأصل
 لحصول أحد اثنين (فلو قلنا الكلمة اسم أو فعل أو حرف لكان المعنى الكلمة أحد الثلاثة
 دون الثانيين بل أن أريد الحصر مع أو وقدم اسم على المظروف عليه نحو الكلمة أما اسم أو فعل
 أو حرف فيكون القضية مانعة للجمع والمخلو كما هو المذكور في مقام وكذا كان ينبغي أن يدعى
 الحرف لأن مقصوده الحصر دليل قوله لأنها أما أن تدل (فان قيل لك حكمت على الفعل
 والحرف أن كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيصاحب أن يكونا اسمين) قلت أن أردت به ذلك أن الكلمة
 اسم أن لفظها اسم لدخول علامة الأسماء كاللام وأنشأ عليها معنى معالطة لأن معنى
 كلامك أدن أن الفعل كلمة من حيث المعنى ولفظ الكلمة اسم وهذا لا يتبع أن الفعل اسم
 لعدم اتحاد الوسط وكذا أن أردت به أن اللفظ معنى الكلمة ما لم يلفظها لفظا دال على معنى
 مفرد وكل لفظ هكذا اسم لا يصح الإحصار عنه ولو ما يدل على معنى مفرد كاتقول
 صرت دال على معنى مفردا وتقول صرت فعل ماضى ٦ فقول هذا أيضا معالطة لأن
 معنى كلامك وهو أن الفعل كلفه وكل كلمة اسم أن الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد إذا أريد
 بذلك اللفظ معناه الموصوع قوله كما في صرت ريد وكل لفظ هكذا اسم إذا أريد به مجرد
 اللفظ كما في قولك صرت قول ماضى وهذا لا يتبع أن الفعل اسم لعدم اتحاد الوسط

شتره (ولا يصح أن يدعى
 هنا) ذكرنا من الاتفاق
 على أنها كلمة واحدة
 ٤ قوله (فالاختصاص بهذه
 النكلم اعتراضا وارد) وقد
 يقال أن الحركات الشارطة
 والحروف الزائدة ليست
 لدلالة المصوع على المعنى
 المقصود فذلك لا
 الدلالة إليها كما مر أعلاه
 إليه فالاعتراض مدع قوله
 (وكذا أن أردت به أن لفظ
 معنى الكلمة اسم لانه لفظ)
 أي لأن المعنى الكلمة لفظ
 ٦ قوله مقول هذا انصا
 معالطه (فان قيل الظاهر
 أن يقال في الحواض معنى
 النكلمة وهو مفهوم لفظ وضع
 لمعنى مفرد وهذا المفهوم
 ليس بلفظ بل له أفراد هي
 الفاظ دالة على معان مفردة
 فلا يصح قولك معنى الكلمة
 اسم لأن معانها لفظا دالا
 هذا الحواض لا يتحدى معا
 لأن الحصر يدعى أن الفعل
 يصدق عليه معنى الكلمة
 وهو مفهوم لفظ دال على
 معنى مفرد وأن كل ما يصدق
 عليه هذا المفهوم فهو لفظ
 يتبع الإحصار منه فاللفظ
 يصح الإحصار عنه فيكون

و الاندام في حوار الحكم عليها اسمها سواء حكم عليها ثبوت لها في اسمها او نفي ثبوت لها القياس الى غيرها ثم اذا استعملت في معانيها افلا شك ان الحكم ح يتوجه الى المعاني التي احلقت حالها في حوار الحكم عليها واماعه ومن ثم قبل الاسناد الى معنى اللفظ من حواص الاسم واما الاسناد الى اللفظ فمشتق بين الثلاثة (قوله اي دلالتها ثبوتية) مادكره من تقدر احد للخاص او حذف الحرمي على ما حكموا به من ان النحل مع ان في تأويل المصدر ولو وضع هناك المصدر له لاحتج الى مادكره لكن الطر الى المعنى يعنى عنه ادليس في معنى المصدر حقيقة ٩ (قوله فتكون حاصرة) يعنى ان ههنا معين كل واحد منهما دائر بين البى والانساب فلا يتصور في شئ منهما زيادة ولا نقصان فالاول التقسيم الى المستعمل وغيره ولا شك انه حاصر لا يمكن اجتماع القسمين ولا ارتفاعهما والثاني سبب السهل الى المعزى وغيره وهو انصاف دائر بين البى والانساب بمجموع قسمي السهل مقابل لعبر السهل مقابله حقيقة لا يعمل فيها زيادة ولا نقصان وكل واحد منهما معادل للآخر انصافا معاملة حقيقة ولم يرد ان ههنا قيمة واحدة دائرة بين البى والانساب الى اقسام ثلاثة ليعترض عليه ان غير المستعمل ايضا يحتل الاقسام الى قسمين نصفيين مقابلين فان احب لعدم وحدان صفه موعة سوى الاستعمال والافتراق لزم ان يكون الخصم في الاقسام الثلاثة استمرانيا لا حصرا عقليا وكيف يريد هذا ولا يتصور في تقسيم واحد الى اقسام ثلاثة ان يكون دائرا بين البى والانساب واحتمال اقسام احد القسمين الى اقسام مدرجة تحتها لا يجمع الانحصار ثم يتجه ان يقال لم قسم احد القسمين دون الآخر فيجاب بان الآخر لم يشتمل على انواع مختلفة واما ان التقسيم غير حاصر فكلا ٢ قوله (توقف المركب على حرية) فذات الكلمة حرودات الكلام ومفهومها حرؤ مفهومه ٣ (قوله وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن) قيل عليه ان المركب لا يدل على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن بل اللفظ المركب يدل على كل جزء من اجزائه معناه دلالة تضمن والكلام ههنا في تضمن المركب لحرية واحب ما به اراد على معنى كل جزء يعنى لما كان المركب داللا ما تضمن على معنى كل جزء جعل متضمنا لحرية وهذا ركيك لان معنى تضمن المركب جزيه ان كل واحد منهما في صفه وهو ظاهر مستغن عن اعتبار الدلالة انضمامية كما لا يخفى وكاه راد ان اطلاق التضمن على التركيب من جنس اطلاق التضمن على الدلالة فكما ان لك دلالة على ما في التضمن فهذا تركب مما في التضمن لكن عارضة قاصرة عن دلالة وفي سيرة التضمن التركب اشارة الى بطلان ما فهم من انه لا يشتمل المقدر فلهذا عدل في التضمن

(قوله قلت لم يردان من آه) يعني ان كلمة من في هذا التركيب اسم يدل على لفظه من المستعملة في معنى الابتداء والحكم بالحرفية
بما هو على ذلك المدلول لالذال الذي هو الاسم فلا تناقض اصلا وكذلك الحال في قولك ضرب فعل ماض والحاصل ان من
ضرب اسمان لهما مستعملين في معنيهما **سورة ٧** فالذكر في هذا التركيب هو الاسم والمحكوم عليه بالحرفية هو المسمى

واعلم ان هذا اعني الحكم
يكون من وضرب اذا اريد
لهما لفظهما اسمين كلام ظاهري
مال اليه جماعة نظرا الى
جواز الحكم عليهما وليس
بصحح لان دلالة الالفاظ
على انفسها ان سلمت فليست
بالوضع قطعا لثبوتها في
الالفاظ المهمة كقولك
جسق مهمل ودعوى وضع
المحملات للدلالة على انفسها
بما لا يقدم عليه من له مسكة
في مباحث الالفاظ والتحقيق
ان الالفاظ لا تصف بالاسمية
والفعالية والحرفية في انفسها
بل بالقيل الى ما وضعت
هي بازائها من المعاني فاذا
اردت ان تحكم على لفظ
بما ثبت له في نفسه وتلفظ به
واجريت عليه الحكم وقلت
مثلا ضرب مركب من
ثلاثة احرف لم يكن هناك
ضرب دالا على شيء هو
المحكوم عليه بالتركيب بل
هو نفسه محكوم عليه بذلك
وقد احضر في ذهن السامع
بان تلفظه به وكذلك اذا
حكمت على لفظ بما ثبت له
بالقياس الى ما وضع له وجن

(فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل ماض اسمين
فكيف اخبرت عنهما بان الاول حرف والثاني فعل ودل هذا الاتناقض ٧) قلت لم يردان
من في هذا التركيب حرف وضرب فعل بل المعنى ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له
او لاشئ خرجت من الكوفة حرف وكذا ضرب فعل ماض في نحو ضرب زيد (ومثله
اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه
لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت لفظ الفعل لا يخبر عنه وقولك مدلول الفعل ليس كذلك
قوله الفعل لا يستداليه اي الفعل اذا كان بلفظه نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له
(وكذا قولهم المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشئ الذي لا شعور به اصلا لا يحكم عليه
ولفظ المجهول مطلقا مشعور به ومعناه ادعوا ما لا تعرفه في جميع ذلك مبتدآن احدهما
محكوم عليه بشئ وهو المذكور في لفظك والآخر محكوم عليه بقبض ذلك وهو المكشوف
بلفظك عنه فلا يلزم التناقض لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله (لانها اما
ان تدل على معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقتزن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم والاول الفعل وقد علم بذلك حد كل واحد منهما) اعلم ان اسم ان ضمير
الكلمة والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها اما دلالة اولائها ذات دلالة
ويجوز ان يكون ان تدل مبتدأ محذوف الخبر اى دلالتها ثابتة ومثله قولك زيد اما ان يسافر
او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله وهي اسم وفعل وحرف اذ المعنى الكلمة
محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى مفرد اعني الكلمة
اما ان يدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف اعني الكلمة الدالة على معنى
لا في نفسه والاول اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان تقتزن باحد الازمنة الثلاثة
او لا الثاني الاسم اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقتزن باحد الازمنة الثلاثة والاول
الفعل اى الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقتزن باحد الازمنة الثلاثة فلهذه الثلاثة دائرة بين النفي
والاثبات فتكون حاصرة اى لا يمكن الزيادة فيها ولا نقصان اثنين بدليل الحصر حد كل واحد
من الاقسام لانه ذكر في جنس كل واحد فصله كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد
قوله (الكلام ما تضمنت كليات بالاسناد لا ياتي في ذلك الا في اسمين او في فعل واسم) اما تقدم حد الكلمة
على حد الكلام مع ان المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بسبب
العقد والتركيب نحو وقف الكلام على الكلمة اوقوف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين
تركبه منهما او كونهما ساجديه هو ذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة تضمن
وجزاء الكلام يكونان ملفوظين بتركبه قائم وقام زيد ومقدرين كنتم في جواب من قال ان زيد

زائده كما اذا قلت ضرب فعل ماض لم يكن المحكوم عليه الانفس ما تلفظت به وان كان انصافه بالمحكوم به مستفاد له من غيره
بعضودانه فعل ماض بسبب كونه موضوعا لعماء فليس هناك دال هو اسم ومدلول هو فعل والالفاظ كلها متساوية

قوله (فمنه ان يحترار عن النسب) النسبة اسم من الاسماء **ح ٨** المذكور فيها وحسن له فتحها بـ كونه

تقدير اقل ذلك قال ان يحتر
احترار عن النسب الاصافية
ه قوله (فكان على المنص
ان يقول بكين اواكثر) قيل
الاساد نسبه فلا يعود
الاشياء مسدود مسداله
لما كثر وهمها كالمكان او ما في
حكمها في قول الاساده
او اليه فلهذا انصر على
كئين

٦ قوله (الاساد الذي في
بحر المتداء في الحال)
اي اذا كان جله حربه او
في الاصل اذا كان انشائه
او ظلية

٧ قوله (خراء الشرط
وحواب القسم كلامان)
حواب القسم كلام بلا راع
واما حواب الشرط فعه
بحث والحق ان الكلام هو
المجموع المركب من الشرط
والجزء لا الجزاء وحده لان
الصدق والكذب اعانتهما
والنسة التي بينهما لا بالنسب
التي بين طرفي الجزاء يظهر
ذلك بالأم في قوله ان
صرتي صربك فانه قد لا
يوجد منك صرب المحاطب
اصلا ويكون هذا الكلام
صادقا ولو كان الحكم
المقصود معلفا بالجزاء
لم يتصور صدقه مع ابقاء
مدلوله في الواقع بالثبته

قام اواقم رد واحد هما مقدار دون الآخر وهو ما فعل كافي ان يرد تمام او انما في كافي
قام او المتأخر كافي قوله تعالى (في قصر رجل) وانما بالاساد ان يحتر في الحال او في
الاصلي بكلمه اواكثر اخرى على ان يكون المحرعه اسم ما يحترعه بدت الحرف في الذكر
واحص به (فمنه ان يحترار عن النسب الاصافية وعن التي من اسوانع ومنتواليا
(وقولنا في الحال كافي قام رد ورد تمام وقولنا في الاصل ليشمل الاساد الذي في الكلام
الاشياء حوالب واب حر وفي الظلي نحو هل اب قائم وليك اولئك قائم وكذا هو
انصر لانه مأخوذ من نصرب بالاقا وقباصه نصرب مراده حرفي الطلب فبما
على سائر الجمل الظلية فيجب بخلاف اللام وحذف حرف المضارعة لكثرة الاستعمال
بذلك هو لك فيلزم ماعله من نصرب وفي العايب لنصرب وفي المسكلم لاصرب ولنصرب
لأن اسمائها (وقولنا بكلمه كافي رد تمام (وقولنا اذا كثر لم يحوز رد ابوه قائم ورد تمام ابوه
ه (فكان على المنصف ان يقول بكين اواكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه
لا دليل عليه ونحوه قد مر بحث ان شاء الله تعالى (وقولنا على ان يكون المحرعه اسم
ما يحترعه احترار عن كون الفعل حرا انصا عن واحد من المصوبات في نحو صرب رد
عرا امامك يوم الجمعة صربه وصر رب يوم الجمعة امامك صرمة من المرفوع في الوصف
احص بالعدل واهم بالذكر من المصوبات كاختي في باب المصدر (وكان على المنصف ان
يقول بالاساد الاصل المقصود ما ترك به لانه ليخرج بالاصلي اساد المصدر واسمي الساعل
والمفعول والصنف المشبه والفرق فاما مع ما اسند اليه ليس بكلاما وما نحو اقام الرندان
فلنكون به مره الفعل ونمناه كما في اسماء الافعال وليخرج شوله المقصود ما ترك به لانه
٦ الاساد الذي في بحر المتداء في الحال او في الاصل وفي الصنف والحال والمصاف اليه اذا كانت
كلها جلا والاساد الذي في الصنف والذي في الجملة التقيد لانه لو كان نحو اب السهم والذي
في الشرطيه لانه فايد في الخراء ٧ خراء الشرط وحواب القسم كلامان بخلاف الجملة
الشرطيه واعني والفرق بين الجملة والكلام ان الجملة ما خصي الاساد الاصل سواء كانت
مقصوده لذاتها او لا كالجمله التي هي حرا ابتداء وسائر ما ذكر من الجمل فيخرج المصدر واسما
الساعل والمفعول والصنف المشبه والثرف مع ما اسند اليه (والكلام ما خصي الاساد
الاصلي وكان مقصوده لذاته فكل كلام جله ولا يعكس (واما قال بالاساد ولم يقل بالاحترار
لانه اسم ليشمل النسب التي في الكلام المحرر والظلي والاشياء كذا كراما (واحترار شوله
بالاساد عن بعض ما ترك من اسمين كالنصاف والنصاف اليه والناصح ومسووعه وبعض
المركب من الفعل والاسم نحو صربك وعن شجع انواع الاربعه الآخر من التركيب
الثانيه الممكنه بين الكلم الثالث وهي اسم مع حرف وفعل مع فعل او حرف وحرف مع حرف
وذلك لان احدا حراء الكلام هو الحكم اي الاساد الذي هو راسه ولانه من طرفي مسد
ومسد اليه والاسم بحسب الوضع يصلح ان يكون مسدا ومسدا اليه والفعل يصلح لكونه
مسدا لاسمها اليه والحرف لا يصلح لاحدهما والتركيب العلي اشياء بين اثلاثه الاشياء
اعني الاسم والفعل والحرف لا بعدونه اسم الايمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل

لأن نحر احتراز من النسبة (النسبة اعم من الاسناد) ٨ ٨ المذكور هنا وجنس له نكاتها المذكورة

٩٩

ح معنى الحرف بلائال اذ يقرب من المقصود تارة وبعد عنه تارة اخرى برأجل
ونحن نشير اليه اشارة خفية لتكون على بصيرة مقول كان في الخارج موجودا قائما
بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك في الدهر معقول هو مدرك قصدا ملحوظ في ذاته
يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تما واة للاحاطة غيره فلا يصلح لشيء منها
فلا ابتداء مثلا انا لاحاطة العقل قصدا والذات كان معنى مستقلا بالفهمية ملحوظا
في ذاته وزمه نقل متعلقه اجالا وتما وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابداء واذا
لاحاطة العقل من حيث هو حالة بين السير والبصرة مثلا وجملة انه تعرف حالها
كان معنى غير مستقل بالفهمية لا يمكن ان يعقل الابد كمتعلقه وهذا معنى ما قيل الحرف
وضع باعتبار معنى عام وهو نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين
بخصوصه والنسبة لا تميز الا بالسرب اليه فلما يذكر متعلق الحرف لا يتحصل
فرد من ذلك النوع هو مدلول الحرف لاق العقل ولا في الخارج وانما يتحصل بمتعلقه
فيعقل بقله والحاصل ان لفظ الابداء موضوع لمعنى كلى وللفظة من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات
لتعرف احوالها وذلك المعنى الكلى يمكن ان يعقل قصدا ويلاحظ في ذاته فيستعمل
بالفهمية ويصلح ان يكون محكما عليه وبه وانما تلك الجزئيات فلا تستقل بالفهمية
ولا تصلح ان تكون محكما عليها اويها اذ لابد في كل منها ان يكون ملحوظا قصدا
ليتمكن ان تعتبر تلك النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تستعمل الابد كمتعلقاتها
ولما كان وضعها تلك الجزئيات وضعا واحدا لم يلزم ان يكون لفظة من مشتركة بينها
٣ قوله (فالحرف موجود لعنه في لفظ غيره) جعل معنى الحرف حاصل في لفظ آخر
بان اوجد الحرف معناه فيه وجعل ذلك اللفظ متضمنا لمعنى الحرف وحكم بان ذلك اللفظ
لا يدل عليه وكل ذلك لا يواصل له لان معنى اللام متعلق بمعنى الى اجل حقيقة لا يلفظه
وكذلك الاستهنام متعلق بمعنى الجملة واذا تضمن لفظا معنى لفظ آخر دل عليه كافي اين
ومنى والا فلا تضمن اصلا

لم يتصور صدقه مع انتفاء
مدلوله في الواقع بالثبوت

اعني الاسم والذات والخبر والصدق والصدق والصدق والصدق

٨ قوله او بمعنى مع آه) قيل رد على هذا الوجه الاخير ان الاسناد ح يكون داخلا في المتضمن ويلزم اتحادهما مع ما تضمنته
فقيا اذا تركب الكلام من الحكمين فقط نحو اضرب فيحتاج الى ان يأول بتضمنه كل واحد من الاجزاء الثلاثة وفيه مدواما
اذا جعل الباء للاستعانة متعلقة بتضمن كان المتضمن **٩** مجموع الكلمتين والاسناد والمتضمن مجموع الكلمتين

٩ قوله وقال المص ابا الضمير
في قوله ما دل آه) في المص
في الايضاح الضمير ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى
معنى اى ما دل على معنى
باعتباره في نفسه وبانظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج
عنه كقولك الدار في نفسها
حكمها كذا اى لا باعتبار
امر خارج عنها ولذلك قيل
الحرف ما دل على معنى
في غيره اى حاصل في غيره
اى باعتبار متعلقة لا باعتباره
في نفسه انتهى كلامه
ومحصله ما ذكرناه لا يخفى
على ذى فطنة واما اعتراض
الشارح فليس بشئ اذ ليس
مقصوده ان مؤدى لفظه في
في الموضوعين واجدد بل
لا يتصور ذلك لان كون
المعنى معقولا في نفسه ملحوظا
في ذاته وكونه ملحوظا
في غيره انه لعرف ساهله امر
معقول كما او ضحاياه واما حكم
الدار كسكنها مثلا فلا يوجد
الافها سوله كان ناشيا من
ذاتها او مستفادا من غيرها

مع الفعل او الحرف والخرفان فالاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والاخر مستندا اليه
وكذا الاسم مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما
اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يازيد فلنديه
مسند دعوت الانشائي والفعل مع الفعل لا يكون كلاما لعدم المسند اليه واما الحرف
مع الحرف فلا مسند فيهما ولا مسند اليه (فظهر بهذا المعنى قوله ولا تأتي اى لا يتيسر الاسناد الا
في اسمين او فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة اى تركب من كلمتين بهذا الربط ٨ او بمعنى
مجمع اى مع هذا الربط قوله (الاسم ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة)
لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد علم بذلك حدك واحدها لانه اراد ان يصرح بحدك
واحد من الاقسام في اول صنفه والذي تقدم لم يكن حدام صرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان
المراد منه الدليل على الحصر (قوله ما دل اى كلمة دلت والاوراد عليه الخط والعقد والنسبة
والاشارة وانما اوراد لفظه ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكره قبل من كون الاسم
احداقسام الكلمة في قوله وهى اسم وفعل وحرف فكل اسم كلمة لان الكلمة كلى والاسم جزئى
لها (وقوله في نفسه الجارو المجرور مجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير البارز في نفسه
لما الى المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها للكلمة ٩ (وقال المصنف
ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره راجع الى معنى وان معنى
ما دل على معنى في نفسه اى لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها في نفسها كذا اى باعتبار
نفسها لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك (وفيها نظر لان قولهم في حد الحرف
على معنى في غيره يقتض قولهم على معنى في نفسه لا يقال في مقابلة قولك قيمة الدار في نفسها
كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها (ومعنى الكلام على ما اخترنا اعنى جعل
في نفسه صفة للمعنى والضمير لما الاسم كذا دلت على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة ٢ والحرف
كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غير هاتين صفة لفظا وقد يكون اللفظ الذى فيه معنى الحرف
مفردا كالعرف باللام والمنكر بنون التثنية وقد يكون جملة كفى دل زيدا قائم لان الاستفهام
معنى في الجملة اذ قيام زيد مستفهم عنه وكذا التثنية في ما قام زيد اذ قيام زيد معنى في ٣ والحرف موجود
لعناء في لفظ غيره امام مقدم عليه كفى بنحو بصري او مؤخر عنه كفى الرجل والاكثر ان يكون
معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذى احدث فيه الحرف مع دلالة على
معناه الاصلى الا ان هذا تضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى

كذلك قيمة الدار امر منسوب اليها سواء اعتبرت من ذاتها او من غير هابل مقصوده التشبيه بينهما بحسب اعتبار الخارج تارة وعدم
تبارده تارة اخرى وان امتازا بانه يصح ان يقال المعنى ملحوظ معتبر في نفسه او غيره ولا يصح ان يقال الدار حسنة في نفسها
غيرها وذلك لان ارتباط حسنها بغيرها اذا كان سببا له ليس بحيث يصح كون التغير ظرفا له بخلاف ارتباط تعقل المعنى بالذير فانه
محوظ في ذلك الغير ومعتبر فيه ٢ قوله (والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها) قد طول الكلام في تحقيق

٤ قوله (وقد يكون الحرف دالا على معنى) والاكثر ان يدل على معنى واحد ه قوله (وقد تكون دالة على العين انص
كالهجرة في اصر بآه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معنى الصمائر كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الصمائر
المعدرة ولا معنى لحمل معانيها حاصله في تلك الصمائر واعلم ان الشارح في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من الصمائر
ولم يدقق النظر فيها ليطالع على معاصدها ٦ قوله (معنى ١٠) من ومعنى لفظ الابداء سواء) هذا ما نقل

الحداد ودالا على ذلك على المصنوع فيما يخص فيه لفظ اخر مقرون بمتصل في محل
في وقت الرحل متصل لمعنى التعريف الذي احدث فيه اللام المقرون به وكذا صرف
ريد في حل صرف ريد متصل لمعنى الاستهزاء اذ صرف ريد مستفهم عنه ولا بد في
المستفهم عنه من معنى الاستهزاء وموحده فيه على وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه
غيره مطابقة وذلك اذا كان ذلك الحرف لازم الاصطلاح كدال هجرة اذ صرف ريد
على معنى الصميرين اللازم اصطلاحهما (٤) وقد يكون الحرف دالا على معنى كل مسمى
في كلمة كحروف المصارعة الدالة على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاعلى في معنى
الحرف ان يكون معنى الابداء الدالة على المعاني دون الاعيان ه وقد تكون دالة على
العين انصا كالهجرة في اصر ب وون نصر ب وناه تصرف في حطاب المذكر فانها
صمد معاني الفاعلين بعد الافعال (ثم يقول ان معنى من الابداء ٦ معنى من ومعنى لفظ
الابداء سواء ٧ الا ان الفرق بينهما ان لفظ الابداء ليس مدلوله مصحون لفظ آخر بل
مدلوله معناه الذي في معناه مطابقة ومعنى من مصحون لفظ آخر يضاف ذلك المصحون
المراد معنى ذلك اللفظ الاصلي فلهاذا حار الاحصاء من لفظ الابداء نحو الابتداء حيز
من الابداء ولم يخر الابداء من لان الابداء الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخر لفظ
ليس معناه بل في لفظ غيره وانما يخر عن الشيء ما عاثر المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف
وحده لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المصنوع تحت الشيء ليدل على ان في ذلك الشيء مادة ما اذا
افرد عن ذلك الشيء بقي غير دال على معنى اصلا (فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم والفعل
في استهزاء الحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على هذا الحرف بالصفات وذلك ما يقال ان
معنى طويل مثلاً في جاني رحل طويل هو وحده لانه في الطول في موصوفه حتى صار الوصول
مضمنا له وذلك ان معنى طويل هو طول هو دال على معنيين احدهما قائم بالاحراد الطول قائم
بذو صفات الطول وصاحبه لا يخر الطول الذي في رحل وانما ذكر الموصوف قبله ليعبر بذلك
الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول لا يقوم به الطول ه) واما قولهم الفاعل
دال على معنى في مشروعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قائم به المعنى ومحصله
وصكو به اياه من المصدر في وقت صرف ريد مبدى لمعنى في لفظ غيره اعني صار ريد
ريد فكيفهم احتذروا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المضدر ليعبر
في لفظ غيره معنى اذ نصح ان يقول المضرب شديد ولا بد من الصارث ولا يخرج

قطعا لدول كان معانها واحدا
لصح الاحصاء عن معنى من
كاصح عن معنى الابداء قال
السكاكي لو كان الابداء
والايماء والطرفة معاني
من ووالى وفي مع ان الابداء
والايماء والطرفة اسماء لكاتب
هي ايضا اسماء لان الكلمة
اذا سميت اسماء سميت لمعنى
الاسمية لهما واما معنى
متعلقات معانيها اي اذا
اقدت هذه الحروف معاني
رجعت الى هذه سوع
استلزام وفي ذلك اشارة الى
ما حققناه من معاني الحروف
واما ما يقال من ان الواضع
اشترط في دلالة من على
معناه ذكر متعلقه ولم يشترط
ذلك في لفظ الابداء فريد
عليه ان هذا الاشتراط مما
لا قائمه به اصلا وبالصواب
نص بهذا الاشتراط بل يعم
ذلك من الترام ذكر متعلقات
الحروف وذلك مشترك
بينها وبين الاسماء اللازمة
صانعة والحوادث ما ذكر
المعلق في الحرف لتعصيله

دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاصطلاح لتعصيل غايه من وصفه فتحكم تحت وايسا اذا كان معنى من صالحا في معناه لان
عليه وبذلك لا يعم من لفظه من وحدها فادامه اليها ما يتم به دلالة ما فهم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك بما لا يشبه
على ذي مسكة في معرفة البعد فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما له

بكر الحرف دالا على معني) والاكثر ان يدل على معنى واحد ه قوله (وقد تكون دالة على العين ايه
ب آه) اذا كانت هذه الحروف دالة على معاني الصائرات كانت هي بالاسمية والاستقلال اولى من الضما
جلل معانيها حاصلة في تلك الصائرات واعلم ان الشارح تبع في هذا المقام ما وقع في عبارة المتقدمين من انه
فيها يطالع على مقاصدها ٦ قوله (فمنى ١٠) من ومعنى لعل الابتداء سواء (هذا باط

ما واحدا
الجدار ودالا عليه مل الدال على المصنوع فيانحن فيه لهذا اخر مقرون بالتصين فربل
في قولك الرجل مصطنع لمعنى التعريق الذى احدث فيه اللام المقرون به وكذا ضرب
ا. ١٢

السد
والانها
من والى
والانها
هى ابنة
اذا سميت
الاسمية
متعلقات
اذا تد
رجعت
استلزام
ما حققناه
واما ما
استرط
معناه
ذلك في
عليه ان
لا فائدة
نص بهذا

١١

ف فتوهم انه على تقدير تسليم انه قال ساضى حدث له العدم بعد الوجود والمستقبل
حدث معدوم له انظار الوجود وليس في مدلول شئ منهما زمان معين بل الزمان
المعين من لوازم مدلولهما ٧ قوله وعبر مصر والحق انه بمعنى المحي آه اى العبور
بمعنى المضى لا يرد على حدالص ايضا كما يرد الماضى والمستقبل

ذلك من التزام ذكر متعلقات
الحروف وذلك مشترك
بينها وبين الاسماء اللازمة
ضافة والجواب بان ذكر
التعلق في الحرف لتعصيل
دلالة على معناه وفي الاسم اللازم الاضافة لتعصيل ثابته من وسعد تحكم بحث وايضا اذا كان معنى من صالحا في نفسه لان يمكن
عليه وبذلك لا يفرق من له طعة من وخدمها فاذا ضم الهمائيم به دلالتها فم ذلك المعنى صح ان يحكم عليه وذلك مما لا يشبه فساد
على ذى مسكة في معرفة اللغة فظهر ان الاحتياج الى ذكر متعلق الحرف انما

دال على معنى في متبوعه فليكون المتبوع معينا لذلك الذى قام به المعنى وتخصصه
وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد معيبل لمعنى في لفظ غيره اعني صار به
زيد لكهم احتزوا عن مثله بقولهم دل اى دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد
في لفظ غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يترك الضارب ولا يخرج

٨ قوله (ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره) اي الحرف لا يدل الاعلى معنى معقول في غيره . فلم يصلح الحكم عليه ولا به . وجب **حجرا ١١** ذكر متعلقه والفعل يدل على حدث معقول في نفسه وعلى

نسبته الى غيره وهو معقولة في غيرها آله لتعرف حال طر فيها وقوع باعتبار الحداث محكوما به . وجب باعتبار النسبة الخصوصصة ذكر فاعله كذا كمتعلق الحرف ٩ قوله (وتبين معنى قوله غير مقترن آه) وذلك لان السلب انما يتقبل بحقل الاشياء فاذا علم معنى الاقتران باحد الازمنة الثلاثة علم معنى عدم الاقتران به ٢ قوله (ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل) او بالعكس ٣ قوله (وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاشتباق) الظاهر بين الحال والاشتباق لكنه اراد باشتراكهما فيه قلب ٤ قوله (سواء كان الانشاء العارض) اي غير الاصل اي الوضعي ٥ قوله (لازما) اي غير مشارق عن ذلك الفعل ٦ قوله (ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي آه) قال المنص الماضي والمستقبل يدل على تناسل الزمان والزمان

بذلك عن الوضع ويصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب وضع ليدل على ضارية ما ارتفع به ٨ ولا يندفع هذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره فان ضرب مقيد في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب وفي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد الا معنى الابتداء في غيره (قوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى ٩ وتبين معنى قوله غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلاثة اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلاثة فمعنى بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له او لا يتكون الظرف والمظروف مدلولي لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقيل وان وجب وقوعه في احد الازمنة الثلاثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر (ويخرج نحو الصبوح والغروب والقبولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس احد الازمنة الثلاثة اي الماضي والحال والمستقبل) وكذلك يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان اقترن الحدان كل واحد منهما باحد الازمنة معينا عند السامع لكن لا به لالة اللفظ عليه وضعا ويخرج ايضا اسما الفاعل والمفعول عند استعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان عندهم الامع اشتراط الحال والاشتباق الا ان ذلك الزمان مدلول علمهما العارض لمدلولهما وضعا (وكذا يخرج اسماء الافعال لان ذلك فيها ليس بالوضع الاول بل بالوضع الثاني كما يجيء في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دل على احد الازمنة الثلاثة بالوضع ٢ ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في المستقبل ٣ وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال والاشتباق لان اللفظ المشترك في معنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في اصل الوضع لاحد الازمنة الثلاثة معينا وكذا في الاستعمال والتباس ذلك المعين على السامع لا يتخلل بكونه لاحدهما معينا (وكذا تدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون الفعل لاحدها معينا في الوضع ٤ سواء كان الانشاء العارض ٥ لازما كافي عسى او غير لازم كافي بعث واشترت ٦ ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اراد به الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحالى ان لفظ الماضي ليس موضوعا للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض في الزمان او في المكان نحو مضى في الارض وكذا المستقبل والحال (والاولى ان يقال الفعل يدل على معنى في نفسه مقترن بزمان من حيث الوزن حتى لا يرد مثل هذا من الاصل لا يرد ايضا مثل الصبوح والغروب والسرى ولا الاسم للموضوع دالا بتركيبه على حد الازمنة الثلاثة كالتعبور مثلا بمعنى كون الشيء في الماضي او في المستقبل فان دلالة على حد الازمنة الثلاثة بالحروف المرتبة لا بالوزن ومن ثمة تبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن الغابر ٧ وغيره ووافق انه بمعنى الماضي او البقاء في المكان او في الزمان قال الله تعالى

مقترن بزمان فاذا اراد بهما الفعل الذي انتضى والذي يأتي فاعنى ماض زمانه ومستقبل زمانه فحذف المضاف ليم المضاف اليه مقامه فهو هم

له (والحق ان مثل هذا الالهام لا ينحس في الحدود) وقد يقال لا افعال مع الشبهة وثابر المعنى المقصود من المعار
احتمل غير المقصود فلا يعم المهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لفظ الاقربان مهمل غير ظاهر فيجاد كراء

في كاسم المارين في واعلم بقوله الاربعه الثلاثه شهرتها في الماضي والمقبل
والحل (٨) والحق ان مثل هذا الالهام لا ينحس في الحدود ٩ وكذا لفظ الاقربان مهمل
غير ظاهر فيجاد كراء من تفسيره ولا يورد في الحدود الا الالفاظ الصريحة الشهورة
في المعنى المقصود بها (ان قيل ان صير العائث والاسماء الموصولة وكاف للشبهه
الاسمه وكما الحرفه واسماء الشرط واسماء الاستعظام خارجة عن حد الاسم بقوله في مسد
(فالخو اسان الصغير المذكور والاسماء الموصولة وان احاطا بضرورة الى لفظ آخر لكن
لا يبعدا معاهما الذي هو الشيء المهم ويحدثاه في ذلك اللفظ فان لفظه الذي مثالا تعيد
معاه الذي هو الشيء المهم في معاه لاقطعها وانما تحتاج الى صلتها لتكشف ذلك الالهام
ورفعه عنها لالاتساب ذلك الالهام في الصلة وكذا صير العائث بهما مهيان لكن اشترط بهما
من حيث الوصيغ انه لا بد لهما من معنى محض فلذا هذا من المعارف (وكذا اسم الاشارة الا
انه كثيرا ما يكتفى بغيره غير لفظية للمعنى ٢ واما الكاف الالهي معاه المثل
تعالى الحرفه فان معاه الشبهه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير
لا الكثرة التي هي معنى فيما بعدها ٣ بخلاف رب عدد من فان عرفتها فان معاه
القله التي في محورها وانما وجه القول بهذا في رب وكم والكافين الالهي والحرفه
صوما اخذ في الاسم والحرفه من الاعراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم
ما عرفنا محكما لكن لما ثبت اسمه كم بدحول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله
في رب وكذا في الكافين اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى ليسلم الحداد
(واما اسم الاستعظام واسم الشرط فكل واحد منهما يدل على معنى في مسد وعلى معنى في غيره
بحقوقك اهم صرت وانهم نصرت اصرب فان الاستعظام متعلق بمصون الكلاء
اد تعيين مصروب المخاطب مستقيم عنه ومعنى الشرط موقوف في الشرط والحرأ
واي في الموضوع دال على ذات انصا وهي ليست معنى فيما بعدها فسلم حد الاسم
(ويجوز الجواب عنه بما قال سيديوه ان حرق الاستعظام والشرط اعني التهم
وان حدفا وحوثا فل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل ايتهم صر
وان انهم نصرت اصرب ثم تضمن ايت معنى الاستعظام والشرط فالبيان عارضا
دها وان كانا لا يميز وكذا ما سوى ايت من اسماء الاستعظام والشرط نحو من نصرت
اي اس نصرت ومن معني ايت في المعنى في الاستعظام وكذا من نصرت اصرب اي
من نصرت فجمع اسماء الاستعظام والشرط معني ايت الشرطية والاستعظاميه هـ
٤ ولولنا الحرف ما لا يدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بثلثها وبالكوا
ورسوك ﴿ قوله ﴾ (هـ) ومن خواصه بدحول اللام والحر والتوبي والاسداد
والاصابة) الفرق بين الحد والحاصه ان الحد مطرد ومعكس ٦ والخاصه مطرد

هـ) وخوان ان تزان
الاربعه اثلاثه ا
هو حيث يكون ذلك الزمان
مدلول لفظا اضا وقد يقال
اعصار الحفظة مشهور في
الحدود فالعنى ما دل على
معنى معتز من حيث هو
معرن فيكون ذلك الاعلى
الاعراب اضا ٢ قوله
(واما الكاف الالهي معاه
المثل آه) معني الاسم
بالاربعه ما يد ومعني
الحرفيه هيجو ٣ قوله
(بخلاف رب عدد من قال
محرفها فان معاه الفله الى
في محورها) لا القل
٤ (قوله) ولولنا الحرف
ما لا يدل الاعلى معنى في غيره
لم يرد عليه آه) ايلم رد
الاعتراض على حد الحرف
بهذه الاسماء وان اكسى
مدلاله على معنى في غيره
وردت فمما عليه كالاعمال
على مامه ٥ قوله (ومن
خواصه) اورد من
لتعريض ادم ثلثها تاه
النأ يثبت المحركه وبه
السبه وكوبه فاعلا ومفعولا
وموصوما ومثى ومثويا
ومادى ومضعا وقد انشأ

الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق النأ يثبت ٦ فوله (والخاصه مطردة غير معكسة) هكذا (غير)
ذكر الص في شرح المنصل فان بعضهم اراد ان ع

(قوله والمراد بالامراد) حاصله ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله فيطرد قضية الحدود المحذود) جعل اول الاطراد صفة ص ١٣ - الحدود الخاصة فلذلك قد تم في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار القضية الخاصة منهما ومن المحدود وذو الخاصة فخر هما اذ ذلك حقه فاشبههما فيها

لتعريف
لاق لام
وصول

لطلاق

صريح

والفعل

اضنا

حيث ان

طلاحي

الذات

بيان

لنعكس

المراد

لاكمل

بالعلم بما

باللام

نقال

محموما

عليه

الذي

له اعني

هو

ج الى

نعيه بينهم

وهم المحكوم به

شقه ان يراد به

وكذلك الروابط فلا حاجة

هناك الى تعيينه (قوله واما

﴿ ١٢ ﴾

الخاصة يجب اطرادها ولا يجب انعكاسها بل يجوز ذلك فيها لجواز كونها شاملة للاف الحد فانه يجب اطراده وانعكاسه ولا حاجة الى هذا الدلول من الظاهر فان عارذ المنعكس يسمى عند التعوين حدا اى معرفا والمطرود الذى لا يعكس يسمى عندهم صفة قال المص فى شرح منظومته نعتي بالخصيصه الامر الذى اذا وجد دل على بوث وإذا فقد لم يدل على الاتصاف فيطرد ولا يعكس ولو جعل حدا كان اخص بالمحدود

فى الانتم واما ان يتخلل لاعتبار المصارع غير مضر وسه ولا حرج من غير المنصرف مع كونه مضر بالشابهة للفعل الذى اصله البناء وثالثها التعويض عن المضاف اليه كيزيد ومررت بكل قائما وسيمى ان المضاف لا يكون الا اسما ورايهما لمقابلة نون جمع المذكر السالم فى جمع المؤنث السالم نحو مسلمات على الاعرف من الشاعر يقول الخنى اى القمى (قوله وايضا العجم فاصفا) يميز بمعنى نطقا اى انقض نطق العجم واذا به بها ولا يصح له

٨ قوله (والحق ان مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود) وقد خالف الإهمال مع الشهرة وتبادر المعنى المقصود من الآية
 وأما احتمال غير المقصود فلا يمنع ظهور ٩ قوله ﴿ ١٢ ﴾ (وكذا لنظا الاقتان مهممل غير ظاهر فيذكره
 تفسيره) وهو ان الاقتان ﴿ كانت من اعابرين ﴾ والعالم يفسر قوله الأزمنة الثلاثة لشهرتها في الماضي والمستقبل
 بأحد الأزمنة الثلاثة انما والحال (٨) والحق ان مثل هذا الإهمال لا يحسن في الحدود ٩ وكذا لنظا الاقتان مهممل
 هو بحيث يكون ذلك الزمان مدلولاً لفظة لانه قد لا مدلولاً

اعتباراً

الحدود

معنى مد

مقترن في

الاقتان

(واما

الملك آ

بالفارسي

الحرف

(بخلاف

بحرفينها

في مجرور

٤ (قوا

مالايدل

لم يردعا

الاهراء

يبدء الى

بدلته

وردت

على مام

شواص

لتبين

التأنيث

المأنيث

﴿ ١٣ ﴾

١ جعله حالاً والاقال ناطقة وايضا يفسره قوله صوت الجمار ٦ (١٠) :
 ما لا يكون معمول العل (اي المضارع اي منه) ٧ (قوله ووج) دج صياح ١
 ٨ (قوله فأناسجت بالاسم) اي جعلته علماً ٩ (قوله تخففت لتخففت) فيرد
 من استدلال بثبوت التنوين بعد الحجة على انها ليست لتكثير ٢ (قوله و)
 لتكثير ومعناه كون الاسم معرباً (هذا اولي مما قيل من ان تنوين التمكن يدل على
 الكلمة اعني كون الاسم لم يشهد الفعل بالوجهين المعبرين وحينئذ لا يتصور
 في غير النصرف

٤ ولوقلنا الحرف مالايدل الاعلى معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض مثلاً والكاذ
 وربوك ﴿ قوله ﴿ ٥ ﴾ ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد
 والاصافة (الترق بين الحد والخاصة ان الحد مطرد ومنعكس ٦ والخاصة مطرد
 الشارح فيما بعد الى بعضها واطلق التأنيث ٦ قوله (والخاصة مطردة غير متعككة) هكذا (غير).
 ذكر الص في شرح المنفصل قال بعضهم اراد ان

وله والمراد بالاطراد) حاصلة ان الاطراد استلزام الوجود للوجود والانعكاس استلزام العدم للعدم ٨ (قوله في طراد قضية
دو المحنود (جعل اول الاطراد حصة ١٣) اخذوا الخاصة فلذلك قدمها في التركيب مبتدأ وجعله ثانيا باعتبار

القضية الحاصلة منهما ومن
المحدود وذو الخاصة فآخر
هما اذ ذلك حقيقتهما فيها

٩ (قوله اي لام التعريف
الحرفية) لما صح إطلاق لام
التعريف على لام الموصول
وان لم يشتهر ذلك الاطلاق
دفع وهم التحول بالتصريح
بالحرفية ٢ (قوله والفعل
لا يدل على الذات الاضمتا)
الظاهر من كلامهم جيعان
دلالة الفصل الاصطلاحي

وهو المقصود ههنا على الذات
الترامية لاتضمنية وبيان
الشارح ظاهر في العكس
فأمل ٣ (قوله الاضمتا) يرد
عليه ان الصفات ايضا لا تدل
على الذات الاضمتا كما علم بما
سبق فيجب ان لا يعرف باللام
كالفعل والاولى ان يقال
الاسم لما صح ان يكون محكوما
عليه وما وقع محكوما عليه
لا يقصده غالبا فهو مبهام الذي
هو واحد بل يقصد ذاته اعني
ما صدق عليه مفهومه
وذلك متعدد فيحتاج الى
تعيينه باللام واما المحكوم به
فحقه ان يراد به مفهومه
وكذلك الروابط فلا حاجة
هنا الى تعيين ٤ (قوله واما

غير منعكسة ٧ والمراد بالاطراد ان تعريف لفظ كل الى الحد فيجعله مبتدأ ويجعل المحدود خبره
كقولك قولنا الاسم مادل على معنى في نفسه غير مقترن كل مادل على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا نقول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم * والمراد بالعكس عند الحاجة
ان يجعل مكان هذين تعريفيهما فكل ما ملأ يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح
ان نقول في الخاصة كل ما ملأ دخله لام التعريف فليس باسم وقيد بالالعكس ان يجعل المبتدأ خبرا
اخبر مبتدأ مع تمام الذي والاحتياج بحال هو هذه عبارة المنطقين ٨ فتطر قضية الحد والمحدود
تامة مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير مقترن ونعكس كلية نحو
كل دال على معنى في نفسه غير مقترن اسم وقضية الخاصة تعكس كلية ولا تطر كذلك نحو كل ما دخله
لللام اسم ولا يقال كل اسم يداخله اللام (قوله دخول اللام ٩ اي لام التعريف الحرفية بخلاف لام
الموصول في ثبوت الضارب والمضروب فانها لا تدخل الاعلى فعل في صورة الاسم كيجيء
الموصولات وبخلاف سائر الالامات كلام الابداء ولا م جواب لو وغير ذلك (وانما
اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعا لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال
والفعل لا يدل على الذات ١٠ الاضمتا الحرف مدلوله في غيره لا في نفسه (واما قول الشاعر
نول الخني هو ابغض الجهم ناطقا الى ربا صوت الجمار الجذع * فليست اللام فيه للتعريف بل
اي اسم موصول دخل على صريح الفعل لمشابهة لاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء
في ضرورة الشعر (وانما اختص الجمل بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصلته
بالاعراب حر كانه الثلاث ويقصروا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها ٦
قصود ما لا يكون معقول الفعل وهو الجمل واعطوه ما يكون مفعوله وهو الرفع والنصب
واما الثوبين فاختص من جملة اقسامها الخمسة بالاسم ما ليس للترتم فهي اذن اربعة
سام احدها للتكثير نحو صده ومه ٧ ودج وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم
نمل واما الثوبين في تحو رب احد و ابراهيم فليس يختص للتكثير بل هو للتمكن ايضا لان
اسم ينصرف واما الارى منعا من ان يكون توين واحد للتمكن والتكثير معا فبصرف
بسد فثنين كالالف والواو في مسلمان ومسلمون فتقول الثوبين في رجل يفيد التكثير
نما ٨ فاذا سميت بالاسم ٩ تمحضت للتمكن وانما اختص توين التكثير بالاسماء لمثل
ذكرنا في لام التعريف ٢ وتانيها للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا
الاسم وانما جعل لاعراب المضارع علامة لروضه وانما حذفت علامة الاعراب
غير المنصرف مع كونه معر بالمشابهة للفعل الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن
ضاف اليه كجيزد ومررت بكل قائما وسيمى ان المضاف لا يكون الاسما ورباها
سابعة نون جمع المذكر السالم في جمع المؤنث السالم نحو مسلمت على الاعرف من

الشاعر بقول الخني (اي الفخس) ٥ (قوله و ابغض الجهم ناطقا) تمييز بمعنى نطقا اي ابغض نطق الجهم وازاد به
ونها ولا يصح ١١

٣ (قوله لم تبت في نحو قوله تعالى من عرفت) لا غير مصرف ٤ (قوله وليس فيه اضافي من ثلث المعاني) يعني ألا
 ٥ (قوله لكم حظوا من النون) واسم النون (قوله لان التاء التي كانت فيها للحص انما كانت سقطت عنه سلامة وال ١
 لا يضمن التاءات وان يكون مسامع مصرف ومع وجوده لا يمكن تقديره احرى لانه بعد ثلث ٧ (قوله) وان تاءه لا
 ثابت فيها لان التاءات من سلامة انما كانت ١٤ (قوله) اما لعلها اوتسيرا لانهم عرفوه بثلث ٨ (قوله)

كفي قوله (ولا رضى) اى
 لا يمكن ولا موضع ٩ (قوله)
 ما بينه لا يقصر من ثبات
 مصرف اى هو شأون
 النقة (لا يسم في مصرف
 تقديره ان يكون مؤشرا
 فاسيما ذلك التعدير وفى
 عرفت ما كراما من المنع
 وهو انه لم يجر تقديره بالجمع
 وحوذوا اما ما ثبت الصغير
 فيكى هو وجوده الذى
 الجمع المؤنث ولا يكتفى ذلك
 فى مع الصرف لثبته ٢
 (قوله) وانما لم يسم في نحو
 من عرفت لانه لو سقط
 ثبته الكسر لان الكسر
 فى غير مصرف اتامضا
 تعسوطا اتسوى ٣ (قوله)
 حوز المراد والراح هما
 مع العبيد وحذى اتسوى
 واقاء الكسر لان جعل
 الكسر لانه اتسوى فى السوط
 هما كفى سائر غير مصرف
 يوحى ذلك المحذور ٤
 (قوله) تورقها (تورى)
 رأيت من بعد ٥ (قوله)
 ولعمهم نفع اتاء فى شبه

اتوا لهم ولا معنى له الا فى اسم وآتوا المتوس من اهل البيت للحكم ٣ لم تبت في نحو قوله
 تعالى من عرفت ٦ (قوله) لا يكتفى لثبته فى الاعلام وليست عوضا عن الصرف اى
 ومثله هو فى الاسم فى جمع المؤنث فى معاد انون فى جمع المذكر لانهما معى ماسر
 المتروك الى حسم بسبب هذا الجمع ، والحق كما فى جمع المذكر هو ان يجمع المذكر ثم يمتد
 اتسوى التى فى الواح فى معنى الجمع فانه ليس بمتساو وهو كونه سلامة تام الاسم وليس
 فى مؤنثى من معنى اللفظ المذكورة فذلك اتسوى التى فى جمع المؤنث اى
 سلامة لانه الاسم تاء وليس فيها اضافي من ثلث المعاني ولكم حظوا من النون وسوم
 مع الملاء وفى اوقف دور النون لان اتسوى اتسوى واحدا بسبب حر كها . وقول الرضى وحار لانه
 اى اتسوى فى نحو مطلب مصرف ٥ (قوله) حار لانه واسم التاء فى عرفت لان ثباتها فيها
 صعب ٦ لان التاء التى فيها كالمحص التاء كانت سقطت والى ، وهى علامة لجمع المؤنث وهى
 نظر لان عرفت مؤنث ٧ وان ذلك لانه سلامة ما ثبت فيها لانها لا تنحصر بها يث ولا مشركا
 لانه لا يحد واستجر اليها الامور فتقول هذه سرور ، سرور كما هو لا يجوز ان يكون فيه الاثبات ويلها
 ٨ كفى قوله ٩ (قوله) ولا رضى اهلها ١٠ (قوله) ما بينهما لا ينصرف عن ثبات مصرف هو
 الفعه والاولى عدى انما ان اتسوى مصرف والحق ١١ (قوله) واسم سقط فى نحو من عرفت لانه
 لو سقط ثبته الكسر فى السوط ونوع الضم وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اى الكسر
 متوح لا يمنع فهو به كالتسوى فى غير مصرف فمصرورة لم يخذ فلما منع هذا مع انه ٣ حوز
 المراد والراح هما مع الغيبة حذف اتسوى واقاء الكسر ويروى ثلث امرئ القيس
 ٥ تورقها من ادراكات وانها لا يترى اى دارها بشر على ٦ (قوله) كسر التاء ملائمة
 ٥ ولعمهم نفع اتاء فى مثله مع حذف اتسوى ويروى من ادراكات كسا
 ما لا يصرف فعلى حدس الواحدى السوى لمصرف ملائمة واذا شرب ساء التو
 فى شبه مع العلة ايضا وقيل معهم اتسوى فيه سوز من مع النقص (ولما تور
 التزم هو فى الحصة لترك التزم ٦ لانه اما يؤتى به اشعر لانه التزم عندئذ
 فى روى مطلق وثبت ان الالف والواو واسم فى انواعى تصح لانه ثباتها من
 فيدل منها اتسوى لثبته اياها اذ اسم الاشعر مترك لانه لم يجر لغير اتسوى من
 وهذا اتسوى الحق المثل ايضا والمعروف بلام قال ٧ (قوله) ائتم عالىوا احسان وقوا
 ائتم بعد احسان ٨ (قوله) ولا يجمع دخولها الحرف ٧ ولا يجمع ذلك فى انقياس حوز

ولا يالى مما ذكر من المحذور ٦ (قوله) لانه اما يؤتى به اشعارا ترك (فى ادبية)
 التزم (ويلحق آخر الاسماء والاصناف بالمصرعة ٧ (قوله) ولا يجمع ذلك فى انقياس نحو
 التثنية فى الحرف ما فيه المظهر نحو رضى اولى

٨ (قوله وهو كقولہ وقائم) ای مغیر الجوانب ٩ (قوله الاعاق) العمق بالضم والفتح ایضا ما بعد من اطراف المفاوز
٢ (قوله ساری) ای خالی ٣ (قوله ١٥) المخترق (الموضوع الذي يمر فيه الرياح - اخره مشبه بالاعلام
لما ع الخلق الخلق السراب
ای رب مثله كذا قطبته

٤ (قوله وانما اختص
كون الشيء مسند اليه آه)
فان قيل كيف يصح جعل
الاستناد اليه خاصة للاسم
مع شموله فيكون منعكسا
فلنا لاشمول ولا انعكاس
ولذلك احتاج من عرف
الاسم بما يصح ان يحدث
عنه الى ان يقول اويكون في
معنى المصاح ان يحدث عنه
ليدخل فيه الاسماء اللازمة
الظرفية

٥ (قوله غزلا ناشدن
لنساء آه) شذن الغزال
شدونا قوى وطلع قرنه
واستغنى عن امه (الضال
بالالف السدر البري
الواحدة ضالة والسمرة
يضم الميم من شجر الطلح
وجهمه اسمر

٦ (قوله وقول الحجاج

في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروى المقيد فيخص باسم الغالى لان الغلو يتجاوز الحد
وحدها التسون ان يكون بدلا من حرف الاطلاق دلالة على ترك التزم فاذا دخل القافية
المقيدة فقد جاوز حده ويخرج به الشعر ايضا عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا
٨ وهو كقولہ وقائم ٩ الاعاق ٢ حاوى ٣ المخترق فيقع ما قبل النون تشبيها
لها بالثنية اويكسر للساكنين كما في حيث على مايجئ في آخر الكتاب وانما الحق بالروى
المقيد تشبيه الله بالمطلق ٤ وانما اختص كون الشيء مسندا اليه بالاسم لان المسند اليه خبر عنه
اما في الحال او في الاسم كذا كرا لا يخبر الا عن لفظ دال على ذات في نفسه متابقة والفعل
لا يدل على الذات الاضمار والحرف لا يدل على معنى في نفسه وهذه الامة اختص الثنية
والجمع والتأنيث والتصغير والنسبة والنداء بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا
فالتأنيث والثنية والجمع فمراجع الى الاسم وكذا التصغير في نحو قوله يا بلخ غزلا
ناشدننا من هؤلاء بين الضال والحر راجع الى المفعول المتجيب منه اى من ملجأت
والتصغير لسفينة نحو يا بنى فوشى موضوع غير موضعه كما ان التأنيث في ضربت
في غير موضع واما نحو قوله تعالى رب ارجعون على تأويل ارجعنى ارجعنى
ارجعنى ٦ وقول الحجاج يا حرسى اضربا عقه اى اضرب اضرب فليس الاول يجمع
والثاني بثنية اذ الثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثله
او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعوى واضربا بمعنى التكرير كذا كرنا والتكرير ضم
الشيء الى مثله في اللفظ مع كونه اياه في المعنى للتأنيث والتكرير والغالب فيما يبيد التأنيث
ان يذكر بلفظين فصاعدا لكنهم اختصوا في بعض المواضع باجرأه مجرى التثنية
والجموع لمساكنته لهما من حيث ان التأنيث كيد اللفظي ايضا ضم شيء الى مثله في اللفظ وان
كان اياه في المعنى ايضا كقوله اضربا عقه مثل ليك وسعدك وقوله تعالى رب ارجع
البصر كرتين في كون اللفظ في صورة التثنية وليس به (واختص الاضافة اعني كون
الشيء مضافا بالاسم لان المضاف اما متخص كفى غلام رجل واما متعرف كفى غلام زيد
والتعريف والتخصيص من خصائص الاسم كالمرفوع في التعريف واما الاضافة في نحو
ضارب زيد وحسن الوجه ومؤدب الخدام وان لم يتخصص المضاف ولم تعرفه فهي
فرع الاضافة المحضة فلا يكون المضاف ايضا في مثلها الاسما (ولم يذكر المص من
خواص الاسم كونه مضافا اليه للتأنيث عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل
من اضافة الظروف الى الافعال وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن اليراد
المذكور بان المضاف اليه في الحقيقة المصدر الدلول عليه بالفعل اى يوم جمع الله قيل
والدليل على ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل من التعريف
نحو ايتك يوم قدم زيد الحار او البارد واما انا فلا اضعن صحة هذا المثال ومجئ مثله
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو يوم قدم زيد الجملة القملية لا الفعل

جرسى (الحرس جرس السلطان وهم الحراس الواحد حرمى لانه قد صار اسم جنس فذهب اليه ولا تغل حارس الا بقصد
جنس الحراسة دون الجنس

٨ (نونه كمال في ضرب زيد مثلاً زيداً مركباً الى ضرب) اي مضموم ٨ (قوله ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركباً) هذا مركب في نفسه والاول مركب مع غيره ٩ (قوله كما تقول مثلاً لاجداً الخلفين هو زوج) وبهذا المعنى ورد في
 ٣ (قوله فيوم ان العرب من الاسماء لا يكون الامر كما ان الاسماء لا يكون حراً ١٦) فيجمع الامر كما ان شيئين فصاعداً كقوله

وحده كان الاضافة في قولهم ايتك من الحجاج امير من المنساف اليها وامان حيث المعنى
 فالصدر هو المنساف اليه الزمان في الخلفين ٥ قوله (وهو مركب وبني المركب المسمى
 لم يشهد مني الاصل) هنا حذو مركب الاسم لا مطلق المركب لانه في صنف الاسماء فلا يترك
 الاقسام ما فكتاه فل الاسم المركب هو الاسم المركب وكلما جيع الحدود والقيود كرها في صنف
 الاسم ولذا المركب يطلق على شيئين على احداً الجزئين او الاجزاء بالنظر الى الجزاء الاخر او الاجزاء
 الاخر ٧ كمال في ضرب زيد مثلاً زيداً مركباً الى اضرب وضرب مركب الى زيد ثم
 مركبان ٨ ويطلق على المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب ومن زيد وهذا كما تقول
 مثلاً لاجداً الخلفين هو زوج الاخر ٢ وتقول لهما معاً زوج ومراد المنس المعنى الاول وليس مراد
 لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيه او اجزائه ٣ فيوم ان
 العرب من الاسماء لا يكون الامر كما ان شيئين فصاعداً كقوله عترو ونحوه وهذا باب المنس ورد
 في حدود هذه المقدمة الفاعل غير مشهور في المعنى المقصود اعتماداً منه على عتارته وبني ان الخلفين
 في الحدود والرسوم اوضح اللفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالتفات المشوكة فكيف
 يستحال لغة هو في غير المعنى المقصود اظهرهم وان زلنا عن هذا النظام وسلبنا ان المركب
 في الشاهر هو احداً الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه لم
 الاصل مراد بالاسم المركب الى عامله ٤ الا ترى ان المنساف اسم مركب الى المنساف
 اليه ولا يتحقق بهذا التركيب اعراباً بل المضاف اليه يستحق بالتركيب الاضافي لان المضاف
 تامله على قول او الحرف المقدور على الاخر كما يحى وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق
 احدهما هذا التركيب اعراباً معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوائل السور
 نحوهم ويس (قوله ٥ مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اسطرلاب يحدد منه مراد
 الحرف والفعل الماضي والامر على ما سمره في التشرح وان اخذنا لنا المبني الاصل
 ما يقتضيه البظ من المعنى المشهور ٦ دخل فيه مطلق الافعال وان كانت متصارعة
 اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه الصرية ٧ فريد عليه اسم الفاعل واسم
 والصدر وجع باب ما لا ينصرف على ان اخار مذهب الكوفيين في كون المضارع
 في الاعراب كالاسم لانه لو لم يعلق عليه كايحيى في باب لم يرد عليه ما ذكرناه لا يرد على قلب
 المبني الاصل بالحرف والماضي والامر والصدر في نحو اعجبني ضرب زيد عمر المسمى

عترو ونحوه) يتلوه بغيرك
 انه و كان قوله ونحوه
 شاملاً له وحمل القتل وا
 جعلاً الى التركب مطلقاً لا يحسن
 ٤ (قوله لا ترى ان المنساف
 اسم مركب الى المنساف اليه
 ولا يتحقق بهذا التركيب
 اعراباً) قيل السند
 وكب مع الحسب وليس
 احدهما تاملاً في الآخر
 على ان العرب المنساف
 البصريه تنصرف في الاعراب
 التركيب الذي يتحقق معه
 الحاضر سواء كان مع الفاعل
 او لا
 ٥ (قوله مبنى الاصل هذا
 ايضا من ذلك لانه اسطرلاب
 يحدد منه مراد
 بالآمل في الفرق بين ان يقال
 هذا مبنى الاصل وهذا
 اصله اسماً انما يتبادر من
 الاول ان المشار اليه متصرف
 بالياء وذنم بحسب الاصالة
 دون امر وحسب التبادر
 من الثاني ان

(بان يقال)
 اصله ان يبنى سواء بني كما هو اصله او مرض له الاعراب وح يتدفع ما ورد ونحصر مبنى الاصل في الأمور
 والجملة من حيث هي
 من حيث هي جملة
 ٦ قوله دخل فيه مطلق الافعال وان كانت متصارعة) ودخل فيه
 ٧ (قوله فريد عليه اسم الفاعل واسم المفعول) اي يخرج هذه الاسماء العربية عن

قوله (وهو الاسماء العددية تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان) جعل صاحب الكشف الاسماء العددية العاربة من مشابهة المذكورة معربة وليس التزاع ^{سجدة ١٧} في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت فان ذلك لا يحصل بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقديره به مع ان اى ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل سبب عمله لامثابهته للماضي يدلل انه يعمل وان كان بمعنى السال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه للمبني الاصل احترازا من قسبي المبني وذلك لان لاسم اما ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفا علىة والمفعولية والاضافة وهو الاسماء العددية تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة

١٧١

١٧٢

كون في آخره ايضا كما في جلته نحو هذا فلهذا يقال في نحو هو لاء انه في محل الرفع اى في موضع الاسم المرفوع بخلاف المتصور في بناء في الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره ^٢ (٢) المثنى مثلا هذا الميم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم هو كذا فهذا الاسم اختلاف في كلهم هكذا وحيث يعطيه ذلك الاختلاف فالدور اما هو بالنظر الى المقصود من علم التعريف

لكن معرفة المعرب انما يترتب عليها ذلك الحصول اذا حصل منها او لا معرفة

نحوه (وهو الاسماء المديدة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان آه) جعل صاحب الكشف الاسماء المديدة العارية عن
 تنبيه المذكرة معربة وليس التزاع ص ١٧ يحذف في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك امرت فان ذلك لا يحصل

الاباء اعراب الاعراب على
 ريان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتقدمه به مع ان اى ان ضرب والام يعمل فهو
 يشبه الماضي للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لطلق الفعل سبب عمله لاشابهته
 الماضي يدل على انه يعمل وان كان يتغير لالحال او الاستقبال (وانما ذكر في حد المعرب
 التركيب وكونه غير مشابه للمبني الاصل احترازا من قبحي المبني وذلك لان لاسم اما
 ان يبنى لعدم موجب الاعراب اعني المصا في التعاقبة على الاسم الواحد كالفا علية
 او المفعولية والاضافة وهو الاسماء المديدة تعديدا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلاثة
 واسماء حروف انتهت بحروف باءات ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ
 ودرع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب
 شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اى الاسم الذى فيه سبب
 الاعراب فخرج هذه الاسماء الجردة عن السبب ويبقى في التصريف في باب النقاء
 الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المديدة تعديدا انشاء الله تعالى (واما ان يبنى مع حصول
 الموجب للاعراب لوجود المنع منه والمنع مشابهته للحرف او لفعل على ما يجئ في باب
 المبني وذلك في المضمرات والمبهيمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على
 ما ياتي (فقوله الذى لم يشبه مبني الاصل يخرج هذه الاسماء وانما صح الاحتراز بالجنس
 ايضا لكونه اخص من الفصل بوجه * قوله (وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل
 لفظا او تقديرا) هذا الذى جعله المصنف يدرج تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما
 لوجهه انما حد المعرب فقلوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل (قال المصنف
 ٢ وعوا الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس بطلان اختلاف الاخر بل اختلاف الذى
 يصح لغة ومعرفه مثل هذا الاختلاف موقوف على معرفة المعرب او لان حد المعرب
 باختلاف العامل كان معرفة المعرب متوقفة على معرفة الاختلاف ٩ توقف كل محدود
 على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليمتد عند المنشئ للكلام فيطلبه
 بعد العقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر ٢ اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من

معرفة المعرب بل بحصول الاختلاف في كلام صحيح موقوف به كالتراخي وغيره جائز
 تعريف المعرب بذلك الاختلاف لدم توقف معرفته اذن على معرفة المعرب (ان قيل اى
 فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد
 قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاني هؤلاء فهو مثل جاني قاض (فالجواب
 ان المعرب يختلف آخره تقدر الى يقدر الاعراب على حرفه الاخير ولا يظهر اما لا يندر
 كافي المقصور او للاستقبال كافي المتقوص ٣ يختلف المبني فان الاعراب لا يندر على حرة
 الاخير اذا المنع من الاعراب في جانه وهو مشابه للمبني لاني اخره نحو هؤلاء واسم وقد
 يشبه يكون في آخره ايضا كما في جيلته نحو هذا فلها يقال في نحو هؤلاء انه في محل الرفع اعمى في
 موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جانه في التي فانه يقال ان الرفع مقدر في اخره
 في الاسم في (٢) المشي مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم
 (٢) في كلامهم فقول (٢) المشي مثلا هذا الاسم (ل) معرب وكل ما هو معرب فاختلافه في كلامهم
 في كلامهم فلهذا الاسم اختلافه في كلامهم هكذا وحيد يعطيه ذلك الاختلاف كاللور انما هو بالنظر الى المقصود من حكم التعريف

الكلمة بعد التركيب بل في
 المعرب اصطلاحا فاعتبر
 العلامة مجرد الصلاحية
 لاستحقاق الاعراب بعد
 العقد والتركيب وهو
 الظاهر من كلام الامام
 عبد القاهر واعتبر المنس
 مع الصلاحية حصول
 الاستحقاق بالفعل واما
 وجود الاعراب بالفعل
 في كون الاسم معربا فلم
 يعتبره احد وانما يقال
 لم يصرب الكلمة وهى
 معربة
 ٢ وهذا الحد نسخ
 ٩ قوله (توقف كل
 محدود على حده فيكون
 دورا) ولا يندفع الدور
 بما يقال ان الوقوف على
 معرفة المعرب هو
 الاختلاف الحاصل في
 كلام المنشئ والذى توقف
 عليه معرفته هو الاختلاف
 الحاصل في كلامهم وذلك
 لان حصول الاختلاف في
 كلام المنشئ مطابق لما في
 كلامهم هو المقصود
 الاصل من معرفة المعرب
 لكن معرفة المعرب انما
 يترب عليها ذلك الحصول
 اذا حصل منها او لا معرفة

قوله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا احد اولى من
باختلاف الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل عليه على علة وضع حجة ١٨ في الاعراب في الاسماء فهذا البيان

(قوله لفظا او تقدير مصدران بمعنى المفعول اى يختلف آخره اختلافا ملفوظا او
فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المتصانف مقدر اى اختلاف لفظا او تقدير
قوله (الاعراب ما يختلف آخره به) ٤ هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح
وقوله (ليدل على المعاني المتعورة عليه) ٥ بيان لمة وضع الاعراب في الاسماء والضمير
في قوله آخره للعرب وفي قوله به لما قوله المتعورة اى المتعاقبة (قوله عليه اى على العرب
(قوله ٦ ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما يعنى بما الحركات والحروف ويدخل
في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشئ الذى يختلف آخر العرب به لان الاختلاف
حاصل من العامل بالالة التى هى الاعراب ٧ فها في الظاهر كالقاطع والسكين وان كان
فاعل الاختلاف في الحقيقة هو التكميم بالة الاعراب الا ان النعاة جعلوا العامل كلمة
المؤثرة وان كان علامة لالة ولهذا سموه جاملا (ويمكن الاعتذار للصنف بناء على
ظاهر اصطلاحهم اعنى ان العامل كاللمة الموجودة بان يقال بآه الاستعانة دخولها في الالة
اكثر منه في الوجود) ولا يعترض على الحد بكسر الآخر لاجل ياء الاضافة وباء النسبة
وقعه لاجل تاما ثابت بان يقال الاعراب الذى كان على الآخر اتنى لاجل ياء الاضافة
من غير انتقال الى شئ آخر واتنى لاجل ياء النسبة وتاء التأنيث وانتقل الى الياء والتاء
بتركها مع الاسم ٨ وهذا تغير في الآخر وكذا في الف التنى وياءه وواو الجمع وياءه وذقت
لانه قال الاعراب ما يختلف آخر العرب به والعرب كما ذكرنا هو المركب مع جامله ولا
يدخل الصامل في المضاف الى الياء والمسوب والمؤنث بالتاء والتنى والمضموع الابد
لحاق الاحرف المذكورة بهالات اخبرت مثلا في قولنا جاتى مسلمان عن التنى ولم تغير
عن المفرد ثم تبينه وكذا البواقي فقبل لحاق هذه الاحرف كان التنى موبيا لعدم التركيب
فلما يختلف آخر العرب بهذه الاحرف (ولا يقال ان الحد غير جامع لان التغير في نحو
مسلمان ومسلمون ليس في الاخر اذ الآخر هو النون وذلك لان النون فيها كالتنوين فكما
ان التنوين لعروضه لم يخرج ما قبله عن ان يكون آخر الحروف فكذا النونان (فان
الصنف اتما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر على ما نسب اليه الاندلسى على
حد بعض التأخرين الاعراب اختلاف الآخر ٩ لان الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته
في الآخر حتى يسمى اعرابا ولهم ان يقولوا انك ايضا اثبتت الاختلاف من حيث لا تدري
بقولك ما يختلف آخره ولا يختلف آخر شئ بشئ الا وهكنا اختلاف اذ الفقل متضمن
للمصدر (وقال ولوثبت الاختلاف ايضا ٢ فهو امر واحد ناش من مجموع الضم
وافتح والكسر لامن كل واحد منها اذ لو لم يخر الكلمة واحد منها لم يكن هناك
اختلاف فالاختلاف شئ واحد والاعراب بالاتفاق ثلاثة اشياء فكيف يكون الاعراب
اختلافا (ولهم ان يقولوا هذا منك بناء على ان معنى الاختلاف انقلاب حركة حركة
اخرى وانقلاب حرف حرفا آخر ٣ والانقلاب من حيث هو هو شئ واحد (والحق

التصريح
٥ قوله (بيان لمة وضع
الاعراب في الاسماء) ولو
كان من تمام الحد كما يختلف
صدارة المتغير برد النفس
بالصامل
٦ قوله (ليدل فيه ضمير
الاختلاف او ضمير ما) اذا
كان الاختلاف دالا على
هذه المعاني كان هو
الاعراب وهو باطل عند
المصنف والصواب ان الضمير
لما
٧ قوله (فبما في الظاهر
كالقاطع والسكين) ولا
شك ان القاطع انما حصل
من القاطع بهذه الالة
٨ قوله وهذا تغير في الآخر
وكذا في الف التنى وياءه
اه) يعنى ان الفتح قبل
الف والياء في التنى
والضم والكسر قبل
الواو والياء في الجمع تغير
في الآخر ايضا
٩ قوله (لان الاختلاف
امر لا يتحقق ثبوته آه) لم
يرد ان آخر العرب لا
يتصف بالاختلاف حتى
يرد عليه ما ذكره الشارح
بل اراد ان الاختلاف
ليس امرا متحققا بل هو
امر اعتبارى وليس

الوجود في آخر العرب الا تلك الحركات والحروف الدالة على المعاني المتعورة عليه فهى الاعراب لذلك (ان معنى
الامر الاعتبارى الذى ينصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لانه

قوله (فان زيد مثلاً في حال الافراد لم يستحق شيئاً من الحركات آه) قالوا لئن سلم ان شئاً اى في آخر زيد امراً زائداً فلا بد
تكون ناشئاً عن متعدد . ١٩ . من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم
زيد

ير

ف

مقل

حد

ف

الثلة

ثلاث

فصح

فصح

ففي

وفي

قطعا

لان

الا

كون

لان

رفيه

هو

م في

م ان

نخر

كون

ما بقى

وبما

مارح

شورا

مسل

﴿ ١٨ ﴾

د بامراً اعتبارى لا وجود له وذلك لانه قال فهو امر لا يتحقق اذ نحن نقطع ان المتكلم
اذا قال جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيدا انه ليس في آخر زيد الا ضم وفتح وكسر
لا امر آخر يسمى اختلافاً اى لا امر آخر متحقق بدليل ماسبق وبدليل ان اختلاف آخر
زيد في المثال المذكور مما لا يمكن انكاره ٢ قوله (فهو امر واحد ناشئ من مجموع
الضم والفتح والكسر لا من كل واحد منها) فيه بحث اذ لا يلزم من عدم كونه ناشئاً
من كل واحد ان يكون ناشئاً من المجموع بل لو ان ينشأ من اثنين منها ٣ قوله
(والانتقال من حيث هو هوشى واحد) هذا لا ينافي ان يندرج تحته افراد متنوعة
ثلاثة اوا اكثر كما ان الاعراب من حيث هو هوشى واحد وينقسم الى ثلاثة

الحركة الواحدة اختلافاً في الاعراب والانتقال الحز الى خمسة ١٩ من متحون ٢٠ سورة ٢١ سورة ٢٢ سورة ٢٣ سورة ٢٤ سورة ٢٥ سورة ٢٦ سورة ٢٧ سورة ٢٨ سورة ٢٩ سورة ٣٠ سورة ٣١ سورة ٣٢ سورة ٣٣ سورة ٣٤ سورة ٣٥ سورة ٣٦ سورة ٣٧ سورة ٣٨ سورة ٣٩ سورة ٤٠ سورة ٤١ سورة ٤٢ سورة ٤٣ سورة ٤٤ سورة ٤٥ سورة ٤٦ سورة ٤٧ سورة ٤٨ سورة ٤٩ سورة ٥٠ سورة ٥١ سورة ٥٢ سورة ٥٣ سورة ٥٤ سورة ٥٥ سورة ٥٦ سورة ٥٧ سورة ٥٨ سورة ٥٩ سورة ٦٠ سورة ٦١ سورة ٦٢ سورة ٦٣ سورة ٦٤ سورة ٦٥ سورة ٦٦ سورة ٦٧ سورة ٦٨ سورة ٦٩ سورة ٧٠ سورة ٧١ سورة ٧٢ سورة ٧٣ سورة ٧٤ سورة ٧٥ سورة ٧٦ سورة ٧٧ سورة ٧٨ سورة ٧٩ سورة ٨٠ سورة ٨١ سورة ٨٢ سورة ٨٣ سورة ٨٤ سورة ٨٥ سورة ٨٦ سورة ٨٧ سورة ٨٨ سورة ٨٩ سورة ٩٠ سورة ٩١ سورة ٩٢ سورة ٩٣ سورة ٩٤ سورة ٩٥ سورة ٩٦ سورة ٩٧ سورة ٩٨ سورة ٩٩ سورة ١٠٠ سورة

رله (هذا تمام الحد على ما يؤذن به كلامه في الشرح) فانه فصل هذا عما بعده وبين ان هذا الحد اولى من
 في الآخر وطول فيه ثم قال قوله ليدل عليه على علة وضعه نحو ١٨ الإعراب في الامتلاء فهذا الحد
 الت

١٩

نكم واينما اذا انتقل الاسم من السكون الى الضم ومن الضم الى الفتح ومن
 الى الكسر فقد استوفى اقسام الاعراب ولم يوجد هناك انتقال من السكون الى
 ح ولا من السكون الى الكسر ٨ قوله (بحسب تغير الحالات المنقل اليها) اي
 دون المنقل منها ٩ (قوله وليس كذلك الب المتني وواو الجمع اذا جعلتا اعرابا)
 يعني لا يقدر الالف قبل الاعراب مقابلة لما بعده لادائه الى تقدير حذف علامة التثنية
 ٢ قوله فبين ان لهذا ان الاختلاف في كل اسم) اي سواء كان بالحركة او بالحرف
 ٣ قوله (والحق ان معنى الاختلاف ما ذكرنا اولا) اي لا ما ذكرناه ثانيا لفساده
 وذلك لان التحول كما يتغير باعتبار التحول يتغير باعتبار التحول اليه فيلزم ان يزيد
 الاعراب على ثلاثة كما ذكره ٤ قوله (والجواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال
 الآخر من السكون) قد هرفت فساد ذلك بل روم كون الاسم في حال السكون
 الاصلى مربيا على ان الاختلاف نسبة الى طرفه على سواء فان قيل لا يحصل
 الاختلاف الا عند حصول الحالة المنقل اليها اذلا اختلاف حال حصول المنقل
 عنها قلنا اذا حصل الاختلاف كان نسبه اليها على السوية فبحسب يكون الاسم
 في الحالتين معا مربيا او مبني ٥ قوله (لقوله ما اختلف آخره) لعله اراد بقوله
 ما اختلف آخره ما يكون سببا للاختلاف لا ما حصل به الاختلاف بالفعل او يحصل
 وقد وجد في الاسم في التركيب الاول ما هو سبب لاختلاف آخره في الجملة وان لم يترتب
 عليه الاختلاف بالفعل لتوقفه على امر آخر وليس يعتبر في مثل اختلف ويختلف اذا
 استعمل في هذا الوضع ونظائرهما اقتران زمان كالايخفى

هذه

الاعراب

المصر

لما

٧

كالق

شك

من ا

٨

وكه

اه

الالف

والف

الواو

في الا

٩

امرا

يرد ا

يخصف

يردم

بل ار

ليس

امرا

الموجز
 الامر المتخبر الذي يتصف بها آخر العرب ولا استحالة في ان يكون امر موجود في آخر العرب سببا لا

قوله (فان زيد مثلا في حال الافراد لم يستحق شيئا من الحركات آه) قالوا لئن سلمنا ثمة اي في آخر زيد امرا زائدا فلا بد
 ان يكون ناشئا عن متعدد . **سنة ١٩** من الضم والفتح والكسر واذا نشأ عن متعدد بطل تقسيم
 الاعراب الى ثلاثة يريد
 ان الامر الزايد على تقدير
 تحقيقه هو الاختلاف
 الناشئ من متعدد اذ لا يعقل
 اختلاف من امر واحد
 ولا شك ان الاختلاف
 الناشئ من هذه الثلاثة
 لا يكون ثلاثة بل اثنين
 اذ ينشأ من الضم والفتح
 اختلاف ومن هذا الفتح
 والكسر اختلاف ففي
 المثال المذكور قد استوفى
 زيد اقسام الاعراب قطعا
 ولم يوجد هناك الاختلافان
 وما يظن من حصول الا
 ختلاف نظرا الى السكون
 السابق ليس بشيء لان
 نسبة الاختلاف الى طرفيه
 على السواء فاذا كان هو
 الاعراب وكان الاسم في
 احد طرفيه معربا لزم ان
 يكون في الطرف الاخر
 كذلك دفعا للتحكم فيكون
 في حال السكون السابق
 معربا ايضا وهو باطل وبما
 قررنا صار تقرير الشارح
 واعتراضه هباء منثورا
 قوله (فقد حصل

ان معنى قولنا يختلف الآخر اي يتصف بصفة لم يكن عليها قبل ٤ فان زيد مثلا في حال
 الافراد لم يستحق شيئا من الحركات فلما ضمنت الدال بعد التركيب في حالة الرفع فقد
 اختلف اي انتقلت من حال السكون الى هذه الحركة المعينة ٦ فقد حصل بالحركة
 الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح غير انتقاله الى الضمة ٧ وكذا
 انتقاله من السكون الى الكسرة فهنا ثلاث اختلافات مغاير بعضها لبعض ٨ بحسب
 تغير الحالات المتتبع للرباع وان كانت داخلة في مطلق الاختلاف فالاختلاف
 اذن ثلاثة كالاعراب والاعراب ايضا هو الانتقال المذكورة ٩ هذا اذا عراب بالحركات
 وان عراب بالحروف ١٠ فالاختلاف الآخر اذن احد نوعين احدهما رد حرف محذوف
 من الكلمة فقط او رده مع القلب كما اذا اردت مثلا اعراب اب بالحروف رددت عليه
 الواو المحذوفة رفا ورددتها وقلبها القاف في النصب وياه في الجر وثانيهما جعل العين
 او الحرف الذي زيد في الآخر لغرض بعينه اعرابا ايضا او جعله مع القلب اعرابا كما
 جعلت الالف والواو المزيدين علامتين للثنية والجمع في نحو مسلمان ومساوون علامتي
 الرفع ايضا وجعلتهما مع القلب علامتي النصب والجر وكذا فوه وذومال فقد
 اختلف حال الواو والالف رفعا لانها صاروا لشئيين بعدما كانا لشيء واحد (وينبغي
 ان يقرر كل واحدة من الكسرتين في نحو ان المسلمات والمسلمات غير الاخرى فالاختلاف
 في آخره ثلاثة فهما كصمتي فك مفردا وفك مجمعا وكذا قصنا عنوانا جديا بحد وياه
 ان المسلين والمسلمين وان المسلين ٩ وليس كذا الف المثنى وواو المجموع اذا جعلنا
 اعرابا لان علامتي الثنية والجمع لا يجوز حذفهما ٢ فحينئذ بهذا ان الاختلاف
 في كل اسم ثلاثة كالأعراب وهو هو ولوجعلنا ايضا الاختلاف تحول حركة حركة
 او حرف حرفا كما فهم المصنف اي ايضا ثلاث اختلافات بنسب التحولات تحول
 الضمة فتحية وتحول الضمة كسرة وتحول الفتح كسرة وكذا في الحروف ولوجعلنا
 تحول الضمة فتحية غير تحول الفتح ضمة حصل ست اختلافات (٣) واسبق ان معنى
 الاختلاف ما ذكرنا او لا وهو ثلاثة (وقال ايضا لو كان الاعراب هو الاختلاف لزم
 ان يكون الاسم في اول تركيب غير معرب كالوجعل مثلا زيد اسما لشخص ثم ركب
 مع عامله اول تركيب نحو جاءني زيد فلا اختلاف اذ لم تحول حركة الى حركة بعد
 (٤) والى ابواب ان معنى الاختلاف كما ذكرنا انتقال الآخر من السكون الى حركة ما قبله
 اذن اختلاف ثم تقول ولو فسرنا الاختلاف ايضا بانقلاب حركة لكان الالزام
 مشتركا بينه وبين النحاة ٥ لقوله ما يختلف آخره فلم يتقلب حركة حركة لم يكن
 ما يختلف آخره (فان قال اردت ما يكون به الاختلاف اذا كان قبل العبارة المتحركة
 عن مثل هذا المراد ما يختلف آخره لاما يختلف (قوله ليدل على المعاني لتعليل موضع
 الاعراب في الاسماء ١١ اهل ان يحتاج الى التمييز بين معاني الكلام على ضربين احدهما

بالحركة الواحدة اختلاف في الآخر وانتقال الآخر الى الفتح (اي من السكون ٧ قوله) وكذا انتقاله من السكون الى الكسرة
 (اعتبر الانتقال من السكون الى واحد الثلاثة على سبيل البذل ولم يعتبر الانتقال من احدها الى الآخر وهذا اه

ان يكون في كلمة معان أو أكبر عر حارثي أحدهما على الآخر كما في الكلام المشركه
 حواله في الشهر والخص وصرت في الأثر العروف والسر وكذا جمع الأفعال
 انصاره ضد من قاتل اسرا كها ومن لئله والدين والتعص مثل هذا
 لا يرمه العلامة المرمه لاحد اعص او المعاني عن الآخر لان حابه لاحد المعص
 ه واسما كان او مستعلا لم راع في المعنى الآخر حتى خاف القس فضع العلم
 لحدتها (والسابق ان يكون في الكلمة معان او أكثره أ أحدهما أو أحدها
 على الآخر أو آخره فله للشاري ان لم يلزم من علامه مرمه من الظروف فله
 ٧ ومن أحاج كل محار إلى مرمه دون الحقه وهذا الظاري عبر اللزم لكلمه
 لا يرمه ان يطله أحب العلمات بل وقد تعمله معه الكلمة كفي التصدير والجمع
 المكسر واسئل المسد الى المفعول كرحل ورحل وصرت وقد حلت له حرفا
 فله صار كاحد حروف تلك الكلمة كفي المعنى والجمع السلم والمنسوب والموت
 والمعروف نحو مئيل وميلون ومثاب وردي ومثله والمثل وقد يكون مرمه المعنى
 انطاري على الكلمة كلمة أخرى مسهله كالوصف انما على معنى في موصوفه
 والمصاف انه انما على معنى في المصاف وان كان طر ان المعنى لارما لكلمه فان كان
 انصاري معنى واحدا لا غير ككون ان فعل مرمه فاما ركب مرمه ومن غير فلا حاحد الى
 العلم له لانها تطلب للمعنى مرمه وان كان الصري اللزم احد الشئ او الاشياء
 ولان في الحكمه ان تطلبه أحب علمه يمكن لارمه ولا يقصر لغير على الكلمة
 الاخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما يقصر في المصاف والموصوف لان المعنى المصاح
 فيها الى العلم مرمه عر لارم فهما بخلاف ما نحن فيه فاحاطوا في هذا النوع اتم
 احاط حتى ان بعد ما طرأ منه المعنى كأن هال علامه لارمه لكلمه داه على معناها
 الطاري ومثل هذا المعنى ان يكون في الاسم لاه بعد موصوفه في الكلام لانه ان تعرض
 فيه اما معنى كونه عده الكلام او كونه فضله فعمل علمه اعان حروف المدالي
 هي أحب الحروف اعني الحركات ٧ وحملت في بعض الاسماء حروف المد وهي
 الاسماء السه والنبى والجموع فالوار والون لعنه كرها في كل واحد منها ولم تحلب
 حروف مد احده لانه ذلك بل جعلت في الاسماء السه لانه اسلمه او عها علمه
 وفي السه والجموع حرفا السه والجمع علم من كل ذلك لاجل التخصف وحمل
 الرفع الذي هو ادنى الحركات لانه هو في هذه الساعل والمداء والحر وحمل التخصف
 لاسمات سواء انصافها حره الكلام فلا واسطه كمر المفعول معه من المفاعيل
 وكالحل والخمر او انصافها بواسطة حرف كالعول مرمه والسبب عر المرح والاسم
 التي يلى حروف ادصافه اعني حروف الجر (وانما جعلت بفتصلت السبب الذي هو
 اصعب الحركات واحدا لكون الفتلات اصعب من العمد واكثر مرمه (ثم ارد
 ان يرمه علامه ما هو فضله واسمه حرف ولم يكن يبق من الحركات عر المكسر
 مرمه مع كونه منصوب لاجل لاه فضله فصار ٢ معنى ككون الاسم مصفا له معنى

٦ قوله (واصفا كان او
 مستعلا لم راع في المعنى
 الآخر) اي الواضع في
 وصفه لم يلاحظ المعنى
 الآخر اصلا وكذا المستعمل
 في اسمه لم يلاحظه بل حمله
 لعدم احصاءه اليها وروا
 لاحظه فصب مرمه
 ٧ قوله (ومن أحاج
 كل محار الى مرمه)
 فان المستعمل في المعنى
 المحار لا يطله من مرمه
 حظه المعنى احقيق فلا
 يطله من نصب مرمه مانعه
 من بدل الواضع في محو
 الاستعمال في حجاج الى
 اعاد مرمه اجالا
 ٨ قوله (ولا يقصر لغير
 على الكلمة الاخرى التي
 بها طرأ ذلك المعنى)
 كالعامل الذي نظرا به
 المعاني المنسوبة على الاسماء
 ٩ قوله (وتحملت) اي
 العلامة في بعض الاسماء
 حروف المد

٢ قوله (معنى يكون الاسم
 مصفا له معنى التمهيد) اي
 اصنف له معنى التمهيد
 وهو معنى الفعل بواسطه

العمدة بحرف معنى اخر مضطحا الى المعنيين المذكورين علامته الجبر فان سقط الحرف ظهر
 الاعراب المحلى في هذه الفضلة نحو الله لافعلن اذا عطف على المجرور فالحل على
 الجبر الظاهر اولى من الحل على النصب المقدر (وقد يحمل على الحل كما في قوله تعالى
 هو وامسحوا برؤوسكم وارجلكم) بالنصب فان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافه زال
 النصب المقدر كما ينبغي ثم اعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو التثكل وكذا محدث
 علاماتها لكنه نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني
 بالاسم فسمى علامته كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للعنى العلم فليل العلم فليل العلم في الفاعل
 هو الفعل لانه به صار احد جزئى الكلام (وكذا العامل في كل واحد من المبدأ والخبر
 هو الآخر على مذهب الكسائي والقراء اذ كل واحد منهما صار عمدة بالآخر) واختلف
 في ناصب الفضلات فقال القراءه هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على الاصل المذكور
 ٣ اذ باسناد احدهما الى الآخر صار فضلة ٤ فهما معا سبب كونها فضلة فيكونان
 ايضا سبب علامه الفضلة (وقال هشام بن معوية هو الفاعل وليس بعيد لانه جعل
 الفعل الذى هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة (وقال
 البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه مقتضى الفضلات (وقول الكوفيين
 اقرب بناء على الاصل المهد المذكور (وجعل الحرف الموصل لاحد جزئى الكلام
 الى الفضلة عاملا للجبر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون ذلك الاسم مضافا اليه
 تلك العمدة (ثم يحذف حرف الجبر لزوما مع الفعل الذى اوصله الحرف الى الفضلة
 لقرض التخصيص او التعريف في الاسم كما ينبغي في باب الاضافة فيزول النصب المحلى
 عن المجرور لفظا لكون الناصب اى الفعل مع الفاعل محذوفا نسيانسيا مع حرف الجار
 السال عليه فكان اصلا غلام زيد غلام حصل زيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد
 تخصيصه او تعريفه مقام الحرف الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الحرف
 ومجروره ومعنى ايضا لدلالته على معنى اللام في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني
 وعلى معنى من في نحو خاتم فضة اذ هو مبین بالثاني فيحصل عمل الجبر على هذا
 الاسم كما حصل على حرف الجبر كما ينبغي فاصل الجبر ان يكون علم الفضلة التى
 تكون بواسطة ثم يخرج في موضعين عن كونه علم الفضلة ويبقى علما للضاف اليه
 فقط احدهما فياضاف اليه الاسم والثاني في المجرور المسند اليه نحو مريد والاصل
 فيهما ٥ ايضا ذلك كما بينا (وكان قياس المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه الجبر
 ايضا ٦ اذ هما فضلان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو فى الاصل للعطف وغير
 مختص باحد التبيين وكان لا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ لم يروا اعمالها
 فبقى ما بعدهما منصوبا في اللفظ هكذا (واما الحروف فلا يطرأ على معانيها شئ بل
 معانيها طارئة على معاني اللفظ اخر كما مر في حد الاسم (واما الافعال فلا يلزمها اللامعنى
 واحد طارئ كما مر بل قد يطرأ عليها في بعض المواضع احد المعنيين المتبسين كما
 في قولك ما بالله حاجة فيظنك على ما ينبغي في قسم الافعال فاعتبر ذلك الصكوفون

٣ قوله (اذ باسناد احدهما
 الى الآخر صار فضلة)
 اى ماعداهما من متقطعات
 الفعل

٤ قوله (فهما معا سبب
 كونها فضلة اى في كون
 الفضلة فضلة)

٥ قوله (ايضا ذلك) اى
 كونه حكم الفضلة

٦ قوله (اذ هما فضلان
 بواسطة الحرفين) اى الاسم
 والفعل

٧ قوله (ائمة الاصوات كتح وجده وده) حدوده كلاما حررا لذل ودح صياح لندباح ٨ قوله (مكتسبات في الطريق
لام اب) فذا برأيتهم اهل البيت من صدر ياد تاخرى خط وحلاى خط مختلف وتكتان في الطريق لام الف قل في الصحيح
الذلف على صريين ليند ومتركة دائمة تسمى النور المتحركة تسمى حمرة ويصغر من ذلك ان الالف يتناولها مع الالف مبرير
فتبينها ملائق الذلف على احدهما وتسمية الآخر بالهجرة وفي الكشف ان مسمى الالف لا يكون الا كما علمت من جعل
التي هيها صدر الاسم كفي الحروف الاخر ولست من اسماء الحروف ٢٢ ٢٣ ٢٤ الا الذلف قل وذلك لان اسم

اعتره يحدث وهي داخله
في الذلف واللمة قاله
اما محسن السالكه
او مشاؤل المتحركة انصا
وقد حكم الشارح انه اسم
لهجرة مثلا له وهو مدحها
على قياس سائر اسماء
الحروف وحصل اسم
السالكه لفظه لا وفيه
تكتل لا يحمي ثم ان جعله
اسماء الحروف في تلك الا
صوات بعيد جدا لان
اسماء الحروف تستعمل
في التراكيب مرادها بها
معاني التي رادتها حال
افرادها وتعرف باللام
كذلك كابر الاسماء
الهمزة بخلاف الاصوات
فانها اذا وقعت في التراكيب
يراد بها الفاظها فالحق
فيها ما حقق في الكشف
مقولا عن ائمة النحو انه
ما في الباب ان وقوع هذه
الاسماء بطريق التعديد
كثير كما تسمي العدد ٩

وقالوا اعراب المضارع اصيل لا شابهه الاسم خلافا للصريين على ما يحمي في باب
فظهر بهذا التعدير ان الاصل في الاعراب الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل
كل اسم ان يكون مفعولا (فان قل كيف حكم بذلك واصل الاسماء الافراد وهي في باب
الافراد عرستهم للزعراب كما سخدم في الاسماء المندودة (قلب انما حكم بذلك لان
الواضع لم يصنع الاسماء الا لتستعمل في الكلام مركبة فاسمها لها مفردة بخلاف لفظ
الواضع معاء المفردات وان كانت اصولا للتركيبات فاسمها لها لتكون استعمالها مفردة
بارسالها غير موصى (وقد حرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب فمسائل
منها احدها ٧ اسماء الاصوات كتح وحد وده لان الواضع لم يصنعها الا لتستعمل
مفردة لانها لم تكن في الاصل فكانت كما يحمي في بابها والثاني اسماء حروف التسمية
لانها كالحركات الحروف التسمية التي ليست تكلم ومن ثم كانت اواميلها تلك الحروف
المتحركة الالفظة لا فانهم لما لم يتمكنوا من الالف السالكه توصلوا اليه باللام
المتحركة كما توصلوا الى الطين باللام العرب السالكه بالالف المتحركة اعني اعتره
(واما الف فهو اسم الهمزة لان اوله الهمزة فبقي ان تقول لا ولا تقول لام الب
(واما قوله ٨ مكتان في الطريق لام الف ٩ فقصوده اللام والهمزة لا صورة لا
(ولو لم يواضع في المصنف الى وقوعها مركبة لكانا معربين في نظره فلم يجر
ان يصورها على اهل من ثلاثة احرى لانك لا تجد مفعولا على اهل من ثلاثة احرى الا وقد
حدث منه شيء كيدودم وقد صاع كثيرا منها على حروف كتح وحد وده واما
(٢) واما صاع على اهل من ثلاثة ما كان يعرف انه يكون في التركيب مثلها للحرف كما ومن
وماه الصمير وكاهه فمما يمتني لشوت عليه خور ماؤه على اهل من ثلاثة (ثم يقول لا يلزم
الكسائي والقرأ ما الرما في ترابع الشئ والخبر من انه تحت تقدم كل واحد من الشئ
والحر على الاخر لانه تحت تقدم العامل على المفعول فيلزم تقدم الشئ على مفعول لان المقدم
على المقدم على الشئ متقدم على ذلك انشئ (واما علمه بهما ٣ لان العامل النحوي
ليس مؤثرا في الحقيقة حتى يلزم عدمه على اثره بل هو علامة كما رولوا وحدا ايضا تقدمه
لكونه كالتب تأمر (ه) قلنا ان كل واحد من الشئ والخبر مقدم على صاحبه من وجه
متأخره من وجه آخر ٦ فاما احلف الجهان فلا دور واما تقدم الشئ فلا من حق

قوله (مقصوده اللام والهمزة لا صورة لا) الظاهر ان المراد صورة الالف السالكه لان الهمزة لا صورة (المنسوب
لها مية الا في اول الكلمة ٢ قوله (واما صاع على اهل من ثلاثة آه) قال صاحب الكشف ان اسماء الحروف ت
في التعديد كثيرا فصحت بالنصر فيها هو ممدود وذلك يدفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل النحوي
ليس مؤثرا) فان قلت المؤثر في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تصدما بالذات دون الرمان واللسط والمقصود

٢ (قوله واستحالة تقدم الشيء على مؤثره ضعف عملهما) ومن جعل العامل فيهما معنى الابتداء واعتبر فيه التبع
عن العوامل قال هو عامل ٢٣ معنى ضعیف يقتضى عند دخول العوامل الحقيقية فلذلك

٢٢

م التقدم زمانا وتلفظا فلا مدخل للتأثير الحقيقي فيما نحن بصدده وايضا تأثير كل واحد
منهما انما هو في رفع الآخر لا في ذاته قلت لو كان هناك تأثير في الحقيقة لكان الاولى
والاناسب ان يقدم المؤثر في التلفظ وهذا هو المراد من لزوم تقدمه على اثره وتقدم
كل واحد منهما على رفع الآخر تلفظا لا يتصور الا تقدمه على الآخر تلفظا فتأمل
٤ قوله (في الحقيقة حتى يلزم تقدمه على اثره بل هو علامة) لا يخفى ان حق العلامة
من حيث هي علامة ان تكون متقدمة على ما هي علامة له لتعرف هي اولا ثم يعرف
بها ما هي علامة له فلو كان كل من المبتدأ والخبر علامة لرفع الآخر كان حقه ان يقدم
على الآخر ليعلم به حال الآخر ومن ثم اطلق الصوريون الحكم بان مرتبة العامل التقدم على
معموله ٥ (قوله قلنا ان كل واحد من المبتدأ والخبر مقدم على صاحبه من وجه آه)
قد تحقق فيما سبق ان عمل كلمة في اخرى انما هو بحسب ارتباط بينهما في المعنى اذ بذلك
يحدث في الاخرى معنى يحتاج الى وضع علامة له وليس بين المبتدأ والخبر ارتباط الا
باعتبار كون الخبر مستندا الى المبتدأ فلو جعل الخبر عاملا ومعمولا معا بالقياس اليه لم يكن
ذلك الا بحسب هذا الارتباط فيلزم تقدمه عليه وتأخره عنه من هذه الجهة لانها جهة
كونه عاملا وجهة كونه معمولا والعامل من حيث هو عامل مقدم رتبة والمعمول من
حيث هو معمول مؤخر رتبة ٦ (قوله فاذا اختلف الجهتان فلا دور) هذا
الاختلاف لا يبيد به نفع بل الواجب ان بين اختلاف جهتي العاملة والمعمولة كفاية كلمة
الشرط مع الفعل فان ايا من حيث تضمنته معنى ان واداته معنى التعليق في الفعل صار
عاملا فيه ومن حيث وقوع الفعل عليه صار معمولا له فله تقدم وتأخر -
جهتين مختلفتين ولا استحالة فيه بخلاف المبتدأ والخبر لاتحاد جهة العاملة
فيهما كما :

الضمير فيه للابل اى دعا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شبيهة بعضها على بعض في حوض مثل اومكان
جوانبه من هذين البحرين

١ أسماء الاموات كخج وجه وده (جه وده كلاما زجرا ل لامل و دح صياح ل دج صياح ٨ قوله (تكتبان
 ' ابو انهم الجعل اقبلت من هتديز لا لحرف شط ر جلاي شط مختلف وتكتبان في الطريق لام الف ة

قوا

لها مينة الا في اول الهمزة ٢ قوله (وانما صاع على اقل من ثلثة اه) فان صاحب المعجم ...
 في التعدد كثيرا فحفظت بالقصر فبما هو ممدود وبذلك يدفع كلام الشارح ٣ قوله (لان العامل التثنية
 ليس مؤنثا) فان قلت المؤنث في الحقيقة يجب تقدمه على اثره تقدما بالذات دون الزمان والتلفظ والمقصود هنا في

٢ (قوله واستفلة تقدم الشيء على مؤثره ضعف تمامها) ومن جعل العامل فيها معنى الابتداء واعتبر بالقرن
عن العوامل قال هو عامل - ٢٣ - معنى ضعيف يفتي عند دخول العوامل الفعلية فلهذا

يطلب عنه معها

٣ (قوله ووجه مشابهتهما
للشذوذة) أى المبتداء
المنصوب والخبر المنصوب

٤ (قوله نجى في ابوابها)
أى العوامل المذكورة

٥ (قوله وانما جاز تقدم كل
واحد من جزئي الاسمية
على الآخر آخ) ومن قال
العامل هو الابتداء قال لما
لم يكن شئ منهما معمولا
للآخر جاز تقدم كل واحد
منهما على الآخر الا ان
الحكمو محطه اولى بالتقديم

٦ (قوله تداعين باسم
الشبيب في مثل) قاله
ذوالرودة وتماه جوازه
من بصره وسلام الشيب
بكسر الشين صوت مشاف
الابل عند شرب الماء
والمثل اسم موضع وقيل
الذي فيه ثلث والبصرة
ججارة رخوة يميل الى
البياض والسلام بكسر السين
الججارة الرقيقة قوله تداعين

المنصوب ان يكون تابعا لتسبب اليه وقرأه واما تقدم الخبر فلانه محط القائمة وهو
المتصور من الجملة لذلك انما ابتدأت بالاسم لفرس الاخبار عندو القرص وان كان متأخرا
في الوجود الا انه مقدم في التقدم وهو العلة الفاعلة وهو الذي يقال فيه اول المتكسر
أخبر الفعل ويرفع كل منهما صاحبه بالتقدم الذي فيه ترفع المبتدأ والخبر اذن كعمل
كثرة الشرط والشرط دلل منهما في الآخر في نحو قوله تعالى في اياما تدعوا له فائدة
الشرط متقدمة على الشرط اذ معنى مؤثره لمعنى الشرط فيه متأخرة عنه تأخر
الفعلات عن المعند فابتدأ والخبر على هذا التقدير اعلان في الرفع كالفعل وليس
بمساويين في الرفع عليه وهو مذهب الانفس وابن السراج ولادليل على ما يعزى
الى الخليل من كونها فرعين على الفاعل ولا على ما يعزى الى سيويه من ككون المبتدأ
اسم الفاعل في الرفع وعلى التقرير المذكور التميز والحال والمستثنى الفصلة اسول
في النصب كالمفعول وليست بمعمولة عليه كما هو مذهب النحاة (ولما كان مستكرا في
ظاهر الامر ترفع المبتدأ والخبر لما تقرر في الاذعان من تقدم المؤثر على الاثر واستحالة
تقدم الشيء على مؤثره ضعف عليها فتصح علمها كثير محاذيل عليها مؤثرا فيها
معنى كتمان وطن وكاد وان اخواتها وما ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا
المدى في صورة الفصلة منصبة وهى اسم ان ولا التبرئة وخبر كان وكاد ومفعولا
ظن ٣ ووجه مشابهتهما للفصلة ٤ يتجى في ابوابها ٥) وانما جاز تقدم كل واحد
من جزئي الاسمية على الآخر لعمل كل واحد منهما في الآخر والعامل مقدم الرتبة
على معمولة لكن الاولى تقدم المسند اليه لسبق وجود الخبر عنه على الخبر وان
كان الخبر مقدما في البداية ولم يلزم على هذا جواز تقدم الفاعل على الفعل لان الفاعل
معمول للفعل وليس عاملا فيه كما كان المبتدأ في الخبر ولم يستوا بحال للفاعيل
ولم يلزموها موضعها التابيع اعني ما بعد العامل لكونها فضلات فظهرت
ان اصل الاسماء الاعراب فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة كما ذكره
في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والكنيات وبعض الظروف (واما اسماء
الاصوات واسماء حروف التهجى فيتاؤها اصلي ولا يحتاج الى تعليل واعرابها
في نحو قوله ٦ تداعين باسم الشيب في مثل ٧ وقوله اذا اجتمعوا على القووا ٨
ويا حاج بينهم جدال ٩ معلل بكونها مركبين وهو خلاف الاصل والله اعلم
بالصواب ١٠ (قوله واتواعه رفع ونصب وجر فرفع علم الفاعلية والنصب علم
المفعولية والجر علم الإضافه) اعلم ان الحركات في الحقيقة اباض حروف العلة فضعف
الحرف في اسطقه اتيان بعده بلا فعل ببعض الواو وكسره اتيان بعده بجزأ
من الباء وقعه اتيان بعده بشئ من التالف والافطركة والسكون من صفات الاجسام
فلزحل الاصوات اسمك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض حروف المد

أخبر فيه للابل اى دبا بعضها بعضا الى الماء بهذا الصوت وهو شذوذة بعضها على بعض في حوض مثل او يمكن
جوابه من هذين السجدين

ع تابع لذلك الاقتصاء فالظاهر ان الاعراب هوتلك العلامات واما قوله الباء هوعدم الاختلاف فيكون الاعراب هو الاختلاف لانهم متقابلان فقول هذا التحيل يصح بل بالعرب فيه شيان الاختلاف واما عوسيه واما المبنى فليس فيه الاعداد الاختلاف اذ لا حاجة فيه الى سبب يقتضيه بل يكفيه عدم سبب الاختلاف وقدينا ان الاختلاف لا يصلح ان يكون اعرابا بل الاعراب هوسبب **٢٥** الاختلاف وللممكن في المبنى الاعداد الاختلاف اى البقاء على

حالة واحدة تعين ان يسمى بناء وليس الحركية والسكون في آخره سببا لعدم الاختلاف فلذلك لم يطلق البناء على الحركات والتقابل بين عدم الاختلاف وبين سبب الاختلاف من حيث هو كذلك حاصل في الجملة وذلك كاف في جعلهما متقابلين

٤ (قوله واما جعل الاعراب في آخر الكلمة آه) واذا قيل الرفع علم الفاعلية مثلا فان اريد بالفاعلية ما هي صفة الاسم فالوجه في جعل الاعراب في آخر الكلمة ما ذكره وان اريد بها ما هي صفة لدولة فالوجه ان يقال الدال على الوصف بعد الدال على الموصوف به

د للاعراب نسبه (قوله نظرا الى ان

المسمى عاملا في الحققة

(٤) واما جعل الاعراب في آخر الكلمة لانه دال على وصف الاسم اى كونه عدة او فضلة والدال على الوصف بعد الموصوف (قوله والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى ٥) اتماين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف آخره لاختلاف العامل الى بياته ويعنى بالتقوم نحو ان قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية والاضافة كون الكلمة عدة او فضلة او مضافا اليها وهى كالاعراض القائمة بالعمدة والفضلة والمضاف اليه بسبب توسط العامل فلو وجد كاذ كرنا لهذه المعاني هو المتكلم والآلة العامل ومحلها الاسم وكذا الموجودات هذه المعاني هو المتكلم لكن التحية جعلوا الآلة كاتها هي الموجودة للمعاني وعلاماتها كما تقدم فلها سميت الآلات عوامل (فالباء في قوله به يتقوم للاستعانة بنظرا الى ان المسمى عاملا في الحققة آه) والمقوم هو المتكلم وائس الباء كما في قوله قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف ايهاما ٢ لان الظاهر في نحو قام به وتقوم به هذا المعنى الاخير (فاذا ثبت ان العامل في الاسم ما يحصل بوساطته في ذلك الاسم المعنى المقتضى للاعراب وذلك للمعنى كون الاسم عدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم خلافا في ان العامل في المضاف اليه هو اللام القدرة او من او المضاف فمن قال انه الحرف المقدور نظر الى ان معناه في الاصل هو الموقع المقدم للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فعنى الاضافة قائم بالمضاف اليه لانجل الحرف ولا يكرهنا بل حرف الجر مقدرا ٣ وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متين به كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوعى ضعيف فاذا وقع موقعها فاعلى السببية او واوالجمع كما يبنى في باب نواصب المضارع جاز نصبها مطردا وهذا الجرب المقدرة بعد الواو والفاء وبلى ليس بضعيف (ومن قال ان عامل الجر هو المضاف وهو الاولى قال ان حرف الجر شريعة منسوخة والمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد تكرة كلام لزيد فعنى كون الثاني مضافا اليه حاصل له بوساطة الاول فهو جار مجر بنفسه (وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشئ لانه ان اراد بالاضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى (وان اراد بها النسبة التى بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الفاعل والمفعول ايضا النسبة التى بينهما وبين الفعل كما قال خلف المعامل في الفاعل هو الاستناد للفعل (قوله فالقدرد

آلة والمقوم هو المتكلم) لان هذه المعاني ليست قائمة بالعامل بل بالاسم بوساطة العامل ٢ (قوله لان الظاهر في نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الاخير) اما الظهور في نحو قام به فلا يخفى فيه واما في نحو تقوم به فلانه تتعل منه فمعناه بحسب اللغة راجع اليه ٣ (قوله وان ضعف مثله في نحو خير في قول رؤبة) اعنى حين مثل كيف اصبحت قال خير اى بخير

١ قوله وكان ملبان يصم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء ستة ٣٦ - الستة آت قبل الاسماء الستة بل آخر وحيد

المصرف والجمع المكسر للمصرف بالسمة رها والسمة فصا والكسرة جراجع
انوث السالم بالسمة والكسرة غير المنصرف بالسمة واتخذت احوك واوبك وجوك
وهوك وهوك ودومل مصافة الى غير ذلك من الكلام فالواو والالف والياء المتشبه وكذا صاء
الى معتبر واسأل وذلك والياء جمع المذكر السالم واو لو وعشرون واخوانها بالواو
والياء) هذا تصم الاسماء المعربة حسب مراتبها المتصلة وذلك ما بين الرفع ثلثة
اشبه والصب اربعة والجر ثلثة فهو يربط بين محل هذه الاعراب وان كل واحد منها
في اى مصرف يكون هذا تعرفت اسما على الحركات لانها الاصل في الاعراب خست وقسم
ثلثه اقسام احدها ما استوفى الحركات اثنتى كل واحدة منها في محلها اعني الضم في
حالة الرفع واسمخ في الضم والكسر في الجر وهو شيتل احد هاتين المرد اى احدى
لا يكون منى ولا مجموعا سواء كان مصفا او لا (المصرف احقرار عن غير اسمرى
وكان سلمه ان يصم اليه قيدا آخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون
قوله المفرد احقرار عن الصاف فخرج الاسماء الستة ادلو احقراره لوجوب ان
ان لا يسوق شئ من الصاف الحركات اسلاث وثانيهما الجامع لثلاثة قيود الجمعية
احقرار عن التي اسماها محروف وعن امير اقدم ذكره والكثير احقرار
عن السالم لان اعراب الذكر منه بالحروف والمؤث غير مستوفى للحركات والاصفران
احقرار عن غير المصرف نحو مساحد واتمه (واما اعراب الجمع المكسر اعراب
المرد اى جميع الحركات اذا كان مصرفه مشتبا لمرد فكونه صيغة مستأنة
معبره عن وضع مرده ويكون مصدرا محلا لبعض في الصيغة كالمفردات المتحاشنة
الصنع واصفا لم يطر في اخره حرف لبي صاخر لان يجعل اعرافا كافي الجمع فالواو
والنون (قوله بالسمة رها الجار والمجرور حرا المتدا) وقوله رها مصدرا بمعنى اسمعول
كتولهم النافع رفع اى مردوع واصفاه على الحال اى مردوعين والفاعل فيه الجار
والمجرور ودو الحال اسمير المتكرر (والياء في قوله بالسمة بمعنى مع ه ويجوز ان يكون
المنى للمسا ماسمة (ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المهيئة في حال كونهما مردوعين
اى مصاحين للمهمة (وكذا قوله واسمخه نصا واثله وددا من باب المنط سلى
عاملن محليين المحور عند انصب قياسا نحو ان في الدار ربا والخرة عمرا على ما بيني
(والثاني من الثلاثة الاقسام ما به الضمير والكسرة جراجع وانصا وهو شئ واحد اعني
الجمع شرطى احد هاتين يكون جمع المؤث احقرار عن جمع المذكر السالم هو الواو والياء
والثاني ان يكون سنا احقرار عن المكسر المستوفى للحركات تدويرا او لوصفها واتخذت نحو
مساحد (واعلم ان هذا الجمع اسمخ واسع الكسرا ح انه يجرى اصله اعني جمع اسم كبر
السالم على ما بيني) (والثالث ما به الضم رها واتخذت نصا وجرا وهو ايسر شئ
واحد غير المصرف متردك او مجموعا مكسرا نحو واحد ومساحد وانما تنص الكسر
واسمخ لا معنى في ياه) ثم يبي بمراتب اسرها بالحروف وقسمها الى ثلاثة اقسام احدها
ما استوفى الحروف الثلاثة كلا في محلها وعن الاسماء الستة شرط اعرافا وكونها غير

من هذا الحكم واسئلة
ذكرها في بعد ويسأل
اعرابها فراححة الى
الاحقرار عنها وورد له
بين قيا بعد اعراب غير
المصرف فكان يسمى
ايسا ان يكتفى بثلث ولا
يصرح بقيد الانصراف
هنا احقرار عنه وقد
يقال هي اسماء محصورة
وعبر المصرف لا يكثر
يخصص في عدد فاحيط
في الاحقرار عن غير
المصرف كليا يقع غلط
في امور كسرية واكسئية
في الاحقرار عن المحصورة
ما دنى شئ ادليس الاصاء
معناه كالا شفاء على ان يخصص
مع ان الاختصار في العبارة
مطلوب له حدا

ه (قوله ويجوز ان يكون
المنى ملبان بالسمة)

يكون الباء للالتصاق

٦ (قوله والثاني من الثلاثة

الاقسام ما به الضم رها

والكسرة حرا ونصا

آ (التثنية المكسر من

جمع المؤث اولى لان

المكسر من جمع المذكر

قد خرج بالقبيل الاول

وقد احتسب في التثنية

الاول بعله احقرار

عنا لا يجوز ان يقيم الثاني وهذا الاحتياط لما في انصب

٧ (قوله لان المصغر منها يتحرك عينه ولا مد) اى ما يصغر منها احتراز عن ذو ٨ (قوله وتصريجه بهذه الاسماء الستة) يعنى عن الاحتراز عن ثمانية ٢٧ (وجعها) قبل فلا حاجة ايضا الى قوله متساقطة الى غير ما المتكلم لانه

اوردها مضافة الى غيرها
واجيب بان خصوصية
المضاف اليه المذكور
غير معتبرة والقصد الى
فى الاضافة الى ياء المتكلم
فقط فى غاية اللطف فاحتج
الى التصريح به وليس
الاحتراز عن المصغر
بصفة المكبر ولا عن
الثنى والمجموع بصيغة
الواحد كذلك

٩ (قوله وايش الغرض
من ردها) قبل هى كلمة
مستقلة بمعنى اى شئ
وليس محذوفة منه

٢ (قوله وقال الكوفيون
انها معرفة بالحركات
على ما قبل الحروف آه)
ولانه لا يكون الا حراب
فى وسط الكلمة

٣ (قوله وقال الربيعى)

ابو الحسين
٤ اوله واننى حيثما يثنى
الهوى بصرى * من
حيث ما سلكوا اذنوا
ذا نظور

٥ (قوله ينباع من زفرى
غضوب بحسرة) اى
قوية ضخمة وتتمامه زينة
مثل القسيق المكرم

٦ (قوله وقال الجربى
انقلابها هو الاعراب

مصغرة وانضافها الى غيرها المتكلم لانها اذا تثبتت اوجعت فاعرابها اعراب اسائر الاسماء
المتساقطة والمجموع وكذا اذا سغرت ٧ لان المصغر منها يتحرك عينه ولا مد وجوبا ليتم وزن
فعل وبحرف العلة المجموع اعرابا يجب سكونه ليشابه الحركات وانما اشترط اضافتها الى غير
ياء المتكلم لما يجب ان المقطوع منها عن الاضافة يتحرك بالحركات المستندة والمضاف الى ياء
المتكلم لا يثنى اعرابه على ما يجب ٨ (وتصريجه بهذه الاسماء الستة) يعنى عن الاحتراز عن
تثنيها وجمعها وتصغيرها (قلهم فى اعراب هذه الاسماء اقوال الاقرب عندى ان اللام
فى اربعة منها سوى ابوك واخوك وحوك وهنوك اعلام للمعاني المتساوية كالحرركات
وكذا العين فى الباقيات منها عني فولك وذومال ففى حال الرفع لام الكلمة او عينها
وعلم السمة وفى النصب والجزم علم الفصلة والمضاف اليه ففى مع كونها ساد لامن لام
الكلمة وجنبا حرف اعراب (وسنشد هذا الوجه بعد ذكر الوجة المقولة فيها فعن
سيبويه ان هذه الاسماء ليست بمعرفة بالحروف بل بحركات مقصورة على الحروف فاعرابها
كاعراب المقصور لكن اتبعت فى هذه الاسماء حركات ما قبل حروف اعرابها حركات
اعرابها كما فى امرء وانهم محذوفت الضمة للاستقلال بفتح الواو ساكنة وحذفت الكسرة
ايضا للاستقلال فانقلب الواو ياء لكسرة ما قبلها وقلب الواو المفتوح حذفتها لحركتها
وانفتاح ما قبلها (والاعتراض عليه انه كيف خالفت الاربعة منها اعنى المحذوفة اللام
اخواتها من يدوم فى رد اللام فى الاضافة ٩ وايش الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل
الاعراب بالحرف وايضا اتباع حركة ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا
يستفاد من الحروف ما يستفاد من الحركات فى الظاهر فهلا جعلها مثلها فى كونها
اعلاما على المسانى (وقال المصنف تظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابا ينقدري
بالحركات ولغنى بالحروف قال لانه قدر الحركة ثم قال فى الواو هى علامة الرفع
وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد الاعرابين (٢ وقال الكوفيون انها معرفة
بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعفه ما تاول
المصنف كلام سيبويه وقال الاخفش انها مزينة للاعراب كالحرركات ويتعذر ما قال
فى فولك وذومال لبقاء العرب على حرف واحد وذلك بالانظير له (٣ وقال الربيعى
انها معرفة بحركات منقولة من حروف العلة الى ما قبلها وانقلب الواو ياء لانكسار
ما قبلها وانما لا تتساقط كما فى باجل وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل
حرفها لم يثبت الاوفقا بشرط سكون الحرف المنقول اليه (وقال المسازنى انها معرفة
بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع كما فى قوله ٤ ادنو فانظور ٥ وقوله
ينباع من زفرى غضوب بحسرة ٦ وهو ايضا ضعيف لان مثل ذلك لضرورة
الشعر ويسوغ تحذفه بلاختلال الا فى الوزن وايضا يبقى فولك وذومال على حرف
(٦ وقال الجربى انقلابها هو الاعراب وامامى فاما لام او عين فصلى قوله لا يكون

وامامى فاما لام او عين آه) هذا مناسب ما قبل من ان الاعراب
هو الاختلاف والاعتراض عليه بما ذكره يساسب الاعتراض على ذلك بما تقدم من ان الاسم فى التركيب الاول لا يكون معربا

في الرفع اعراب طاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في الطاهر على التماسه كالصريح
وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب فان اراد انها كانت حروف
اعراب تدور الاعراب عليها ثم حملت كالحركات فذلك ما احتجوا وان اراد ان الحركات
مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات الاعرابية فهو ما حمل النصف كلام مسدود
عليه وقال للنصف ان الواو والالف والياء مدله من لام الكلمة في اربعة ومن عنها
في الساميين لان دليل الاعراب لا يكون من سجع الكلمة هي بدل بعد ما لم يعد المدل
منه وهذا الاعراب كئلاء في باب تعيين الساميت بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبي
دو وهو ك على حرف لسان المدل مقام المدل منه هذا امر كلامه (ويقال عليه
ان يحدود لهم من جعل الاعراب من سجع الكلمة لمرص التعقيب يقتصر على ما
يصلح للاعراب من سجعها ٧ كما انصر في التي والمجموع على ما سجع للاعراب من
سجعها اعني علامه التثنية والجمع ادهي من سجع التي والمجموع (ثم يقول انما
اعرابها بالحروف النوحودة دون الحركة على ما احتجوا توطنه لجلسل اعراب التي
والمجموع بالحروف لانهم علوا انهم يحوكون الى اعرابها الاستيعاب المراد للحركات
والحروف وان كانت حروف الفركات في باب الاعراب لسلها رجعة الحركات الا انها اقوى
من حيث تولد هامها فاعينها الفرد الاول لان الحروف اقوى لان كل حرف منها سكر كس
او اكثر فكهروا ان سجد المتي والمجموع مع كونها مرص للفرد بالاعراب الاقوى
فاحساروا من حله الرداء هذه الاسماء واعربوا حادها الاقوى لبنت في الفرد
الاسماء بالحركات التي هي الاصل في الاعراب والحروف التي هي اقوى منها مع كونها
فرواها وفضلوها على التي والمجموع باستعائها للحروف الثلاثة كلاله وقسمه وكل
واحد من التي والمجموع لم يستوفها ولا كان كل حرف بينهما في موضعه (واعلم احساروا
هذه الاسماء بخلاف مجموع عدلها التي سطر ام كل واحد مسدودا ما اخرى كالحال للزح والاب
(للزح وحصول ذلك بحال الاضاه لسطر دقت اللزح معوى المشاهدة وحصول اعداء الاسماء
من بين الاسماء المرده المشاهدة للتي لان لام بعضها وعى الاخر حرف عليه يصلح ان يكون
مقام الحركات فاستراحوا من كانه احداث حروف احدة مع ان اللام في اربعة منها
كأبها مغلوبة للزح فقتل كونها محدودة قل سببا متسببا هي ادن كالحركات
المجلس للاعراب (وكذا الواو في فوك لانها كانت مدله منها الميم في الامراء فلم ورد
الى اصلها الا للاعراب واماني نحو حر فليس لامة حرف علة وانما نحواس واسم لفرة
الوصل فيه بدل من اللام دليل معاقبتها اماما في السب نحواسي وسوى فكان لاها
لسب حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو ما حاروها
ليكون الواو التي فيها اصلا لرفع الذي هو في الاعراب من ثم لم يجعلوها منها نحو
بدوم ادلا ميا (ثم يقول جعلوا الواو ياء في الحروف في السب ليكون الالف اعرابا
مثل الفع والياء مثل الكسر لا يحتاج ما قلها وانكساره وجعلت ساكنة لتعقيب
في العرب بالحروف التي هي اصل من الحركات ولسب الحركات التي قامت مقامها

٧. قوله كما انصر في
التي والمجموع على ما يصلح
للاعراب من سجعها قد
تقدم ان المحار صد
الشراح ان التي ونظائره
كها في الحقيقة صار ما
شده الامتراح في حكم
كلمة واحدة فلا يكون
الالف في التي كلام الكلمة
او عنها في كونها من سجع
الكلمة
٤. لا لا اصاح

٨ قوله (على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب) اي حال الافراد عن الاضافة ٩ قوله (وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان آه) المذروان اطراف الاليتين ولا واحد لهما لانه لو كان واحدا مذكرى على ما يزعم ابو عبيدة لقالوا مذكرى في التثنية لان المقصور اذا كان على اربعة احرف يثنى بالياء على كل حال ١٠ قوله (وذلك ان معنى ثاء لو استعمل طرف الحبل) قال في الصحاح التثنية ٢٩ بالمد والكسر عقال البعير ونحوه من حبل مثني وكل واحد من ثنيه فهو ثناء لو افرد تقول عقلت

البعير بثنائين اذا عقلت يديه جميعا بحبل او بطرفي حبل وانما لم يثنى لانه لفظ جاء مثني لا يفرد واحده فيقال ثنا فتركت الياء على الاصل لانه من ثنيت ولو افرد واحده وقيل ثناء لثقل ثنا آن بالهمز ككسا آن وردا آن ٣ قوله (وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما) قال في شرح المفصل اسماء الاشارة كلها مبني عند المحققين لاحتمال مجئها الى معنى الاشارة كاحتياج المضمر الى التكلم والخطاب وتقدم الذكر وقال بعض الناس ان المثني معرب متمسكا بالاختلاف كسائر المتنيات ثم اجاب عن هذا التمسك بالتأويل بعد استشكله وقال ان ذان صيغة موصوغة للرفع وذن للنصب وحكم ان الحال في الذان والذين كذلك واختار ايضا في

لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها من الحركات من جنسها لتخفيف والتثنية في الاربعة منها ٨ على ان ما قبل لام الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطردها الباب (ومعنى حوك ابرزو حرك او اخوه وابنه وبالجملة فالحكم نسب زوج المرأة والهن الشيء المنكر الذي يستعين ذكره من العورة والفعل القبيح او غير ذلك) والثاني من الثلاثة الاقسام التي اعرابها بالحروف مرفوعة الف ونصبه وجره ياء وهو المثني وما جعل عليه معنى بالمثني كل اسم كان له مفرد ثم اثنى باخوه الف وتون ليدل على ان معه ثلثه من جنسه على ما بيني في باب المثني فلا يمكن كلاله على هذا دخلا في المثني اذ لم يثبت كل في المفرد (واما قوله في كثرة جعلها سلامي زائدة قال لا ضرورة للضرورة كما بيني وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثنان لكن كلاليس مثني ولا وضعه وضع المثني لان الفه كالف عصى بخلاف اثنان فانه ليس بمثني كاذكرنا لكن وضعه وضع المثني اذ هو وكقوات انسان وامن مخوف اللام مثلما لانه من المثني (٩ وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرد ما نزع انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذكرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك في ثنائين فكان عليه ان يذكره (١٠ وذلك ان معنى ثاء لو استعمل طرف الحبل وليس في الطرف الواحد معنى المثني كالم يمكن ان يقال لمفرد اثنان اثنى اذ ليس في المفرد معنى الثنائيان طرفا الحبل المثني فالثني في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه (١١ وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان والذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغة موصوغة للمثني غير مبني على الواحد وقال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا ذيان والذيان فحقوا ذان والذان عنده في المثني ينبغي ان يكون مثل عشرون في الجمع كلالهما صيغ موصوغة وان ثبت في الظاهر ما يزعم انه مفردهما (وانما اعراب المثني وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الاحاد مع ان في اخرهما ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثم اعراب المكسر وجمع المؤنث السالم بالحركات وانما اعرابها من الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب في المثني علامة للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع المناسبة الالف بخفتة لقلة عدد المثني والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهذا حكم مطرد في جميع المثني والمجموع نحو ضربا وضربوا وانما وانما وهما وكما وكما اثم ارادوا اعرابهما فان المثني والمجموع متقدم للجملة على اعرابها فيعمل فيها ما يصلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة للمدح كذا في الجملة وواو المثني وواو الجمع وع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف الين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الالية للجر والنصب في المثني والمجموع والجر

شرح الكافية بناؤها فعلى هذا يجب على المصنف

هنا ان لا يذكرها لانه بصدد بيان الاعراب والاعراب فيها على ما اختاره نعم على مذهب من جعلها معربة يجب ذكرها اذ لم يجعل مشتقة في الحقيقة والمصنف اعلم ان تركب كونها صيغا موصوغة للمثني ليس لها اعراب بكونها غير معربة اذ جعلت معربة بالصواب ان يجعل مشتقة حقيقة لكن قد خولف فيها نوع مخالفة المقياس ما قياسي مفرداتها

اوليها فقلبت الف التي وواو الجمع في الجرياء فلم يبق لمصيب حرف تابع الجرودن
الرفع لكونها علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ماقبل الياء في المثني ابقاء على
الحركة الثانية قبل اعراب المثني مع عدم استقامتها (واما الضم قبل ياء الجمع قلب
كسرا لاستغناؤه قبل الياء الساكنة لواجبته والتباس الرفع بغيره وبطلان السعي لو
ثبت الياء لفحة ماقبلها وواو مع ان تغيير الحركة اولي من تغيير الحرف ٢ فارتفع التباس
المجموع بالمثني بسبب كسر ماقبل ياء المجموع ان حذف نونا عليها بالاضافة وكسر
النون في المثني لكونه توتينا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا اضطر اليه
ان يكسر للمعنى في التصريف وفتح في الجمع للفرق فحصل الاجتهاد في المثني بخفة
الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بقل الواو وخفة الفتحة واما الياء فيها فطارية
للاعراب كاذكرنا (وقال سيويه حرف المد في المثني والمجموع حروف اعراب قتال
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة والمثني والمجموع
اذن معر بان بالحركات المقدرة كالقصور ٣ وفهم الاعراب من هذه الحروف يضمن
هذا القول (وقال ابو علي لا اعراب مقدر عند سيويه على الحروف لان النون عند
عوض من الحركة والنون قال وانما يبدل من الحركة مع كون انقلاب الحرف دالا
على المعنى لان الانقلاب معنى لالفت فقصده الاعراب التفتي وتقول باي شيء نعرف ان
هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة
المثني والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة الاعراب ايضا فيكون علامة المثني
والمجموع وعلامة الاعراب معا اذ لا تاتي بينهما ٤ ثم تقول الدال على المعنى هو الالف
والواو والياء وهي لفظية (فان قيل كيف يكون معرب بلا حرف اعراب (قلنا ذاك انما
يلزم اذا اعراب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب بالحروف
فان الحرف لا يحتاج الى حرف اخر يقوم به (وقال الاخفش والمازني والمبرد انها دلائل
الاعراب لاحروف الاعراب (وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين سواء فان
ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب فقيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثني والمجموع
اولا ثم يعربا وان ارادوا انهم جعلوا علامتي المثني والمجموع دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه
(وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع
معربين بحركة مقدرة اذا لا انقلاب لم يحصل بعد كذا ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة (وقد
بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في متلوا الالف والواو والياء والحروف دلائل الاعراب
وهذا قريب من قول الكوفيون في الاسماء الستة والكلام عليه ما مر هناك (فان قيل علامة
الاعراب لا تكون الا بعد تمام الكلمة واتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثني والمجموع
حصولها قبل تمام حروفها (فاجاب ان حق اعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها
وحصولها بكمال حروفها وفي اخرها لا تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة
فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة
بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة واما اذا كان بالحروف التي

٢ قوله (فارتفع التباس
المجموع بالمثني بسبب كسر
ما قبل ياء المجموع) قد توهم
بعضهم ان الفرق بكسر
النون وقسمه لدفع الالتباس
بين المثني والمجموع من
المثلث اللام في حالتها الضم
والجر وذلك لسقوط لام
الفعل فلا يحصل الفرق
بحركة ما قبل ياء الاعراب
ففرق بحركة النون فيقال
في المثني اشقين بكسر النون
وفي الجمع اشقين بفتحها
وهكذا مصطلفين ومصطفين
وهو سهو لان لام الفعل
لا يحذف في المثني فيقال
اشقين و اشقين
ويحذف في الجمع فلا اشتباه
حتى يفرق بالنون
٣ قوله (وفهم الاعراب
من هذه الحروف بضمف)
ضعف بنفسه واضعف
غيره واما ضعفه فضعف نسبة
الى الضمف
٤ قوله (ثم تقول الدال على
المعنى هو الالف والواو)
لا الانقلاب

هي من سنف الكلمة فلا بد ان يكون الحرف آخر حروفها ويكون الاعراب بها ايضا
 بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تثبت اعرابا بعد ثبوت كونها آخر حروف
 الكلمة امانون المثني والمجموع كالذي يتقوى عندي انه كالنون في الواحد في معنى
 كونه دليلا على تمام الكلمة وانما غير مضافة لكن الفرق بينهما ان النون ه مع اذاتها
 هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يشوبها من تلك المعاني
 شيء (وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف
 يكون في بعض المواضع علامة للتكثير ولا تسقط النون معها لانها لا تكون للتكثير
) وكذا يسقط التنوين للبناء في نحو يازيد ولا رجل بخلاف النون في نحو يازيدان
 ويازيدون ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكين كالنون (وكذا يسقط التنوين
 رفعا وجرا في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان التثنية يكتفي في الوقف
 وان كان الحرف الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط
 حذف بعد الضم والكسر وقلب التاء بعد الفتح لانه حرف معرض للحذف لعدم
 لزوم الكلمة وضعفه بالسكون والوقف محل التخفيف والحذف فخفضت بعد الفتح
 بقلبها الفالحة الانف وحذفت بعد الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبها حرف
 حلة لما يجيء في التصريف من المناسبة بينهما (وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر
 الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو ليضرب ومن وكم بقيت بحالها وكذا ان كانت الفالحة
 نحو الفتي وحبلتي ويخشي وان كانت واوا او ياء نحو القاضي وبري ويدعو فالاولى
 الانيات وجاز الحذف كما يجيء في باب الوقف (وقال سيبويه النون في الاصل عوض
 من حركة الواحد وتوحيده معا لان حروف المد عنده محروف اعراب امتعت من
 الحركة فجاء بالنون بعرضها عوضا من الحركة والتنوين الذين كان المفرد يستحقهما
 ثم والحركة وان كانت بمقدرة على الحروف عند بعض اصحابه لكن لما لم تظهر
 كانت كالعدم ثم انه رجع بجانب الحركة مع اللام اى جعل عوضا منها بعدما كان
 عوضا منهما وثبت معها ثبات الحركة وجانب التنوين مع الاضافة فحذف معها
 حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان بافتي عوضا منهما وهو الاصل وفي الرجلان
 عوض من الحركة فقط وفي رجلان من التنوين فقط وفي رجلان وقفا ليس عوضا
 منهما ولا من احدهما وفي نحو يازيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما
 قال بعد لان حروف العلة الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية عن التنوين من الحركة
 (وقال بعض الكوفيين انه تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو
 ما اخترنا ان ارادوا انه كالنون في معنى كونه علامة التمام لافي المعاني الخمسة وقبل
 هو بدل من الحركة وحدها وهو ضعيف لحذفها في الاضافة (وقال الفراء هو الفرق
 بين المفرد المنصوب الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام بضمة
 وكذا مع الياء وواو الجمع (وقبل هو بدل من تنوين في المثني ومن اكثر في المجموع
 بناء على ان المثني كان في الاسل مفردا مكررا مرتين والجمع مقربا مكررا اكثر منها

ه مع كونها علامة
 الكمال تكون على
 افادته هذا المعنى على
 خمسة اقسام نسجه

٦ قوله (خرط القناد)

قوله خرطت الورق اذا
حنه وهو ان يقبض من
بئله ثم يبرده عليه الى
اسفله والقناد خبجرله شوك
مثال الابر (صحاح)

٦ فيها وان لم يتبع نحوه
٢ قوله ولم تبدل النساء
من الياء الا في اثنين (اي
من لفظها فان اتاه فيها بدل
من الياء في اثنين

٣ قوله (وعند الجرمي)
قال ابو عمر والجرمي
الاء ملحقة والالف لام
الذم فعنده وزنه فتلو
ولو كان الامر كما زعم
لقالوا في النسبة اليها
يتوى فلما قالوا كلوى
واسقطوا الاء علم انهم
اجروها بجرى النساء التي
في اخوت التي اذا نسبت
اليها قلت اخوى

٤ قوله قال في كلت رجلها
سلامي زائدة (اه) وقال في
الصاح هكذا في كلت
رجلها سلامي واحدة
كلنا ماقرونة زائدة اراد
في احدي رجلها السلاميات
عندما الاصابع قال ابو
بيدة السلام في الاصل
عظم يكون في فرس البعير
اخره ومن يحترق
حرق من حررك بهزل

ودون تصحح ذلك ٦ خرط القناد ومع تسليمه نقول انهما مصوغان صيغة اسم مفرد
ككلا ورجال وعشرة فلا يستحقان الاتساق واحدا لانه احدى ذلك التكرير المتعدي
(واما كلا فعرب المثنى لشدة شبهة لفظا بكون آخره الفاء ولا يتك من
الاضافة حتى يميز عنه بالحدود عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال
اضافته الى المضر وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاهما وكلاهما اذا كان مضافا الى
المضر فالغلب كونه جاريا على المثنى تأكيده نحو جاني الرجلان كلاهما وجسا كلاهما
وجسما كلاهما وان جاز ايضا ان تقول كلاهما جاني بعد ذكر شخصين فلا يكون
تأكيده وكذا كلاهما جسا وكلاهما جسا وانما كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو
موافق له معنى ولفظا كما مر واصل المثنى ان يكون مبرأ فالاولى جملة موافقا لشويعه في
الاعراب ثم مرد ذلك ٦ فبما ان لم يتبع المثنى العرب نحو جسا كلاهما وجسا كلاهما
كلاهما وكلاهما جاني (واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجرى على المثنى اصلا اذ لا
يقال جاني اخوك كلا اخوك وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى
(وذكر صاحب المثنى ان بعض العرب يثبت الالف في كلا وكنا مضافين الى المظهر في
الاحوال كقبي المضامين الى المظهر ولا درى ما صحته) (والف كلا بدل من الواو عند سيبويه
لإبدال التاء منها في المؤنث كقبي اخوت وبنت ٢ ولم تبدل التاء من الياء الا في اثنين وقال السيرافي هو
بدلا من الياء لسماع الامانة فيه) (واما النكرة فلا تؤثر عند المصنف في امالة الالف انشغلة
عن الواو ويحذف الكلام عليه في باب الامالة) (وكقبي فعلى والالف لتأنيث جعل اعرابا كما
في كلاهما تأنيث بالالف التأنيث بدلتا ولم يكن جمعا من علامتي التأنيث لان التاء لم تسحق
للتأنيث فلماذا جاز توسعها بل فيها راجعة منه لكونها بدلا من اللام في المؤنث كاخت
وبنت وتنان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم تنقلب تاء بنت واخت في الوقف هاء) (واجاز
يونس اخوتي وبنتي ولو كانت لحض التأنيث لم تجز هذه الامور) (والالف ايضا لما كانت
تعتبر للاعراب صارت تاء نهائية لتأنيث جاز الجمع بينهما ٣) وعند الجرمي وزنه فتل
ولم يثبت مثله في كلامهم) (وعند الكوفيين الالف في كلا وكنا ثنية ولزم حذف
نوبهما تزويهما للاضافة وقالوا اسلمهما كل التقيد للاحاطة فحذف بعطف احدي
اللامين وزيد الف ثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لافي الجمع قالوا ولم
يستعمل واحدهما اذ الاحاطة في الواحد فلفظهما كلتا الاثنين سواء وقالوا وينوز
لا ضرورة استعمال الواحد ٤ قال في كلت رجلها سلامي زائدة ٥ كلناهما مقرونة
بواحدة ٥ وقال ٥ كلت كفيه توالي دائما ٥ يميموش من عقاب وتم ٥ والجواب انهما
لو كانا مثنى لم يجز رجوع ضمير الفرد اليهما قال ٥ كلاهما اذا مال شيئا منه ٥ وقال تعالى
٥ كلنا الجنين آتت اكلاهما ٥ ولوجب قلب اللهيهما نصبا وجرا شيئا الى المضرا والى
المظهر كائر الثاني) (واما اليتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح الله
ولو كانت مفردة لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمة في قوله كلت كفيه ولكان
معنى المفرد محالنا لمعني اثنين) (واعلم ان كلا وكنا لا تنفان الا الى المعارف لان

٥ قوله قال انما فردت اولو
وعشرون) قيل كان الواجب
حينئذ على المص ان يذكر
اولات مع جمع المؤنث السالم
٦ قوله (واما عليون
وقلون فانها جمع عليا) العلية
بالكسر العرفة وزنها فعليه
من المضاف هكذا قال بعضهم
وقيل هي بالضم وزنها فعليه
٧ قوله (ولنا ان نجد المثنى
بانه اسم دال آء) هذا كلام
لا يحمده تقعا في دفع قول
المص لان اعتراضه على
التحاة مبنى على تحديدهم
المثنى والجمع مع ما تقدم
ذكره ثم ان اراد ان لنا ان
نخرج للمباحدين آخرين لا
نحتاج معهم الى استثناء تلك
الامور فلا كلام فيه

٨ قوله (وامادو) فيلزم
فيه حذف التون بسبب لزوم

الاضافة

٩ قوله (والثاني باب غلامى)

الاولى ان يقال يعنى كل

ما عراب بالحركات لفظا من

المفردات والجمع الموكسرة

وجمع المؤنث السالم اذا

اضيف الى ياء التكلم فيخرج

ايضا نحو عصا وسكاراى

ويدخل فيه نحو عبادى

ومسلماتى ايضا

وضعمها لتأكيده ولا يؤكده التأكيده المعنوى الا العارف كايحيى في باب المضاف اليه يجب
ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى نحو كل الراجلين او معنى نحو كلانا (ولا يجوز تقرير المثنى
الافى الشعر نحو كل زيد وعرو) (واحاق التاء بكل مضاف الى مؤنث انصحن من تجربده نحو
كل المراتين ويجوز الحمل على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى ﴿كلنا الجنين آتت
اكفها﴾ ثم قال ﴿وجفنا خلاهما نفرا﴾ (والقسم الثالث ما به الواو والياء ٥ قال
انما فردت اولو وعشرون واخواتها بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفردة
ثم احق بذلك المفرد واو وتون دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها
كذلك لان اولو موضوع وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يأت اول في المفرد وكذا
عشرون واخواته وليس عشرون ثلاثا وارج احاد العشرون وثلاثون واربعون وان اوهم
ذلك اذ لو كان كذلك لقليل لثلاث عشرات مع كل عشرة تزيد عليها عشرون لان اقل الجمع
ثلاثة وكذا قبل ثلاثون التسعة مع كل ثلاثة تزيد عليها ٦ واماعليون وقلون ونحوها فانها
جمع عليا وقلة ونحوها وان كانت على خلاف القياس هذا قوله ٧ (ولنا ان نجد المثنى بانه اسم
دال على مفردين في آخره الف اوياء وتون مزيدتان فيدخل فيه اثان وثانيان ومذروان
والذنان وهذا بخلاف كلانا لاحتياج الى افراد هذه المثنيات بالذكور ونجد جمع المذكر
السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو اوياء وتون مزيدتان فيدخل فيه اولو
وعشرون واخواته ٨ وامادو فهو داخل في حد الجمع المذكور على اى وجه كان
لان واحده ذوقا ٩ ولكن اريد به الذوقا ٩ قوله (التقدير فيما تعذر كمصى وغلامى
مطلقا واستقل كقاض رفعوا جرا ونحو مسلمى رفعوا والافضى فيما عدا) هذا بيان ان
الاعراب المذكور في اى الاسماء العربية يكون مقدرا وفي اىها يكون ظاهرا حصر الاسماء
للمقدرة الاعراب لا يمكن ضبطها في كل ما لم يذكر منها ظاهرا الاعراب (قوله فيما تعذر
اى في معرب تعذر اعرابه فحذف المضاف وهو اعراب واقام المضاف اليه اعنى الضمير
مقامه فصار مرفوعا فاستقر في الفعل اعلم ان تقدير الاعراب لاحد شيئين اما تعذر
اللفظ به واستحالته واستعسره واستقله فالتعذر في باين يستحيل في كل واحد منهما
على الإطلاق اى رفعها ونصبها وجرا الاول باب عصى يعنى كل معرب وقصور فانه تعذر
اعرابه لفظا في الاحول الثلاث لان الالف لو حاول تحريكه نخرج عن جوهره وانقلب
حرة اخر اى همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقاء الف ٩ والثاني باب غلامى يعنى كل
مفرد اجترأ عن نحو غلامى ومسلمى مضافا الى ياء التكلم فانه تعذر الاعراب اللفظى
فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متأخر عن اضافته وذلك لان الاسم انما يستحق
الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر في قولك جاء غلام زيد مثلام يستحق المضاف
الاعراب الابد كونه مستدا اليه اى كونه عدة الكلام اذ هو المقضى لرفع الاسماء وكونه
مستدا اليه مسبوق بقبولته اولانى نفسه والمستد اليه المحيى في مثالنا ليس مطلق الغلام
بل الغلام المنتصف بصفة الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول الاضافة

قوله (لما اضافوا الاسم للمرد الى ياء التكلم التزموا ان يكون ٣٤) حركة ما قبل الياء كسرة (فيضمه

ثم كون المشاف عدة اوقصة ثم الاعراب (ثم يقول اثم ٣ لما اضافوا الاسم للمرد الى ياء التكلم التزموا ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما اردوا الاعراب بعد ذلك وحدوا محل الاعراب مشتقلا بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين مختلفتين كانا او متثلين مستحيل ضرورة (وكذا في نحو قاضي في المرد يستحيل ظهور الاعراب فيه لوجوب ادغام حرف الاعراب (واما المستقل اعرايه فثنيان يستقل في احدهما رفعا وجرا وفي الآخر رفعا فالاول اسم المقوص الى الذي حرف اعرايه ياء قبلها كسرة فيستقل الضم والكسر على الياء المكسورة ما قبلها وذلك محسوس لانصف الياء ونقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم تستقل الحركتان عليهما نحو ضئ ودلو وكسبي ومغزو واما التثنية فلحتمها لاستقلال على الياء مع كسرة ما قبلها نحو رأيت القاضي وبسمى هذا الرفع منقوصا لانه نقص حركتين وبسمى نحو الفتي والعصبي مقصورا لكونه صمد المدود اول كونه موحدا من مطلق الحركات والتقصير المنع والاول اولى لانه لا يسمي نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الاقواب وايضا مذهب النحاة ان نحو غلامي مبني على ما يبيح والمقصود من القاب العرب (والثاني كل جمع مذكر سالم مضاف الى ياء التكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جائي مسلمي والاصل مطبوي اجتمع الواو والياء مع تاملهما في اليمين واويلهما ساكنة مستعدة للادغام فقل انقلهما الى اخنهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام التخفيف وكذا يعمل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يبيح في التصريف ان شاء الله تعالى وادغم بعد القلب اولاهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لانعام ما شرعوا فيه من التخفيف ولكون الضمة قريبة من الطرف ٢ والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم في نحو سيل وميل اي لانه لم يسبقه تخفيف اخر حتى يتم به ولم يكن الضم قريبا من الطرف وليست الياء الساكنة المدغمة في امتناع انضمام ما قبلها كالياء الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيها ولذا قيل في جمع ايض بيض وفي فعل من الطيب طوبى واما المدغمة في التكررة فكانها متحركة لصيرورتها مع التكررة كسرف واحد ٣ فهو سيل كقيام (٤ وان كان الاسم الذي قلب واو ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلثيا ساكن الوسط يجوزوا ايضا بقاء الضم على حاله ٥ فقالوا في جمع الولى قنيت ان الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جائي مسلمي (واما في حالة الجر والصب فالياء ياقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت وعلمه انما لم يعد نحو جاتي صالحا انوم وصالحا القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين متبعتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه لكونه ضميرا متصلا بجزء المضاف (٦ واما اللفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى فلذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في المستقل اعرايه الموقوف عليه رفعا وجرا بالسكون نحو جاتي زيد ومررت زيد وان يعد

الشارح ان يقال كان الاول ان يوصل تلك الكسرة المجتنبه لياء بعد ورود العامل علامة الاعراب ايضا فتكون الكسرة حينئذ مفيدة لساكنين بعدما كانت مفيدة للثنية واحدة على قياس ما اختاره في علامة التثنية والجمع فيكون اعراب غلامى لهضيا في حالة الجر كما هو الاصل ٢ قوله الطرف محل التغيير فن نمه لم يكسر الضم اي لم يقلب الضم كسرا ٣ قوله (فهو سيل كقيام) الهيام بالضم اشد العطف وجنون العشق وداء ياخذ الامل قهرهم في الارض لا ترى ٤ قوله (وان كان الاسم) الى قوله لم مؤخر عن قوله وليست الياء الساكنة الى قوله كقيام ٤ قوله (فقالوا في جمع الولى) الاول هو الرجل المجتنب المفرد ولا يزال كذلك ٦ قوله (واما اللفظة في في الاحوال الثلاث فقد دخلت في باب غلامى) دخول في في باب غلامى فانه لاشبهه فيه واما في فيتمثل ان يقال اعرايه بالواو تقديرها في حال الرفع وبالياء لفظا في حال النصب والجر على قياس مسلمي وكأنه انما ادرج في باب غلامى نظرا الى اخواته والى الثقة الاخرى فيه وان كانت قليلة (في قسم)

في قسم المتندر اعرابه مطلقا المحكى في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معر بمقدر
الاعراب وجوبا لا اشتغال بحركة الحكاية ع واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامى مبنى
لاضافته الى المبنى وخالفهم المصنف كما رأيت لانه عد من قسم العرب المقدر اعرابه وهو الحق
بدليل اعراب نحو غلامه و غلامك و غلامى ومن اين لهم ان الاضافة الى المبنى مطلقا سبب
البناء بل لها شرط كما يجهل في الظروف البنية فاذا عرفت العرب الذى اعرابه مقدر
امام مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فابق من العربات اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظى
فيما عدا ع قوله (غير المنصرف ما فيه علتان من تسع او واحدة منها تقوم مقامهما وهى ع
عدل ووصف وتأنيت ومعرفة وبجدة ثم جمع ثم تركيب ع والتون زائدة من قبلها الف ع
ووزن فعل وهذا القول تقرب ع مثل عمر احر وطحمة وزينبو ابراهيم ومساجد ومعدى
كرب وعمران واحد وحكمه ان لا كسر ولا تون) قوله ما فيه علتان ع اعلم اولان قول النحاة
ان الشئ الفلانى علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه شئ اذا حصل ذلك الشئ
ينبغى ان يختار التكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشئ وذلك الحكم والحكم
في اصطلاح الاصوليين ما توجبه العلة وياه حتى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر
ولا تون لان سقوط الكسر والتون في غير المنصرف مقتضى السلتين وتحتيهم ايضا
لكل واحد من الفروع في غير المنصرف سببا ولة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لاهلة
تامة اذا اجتماع اثنين منها يحصل الحكم فاعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة منها تقوم
مقامهما مع حصول شرط كل واحد منها واستعرف الشرط ان شاء الله تعالى (ويدخل في الحد
الذى ذكره المصنف لغير المنصرف ما دخله الكسر والتون للضرورة او للتناسب
٨ وكذا المجموع بالانث والتاء علة والمجموع بالواو والتون علة للتثنت كسلمات ومسلون
وان لم يحذف منهما الكسر والتون لثبوت العلتين في جميع ذلك (ففي قوله بعد ويشوز
صرفه للضرورة او للتناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن تعرى الاسم عن السببين
المعتبرين وعن السبب القائم مقامهما وهو في حال الضرورة وقصد التناسب غير مجرد عنهما
فكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف للضرورة او للتناسب لان حكم غير
المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم العرب اعني اختلاف الاخر باختلاف
العوامل لفظا او تقدير افانه لا يتخلف عن علة الاعراب ٩ وعلى ما حد النحاة غير المنصرف
اعنى قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتون للسببين يجوز ان يقال يجوز صرفه
للضرورة (٢ وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة ما فيه علتان
من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط بعلالتون
او قالوا ان الكسر والتون سقطا معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه الفعل حذف
لاجل مشابهته اياه علامة بمكانته التى هى التون اى علامة اعرابه لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التون وقالوا
ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف (وقو وا هذا القول ٣ بانه للملم يكن مع

٨ قوله (وكذا المجموع
بالالف والتاء علماء) للمصنف
ان يمنع وجود السببين
المعتبرين في سلمات علما كما
عرف من كلام العلامة
وان يجعل التون للقبالة
لا يمكن وان يحذف كمر
٩ قوله (وعلى ما حد النحاة
غير المنصرف اعنى قولهم
هو ما لا يدخله الكسر)
سبب عدول المص عن هذا
الحد ما سبق في حد العرب
٢ قوله وكذا على ما حد
المص يكون ما دخله اللام
او الاضافة آه) قد يقال
دخول اللام والاضافة
يوجب ضعف المشابهة مع
الفعل فيزول اعتبار السببين
او احدهما فلا يكون في الاسم
مع اللام او الاضافة سبيان
معتبران كما في هند اذا اعتبر
مقاومة سكون الوصل واحد
السببين فيمكن ان يدعى
صرف الاسم مع اللام
او الاضافة على مذهبه ايضا
لان المراد بما ذكره في الحد
سبيان معتبران لثلاثين تقص
بنحو هند اذا صرف ولا
يمكن اجراء ذلك في الضمرة
او التناسب
٣ قوله (بانه للملم يكن مع
اللام او الاضافة تون حتى
يحذف) اى حتى يحذف
لاجل السببين فيصير بمنوعا
من الصرف يحذفه ع

اللام والاضافة تنوين حتى تحذف لمنع الصرف لم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه تبعية
التنوين لا باسالة ؛ فعلى قول هؤلاء نحو الاجر واجركم منصرف لان التنوين لم توجد
فحذف كما في اجران واجعون (وقال بعضهم انه لما شبه الفعل حذف الكسر والتنوين ما لم يمنع
الصرف ونحو الاجر واجركم عندهم ايضا منصرف لان الكسر والتنوين لم يحذف
ولا احدهما مع اللام والاضافة لمنع الصرف والاول اقرب اجنى ان الكسر سقط تبعيا
لتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة مع التنوين ما يعال مع انه لا حاجة داعية الى
اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف
كالتنوين لم يبدل ضرورة اليه اذ مع الضرورة لا يرتكب الا قدر الحاجة (واعاين الكسر
في الحذف لان التنوين يحذف لمنع الصرف ايحيا كما في الوقف ومع اللام والاضافة
والبناء فاردوا النص من اول الامر على انه لم يسقط الالمشابهة الفعل لا للاضافة ولا لبيان
ولا شيء اخر فحذفوا منه صورة الكسر التي لا تدخل الفعل ولهذا يؤول بنون المماز
في نحو ضربيني وبضربيني (واعلم يظهر اثر منع الصرف في المتن وجمع المذكور السالم مع
اجتماع السين نحو اجران وملجون علين للوث لان النون فيما ليس التمكن كما ذكرنا
حتى يحذف فيعده الكسر (وايضاً فان العصب فيها مانع للجر فلم يتبع الجز التصب على
ان سمي لهما واعربا اعراب المفرد اى جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفها
لعلتين لان اذن فيما تنوين التمكن ولا يتبع نصبهما الجز (ثم نقول اصل الاسم الاعراب
كأذكرنا ثم قد يتفق مشابهته لفعل وحى على ثلاثة اضرب (احدها وهو اقواها ان يصير
معنى الفعل سواء كافي اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو اليتاء
ويعطى عله (وثانيها وهو اوسلها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف الأصلية وثالثها
فى شئ من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة فيعطى على الافعال
التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتفعل بمعنى وهو المضارع على الاسم في
الاعراب فلا يبنى منه الاقوى المشابهة للافعال اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفاعل
(وثالثها وهو اضعفها ان لا يشابه لفظا ولا يتفق معناه ولكن يشابه بوجه بعيد ككونه
فرعا لاصل كان الافعال فرع الاسماء اذ قد اشتقاها اما لا اذ قد احتاج الفعل فى كونه كلاما
الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما الاشتقاق فيسمى في باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة
لضعفها مع ضعف الفعل فى البناء ولا يعطى بها على الفعل لأن ذلك يتفق معناه انساب
للفعال والمفعول وهو مخلو منه بل يترفع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما
معربا بلا علامة اعراب ثم يتبعه الكسر على قولنا او يترفع التنوين والكسر معا لم يقدم
(وانما احتج في هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يشنع بكونه فرعا
من جهة واحدة لان المشابهة بالترقية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الترقية ليست
من خصائص الفعل الظاهرة بل يحتاج في اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات
الترقية فى الاسماء بسبب هذا المثل غير ظاهر كما مضى فالتكلف واحدة منها الا اذا كانت

علاجيل السين والاسم
هنا وكان الاسم منوع
الصرف من هذه الجهة
قوله (فعلى قول هؤلاء
نحو الاجر واجركم
منصرف) واعلم بالاجر
واجركم لان دخول اللام
والاضافة لا يأتى فى وجود
شئ من سيبه بخلاف ما فيه
علية مؤثرة نحو اجدكم
وعثمان اذ لا علية مع الاضافة
واللام فيكون هذا عند النص
ايضا منصرفا ولذلك قال
اولا يكون ما دخله اللام
والاضافة مما فيه علان من
التسع غير منصرف
قوله (وقال بعضهم انه
لما شبه الفعل حذف الكسر
والتنوين آه) كان القياس
على قولهم ان يحذف الكسر
لامكانه مع تحقق مقتضيه
اعنى وجود السين الان
دخول اللام والاضافة
اوجب فيلما ضمعا

٢ قوله (فالجواب ان الاسم تغافل على الفعل فيسا هو من خواص الفعل) اى وهو كونه فرعا من وجهين ٣ فى اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل ٣٧ وفى اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر يتضمن الاسم معنى

الفعل نفسه

٤ قوله (اى يكون على منع

الصرف عدلا ووصفا

وكذا) الاظهر ان يقال بمعناه

يمنع الصرف عدلا ووصف

وكذا وكذا والنون زائدة

هـ قوله وهو كل الف زائدة

اى لا للتأنيث ٦ قوله (كما

فى ارطى وذفرى آه) قال

الجوهري الارطى شجر

من اشجار الرمل يدبغ به

والفه للخلق لا للتأنيث

لان الواحدة ارطاة والذفرى

من القفص هو الموضوع

الذى يعرق من البعير

خلف الاذن يقال هذه

ذفرى اسيلة لا نون لان

الفها لتأنيث . وبعضهم

ينونه فى النكرة ويجعل الفه

للحاق بدرهم وهجرع

والحنطى القصير البطين

يهمزوا لانهز والنون والالف

للحاق بسقر جل يقال

رجل حنطى بالنون و

حنطاة والقبعثرى العظيم

الشديد الالف ليست للتأنيث

لانك تقول قبعثرة فلو

كانت للتأنيث لماسحقه

تأنيث آخر هذا وما شبهه

لا تصرف فى المعرفة

مقام اثنين (فان قلت اذا شبه الاسم غير المتصرف الفعل فقد شبهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم حكم الفعل اولى من العكس) ٢ فالجواب ان الاسم تغافل على الفعل فيما هو من خواص الفعل وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير ٣ اسم الفعل بمعنى الفعل ويتضمن هنا اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر معنى الفعل فيتغافل الاسم على الافعال فى المعنى فتعطى حكم الفعل وذلك ببناء اسم الفعل وعمله وعلمه معا وعمل البواق عمله حسب وهذا مطرد فى كل ما يعطى حكما لاجل مشابهته لنوع آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمن معناه كان واخواتها وما ولا عمل عمل الفعل (واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف ليعرف باحتياجه الى غيره كالوصلات والمضمرات والغايات او بتضمن معناه كاسماء الشرط والاستفهام ونحو ذلك كما يجئ فى باب المبنى بنى الاسم لتغافل على الحرف فيما يخصهما وهذا يمكن اذنى مشابهة لاجل بناء الاسم بخلاف مشابهته للاضفال وذلك لتمكن الحرف من وسوخته فى البناء دون الفعل (واذا شبه الفعل الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شبه الاسم كالمضارع اعرب كما يجئ فى باب فظهر ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف فيشابه الفعل فقط (قوله والنون زائدة انتصب زائدة على انها حال من النون والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره اى تكون على منع التصرف عدلا ووصفا وكذا والنون زائدة وقد اطلق باسباب المذكورة ما شبه الف التأنيث المقصورة وهو كل الف زائدة فى آخر الاسم العلم سواء كانت للخلق ٦ كما فى ارطى وذفرى وحنطى ولا تكعبثرى لانها بالعلمية تمتنع من التاء كالف التأنيث فاذا عد الالف والنون سببا لمشاكلة الف التأنيث بالامتناع من التاء فعد الالف المقصورة المتمتعة من التاء اولاً لمشاكلة لها لفظاً وامتناعاً من التاء ٧ واما الف اللاحق الممدودة فلم تلحق مع العلمية بالف التأنيث الممدودة وان كانت ايضا تمتنع من التاء مثل الف التأنيث الممدودة لاجتماع شيئين (احدهما ضعف ما يشهد الف اللاحق الممدودة اى الهزلة فى نحو حجرة فى باب التأنيث دون الالف فى نحو سكرى لكون الهزلة فى الاصل الفا) والثانى كون هزلة اللاحق فى مقابلة الحرف الاصلى ولذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشاكلة الف التأنيث الممدودة لان النون ليست فى مقام حرف اصلى والالف اللاحق المقصورة وان كانت فى مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التأنيث الاصلية اى الالف المقصورة لا المقلبة من علامة التأنيث اى الف التأنيث الممدودة (واما فرعيسة هذه العمل فان يسلل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف والتأنيث فرع التذكير والتعريف فرع التذكير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا فى الاصل عندنا والجمعة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام

ويصرف فى النكرة قال وانما زادت الالف فى فيعثرى ليحقيق بنات الحسة بنات الست وقد دخل فى هذا الحكم ٧ قوله (واما الف تأنيث اللاحق الممدودة) كعلماء لمحق بسر داح

٨ (قوله ككون الاسم مصغرا او منصوبا) قال بعضهم التصغير ٣٨ والنسبة ثانياً الفعل لان المصغر والمنسوب

ان لا يخالف لسان اخر فيكون العريقا من في كلام الجمع فقرأوا تجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والاثبات والنون فرع التي التائيت كائني يمدوا فرع ما زاد عليه ووزن الفعل في الاسم
فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بفعل او اوله ومادة كرمادة الفعل لان اصل كل نوع ان لا يكون
فيه الوزن المختص بنوع غير موهما فروع اخر لم يعتبروها ٨ ككون الاسم مصغرا او منصوبا
وشاذنا ٩ وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلاهة بخصوصة (قوله وحكمه
ان لا كسر ولم ينل ان لا جرح لا يمدح الجرح عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجرح انواع وجرح
فتح ففتح النون في احدى عندهم على الجرح وهو على الجرح لا يمدح (وقال الاخفش والمبرد والزيحاج
غير للتصغير في حال الجرح معنى على الفتح لثقله وذلك لان مشابهته للثني افي الفعل تنعيقه
فعدفت علامة الاعراب مطلقا في التثنية وفي حالة واحدة فقط واختص البناء في حالة
الجرح ليكون كافضل للشبه في الثنية من الجرح (قوله ٢ ويجوز صرفه للتصغير
او التاسب مثل سلاسل واغلا وقوارير) قال الاخفش ان صرف مالا يتصرف
مطلقا اي في الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة
الوزن الى صرف مالا يتصرف فترن على ذلك السهم فصار الامر ان صرفه
في الاختيار ايضا وعليه حل قوله تعالى في سلاسل واغلا وقوارير وقيل هو
والكسائي ان صرف مالا يتصرف مطلقا لغة قوم الا افضل منك واتكره غيرهما
ادليس يشتهر عن احد في الاختيار نحو جاني احد وابعاهيم ونحو ذلك ولما
لضرورة فلا خلاف في جواز صرفه فلا يصرف مائه الالف المتصورة لمسلم
الضرورة ومنع الكوفيون صرف افضل من في الضرورة لان من مع مجروره
كالضاف اليه فلا يتون ماعو كالضفاف والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة
و فرق بين للضاف وما هو كالضفاف وجوز الكوفيون وبعض البصريين لتضرورة
ترك صرف التصرف لامتطافا بل بشرط التعليق دون غيرها من الاسباب لتونها
كأنين لك عند الكلام في تفصيل الاسباب وذلك بكونها شرطا لكثير من الاسباب
مع كونها ميا واستشهدوا بقوله ٣ لما كان حصن ولا حابس فيقو فان مرداس في جميع
ومنه الباقون استدلالا بالضرورة فيجوز رد الاشياء الى اصولها فبما صرف
غير التصرف ولا يخرج لاجلها الاشياء عن اصولها وقريب من هذا الوجه جواز
قصر الممدود في الشعر دون مدالتصور الا نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية
ينفون شخني والانتصاف ان الرواية لو ثبتت عن ثعلب لم يجر ردها وان ثبت هناك
رواية اخرى (قوله سلاسل صرف لاسباب التصرف الذي يليه اي اغلا ٣ بقو
كقولهم هنائي الشيء ومرأى والاصل امرأى (قوله قوارير اي اندافري متوفا
لا اندافق عليه بالالف لان الالف حيث كاتمحل ان تكون بدلا من التثنية يحتمل
ان تكون للاطلاق كما في قوله تعالى في الثنونا والسيلا والرسولا لا فلا يكون نسبيا
فيما استشهد به من صرف غير التصرف وانما صرف لاسباب او اخرى الا في هذه

مو صر فان معنى فلذلك
لم يعتبر بخلاف الجمعية
وانتأيت فنهالا ثانيا
بل الفعل لما كان الحقيقة
لم يخرج اليها

٩ (قوله وغير ذلك ما
لا يحصى) ككونه مثنى
وكونه مشتقا وكونه مقوليا
وكونه محذوفا منه شيء
٢ (قوله ويجوز صرفه
لضرورة او التاسب)
قبل اتخاذ الجواز مع ان
الضرورة موجبة للتصرف
لا يه عطف عليه التاسب
وهو غير موجب اولانه
اراد بالضرورة ما يتاوله
انكسار الوزن واتزانها
وذلك يجوز وليس بموجب
٣ (قوله فهو كقولهم
هنائي الشيء ومرأى)
قال في الصحاح هذا الطعام
وهني بالضم والكسر
وهنائي الطعام وكذلك
مرؤ الطعام ومرؤ بالضم
والكسر مثل قته وقته
قال الاخفش قال مرأى
الطعام وبعضهم يقول
امرأى الطعام وقيل
الفرايضال هنائي ومرأى
اذا اتبعوها هنائي
قالوها بنير الف واذا
افردوها قالوا امرأى

٣ (قوله و فرس مأبورة اى مؤمرة) قال ابو حنيفة أمرة ، بالدوامرة لثنتان بمعنى كثرة ، ومنه الحديث وامر هو اى كثر
قال يعقوب ولم يقله احد غيره وقال ابو الحسن امر ماله بالكسر اى كسر و امر الله ماله بالمد والتماعيل مأبورة للزواج والاصل
مؤمرة على وزن مفعلة والسكتة العريقة المصطفة من النخل قال الاصمعي حى ههنا الحديدة التى تحترق بها ومعنى مأبورة
مصنوعة وقيل منقعة ٤ (قوله وجار حزاب) الحزابى بطاء المهمل والزاء المجبهة ورجل حزاب وحرابية ايضا اذا كان غليظا
ما نزالى القحصر ٥ (قوله واما عوازن) هى سحابة ٣٩ قبيلة من قبس قوله (وشراحيل) علم رجل وكذا

براقش اسم كنية ومعاف اسم
حى من التين قال الجوهري
شراحيل اسم رجل
لا تصرف فى معرفة ولا فى
نكرة عند سيبويه لانه بزنة
جمع الجمع ويصرف عند
الاخفش فى النكرة فان
صرفته انصرف عندهما
لانه عربى وفارق السراويل
لانهما معجبة ٦ (قوله نحو
مجالى وكللى فى المنسوب)
لا يعلم من هذين المثالين كون
ياء النسب غير معتد بهما فى منع
الصرف الا اذا جعل مجرد
هذا الوزن معيا مستقلا فى
المنع هذا ان قصد
الاستدلال وان قصد مجرد
التشبه فلا كلام فيه
٧ (قوله وكذا تهاى بفتح
التاء فى المنسوب) قال
الجوهري تهاى تهامة بلد
وانسبة اليها تهاى وتهام
واذا فتح التاء لم تشدد
كافى بمان وشأم الا ان
الالف فى تهام من لفظها

السورة لان اواخر التامى كالقوافى يعتبر توافقها وتجانسها وكذا كل كلام مسجع الا ترى
الى قوله عليه الصلاة والسلام (خير المال مكة مأبورة ٣ و فرس مأبورة) اى مؤمرة
بمعنى كثيرة التاج وقال تعالى (والتجرب ثم قال يسر وبالمسحاة موافقة فلى ٤) (قوله وما
يتوم مقامها الجمع) (الفاء التانيث) اعلم ان الاكثرين على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين
وقوته لكونه ، لا لتأثيره فى الاحاد العربية اما نحو ثمان ورباعى الذى الذى رباعيته ورجل شاح
اى طويل ٤ وجار حزاب اى غليظ قصير فشواذ واما نحو الترابى والتغزى فالاصل فيه
ضم ما قبل الاخر لانه كسر لاجل الياء ٥ واما نحو عوازن وشراحيل علمين فنقول عن الجمع
وسببى حكمه واما ثمان وشأم فالالف فى مجامع من احدى يائى النسب فهذا الوزن عارض لم
يعتد به وذلك لانها صار الى هذا الوزن بسبب احدى يائى النسب والالف الذى هو بدل من
الاخرى وياء النسب جار مشددة لا يعتد بها فى الوزن ٦ نحو مجالى وكللى فى المنسوب الى مجال
وبال ٧ وكذا تهاى بفتح التاء فى المنسوب الى التهم بمعنى تهامة قال ٨ ارفقى الليلة برق
بالتهم ٩ يالك برقامن يشنه لايم ١٠ قال سيبويه منهم من يقول ياتى وشأى بتشديد الياء
وهو قليل ويحى وجهه فى التصريف انشاء الله تعالى ١١ واعلم تعد ياء النسب عارضة ٨
فى قارى وكراسى ٩ وعوارى وبضاقى ودباسى ونحوها لانها ثبتت فى آسادها وصيغت هذه
الجموع على اعتبار تلك الياء آت فى الاحاد وليس ذلك اى اعتداد الياء فى المفرد وصوغ الجمع
عليه معاردا الا ترى انك لا تقول فى جمع عجمى عجمى وان كان ياءه لوحدة كافى فى بحثى
وقيل ان ثمانيا مثل ثمان الالف والياء النسب الى اثنين الذى هو جزء من ثمانية (وفيه نظر
اذ لا معنى للنسب فى ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالارباع والخمس الى الخمس ولا معنى
لنسب هذين العددين الى جزئيهما وتقدير النسب فى الرباعى انسب فيكون منسوب الى
الرباعية وهى السن (ويجوز ان يقال فى اثنتائى انه منسوب الى الثانية اى مجرد العدد لان
الثمانى لا يستعمل الا فى الحدود والثمانية فى الاصل العدد لا المعدود كما تقول فى صريح
العدد ستة ضعف ثلاثة ولا تقول ست ضعف ثلاث وقد يمحى تحقيقه فى باب العدد فالالف
فيهما ان غير الالف المنسوب اليه تشديرا لكونه بدل من احدى يائى النسب وكذلك الياء غير
الياء كما قيل فى هجران وفلك وقبيلة ثمان فى الشعر غير منصرف شاذ قال الشاعر ١٢ يحمد

وفيها بدل عن احدى يائى النسبة وقد يستعمل التهمة فى موضع تهامة ٨ (قوله فى قارى) اقمرى منسوب الى طير قمر
والاثنى قمرية والجمع قارى غير مصروف والدبسى طائر منسوب الى طير دبس والادبى من الطير واخيل مالونه بين السواد
والحمرة ٩ (قوله وعوارى) العارية بالتشديد كأنها منسوبة الى العار لان طلبها عار وعب

٢ (قوله رمة اعشار) اي اكسرت فله قوله (وتوب اسم) التحل الخلق من اسباب معان ثوب احتمال كما قولنا
 اقتصاد معصب الرياح مكسرت ٣ (قوله ونسبه امشاح) نسبه امشاح هي ماء الرحى المنسفا ماء المرأه ٤ (قوله
 ولا آحروا نك) الاحرود بشدة رآؤه في امشاح الآكل الاكسرت واصل من صرع الجمع ولم يحن فله الواحد الا آك
 واشدة المص والاصح حملان يكون آكث فعلا ٥ (قوله ولا نك لا نكاهه رديه) الايام حوص المثل وقية ثلاثه تايه
 وايلا وايلا والواحدة ٥ ماء ونكاه عمر الدوم وقد مر حصر ٤ يحكمه الدوم شجر المثل ٦ (قوله نكاهها) نكاهه

ونكاهها ما شاحها ٥ وهو على ادمه لما رأى فيه معنى الجمع ونكاهه نكاه لفظ الجمع طبعه
 (امسراويل غنمي في الاثبر وقد عدا الآحاد لمره او عرق مفرد شاذ او جمع مدركا
 كما حن وما نحووا كلب واحدا ٥ بها وان لم يأت لهما نصير في الاحاد اذ ان كونهما جمعيه
 وحكم جمع الماه حكم الآحاد بدليل بسمره على لفظه فت في عقد حديثهما مع انه ليس
 الى سيو به انما لمرود كذا قال تعالى في عاقبة قوله ٥ والتمت له نعام وحاروص
 المرد ٥ حو ٢ رمة اعشار وثوب اسم ٣ ونسبه امشاح (ولم يوصف المفرد
 هذا الورن من المجموع، لا نصح الاعذار تحي اهل في الواحد نحو ادرك في اسم مومع
 لكونه مقولا عن الجمع كذا ٤ ولا آحروا نك لا نكاهه رديه ٥ ولا نك لا نكاهه رديه
 شاده واستصح صامره ولا نكاهه جمع شاده على غير الفاس او هو جمع لا واحد له بدليل
 قوله ٦ نكاهها وحبب اشدي ٥ فالت الفعل وقت بعضهم انما قوى حتى قام مقام النسب
 لكونه نهاية جمع الكسراى جمع الجمع الى ان يذهب الى هذا الورن فيردع وهذا سمي
 بالافصى حو كلب واكلب واكلب وبع وامام وانعيم واماموله عليه الصلاة والسلام
 في امك ٧ صواحبات يوسف ٥ وقوله ٥ حبيب الصراريين بالكرور ٥ جمع صراريين
 جمع صراريين الملاح فيما جاء به ومن فلانها جمع الكسبر وقل لالم يكن له في الاحاد
 له نصرا شاده المعنى الذي لا يضره في كلام العرب فيه الجمع وشه اليهم وعلى هذا فيه سنان
 لاسب كلسي ٥ وقال الخرولي في الجمع وعدم السير في الاحاد وعدم السير فباعده
 سب مسفل لاحصاح الى الجمع كما ياتي في سر وائل فبعده انصا سنان والاسباب عده
 اكثر من اتسعه ٥ وقال المصنف مع صرف مثل هذا الجمع لكرار الجمع حقيقة فاكلم او
 كونه على وزن جمع الجمع كما حد فلا يرصد لكونه افصى جوع التكسير وامام ايام الى البيت
 اعني المدودة والمنقورة مقام سني فالرومها الكلمة وماء الكلمة علمها بخلاف ما التأت
 فان سنا على العروس وان اتى في بعض الاحوال ومها ٨ كصوه ونحوه ونحوه وحراره
 وعرها كح في اب التأت ٥ قوله (فالعدل حروجه عن صبيحة الاصلية تحفيا كلات
 ومثلث واخرو جمع او عدا كبر وماء فطام في تم) العدل احراج الاسم عن صبيحة الاصلية
 غير القلب لا تحصى ولا لاخلاق ولا لغوي ٩ قولنا في القلب ليخرج حواس في ناس وقولنا

وشفت الناطل عدى حدى
 ٧ (قوله صواحبات
 يوسف) وكذا قوله قد
 حرب الظير اياما جمع
 ايام جمع ايام قوله (وقوله)
 اي امشاح قوله (حبيب
 الصراريين) في امشاح
 الصراري الملاح والجمع
 صراري مل قاري وقراء
 وكافر وكفار وقال في اب
 الرء الصراري الملاح
 والجمع الصراريين واستشهد
 بقول الصراح حبيب
 الصراريين بالكرور وقال
 وقد يقال للملاح انصا
 الصراري كالفصي والكرور
 جمع كرو وحوحل الشراع
 ٨ (قوله كصوه ونحوه)
 يقال في رءه عاص اذا نبي
 في رءه شعر مفرق في
 نواحيه الواحد عصفوه
 هي فعلوه ونعمهم بقول
 عصفوه بلحها مفرقه
 والقصفوة حلب الرأس
 ٩ (قوله قولنا غير انقلب

ليخرج حواس) يمكن ان يترجم كون آس على وزن يانس نظرا الى عدد الحروف وخصوصية (ولا
 الحركات والسكان ولا لاحظ في ذلك ترتب الحروف بحسب المتاهه الباء والعين واللام فانه امر اصاري فلا حروج عن
 الصبيحة الاصلية فلا حاد الى الاحرار وما نحو مقامه قول فبعه على فخره عن صبيحة الاصلية واسادر من الخروح اما
 اطلاق ما لا يستند الى احراج كفي قول فخر يرد الى ما كذا ونحو فحدو عن لم يخرج عن صبيحة الاصلية حروجا بل
 بل يستعمل على ثلث ٥

لم يخرج عن صيغة له اصلية بل هو اسم له صيغة مأخوذ من اسم آخر له صيغة اخرى وكذا الحال في نحو رجبل ورجال اذا لم يكن حق رجلا ان يكون على صيغة رجلا بل لفظ مأخوذ من لفظ رجل هناك اخذ صيغة من صيغة اخرى لا خروج اسم من صيغة الى اخرى فالحد محمول على ظاهره مستغن عما زاده من القيود وذكر بعضهم ناقلا عن المص ان الدليل من اعتبار الخروج عن المعنى الاصلى ايضا والورد ما لا يحصى كثرة من المعدولات من حيث اللفظ كالجموع الواردة على خلاف القياس نحو امكن والاصغرات والنسوبات التي وردت على خلاف صيغها القياسية فتأمل في جريان هذا القيد في جميع المعدولات

٢ قوله (خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق)

انما اختار تفسيره بالخروج ليعلم كونه صفة للاسم فيكون فرعية حاصلة فيه كما يقتضيه جعله سببا لمنع الصرف فيه واما الاخراج فبدل على صفة الاسم ضمنا

ولا تقتضيت احتراز عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للحاق ليخرج نحو كوتر وقولنا والمعنى ليخرج نحو رجبل ورجال (٢ قوله خروجه اى خروج الاسم ولو قال اخراجه لكان اوفق معنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اى مصروف عن بنيت والمعدول الانصراف والخروج) قوله عن صيغة الاصلية يخرج عنه اخر ان قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والاسم واللام ليست من صيغة الكلمة لان الكلمة لم تصغ عليها الا ان نقول كانتا من صيغة الكلمة وبقيتا لشدة امتزاجها بها (قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اى خروج تحقيق كرجل سوء بمعنى رجل سيئ او خروج تقدير اى خروج مقدار وبمعنى بالعدل المحقق ما يتحقق مثاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف العدل المقدّر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم غير منصرف وقدّر سبب اخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بمعدوله عن طاهر بل كان كادد (واما ثلاث ومثلث فقد قام دليل على انهما معدولان عن ثلاثة ثلاثة وذلك انا وجدنا ثلاث وثلاثة ثلاثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امرضى اجزاء على هذا العدد المعين ولفظا المقسوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراف في كلام العرب نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا وجاء في القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدابلا فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير جلا بالاستقراء والحقا للفرق المتنازع فيه بالاعم الاغلب فلما وجد ثلاث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت لفظ مكرر بمعنى ثلاث الا لثلاثة ثلاثة فقلل انه اصله وقبجاه فقال ومقل في باب العدد من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت ولم يستثنى حتى رمت فوق الرجال خصوصا عشارة والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو خاس وخمس وسداس ومسدس والتماع مفقود بلى يستعمل على وزن فعال من واحد الى عشرة مع ياتي النسب نحو الخاسي والسداسي والسباعي والثاني والتساعي وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا المعدل والوصف (فان قيل الوصف في هذا المكرر عارض كعرضه في اربع في نحو نورة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع) قلت هذا التراكيب المعدول لم يوضع الاوصفا ولم يستعمل الامع اعتبار معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والفرق بين هذا المعدول اذا لم يخرج على الموصوف وليس بوجه اذا الموضوع على الوصفة كاسحر يؤثر فيه الوصف وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى معنى اثنين اثنين فقيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى (وقال الكوفيون وابن كيسان ان فيه العدل ٣ والتعريف كما في عمر اذا دخله اللام واذا جرى على النكرة فمحمول على البدل ولا دليل على

٥ بقوله في الكشف وهي
(بمعنى آخر في الأصل اشد
بأنها لو كان في الأصل معنى
حاء في ريد آه) هذا معنى
ما قال من أن آخر كان في
الأصل - ووصو لا اختلاف
في الضمة فعل إلى الاختلاف
في الابد
٥ قوله (بمعنى ريد آخر
رحدل عريد) فإذا قيل
حاء في ريدوا آخر بهم منه
أن المراد رحدل آخر مختلف
حاء في ريد وعريد
٦ وقوله (في الجماعات
المأخرة) الظاهر اعتبار
الأخر لا الزيادة منه
٧ قوله (الاعلاة آه)
العرض من الاستشهاد أن
المصاف إليه محدوف من
علائه وهو ما عاين بغيره
الاعلاة سماع أو مذهبه
ساح لدلالة الثاني عليه
٨ قوله (ويلزم على هذا
القول أن يكون آخران
وأخرون وأواخر آه) لكن
لا يكون على هذا القول
لفظ آخر للرد المذكور
معدولا لأن مجرد حذف
من لا يوجب عدلا وعلى
القول يكون هو مع جمع
تصاريه معدولا لكنه
لا يور المعدل منه لاسمائه
فهو يور الفعل والنوع

مأثروا ولو كان معرّفه ولائلا أن فيه معنى الوصف لحري على المصاف وكف يكون
معرّفه وهو مع حالا نحو حاء في العوم مبي (وأما آخر منه جمع أخرى إلى هي موث
أخر وهو اصل التفتل فتشاده الصرف نحو آخر أحران أحران وأواخر وأخرى
أحران أحراب وأحرمل الأفضل الأفضل الأفضل والسلي والفضل
والفضل والفضل ٤ معنى آخر في الأصل اشد بأخرى وكان في الأصل معنى حاء في
ريد ورحدل آخر اشد بأخرى من ريد في معنى من المعاني ثم نقل إلى معنى عريد
رحدل آخر رحدل عريد (ولاسمى الألفا هو من حسن المذكور أولا فلا يقال حاء في ريد
وجار آخر ولا امرأة أخرى) ويسمى أحراب في المعنى الأول ولا يسمى إلا مع اللام
أو الأضاه كقوله نحو حاء في فلان في أحراب الساس أي آه في الجماعات المتأخرة
وكذا الأواخر فلما خرج آخر وسائر تصاريه عن معنى الفصل اسم لم يرد في لوارم
أصل الفصل أعني من الأضاه واللام وطوبى للمجرد عن اللام والأضاه ما عوله نحو
رحدل أحران رحدل أحران وأمرأة أخرى ومرايا أحران ونسوة آخر (فيل الدليل
على عدل أحرابه لو كان مع من المعرّفه كقائه أكرهتم أن يقال بنسوة آخر على ريد أصل
لأن أصل الفصل ما دام عن ظاهره أو معرّفه لا نحو معرّفه لم يور له بل حسب أفرادها ولا يجوز
أن يكون مصدر الأضاه لأن المصاف إليه لا يحدف إلا مع - المصاف كقائه العائبات أومع
سادس المصاف إليه وهو النسب كقائه حيد وكلا آه أومع دلالة ما أصب إليه منع
دليل المصاف عليه نحو قوله ٧ الاعلاة أو مذهبه سماع ٥ أحدا من أسفراء كقائه
فلم يبق إلا أن يكون أصله اللام (ولما منع أن يحدف معرّفها ذكر من الوجوه عاذه
إليه الخلل في الجمع وأحواله من كونها معرّفات مصدر الأضاه مع غيرها من تلك الوجوه
فالاولى أن يقال في اسماع كون آخر مصدر الأضاه أن المصاف إليه لا يحدف إلا إذا حار
أظهاره ولا يجوز إظهاره بها (ومع أن على من كون آخر معدولا عن اللام استدلالا
بأنه لو كان كذا الوجه كونه معرّفه كأمس وسخر المعنول عن دى اللام وكان لا يحدف
صه لسكراب كقائه قوله تعالى ٥ من أمم آخر ٥) وأحب بأنه معدول عن دى اللام
لما ومعنى أي عدل عن العريف إلى السكر ومن أن له أنه لا يجوز مخالفة المعنول
والمعدول عنه بغيره وسكرابا ولو كان معنى اللام في المعدول عن دى اللام واحدا لوح
ما سخر كإدخاله بعضه تقصصه معنى الحرف فغير منور ليس لكونه معدولا
عن دى اللام بل لكونه علما (ودفع إلى أن يفسر أحرلا حرد عن اللام
والأضاه أن يسمي عن ومرد لفظه في جمع الأحوال فأحر في قول بنسوة آخر
معدول عن آخر من ٤ ويلزم على هذا القول أن يكون أحران وأخرون وأواخر
وأخرى وأحراب معدولات بعضها عن آخر من إلا أن أخرى وأواخر سببان من
أضاه العدل ثالث الثابت والجمع والمشي والجمع ما لواء والنون لاسي منهما حكم
مع الصرف في موضع نحو أحران وأخرون كما في وأما أحراب فاسميتها بالذ

قوله (فعلى هذا لا يفسر العدل بما فيه المصاعف خروجه عن صفة الأصلية آه) إنما احتج الى هذا التفسير لتصور
العدل عن المضاف فن حذف المضاف اليه لا يخرج المضاف عن صفة خلاف حذف اللام فانها الشدة امتزاجها بمدخلها وصارت
من تفة صفة بخلاف المضاف اليه وبخلاف لفظة ٤٣ من المحذوفة عن آخر على قول ٣ قوله (وضع

والإضافة كما هو الأصل ولولم يكن إيضا لم يبين فيه ان منع الصرف لكونه كمرقات هذا
(وفي اداءه كون الفاعل المؤنث والمثنى والجمع من معدولة عن لفظ الواحد المذكور بعد
فالاولى ان لا يدعى كون اخر وتصاريقه معدولة عن احد لوازم اقل التفضيل على التعيين
بل نقول هي معدولة عما كان حقا ولازمها في الأصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا
(وانما عدل عنه لتعريفه عن معنى اقل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يحق في باب
اقل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كذا كرنا ٢ فعلى هذا لا يفسر العدل بما فيه
المضاف اعني خروجه عن صفة الأصلية بل نقول العدل اخرج اللفظ كذا كرنا في الأصل
ان يكون معه من الصفة او المستلزم كلمة اخرى فيدخل فيه صحر وامس ونحوه وشمس وعشبة
ومساء وبكره عينات لان الأصل في تخصيص اللفظ المطلق بشئ معين بما كان يقع عليه
وضمان (يكون باللام والاضافة) ويدخل فيه العايات ايضا نحو قبل وبعد لتمامها عن المضاف
اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان المعدول معربا وانضم الى عدله بسبب اخر
امتنع صرفه فلم يمتنع ضمي واخوانه لعدم اعتبار العلية فيها كما اعتبرت في صحر على ما يسمي
(واما جمع ومثله اخوانه من كنع وبصر وبتع فالأكثر على انه معدول عن جمع لانه جمع
جمعاء وقياس جمع فعلاء اقل فعل كعمراء وصحر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على
فعل بل قياس فعلاء مؤنث افعال الجموع على فعل ايضا واجمع يجمع على اجمعون لا جمع
وقوله ٤ حلال اسودين واحرينا ٥ شاذ كما يسمى في باب الجمع ولو كان جمع معدولا
عن جمع وفعل يصلح لجميع المذكور والمؤنث بل ازجاني الرجال جمع قال والحق ان
جمعاء اسم لصفة وقياس جمع فعلاء اسما فعال في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصاري
وصحراوات فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا
كذلك تجتمع اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم او الوصف كما
يسمى في باب الجمع واما السبب الاخر فيه وفي جمع فمن التليل انه تعريف اضافي وكذا
في اجمع لان الأصل في جباي القوم اجمعون اجمعهم اي جيتهم وقرأت الكتاب اجمع اي
جميعه قيل هو ضعيف لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف (ولان يقول انما
لم يعتبر ذلك مع وجود المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يسمى واما مع
حذفه فالمانع من اعتباره (وقال بعضهم فيه التعريف الوضحي كالاعلام اي ٣ وضع
تأكيدها للمعارف بالعلامة التعريفية لأن لا يكون المعرفة الاما جوز الكوفون
من نحو قوله ٤ قد صرت البكرة يوما اجمعا ٥ مما كان المؤكد فيه محدودا فتبينها على
نحو القول شبه العلية ٤ ويرد عليه صلبا ومساء وبكره وشمس وعشبة وضحة اذا كانت

يدعى كون الفاعل المؤنث
اعلاما جنسية لمعانها فيها
علية بخلاف نحو صبحا
فيه شبه العلية ٤ قوله
(ويرد عليه صلبا ومساء
وبكره وشمس وعشبة وضحة)
وقد صرح فيما بعد بان
صباحا ومساء وشمس اذا
اريد بها عينات كانت معربة
منصرفة قال واما صحر اذا
اريد به صحر بعينه فامره
مشكل سواء قلنا انه مبني على
الفتح او معرب غير منصرف
وذلك لخالفته لآخواته
المذكورة هذا ما ذكره
هناك ولا نزاع فيه الا بان
الجوهري حكم بان ضحي
اذا اردت بدحي يرمك
لم تنونه كصحر وبفهم منه
انه معرب غير منصرف
واما ما ذكره ههنا من نحو
عشبة وضحة فقيه بحث
لان الظاهر انهما في حكم
غدوة وبكرة وفئة اذا
اريد بها عينات وهي غير
منصرفة وصرح به المص
في الايضاح وقد عدّها
العلامة في الاعلام الاجناس

ووافق الشارح في ما به حديثه من الاعلام الجنسية ولاشك ان العلية الجنسية مؤثرة في منع الصرف مع التأنيث كاسامة
وصرح الجوهري ايضا بان بكرة وغدوة اذا اريد لهما بكرة وغدوة يعنيهما لا ينصرفان والفقهاء عن ذلك بان تقدير
العية لاجل منع الصرف وذلك مخصوص بغدوة ٥

ه وبكرة وفينة واماعية وثمة اذا اردت لهما عشية ليلتك وعينها فصر وقتان اتعانا كما صرح به المص في الايضاح
مباحث العدل بل صرح في مباحث الاعلام بان مكر اذا اريد به **سلا ٤٤** مكر بعينه غير منصرف

معينات فانها اذن معارف بلاعلامه مخصصة بعد الموم كالاعلام العالمة نحو التجم والنسق
فيه العدل عن اللام مع شبه العلية مع ان جميعها منصرفه وايضا شبه العلم لم يثبت جوده
بالواو والون بل المجموع هذا الجمع اما العلم واما الوصف (وقال المصنف فيه وفي اجمعه
مع العدل الوصف الاصل وان صار بالقلية في باب التأكيده فبما عنده كاسود وارقم
ونحوهما وهذا قريب) لكن بقي الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات هو امن
باب اجر جراه ام من باب الفضل والفضلي لا يجوز ان يكون من باب اجر لجمعه على
اجمعون وجهه بالطر الى اصله فعل وبالطر الى نقله الى الاسماء بالعبه فاعل كاسارده
وادامه ه قال اتاني وعيد الخوص من آل جعفر فباعد عرو لونهيت الاحاوص
فأصلون لا يجوز فيه لا قبل العلة ولا بعدها وايضا فعل فضاء لا يجئ في الاغلب الا في الألوان
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل فعل التنفيل بشهادة اجمعون وجمع فكان معنى قولنا
قرأت الكتاب اجمع في الاصل انه تم جماعي قرأني من كل شيء فهو تنفيل لقولهم جميع نحو
اجدوا شهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه وانمى عنه معنى التنفيل فعدل في
اللفظ عن لوازم فعل التنفيل الثلاثة اعني اللام والاضافه ومن كما ذكرنا في اخر ٦ فاجمع
واخر فيهما العدل والوصف والوزن واخر وجمع فيهما العدل والوصف (ويرد على جماعه
اجمع من باب الفضل ان مؤنه جماعه وحقه جعي كآخرى) والجواب عنه انه لما انمى عنه
معنى التنفيل جاز ان يعبر بعض تصاريحه عما هو قياسه (ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه
افعل صار كاجر الذي هو على افضل وهو صفة تجاز جماعه كجماعه واذا جاز ذلك ان تقول
حساء وخشناه وعلماء مع ان مذكراتها حسن وخشن وقال لكونها صفات فكيف لم
انضم الى الصفة وزن افعل هذا ٧ وكان على المصنف ان يذكر مكر معينا في العدل المحقق
اذه وغير منصرف في القول المشهور ٨ ويذكر ايضا امس رفعا على لغة بني تميم كما يجئ في
الطروف البنية لتيام الدليل على عدلها هو ان كل لغة جنس الخلق واريد به فرد من افراد
معين فلا بد فيه من لام الهمد سواء صار بالقلية علما نحو التجم والصق اولاً نحو قوله تعالى
فانصى فرعون الرسول ثم اخذ من استغراء كلامهم فثبت عدل مكر وامس محققا واما
عليهما فقدره كما يجئ في الطروف البنية (قوله او تقدير اقدم من تقدير التقدير اعلم ان ما هو
على وزن فعل من الاسماء على ثلاثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين ملود
كصرد وهدي وجمع كمرف وجرف فلهذا كلها منصرفه وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا
واما صفة وذلك على ثلاثة اقسام (احدها مبالغة فاعل غير مخصصة بالنداء ٩ كحلم وخنع
في مبالغة حاطم وخاتع ١٠ وكضروب في مبالغة ضارب) وثانيها مبالغة على مخصصة بالنداء
نحو يا فسق ١١ وبالكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق وويلكاع كما يجئ في
باب النداء وفعل وفعل المختصان بالنداء معدولان عند النحاة بخلاف نحو حطم وخنع
يفتحون امس بعد مذ قال السير في لانهم ترك وصفه ومباني ٩ قوله (كحلم وخنع) الحطم الكسر رجل حطم (قالوا
وحطمة ايضا اذا كان قليل الرحلة لثابته وخنع في الارض اي ذهب ودليل خنع اي ما به بالدلالة ٢ قوله (وبالكع) لكع

قال لم يكونا معدولين بل كانا كعظم لم يختصا بالنداء بل ساوقا ما هما اليه في شروع الاستعمال
 كما نرى في حاتم في الاستعمال ما ظاهرا لم يختص باب دون باب وانا لا ارى في نقصان بعض الاشياء
 المشتركة في معنى عن بعض في التصرف دليلا على ان الناقص معدول عن الشائع وسيجيئ لهذا
 مزيد بحث في اسماء الافعال (ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من
 التصرف معدولة وكذا فعل المختص بالنداء فرحوا عليه انك اذا سميت بها فاعل لا يتصرف
 انتافا نحو قدس وعلا العدل والعلية وكذا فعال عند بني تميم نحو تزل وفجار وقصاف اعلاما وهذا
 الذي قالوا حتى لو ثبت لهم ان جميعا معدول ولم يثبت ودونه خراط الفئاد كما يجيئ في اسماء
 الافعال (والثالث الاقسام جمع فاعل التفضيل ولا عدل فيه الا في اخر وجع واتباعه كاذكرنا
 هما اما علم وهو ان جمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلية فهو غير متصرف ٣ كقتم
 وجسسى لانه ثبت قائم وجاح ٤ وعدم قتم وجسسى قبل العلية ٥ فحكبتا بكونه معدولا عن
 فاعل جنسا ٦ وقطعنا بعدم نقله عن فعل الجنسى فنقلنا هو علم رجل اي غير منقول عن شيء
 وهو معدول واما جملناه على كونه معدولا ولم يجوز ان يكون مرتبلا غير معدول كعمران
 وسعاد لكثرة كون فعل الجامع للشرطين غير متصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه
 على ما تقدم لئلا نتخزم القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين يجهل بكونه في كلامهم
 متصرفا او غير متصرف فعليا ان تقدر العدل فيه ونمنعه التصرف الخافا للشكوك فيه بالاغلب
 ٧ اما اد فانه وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم متصرفا فلان تقدير العدل فيه وان اختلف
 احد الشرطين وذلك بان لا يجيئ له فاعل قبل العلية ولا فعل فهو متصرف لوجه مثل ذلك
 في كلامهم ولا اعرف له مثالا وكذا ان جاء له فاعل قبل العلية مع ثبوت فعل ايضا قبلها
 فهو متصرف كقطم وختم عشرين بلواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما
 ان النقل في الاعلام اكثر واغلب من العدل اما عرو وزفر عشرين فكان الواجب على هذا الاصل
 صرهما لانه كجاء لهما فاعل قبل العلية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد ٨ قال
 الاعشى * يا بني الظلامة منه ٩ النوفل الزفر * لكنهما لما استغفيرا متصرفين حكمتا بانهما محال
 العلية غير منقولين عن فعل الجنسى بل هما معدولان عن فاعل وان اختلف الشرطان
 كلاهما فلا كلام في كونه متصرفا ايضا لو اتفق مجيئه (فان قيل هلا حكم في المرتجلة
 التي هي ٢ نحو موهب ومكوزة ومحجب وحيوة انها معدولة عن موهب ومكازة ومحجب
 وحيوة قلت لانها وان كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى
 الاصل من وجه فكأنها ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه
 اما في محجب ومكوزة فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ
 منه مفعل بكسر العين لكن الاصل في يفعول مقتوح العين ان يبنى منه مفعول بالفتح ٣ فالعدول
 الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل (واما خولف جلا على الاكثر وذلك
 لان مثل الفاء الواوى اكثر من باب يفعول بكسر العين والموضع مبنى على المضارع (وقد
 زفر والزفر انخال النفس زفر زفر فهو زافر ٢ قوله (نحو موهب) هو اسم رجل ٣ قوله (فالعدول ٤

٥ الوسخ لكع اى لصق به
 رجل لكع اى ليم وامرأة
 لكع وقد لكع لكعاء فهو لكع
 وامرأة لكعاء فلا يتصرف
 لكع في المعرفة لانه معدول
 من الكع ولكع من لكع
 ٣ قوله (كقتم وجسسى) قتم له
 من المال اذا عطاء دفعة جيدة
 ٤ قوله (وعدم قتم) وقتم اسم
 رجل معدول عن قائم وهو
 المعطى يقال اجتمعاه وهو قلب
 اجتاحه وجسسى اسم رجل قال
 الاخفش لا يتصرف لانه
 مثل عمر ٥ قوله (فحكمتا
 بكونه معدولا عن فاعل
 جنسا) هذا مخالف لما قد قيل
 من ان عمر معدول عن عامر علما
 ٦ قوله (وقطعنا بعدم
 نقله عن فعل الجنسى)
 اى اسم الجنس الصفة
 ٧ قوله (اما اد) ادت الثالثة
 تؤد اد الى رجعت الحتين في
 اجوافها والاد الداهية
 والامر القطيع وكذلك الاد
 على مثال فاعل واداد بوقيلة
 يصرفه العرب وجعلوه
 كقنب ولم يجعلوه كعمر
 ٩ قوله (قال الاعشى الباهلى
 يا بني الظلامة منه النوفل
 الزفر) اوله اخور غائب
 يعطينا ويسألها
 ٩ قوله (النوفل) النوفل
 الكثير العطاء اى يا بني
 الظلامة لانه النوفل

الى الكسر في نحو موموصع وموحلى) اى معتل الماء الواوى من باب يعقل بالكسر اكثر منه من باب يعقل بالفتح ٧
واما مورق) قال الجوهري مورق شاذ كوحده ٨ (قوله لكن حذر ٤٦) اكثر من معتل كيجحى في الصمد

حتى الكوفيين موضع يفتح الصاد على الاصل (٧) واما مورق في اسم رجل فاما مورق
ماء على انه فاعل او على انه مفعول بالكسر كونه اكثر من معتل كيجحى في الصمد واهمهم
غير معدول عن معتل بالكسر وكذلك موحلى على (واما شمس مالت نصم الشيء فالم يلزم له
في الوزن) ولو سلمنا لومه فلما انه مفعول عن جمع شمس والارم حو اصره وتركه صر
كأن هذا لان امر المعدل طاهر وليس كالنحية في موح ولو طحتى يقال انه لا يؤثر في الثلاثى السا
الوسط ٩ واما حوية فان السبعة لم يعبروا بالعدل حرو ح عن الصيغة الاصلية فورن حيد ح
جميعا فلهذا ان ركب كونه مفعولا (قوله ومقام في تميم اى في لغتهم تميم اما في لغة اهل الخ
فما انصاعدا لمعدر صدا الخاء لكها مسية وكلامه في المعربات غير المصرفة ويعنى ماسبة
ما هو على وزن مفعول من اعلام الاحيان المؤنثة وذلك ان فعال على اربعة اقسام كيجحى اسم
كمرال وماؤه حاه وعلم المصدر على رأى النحاة كبحار للبحرة وصفة للمؤنث كساق
فاسفة وهما انصا مبيان لما قالوا المشابهة باب رال عدلا وورن لم يكسوا في المشابهة بالو
لثلاث ربحو صحاب وحما وكلام وكها مفاعها معرفة فقالوا اكما ان رال معدول عن اربى فلهذا
وخرافى في التعدير معدولان عن فاسفة والبحرة (والقسم الرابع على الاحيان المؤنثة فلهذا الحجار
ساؤه كاه قبل المشابهة انصا لال وورن معدلا معدرا وسو تميم افترقوا فربا اكثرهم على ان
ال اربعة من هذا القسم مسة على الكسر لورن والعدل المنذر كقصار واما قدر والعدل فبأنه
للكسر اللازم بسبب الساء اذكره الراى مستحق للامانة المطلوبة المستحقة وغير ذاب
كقسام معرفة غير مصرفة للتثنية والعلامة ولم يحاخوا في ترك الصرف هما الى صا
العدل كما احتج اليه في غير الا ان بعض النحاة يعدرو به فيه من غير ضرورة لانه من
حصار الذى وحب تقدير العدل فيه لعرص الساء الذى هو سبب الامانة فتدرو
انصا طردا للاب واقلم على ان جمع هذا القسم غير مصرف من دوات الراى
اولا وسمى الكلام على تعدير العدل في مثله في أسماء الافعال قوله (الوصف بشر
ان يكون في الاصل فلا تقصره العلامة فلذلك صرف مررت بنسوة اربع واسع اسودوا
للحبة وادهم لتيد وصعب مع افعى للحية واحدل للقصير واحيل للعاثر) الوصف
تعدير الكلام شرطه ان يكون في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع ولان
العلامة فلذلك امتنع اسود وارق واما الى الآن لم يبق لي دليل قاطع على ان الوصف
العارض غير معدن في مع الصرف اما قولهم مررت بنسوة اربع مصرفا فبهم
ان يكون الصرف لعدم شرط وزن اسعل على ما ذكر وهو عدم قوله لانه فانه يظن
لغواهم اربعة لانه لم شرط الوصف وليس قولهم ان الساء في اربعة ليست يظن
على اربع لان اربعة للذكر واربعا للمؤنث والمذكر في الزنة قبل المؤنث بخلاف
وعمله فان عمله للمؤنث فانه طارية نشي وان دققوا فيه الظر لانه اذا حار ان لانه

اى مفعول بالفتح اكثر
الكلام من معتل بالكسر
قوله (واما حوية) الاصل
حية فقلت الياء التي هي
لام الفعل واورال الامام
لكن لم تعبر الصيغة
قوله تقدير الكلام شرطه
ان يكون في الاصل (آ) شار
بهذا التعدير الى ان عطف
امتنع على صرف يقتضى
نعره على ما قرع هو عليه
وليس مستحج ولعل الوجه
في العطف الضرورى ان يحل
مجموع المعطوف والمعطوف
عليه متفرعا على مجموع ما تقدم
وتحل رد كل فرع الى اصله
على وجه المعلم لظهور ان
الفرع الاول اما هو للشرط
المذكور بلا واسطة وان
الثاني متعلق بالواسطة المترتبة
على ذلك الشرط اعنى عدم
مصره العلامة واما قوله
وصعب فهو عطف على
صرف بلا اشكال كما سيذكره
٤ (قوله ان الساء في اربعة
ليست طارية على اربع
آ) وليس ايضا نشي
ما قبل من ان المانع قول الساء
لأنه ثبت واتاه في اربعة
ليست لأن ثبت بل قد ذكر

وذلك لان الساء في اربعة لأن ثبت انصا فان قولك اربعة رجال باعتبار التأنيث في الجمع المذكور (دار)

وكذا الحال في اربعة اسود واربعة اسود واربعة اسود

٤٧ قوله قد يعرض له بعد) اي بعد كون الوزن حذو ٤٧ الاصل معتد به في يعمل ٦ (قوله وكذا السوداء) الاسود العظيم

١ بالوزن الاصل في يعمل لكونه ٥ قد يعرض له بعد ما يخرج عن الاعتبار وهو الثاء
٢ في المؤنث فكيف بعد بالوزن العارض في اربع مع كونه قبل على حالة خرج بها عن
٣ شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن في الحال حاصل فيها والخروج
٤ عن اعتباره في حال اخرى فواء كان ثالث الحال قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف
٥ لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في اربع لثوثة استعمال الاصل اعني اربعة المذكور في الثاني
٦ اعني يعمل بالوزن الفصل اصل لكنه غير لازم لانه يقال لثوثة بعمله فالوزنان متساويان في عدم
٧ التوزن واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على يعمل (قوله فلا تضر الغلبة معنى الغلبة ان يكون
٨ الثقل في اصل الوضع عاما في اشياء ثم يصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا يحتاج
٩ لذلك الشيء الى قرينة بخلاف سائر ما كان وانما عليه كابن عباس فانه كان عاما يقع على كل
١٠ واحد من بين العباس ثم صار اشهر في عبدالله فلا يحتاج له الى قرينة بخلاف سائر اخواته وكذا
١١ النجم في الثريا والبيت في الكعبة فكذا اسود كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله
١٢ في الحلية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة من الموصوف او غيره اذا غلبت به ذات النوع
١٣ من الحليات بخلاف سائر السوداء فانه لا بد لكل منها اذا قصدت من قرينة اما الموصوف نحو ليل
١٤ اسود او غيره نحو عندى اسود من الرجال وبهذا الشرح يتبين لك انه لا يخرج
١٥ الاوصاف العامة بالغلبة عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصر اعلاما بالغلبة فان اعتبار
١٦ الوصف مع الغلبة فيه نظر كما ينبغي وكيف يخرج عن الوصف (ومعنى الغلبة تخصيص
١٧ الثقل ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام
١٨ اي لا يطابق على كل ما وضع له بل يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي ٢ لا يتبع
١٩ الموصوف لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من
٢٠ حيث المعنى لامن حيث اللفظ فبان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد

وخالف سيويه الاخش وهو قوله ومذهب سيويه اولى لما ثبت متقدما من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا نكر بعد
العلية باب اسود الفالسب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلية تحقيقا لم يعد بعد
التكرار لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا حتى يجوز في السوداء ان
٣ المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيه فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
ويجوز مع الغلبة ايضا بقاء معنى الوصف كما ينبغي فيجوز ان يعتبر بعدها فليس اعتبار
الوصف بعد الغلبة بالزم وهو في الوصف الغالب من دون الغلبة كاسود لازم لبقائه
بجانه قطعا وبعضد بقاء معنى الوصف في مثله عندهم قول ابى على ٤ في كتاب الشعر
الابرق والابيض وان استعمل استعمال الاسماء وكسرا تكسيها لم يخلع عنهما معنى
الوصف بدلالة انهم لم ينصرفا ولا نحوهما في النكرة فخلت ان معنى الوصف مقر

نحصى والجسم الطامخ والبطحاء مثل الابيض

٣ جمع اسود قال احب
لحبها السودان حتى
احب حبها سود الكلاب
٤ (قوله في كتاب الشعر
الابرق) الابرق كل ما فيه
سواد وبياض والابرق
غلظ فيه حجارة قورمل وطبن
مختلطة وجهه ابارق (قوله
والابيض) بطحه القاء على
وجهه فانبطح وبتطح السيل
اي اتسع في البطحاء والابيض
مسيل واسع فيه دقاق

٥ قوله ومعنى ارقم الارقم
الحية التي يهاودو واس
٦ قوله (بحوايم اعني) الايم
الحية
٧ قوله (ولما ان رسول
صرف هذه التكمبات)
ظاهر كلام النص صفي ان
نحو اسود وارقم وادهم رال
عده معنى الوصفة بالكتابة
والا الاولين معنى اخذ صط
والاخر معنى القيد مطلقا
ومع ذلك يدعي ان ذلك
الوصفة الاصله الزائيه
بالكده مصره في مع
الصرف ولذلك استدل
مع الصرف في هذه
الاسمه على صحة مذهب
سيويه فيمكن له ان يحمل
عدم استعمال المتكلم احدا
واحد واحدا في معنى
الوصفة سلبا للصرف
وغيره سلبا مع الصرف
فها كما يمكن ذلك للشارح
ولا يمكن لاحد اخر ما جاء
الوصفة الاصله فيها بل
الظاهر ذلك فذلك حكم
بعدهم تحقق الوصفه
الاصله فيها ونصعب مع
صرفها يرد عليه ما اورده
الشارح سابقا من ان هذه

فيها واذا افرقها معنى الوصف علفت الحبل والطرف بهما هذا لفظه وبحسب
ان معنى اسود اصاب حيه سوداء ه ومعنى ارقم حقه فيها سودا وباس معنى ارقم
فه دمه اي سوادى قدمه حديد لان الحديد اسود ولم يثبت بنحو اسود ان الوصفة الاصله
تصرفه رواها فلما حله اذن لسوءه في مع صرف اجر المتكر بعد التمهيد كما انه لم يفسر
ما ربح ان الوصفه العارضة لا تصرف (وقال بعضهم ربما لم تقتصر الصفه العاليه نحو السطح ونحوه
من الصلاب فصرف وذلك لفصلها عن سائر الصلاب لما لعدم حررها على الموصوف
وان كان معنى الوصف ما جاء فيها (قوله) ونصعب مع ادعى معطوف على قوله صرف
اي ولكون الوصف الاصلى معصرا صعب مع ادعى لانه لم يتحقق كونه وصفه في اصاب
الوصف ولا يثبت انساب في الاستعمال ٦ نحو ان ادعى ان قوله انما موصووه لنفسه لما رآه
انها الحية الحينه الشديده من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم الصفه في الاحكام
التي هو الصبراه موصووح في الاصل الوصف اي طائر دوحجل وهو الاحكام (وقد قيل
لدرج حدلاه فكأنها مؤثرت احدا وكذا توهم في احل ان معناه الاصلى طائر دوحجل
ولم يثبت ما توهمه عنهما (٧) ولما ان رسول صرف هذه التكمبات ونحوها لان
استعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا لا لاصلا ولا اصليا فادعى وان كانت في معناه
واحد طارا دا فوه واحل طارا ادا حيلان الا انك اذا قلت مثل انيت احدا لاصلا
هذا الخس من الطير من عبران مقصد معنى القوه كما تقول رأيت سقا لا تصد ما
معنى الوصف والشده وان كانت ادوى من السم وليس صرفها لكونها غير موصووه
لوصف تعقبا كما اشار اليه المصنف فاما مع صرف منه فلفظ ووهم (قوله) انما يثبت انما شرفه
احله والنسوى كذلك وشرط تختم ثابته زياده على الثلاثة او تحرك الاوسط او احدى
فهو محور صرفه وربب وسقروماه وحور مجمع فان سمي به مذكر فشرطه ان يرب
فمنه مصرف وعرف مجمع) سلم ان التأنيث على صريين تأنيث مآل و تأنيث قد
فانها بالاب منتخمة تأثير بشرط ثروم الالف وصفا على مامر ولما قام مقام ميم
ويريد ان التأنيث انه وايضا في اخر الامر موصووحا تأنيثا في الوصف نحو احد
وبت ليس مؤثرا بل ان التأنيث من اللام لكنه احتص هذا الامثال بالمؤثرون
المذكر لماسة انما التأنيث ٨ فعلى هذا التوسيعت واحت وحت مذكرا لصرفها
(والتأنيث لانه على صريين احدهما ان يكون الباء فيه طاهره بشرطه العاليه سواء كان
مذكرا حقيقيا كعمره او مؤثرا حقيقيا كره اولاهدا ولذا كرهه الحليه بشرطه
متحصا فلا يؤثر من دون العلم بدليل نحو امرأه قائم وفي فائده الوصف الاصلى والتأنيث
الباء قلقل لم يحسن الامم التأنيث لان شرط الوصف وهو كونه رتبعيا على مذكر
النصف حاصل وذلك الخلل ان وضع تاء التأنيث في الاصل سلب العروص وعسم
انساب تقول في قائم قائم فله هذا العارض (واعتادنا في الاصل لان اصل وصفها
لغيره من المذكر والمؤثرت ولا تعنى لهذا المعنى في الحفصات والاسماء الا بضرورة

للكلمة كضاربة ومضروبة وحسنة وامرأة ورجلة وجارة واما في غير هذا المعنى
فقد تكون لازمة كما في حجارة وغرفة كالجحى في باب التأنيث (ثم ان العلية حيث كانت
الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصنوعة عن التقصان فيلزم التاء بسببها فناء
بإشياء كراه جعفر صارت لازمة لا تحذف الا في الترخيم كما يحذف الحرف الاصلى وانما
ذلك لان التجميع بالفتحة وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا يفتك عن الكلمة
تحويله فإشياء في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع
انه فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلية في غير الكلام العربية
ربما تصرف الرب فيها بالتقص وتغير الحركة وقلب الحرف ان استقلوا كما في
جرايل وميكائيل وارسلنا ليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرين وميكال وارسطو
ارسلنا ليس ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلهم الخفيفة وتركيب
حروفها المناسبة مع عدم مبالاها بمائيس من اوضاعهم ولذلك قالوا انجمي فالجب به
باشيت (واما الزيادة في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يقيد معنى كالف
لتأنيث في نحو بشرى وذكرى وتاء التأنيث في نحو غرفة والف الاطلاق في نحو هزى
يخرج زيادته لان مثل ذلك لا يكون الاحال الوضع وكلامنا في زياد على العلم بموضوعه
فما استعمل على وضعه العلمى (وكذا الحكم ان لم تعد الزيادة اما فاذا العلم كناه
اوحدة ولا م التعريف من غير اشتراك العلم (وان اذت الزيادة معنى اخر فان لم يقع
فقط العلم بلدت المعنى على ما وضعه اولاً لم يجر لزوال الوضع العلمى فلا تزيد عليه
تاء العلية لمعنى التأنيث (وان بقى لفظ العلم مع تلك الزيادة وانما على ما كان موضوعه
مازت مطلقاً لم يخرج العلم بها عن التعيين كياء النسبة وياء التصغير وتوئين التمكن
عواشحي وطلحة وان خرج بها عن التعيين جازت بشرط جبران التعيين بعلامته
يا فى الزيدان والزيدون على ما يحى في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلية
لازماً فهل قيل في نحو حجرة انه قائم مقام سبعين كالف فتكون العلية شرط قياسه
مقام سبعين ولا تكون سبياً قلنا لما ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض
فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الاف التى وضعا على الازوم (وثانيهما ان يكون التاء
مقدراً وهو الذى سماه المصنف بالمعزى سواء كان حقيقياً كهند وزينب او غير حقيقى
كعاب ومصر (والالف لا تقدر كالتاء اذا لاف الزومها لا تحذف حتى تقدر (ولا
تورث التاء مقدرة ايضا لعلية (ولا يصح الاستدلال على كون التأنيث المعزى ايضا
متروكاً بالعلية بانصراف نحو حايض وامرأة جريح كافعل المصنف في شرحه
لان المراد بال مؤنث المعزى ما كان التاء فيه مقدراً كما لم لا المؤنث الحقيقى وفي نحو
حايض لتمامه مقدراً اذ لو كان كذلك لكان غير منصرف مع كونه علماً للذكر كعقرب
وليس كذلك و لكنك تقول في تصغيره تصغير الترخيم حيضة كقول في سماسية
وليس كذلك لانك تقول فيه حيض (الا ترى الى نحو حايض منصرفاً مع التأنيث
والوصف ومثله مع العلية ايضا منصرف كالجحى (وانما شرط فيه العلية ايضا لان

٥ الاسماء لم تخرج عن
الوصفية بالكلمة

٨ (قوله فعلى هذا الوسميت

بنت واخت مذكراً

لصرفها) وان سميت بها

مؤنثاً حقيقياً كانت كهند في

جواز الصرف وعدمه

ويستعمل ان يقال انها

مصرف قطعاً على قياس

ما مر من كلام العلامة في

عرفات وذلك لان التاء

الموجودة فيها لفظاً ليست

بتحصنة لتأنيث فلا تعتبر

في منع الصرف ولا يمكن

معها تقدير تام اخرى اذ لم

يعهد ذلك في كلامهم كما مر

هناك

هذه لفظة اوضح دلالة

على المقصود

المدر عدم اصعب من الطاهر وشرط الطاهر الملية (والفرق بينهما ان)
تصير التاء الطاهرة متحدة التأثير مطلقا وان كانت الكلمة على ثلاثة ساكنة اذ
كانت عينا لان للعلامه طاهرة وامالاء المتدر فصعب فان سد مسده في اللفظ حر
احراز وحوما والافيه الخلاف كما يحكى وما يمسده مسده الحرف الاخير في الراء
الثلاثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الملة ولا راد ثالث ٢ واما نحوته وشاء نحوته
اللام ودليل مسده مسدالتا تصغيرهم عفرا على غير من دون التاء بخلاف قد
فان تصغيره مدره فالنوت ثالثا المقدرة جميعا كان اولا اداراد على الثلاثة وسميت به
لم يصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مؤنثا حقيقيا ولا هذا ولذا في
لان فيه ما يندره وحرفا سادا مسده فهو بمنزلة جره (وان كان ثلاثا فاما ان يكره
مجرول الاوسط اولا (والاول ان سميت به مؤنثا حقيقيا كقدم في اسم امراء او غير
حققي كسر لهم فصمع النحويين على مع صرفه للتاء المقدرة ولقيام تحريك الوسط
مقام الحرف الرابع الصائم مقام التاء والدليل على قيام حركة الوسط مقام الحرف
الرابع انك تقول في حلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى وحلى
في جادى الاحادى (وحاله هم اس الاسارى جعل سركهم في حوار الامر من لظا
الى صنف الساد مسد التاء (وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقى فلاحلا
عدمه في وحوث صرفه لعدم تقدير ما السأنت وذلك كرحل سميته مقروكا
سميته تقدم واما لم يقدر لظرا ان الدصير في الوضع الثاني على ما صعب ما
في الوضع الاول فعلى هذا قول في تصغير مفراسم وحل سفير (واما اذنية وعينه
لرحل سمى لهما بعد التصغير وان لم يسد مسدالتا ولا مسد الساد مسده شئ وذلك
اذا كان ثلاثا ساكن الاوسط فلاحلو اما ان يكون مدعومة اولا فان لم يكن فان سميت به
مذكرا سواء كان حقيقا اولا كهد اذا جعله اسم رجل ٤ او اسم سف مثلثا
حلاف في صرفه وان سميت به مؤنثا حقيقا او غيره (فالرحاح وسيدوه والمرد حرموا
باساعه من الصرف لكونه مؤنثا بالوضع العوى والعلى فظهر فيه امر السأنت
(وغيرهم حيروا به من الصرف وتركه لغوا بالساد مسد حروف السأنت وما يمسده
الساد (وكذا الخلاف فيما يمكن حشو للاعلال لاوصعا كدار وبارو في الثاني كداس
امراء (وان كان فيه التخمه كياه وحوث فان سميت به مذكرا حقيقيا اولا فالصرف لغير
ادهما كروح ولوط كما يحكى وان سميت به مؤنثا حقيقيا ولا فترك الصرف لغير لان اعمه
وان لم يكن سفا في الثلاثى الساكن الاوسط كما يحكى لكن مع سهو طها عن السينه
لا تعصر عن تقوية السد حتى يصير الاسم لهما متعتم المع (فظهر هذا الاتصال
ان المؤنث اذا سمى به مذكر حقيقى او غير حقيقى يقتصر في مع صرفه زيادة على ثلاثة
الحرف ولا يقتصر تحريك الاوسط ولا التخمه (وهما شروط اخر لمع صرف المؤنث
اذا سمى به مذكر تركها المصنف (احدها ان لا يكون ذلك المؤنث مقولا عن مذكر
فان رما اسم امراء لكن اذا سميت به مذكرا انصرف لان الزمان قل نسبية المؤنث به

٢ (قوله واما نحوته وشاء لمحدوف اللام)
الثبة الجماعه واصلا
نبي والجمع ثاب وثون
واماى والتاء اعسا وسط
الحوص الذى ثوب اليه
الماء والهاء هما عوض
من الواو الداهية من
وسط لان اصله ثوب
كما قالوا اقامة معوصوا
الهاء من الواو والداهه
من الوسط
٣ (قوله ولا تقول في حرى
الاجرى) جار جوى
اى مربع والمربع من
السيرى من الصق
٤ اسم رجل على الثلاثة
وسميت به لم يصرف
سواء سميت به مذكرا
حقيقيا او مؤنثا حقيقيا
اولا هذا ولذا في
لان فيه تاء مقدرا وحرفا
سادا محده فهو بمنزلة
جره وان كان ثلاثا
فاما ان يكون مقترلا
الاوسط اولا والاول
ان سميت به مؤنثا حقيقيا
كقدم في اسم امراء او
غير حقيقى كسر لهم او
اسم سيف آه نسجه

كان مذكرا بمعنى القيم وكذا لو سميت بنحو حايض وطالق مذكرا انصرف لانه
 في الاصل لفظ مذكر وصف به المؤنث اذ معناه في الاصل شخص حايض لان الاصل
 انطرد في الصفات ان يكون مجرد من التاء منها صيغة المذكر وذو التاء موضوعا
 للمؤنث فكل نعت لمؤنث بغير التاء فهو صيغة موضوعه للمذكر استعملت للمؤنث
 (وثانيها ان لا يكون تأنيث المؤنث الذي سمي به المذكر تأنيثا يحتاج الى تأويل غير
 لازم فان نساء ورجالا وكل جمع مكسر خال من علامة التأنيث لو سميت بها مذكرا
 انصرفت لان تأنيثها لاجل تأويلها بجماعة ولا يلزم هذا التأويل بل لنا ان نؤولها
 بالجمع فيكون مذكرا لم يبق التأنيث الحقيقي الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي
 في نحو نساء ورجال بل تأنيثهما باعتبار التأويل بالجماعة وهو غير لازم كما ذكرنا
) وثالثها ان لا يغلّب استعماله في تسمية المذكر به وذلك لان الاسماء المؤنثة السماعية
 كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمه عقلية اما ان يتساوى
 استعمالها مذكرة ومؤنثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف وتركه او يغلب
 استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
 مؤنثة فالوجود ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا ولا تستعمل الا
 المؤنثة فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الامنع الصرف اما ان عكست الامر اعني
 سميت المؤنث باسم المذكر حقيقيين كانا اولا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط
 كجبل وحسن او زيدا على الثلاثة كجعفر فلا كلام في منع صرفهما هـ لظهور امر
 التأنيث بالطرفه آن مع ساد مسد التاء اوساد مسد الساد (وان كان ثلاثيا ساكن
 الاوسط كزيد وبحر يسمى بمثلها امرأة فالحليل وسيدويه وابوعرو يعنونه
 الصرف مختصا بكاه ونجور لظهور امر التأنيث بالطرفه آن (وابوزيد وعيسى
 والجرى يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ورجعون صرفه على صرف هند
 نظرا الى اصله (قوله وشرط تحتم تأثيره اي تأثير المعنوى والمراد به تأنيث ما التاء
 فيه مقدرة سواء كان حقيقيا كزيب اولا كعقرب (قوله زيادة على الثلاثة او تحرك
 الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المؤنث وذلك لما ذكرنا ان اخر حروف الزايد على
 الثلاثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام الزايد الساد مسد التاء (واما العجمة
 فانها وان لم تسد مسد التاء ولا مسد الزايد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي
 الساكن الاوسط كما ينبغي لكنها مقوية للتأنيث الضعيف تأثيره لكون علامته مقدرة
 بلا نائب فالضعف من قبله لا من قبل العلية فهو المحتاج الى التقوية لا العلية فلذا
 قال وشرط تحتم تأثيره اي تأثير التأنيث المعنوى به (قوله فهند يجوز صرفه خلوه
 من جميع شرائط التثنية الثلاث وزينب تمتع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماء وجور
 للعجمة (قوله فان سمي به مذكر اي بالمؤنث المقدّر تأؤه الذي عبر عنه بالمعنوى (قوله
 فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلاثة ولا يفيد تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر
 التأنيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطارئ في الوضع العلى ذلك

هـ (قوله لظهور امر
 التأنيث بالطرفه آن) فان
 الطارى له جنة وطراوة
 وظهور وليس ذلك الا لامر
 الاصل بل هو بمنزلة
 امر بال

٢ (كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنيئا) قال الجوهري حنين موضع يذكر ويؤث فان قصدت البلد وادكرته وصرفته كقوله تعالى ويوم حنين وان قصدت البلدة والبقعة اثنته ولم تصرفه كاقال نصرها وتيمم وازده بحنين يوم تواكل الابل قال ودابق اسم موضع والاغلب ٥٢ عليه التذكير والصرف لانه في الا

الامر ضعيف الا اذا سمد علامته حرف ولاشوا منه الحركة الفاعلة مقام ويكون ماء وجوز اذن كنوح ولوط لان الجمع علم المذكر فلا تكون البناء مقدرة وسجي ان العجة لا تأثر لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسيية بل اغتاثت بالشرطة بعد ثبوت سين دونها تقدم وجوز منصرف فان لعدم الحرف الزائد وعقرب بنش لان البناء قام مقام تاء التأنيث (واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلة سبب ظاهر بشروطه فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتقلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها اترك صرفها طريقة واحدة فلا تخالفهم ٢ كصرفهم ثقيفا ومعدا وحنيئا ودابقا ٣ وترك صرفهم سدوس وخدف وهجر وبمان فالصرف في القبائل بتأويل الآب ان كان اسمه كتحيف او الحى وفي الاماكن بتأويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتأويل الام ان كان في الاصل كخدف او القيلة وفي الاماكن بتأويل البقعة والبلدة ونحوهما (وان جوزوا صرفها وترك صرفها كافي بمود وواسط ٤ وفريش فجوزها ايضا على التأويل المذكور (وان جهلت كيفية استعمالها لها فلك فيها الوجهان هذا ورجعوا جعلوا الاب مؤولا بالقيلة فعوه الصرف قال ٥ وهم فريش الاكرمون اذا اتوا طابوا فروعا في العلى وعرفوها ٦ ويصفونه بيت نحو عيم بنت مر ٦ وقيس بنت عيلان (وكنا قديون ولون اسم الام بالحق فيصفونه بان ٧ نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة وقديونث ما سجد الى اسم الاب مع صرفه بتأويل حذف مضاف مؤنث نحو جاثني فريش مصروفا اى اولاد فريش قال الله تعالى ٨ كذبت عمود المرسلين ٩ بصرف عمود على ما قرئ فيعتبر المضاف المحذوف كافي قوله تعالى ١٠ وكمن قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا وهم قائلون ١١ ويجوز ان يكون صرف مثله لتأويله بالحق وتأنيث المست لتأويله بالقيلة فهو مؤول بالذكر ولؤثت باصبار شيئين الاستاد والصرف ولان في (واما نحو قولهم قرات هودا فان جعلته اسم التي صلى الله تعالى عليه وسلم على حذف المضاف اى سورة هود فالصرف وان جعلته اسم اليهودية فترك الصرف لانه كاه وجوز (واما اسماء الكلم البنية في الاصل نحو ان تصب وترفع وضرب فل ماض فالكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتأويل اللفظ وتركه بتأويل الكلمة والمنظرة ويحيى بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجى اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام ان شاء الله تعالى ١٢ قوله (المرقة شرطها ان تكون عليا) وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما

اسم نهر وقديونث ولا يصرف
٣ قوله (وترك صرفهم سدوس وخدف وهجر وبمان) سدوس بالفتح ابوقيلة وخدف اسم امرأة الياس بن مضر ونسب ولد الياس اليها وهجر اسم بلد مذكر مصروف وفي المثل كبضع عمرالى هجر والنسبة اليه هاجرى على غير قياس وعين المكان قام بهوعان بالتحفيف بلد واما الذى بالشام فهو عمان بالفتح والتشديد
٤ قوله (وفريش) الفريش الكسبيروا الجمع وقديونث يقرش قال الفراء وبه سميت فريش وهى قبيلة وابوهم النضر بن كنانة بن حزيمة بن مدركة بن الياس بن مضر فكل من كان من ولد النضر فهو فريش دون ولد كنانة ومن فوقه فان اردت فريش الحى صرفته وان اردت به القبيلة لم تصرفه
٥ فان ابن طابخة بن الياس بن مضر (منه)
٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل (مبيان) اسم فرس ويقال وهولقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر

٦ (قوله قيس بنت عيلان) يقال لالياس بن مضر قيس بنت عيلان وليس في العرب عيلان غيره وهو في الاصل (مبيان) اسم فرس ويقال وهولقب مضر لانه يقال قيس بن عيلان ٧ قوله (نحو باهلة بن اعصر وباهلة امرأة) باهلة اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن اعصر بن سعد بن قيس بن عيلان نسب ولده اليها وقولهم باهلة بن اعصر

ه كقولهم تبم بنت مر
فالتذكير للمحى والتأنيث
للقبيلة سواء كان الاسم
في الاصل لرجل أو امرأة
وبعض وعصر اسم رجل
لا ينصرف لانه مثل يقتل
واقتل وهو ابو قبيلة منها
باهلة

ه لتسبين وفيهما لم يحذف
التنوين لتسبين فكيف
نسخه

مبينان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب (واما ذ واللام والمضاد فلا
يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر
ثبعا للتنوين ه اذ لم يدخلهما التنوين ليحذف فكيف تبعه الكسر وكذا عند
من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما
لانه قال هو ما فيه حلتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع
الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا العلم
(وانما اعتبر التحليل في اجنح واخوانه تعريف الاضافة لسقوط المضاد اليه منها
وتعرض المضاد لدخول التنوين فيظهر اثر منع الصرف ه قوله (العجبة شربها
ان تكون عليه في العجبة وتحرك الاوسط او زيادة على الثلاثة فتوح منصرف وشر
وابراهيم مجتمع) قوله عليه في العجبة اي كون الاسم علما في اللغة العجبة اي يكون قبل
استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بل لازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام
العرب اولا الا مع العلية سواء كان قبل استعماله في ايضا علما كاربهم واسمجد اولا
كقائلون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راويه عيسى لجودة قرأته (وانما اشترط
استعمال العرب له اولا مع العلية لان العجبة في الاجمعي تقتضي ان لا ينصرف فيه تنصرف
كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان ينصرف فيه تصرف كلامهم فاذا
وقع اولاه مع العلية وهي منافية للام والاضافة فاستمعنا معها اجاز ان يمتنع مايعا فيها
ايضا اعني التنوين رماية خلق العجبة حين لم تكن في تبع الكسر التنوين على ما هو عادة
وبقي الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لمستقرر
ان الطاري يزيل حكم المطرؤ عليه فيقبل الاعراب وياء النسبة وياء التصغير ويخفف
ما يستعمل فيه يحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو جرجان واذر يمان في كركان
واذربا يكان ونحو ذلك (واما اذ لم يقع الاجمعي في كلام العرب اولا مع العلية قبل
اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع الجرم مع سائر التصرفات كاللجام والفرس
والبرق والبدح فيصير كالكمة العربية فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة
العربية علما فينظر ان كان فيه مع العلية سبب اخر غير العجبة منع الصرف كنز جس
وبقم فقبهما الوزن وكذا اجر مخففا وان لم يكن صرفت كلجام علما في العجبة على
ما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلية في العجبة مع احد الشرطين السابقين
وهما الزيادة او تحرك الاوسط (وعند سيبويه واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تأثير له
في العجبة فتقوم له عندهم منصرف متحكما كنوح ولوط فهم يعتبرون الشرطين
المعينين كون الاجمعي علما في اول استعمال العرب له والزيادة على الثلاثة وهو اولى
وذلك ان تحرك الاوسط في المؤنث نحو سقر انما اثر لقيامه مقام السناد مسد غلامه
التأنيث واما العجبة فلا علامة لها حتى يمسدها شيء بل الاجمعي بمجرد كونه ثلاثيا
سكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير كانه خارج عن وضع كلام العجم
لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان الخفيفة بخلاف كلام العرب

(١) والزبحرى تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل الابعس اذا كان ثلثا ساكن
الوسطا جازا صرفه وترك صرفه مع ترجيح الصرف فتدجوز تأثير الجمعة مع سكون
الوسط ايضا فكيف لا يؤثر مع فتح كم وليس شئ لانه لم يجمع نحو لوط غير منصرف
في شئ من الكلام والقبلى المذكور ايضا عجمه (والذى غرضه ختم منع صرف ماء وجوز
ولولا الجمعة لكان مثل حدوده تدجوز صرفه وترك صرفه وذهل عن ان تأثير الشئ
على صيرين امالكونه شرط كالزيادة على الثلاثة في التأنيث المنوى وامالكونه سبيا
كالنث في ثلث والجمعة في ماء وجوز من القسم الاول ادلوا كانت سبيا في الثلاثى الساكن
الوسطا لجمع نحو لوط غير منصرف في كلام فصيح او غير فصيح (وبين جتماع
علة وجوب صرف نحو لوط وحواز مع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثى ساكن
الوسطا وذلك ان خفة الاول الحقة بالعربى وايضا ثلثا ثبت له معنى ثبوتى في الاصل
وله علامة مقدرة تظهر في بعض التصرفات وهو تصغير بخلاف الجمعة فانه لا معنى
لها يثبت بل معاصها امر مدعى وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها
مقدرة ثلثا ثبت اقوى منها (قوله وشروها حصن باران) ويحوز ان يقال ان امتاعه
من الصرف لاجل تأويله بالقيمة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الامد كرا فلا يرجع
اليه الا صير المدكر لكن ذلك مالم يثبت فالثالث الصحيح لك لانه اسم ابي نوح الى
عليه السلام قوله (الجمع شرطه صيغة منتهى الجموع بغيره كساجد وساجد
وامانحو فرازة نصرف وحناسا حرا للضع غير منصرف لانه منقول عن الجمع
وسراويل اذ لم يصرف وهو الاكثر من قبيل ابعس حل على موازنه وقيل عزى
جمع سرولة تقديرنا وانا صرف فلا اشكال ونحو جوار ونفا وجرا كقاسن)
قوله صيغة منتهى الجموع ابي وزن مائة جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير
جما بعد جمع قادا وصل الى هذا الوزن امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب
وجمع اكلب على اكلاب وكجمع نم على انعام وجمع انعام على اناعيم (وانما قدنا
ساية جموع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن قياسا مطردا على ما يمتنع
في التصريف في باب الجمع نحو قوله صلى الله عليه وسلم (انكن صواحيات يوسف)
وقوله * جذب الصرارين بالكرور * وقوله * وانا الرجال راوا يزيد رأيتهم *
٢ حضع الرقاب نواكس الابصار * كاد كره ابو على في الحجة (وضابط هذه الصيغة
ان يكون اولها مفتوحا وثالثها التا وبمدها حرفان ادغم احدهما في الآخر اولا
كساجد ودواب او ثلاثة ساكن الوسط فلو كانت هذه الصيغة لم تؤثر الجمعية كما في جر
وحسان مع ان في كل واحد منهما الجمعية والصيغة (وانما شرط في هذه الصيغة ان تكون
بغيره احترازا عن نحو ملائكة لان النساء تقرب بالنظ من وزن المفرد نحو كراهي
وطوايع وعلاية فكسر من قوة جعته فلا يقوم مقام السنين ولا سيما على مذهب
من قال ان قلمه مقامهما لكونه لاقتبله في الاحاد كما ذكرنا قبل ولا يلام منع ثمان ورباع
وحراب وان حصلت فيها صيغة منتهى الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب

١ قوله (والزبحرى
تجاوز عما ذهب اليه
المصنف) تجاوز صديعى
تعدي هند قد سبق تأثيره

٢ قوله (خضع الرقاب
نواكس الابصار)
نكست الشئ قلبه على
رأسه والتاكس المطاطى
رأسه وجع في الشعر على
نواكس وهو شاذ كما ذكرناه
في قوارس قال الفرزدق
نواكس الابصار كذا
في الصحاح فكان قوله كما
ذكر ابو على اشارة الى
ذلك

٣ انه اذا كان علميا ينبغي ان يكون منصرفا نسخة ٤ قوله (قوله فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضادة)
 بهذا السؤال ان اعتبار الجمعية الإجمالية بعد زوالها يتوقف على عدم التثافي بين الجمعية والعلمية فلا يصح اعتبارها
 في مساجد بعد العلمية فانه ظاهر الفساد بل اراد في هذا المقام ان تحقق ان الجمعية يمكن ان يجتمع العلمية وانها لا تعبرح في منع
 الصرف فكيف تعتبر اذا زالت بالكلية ليحقق ان العلمية معتبرة في منع صرف مساجد دون الجمعية على خلاف ما اختاره
 النص ٥ قوله (الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا يذفيه ان لا يكون عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق) قيد
 معنى الاطلاق هو ان لا يعتبر قيد ولا عديم فهو في الحقيقة بيان عدم التقييد بشئ من القيود وليس قيدا اصلا نعم اذا
 اعتبر الضمائم فهو مدالي ماضي مطلقا ٥٥ كان هناك تقييد ذاته بهذا القهوم وليس هذا الانضمام بمحفوظ اذا

المراد الاطلاق لا التقييد
 بالاطلاق وقد غير في
 بعض النسخ قوله الاطلاق
 قيد الى معناه ان الاطلاق
 انما ينال الخصوص اذا
 كان قيدا ولان هذا
 القيد آه م وهذا ايضا
 ساقط لان كلام المص هو
 ان الوصف مطلق اي
 غير مقيد بخصوصية
 الذات فلا يصدق على
 اسم واحد انه علم وانه
 صفة معا والا كان ذلك
 الاسم مقيدا بخصوصية
 الذات وغير مقيد بها
 وهو محال
 م هذه عبارة تلك النسخة
 فنقول الاطلاق لا ينال
 الخصوص الا اذا كان
 اطلاق قيدا كما يقال
 الوصف لا يذفيه ان لا
 يكون لاحاما الى آخره منه

والمؤثر هو المشروط مع الشرط (قوله وحضاجر علما للضبع غير منصرف) قوله
 علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا يصرف في حال كونه علما للضبع
 والضبع لا ينطبق الاعلى انتهى والذكر ضبان وذلك ٣ لانه لا يبقى اذن قيد معنى الجمع
 اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنين لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد
 على ما يسمي في باب الاعلام (تقيد اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى
 الجمع فكأن ينبغي ان يكون منصرفا كتمان ورباع) والجواب عنه عند المصنف
 ان الجمع الاقصى اذا سمي به لا يصرف لان المقيد في الجمع عنده ان يكون في الاصل
 كاذكرنا في الوصف فلا يصرف زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر
 على هذا القول العلمية في منع مساجد علما بل المؤثر الجمعية الاصلية القائمة
 مقام سبعين ٤ فان قيل ليس بين الجمعية والعلمية تضاد كما ذكر المصنف بعد
 من تضاد الوصف والعلمية (فالجواب ليستا متضادتين ويصح اعتبار حقيقة الجمعية
 مع العلمية كما يسمى بجاعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة السماة
 بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا وهذا كما يسمى بابنين جبلان فروعى مع العلمية معنى
 النسبة فهما وان جضلا كشيء واحد مسمى بلفظ التثنية لكنهم من معنى ابانين معنى
 التثنية اذ معناه هذان ابانين المعينان فلا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية (والاولى
 عندنا ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية
 تقيد بالخصوص والصفة تقيد بالعموم فتأذنا فنقول ٥ الاطلاق لا ينال الخصوص الا
 اذا كان الاطلاق قيدا كما يقال الوصف لا يذفيه ان لا يكون لاحاما ولا خاصا بل لا بد
 فيه من الاطلاق ٧ ولان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل
 عالم والاول خاص والساني عام وكلاهما وصفان وان اراد المص باطلاق العموم
 دلنا لان لم ان ماعية الوصف لا يذفها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع

٧ قوله (ولان لم ان هذا القيد شرط في الصفة) معنى الوصف كما مر ان يدل الاسم على ذات معينة باعتبار معنى معين
 هو المقصود فاذا قصد به دلالة على ذات معينة لا باعتبار انصافها بل على المعنى فقد خرج عن الوصفية بالكلية كاحمر علما الاسود
 وان قصد به ذات معينة مع انصافها بذلك المعنى فقد زالت الوصفية لكن بالكلية كاسود للحية واحمر علما لاجرا اذا قصد به
 معنى الجرة فبين العلمية المتضمنة للملاحظة الخصوصية وبين الوصفية الباقية على حالها بكما هما متافاة فلا يمكن ان يكون اسم
 علما ووصفا على الاطلاق وان امكن في العلم ان يلاحظ انصاف الذات بمعنى من المعاني لكن ذلك الاسم لا يكون وصفا
 مقابلا للاسم غير الصفة بل يكون استمالة شائعة الوصفية واما في قولنا هذا العالم فلان يخرج العالم عن الوصفية المطلقة لان
 الخصوصية مستفادة من غيره لانه فاعلم

٨ قوله (انما سميت هاتان) من هاتان العريضا اذ اطلبته فالتقطت قال الاموي لم يسمي بالكسرة ترى قوله (قوله واشاراً
 الى آء) ٩ وقوله من حيث هي (آء) لم يدع الص الا الاطلاق الثاني لا اعتبار التفسير في مفهوم الصفة اسمع في
 لقبود الوحودية والعمدية الخارجية من مفهومها فلا يرد عليه ما ذكره فان الخصوص هناك مسفاه من خارج الصفة
 والانصاف ان الوصفية المقابلة للاسمية في قولهم اسم الجنس ٥٦ ~~الاسم~~ غير صفة وامامة ما كما ذكره

مربى كون الاسم دالا
 على ذات ماسمها باعتبار
 معنى معين هو المقصود
 او لا ترى ان اسماء الزمان
 والمكان والاكل لم يجعلوها
 صفات لدلالها على ذات
 معينة باعتبار لسة معنى
 اليها ولا شك ان الوصفية
 بهذا التفسير لا تتأخر
 العلمية نعم ان صفت
 تكون الاسم دالا على
 اتصاف ذات بمعنى اسم
 من ان يكون تلك الذات
 معينة او معينة امكن
 اجتماعها مع العلمية امكانا
 ظاهرا لكن الشهور في
 تفسيرها هو الاول وبه
 يظهر العربية في الاسم
 كسبائي في كلام الشارح
 فذلك حكم الص مما فاتها
 العلمية وكان الشارح ينظر
 الى الثاني فيحكم بعد المائة
 وقس على ما ذكرنا حال
 الجمعية مع العلمية فان
 مقتضى الجمعية في كرام

الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير التناول وصاحبه صحيح التسمية لا
 يخصص ذلك صاحب كذا معنى في باب الوصف فادانت في اسم ان دلالة على ما ذكرنا
 وصحة تسمية ذلك المخصص وصفتان فلا يصح في مع الصرف عروض ما يمنع
 حربه على ذلك المخصص وتبعته الا ترى ان نحو اسود وارقم عرض به ما يمنع اخرى
 وهو العلة لكن لما كل المعنى الموصوع له الوصف وهو العرض وصاحبه ما قبله
 نصره ذلك المعارض على ان في اسرار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وصية
 في باب مع الصرف نظر اكد كراما في اربع مقول يمكن ان ينتهي في حاتم معنى الحتم فيكون
 دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له التاسع من اخرى وهو العلمية كما عرض في نحو
 اسود وارقم الطلاء المانع من اخرى فالعلمه ههنا كالعلة هناك لافرق بينهما الا ان الكلمة
 بالعلمية تصير احص منها العلة وحدها لان العلمية تخصصها بذات واحدة والعلة تتفرع
 واحد بل الفرق بين العلمية والعلة مثلثا ان العلة لا تنك عن مرادها معنى الوصف
 كافي اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع
 العلمية قولهم ٨ انما سميت هاتان لهما وقول حسان * وشق له من اسمه ليحمله * من
 العرش محمود وهذا محمده وابضا قص نعم ان انقلب كالمطر وقدة من الاعلام والمثل
 هو الذي يفتريه المذبح او الدم فيمكن به معنى الوصف الاصلى ونؤكد هذا قول
 النجاة ان تدخل اللام على الاعلام التي اصلها النصار والصفات كالفضل والناس
 للجمع الوصفية الاصلية فلولا لم يتخلف الوصف مع العلمية كيف لم يترك الصفة ٩ من
 حيث هي هي تقتضي العموم وتبقى الخصوص لم يحرم هذا العالم فانه خاص بالسرورة
 مع اعتبار معنى الوصف فيه * فان قلت فاذالم يكن بينهما تباين فلم لم يجمع هاتان * ونجد
 في المثل واليت المذكورين وكذا كل علم ملوح فيه الوصف الاصلى * قلت كما كان
 يجب الا ان التصعيد الاسم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المعنى بها سواء لم يها
 المعنى الاصلى كافي القاب اول ملحق كمنهتهم الاحمر والاسود وانكسر وكان المعنى الاصلى
 انما يلحق لها خيا فيها ونزما اليه ابناء محلها في بعض الاعلام لم يعتد بذات الوصف
 الاصلى لكونه كالسجود مع لحد وكذا قول في الجمعية في نحو مساجد علماء لم يعتد بان
 لم يها الجمعية وامكن لمحا في بعض الاعلام لان التصعيد الاسم في وضع العلم غير معنى
 الجمعية (فادانت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الموضع الذي يصح لمحا
 معك في الاعتبار في نحو مساجد اسم رحل الذي لم يلحق فيه معنى الجمع وفي حتم اما

صفة اطلاقه على كل جماعة موصوفة بالكرم وذلك لانها مع كونه علماء الجماعة مخصوصة فالوصفية والجمعية (لم)
 اذا اعتبرها على ما هما عليه من الاطلاق لانها معان العلمية نعم لا رولان معها بالكلية بل يبقى معها اعتبار الانصاف
 واعتبار التعدد فقال الشارح بقاء الانصاف اذا كان واجبا كفي نحو اسود من الصفات العالدة كان معتبرا في مع
 الصرف وان لم يكن واحدا لم يعبده سواء كان باقيا او لا والجمعية لا يوجد فيها ما يعتد بها والله اعلم

لم يسمع فيه معنى الوصف فالأولى إذن في منع الصرف مساجد علماء قال أبو علي وهو أن
فيه العلية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الأساد نظير كان الاعمى ليس يشبه العربي
فيزيد عنده في الأسباب شبه العجمة (وعند الجزولي فيه سيبان تامان غير مبنى أحدهما
على سبب آخر ٢ كما قال أبو علي أن فيه شبه العجمة وذلك أن الجزولي يعدد عدم النظر
في الأحاد سببا من الأسباب كالعلية والوصفية وغيرهما ولم يعدد شرط السبب كأنه
غيره وكان سعيد ابن الأختش يصرف نحو مساجد علماء وال سبب وهو الجمع وهو
خلاف المستعمل عندهم (قوله وسراويل الا كثرون على أنه غير منصرف قال في
نارس في سراويل راح) واختلاف في تعديله فعدد سيبويه ونجد أبو علي أنه اسم
اعجمي مفرد عرب كما عرب الأجر ولكنه أشبه من كلامهم ما لا يصرف قطعا نحو
قناديل فعمل على ما يناسبه فنعى الصرف ولم يمنع الأجر متحفا لأن جمع ما وزنه ليس
منوعا من الصرف الا ترى إلى نحو اكلم وبجر فعلى قوله ليس فيه من الأسباب شيء
لأن العجمة شرطها العلية وفيه التأسيس المعنوي وشرطه أيضا العلية وأما الصيغة
فليست سيبيا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنع الصرف لا
لسبب بل لموازنة غير المنصرف (وقال الجزولي فيه عدم النظر والجمعة الجنسية
وعدم النظر عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له أن يعتبرها
في هذا الوزن خاصة لأني غيره لا طراد منع صرف جمع ما على هذا الوزن (وقال المبرد
هو عربي جمع سر واة والسروالة قطعة خرقاة قال عليه من الأوم سر واة
فليس يرق لمستلطف ويشكل عليه بأن اطلاق لفظ الجمع على الواحد اعجمي في
الاجناس فلا يقال لرجل رجل بل جاء ذلك في الاعلام كدائن في مدينة معينة (وجوابه
أن الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمرو ذلك أن لنا قاعدة بمدة أن ما على هذا الوزن
لا يصرف إلا للجمعية ولم يحقق فيه لكونه لالة مفردة فقدرنا على ثلاث فخرم التساعدة
وأيضا إذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ذلك أن تطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع
منها كبرمة أعشار وليس الخصم أن يقول أن مثل هذا مختص بوزن الأفعال لأنه قد جاء
نحو قوله جاء الشاء وقبضي أخلاق شرادم يجب منه اتواق ٣ وشرادم لفظ
جمع بالاتفاق والتوافق ابنه وقد نسب إلى سيبويه أن أفصلا مفرد وقال أبو الحسن أن
من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم إلى سيبويه أنه يقول
بالصرف أيضا نظرا إلى قوله عرب كما عرب الأجر وهو غلط لأن تشبيه سيبويه له بالأجر
لأجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى إلى قوله بعدا لانه أشبه من كلامهم
ما لا يصرف (قوله وإذا صرف فلا اشكال لأن السبب اعني الجمعية غير حاصل فلا
يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا يصرف ولم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فن لم يصرفه فنظر إلى ذلك المقدر ومن صرف
فلزواله بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو نجار حزاب أن يقدر الجمع وذلك
لجوز بعضهم فيه الصرف وتركه محورايت حار احزابي وحزايضا فنقول

كما قال نفسه

٢ قوله (كما قال أبو علي)

فإن الباعلي جعل أحد

السبين ههنا مبنيا على سبب

آخر هو العجمة

٣ قوله (وشرادم لفظ

جمع بالاتفاق) الشرادمة

الطائفة من الناس والقطعة

من الشيء وثوب شرادم

أي قطع وشرادم جمع بلا

خلاف لفظ مفرد بالاتفاق

٤ قوله (هو جمع حزمة) الحزمة الأرض الغليظة والحزمة الخصب منه ٥ قوله والجمع الخزانى كالحجاري بالتحفيف
 واصله التشديد كما قلنا في الحجاري ٦ قوله (سماء الآله فوق سبع سموات) سماء البيت بسفند

جمعها على فاعل كما يجمع
 صحابة على محائب ثم وده
 الى الاصل ولم ينون كما ينون
 جوار ثم نص الى الاء الاخيرة
 لانه جعله بمنزلة الصحيح
 الذي لا يصرف كما تقول
 مررت بنمايت

٧ قوله (مصرفاً او غير
 مصرف) المقول من
 المصنف في اماليه ان
 الصرف مذهب البرد
 ومن قال بقوله ومنع
 الصرف مذهب سيبويه
 ومن قال بقوله

٨ قوله (وذلك ان
 الاعلال مقدم على مع
 الصرف لان الاعلال سببه
 قوى آه) واما ما يقال
 من ان منع الصرف متوقف
 على اعتبار الاعراب الذي
 يطرأ على الاسم بعد اعتبار
 تركيبه منع غيره والاعلال
 متعلق به حال افراد المتقدم
 على التركيب فيقدم عليه
 قطعاً فيه بحث لان الاعلال
 باسكان اطرف الاخير
 لا يتصور الا بلاحقة
 الاعراب

٩ قوله (ومنه صرف

٤ هو جمع حزمة اي الارض الغليظة ٥ والجمع الخزانى كالحجاري بالتحفيف (قوله ونحو
 جوار اي المقصود من هذا الجمع اعلم ان الاكثر على ان جوار في اللفظ كقاص وفعول جوا
 وقد جاء عن بعض العرب في الجرجاري قال الترتدق في فلو كان عبيد انه مول
 هيمونه ولكن عداثة مول مواليا ٦ وقال اخرون سماء الآله فوق سبع سموات ٧
 وهي قليلة واحتسارها الكسائي وابو زيد ومجيب بن عمر ولا خلاف في السبب انه
 جوارى واه غير مصرف (ثم اختلوا في كون جوار مصرفاً او غير
 مصرف فقال الزجاج ان توينه للصرف ٨ وذلك ان الاعلال مقدم على منع
 الصرف لان الاعلال سببه قوى وهو الاستئصال الطاهر المحسوس في الكلمة (واه
 مع الصرف نفسه صحيح اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما بين
 قل فلو افسد الاسم بعد الاعلال من وزان اقصى المجموع الذي هو الشرط
 فصار مصرفاً) والاعتراض عليه ان الاء الساقطة في حكم التانيث بدليل كسرة الراء
 في جاء تني حوار وكسر الراء حكم لفتي كسع الصرف فاعتبار احدهما دون
 الاخر تحكم وكل ما حذف لا غلال موجب فهو بمنزلة الباقي كمن وشج والا كان
 كالمردوم كيدوم ٩ ومن ثم صرف جند وذلك مقصوري جنانك ودلال (وقال
 البرد التنوين عوض من حركة الاء ومع الصرف مقدم على الاعلال واصله جوارى
 بالتونين ثم حوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة ثم جوار بتعويض التنوين
 من الحركة لحذف الثقل يحذف الاء الساكنين (وقال سيبويه والتحليل ان التنوين
 عوض من الاء فصر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله
 جوارى بالتونين ثم حوارى بحذفها ثم جوارى بحذف الحركة للاستئصال ثم جوار
 بحذف الاء لاستئصال الكسور ما قبلها في غير المصرف الثقيل بسبب الترعية
 وانما ابدل التنوين من الاء ليقطع التنوين الحاصل طمع الاء الساقطة في الرجوع
 اي يلزم اجتماع الساكنين لورجعت (والاعتراض عليه وعلى مذهبي البرد انه لو كان
 منع الصرف مقدماً على الاعلال لوجب النسخ في قولك مررت بجوارى كما في اللغة
 القليلة اخيثة وذلك لان مع الصرف يقتضي شيئين حذف التنوين وتبعية الكسرة
 في السقوط ومبرورته فتجاوز ايضا يلزم ان يقال جاءني الجوار ومررت بالجوار عند
 سيبويه بحذف الاء لان الكلمة لا تحذف بالآل واللام وتثقل الترعية بان سمعها
 (وفسر السيرا في وهو الحق قول سيبويه بان اصله نجوارى بالتونين والاعلال
 مقدم على منع الصرف فاذا كرنا حذف الاء لانتفاء الساكنين ثم وجد بعد الاعلال
 صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديراً لان الحذف للاعلال كالتانيث بخلاف الحذف
 نسياباً كما ذكرنا بحذف تنوين الصرف ثم حانوا رجوع الاء لزوال الساكنين في غير
 المصرف المستقل فلهذا يكونه ناقصاً ومعنى بالترعية عوض التنوين من الاء

جند وذلك آه) دلالات التخصيص ما يلي الارض من اسفله الواحد دلل ان التخصيص وهو قصر (بخلاف)
 الدلال والجلول الحجازة ومنه سمي الرجل والجلول بفتح النون وكسر الدال الموضع فيه حجارة

ببخلان نحو احوى واشق فانه قدم الاعلال في مثلها ايضا ووجدت منع الصرف
بعد الاعلال سائلة لان الف احوى المذنون ثابت تشديرا فهو ضلي وزن افعل
فيحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف المحذوفة ولا من حركة
اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخت منبه التنوين (واما جوار فهو
بالتنوين اخف منه بالياء والخلفة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر ما يمكن
تنبيهها ذلك على نفسه المعنوي بكونه متصفا بالقر عين الا ترى انك تقول خطايا
وبرايوا دوى بالتين اتفاقا لما نقلت الياء الفاقى الجمع الاقصى (وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ٢ ويحذف فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم
امرأة واعيل تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعنى جوار واعيل علما فيونس يجعل
حاله مخالفا لحاله في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال سبق الياء ساكنة
في الرفع ومفتوحة في النصب والجر نحو جاء نبي جوارى وقاضى فاعلى ياء ساكنة
ورأيت جوارى وقاضى واعلى ومررت بجوارى وقاضى واعلى ياء مفتوحة
في السالمين) واما قدم منع الصرف لان العلية سبب قوى في باب منع الصرف حتى
منع الكوفون الصرف لها وحدها في نحو قوله ٣ يفوتان مرداس في جمع ك
تقدم واما عند سيويه والخليل فقال نحو جوار ٤ واعيل علما كان او نكرة سواء
فيها وعلما انك اذا صغرت نحو احوى قلت استخف الياء الاخيرة نسيا لكونها متفرقة
بدياء مكسورة مشددة في غير فعل او جار مجزأ كاحي والمحي وياس مثلها الحذف
نسبا كما يحذف في التضريف انشبه الله تعالى سيويه بعد حذف الياء نسبا يمنع
الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة على وزن الفعل وعيسى بن عريصره لقصاته عن
الوزن يحذف الياء نسيا بخلاف نحو جوار فان الياء كالتأنيث بدليل كثرة الرماك ذكرنا
فلم يسقط عن وزن أقصى الجسوع (والاولى قول سيويه الا ترى انك لا تنصرف نحو
بعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف من وزن الفعل وابو عمرو بن السلاء لا يحذف
الياء الثالثة من نحو احي نسيا بل يملأه اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة
التي في الفعل وهي الهززة بخلاف عطى تصغير عطاه فجعله كالجارى مجرى الفعل
اعنى المحي في الاعلال فاحذف عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض
التنوين من الياء كما ذكرنا وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير
اسود كما يحذف في التضريف ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور
قوله (التركيب شرطه العلية ولن لا يكون باضافة ولا ابتداء مثل بعلبك) انما كان
شرط التركيب العلية لان الكلمتين معا قد خلان في وضع العلم فيؤمن حذف احدهما
اذ العلية كما قلنا تؤمن من نقصان ولو لإلها لكان التركيب عرضة للاهتباك والزوال
(قوله وان لا يكون باضافة ولا ابتداء لانه لو كان باحدهما وجب ابتداء الجزئين على حالهما
قبل العلية كما ينبغي في باب المبنيات (وكان عليه ان يقول ولا معربا جزوء الاخير قبل
العية ليخرج نحو ان زيدا علما وكذلك نحو ملازمي) ويقول ايضا وان لا يكون الثاني

٢ قوله (ويحذف فيه الخلاف
المذكور) انسيويه يقول
هذه قاض ومررت بقاض
ورأيت قاضى ويجعل
التنوين عوضا عن الياء كما في
جوار ومن ذهب الى
صرف جوارى يقول ههنا
هذه قاضى بالياء
ورأيت قاضى ومررت
بقاضى بالياء وقاضى
فظهر الاختلاف ههنا لفظا
اذا خلا في وجود ما منع
الصرف فلا يتصور تنوين
الصرف بخلاف جوار
حيث اختلف في وجود
ما منع الصرف فيه ٣ قوله
(يفوتان مرداس) ردت
القوم وميتهم بحجر والمر
داس حجر يرمي به في البئر
ليعلم افيها ما ام لا يرمي
الرجل ٤ قوله (واعيل)
حال اعيل كحال جوار في
الانقباض على صورة
اللفظ والاختلاف في
الصرف وعدمه لا كحال
قاض اسم امرأة

بما ينشئ قبل العلية ليعرج نحو سبويه وخمسة عشر علما فان الافصح اذن مراعاة البناء
 الاول على ما يحى في باب البنيان قوله (هـ ما في الفوتون ان كان اسما فشرطه العلية
 كعمران اوصفة مائتة فملانة وقيل وجود فعلى ومن ثم اختلف في رجح دون سكران
 وندمان) اعلم ان الالف والون اعاقوا ثمان لثا بينهما الف التائيت الممدودة من جهة
 امتناع دخول تاء التائيت عليهما معا وبقوات هذما لجهة يسقط الالف والون من
 التأثير وتشابها ايضا بوجوه اخرى لا يضر قوائها نحو تساوى الصدرين
 وزنا فسكر من سكران كعمر من حراء وكون الزايد في نحو سكران مخضيب
 بالذكر كما ان الزايد في نحو حراء مختصان بالمؤث وكون المؤث في نحو سكران صيغة
 اخرى مخالفة لثا كركا ان المذكور في نحو حراء كذلك وهذه الاوجه الثلاثة موجودة
 في فلان فعلى غير حاصلة في عمران وثمان وغلطان ونحوها وتشابها ايضا بوجهين
 آخرين لا يبعدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والون معا كزيادة زائد
 حراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين العا مائة اجتمع الوجهان في ندمان وعمران
 مع انصرامهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التائيت (وقال المبرد جهة التشبه
 ان الون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني وبهراني ٦ في النسب الى
 صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والون حتى يقال ان التون اعدل منها
 واما صنعاني وبهراني فلقباس صنعاء وى وبهراوى كعمر اوى فابدلو التون من الواوى
 شادا وذلك للساية التي بينهما الا ترى الى ادغام الون في الواو وبجرأهم على هذا
 الابدال قولهم في النسب الى النخبة والرقعة لحاني ورقباتي بزيادة الون من غير ان يدل
 من حرف فربادتها مع كونها مبدئة من حرف تناسها دوى (ثم انهم بعد اتقانهم على
 ان تأثير الالف والون لا لجل مشابهة الف التائيت اختلفوا وقالوا لا كثرون يحتاج الى
 سبب اخر ولا تقوم بنفسها مقام سيبين كالالف لقصان التشبه من التشبه وذلك الاخر
 اما العلية كعمران واما النصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف خير محتاجة
 الى سبب اخر فالعلة عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والون اذ بها يمنع
 من زيادة التاء وهذا الانتفاء هو شرطها سواء كانت مع العلية او الوصف والوصف
 عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاول اولى لضعفها فلا تقوم مقام علتين (قوله
 ان كان اسماءى غير صفة وانما شرط فيه العلية ليس من بهاء دخول اشاء كما ذكرنا
 في التائيت بالتاء (قوله اوصفة مائتة فملانة عطف ياو على عاملين مختلفين عطف صفة
 على كان ٧ وقوله فائتفاء على ان لان التقدير او ان كان صفة فشرط انتفاء فعلانية
 وليس هذا مما يجوز النصف مثله كما يحى في باب العطف (وقوله وقيل وجود فعلى
 والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل
 ما يحى منه فعلى لا يحى منه فعلانية في لغتهم الا عند بعض بنى اسديانهم يقولون في كل
 فلان جاء منه فعلى فعلانية ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرون اذن فلان فعلى
 وهذا دليل قوى على ان المعبر في تأثير الالف والون انتفاء التاء لا وجود فعلى فذا كان

هـ ان الف والون اذا كانا
 في اسم فمخبة

٦ (قوله في النسب الى
 صنعاء وبهراء) بهراء قبيلة
 من قضاة

٧ اى على خبر كان وعلى
 جواب ان لمصحح

(قوله ثم نقول منع صرف رجن اول اذ به يصير الفرد اعني رجن ملحقا بالاعم الاغلب ٢ (قوله كم دون بيشة
عزن) اليش بكسر الباء تبت ببلاد ٦١ الهند وهو سم وبيشة اسم موضع وقد تهمز فيقال بيشة

٣ (قوله نحو حسان وقبان
حس الورد الكلاء استأصله
قبن في الارض قبوها ذهب
قب اللحم ذهب نداوته

٤ (قوله نحو شيطان)
شطن عنه اى بعد شاط
بشيط اى هلك

٥ (قوله ورماني)
قيل فعال كنفاح وخجاض
وان لم يكن تركيب رمن
مستعملا وقيل فلان من زم

٦ (قوله ولا في صرف
ندمان) ندم فهو ندمان
اى نادم و نادى فلان
على الشراب فهو ندمي

وندمائي وجع الندم ندام
وجع الندمان نداى والمرأة
ندمانى والنسوة نداى ايضا

(قوله وخضم)
العنبر بن عمر بن حنبل وقد
غلب على القبله قبل
سموا بذلك لكثرة خضمهم

وخضم ايضا اسم ماء
٨ (قوله ونحو تنضب)
تنضب شجر يخذ منه

السهم والثناء زائدة لانه
ليس في الكلام فعل وفي
الكلام تفعل مثل تقبل
وتخرج الواحدة تنضبة

٨ (قوله ويرمع)
يرمع حجارة يضرقاق تلح
٩ (قوله وتدرأ وتاند)
يقال فلان ذو تدرأ اى ذو قوة وعدة على دفع اعدائه عن نفسه وتاند حجر يكتمل به

المقصود من وجود فعلي انتفاء الثناء وقد حصل هذا المقصود في رجن لا بواسطة
وجود رجن بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره ولم
يضموا منه مؤنثا لأن لفظه اعني بالثناء ولا من غير لفظه اعني فعلي فيجب ان يكون غير
منصرف. فان قلت لانسلم ان وجود فعلي مطلوب لينطبق به الى انتفاء فعلايته بل
هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجودها مشابهة بين الالف والنون وبين الف التانيث
لكون مؤنث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه. قلت هذا الوجه
وان كان يحصل به بينهما مشابة الا انه ليس وجهها للثانية ضرورة بحيث لا يؤثر
الالف والنون بدونه بل الوجود الضروري كما ذكرنا في التأثير انتفاء التاء الاتري الى عدم
انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلي (٨) ثم نقول منع
الصرف في رجن اولي لان المنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب
اكثر من المنصرف فيثبت بهذا ايضا ان اشتراط التاء انتفاء التاء اولي من اشتراط
وجود فعلي (والتخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب او لا اولي
لانه الاصل وهكذا اختلاف بينهم قائم في فلان صفة هل اتني منه فعلاية اولا وهل
يجعله فعليا اولا فبعضهم بصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه الصرف
لانه الغالب في فلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر بمنوع الصرف تشبيها بسباب
سكران قال ٢ كم دون بيشة من خرق ومن علم ٣ كانه لامع عريان مسكوب. وقد جائت
لفاظ تحتمل نونه الاصله فتكون مصروفة اذا سميت بها وتحتمل الزيادة فلا تصرف
٢ نحو حسان وقبان فهما هما من الحسن والقبن فيصرفان واما من الحسن والقبن فلا
صرفان وكذا ٤ نحو شيطان ٥ ورماني وقال الاخفش اذا سميت باصبال منعت
لصرف لان اللام بدل من النون كما لا تصرف اذا سميت يبراق اذ الهاء بدل من
الهمزة (قوله ومن ثم اختلف في رجن يعني ومن اجل الاختلاف في الشرط فن قال
لشرط انتفاء فعلاية لم يصرفه في قوله الله رجن الرحيم لحصول الشرط اذ لم يجز
لرجحانة ومن قال الشرط وجود فعلي صرفه اذ لم يجز رجن ولم يختلف في منع سكران
لحصول الشرط على المذهبين ٦ ولا في صرف ندمان لان انتفاء الشرط على المذهبين
قوله وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشر وضرب او يكون اوله زيادة كزيادته
نير قابل لثناء ومن ثم امتنع اجر وانصرف يعمل (لجى) بعملة بالثناء (قوله يختص بالفعل
هو شرط فان هذا للوزن لم يأت في الاسماء العجمية نحو بقم ونحو شلم ليت المقدس وكلامنا
كلام العرب او منقول عن الفعل نحو شمر لقرس وبذر لاء وعثر لوضع ٧ وخضم لرجل
اصل هذه الكلمات كلها افعال ونحو يزيد ويشكر ونرجس خواص لعدم هذه الازنان
اجتناس اسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء منقولة ونرجس عجمي ٨ ونحو تنضب
يرمع واعصر واصبع ٩ وتدرأ وتاند من الغالبة في الفعل (واما فعل في خواص اذ لم يأت

٩ فيخرج بهذا القيد نحو اولق ونهشل وايثق اعلاما لان ٦٢ اشتقاق مألوق وصرف نهشل علما وفك

تضعيف ايتق ارشدت الى ان الهززة والنون اصليان وان اشتدوا في الظاهر الزائد فابتقى فعل ملحق بجمع كعهد فعله

٢ (قوله كعهد) مهمل من اسماء النساء وهو فعل والميم اصلية والدال ملحقة

٣ (قوله ونون نهشل) النهشل الذئب والصقر وهو مثل حمير ٢ قوله (وسام) سام سم ففتح السين شبرا سود

٣ قوله (نحو ايدع وافتكل) الايدع الزمجران والافتكل صلى افعل الرعدة

٤ فيكونان في غير الالوان والعيوب فكما يجيء افعل فعلا وهو اسم يجيء افعل بفعل ايضا وهو فعل لان افعل فعلا

من باب فعل يفعل بكسر العين في الماضي وقبحها في المضارع لم يجيء الا قليلا نحو اشيب في كل ما ذكرنا يساوي الاسمي والفعل على وزيد الفعل مجيء حكاية عن النفس في باب حدث واحدف غير الالوان والعيوب ومن باب اذهب وبذهب من كل ما يجيء

فعل في اسماء الاحاس الا دليل لتونية وقيل ان العرب قد نقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان قليلا كقوله صلى الله عليه وسلم **هو** ان الله تعالى نهاكم عن قبل وقال **ك** وقولهم **لنبار** ينشر ولاخر تنوط لتوسطه عشه فيجوز في دتل بمعنى دوتية ان يكون متقولا من فعل ما لم يسم فاعله من قولهم دتل فيه اي أسرع والدالان مني سريع واما دتل علما فيجوز ان يكون من ذلك وينوز ان يكون مقولا من دال والتغير دلالة النقل الى العلم كاقيل شمس بن مالت فيكون في دتل علما الوزن والمعدل مع العلية وان صرح مائل ان الوعل لغة في الوعل والرثم بمعنى الاست فها شاذان (قوله او يكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي في الاسم زيادة كزيادته الفعل من حروف اثنين وغيرها ٩ فاولق المشتق منه مألوق اداسمي به انصرف لان الهززة اصلية وكذا ايتق علما لكونه ملحقا بجمع كعهد فالحززة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد واحبة واما ايت علما فممنوع من الصرف لكونه متقولا من جعل لب وافك شاذولم يأت في الكلام فعلا حتى يكون ملحقا به ٣ ونون نهشل اصلية لصرفه مع العلية (والهاء قالوا في موضع قول النصف او يكون اوله زيادة كزيادته او قلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الاعمال اكثر منه في الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى العمل اذ لو غلظت الوزن في الاسماء تساوى فيه الفعل والاسم لم يقل او وزن الفعل (والذى حل النصف حل مخالفتهم شيان احدهما انه رأى فاعل في الافعال اغلب ولو سميت بخاتم لانصرف ابتعا طو كانت العلية في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على قلبه في الافعال ان باب الفاعلة اكثر من ان يحصى والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كعائمه وعالم ٢ وسام (والثاني فانه رأى ان نحو اجدواجر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي ليس من الالوان والعيوب يجيء منه افعل التفضيل وسام يجيء افعل فعلا كاجر واعود وكلاهما اسمان واما افعل التعليل فلم يجيء منه الاماضيا للافعال من بعض الافعال الثلاثية كخرج وادهب لامن كلاهما لم يسمع نحو اقبل وانصر ولذا رد على الاخفش قياس احسب واخل واطن واوجد وازعم على اعلم وارى (قال ويجيء افعل ماضيا للافعال من غير ما جاء منه فعل ثلاثي قليلا كاشم والمم واطر وبقاله في الاسماء ومن غير الفعل الثلاثي ايضا في القلة ٣ نحو ايدع وافتكل وارنب (وتقاتل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجيء من جميع الافعال الثلاثة بل جاء على ما اخترت است من مذهب البصريين وهو ان افعل التعجب فعل ٤ ومن كل ما يجيء منه افعل التفضيل للاسمي يجيء منه افعل التعجب التعليل والذي جاء في فعل يفعل مفتوح العين وفي فعل يعمل بكسر العين في الماضي وقبحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحدف يزيد على افعل فعلا ٥ اذ لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشيب على ما يجيء في التصريف ان شاء الله تعالى (لكن الانصاف ان العلية في افعل الفعلي

ومن باب اذهب وبذهب من كل ما يجيء ٥ قوله الا لا يجيء من غير باب فعل يفعل الا قليلا ٥ (ليس

ليست بظاهرة ٦ اذ كون الوزن غالبا في احد القيلين لا يمكن الحكم به الابد الاحاطة
بجميع اوزان القيلين ٧ وهو امامتذر او متسر ولا سيما على المبتدئ فلا يصح ان
يجمع الغلبة شرط وزن الفعل (وفيه نظر اذ ربما يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك
الوزن قياسا في احدهما دون الاخر كما نعرف مثلا ان الفعل في الفعل مثلا قياس في الامر
من يفعل الكثير الغالب كاذب واحد وليس في الاسم قياسا في شيء كاصح وايضا كون
الوزن خاصا باحد القيلين وهو القائل به في نحو مشرو وضرب لا يمكن الا بالاحاطة بجميع
اوزان القيل الاخر وهو متذر او متسر (وانما اشترط في وزن الفعل تصديره
بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء
اذلا فعل متصرف الاول مضارع ولا يتخلل المضارع من الزيادة في اوله (واما غير
المتصرف كنعم وبئس وعسى فاقبل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها في جميع الافعال
دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فجزت للوزن وان كان مشتركا كالفعل الى جانب
الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا تكون الا
لمعنى (واما في الاسماء فقد تكون بمعنى كاجر وافضل منك وقد لا تكون كارتب واقبل
وايدع فكانها لم تزد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادة ان تكون
لمعنى (وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون
عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا تلحقه هذه التاء فكما
تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاصه
بالاسم وتترجح التاء في اجر اذ الوزن في الاسم الزيادة لجواز اخلاق التاء نحو ارملة ويعلمة
اما لخلق التاء باسوة في الحية فلا يضر لان هذا الحلق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ
في الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو
استفعل واستفعل واستفعل واستفعل ومنها تفاعل وتفاعل وتفاعل وتفاعل ودرج
ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج ودرج
(واذا سميت بنرجس بكسر النون ٢ وترتب بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم
الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا تؤثر من دون المشروط ولم يصرفهما
فالصرف ارملة ويعل مع الوصف الاصل السليم من الخلل والوزن المشروط
بتصدير الزيادة نظرا الى وزنيهما المشهورين اعني ترجس على وزن فطر ورتب
على وزن تفضل (واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال الزيادة المتغيرة
في اول الوزن حرفا اخر كهراق وهرق فانه لا يضر ذلك بوزن الفعل وان كان الهاء
لا اختصاص له بالفعل كالهزمة وذلك لهدم لزوم ذلك البديل لان الاكثر في الاستعمال
اراق وارق (وان كان التغير بغير ذلك فان كان بعد التغير الزيادة المصدرة المتغيرة
حاصلة فلا يضر ذلك التغير ايضا لانها تحرز وزن الفعل وتدل عليه نحو يعد ويهب
وكذا المحذوف العين كتقل وتبع وتنف من قولك لم تقل ولم تبع ولم تنف وكذا
المحذوف اللام نحو يخلص ويرم وينزوكذا اخش وارم واخز لان هزمة الوصل بالفعل

ه ربما يقال باب الافعال
ليس بتبديل فاذا قول
افعل التجب بافعل
التفضيل بقي هناك في
الاسماء افعل فعلاء وافعل
الاسمي من غير فعل كارتب
واخوانه وبقي في الافعال
ماضي الافعال ومضارع
يشغل من فعل ومن فصل
وهذه الثلاثة تريد على
افعل فعلاء وافعل الاسمي
زيادة ظاهرة

٦ وقال المصنف معرفة
غلبة الوزن في احد القيلين
لا يمكن الا بعد الاحاطة بما
وقع على ذلك الوزن في
القيلين آه نسخه
٧ قوله (وهو امامتذر
او متسر) اي العلم الذي
هو معنى الاحاطة ههنا
٢ قوله (وترتب) امر
ترتب اي ثابت قوله (بضم
التاء الاولى) وبضم الثانية
ايضا واما ترتيب بضم التاء
الاولى وقبح الثانية على ما
في الصحاح فقيد وزن الفعل
مع الشرط كما في ترتيب
بقبح التاء الاولى وضم
الثانية

ايضا اخص لانها مقلدة في الفعل اذا قلنا ثلاث متصرف الاوقياس امره ان يكون
 بهزة الوصل نحو وعد وقل اصله الهزة لولم يتحرك في المضارع ما بعد حرف المضارعة
 فاذا سميت بفعل محذوف العين او اللام لاجل الجزم او الوقف رددت المحذوف لان
 سقوطه انما كان للجزم والوقف الجساري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء فقول في
 السمي ينقل واخس جاء في قول واخس وكذا في السمي ينقل ويع جاء في قول
 ويع (وان لم يكن في التغير الزيادة المعبرة المصدرة وكان التغير لازما كالسمي ينقل ويع
 وعدا وبقييل ويع ٣ لم يعتبر الوزن الثالث الاصل في قول جاء في قول ويع وفي قول
 ويع وخف جاء في قول ويع وخاف وان لم يكن التفسير لازما كما يقال في علم علم فهو
 عند مبدؤه يضر ايضا بالوزن كما في قول ويع (وقال المبرد ان كان التغير قبل النقل
 اخل بالوزن لانه لا يجمع اذن العلمية (واما ان كان بعد النقل والتسمية كما اذا سمي بملثم
 خفف فالوزن معترا لاجتماع الوزن العلمية وزوال الوزن فيه يكون عارضا غير لازم
 (واما التغير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يصادف الوزن العلمي الاعتناء هذا واعلم
 ان الوزن المشترك فيدين الاسم والفعل الذي لا اختصاص له بالفعل بوجه لا يؤثر مطلقا
 خلافا ليوئس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل او لم يقبل فتح الصرف
 في نحو جسد وعهد وكشف وجعفر وحاتم اعلاما (واعتبره عيسى بن عمر بشرط
 كونه متغولا عن الفعل ٤ نحو كسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا
 ٥ بيتي اسع العمامة ترفوني والجواب انه ان كان علما فمسمى لكون الفعل مسمى به
 مع الضمير فكون جملة كزيد في قوله ٥ ثبت احوالي بني يزيد ٥ ظنا علينا لم
 فزيد ٥ وان لم يكن علما فهو مسفة موصوف مقرر اي انا ابن رجل جلا امره اي
 انكشف او جلا الامور اي كشفها وفيه ضعف لان الموصوف بالجل لا يقدر الا بشرط
 تذكره في باب الصفة واما في ذلك قليل نادر ولا سيما اذا لم منه اضافة غير الظرف
 الى الجملة ٥ قوله (وما فيه علية مؤثرة اذا كر صرف لثنتين من انها لا يجمع مؤثرة
 الامام في شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون احدهما اذا
 نكر في بلايب او على سبب واحد ١ يعني يكون العلمية مؤثرة ان يكون منع صرف
 الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلاثة احزاب لانها إما ان تكون سببا لا غير او شرطا
 لا غير او شرطا وسياما (فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل في
 اسم لم يوضع الاعلا كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم
 ممنوع الصرف قبل العلمية كالحج اولاد كاصبح واند ويزيد ويشكر وفي موضعين
 على الخلاف الاول باب مساجد علما فان العلمية هيبة فيه عند ابن علي والجزولي والسبب
 الثاني عند ابن علي شبه الهبة وعند الجزولي عدم الظاهر في الاحاد وليست سببا عند
 الحنفية لاعتبار الجمع الاصل فيكون اذن نحو ثمان ورباع علق منصرفا عند الحنفية
 غير منصرف عند غيره (واما سراويل علما فعند مبدؤه فيه العلمية والثاني عند العنوي
 وقد ثبت كركن الثاني اغلب فلذلك اعتبر كما مر في التثنية فقال سراويل كمقرب

٣ اصله قول ويع

٤ قوله (نحو كسب)
 كسب الرجل اذا قارب
 بين الخليلين
 ٥ قوله (وطلاع الثنايا)
 الثانية طريق العقبة يقال
 فلان طلاع الثنايا اذا كان
 ساميا لحال الامور

اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية والتأنيث والجمّة وعدم النظر وكان القياس يقتضي ان لا تؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء بالجمّة الجنسية عنده وعدم النظر لكن عاده ان لا يلغى سببها في حرامها علما سببان الثاني من الموضوعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع انصرف نحو مشي وثلاث فالاستفش وابوعلي واكثر النجاة يصرفونه لزال الوصف بالعلمية وزوال العدل بطلان معنى العدد وذهب الجرمي وابن بابشاد الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وهو قياس قول سيويه في اجراء المنكر بعد العلمية ولا تنافي بين العدل والعلمية بدليل غير (واما اخرو جمع علمين فغير منصرفين عند سيويه اعتبارا للعدل الاصلية مع العلمية وكذا لكع لان فيه العدل كاذكرنا عندهم) واما ان سميت بفضل من قولك الفضل فانه ينصرف اذا عدل في الاعل (والاخشش والكوفيون يصرفون اخرو جمع ولكع اعلاما اذا العلمية وضع اخر (وقول سيويه اقرب لان العدل امر لفظي والعلمية لم يتغير اللفظ (وعكس سيويه الامر في سخر اذا سمي به غير ما وضع له او لا من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره بقوله منصرفا وامل ذلك لثبوت فعل في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل (والثاني اعني كون العلمية شرطا لا غير في موضع واحد على الخلاف هـ وهو الالف والنون مع العلمية سبب مقام سبين عند بعضهم والعلمية شرطه وفي الحقيقة الشرط انتفاء التاء وهو معطل باحد ثلاثة اشياء العلمية كافي عران ووجود فلي كافي سكران واختصاص اللفظ كافي رجن وعند الباقي الالف والنون سبب والعلمية سبب آخر كما مر فان العلمية شرطهما عند بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانه يمنع بها من التاء فتشابه الف التأنيث فيقوم مثلها مقام سبين وعند الباقي العلمية سبب معها كاسر (والثالث اعني ان تكون العلمية شرطا وسببا معاني اربعة مواضع اتفاقا في المؤنث بالتاء لفظا وتقديرا وفي الاقبح وفي المركب وفي ذي الالف الزائدة المقصورة وحال العلمية غير المؤثرة على ضرر بين اما ان لا تجتمع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المصنف وقد ذكرنا انها تجتمع له لكن الوصف لا يعتبر معها واما ان تجتمع ولا تؤثر وهو اذا كان مع الف التأنيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغى سببا فهذا حال العلمية في جميع باب ما لا ينصرف وجعنا الى شرح كلام المصنف فنقول انما انصرف كل ما فيه علمية مؤثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية المؤثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا خمسة اشياء التأنيث بالتاء والجمّة والتركيب والالف المقصورة الزائدة والالف والنون في الاسم فلوفرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة جماعة الالف المقصورة للالف والنون واتصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتأنيث والجمّة والتركيب والالف والنون كما في آذريجعا لكان يزول تأثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يؤثر بدون الشرط وجميع ما العلمية المؤثرة سبب فيه ثلاثة اشياء العدل والوزن وشبه الجمّة او عدم النظر في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية المؤثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها يضاد الآخر

هـ وهو الالف والنون فان
العلمية شرطهما آه نسخة

[illegible]

قول الجزولي يعتبر فيه عدم الظهور والجمعة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية
 يصرفه ايضا بعدها (واما الكلام في آخر بعد التكرير فمجيئ ومثله فعلان الصفة اذا سمى به ثم
 نكر سواء بصرفه الاخفش خلا فالسيدويه (وقال الاخفش لو سميت باسم مركب آخر جزئيه
 ذوالف التأنيث او الجمع الاقصى نحو معدى صحراء او معدى مساجد ثم نكرتاه صرفته لان
 الاسم الاخير بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس بمجموع الكلمة اذن ذالف التأنيث ولا الجمع
 الاقصى حتى يمتنع عن الصرف بعد التكرير والآخرين لم يصرفوها بعد التكرير نظرا الى
 افرادهما (٢) وقول الاخفش ان بمجموع الكلمة ليس ذالف التأنيث مع جعل الجزأ الاخير
 بجزء الكلمة ممنوع واما قوله بمجموع الكلمة ليس الجمع الاقصى فسلم (قوله مؤثرة) حال
 ومفعول تجامع ما يعنى بماهى شرط فيه التأنيث بالهاء والجمعة والتركيب والالف
 والثون في الموضوع اسماء (قوله الالعدل) ٣ مستثنى مما بقى من المستثنى منه المقدر
 الذى استثنى منه لفظة ما بعد استثنائها اى لا تجامع سببا غير السبب الذى هو شرط
 فيه الالعدل فكلا المستثنين من ذلك المقدر نحو قولك ما ضربت الازيدا الاعرا اى
 ما ضربت احدا غير زيد الاعرا فالعلمية المؤثرة تجامع الاربعة الاشياء وهى شرط
 فيها وتجامع العدل والوزن وايسر شرطا فيهما بل هى سبب معهما فان كانت
 فى اسم واحد مع الاربعة الاول كاذر يبحان فاذا نكرى بى بلا سبب لزوال شرط الاربعة
 الاسباب وكذلك ان كانت مع الاثنين او الثلاثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن
 قال ولا يمكن ان تكون معهما معا لتضادهما فلا يكون الامع احدهما كما فى نحو عمر واحد
 فاذا نكر الاسم بقى على سبب واحد قال واتما قلتوهما متضاد ان ليصح حكمى الكلى
 يكون كل ما فيه علمية مؤثرة منصرفا بعد التكرير اذ لو لم يتضادا وجاز اجتماعهما مع العلمية
 المؤثرة فى اسم لكان ذلك الاسم غير منصرف بعد التكرير ٤ لبقاء السببين المستثنين
 عن العلمية المؤثرة واما بيان تضادهما لما تقدم (واعترض على قوله بان قيل لم يكن
 محتاجا الى هذا الاحتراز ٥ لان كلامه فى العلمية المؤثرة ولو اتفق اجتماعهما لم تكن
 العلمية مؤثرة لان مثل هذا العلم او وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل
 فلا تؤثر فيه العلمية الطارئة كما فى جراء وسعدى علين بلى لو كانت الاسباب الثلاثة
 مجتمعة بحيث لم يطرأ بعضها على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب
 الى اثنين منها غير معين فيكون العلمية تأثيرا بكونها احد الثلاثة المؤثرة اثنان منها
 ويمكن ان يجوز اجتماعها وينع طرء آن العلمية اذن على الوزن والعدل كما فى نحو اصمت
 على مامر اذ لو لم يتضادا ايضا واجتمعا فى اسم لم تكن العلمية مؤثرة معهما اذا كانت
 العلمية اذن طارئة عليهما بعد استقلالهما بالتأثير (والجواب عن الاعتراض منع وجوب
 طرء آن العلمية على الوزن والعدل اذن كما ذكرنا فى اصمت) (والاعتراض الحق ان يمنع
 التضاد بينهما وذلك يمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا * (قوله وخالف
 سيدويه الاخفش فى مثل اجر علما ثم نكر اعتبارا للصفة بعد التكرير ولا يلزمه باب خاتم

٢ وقول الاخفش قوى
 قوله مؤثرة آه نسخه

٤ قوله (مستثنى مما بقى من
 المستثنى منه المقدر الذى
 استثنى منه لفظة مآه) يمكن
 ان يقال قوله لا تجامع
 مؤثرة الاماهى شرط
 فيه حاصل معناه
 كل ما تجامعه العلمية مؤثرة
 فهى شرط فيه فقوله ألا
 العدل مستثنى من هذا
 الحاصل فيكون المقصود
 بالاستثناء اخراجها عن
 اشتراط العلمية فهما وح
 يكون تقريع قوله فاذا نكر
 اظهر

٤ مع ان العلمية مؤثرة
 لبقاء آه نسخه

٥ زيد فى بعض النسخ
 من هنا الى قوله اذلو
 لم يتضادا

٢ قوله (قوله اعتبار منصوب على انه حال آه) ويمكن ان يجعل مفعولا له اى مخالفه في منع صرفه لاعتبار الصفة ٣ لان معنى مخالف سيويه اعتبر الصفة بخلاف الا خفش نخفه اذ فيه العلية نخفه قد جمعت المتضادين ه (قوله قد جمعت المتضادين آه) اى اعتبرهما في حكم واحد فكأنك جمعتهما في حالة واحدة ٦ (قوله والحق ان اعتبار مازال بالكلية آه) احتراز من نحو اسود (قوله كريد وعمر و قليلا ما يلحق ذلك) يقال زاد زيدا وزيادة ويقال عمر الرجل بالكثير وعمره على غير قياس لان قياس مصدره التحريك اى عاش زمانا طويلا ٨ (قوله وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الا صلى بل قطع النظر عنه بالكلية آه) وبذلك يظهر اعتبار الوصف الاصلى لكنه على خلاف القياس عنده وعلى القياس عند سيويه فلا نزاع بينهما في الحكم ح

لما يلزم من ايهام اعتبار متضادين في حكم واحد ٢ قوله (اعتبارا) منصوب على انه حال من سيويه اى مخالف سيويه معتبرا او مصدر لقوله مخالف سيويه ٣ اذ معناه اعتبر سيويه دون الاخفش (قوله ولا يلزمه باب حاتم) هذا جواب عن الزام الاخفش لسيويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف الاصلى لوجاز اعتباره بعد زواله لكان باب حاتم غير منصرف ٤ العلية الحالية والوصف الاصلى فاجاب المصنف عن سيويه بان هذا الزام لا يلزم لان في خاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف اجر التكرير ذلك المانع اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلية اذ الوصف يقتضى العموم والعلية الخصوص وبين العموم والخصوص تناف (قوله في حكم واحد) يعنى في الحكم يمنع الصرف لانك تحتاج في هذا الحكم الى اجتماعيين فنكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة ولو لم يكن اعتبار المتضادين في حكم واحد جاز اذ لا يلزم اجتماعهما في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع اجر على جر لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن بتكمين فارتفع في حالة فاذا نكر اجر فانه يصح اعتبار الوصف (وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة الاصلية حتى يكون معنى رب اجر رب شخص فيه معنى الجر بل معنى رب اجر رب شخص معنى بهذا اللفظ سواء كان اسودا او ابضا او اجر فعنى اعتبار الوصف الاصلى بعد التكرير انه كالتثبت مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاؤه وهو العلية فصار اللفظ بحيث لو ارد مريدا ثبات معنى الوصف الاصلى فيه جاز بالنظر الى اللفظ زوال المانع هذا ٦ والحق ان اعتبار مازال بالكلية ولم يبق منه شئ خلاف الاصل اذ المعلوم من كل وجه لا يؤثر بمجرد تقدير كونه موجودا فالاولى ان يقال ان اعتبر معنى الوصف الاصلى في حال التسمية كالوصفى مثلا باجر من فيه حجرة وقصد ذلك ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التكرير لبقائه في حال العلية ايضا لكنه لم يعتبر فيها لان المقصود الاعم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى الاصلى ٧ كريد وعمر و قليلا ما يلحق ذلك ٨ وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلى بل قطع النظر عنه بالكلية كالوصفى باجر اسود او اشقر لم يعتبر بعد التكرير ايضا (وقال الاخفش في كتاب الاوسط ان خلافه في نحو اجر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على معنى الصرف هذا كله في افضل فصلا وكذا فعلا فاعلى (واما افضل التفصيل نحو اصل فالك اذا سميت به ثم نكرته فان كان مجردا من من التفضيلية انصرف اجابا ولا يعتبر فيه سيويه. الوصف الاصلى كما اعتبر في نحو اجر وان كان مع من لم يصرف اجابا بخلاف من الاخفش كما كان في اجر (اما الاول فلضعف افضل التفصيل في معنى الوصف ولذا لا يعمل في الشاهر كما يعمل افضل فصلا فاذا تجرد من من التيس بالفعل الاسمى الذى لامعنى الوصف فيه كافتل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف (واما افضل فضاء فثبتت عنه في الشاهر قبل العلية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة في الوصف يكنى

في بيان كونه، موضوع حاشية فإذا اتصل افضل بمن فقد تميز عن نحو افعل وتظهر فيه معنى
التفضيل الذي هو وصف (واما الثاني فاما وافق الاخفش سيويه في منع الصرف مع من
لظهور وصفه اذن كذا كراو لكون من مع مجروره كالضاد اليه ومن تمام افضل التفضيل من
حيث المعنى الوضعي فلنولون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعرا بالانفصال بسبب
وجود علامته للوصف اعني من ٢ بخلاف باب اجر لعريه عن العلامة الدالة على الوصف
ولو سميت رجلا بالجمع الذي يؤكد به ثم نكرته صرفته البتة اجمالا لكونه في معنى الوصف
اخرى من الفعل التفضيل لانه كان بمعنى كل قبل العملية وانجى عنه معنى الوصف على ما تقدم
في جميع هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العملية وبعد ما ثم اعلم ان التصغير يخل من
اسباب منع الصرف بالعدل عن وزن الى آخر لانهم يزول الوزن المدلول اليه بالتصغير وذلك
الوزن مراعى في العدل اذ العدل امر لفظي وكذا الجمع الاقصى يمتثل بالتصغير لوجوب رده
الى واحده فيقال في رابع ومساجد ربيع ومسجد ٣ ولو سميت بالجمع المذكور ثم صغره
انصرف ايضا لزوال علامة الجمع ووزنه المعتبر (واذا صغرت سراويل عالما ينصرف لان
التصغير لا يذهب بالثابت المعنوي الذي يكون فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به
ويختل بالتصغير وزن الفعل ايضا ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضضهم ودرج
في خضضهم ودرج واما ان كان اوله زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير اجد
ونرجس ويشكر وتقلب احميد ونرجس ويشكر وتقلب لانه على وزن مضارع فيعمل نحو
يطر يبطر واما ان عرض الوزن في المصغر ولم يكن في المبكر كما تقول في تضارب حلاضيرب
٤ وفي تحلي تحبلي فبعضهم لا يعتبره لعروضه والآخرون يعتبرونه لان التصغير وضع
مستأنف (قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير لكونه بناء مستأنفا كما اعتد
بالوصف العارض في نحو مثنى وثلاث لكونه موضعا مستأنفا لا ينصرف اذ تصغير ادور
للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير
قولهم غلبون ورجلهم فجمع مصغر غلام ورجل قال فكان القياس ان ينصرف
العلم في نحو حيزة تصغير حيزه لعروض الوصف المتأني للعلية الا انه لما لم يكن ظاهرا
في التصغير لم يعتد به (والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر عدم جريه فلا
يقال شخص رجل وفيما قال نثار اذ لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاوّل ان
يقال لا تنافي بين الوصف والعلية كذا كرنا ٥ لان الوصف المعتبر في باب منع الصرف
هو الذي وضع صحيح التبعية لا يخصص الذات الجملة المدلول عليها كما ذكرنا
قبل وذلك لان الفرعية انما تتبين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في صر
المنصرف واما الثاني بين الوصف والعلية فقد ذكرنا ما عليه واما الالف والنون
فنقول ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير لهما نحو سكران وعشيان

٩ لظهور وصفه اذن بسبب
وجود علامة آه لخمّة
٢ قوله بخلاف باب اجر
لعهريه عن العلامة (عري
من ثيابه عري عري او فرس
عري ليس عليه سرج ووجهه
اعراء ٣) قوله ولو سميت
به المذكر (بخلاف المؤنث
اذ هنالك علية وتأنث

٤ (قوله وفي تحلي تحبلي)
التحلي ما افسده السكين
من اجله اذا قشر

٥ (قوله لان الوصف
المعتبر في باب منع الصرف
هو الذي وضع صحيح
التبعية) يظهر من هذا
اعتزافه بان الوصفية المعتبرة
في منع الصرف لا تتجمع
العلية اصلا ثم لا يجب
زوالها بالكلية معها

٦ (قوله ومعرفة ما يقرب الله) قال عبد القاهر انما يجب قلب الالف قبل النون في التصغير اما دلالة على ان النون اصلية واما لانه كسر ذلك الاسم على فعالين فان فقد الامر ان فليس الاحتفظ ٧٠ الف ٢ (قوله ومن لم يقل بتبعية الكسر

في سكران وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليمان فانه ينحل بهما ٦ ومعرفة ما يقرب الله ما لا يقرب تبيين في التصريف باب التصغير فعلى هذا التصغير ينحل بالعدل عن وزن وبالجمع مطلقا والالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا ينحل بالوصف والعلية والتأنيث والتركيب والعيبة (قوله وجميع الباب باللام او الاضافة بتجرب الكسرة) اى كان يدونهما بتجرب بالفتح فصار لسيهما بتجرب الكسر * اعلم ان من ذهب في منع غير المنصرف الكسرى ان لا لاجل تبعية التنوين المحذوف لمع الصرف قال لم يحذف الكسر مع اللام والاصادة لانه لم يحذف التنوين معهما لمع الصرف حتى يتبعها الكسر بل حذفت لانها لا تجتمع معهما اذ التنوين دليل تمام الاسم واصافته مشعرة بعدم تمامه فتنافرا واما تنافر اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثني والمجموع (ويجوز ان يقول لما عاقبت اللام والاضافة التنوين صارنا كالعوض منه فكانت ثابت فلم يحذف الكسر * ومن لم يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانها من خواص الاسماء فترجع لهما بما لبس الاسمية فحذف شبه الفعل فكانه ليس فيه علتان من تسع قد دخله الكسر فعلى هذا صار الاسم بهما منصرفا وعلى الوجه الاول هو باق على حاله من عدم الانصراف لاسبب في الاسم وقد ذكرنا هل يكون الاسم بهما منصرفا او باق على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف (٣) ويرد على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحرف جر ظاهر او مقدر من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر ٤ فالاولى * قوله (المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية) قدم المرفوعات على المنصوبات بالمجرورات لان المرفوع عدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض الممد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجروري في الاصل منصوب المحل كما تقدم تحقيقه (قوله هوما اشتمل) ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اى المرفوعات نظرا الى خبر الضمير اعنى ما لان المبتدأ هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدأ له كطابقته للمعود اليه ومثله قولهم من كانت امك (ويعنى باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية احد اجزائه) ويعنى يعلم الفاعلية الضم والالف والواو ه اذا دل كل واحد منها على كون الاسم الذى هو في اخره عدة الكلام فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع (والاولى على ما اخترناه قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمد لان الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من الممد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما بينا بل هو اصل في جميع الممد على ما تقرر قبل * (قوله فته الفاعل وهو ما اسند اليه الفعل او شبهه) وقدم عليه على جهة قيامه به مثل قام زيد وزيد قائم ابوه (قوله فته الفاعل) اى وما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعد ومنها المبتدأ والخبر جلا على معنى ما

التنوين قال لم يحذف مع اللام (والاضافة) اى بالاضافة واللام فعلى مذهب غير النص هو المنصرف بما منع منه الكسر والتنوين واما على مذهبه فهو غير منصرف ان لم يزل بهما ما يوجب منع صرفه وقد تقدم كلام في هذا المعنى ٣ (قوله ويرد على الثاني) اى على القول بحذف الكسر اصالة واما ذكره في توجيه الكسر ح مع اللام والاضافة ٤ (قوله والاولى) وهو القول بالتبعية ه الدالة على الفاعلية والابتداء والخبر وما جرى مجراهما فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدأ والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التى لى الجنس اذا دل كل واحد منهما على كون الاسم عدة الكلام نسخه (قوله ونعنى بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية) هذه النسخة هى الموافقة لتوجيه كلام

النص ولقول الشارح فالاولى فتأمل

(انما قسم الفاعل على سائر المرفوعات بناء منه على انه اصل المرفوعات ولهذا معنى الرفع علامة
 الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه (قوله ما اسند اليه) قد عرفت في حد الكلام معنى الاسناد ولم يقل
 ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب زيد ونحوه (قوله
 اوشبهه) يعنى به اسبى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل ولم يقل
 او معناه فدخل فيه الظرف والجار والجرور المرتفع لهما الضمير في نحو زيد قدامك اوفى
 الدار او الظاهر نحو زيد امامك غلامه لكون الرفع في الحقيقة عنده الفعل او اسم الفاعل المقدر
 خلا فان قال انه التارف والجار على ما يحسن في باب المبتدأ (قوله وقد علم عليه) الضمير فيه للفعل
 اوشبهه وفي علمه ٧١ واحترز بقوله وقد علم عليه عن المبتدأ لأن نحو زيد في قولك زيد قام مسند
 اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو الخبر عنه في الحال والاصل كما مر في حد الكلام فكل
 خبر يرفع ضمير المبتدأ يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدأ وان يقال هو مسند الى ذلك الضمير
 والمجموع مسند الى المبتدأ وكل خبر يرفع لغير ضمير المبتدأ فهو مع مرفوعه مسند الى المبتدأ وكل
 خبر غير رافع لشيء كالجواب وهو وحده مسند الى المبتدأ نحو انت زيد ان قيل فالمبتدأ في قولك
 قائم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه * قلت هو مؤخر تقديره وتقديره
 كالتقديم (قوله على جهة قيامه به) اى قيام الفعل اوشبهه والضمير فيه لما اى على طريقة
 قيامه به وشكله سواء كان قائما او لا يقال علت هذا العمل على وجه علمك وعلى جهته اى
 على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند اوصفة لمصدره اى اسنادا
 على طريقة اسناد القيام (ويعنى بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل
 واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القائم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ظرف زيد
 عدم التغير فكل ما اسند الفعل اليه على هذا النظم من الاسناد فاعل عند النجاة وان لم يكن
 الفعل قائما به على الحقيقة كالأموال التسمية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية
 نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا يقوم باحدهما دون
 الاخر بل بهما الصادرة عن احدهما ووقوعه على الآخر (وبقوله على جهة قيامه به)
 يخرج مفعول مالم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والمختصرى فاعل اصطلاحا
 فلا يحترز ان عنه ليدخل في الحد (وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل وخلافهم لفظي
 راجع الى انه اهل قاله في اصطلاح النجاة فاعل او لا وليس خلافا معنويا) وتمثله بزيد
 قائم ابوه لم يرفع شبه الفعل للفاعل ليس نصا فيما قصد لا احتمال كون قائم خبرا مقدما على ابوه
 ولو قال ابواه لكان نصا (والعامل في الفاعل المسند خلافا خلف قائم قال هو الاسناد
 وقد ذكرنا في حد الاعراب علة وجوب تقدم الفعل على الفاعل * (قوله والاصل
 ان يلى فعله فلذلك جاز ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا) قوله (يلى فعله)
 اى يكون بعده بلا فصل من قولهم وليك الشيء اى قرب منك (قوله فلذلك جاز)
 اى جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل في الفاعل ان يلى الفعل وذلك ان يقال انما جاز
 ضرب غلامه زيد مع ان ما يرجع اليه الضمير مؤخر عنه لان زيد فاعل واصله ان يلى

٧ (قوله واحترز بقوله
 وقد علم عليه من المبتدأ اه)
 قال المصن هذا القيد لدفع
 توهم دخول زيد من زيد قام
 في حد الفاعل ولا حاجة اليه
 حقيقة لان قام مسند الى ضمير
 مستتر والمجموع مسند الى
 زيد الا انه اتفق ان الضمير هو
 زيد فتوهم انه وارد وليس
 وارد لان هذه دلالة عقلية
 وحدنا باعتبار دلالة التثنية

الفاعل هو مقدم على الصير تعديرا وكذا تقدم حوار صرب علامه زيدامعلل عادكر
 وذلك ان يصل اعلى لم يجر صرب علامه زيدان لان علامه فاعل واصل الفاعل
 انبى الفعل هو مقدم على زيدان لفظا واصلا فيكون الصير فعل الذكر ولا يجوز ذكره
 صير مفعوله بعد الا في صير الشأن لمرص تجميع الشأن ذكره مفعلا لم يجر
 اوقع في النفس كأي (وليس هذا العرض مقصودا فيما نحن فيه اولى الصير اولى على
 تعمره فينا بعد مفعول على صير لان ذلك المصوب لا يجر به الا لمرص رفع الابهام
 من الصير فلا يلبس بخلاف زيدان في مثلثا فان عتبه ليكون مفعولا لثبوته لتبني
 مفعلا وانت اذا حثت بعد المهم شيء العرض من حيثك به تعسيره فقط لم يبق الابهام
 واما اذا حثت بعده شيء العرض الاصل من غير اسير كالفعول ضمنا فلا يجر
 في التعسير لانه يجهل على ما هو المراد الاصيل منه ويحق الابهام بخلافه في ثم مع التراء
 والكسائي في باب التارخ احوال الثاني اداتوجه الاول الى التارخ به ما عليه كأي
 خلافا لتعديره (وودحور الاحش وتعد من حتى يحوصر علامه زيدان اي اتصال
 صير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة انصاف الفعل لمفعوله كالمفعول به ففاعل
 واستشهد سوله في حري ربه عي هدى س حاتم ه حراء الكلاب العاويات ٢ وقصدل
 في حوله في ما عسى انصافه مفعلا في اذى اليه الكيل صاع نصاع في ويجوز التأويل
 رب الحراء وانحباب الفصل ومفعوله في الالب شرى في بلوس قوم في رهيا على
 ما حتر من كل صاب في ٣ والاولى نحو مرادها اليه لكن على فله وليس لتعديره معه
 مع قولهم في باب التارخ ما ه لوا (وكذا حول يحس اعطيت درهمه زيدان لان مرتبة
 المفعول الاول قبل الثاني وان تأخر مفعوله فاعلامه كأي في باب مفعول ما لم يسم
 فاعله ويعمل حواضعت صا حه الدرهم فله صرب علامه زيدان (وكذا اما كان للفعل
 مفعول يمدى اليه الفعل سبه مرتبه اقدم ثا يمدى اليه الفعل بحرف الحرف طاهرا
 نحو قلب ما حه زيدان او مفعلا حوا حتر قوم زيدان اي من قوم من ثمة حس رجوع
 الصير الى التأخر عنه في المثلى في قوله واما ابي الاعراب لفظا فيهما وانعير
 او كان مفعلا مفعلا او وقع مفعوله بعد الا او مفعلا وحب تعديته (هذا ما لا تعرض
 فيوجب تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان حائر التأخير عنه (قوله لفظا) مسوب
 على التبر اي اولى لفظ الاعراب لتعديره (قوله فيهما) اي في الفاعل والمفعول به الذي
 دل عليه سياق الكلام اي اذا ابي الاعراب اقبل في افعال والمفعول معا مع انصاف
 الترية الدالة على تمر احدهما في الاخر وحب تقديم الفاعل لانه اذا استت العلامة
 الوضوطة لتمر بهما اي الاعراب لما ع والفرأى انعطية والمعويدة التي قد توجه
 في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الاخر كأي فليجر كل واحد مكره
 ليعرفا المكان الاصيل والعربة اقبل كالاعراب الظاهر في تابع احدهما اركليهما
 نحو صرب موسى عيسى التريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو صربت موسى
 حلي او اتصال صير الثاني بالاول نحو صرب فاه موسى ويحوى والمعويدة نحووا كل

٢ هوى الدثب والكلب
 وان آوى يعوى حواء اذا
 صاح صحاح
 ٣ قوله والاولى نحو
 مادها اليه لكن على فله
 وذلك لوروده في الكلام
 الفصحاة لجان رضى الله
 عنه ولو ان محمدا احل الدهر
 واحدا من الناس ابقى بعده
 الدهر مطعما وقال صيره كسا
 حلة ذا الحظ انواب
 سودد ورقى بداهة الذي
 في درى الحد وقال صيرهما
 حري سوء اما العبلان من كمر
 وحس يبل كأي بحري سمار
 وقال عيرهم لما رأى طالوه
 مصمدا صروا وكاد لو ساعد
 العدو وبصرالى هير ذلك
 كقوله تعالى حلها هـ
 من حلي

٤ قوله (وذلك انهم لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة) فلم يجوزوا تحريك الياء فيها ٥ قوله اما لو تقدم المفعول على الفاعل (م) فيه نظر لانه ٧٣ لا جواب في كلامه لاما وقد ثبت انه لا بد له من جواب مقرون

بالفاء وقوله لكان في جواب
لو دون اما فتأمل

الكمة ترى موسى واستخفاف المرتضى المصطفى صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك (وكذا ان كان
الفاعل ضميرا متصلا وجب تقدمه على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا
او مضمرا متصلا كضربت الاياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منقصلا
من قبل ففي المثال الذي اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن
عامله * قلت لما كان التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار
لها ك بعض حروف الفعل الاترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك ٤ وذلك انهم
لا يجيزون توالي اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه
معاملتها فصار ضمير المفعول في ضربتك كأنه متصل بالعامل ٥ اما لو تقدم المفعول على الفاعل
مع اتصالها لكان الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول
وان كان من حيث كونه ضميرا متصلا كالجوء لكنه من حيث كونه مفعولا لفضلة (قوله
او وقع مفعوله بعد الا) اى مفعول الفاعل نحو قولك ماضرب زيدا اعرا (ويبنى ان تعرف
اولا انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون ما لذلك
المتقدم من القاعدية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتأخر وما لذلك المتأخر
من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله لتخصص ولا العموم كما اذا قلت مثلا ماضرب
زيد الاعرا فضاربة زيد محصورة في عمرو اى ليس ضاربا لاحد الا لعمرو اما مضروبة عمرا
فعلى الاحتمال اى يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا والعكس لو قلت ماضرب عمرا
الازيد مضروبة وعمرو مقصورة على زيد اى لم يضرب الا زيد وضاربة زيد باقية على الاحتمال
اى يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا في نحو ما جاء زيد الا را كبا يجوز ان يكون
حالة المركوب لغير زيد ايضا ٦ بخلاف ما جاء را كبا الازيد ٧ (فاذا تقررونا تين ان ضرب
زيد في قولك ماضرب زيدا الاعرا مقصور على عمرو ومضروبة عمرو على الاحتمال فلو قدمت
عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من دون النحو ماضرب عمرا الازيد وفيه انعكاس المعنى
اذ تصير المضروبة خاصة والضاربة باقية على الاحتمال فلا يجوز اما ان تقدمه عليه مع الا
نحو ماضرب الاعرا زيد فعند هذا نقول ان اردت ان عمرا وزيدا مستثنان معا والمراد
ما ضرب احدا احد الاعرا زيدا داخل ايضا لان مضروبة عمرو في اصل المسئلة اعنى
في ماضرب زيد الاعرا كانت على الاحتمال ٨ وبالتقدير المذكور الان صارت مضروبيته
مستثناة بزيد لان الاحتمال المذكور فيما بعد الا انما يكون في الفاعل اذا ذكرت مفعولا
خاصا نحو ما ضربت الازيد وكذا يكون في المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا ٨ نحو ما
ضربت الازيد اما اذا لم تذكرهما ٩ او ذكرتهما عامين فليس فيما بعد الا الاحتمال
المذكور فاعلا كان او مفعولا نحو ماضرب الازيد وما ضرب احد الازيد في الفاعل

٦ قوله (بخلاف ما جاء
راكبا الازيد) فانه لا
يجوز هنا ان يكون قد جاء
غيره راكبا ويجوز ذلك
هناك وايضا في الاول ينحصر
بجبهه في حال الركوب ولا
ينحصر كونه في حال الجئ
والثاني ينحصر الجئ
راكبا في زيد ولا ينحصر
زيد في الجئ راكبا لجواز
ان يجئ غير راكب ايضا
اذا تعدد الجئ

٧ وبالتقرير المذكور
الآن لا ضارب الازيد
ولا مضروب الاعرو فصار
ضاربة هذا مقصورة على
هذا ومضروبة هذا
مقصورة على هذا هذامع
ان استثناء شيئين آه

في نسخة اخرى
٨ قوله (نحو ماضرب
الازيد اما اذا لم تذكرهما
اى لم تذكر المفعول فقط او
الفاعل فقط بدليل قوله او
قدرتهما

٩ وقوله (او ذكرتهما) اى ذكرت الفاعل عاما فقط او ذكرت المفعول عاما فقط بدليل قوله وكذا اذا ذكرت

٢ ماصرب الاريد و ماصرب احد الاريد في المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا ومفعولا
 جامين نحو ماصرب احد الاريد عروا او قدرتهما جامين ولم تذكرهما نحو ماصرب الاريد
 عرا نبي المستنيان غير محملي واما كان كذا اذ ليس هناك غير ذلك المفعول العام شيء يتعلق به
 الفاعل المستني وكذا ليس غير ذلك الفاعل العام شيء يتعلق به المفعول المستني كما كان حين
 ذكرتهما جامين فيكون في ماصرب الاعراب المصروية المطفلة مقصورة على عرو والصارفة
 المطفلة مقصورة على ريد وتخص مصروية عرو بريد وهو عكس المعنى هذا مع ان اشتاء
 شيئا مادة واحدة فلا عطف غير حائر مخالفا بعد الاكثرين لتضع اياه الاستثناء اذا اصل
 فيه الاوهى حرف فلا يمتنع بها شيان لاعلى وجه الدل ولا على غيره فلا نقول في الدل ما سخا
 احدثني الاعرو ودرهم ولا نقول في غير الدل ما سخا احدثني الاعراب الديار (ويحور
 مثلها عند جماعة وبعضهم فصلوا فقالوا ان كان المستني منهما مذكورين والمستنيان بدلين
 منهما جار نحو ماصرب احد احد الاريد عروا وذلك لان الاثنين يكونان بدلين ما قبل الا
 كما لهما واما في موقع ما لا بد لهما اي كأنهما وقد قبل الاول بساقيين شيئا كذا قلت ضرب ريد
 عروا مثل هذا عند الاول بدلي ومفعول ماضى من جنس الاول لا بد لان التقدير ماصرب
 احد احد الاريد ضرب عروا وان كان المستني منهما مفسد نحو ماصرب الاريد عروا او كان
 احدهما مذكورا دون الاخر ٣ نحو ماصرب اليوم الاثنين بعضا او كلاهما مذكورين
 لكن المستنيين لم يبدل لهما نحو ماصرب احد شيء الاريد او الاريد السوط لم يجر لان
 المستنيين اذ ليسا كالواقعين قل الاوهى تضعف عن اشتاء شيئا الاعلى الوجه المذكور فان
 استدل من احار مطلقا قوله تعالى فو ما راءك ابعك الا الذين هم اوردنا ما رأى في كتابه
 لم يذكر المستني منهما والتقدير ما راءك ابعك احد في حاله الا ان ابدل في ادى الراى اى لا
 روية فليغيرهم ان يمتدروا به مصوب فعل مقدر اى اتعروا في ادى الراى او ما الطرف
 يكتفيه رايحه الفعل فيحور فيه ما لا يحور في غيره (وان اردت في اصل المسئلة اعنى ماصرب
 الاعراب اريد ان يرد مقدم معنى وليس بمستني وان المراد ماصرب ريد الاعراب فالتعنى لا يعكس
 ولا يلزم اشتاء شيئا ماداه الا لان اكثر النجاة معوا ان يعمل ما قبل الانجاء بعد المستني بها الا
 ان يكون مفعوله الواقع بعد المستني هو المستني مد نحو ما جاء في الاريد احد او تاء المستني نحو
 ما جاء في الاريد الطرف او مفعولا غير العامل في المستني نحو قولك رايتك اذ لم يبق الا الموت
 صاحكا وذلك ان ما بعد الامس حيث المعنى من جهة مستأهة غير الجملة الاولى لان قولك ما جاءني
 الاريد بمعنى ما جاءني غير ريد وجاءني ريد ما تحصر الكلام وحملت الجملتان واحدة فالاولى ان
 لا يتوغل المفعول في الجبر الاحصى عن عامله اما المستني فانه على طرف ذلك الجبر غير متوغل
 فيه واما جار وقوع المستني منه وتابع المستني بعد المستني لان المستني له تعلق لهما من
 وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد واما نحو صاحكا فليس في الجبر الاحصى

٣ قوله و ماصرب الاريد او
 ماصرب احد الاريد
 في المفعول اى احد وجه
 بحث اذ يلزم حذف الفاعل
 فكانه حمل الصير المستر
 من قبل القدر دون المذكور

٣ قوله (وما صرب القوم)
 اى احدا

٤ قوله لكن المستنيين لم يبدل
 منهما (سواء لم يبدل شيئا منهما)
 او ابدل احدهما دون الاخر
 بسوط لانه طريق لجمه

من عامه اذ قولك اذلم يبق الا ان لم يبق معمول رأيتك و ضاحكا معموله الآخر (فاذا ثبت
هذان وقع معمول اخر لما قبل الابد المستثنى غير ثلاثة المذكورة امام وقوع او منصوب
ولا يكون الا في الشعر كقوله * كان لم يمت حتى سواك ولم تقم * على احد الاحكام النواحي
* وكقوله * لا استثنى باقوم الاركامها * باب الامير ولادفاع الحاجب * اضمر وانه
عاملا اخر من جنس الاول اى قامت النواحي واستثنى باب الامير كارهوا الكسائي جواز مطلقا
ما قبل الا فيما بعد المستثنى به سواء كان العمل رعا او نصبا صريحا كان النصب كما ذكرنا ولا كما
في قولك ما مررت الاراكبا بزيت في الشعر وفي غيره بلا تقدير ناصب ولا رافع (وابن الانباري
جوز رفع ما بعد المستثنى فقط دون النصب شين لك على هذا ان ما قبل الا يعمل فيما بعد المستثنى
على الاصح سواء كان ذلك انضمام مستثنى او لا كما مضى فلا يجوز في ما ضرب زيد الاعرا
ما ضرب الاعرا زيدا وانما قلت في اول بيان المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما
نحو ما ضرب احد الزيدا فلا يقال ان مضروبة زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد
شيء يمكن ان يضرب زيدا كما كان في ما ضرب زيد الاعرا امكن ان يضرب غيرا غير زيد ايضا
(قوله او معناها) يعنى ما في انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين
ان معنى انما ضرب زيد غيرا ما ضرب زيد الاعرا فان قدمت المفعول على هذا انعكس
الحصر كما ذكرناه في ما ضرب زيد الاعرا (وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر
استدلالا بنحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم * انما الاعمال بالنيات * وانما الولاء
للعق * واجوب بان المراد في كثير من النسخ كذا * فكلما ليس عمل الابالية وليس الولاء
الا بالعق كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم * لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد *
قوله (واذا اتصل به ضمير مفعول او وقع بعد الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير
متصل وجب تأخير) بيان لما يعرض في وجوب مخالفة الاصل اى تأخير الفاعل عن
المفعول (قوله اتصل به) اى بالفاعل ضمير مفعول راجع الى المفعول وجب تأخير
الفاعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه اذ لو قدمته اسكان اضمارا قبل
الذكر لفشا واصلا كسر (وينبغي ان يجوز عند الاخفش وابن جني كما تقدم (وكذا
الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا الذى ضرب
غلامه واكرم هندنا رجل ضربها هكذا قيل (ولو قيل يجوز اكرم رجل هندنا
ضربها لجاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبى غير متعنف بخلاف الصلة
والموصول اذا الاتصال الذى بين الاولين اقل مما بين الاخيرين (قوله او وقع بعد الا)
اى وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيدا معناها نحو انما ضرب عمرا زيدا وانما
وجب تأخير الفاعل ههنا لما ذكرناه بينه في وجوب تقديمه في ما ضرب زيد الاعرا
فان مضروبة ما قبله لا يحتمل فيكون مضروبة بالاضمارية محتملة فلو قدمت الفاعل
بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاء المحذور المذكور * قوله وقد يحذف
الفعل لقبام قرينة جواز اى مثل زيد لمن قال من قاما وليك يزيد ضارعا لخصومة *

٤ (قوله اى قامت النواحي
آه) قيل فالفعل الاول يبق
بلا فاعل الا ان يعتبر ضمير
وفيه تعسف

٥ (قوله وانما قلت آه) قد
فصل هذا المعنى سابقا بالحقاق
في بعض النسخ ومع ذلك
الحاق لا يحتاج الى هذا
الكلام
انما الولاء لمن اعنق نفسه

٦ (قوله زيد بن ابي مريم) ان قولك من قام
الصواب ان قولك من قام
حله اسمية صورة ومفعلة
جميعا لان الاسم
بالفعل اولى لكنه لما ريد
الاحصار ودل تكلمه
واحدة على ذات الفاعل
ومعنى الاستهزاء اطلب
الحله اسمية في الخواب
روى التميمي على اصل
السؤال وقد يفسر هذا
المعنى كما ينبغي في حاشية
تخصيص المساح فارجع اليها
٨ قوله واليب طارت
من يبك ونمائه (رحل
يبيك اي شجاع لانه يبك
عدوه اي بالغ فيه
٨ (قوله من قولهم صرع
صراجه) جنح ودل
٢ (قوله مثل اورس فهو
وارس) الورس يفسر
اصغر يكون باليمن بعد منه
المرء للوجه تقول منه
اورس المكان واورس
الرمس اي اصغر ورقه بعد
الادراك وهو وارس ولا يقال
مورس وهو من البوادر
والمرء طلاء يتحد من
الورس وقد عرت المرأه
وحبها فمبيرا اي طلته
وحبها ليصغر لونها منه
٤ (قوله يقال طاح بطوح
اي هلك وسقط وكذلك في الاروس

ووجها في مثل (قوله وان احد من المشركين استعاضك) وقد يحدثن مما مثل
بمعلى فان قام زيد (قوله) (لبيام فريته حوارا) لا يحدثن من الاشياء الا لبيام فريته
سواء كانا حذف حائرا او واحدا (قوله) زيد بن ابي مريم (الظاهر ان زيد امسدا لافاعل
لان مطابقة الخواب للسؤال اولى ومن ثم قالوا في جواب ما اذا كان داحي الذي انه رفع لان
السؤال بمحملة اسمية بخلاف ما اذا كان ارابدا فان الاولى نصب الخواب كما ينبغي في باب
الموصول وانما السؤال عن السامع لانه افعول لا فاعل ولا مفعول عه قالوا ان يقدّر
زيد ما لم يقره في قوله (قوله) فلا يذهب من ماب حذف الفعل لا خلاف ان لا ينبغي
لأن حذفه من النساء فانما لا يذهب غير مقصود فيحذف من ماب حذف الفعل لا خلاف ان لا ينبغي
والتصريح وروى النسب فيهما على تقدير ان لا كس حذفه فلا يكون اية (قوله) ولسك
زيد صارع لخصومه (هذا النص من حسن الاول اي مما قرينة فيه السؤال الان السؤال
اصحابها من مدلول عليه مفعلة الفعل المسمى للمفعول لانه يفسر الفاعل اذن على السامع
فسأل عنه فكذلك لما قال لسك زيد سائل من يبيك فاعل صارع اي يبيك صارع والسؤال
في الاول مصرح ٢٤ واليب للحرث من يبك ويغمره وعنه ما ينطبع المصاحف يقال
يكته اي يكتب عليه حذف حرف الجر لكثرة الاستعمال وليس بقياس كما ينبغي في باب المعتدى
وعبر المعتدى من قسم الافعال والصارع الدليل ٨ من قولهم صرع صراجه (قوله) لخصومه
معلق نصارح وان لم يبعد على شيء لان الحار والحرور يكتنن رايحة الفعل اي يبيك من
نصرع ويدل لاجل الخصومة فان يريده كان ملحا وطهرا للادلاء والسفهاء والخسب الذي
باتك المعروف من عجزه يقال احتسب فلان واصله من حطت الشجرة اذا صر بها
بالنصارح ورفها بما يطبخ اي يذهب وقولك والنوايح بمعنى النبطيات يقال طوحه
النوايح واطاحه النوايح اي دهمته ورمسه ولا يقال المطوحات ولا النبطيات وهو
اما على حذف الروايد ٢ مثل اورس فهو وارس واعش فهو عاشب او على النسب
مثل ماء دافق اي دودق ٤ يقال طاح يطوح مثل قل يقول وطاح يطيح وهو واوى
من باب فعل يفعل تكسر العين فيهما بعد الحليل (قوله) ما ينطبع متعلق بمحط اي سأل
من اجل اذهاب الوقائع ماله وما مصدرية او منكى انفسد اي يبي لاجل اهلاك
المساكين يريد (ويحور ان يكون ما معنى التي اي لاجل حلال الكرم التي طوعها
الطوايح ويطيح على كل تقدير حكاية حال ماضية بورد الماضي بصورة الحال اذا كان
الامر حايلا لتصويره بمحاطب حوثلت الاسم فاصره فامله (قوله) ووجها في مثل
وان احد من المشركين استعاضك (اما كان الحذف واحامع وجود السر نحو
استعاضك الظاهر لان العرض لا ياتي بهذا الظاهر تفسير للمعذر فلما ظهريه لم تخف
الى متسر لان الابهام الموح الى التفسير اما كان لاجل التقدير ومع الظاهر لا الابهام
والعرض من الابهام ثم التفسير احدث وقع في العوس لذلك المهم لان العوس

تتشوق اذا سمعت المبهمة الى العلم المقصود منه وايضا في ذكر الشيء مرتين مبهما مفسرا
توكيد ليس في ذكره مرة (وانما لم يحكم يكون احده مبتدا واستجراك خبره لعلمهم
بالاستقراء باختصاص بغير الشرط بالفعل على انه نسب الى الاختش بجواز وقوع
الاسمية بعدها بشرط كون الخبر فعلا ثنائيا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه
ويبطل ما نسب اليه بوجوب النصب في ان زيدا ضربته الاعلى ما جاز بعض الكوفيين
من نحو لا تجزعى ه ان نفس اهلكته ٦ ومع ذلك ما لولوا بالاضمار فعل رافع
لنفس اى ان اهلك ٧ نفس وهو مع ذلك مردود على ما يجرى الكلام عليه بعد وجع
ما ذكرنا من الوقايف والخرافات بطرد في نحو لو ذات سوار لطمتني ٦ وهلا زيد قام
اعنى كل حرف لاياله الا الفعل ومفسر الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف
يؤدى معنى الفعل مثل ان الموضوع للشيء والتحقق فهى اذن دالة على ثبت وتحقيق
والترم ان يكون خبره فعل كايحيى في قسم الحروف ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر
وخبره فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكونان معا كالفعل الصريح المفسر
وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدىنى ٦ اى لو ثبت وتحقيق ان الله
هدانى فان مع ما فى حيزه فاعل ذلك المقدر (قوله وقد يحذفان معا مثل نم) اى
يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فم يثبت الا عند الكسائى كايحيى في
التنازع (وانما حكم بعد نم بحذف الفعل والفاعل مع الان نم حرف لا يفيد معناه
الانراى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق في حد الاسم وهما افاد المعنى الكلامى
فلزيد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى صدقته لفظة نم وذلك الكلام
في مثالا جملة فعلية فيقدر بعد نم جملة فعلية واذا كان السؤال بجملة اسمية كان المقدر
بعد نم اسمية كما يقال ازيد قائم فتقول نم اى نم زيد قائم وحذف الجملتين بعد حرف
التصديق جائز لا واجب ولذا قال وقد يحذفان ٦ قوله (واذا تنازع الفعلان ظاهرا
بعد ما قد يكون فى الفاعلية مثل ضربتني واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت
زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين) اعلم انه لو قال الفعلان فصاعدا اوشبههما ليشمل
اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو انا قاتل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من
عاملين نحو ضربت واكرمت زيد الكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل
وعلى اول المتعددات وهو الاثنان (قوله ظاهرا بعدهما) اعلم ان ذلك لان بعض المضمرات
لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر التنازع لا يتخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل
التنازع فى المضمر المتصل بالفاعل الاخير مرفوعا ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث
يمكن ان يعمل فى التنازع فيه وهو فى مكانه كل واحد من المتنازعين لو خلاه الاخر
والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالفاعل الاخير لان المتصل يجب اتصاله بعامله
او بما هو بجزئه ولا يتصل بعامل اخر واما المنفصل فان كان مرفوعا نحو ما ضرب
وما اكرم الا انا وكذا الظاهر للواقع هذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز

٥ (قوله ان نفس)
يقال لفلان نفس ونفيس
اى مال كثير
٦ آخره فاذا هلكت فعند
ذلك فاجزعى
٦ اوان اهلك

ان يكون انصافا من باب التارخ على الوجه الذي اترمه الصيريون وهو ان الاول ادا
 بوجه الى التارخ بالفاعله والعيه فلان يكون ٧ في العامل الملغى صير مواقي
 للتارخ (وانما لم يحرر ان يكون منه ادلو كان الملغى هما هو الاول واصبرت فيه صيرا
 مطاها للتارخ فان كان بدون الا صار هكذا ماصرت وما اكرم الا انا ومقام اي هو
 اعني ريدا وما بعد الاريد فكون الا انا مسسى من المعدد القدر في ما اكرم والا ريد
 مسسى من المعدد القدر في ما بعد ولا يجوز ان يكونا مستبينين من ماصرت وما قام لانه
 لا معدد فهما لا طاهرا ولا متدرا فصر الصيرب والقيام مستبين عن التارخ بعد ما كانا
 مشى له وشرط باب التارخ ان لا يخلط الملغى بالاصحار في الملغى وان كان الاصحار في
 الملغى مع الاصل في الاول ماصرت الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الصير مع
 الفصل الا فلا يكون من باب التارخ لان الملغى في باب التارخ اما ان يكون حاليا من
 العمل في التارخ وفي مائه اعني الصير كصيرت واكرمي ريد وكذا صرت واكرمت
 هذ عد الكسائي او يكون فيه نائب عن التارخ اعني الصير في نحو صرنا واكرمت
 الزيد بن لظهر كونه ملغى وكون الاخر هو العمل ولا يظهر في الا انا الذي بعد ماصرت
 مائه عن الا انا الذي بعد ما اكرم كما ظهر في العا صرنا مائه عن الزيد بن في قولك صرنا
 واكرمت الزيد بن فلا يظهر كون ماصرت ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما من
 الفاعل مثل للآخر على السواء (وكان محبان قول في الثاني ما قام الا هو وما بعد الاريد
 ولا يستعمل مثله في كلامهم بل يستعمل ما قام وما بعد الاريد (ويجوز ان يكون هذا
 من باب التارخ عد الكسائي ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع افعاله الثاني كما هو
 مذهبه على ما تثنى (ويلزم الصيريين انصاف في هذا المقام متابعي الكسائي في مذهبه لانهم
 يؤمنونه هما في ان هذا من باب الحذف لا الاصحار لانهم حذفوا الفاعل مع الالدلالة
 الثاني عليه لانه هو وكل ما ذكرنا على افعال الاول في الفصل المرفوع بحث مثله في
 افعال الثاني فيه (وان كان التارخ فيه مفصلا منصوبا نحو ماصرت وما اكرمت
 الا اياك حار ان يكون من باب التارخ ويكون قد حدثت المفعول مع الا من الاول مع
 افعال الثاني او من الثاني مع افعال الاول اذ المفعول محو وحذفه بخلاف الفاعل وكذا المحرور
 المنصوب المحل نحو وف وعتد بك فعلى هذا يجوز التارخ في المصير المفصل والمحرور
 ولا سيما اذا تقدم ذلك الصير على العامل نحو اياك صرت واكرمت فقول المصير
 طاهرا غير وارد مورده ٢ وكذا قوله بعدهما لاحاجة اليه اذ قد ينارغان في ما هو قلنهما
 اذا كان منصوبا محو ريدا صرت وقلت وبك مت وعتد واناك صرت واكرمت
 (قوله قد يكون في العا عليه) اي يكون التارخ اعلم ان العاملين في التارخ على صيريين
 اذ هما اما معفان او محفطان والمعفان على ثلاثة اصرب لانها اما يبقا في التارخ
 في الفاعله حسب نحو صرمت واكرمي ريدا او في المفعوله حسب نحو صرت
 واكرمت ريدا او في الفاعله والمفعوله معا نحو صرت واكرمت ريد غيرا ولم يذكر

٧ فيه صير مواقي للتارخ
 سواء كان الملغى هو الاول
 او الثاني وانما لم يحرر ان
 يكون منه لان الملغى ان
 كان هو الاول لم يحد
 قول المصير بعدهما
 لانه

٢ قوله (وكذا قوله
 بعدهما لاحاجة اليه اذ قد
 ينارغان آه) قيل فيه
 بحث لان الاختلاف في
 الاحتيار اما يسأني في
 التأخر لا في المقدم لان
 الاول اقرب واهم ولا في
 المتوسط لان العامل الاول
 قد تسلط عليه ولا يخالفه
 للاصل في افعاله مع ساوئها
 في العرب وامبار الاول
 بالاهية

٣ قوله (لانه امان يطلب الاول
لفاعلية والثاني للفعولية اى
يطلب الاول المتنازع فيه
ليكون فاعله ٤ اى فقد
يتنازع الضمان في الفاعلية
وللفعولية مختلفين لان معنى
قوله فقد يكون اى المتنازع
فقد يتنازعان واحتز آه لئخذ
٥ قوله (اى فقد يتنازع آه)
هذا التفسير مقدم في بعض
النسخ على قوله لان معنى آه
وهو الظاهر

المصنف هذا الثالث لانه يبين بالتسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية والمفعولية معا فقد
تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين ٣ لانه امان يطلب الاول
الفاعلية والثاني المفعولية نحو ضربى واكرمتم زيدا او بالعكس نحو ضربت واكرمتمى زيد
(قوله مختلفين) سال من الفعلين لان معنى قوله فقد ٤ يكون اى المتنازع فقد يتنازعان ٥ اى فقد
يتنازع الضمان في الفاعلية والمفعولية مختلفين (واحتز بقوله مختلفين عن القسم الثالث من
اقسام المنقذين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية ايضا لكن متفقين في النزاع وانما
احتز عنه لان هذا القسم كاذب كرتين من القسمين الاولين حتى لا يكرر بعض الاقسام ٥ قوله
(ويتنازع البصريون افعال الثاني والكوفيون الاول) اى البصريون يقولون المختار افعال
الثاني مع تجويز افعال الاول ايضا وكذا الكوفيون يختارون افعال الاول مع تجويز افعال
الثاني وانما اختار البصريون افعال الثاني لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون
الابعدو ايضا لو اعلت الاول في العلاف نحو تائم وقدم زيد بلفصل بين العامل ومموله باجنبي
بلا ضرورة قوله لطفت على الشيء وقد ثبتت منه بقبية وكلاما خلاف الاصل ولا يتجىء هذه الالة
في غير العلاف نحو جاءنى لا كرم زيد وكاد يخرج زيد (وقال الكوفيون افعال الاول اولى
لانه اول الطالبين واحتياجه الى ذلك المطلوب اقدم من احتياجه الى الثاني ولا شك مع الاستقرار ان
افعال الثاني اكثر في كلامهم) قوله الاول اى افعال الاول ٥ قوله (فان اعلت الثاني اضمرت
الفاعل في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائى وجاز خلافا للقراء مثل
ضربى وضربت زيدا وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت) هذا بيان
انه اذا اعلت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فقال
الاول اذن امان اطلب المتنازع للفاعلية او للفعولية فان كان الاول نحو ضربى واكرمتم
زيدا فالبصريون يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للرسم المتنازع في الافراد والتنسبة
والجمع والتذكير والتأنيث فتقول ضربى واكرمتمى واكرمتم زيدا وضربتى واكرمتم
ضربتى واكرمتم الزيدىين ضربتى واكرمتم هنداضربتى واكرمتم
الهنديين ضربتى واكرمتم الهندات (والكسائى يحذف الفاعل من الاول حذرا
من الاختيار قبل الذا كرم كذا كرا قبل خاله كقابل فكنت كالكسائى الى متعب مؤيلا من
سبل الرائد ٥ وذلك لان حذف الفاعل اشنع من الاختصار قبل الذكر لانه قد جاء بعده
ما يفسره في الجملة وان لم يحى لحض التفسير كجاء فى نحو ربه رجلا فهو يقول ضربتى
واكرمتم زيدا او الزيدىين او الزيدىين او هندى او الهندىين او الهندات) (وقتل المصنف
عن القراء مع هذه المسئلة اى افعال الثاني اذا طلب الاول للفاعلية وقال انه يوجب
افعال الاول في مثل هذا والنقل الصحيح عن القراء في مثل هذا ان الساقى ان طلب
ايضا للفاعلية نحو ضرب واكرم زيد جاز ان يعمل العاملين في المتنازع
فيكون الاسم الواحد فاعلا للفعلين لكن استقام المؤثرين التامين على اثر واحد مذلول

٦ قوله (كالكسائى الى متعب)
بالفتح تعبت المام بقرته والتعب
بالتحريك سيل الماء في الوادى
والتعب بالفتح واحد متاعب
الحياض

على مصاد في الأصول وهم يحرمون عوامل النحو كالمز ثرات الحقيقة (والمحار ان تأتي بفعل
 الاول صير بعد المسارع نحو صيرني واكرمى زيد هو حث ما لم فصل بعد المصل بل روم
 الاصمار قبل الذكر وان طلب الباقى للفعولية مع طلب الفعل الاول له لاجل التفاعلية نحو صيرني
 واكرمى زيد هو تسمى هذه الاتان بالصير بعد المسارع كرايت كل هذا حذر اعمال المصريين
 والكسائي من الاصمار قبل الذكر وحذف الفاعل (قوله وحذف المفعول ان استعيت عنه
 والاضهر) معنى اذا علم الباقى وطلب الاول للفعولية قالوا احب حذف المفعول وافق المصريون
 هذا الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه للروم
 الاصمار قبل الذكر لانه بعد لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع من رفع لانه فصله
 يحذف في السمع فكيف مع مثل هذا الفصح اسبى الاصمار قبل الذكر (قوله ان استعيت عنه)
 في مثل صيرني واكرمى زيد لا تقول صيرته واكرمى زيد وقال المالكي يجوز ذلك
 على قوله (قوله والاضهرت) معنى ان لم تستعن من المفعول اظهرت وذلك لانه اخذ مفعولى
 ما علمت مع ذكر الاحرف انه لا يجوز حذوه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون مصدور
 المفعول هو الفعل الحقيقى لان العلوم في قولك علم زيد ما تام مصدر المفعول الباقى مصافا الى
 الاول اى علم قيام زيد بخلاف مفعولى اعطى فان كل واحد منهما مفعول به اريد في قولك
 اعيت زيد ادرهما عطى وكذا الدرهم ولا يجوز ايضا اصماره لكونه اصمارا قبل الذكر في المفعول
 لاقى الفاعل فاسى بعد مصدر الحذف والاصمار الا لاظهار (واعترض على هذا ما لا يجوز في السمة
 وان كان قلنا حذف احد مفعولى ما علمت عند قيام الفرية لان كل واحد منهما
 في الظاهر مضموم رأسه ظاهر في المفعولة كفعولى اعطى وقضاء ذلك في القرآن
 والشعر قال الله تعالى ﴿ولا يحسب الذين يحلون ما اتاهم الله من فضله هوجرا لهم﴾ اى
 يحلهم هوجرا حذف اولهما وقال الشاعر * اى لا تخلفا ادلاء حذف ثانيهما سلما انه اشبع الحذف
 لم اشبع الاصمار نحو حسبه وحسب زيد قائما (قوله لكونه اصمارا قبل الذكر
 في المفعول * فلما ان حار الحذف في هذا المفعول فاحذف وان لم يخر فهو كالمفاعل فيخير
 فيه اصما الاصمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في حله حوار الاصمار قبل الذكر
 وهى اشباع حوار حذوه سلما به ينفع الاصمار قبل الذكر في مطلق المفعول لم لا يجوز
 اصماره بدالذ كركاهو مذهب الفراء في صيرني واكرمى زيد هو يقولون ههنا
 حسنى وحسب زيد قائما اياه كرك السيراقى هذا (واحق ان يقال في هذا الاخير
 ان الفصل بين البدأ والخبر بالاحيى فيج ولا يما اما صارا في تقدير اسم مفرد نسب
 كون مضمومهما مفعولا حقيقيا علمت وبابه * (قوله وان علمت الاول اضمرت الفاعل
 في الباقى والمفعول على المختار الا ان يجمع مظهر) هذا بان انه اذا علمت الاول
 ٢ صلى ما هو المحار عد الكوويون فكيف يكون حال الباقى فقال لا يتلو اما ان يظله

٧ بالياء ٨ (قوله لا تخلفا) اى
 لا تخلف حار من على عرائث
 اى على عرائث وقوشى
 ما فلك الاعداء الى الملك فلم
 يصرنا ٩ (قوله وقوشى ما)
 وقوشى كلامه اى كذب
 وقوشى الى السلطان وشابه
 اى سعى اوله ٨ ايها الناطق
 المرفش هاء عدعرو وحل
 لذلك اسماء ومعنى انها المسكلم
 ما لكذب والامال عد الملك
 هل لذلك الكلام اسماء
 المرفش الميرس مه
 ٢ على ما هو احبار الكوويين
 نسخة

للفاعلية او للمفعولية فتقول في الاول ضربت وضربني زيد او ضربت وضرباني الزيد
وضربت وضربوني الزيد وضربت وضربني هنداً وضربت وضرباني الهنديين
وضربت وضرباني الهندات تضمير الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من
احد لانه ليس اضماراً قبل الذكور لكون المتنازع من حيث كونه معمولاً للاول
مقدماً على العامل الثاني تقدراً وان كان مؤخرًا لفظاً (قوله والمفعول على المختار)
اي واضميرت المفعول ايضاً في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميراً بارزاً
ولا يحذفه نحو ضربني وضربته زيد (ويجوز حذفه ايضاً لكونه فضلاً اما اختيار
الاضمار فلان الثاني اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحذف بمطلوبه مع الامكان ان يشغل
بما يقوم مقام المطلوب ويختلف حتى يترك ذلك للمطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تأثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه
وانه موجه الى غيره (فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة ٣ اعنى
عند افعال الاول وطلب الثاني للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني كان خلو الثاني
عن الضمير في قوله تعالى ﴿ عَاوِمُ اَقْرؤْا كِتَابِهٖ ﴾ وقوله تعالى ﴿ اَتَوْنِى اَفْرِغْ عَلَيْهِ ﴾
قطراً دليلاً للبصرية على ان المختار افعال الثاني والا كان افصح الكلام اى القرآن
على غير المختار اى على حذف المفعول من الثاني عند افعال الاول (قوله الا ان يمنع مانع
فتظهر) على المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولى باب علت ويلزم من
اضماره مطابقاً للمعود اليه بخلافه بينه وبين المفعول الاول في الافراد او التثنية او الجمع
او التذكير او التأنيث نحو حسبتى وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقاً (قال المصنف لم
يجز حذف منطلقين لكونه ثانياً مفعولى حسبت ٤ ولا اضماره لانك لو اضمرته مثنى
ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدأ وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث واجب بخلاف المعود اليه وهو منطلقاً ولو اضمرته مفرداً ليطابق
المرجوع اليه بخلاف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار وجب اظهاره هذا
كلامه (والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولى حسبت قد سبق ولوسلم له لم يسلم
وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم تلبس المخالفة بينهما قال تعالى ﴿ فَاَنْ كَانَتْ
وَاحِدَةً ﴾ وقوله ﴿ فَاَنْ كُنْ نَسَاءً ﴾ والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتى على المعنى المقصود
فيجوز حسبتى وحسبتهما ايضاً الزيدان منطلقاً وان كان المعود اليه مفرداً مراعاة للسند
اليه وكذا تقول حسبت وحسباني اياه الزيدان قائمين وحسبت وحسبتي اياه عند قائمة
وحسبتي وحسبتهما ايضاً عند قائما وفي كل هذا القبح حاصل لفصل الاجنبي بين العامل
والمعمول وفي بعض ما ينبت المبدأ والخبر في الاصل * قوله (وقول امرئ القيس * ه كفاى
ولم اطلب قيل من المائدة ليس منه لفساد المعنى) هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت
في كون افعال الاول هو المختار وذلك انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة
اذ لو اعمل الثاني لم ينكر عليه الوزن ولا غيره وايضاً لو اعمل الثاني لم يلزمه مخذور
ان كان يكون الفاعل مختصراً في كفاى فاختار افعال الاول مع انه لم يره شي غير مختار

٣ اعنى اذا اعلنت الاول
والثاني طالب للمفعول نفسه

٤ والاضمار قد سبق قال
ولا اضماره آه ليعينه

ه اوله * ولو ان ما اسعى
لادنى معيشة

الاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما روي في دليل على أن أعمال الأول بحار عبد الصمد
 أو القائل لأبحار أحد الأمرى مع لزوم مشقة ومكرومه في ذلك الأمر دون الأمر الآخر
 إلا زياده ذلك الذي أحاراه في الحسن على الآخر (أجاب الصمدية أن هذا الاستدلال أغاصح
 إذا كان هذا الذي من باب التنازع وليس من باب السامع المعنى (وسامع معى على مقدمه وهى أن أو
 مع شرطها أو حرثها سواء كان معى أو معين قال كما شئى وحسبنا أنهما معولان على مال
 للحبيب لمع وجود المال معان وإن كان معين وحسبنا أنهما لأن فى التى كانت معولان
 وروى لم أكرمك فى ياره والاكرام مشتان وإن كان أحدهما مشتان دون الآخر وحسبنا
 المعنى وانه المشتب معولان شئى أكرمك ٨ ولو شئى لم أكرمك ٩ (رحمنا الى ما
 فساد معى التسلط كان من باب التنازع (معول اوله فلوان ما معى لادى مشتقة وقوله
 ان ما معى لادى معناه شرط لوانى لو نسا سعى لادى معناه يكون المعنى لم يتسا سعى
 لادى معناه أى ان طلى لعل من المال (وقوله كنانى) حراء لو وقوله لم اطلب قليل من المال
 عس عليه يكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال مشبها أى نشتا طلى
 لقل من المال وهو ثابت لما عاده فيه في المضارع الاول فيكون ما عاده معى المعنى فان قل
 الكو فى ان التامعى اسما لحمل الواو فى ولم اطلب فمعطى وحسب قول ٢ ان الواو للحال
 (فالجواب المتكبر ان مستهدا محتمل المشب الراسخ والحال المرحوح ادوا والعطف
 اكر من او الحال والاستهزاء يدعى ان يكون الراسخ او معاهو معى في المقصود لا بما يشبهه
 وعمره على السواء فكذلك اذا كان عر المقصود راسخا وله سودر حواسه فان قلت فاللام
 بوجه اوله ولم اطلب ادالم كمن موحى الى ملل لما قيل الى الحمد المحذوف الدلول عليه بقوله
 بعده ولكنما اسعى لخدمته وبعده لخدمته لئلا ياتى الى الحمد المحذوف الدلول عليه بقوله
 فلما عساه من المال ٣ فكذلك باللام لا مفعول حصل لى ذلك ولم اكر اطلب الحمد (والا
 مهران معول لم اطلب محذوف لسا كفى قوله تعالى فويضى ويسطى أى له العصى وله
 النسب وكذا دها معى العصى وكان معى لعل من المال معى ما وحده معى من السعى ولم يكن
 معى طلب مع ذلك الواحد بل كسب اسعروا المعنى ولكنى اسعى لتعصيل محذوف لى مؤصل
 مد حر لى ولعى ورجع اليه عبد القاهر واعلم انه قد يمارع العملان المعذون الى ثلثه
 حلة للفرى نحو اعطى وبعثا قائما على اعمال الثاني وحده معا على
 الاول واعطى واعلم انه انه ريد عمرا قائما على اعمال الاول واستمرار معا على الثاني
 (والاولى ان يقال اعلمه ذلك قصدا للاحتشار ادمع معول علمته في الحقيقة كذا كرما
 هو محتسب المعولان فيكون ذلك اشارة اليه وانما معه الجرمى لعم السماع وكذا
 يمارع فلا يمتثل حلافا لعمهم فطرا الى قلبه تسرى فعل نعم معول ما محس
 وما اكرم ريدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول وما محس واكرم ريدا

٨ قلتم مشت والاكرام
 معى
 ٩ قلتم معى والاكرام
 مشت

٢ (قوله ان الواو للدل)
 قال معى كفاى دليل من المال
 غير طلبة وقد حث وهو
 ان الكفاى اعماهى على تقدير
 السعى لادى معناه ولا حور
 تصد لها لعدم الطلب كما
 شهده ابا بل الصبح من
 دى فطرة سلمه
 ٣ لكان نكتى وحدان
 قليل من المال من الطلب
 والحدو يعنى منه سخره

على افعال الاول قوله (مفعول مالم يسم فاعله كل مفعول حذف فاعله واقيم هو مقامه
 وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل ويفعل ولا يقع المفعول الثاني من باب علت ولا الثالث من
 باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا وجد المفعول به تعيين له تقول ضرب زيد يوم
 الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره فتعين زيد فان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب
 اعطيت اولى من الثاني) قوله (مفعول مالم يسم فاعله) اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله
 (وقولهم فعل مالم يسم فاعله اي فعل المفعول الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول
 لانه صيغ له (قوله الى فعل ويفعل) اي الى فعل ويفعل ونظائرهما بما يضم اوله في الماضي
 ويكسر ما قبل اخره حتى يتم نحو اعمل وافعل واستعمل وفعل وفعل وفعل وتعمل وامثالها
 ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره حتى يتم يشغل ويستعمل ويسعد وامثالها لكنه
 اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا لا يباعى وذو الزيادة (قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علت
 ولا الثالث من باب اعلمت) اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علت كما يجيء في باب
 والذي زاد بسبب الجزمة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت زيدا يعلم
 عمرا فاضلا والثالث مفعول لا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علت يثبت لثالث مقابله
 اعلمت فقول اذا كان ثاني مفعولي علمت نظر فاغير متصرف او جار او مجرور او جملة نحو
 علمت زيدا جندك او ابوه منطلق او في الدار ٢ لم يتم مقام الفاعل اذ معنى النظر الذي
 لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او انجراره من نحو من قبلك والجار لا ينوب مع المفعول
 به الصريح كما يجيء والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعها ايضا بل اذا كانت تحكية جاز قيامها
 مقام لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى ﴿ قبل يا ارض ابلي ماءك ﴾ اي قبل
 هذا القول وهذا اللفظ (وكذا قد تجيء الجملة في مقام الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله وهي
 في الحقيقة مأونة بالاسم الذي تضمنته كقوله تعالى ﴿ وتبين لكم كيف فعلنا بهم ﴾
 وقوله تعالى ﴿ اولم يهد لهم كم اهلكنا ﴾ اي تبين لكم فعلنا بهم واولم يهد لهم
 اهلكنا فبصح نحو بين لكم كيف فعلنا (وما اجازة الكسائي والفراء من قيام
 الجملة التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل فعل فبعيد لوجهين
 احدهما ان هذين الفعلين من عوامل المبتدأ والخبر وماحذف في هذا الباب من الفاعل
 فليس بمنزلة ولا يحذف المبتدأ الامع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد
 ايضا عن الفاعل نحو كين قائم (وقد اجازة الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة
 لا تقوم مقام الفاعل الاتحكية او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام
 (والمتقدمون منهم من قيام ثاني مفعولي علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مستند اسند الى
 المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل والفاعل مستند اليه صار في حالة واحدة مستندا ومستندا
 اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظرا لان كون الشيء مستندا الى شيء ومستندا اليه شيء اخر
 في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمروا فاعجبني مستند

٢ فلا كلام في امتناع قيامه
 مقام الفاعل لان معنى غير
 المتصرف من الظروف ان
 يلزم النصب على الظرفية
 والجار والمجرور لا ينوب
 نفسه

الى ضرب وضرب مستدالي زيد ولو كان لفظ مستدالي الى شيء استدالي ذلك الشيء الى ذلك
اللفظ بعينه لم يجوز هذا كما يكون الشيء مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كقلام في قولك
فرس قلام زيد (واما الآخرون فقالوا يجوز نيابة عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان
مكررة واول المفعولين معرفة نحو ظن زيد قائم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل
(والذي ارى انه يجوز قياسا نيابة عن الفاعل معرفة كان او مكررة وليس مرتفع مع الزام
كل من المفعولين مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدأ فلا يجوز
في نحو علمت زيدا اباك مع اليبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى
عيسى وكذا في نحو اعلمتك زيدا اباك فاذا لزوم كل واحد مركزه لم يلبس اذا قام مقام
الفاعل وهو في مكانه وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بالانصل بل معناه ان
يرتفع بالفعل ارتفاع الفاعل فقول علمت زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمتك زيدا ابوك
والمرفوع ثالث المتعاقب (وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا التبتت مخالفة
نحو اعطيت زيدا احاك فان لم تلبس لقرينة جاز المدلول كقوله تعالى ﴿ افرايت من اتخذ
الهه هواء ﴾ ٣ هذا الذي قلنا من حيث القياس ولا شك ان السماع لم يأت الا بقيام
اول مفعولي علمت ليكون مرتبة بعد الفاعل فلا فصل واجار احق ٤ بصيقه (وكذا
لم يجمع الاقيام اول مفاعيل علمت كقوله ﴿ نبئت عمرا غير شاكر نعمتي ﴾ لانه
في الحقيقة فاعل علم اذ معنى اعلم زيد عمرا منطلقا علم زيد عمرا منطلقا وقيام ثاني مفاعيل
علمت مقام الفاعل اولي من حيث القياس من قيام ثالثها كما كان قيام اول مفعولي علمت اولي
فقول اعلمتك زيدا اباك ولا يلبس مع لزوم كل مركزه (قوله والمنعوله والمفعول معه
كذلك) اما لا يقوم مقام الفاعل لان النائب منابه ينبغي ان يكون مثله في كونه من
ضروريات الفعل من حيث المعنى وان جاز ان لا يذ كر لفظا كما ان الداهل من ضروريات الفعل
(ولا شك ان الفعل لا بد له من مصدر اذ هو جزءه وكذا لا بد له من زمان ومكان يقع فيهما
ولا بد للتعدي من مفعول به يقع عليه (هـ وكذا الجبرور مفعول به لكن بواسطة
حرف الجبرور وهذا كان كل جبرور ليس من ضروريات الفعل لم يحم مقام الفاعل كالجبرور
بلام التعديل نحو جئتك لئمن فلا يقال حي لئمن اذ ضرب فعل بلا عرض لكونه عينا في ثم
لم يحم المنعوله مقام الفاعل (واما لم يحم المفعول معه مقامه ادهو مصاحب ورب فعل
يحمل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهى دليل الانقصال والفاعل
بجزء الفعل ولو حدثنا لم يعرف كونه مفعولا معه (وكذا التمييز والمشتق ليسا من
ضرورياته واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا فقال في طاب زيد نفسا
طيبت نفس زيد (واما الحلال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة بحيثها
في الكلام معتمدا على السيادة عن الفاعل الذي لا يدل لكل عمل منه (قوله واذا وجد المفعول به
تعيينه) اى لقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد
منه لسائر النصوبات هذا مذهب البصريين (واما الكوفيون ووافقتهم بعض

٣ هذا مع انه لا شك مع
هذا كله ان قيام الاول في
علمت واعلمت مقام الفاعل
اولي اما في علمت فلكونه بعد
الفاعل بلا فصل احق
بصيقه واما في علمت فلهذا
ولكونه فاعلا بالنسبة الى
الثاني والثالث لانه عالم وقيام
الثاني في علمت بعد الاول
اولي من الثالث ولا يلبس مع
لزومه مركزه نحو اعلمتك
زيد اباك نسخه
٤ قوله (بصيقه) صقيبت
داره اى قربت هـ واما
الجار والمجرور فاما ان يلحقه
بالمفعول به لانه هو لكن
بواسطة حرف الجر او يلحقه
بالظرف لجره بجمراه في كل
حكم نحو ان من الكرام زيدا
وان امامك نهرا ونحو
ذلك واما المفعول به فعرض
ورب فعل بلا عرض نسخه

المتأخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به بالمرور مقام الفاعل اولى لانه واجب استدلالا
 بالقرأة الشاذة ﴿لولا تزل عليه القرآن﴾ بالنصب ٧ ويقول الشاعر ولو ولدت فقيرة
 جروك لبس بذلك الجبر والكلابا * وامثاله (ومنع الجزولي نيابة المنصوب
 لسقوط الجبار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجبار كما في امرتك انخير
 والوجه الجواز لا للاحاقه بالمفعول به الصريح والاختفاء اجاز نيابة الظرف والمصدر مع
 وجود المفعول به بشرط تقدمهما على المفعول به وصفهما والشرط في المفعول المطلق
 القائم مقام الفاعل ان يكون ملفوظا به (وقد اجاز سيويه اختار المصدر المعهود فيقال
 لمن ينتظر القعود قد قدم او اخلروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اي تعد القعود المتوقع
 ويبرز نيابة المصدر المدلول عليه بغير لفظ السامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قولك قد
 فاستحسن اي استحسن قياي (ويشترط في المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد
 اذا النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في اعادة المايضه الفعل حتى يتبين احتياج
 الفعل اليه ليصيرا معا كلاً ما قلنا قلت ضرب ضرب لم يحز لان ضرب مستغن بدلالته
 على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني ولذلك قال
 المصنف ضربا شديدا وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل
 فلا يقال ضرب شيء وجلس مكان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة
 من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها (ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا
 ملفوظا به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قد عندك وليس بوجه واجاز
 بعضهم في غير الملفوظ به مع القرينة نحو انت في الدار ضرب اي ضرب فيها وقوله
 تعالى ﴿كل اولئك كان عنه مسؤولا﴾ عند مرفوع الخلل ٢ بمسؤولا المقتدر المفسر
 بمسؤولا الظاهر كما في قوله تعالى ﴿وان احد من المشركين استجارك﴾ لكن ليس
 في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في رفع المسند اليه فلا
 يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول (والاكثر على انه اذا قلد المفعول به
 تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا (ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه
 مفعول به لكن بواسطة حرف (ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مقادير بلا واسطة
 (وبعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر (والاوى ان يقال كل ما كان ادخل
 في عناية المتكلم واختمه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذن اختياره
 (قوله من باب اعطيت) اي ماله مفعولان اولهما ليس بمبتدأ وانما كان اولى لان فيه معنى
 الفاعلية دون الثاني ففي اصليت زيدا درهمان يدعاط اي اخذ الدرهم معطو وفي كسوت
 عمر اجبة عمرو ومكتس وابنية مكتساة وكذا في غيره ﴿قوله﴾ (ومنها البتداء والخبر فالبتداء
 هو الاسم المجرد عن العوامل الفعلية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف التثنية والت
 الاستفهام واداة لظاهر مثل زيد قائم وما قائم الزيد ان واقام الزيدان فان طابقت مقردا

٦ قوله (بالقرأة الشاذة لولا
 تزل عليه القرآن بالنصب)
 وبقراءة ابن جعفر ليعزى
 قوما بما كانوا يكسبون
 ٧ قوله (قوله ويقول الشاعر
 ولو ولدت فقيرة آه) ونظيره
 قول الآخر انجى لي من
 العدى نذيرا * به وقيت
 الشر مستطيرا منه

٢ قوله (مسؤولا) اي مسؤولا
 عنه في كتابه

٣ قوله (والحر هو الحر
المسببه) لم يوجد في نسخة
المتن الشارح لمطبعة ولا
الحرية في قوله او الصفة
٤ قوله (فكأنهما معدومان)
فالحرية اما حقيق او حكمي
٣ قوله لكنه بشكل قولهم
(آه) هذا الاشكال وما بعده
يتمه على تقدير اطلاق
والنقيض لعل ما مر
٣ قوله ان ليس رائدا ولا
حاريا بحري الرائد) وانما لم
بحري بحري الرائد لميرها
معنى الكلام بالنسبة
٤ قوله هذا هو حد المسبب
الثاني وهو الصفة الواقعة
٥ قوله والصفة المشبهة
والمسبب كقرشي في حكم
الصفة

جار الامران والحر ٣ هو الحر المسببه للحرية المذكورة) وانما ان المسبب
اسم مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جعلهما في حد لأن الحد ميب للماهية بجميع احرازها فاذا
احلقت الشئان في الاسم لم يتحتم في حد فاعرف المصنف لكل منهما حدا وقسم بينهما ما هو
الاكثر في كلامهم وقسم الرعشوي والمصنف العوامل الثمينة في حد المسبب بواجب
المسبب وهي كالروايات واولاها اولى ان يطلق ولا يخص باملا دون بامل سواء
للمد من انفس المحلل ويحب عن قولهم محسك ريد وما في الدار من احد بزيادة الساء
ومن فكأنهما معدومان وعن قولهم في حواش ريدا مطلق وعمر وان عمرو معطوف على محل
اسم ان لكونه مرفوع المحل لا لانه حواش قرب من الاول وذلك ان لفظه ان لانه غير
معنى الجملة ما ركب كالخروف الرابطة التي لا مائة منها الا لا كيد لكبه بشكل بقولهم لا ربح
طرف في الدار جلا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المسبب ان اخترنا مذهب الاحض
والمراد هو ان لاهذه مائة وحرها مرفوع بها وانما مصوب المحل (ووجد الاشكال
هو ٣ ان لانس رائدا ولا حاريا بحري الرائد قائمها ان اسم ليس محدد في العامل انطى
وهو مستأد الالم بحر المحل على موضعه بالرفع ولا يشك ان احتراما مذهب سدويه وهو ان
لا هذه لست بمائة والحر مرفوع لكونه حر المسبب (فان قيل نص لا يحمل الصفة
الرابعة على اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لامع اسمها وهذا المركب مجرد
عن العوامل (فالجواب انه قد حرج ان هذا المركب من حد المسبب بقولهم هو الاسم
المحدد وليس هذا المركب باسم بل هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم
واحد لكن الاعتراض وارد على كل حال على مذهب من احراز رفع صفة الاسم لا للرفة
اذا كان مصافا نحو لاعلام ربح طرف في الدار لانه لا يصح فيه دعوى التركيب
وصورتهما كاسم واحد (قوله الاسم المحدد) لا يرد عليه نحو تجمع للمعدي لان تراه
وقوله تعالى في سوا مسلهم اندرهم كعدم قال اندرهم مسدأ لتأويلهما بالاسم
اي سماعتك للمعدي وسواء علم اندارك وتركه ولو قال المسبب الاسم المسدأ اليه
لدخل فيه الفاعل ولو انقصر على قوله الاسم المحدد من العوامل الثمينة لندخل فيه
الاسماء التي لا ركب مع عاملها نحو واحد اثنان والحر والمسبب الثاني فقوله مسدأ اليه
خرجت الثلثة (قوله او الصفة الواقعة الى آخره) هذا هو حد المسبب الثاني والقسم
مكتفوا اذ حال هذا ايضا في حد المسبب الاول فقالوا ان حره يتحدى لند فاعله مسدأ
الحر وليس بشئ بل لم يكن لهذا المسبب اصلا من خبر حتى يتحدى ويسد غيره مسدأ
ولو تكلفته تقدير حر لم يأت تادوه في المعنى كالعمل والفعل لاخره من ثمه ثم هاعله
كلما من بين جميع اسم الفاعل والفعل والصفة المشبهة ولهذا ايضا لا يتصرف ولا
يوسف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لانه كائون الراعيث ويعنى بالصفة اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة (قوله راضعة لظاهر) احترار عن نحو قائم الريدان
واقائون الريدون فانه خبر ويريد بالظاهر ما كان مارا غير مستكن سواء كان مدبرا

٦ في الام اقامان هما
والصواب اقام هما
٧ (قوله بعد حرف النفي
والالف الاستفهام آه) وكذا
بعدان نحو ابن جالس اخوك
و بعد متى نحو متى ذاهب
المران وبعد كيف نحو كيف
مصبح ابتك وبعدكم نحوكم
ما كث صدقك وبعدان
نحو ايان قادم رفيقك الى
غير ذلك
٨ (قوله غير مأسوف على
زمن) الاسف شدة الحزن
وقد آسف على مافاته
٢ فالعامل على هذا تجريد
الاسم للاستناد اليه في المبتدأ
الاول وتجريدا الاسم لاستناده
الى شيء آخر في المبتدأ الثاني
نسخه

نحو اقام الزيدان او مضرا كقولك بعد ذكر الزيدان اقامان هما فان قولك هما فاعل مع كونه
مضرا (قوله بعد ٧ حرف النفي والف الاستفهام) وكذا بعد هل الاستفهامية نحو ما قام الزيدان
واقام الزيدون وجل حسن الزيدان والاختش والكوفون جوز و ارفع الصفة للظاهر على انه
فاعل لهما من غير اعتماد على الاستفهام او النفي نحو قام الزيدان كايحيزون في نحو في الدار زيدان
يمل الظرف بلا اعتماد او جرى نحو غير قام الزيدان مجرى ما قام كونه بمناه قال ٨ غير مأسوف
على الزمن * بنقضي بالهم والحزن * و مثل ذلك اقل رجل يقول ذلك الا زيد عنداني على كايحي
في باب استثناء وكذا قولهم خطيئة يوم لا اصيد قدي قل رجل يقول ذلك ويخطئ يوم لا اصيد
فيه اي يقل ويترفعه كاهما مبتدأ آت لاخبار لهما لما فيها من معنى الفل (ولا يدخل نواسخ المبتدأ
عليه لما فيها من معنى النفي فيانم الصدر) ورب عنداني عرو ومبتدأ لاخبر له كقل رجل لما فيه من معنى
التقليل الذي هو قريب من النفي كايحي في باب حروف الجر (ويحوز عند الاختش والفرا ما قاما
الزيدان وسوخ الكوفون هذا الاستعمال في ظن ايضا نحو ظننت قائما الزيدان وكلاهما بعيد عن
القياس لان الصفة لا تصير مع فاعلها اجله كالنعل الامع دخول معنى يناسب الفعل عليها كعني النفي
والاستفهام او دخول ما لا بد من تقدير فاعلها بعده كاللام الموصولة واما ان وظن فليسا من ذلك
في شيء بل هما يطلبان التسمية فلا يصح تقديرها فعلا بعدهما (واما العامل في المبتدأ فقال
البصريون هو الابتداء وفسروه بتجريد الاسم عن العوامل للاستناد اليه ويكون معنى الابتداء
في المبتدأ الثاني تجريد الاسم عن العوامل لاستناده الى شيء) واعتراض بان التجريد امر عديم
فلا يؤثر (واجب بان العوامل في كلام العرب علامات في الحقيقة لا مؤثرات والعدم المخصوص
اعني عدم الشيء المعين يصح ان يكون علامدا شيء مخصوصيته ٢) وفسر الجزولي الابتداء
بجعل الاسم في صدر الكلام لفظا لتحقيقا او تقدير للاستناد اليه او لاستناده حتى يسلم من الاعتراض
بان التجريد امر عديم فلا يؤثر ثم قال المتأخرون كان تجسري والجزولي هذا الابتداء هو
العامل في الخبر ايضا لطلبه لهما على السواء ونقل الادلبي عن سيويه ان العامل في الخبر هو
المبتدأ ويحيى هذا عن ابي علي وابي التميم وقال الكسائي والفراء هما يترافعا وقد قويا هذا
في سد العامل (وقال بعضهم المبتدأ الاول يرتفع باستناد الخبر اليه كمال خلف في ارتفاع الفاعل
وقال الكوفون المبتدأ الاول يرتفع بالضمير العائد من الخبر اليه لا شراطهم الضمير في الخبر الجامد
ايضا كايحي (قوله فان طابقت مفردا جاز الامر ان) اي ان كانت الصفة المذكورة مطابقة
لرفوع بعدها في الافراد جاز الامر ان كونها مبتدأ ما بعدها فاعلها او كونها خبرا عما بعدها
(فقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفي اما ان تكون مفردا ولا فان
كانت مفردة فالسند اليه بعدها اما مفردا ولا والمفردة المفرد ما بعدها يستعمل وجهين كما
ذكرنا الآن والمفردة التي ما بعدها ليس بمفرد مبتدأ لا غير ما بعدها فاعلها والتي ليست
بمفردة فلا بد من مطابقة ما بعدها لهما نحو اقامان الزيدان واقامون الزيدون والظاهر

انما يحرم عابدها وتحتل ان تكون متناً ما عدا ما عليها على لغة * يصادون بكم
 ملائكة * والعامل في المتناً الثاني تحريمه عن العوامل لاساده الى شيء آخر وعلى
 ما احترا في حد العامل يتزاع هو وعاظه كالمشداً الاول وخره لان كون كل واحد
 منهما عدا يقوم بالآخر كالمشداً والحر (قوله والحر هو المحرر) دخل فيه المتناً الاول
 والثاني والاسماء للعدو (قوله المسد) اخرج منه المتناً الاول والاسماء للعدو (قوله
 المار للصفة المذكورة) اخرج منه المتناً الثاني * قوله (واصل المتناً القديم ومن ثم
 حارفي داره ريد وامنح صاحبها في الدار) لان اصل المتناً القديم لانه محكوم عليه
 ولا بد من وجوده قل الحكم بمصدق اللفظ انما ان يكون مكره قل ذكر الحكم عليه (واما
 تقديم الحكم في الجملة الفعلية فلكون املا في المحكوم عليه وحرية العامل قبل العمل
) وانما امر هذا الامر المعنى اعي العمل والنهي الامر المعنى اعي تقدم المحكوم عليه
 على الحكم لان العمل طارئ والاعتبار بالطاري دون المطر وأعله (واما وجوب تقديم الحكم
 في محركاته الى بدان مع ان كل واحد عامل في الآخر على التصحيح فلكون الصفة فرعاً على العمل
 في العمل وقبل اعطاء العمل في الفعلية لكون الفعل محملاً الى الاسم واستعمال الاسم مع
 ٣ فاردوا في الجملة المركبة منهما تنبيح الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الابدان من اول الامر
 انها عملية فلو قدم العامل لم يتعن الفعلية من اول الامر اذا امكن صيرورته كلاماً باسم آخر
 (قوله ومن ثم) اي ومن جهة كون اصل المتناً التقديم حارث هذه المسئلة يعني ان قيل لم جازت
 فيها اعيان قل الدكر قل لان اصل المتناً القديم فالتقديم ريد في داره فله وداليه بعد الصير
 لفظاً وقلة تقديراً (قوله وامنح صاحبها في الدار) اشاع هذه انصافاً لكون اصل المتناً
 القديم يكون الصير في صاحبها اجمالاً الى الدار المؤخر من صاحبها لفظاً واصلاً ويكون صيرها
 قل الدكر فلا يجوز (ومن حوزة صر علامه ريد يعني ان يجوز هذا لان طلب المتناً لحره
 كطلب الفعل للمعول بل اشد وكان ترتيب الكلام يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي
 يجب فيها تقديم المتناً والمواضع التي يجب فيها تأخير منه ذكر المواضع التي يصح فيها تذكير المتناً
 (قوله وقد يكون المتناً مكرراً اذا تخصصت بوجه مائل ولعدم مؤمن خير من مشترك وارحل
 في الدار امر او ما احد خير منك وشرا هر داب وفي الدار ورحل وسلام عليك) اعلم ان جمهور
 النحاة على انه يجب كون المتناً معرفة او مكررة فيها تخصيص ما قال المصنف لانه
 محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون الا بعد معرفته وهذه العلة تنطرد في الصاعل مع
 اهم لا يشرطون فيه العريف ولا التخصيص (واما قول المصنف ان الصاعل يخص
 بالحكم المعدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم فقط كان غير الحكم غير محض
 فتكون قد حكمت على الشيء قل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء لا يكون الا بعد
 معرفته (وقال ان الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فآخر عن اي مكررة
 شئت وذلك لان العرص من الكلام اقادة الحافظ فاذا جعلت جاز الحكم سواء تخصص

٣ فاردوا من اول الامر
 انها عملية ولو بدى بالاسم
 لا يثبت صيرورته كلاماً
 باسم آخر وبالفعل لم يتعين
 لفعلية آه بضم
 ومن ثم حوزة

٤ هرب الكتاب صوته دون نباحه من قلته ٨٩ معبره على البرد وقدر الكلب هربا صحاح ٥ (قوله

المحكوم عليه بشئ * أولا قضايها تجوز الاخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين
او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشئ * واحده وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه فالو على المعرفة ذلك كالموعظ في قيام زيد مثلاً نقلت زيدا قائم عدلوا
ولو لم يعلم كون رجل مامن الرجال قائم في الدار جاز ان تقول رجل قائم في الدار وان لم يتخصص
النكرة بوجه وكذا تقول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى ﴿ وجوه يومئذ ناضرة ﴾ وكذا
في الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قائم زيد ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل
في الدار ان تقول قائم في الدار رجل (ولا نكران وقوع المبتدأ معرفة اكثر من وقوعه
نكرة لا يشابه الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فصله لتقدمه عليه
وجوبا لا يلتبس بصفته ثم تقول يقع المبتدأ نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع
(احدها ما التجبى على مذهب سيويه كما يسمى في باب) والثاني المبتدأ الذي هو فاعل
في المعنى نحو شراره ذائب وامرأته من الطرب وشرما الجالك الى محنة عرقوب
(الثالث المبتدأ الذي خبره ظرف او جار ومجرور) الرابع كالتاستفهام نحو من
عندك وما حدث او ما يقع بعد حرف الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار

٢ الثرى الزاب الندى
قال الاصمعي العرب تقول
شهر ثرى وشهر ثرى وشهر
ترعى اى تمطر اى لا تمطر
النبات فتراه يطول فتراه
النعم

٣ اى جعل الله احوالها
في الخبر لإفك يضرب
في الدعاء بالخبر ومدح
بالمخاطب بعدم الاحوجاج
٤ فقلط لانه على ما ذكرنا
في تعليل كون المبتدأ
معرفة او مختصا يجب
ان يحصل له الاختصاص
بغير الخبر حتى اذا حكمت
بعد بالخبر عليه تكون
حاكما على مختص قبل
الحكم اما اذا قلنا ان
الاختصاص يحصل له في
الخبر فيكون غير مختص
بدون الخبر فتكون قد
حكمت بالخبر على غير
المختص فيكون الخذور
باقوا ولو كنى الاختصاص
آه نسخ ٥ فظهر ما قلنا ان

التخصيص الحاصل بتقديم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجمع ايضا واما قوله في الدار ام امرأة ان التخصيص حاصل نسخ

٦ في سياق التي قيد العموم
نفسه

به المتأ (قوله في احد حيرتك) ان وجه التخصيص فيه ان السكرة ٦ في سياق العموم
فتوقت احدهم حبس الانس حيث لم يبق احدهم وفيه لم يرد ذلك ان التخصيص ان يجعل
لعن من الجملة شيء ليس لاسرائيل واما اذا قلت ما احديرك ولعنك ان هذا الحكم
وهو عدم الحرمة ثابت لكل فرد فرد لم يتخصص بعض الافراد لاجل العموم شيء وكيف
ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال اما حار ذلك لانه عيب المحكوم عليه وهو
كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الحرمة على واحد غيره لم يحصل للمخاطب فائدة لعدم
تعيين المحكوم عليه اما اذا ثبت ان حكمي على الواحد حكمي على كل فرد فرد ففدعين المحكوم
عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كتاب الشرط نحو من صمى بها تحصل الفائدة بها نسب
العين الحاصل من العموم لانسب تخصصها شيء (وقد اضطرب اقوالهم فيها ما حار
الادلي ان الحر هو الشرط دون الحره لحوار حلوه من الصير اما ارتفعت كلمة الشرط
والامناء دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الانداء فلا بد لشرط من صمير نحو
من مام صب وفي الدماء من كان اللسان نفته ورحاء فانت تقني ورحاني (وقيل الحر هو
الشرط والحره مما لصير ورحها نسب كلمة الشرط ككلمة الواحدة (وقيل
كلمة الشرط متبنا لاحرله هذا ما قبل فيها (ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه
ان كلمات الشرط والاستثناء كانت مع حروف الشرط وحرف الاستثناء فمدها
لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في هذا الاسم ان كلمات الشرط اما فاعلة بالفعل مقدر
او مفعولة او الظاهر مفعول من مام فت اي ان من قام اي ان انسان قام كقوله
تعالى في ان امره هلك وقولك من صرت صرته اي من صرت اي ان انسانا
صرته فهو مفعول بالفعل الظاهر وقولك من صرته صرته اي من صرته فهو
مفعول للتقدير المفسر بالظاهر ٧ وكذا في نحو ما كان فليكن كذا هو باعل وفي ما فعلت
افعل هو مفعول بالفعل الظاهر مده وفي ما فعله افعل مفعول بالفعل المقدر وما فعل
افعل ما فعله افعله (وكذا في كلمات الاستثناء (وقوله في سلام عليك) انه مختص
بنسبه الى السلم لان اصله سلمت فلما المصوب منسوب الى المسلم فاذا
رسمه فهو باق على ما كان عليه في حال الصب غير مطرد في جميع الدماء ادليس معنى
ويلك ويلك لان معنى ويلك الهلاك ولوقدرت اينسا ويلك لك لكان حلفا من
القول بل المراد مطلق الهلاك لك فالاولي ان يقال تكبيره لرأية اصله حين كان
مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ تخصيصه بالظن الى المخاطب اما كان
مذكر الفعل الناصب والمسند اليه (واما تأخر الحرعه مع كونه جارا وبحرور البند
الاهم ولتبادر الى ما هو المراد ادلو قدمت الحره وقلت عليك فعيل ان تقول سلام ربما
يذهب الوهم الى التهمة فعيل ان المراد عليك التهمة ولهذا اشترط ان يتقام وترك الانشاء
على ما ينبغي لما ابتدأ العبيدة وقال على مثلها من اربع وملاعب عارضة شخص
كان حاضرا فعيل لسة الله والملائكة والانس اجمعين وبعد المصراع ٢ تدال

٧ وكذا نحو ما كان فليكن
كذا وما فعل الفعل آه
نفسه

٢ قوله (تدال مصوبات
الدموع السواك)
الاداة الاهانة وادالت
المرأة قاعها اي ارسلته

مضونات الدموع السواكب * هذا مع ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كايبت من ليك وسجلت من سبحان الله فعني سلمت قلت سلام عليك كان ليبت وسجعت بمعنى قلت ليك وسبحان الله فعني سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلي ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك عليك وليس كذا بل سلام في قولك سلام عليك بمعنى المصدر سلمك الله اى جعلك سالما لا اصل سلمك الله سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقى المصدر منصوبا وكان النصب يدل على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا اى هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل نقضا لغبار معنى الحدوث * قوله (الخبر قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف) اعلم ان خبر المبتدأ قد يكون جملة اسمية او فعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها للحكم المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانبارى وبعض الكوفيين لا يصح ان تكون طلبة لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب وهو وهم وانما اتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا فنى قولك ازيد عندك يسجون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل ان خبر عندهم ماذكره المصنف وهو المجرد المسند للغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونه طلبة قوله تفسالى * بل انتم لامر حياكم * وايضا اتفقوا على جواز الرفع فى نحو قولهم اما زيد فاضربه (وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قيمة نحو ما زيد والله لاضربه والاولى الجواز اذ لا منع (قوله فلا بد من عائد) لا تخلوا الجملة الواقعة خبرا بمن ان تكون هي المبتدأ معنى اولافان كانت لم تنحج الى الضمير كافى ضمير الشأن نحو هو زيد قائم وكافى قولك مقولى زيد قائم لارتباطها به بلا ضمير لانها هو وان لم تكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة فى الاصل كلام مستقل فاذا قصدت جعلها جزء الكلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو الموضوع لمثل هذا الغرض فمن منه قيل فى بعض الاخبار كيجئ ان الظاهر قائم مقام الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا على ما قاله القياس فى موضع وهو ان يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول نحو البر الكرى يستين اى الكرم منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور معا فان كان المبتدأ الثانى نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو العنق متوان بدرهم وكذا اذا كان معروفا باللام كافى البر الكرى منه يستين لان التعريف غير مقصود قصده فهو كقوله * ولقد امر على التميمى بسبئى * ويمحور ان يكون حالا من الضمير الذى فى الخبر والعامل فيه الخبر اى البر الكرى كائن يستين كائنا منه (قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير منصوبا مقعولا به والمبتدأ

كل قال * قد أصبحت أم الخير تدعى * على ذنبا كعلم اسنع * وقال * ثلاث كلهن
 قلت عدا * فأخزى الله رابعة تعود * قال لأن كلهم ضربت بمعنى الجرد أي ما منهم أحد
 الا ضربت وقال السراق ليس هنا بحجة ٢ اذ كل موجب بنهاية رده الى الجحد كما تقول
 في زيد ضربت ما زيد الامضروب ثم يقال له لا تأخير للجحد ٣ في جواز حذف الضمير منه
 (والسماح في غير ذلك اما في الجرور فقولوه تعالى * ولمن صبر وعثران ذلك لمن عزم
 الامور * اي ان ذلك منه واما في المصوب فيشترط كونه منصوبا بفعل لفظا قال * ٤
 ثوب لبست وثوب اجر * او يصفه محلا نحو انا زيد شارب ولا يخص مع كونه سماعا بالشر
 خلافا للكوفين واما المرفوع فلا يحذف لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال
 لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدأ كما يحذف في باب الموصولات وجواز حذف الضمير
 في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها بالموصول اشد لاغنى للموصول عنها وما
 بتقدير مفرد نحو قوله تعالى * اعذا الذي بعث الله رسولا * ثم الحذف بعدها في الصفة
 احسن منه في خبر المبتدأ نحو جاءني رجل ضربت لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر
 فانه مع المبتدأ جملة فالتخفيف فيما هو مع غيره ككلمة واحدة اولى (واما كان الحذف
 في الصفة انقص حسانته في الصلة ادليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة
 من لوازم الموصول وضروريته (فالخلف في الجملة اذا كانت خبرا للمبتدأ على ما قال
 سيويه يجوز في الشعر بلا وصف شغف وهو في غيره ضعيف (واما ونضع الظاهر
 مقام الضمير فان كان في معرض التغميم جاز قاسا كقوله تعالى * الحاقنا ما الحاقنا * اي ما هي
 وان لم يكن فمندسيويه يجوز في الشعر ٥ بشرط ان يكون بلفظ الاول قال * لعمرك ما معن تبارك
 حقه * ولا منى * معن ولا مغير * بجر منى * فاذا رفته فهو خبر مقدم على المبتدأ وقال *
 لا اري الموت يسبق الموت شي * ٦ وان لم يكن بلفظ الاول لم يجر عنده * وقال الاخفش يجوز
 وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال * اذا لم يمش الكريهة واشكت * جبال
 الهوى بالنقى ان تقطعا * وليس هذا في خبر المبتدأ قال ويجوز زيد ثم ابوطاهر اذا كان زيد
 يكنى بابي طاهر قال الله تعالى * ان الذين امنوا وعملوا الصالحات انما لانضع اجر من
 احسن عملا * ومنع بعضهم في غير التغميم مطلقا ولا وجه له مع وروده * قوله وما
 وقع ظرعا فالأكثر انه مقدر بجملة * اي ظرعا او جارا ولم يذكره بطريقه بجره بجره
 في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرعا اصطلاحا وانتصاب الطرف خبرا للمبتدأ عند
 الكوفيين على الخلاف يعنون الخبر لما كان هو المبتدأ في نحو زيد قائم او كانه هو
 في نحو وازواجه امهاتهم ارتفع ارتقاعه ولا كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر
 على المبتدأ فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عنده خالقه في الاعراب فيكون
 العلل عندهم معنويا وهو معنى المخالفة التي انتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى
 تقدير شي * يتعلق به الخبر (واما البصريون فقالوا لا بد للطرف من محذوف يتعلق به

٢ قوله (اذ كل موجب
 بنهاية رده الى الجحد) فيه
 تكلف ٣ قوله (في جواز
 حذف الضمير منه) كان
 ذلك باعتبار طول الكلام
 ٤ صدره فاقبلت جبروا على
 الركبين

٥ قوله (بشرط ان يكون
 باللفظ الاول) اي في خبر
 المبتدأ وغيره ٦ تمامه *
 تضمن الموت ذالتي والفقير

انشأ ان فعله الذي انشأ لا توجب نصبه (و قال بعض النحاة العامل فيه المبتدأ وقال البصريون
 النترف منصوب على انه متعول فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك
 وخرجت يوم الجمعة والجارو والجور ومنصوب المحل على انه متعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو
 مررت بزيدا لان العامل هو ما مقدر وينبغي ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما
 لا يتخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون النترف دالا عليه ولو كان خاصا كأكمل وشارب
 وشارب وناصرا لم يميز لعدم الدليل عليه وقد يخفف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمذهب
 اي من يضمن ولا يجوز عند النحاة وراظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد النترف
 مسددا كما يحكي في لولا زيد لكان كذا فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني يجوز له ما شاهد له
 واما قوله تعالى ﴿ فلما رآه مستقرا عنده ﴾ فعنهما كذا غير متحرك وليس بمعنى كائنا (وكذا
 حال النترف في ثلاثة مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق
 النترف والجارو والجور والابتلاوط موجود (واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل
 لانما يحتاج الى ذلك المحذوف للتعليق وانما يتعلق النترف باسم الفاعل في نحو انا ما زيدا لمشايمته
 للفعل فاذا احتجنا الى المتعلق به فالاصل اولي وايضا لقياس على الذي في الدار زيد وكل رجل
 في الدار فله درهم والمتعلق في الموضوعين فعل لا غير كأي في (وذهب ابن السراج وابو الفتح
 الى انه اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدأ ان يكون مفردا (ولما منع ان يقع قالوا انما
 كان اصله الافراد لانه القول المقتضى نسبة امر الى اخر فيبقى ان يكون المنسوب شيئا واحدا
 كالمنسوب اليه والالكانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر لا خبر واحد فالتقدير
 في زيد ضرب غلامه زيدا ما لك لئلام ضارب (والجواب ان المنسوب يكون شيئا واحدا كما
 قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا تقدره بالفرد فالمنسوب الى زيد في الصورة المذكورة
 ضرب غلامه الذي تضمنته الجملة قالوا انه يفصل بالنترف بين اما وجوابها ولا
 يفصل بينهما الا بالفرد كما يحكي (والجواب ان النترف في مثله ليس بمستقر اي بمتعلق
 بمحذوف بل هو منصوب بالمفوض بعد الفاء نحو اقامك فزيد قائم فهو كالمفعول به
 في نحو اما زيدا فانما ضارب كما يحكي في حروف الشرط * واعلم ان صيرورة الجملة
 ذات محل من الاعراب بعد ان لم تكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها
 ذات محل وقوعها موقع المفرد وان كان بعد النترف معمول نحو زيد خلقك
 واقفا فعند ابي على معمول النترف لقيامه مقام العامل ومن ثمه وجب حذفه
 (وقال غيره هو العامل المقدر لان النترف جامد لا يلاقى الفعل في تركيبه ملاقة اسم
 الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر له (وكذا الخلاف في ان الخبر اليها هو
 ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع المتعلق (وذهب ابو علي ومن تابعه
 الى انه انتقل الى النترف لانه يؤكده كقولهم ﴿ فان فؤادي عندك الدهر اجمع ﴾
 ويعطف عليه كقوله ﴿ الاية من ذات عرق ﴾ عليك ورحمة الله السلام

٢ قوله (احقاني اسم على س
حذل) على س من دارم
وابو على نصم السب والد
رهبر الشاعر وليس في العرب
ميره

٣ الا في ثلثة مواضع الاول
ان تشبه العين المعنى آه صه
وتمامه يلحقه قوم وتلقوه
والتثنية ان يكون اسم
العين عام واسم الرمان خاص
كقولك لا كوكب البلة قال
نعال (ليس لوقتها كادته)
على تأويل ليس في وقت
وقوعها مع كادته او يكون
اسم الرمان مسؤولا عن رمان
خاص واسم العين عام محو
في اي ليلة ليس كوكب ومتى
لم يكن رجل ويكون طرف
الرمان خرا عن اسم معنى
مطلعا ثم آه نحوه

ويتنصب به الحال كدوله تعالى ﴿ في الحق خالد في اباء ﴾ قال ابو على وادعى بعضهم انه مخج
عليه ان الطرف اذا اعتد على موصول او موصوف او ذي حال او حرف اسماء او حرف بني
فاستحوذ وان رفع الظاهر ثقبه بالاعتماد كما سمى الفاعل والمفعول والصيغة المشبهة وكذا قال اذا
وقست هذه من المصدر كدوله تعالى ﴿ ومن آياته المثلث الارض حاشعه ﴾ لا صريح المصدر
لما قوله ٢ احقاني اسم على س حذل تهذؤكم اباء وسطه الخالص فلا اعتماد الطرف قيل انا
عمل في ان ملا اعتمادك بها المستمر في انها لا توصف مثله (ويحور ان يقال في جميع ذلك ان الطرف
حرفه تقدم على متدائه اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار حل فالرفع متدأ مقدم
الحرف (وعند الكوفيين والاحفش في احد قوله هو فاعل للطرف لتخصمه معنى الفعل كما قالوا
في نحو ما تريد (واما قال الكوفيون ذلك لا اعتمادهم ان الحرف لا يقدم على المتدأ مفردا كان
او جملة فوحيون ارساع ريد في حوفي الدار ريد وفأثم ريد على الساعلة لتلاي مقدم الصمير على
مصره وليس بشئ لان حق المتدأ المقدم فالصمير متأخر تقدير اكنى صرب علامه ريد (واما
الاحفش فلا يوجب ذلك بل يحور ارساعه بالامضاء انما هو شعور تقدم الحرف على المتدأ
لكنه لما احار عمل الصيغة ملا اعتماد احار كون ريد في فأثم ريد فاعلا ايضا وله في حوار
عمل الطرف ملا اعتماد قولان وذلك لان الطرف اصعب في عمل الفعل من الصيغة
وثبوت الاجماع على حوار في داره ريد يصح تقديم الحرف ويجمع كون ريد فاعلا
والا لم الاصحار قبل الدكر وكذا قولهم ان في الدار ريدا دل على ان ريدا
كان متدأ واللام يصب ومع بعض الصريين من نحو في داره قيام ريد وفي دارها
عدهد وذلك لان المتدأ حذو التقديم عار هو الصمير من الحرف اليه نحو
في داره ريد فاما اصيب اليه المتدأ فليس له التقديم الاصيلي (والاول حوار
ذلك كما ذهب اليه الاحفش وذلك لانه عرص للصفاء اليه بسبب التركيب
الاصيلي الحاصل منه وبين المتدأ وضرورته معه كاسم واحد مرتبة
التقديم تعا للمتدأ وان لم يكن له ذلك في الاصل وقد ورد في كلامهم في اكماته
درج اثبت واعلم ان طرف الرمان لا يكون حرا عن اسم عين ولا حالاه
والصيغة له لعدم الباشة ٣ الا في موضعين احدهما ان تشبه العين المعنى في حدودها
وقادون وقف نحو الله الهلال الثاني ان يعلم اصابة معنى اليه تقديرا نحو قول امرئ
القيس * اليوم جر وعدا امرئ * اي شرب جر وقوله * اكل عام نعم نحووه
اي حوايته * ولوقلت الارض يوم الجمعة اوريد يوم السبت لم بحر لانه لا فائدة
لتخصيص حصول شئ برمان هو في غيره حاصل مثله (ويكون طرف الرمان حرا
عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم يطرأ ان استغرق ذلك المعنى جميع الرمان او اكثره
وكان الرمان مكثرة رفع عالما نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه
ماستراثة اياه كانه هو ولا سيما مع التكثير المناسب للجمعية (ويحور نص هذا الرمان

المذكور جره في نحو الصوم في يوم او يوم اخلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم يوجب التبعض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كاهو مذهب البصريين ولا يعلم افادة في التبعض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة لم يكن الرفع غالبا كافي الا عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوهما في المنكر لعملة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سواء كان الزمان معروفا او منكرا فالغالب نصبه او جره في انشاقا بين الفرقين نحو انطروج يوما في يوم والسير يوم الجمعة وفي يوم الجمعة واما قوله تعالى ﴿الحج اشهر معلومات﴾ فلنا كيد امر الحج ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرفة لجميع الاشهر الثلاثة (واذا كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سواء كان اسم مكان او لا فان كان خبر متصرف نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه ٧ وان كان متصرفا وهو منكرة فالرفع راجح نحو انت منى مكان قريب وادراك منى او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين والمضاف محذوف اما من المبتدأ اى مكانك منى مكان قريب او من الخبر اى انت منى ذو مكان قريب (ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس بظرف كيجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك ودارى امامك وذلك لان اصل الخبر التذكير ومع ذلك رفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله ٨ الاجبرئيل امامها خلافا للجرجى والكوفيين ٩ واذا كان المكان في موضع الخبر عن عين والمراد تعيين المأثرة من قرب او بعد قال سيديويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا نقل هو منى مجلسك ومثناه زيد ومربط الفرس قال ولما ظهرت المكان في هذه الاشياء جاز نحو هو منى مكان مجلسك ومكان مثناه زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين القرب او البعد (ومما استعملته العرب مقعد قولهم هو منى من جحر الكلب اى مهان ومقعد القابلة اى قريب وكذا مقعد لآزار ومقعد الطائن وهو منى مناهل الثريا اى بعيد قال ابو ذؤيب * فوردن والعيوق ٢ مقعد ابنى * الضرباء فوق النجم لا يتلغ * اى عال مشرف كالامين على الياسرين فانه اعلى منهم ليشرف عليهم كى لا يخونوا (قال بعضهم ما كان من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا لاولى من رفعه وما كان منها في معنى البعد كمناهل الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للظرف فقربه من المظروف فيحقق له الاحتواء وبهذه عنه بعده عن الاحتواء (وفيه نظر وذلك لان الظرف في قولك انت منى مناهل الثريا ليس بعيدا من المظروف بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن التثكل ويجب رفع كل واحد من ظرفي الزمان والسكان اذا كان متصرفا وموقفا محذودا واخبرته عن اسم عين لارادة تقدير المسافة القريبة او البعيدة نحو دارك منى فرسخ وانت منى برية ومنزلك منى ليلة اى ذات مسافة فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومنى متعلق بمدلول الخبر اى بعيدة منى هذا القدر (وكذا قولهم هو منى فوت اليد اى اذا مددت اليه يدي لم انا له وهو منى دعوة الرجل اى اذا صاح الرجل لم تبلغه صيحته والتقدير ذو مكان فوت اليد وذو مكان بلوغ دعوة الرجل (واما

٦ اوجبوه نذ

٧ قوله (وان كان آفديه)

اشارة الى الفرق بين ماذا

كان الظرف المتصرف خبرا

عن اسم مكان وبينه اذا كان

خبرا عن اسم آخر كزيد مثلا

وهذا الفرق لم يفهم من قوله

فالرفع مرجوح آه

٨ صدره شهدنا فانطلق لنا

من كتيبة * مالدهر

٩ وان لم تصرف كالفوق

والثمت لزم نصبه اجاها

وان كان خبرا عن المكان

نحو دارى خلفك ومنزلى

امامك يجوز وارفعه في السعة

نسخه

٢ قوله (مقعد ابنى الضرباء

فوق النجم لا يتلغ) ربأت

القوم اذا كنت طليعة لهم

على شرف م والضرب

الذى يضرب بالقداح وهو

المؤكل بها والجمع الضرباء

وقوله لا يتلغ اى لا يرفع

رأسه م اى على محل مرتفع

فوق نسخة

اتصاف نحو قولك داري خلف دارك فرسخين وميلا وبريدا او يوما وليسلة فلان الخبر هو خلف دارك ونفسها على الحال عند المبرد من التصير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التميز هذا المهور وهو تميز عن النسبة اي تباعدت فرسخين فالمرسخان مبعدين لها كما ان الماء في امتلا الاساسمالي ويجوز ان ينصب على المصدر كقولك دنوت اتملة اي دنو اتملة كما قيل في قوله تعالى ﴿ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات﴾ ويشوز رفعها وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او هما خبران وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروجها على السواء كما في قولك جئت قبلك ومن قلت قال ابو عمر واذا دخلت من وجب الرفع في الظروف التي بعد الجبرور لان التميز فضلة ويدخل من خريج الكلام عن التمام وليس شيء اذ يقال داري من خلف دارك ويسكت عليه ويجوز ايضا ان معنى فرسخين بالنصب على ان معنى خبر المبتدأ اي من اشياي وفرسخين حال اي ذوى سرفرسخين او على الطرف اي في فرسخين اي ابت من اشياي ماسر فافرسخين كقوله صلى الله عليه وسلم ﴿سلمان منا﴾ واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف ظروف عد البصرية اضيفت او لم تضف وترك الاضافة قليل عندهم وهي عد الكوفة لانكون ثروفا الامع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى اسم الناهل فعني جلست خلفا عندهم اي متأخرا نصب على الحال وقام مكانا طيبا اي مغنطا فاذا وقعت خبرا عن المبتدأ وجب عدهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متأخر ومتقدم والبصرية تجوز نصبها على فلة كما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف كما مر وهي باقية على الطرفية وهو الاولى اذ خروج الشيء عن معناه خلاف الاصل فلا يرتكب ما لم يكن حله على عدم خروجه عنه وقوله ﴿وساغ لي الشراب وكنت قبلا﴾ ٣ اكد افص بالهاء الجيم اي قبل ذلك بقوى مذهب البصرية ٤ واعلم ان اليوم اذا وقع خبرا عن لفظي الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعفه لكونهما في الاصل مصدرين فعني اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع والسكون والاولى رفعه لقلبة الجمعة والسبت في معنى اليومين (ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثين اذ هما بمعنى اليومين واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك ثناء ويلهما اليوم بالآن كما يقال انا اليوم افضل كذا اي الآن فعني اليوم الاحد اي الآن الاحد والآن اعلم من الاحد فيصح ان يكون ظرفه هذا (ولنذكر طرفا ما يتعلق بخبر المبتدأ اذا كان مفردا فنقول هو امام متيق اوجامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدأ لفظا واولا الاول اما ان يتعده معنى زيدا نحو وك زيد قائم او يغاير معنى ايضا والفاسر يقع خبرا معه المساواة في معنى كقوله تعالى ﴿وازواجه اهلهم﴾ والحذف للمضاف من المبتدأ او الخبر نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين او لكون واحد من المبتدأ والخبر معنى والاخر عيا ولزوم ذلك المعنى لثلاث العين حتى صار كانه هي كقول الخفاء ترتع مرتعت حتى اذا اذكرت فاقامها اقبال وادباره وقوله تعالى ﴿ولكن البر من آمن﴾ وان مدرونا المضاف في مثله في المبتدأ اي لكن دا

٢ قوله (كما ذكرنا) هذا الحكم اعني لزوم النصب في غير المتصرف قد علم من قوله فلا كلام في امتناع رفعه ٣ قوله (اكد اغص بالله الجيم) الجيم الماء الحار والجيم ايضا الطر الذي يأتي في شدة الجبر

٤ ونصب اليوم ان ذكر مع الجمعة والسبت بما كان في الاصل بمعنى المصدر جاز على معناه نحو اليوم الجمعة والسبت اي الاجتماع او السكون ولا يجوز لو ذكر مع الاحد والاثان اد الطرف لاطرف له آه نسخه

البر من آمن وسألهما أقبال أو في الخبر نحو بر من آمن وذات أقبال أو جعلنا المصدر بمعنى
 السفة نحو ولكن البار هو مقبلة جاز لكنه يخلو من معنى المبالغة والثاني أي الذي لا يغير
 المبدأ لقنا **بذكر** للدلالة على الشهرة أو عدم التغير كقوله **أ** أو بالجمع وشعري
 شعري **أ** أي هو المشهور المعروف بنفسه لا بشئ آخر كما يقال مثلا شعري ملج وتقول
 أنا إنائي ما تغيرت عما كنت قال **ع** رفوف وقالوا يا خويلد لاترع **ع** ققلت وانكرت الوجوه
هـ هم **هـ** وأما الجلامد فإن كان مأولا بالمشق نحو قولات **هـ** هذا القاع عرفج كله أي غليظ
 نخل الضمير محله جهنا تأكيذا للضمير ويجوز أن يكون مبتدأ مؤخرًا عن الخبر وإن لم يكن
 مأولا به لم يضر له خلافا للكسائي فكانه فنزل إلى أن معنى زيد أخوك متصف بالأخوة وهذا
 زيد أي متصف بالزبدية أو يحكم عليه بكذا وذلك لأن الخبر عرض فيه معنى الاستناد
 بعد أن لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره أهل النطق بين المبدأ والخبر فالجلامد
 كاد على هذا فيحمل للضمير عند الكسائي لكنه لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر كالمشتق
 وكذا لم يجر على ذلك الضمير تابع خلفائه وأما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا إن لم يرفع
 الظاهر خبرا كان أو نعتا أو حالا فيستكن فيه أن جرى على من هوله نحو زيد قام وأن جرى
 على ضمير من هوله كذا المستكن به بمنفصل خبرا كان المحتمل للضمير نحو أنا زيد ضاربه أنا أو نعتا
 نحو لقيت رجلا ضاربه أنا أو حالا نحو لقيت زيدا مكر مدان أو صلة نحو الضاربه أنا زيد أو أن
 آمن التيس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية وأما البصرية فواجبوه
 طردا نحو هذ زيد ضاربه هي وتام البحث فيه يبيح في باب الاضمار أن شاء الله تعالى **قوله**
(وإذا كان المبدأ مشتملا على ماله صدر الكلام مثل من أبوك أو كاتا معرفتين أو متساويين
 مثل الفضل منك الفضل مني أو كان الخبر فعلا له مثل زيد قام وجب تقديمه **قوله** (من أبوك)
 مبني على مذهب سيويوه وذلك لأنه يجر عنده بمعرفة عن نكرة مضنة استفهاما أو نكرة
 هي أفعول تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل أفضل منه أبوه
 وغير سيويوه على أن مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه في مثل هذا المقام من قام
 وما جاء بك وإبهم قام ومن قام فت وانما كان للشرط والاستفهام والعرض والتخي والنحو
 ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة المصدر لأن السامع يبني الكلام الذي لم يصدر بالغير
 على أصله فلو جوز أن يبيح بعده ما يغيره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغير أو راجع إلى
 ما قبله بالتفسير أو غير لما سمع بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه **(** وكذلك حكم
 المضاف إلى أداة الشرط أو الاستفهام يجب تصدده نحو غلام من قام وغلام من قم أتم
 لأن معنى الشرط والاستفهام يسرى إلى المضاف والا لم يجر تقدمه على ماله المصدر
(قوله أو كاتا معرفتين أو متساويين **)** ليس على الإطلاق بل يجوز تأخر المبدأ عن الخبر
 معرفتين أو متساويين من قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين المبدأ كما في قوله **ب** بنونا
 بنونا بناتنا وبناتنا بنوهم أبناء الرجال الأبعد **ع** وذلك لأننا نعرف أن الخبر يحيط القائدة
 فلا يكون فيه تشبيه الذي **بذكر** الجملة لاجله فهو الخبر كقولك أبو يوسف أبو حنيفة
 أي مثل أبي حنيفة ولو اردت تشبيه أبي حنيفة بابي يوسف فأبو يوسف هو الخبر ومثله قول

٤ قوله (رفوف) وقالوا
 يا خويلد لاترع) يقال
 رفوت الثوب ارفوه
 يهزم ولا يهزم ورفوت
 الرجل سكنه من الرعب
 قال أبو خراش الهذلي
 واسمه خويلد رفوفى
 البيت وقوله لاترع أي
 لاتخف ولا يلقك خوف
 ورعت فلانا وروعته
 فارتاع أي افرعته ففرع
 وفي الصحيح لم ترع في البيت
٥ قوله (هذا القاع
 عرفج) القاع الأرض
 المستوية والعرج شجر
 ينبت في السهل الواحدة
 عرجة

ان تمام * لماب الاغنى اتقالات لغاية * ٢ وارى الحاشية اذ عوازل * اى سوا
 ما تأملت فيها ولغاية مثل ما سالاغنى (قوله او كان الحرف فعلة) اى فعلا مسندا الى صير
 المتأخر بحوريد فام فاه لوقدم اسمه المتأخر بالفاعل فان قيل فيجوز ان كان الصير باررا
 نحو الرمان فاما والريون فاموا فاه فاشته المتأخر بالذل من الصير او بالفاعل على
 لغة * معاوون فيكم ملائكة او معول مع ذلك جلا على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى
 * هم عوا وصحوا كثير منهم * وقوله تعالى * واسمروا بحوى الذين ظلموا * ان
 كثير والذين مسدأ من مدع الحرس (ويحب ايضا تأخير الحاردا اقترن بالفاء نحو الذى
 ما بنى فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذى هو العقب وايضا لكونه فاء الحراء وهو
 عصب الشرط لاستحقاق اذاه صدر الكلام (ويحب ايضا تأخير الحاردا اذاه بعدلا
 لبطا او معنى نحو ما ريد الا فام واما ريد قائم لاك ان قدمه من غير الا انعكس المعنى
 كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتأخيره ولا يتصور المديم مع الالماهى في باب الاستثناء
 (ويحب ايضا تأخير الحاردا اقترن المتأخر بلام الاسماء نحو لريد فام او كان صير
 الشأن لروم بصدرهما * قوله (واذا تصبى الحرف المفرد مائه صدر الكلام مثل اى
 ريدا وكان محكما ٣ مثل في الدار رجل ٤ او لمعلمه صير في المتأخر مثل على التمرة مثلها
 ريدا ٦ او من ان مثل عدى لك قائم وحب تقدمه) هذا سان لموجبات تقديم الحرف
 واعمال الحاردا لانه ان كان الحرف حلة متعصية لما يصحى صدر الكلام لم يحب تقدمه
 بحوريد من اياه اذ الاستفهام وسائر ما يصحى صدر الكلام يكفيا ان تقع صدر
 حله من الجملة بحيث لا يقدم عليها احد ركبي تلك الجملة ولا ماصرا من تمامها من
 الكلم المعبرة لها كما كان واحواتها وسائر ما يحدث معنى من المعاني في الجملة التي يدخلها
 فلا يقال ان من ما مى اشكره (واما قولهم علمت انهم في الدار فان العمل لما كان من
 افعال الملوك وليس اثرها المعنى طاعرا كمال العلاج فانها محسوسة الا انكار الصبر
 والمشي حور تقدمه على الكلام المصدر اذاه الاستفهام والى ولا من الانتداء مع تأخيره
 يده معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى طفت ريدا قائما ريد قائم في طى ومع من
 العمل فيه طاعرا احتراماً لفظ المتصنى المصدر (واما قولهم الذى ما نصرت والذى
 ان نصرت يصربك فان الوصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة الا انه لا يؤثر
 في صلبه معنى ونحو قولهم ريد من اياه وعبر في دار من هو اولى بالحوار لان المتأخر
 كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الحرف ليس هو معه ايضا كالنرد كما كان الوصول مع
 صلبه كذلك (فان قيل كيف الجمع بين قوله هما اى مفرد وقوله قتل وما وقع طرفة
 فالأكثر انه مفرد بحمله (قلت لا شك ان لفظ اى اسم مفرد في الوضع سواء قدر
 بالجملة او المفرد فاقب في اى ريد مفرد واقع لوقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال
 انه حرف مفرد (وان كان الاستفهام طرعا متعلقا بالحرف المفرد الملقب به وحب تقدمه
 على المتأخر اما مع الحرف حو علام راكب ريدا ويدويه نحو علام ريد راكب (قوله
 واذا تصبى الحرف المفرد) اعلم انه لا يقع من حله مقتضيات الصدر حرا مفردا الا بكثرة

٢ قوله (وارى الحاشية
 اشتارته ايدعوا سلا)
 ارى الصحاب ودعوا الارى
 انصا العمل اشار العمل
 احتاشا

٣ وله ليس في المقبره
 على ان الحاحب
 ٤ او لمعلمه صحيح الشارح
 كسر اللام وسخ اللام
 في المقبرة على ان الحاحب
 ٦ او يكون حرا من ان
 لمعلمه

الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام من زيد (قوله او كان مضمي)
 اى كان الخبر اى تقدمه ^{مضمي} المبتدأ نكرة على ما ذكر قبل في جواز تنكير
 المبتدأ ان تقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدأ وقد قلنا
 عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الطرف خبرا عن المبتدأ النكر في
 الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان الالة فيه خوف ليس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
 الطرف خبرا فالوقف وقوع الطرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك الابس القليل كما في
 قوله تعالى ^و وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة ^و وتقدم الخبر غير
 الطرف على المبتدأ ليرفع الابس ولا يعينه للغيرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل
 احتمال ^و كون رجل خبرا عن قائم او بدلا منه (واما الطرف فانه اذا تقدم تعيين
 للغيرية بسبب انتصابه لفظا او جملا هذا كله على مذهب سيويه) (واما على مذهب
 الاخفش والكوفيين فالطرف عامل في الاسم الذى بعده فليس اذن من هذا الباب
 قولنا في الاغلب احتراز عن قولهم امت في حجر لافك * وقولنا مما لا يتضمن معنى
 الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويلك فان الاغلب تأخير الخبر لما ذكرنا قبل
 (قوله او المتعلق) اى المتعلق بالخبر بكسر اللام ونعني بالمتعلق جزؤا الخبر لقوله على التمرة خبر
 والجور وجزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجارو الجورور متعلق به والجورور
 وحده يتعلق بهامله لان الجار ليس يتعلق في الحقيقة بل بسبب تعلق الجورور بهامله
 القاصر يعنى اذا انفصل بالمبتدأ ضمير يرجع الى جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى
 لا يلزم ضمير قبل الذكر فلو قلت مثلها زيدا على التمرة لكان مثل صاحبها في الدار
 وقد تقدم امتناعه واذ كان الضمير في صفة المبتدأ نحو على التمرة زيد مثلها جاز
 تأخير الخبر عن المبتدأ بان يتوسط بينهما وبين صفته نحو زيد على التمرة مثلها اذ انفصل
 بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق بالخبر على المبتدأ ذى الضمير
 وتأخر الخبر عنه نحو في الدار مالكمها قائم جاز عند البصريين وعند هشام من الكوفيين
 خلافا للباقيين وكان المنع نظر الى ان المفسر مرتبه التأخر لتعلقه بالخبر وليس بشئ
 لان التقدم اللفظى كاف في صحة عود الضمير الا ترى الى قوله تعالى ^و واذا بتلى
 ابراهيم ربه ^و ووافق الكسائي البصريين في جواز نحو زيدا غلامه ضارب
 لاني نحو زيدا غلامه ضرب وكأنه نظر الى شدة طلب القتل لمفعوله فكان مقعوله
 متأخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه بالمشابهة (والاولى الجواز في الكل لما ذكرنا
 من الاكتفاء بالتقدم اللفظى (قوله او عن ان) يعنى او كان الخبر عن ان مع اسمها
 وخبرها يريد اذا كان ان مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم انها
 مع صلتها فاعل عندنا على اذا كان الخبر ظرفا (واما تعيين تقديم الخبر لثلاث الابس
 بان المكسورة ٧ لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا
 قائم عندي او خبر ظرف نحو ان زيدا قائم حتى لا شبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع
 الفتحة الخفية الابس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف

٧ لان المكسورة لاتصلح
 ان تكون مع اسمها
 وخبرها مبتدأ لكونها
 جملة والمبتدأ مفرد فاذا
 تقدم الخبر عرف من
 اول الامر ان الذى يبنى
 بعده ان المفتوحة لان
 الخبر لابد له من مبتدأ
 ولا يصلح له الا المفتوحة
 واما ان قلت ان زيدا
 قائم عندي فرمما التبت
 المفتوحة بالمكسورة
 لانك لو جئت آه نسخه
 ٧ قوله (لان المكسورة آه)
 هذه النسخة تؤدى الى
 التكرار

المفوحه كالجحى في باب الحروف المشبهة بالعل ولا يرفع نحو ححر المتدأ بعد ححران
 اتبس انما ادريما يعل انه ححر بعد ححر لان المكسورة او يعل في الفوق تعلفه
 ححران (واداء تقدم الحرف على ان عرف انه ححر المتدأ وانه ليس في ححر ان المفتوحه
 ادهى حرف موصوله ويحى في باب الموصول ان ما في ححر الفسلة لا يقدم على
 الموصول ولا في ححر ححر المكسورة لانها الصدر فاداني ان التقدم ححر والمكسورة
 مع اسمها وحرفها لا يصح ان يكون متدأ لانها جله والمتدأ مفرد تعين ان ما بعد الحرف
 هي ان المفتوحه لا حير (واداء كل ان المفتوحه مع صلتها بعد اما نحو اما لك خارج
 فلا صدقه فانها تقدم على ححرها لما ذكر في حروف الشرط ان الحمله النامة لا توسط
 بين اما وفتها فلا تلبس المفتوحه بالمكسورة (ويحب انما تأخير المتدأ الذي
 بعد الانفصال نحو ما فثم الاربعا ومعنى نحو انما فثم ريد لك ان قد منته من دون الا
 انعكس الحصر وان قد منته مع الالف يحرف لتقدم اداء الاستثناء على الحكم في
 الاشياء المرفوع ولا حور ذلك كالجحى في باب الاستثناء (واداء كان تقديم الحرف بعدهم
 منه معنى لا يفهم تأخيره وحب التقديم نحو قولك تجبى اما اذا كان المراد الفاعل تجبى
 او غير ذلك بما بعدهم الحرف ٢ قوله (وقد يتعدد الحرف مثل ريد عالم عاقل) اعلم ان
 بعدد الحرف اما ان يكون بعض او بغيره فالاول نحو ريد عالم وعامل وليس قولك هما
 عالم وعامل من هذا لان كلاما فيما تعدد فيه الحرف عن شئ واحد وهما الحرف عد
 في العالم غير المحرفه فاعامل (والثاني على صريين لان الاحبار السعدده اما
 ان يكون متصاده او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو ريد
 حاتم نافع لانها بمعنى واحد والثاني في الحقيقة تأكيد للاول فان لم يكن متصاده
 كقوله تعالى ﴿ وهو القومور الودود دو العرش المجيد فعال لما يريد ﴾ في كل واحد
 صير يرجع الى المتدأ ان كان مشعا ولا اشكال فيه وان كانت متصاده فهي على صريين
 اما ان يثبت حرفه المتدأ مع تلك الاحبار والحرف الآخر بالحر الآخر او يصف
 المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للناطق هذا ابيض اسود وليس هو
 في الحقيقة بما تعدد فيه الحرف لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان
 الصير في كل واحد من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع المتدأ بل المعنى هما رجل
 عالم ورجل جاهل واما الصير في كل واحد من ابيض واسود ٣ فانه يرجع الى
 مجموع المتدأ بدليل مطابقتها افرادا وثية وجما كقولك هما ابيض
 اسودان وهم من اسود (واعلم ان ذلك مع ان المراد بعضه ابيض وبعضه اسود
 كان المراد فالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال العصيين بخلاف حرق
 الاول فان كل واحد منهما مفرد عن الآخر واداء ان اساد الثئى الى الثئى مع
 ان المسداليه في الحقيقة متعلته الخارج منه مع قيام القرية نحو هذا حسن العلام
 نصب العلام وحرفه فلا يتحور اساد الثئى الى الثئى مع ان المسداليه في الحقيقة
 حره المسداليه في الطاهر اولى وهذا كما قول الخارج اجراى طاهر فشره ومنه قولهم

٢ كما اذا صدت ساراك
 من تيم لا حير فلت تيمى
 نصح

٣ قوله (فانه يرجع الى
 مجموع المتدأ بدليل
 مطابقتها) قد يقال
 لادلاله لطافه المذكورة
 على رجوع الصير الى
 مجموع المتدأ لان اختلافه
 يستلزم اختلاف بعضه
 اختلافه على سدا اذا اثير
 البعض مطلقا من كل
 ويحاط به لا كلام في صحة
 هذا الاعتراض والدال على
 رجوع الصير الى مجموع المتدأ
 هو وجوب المطابقة حيث
 لا يصح مع تعدد الاعاض
 البين والاعاض السود
 في واحد مثلا ما يبال
 هذان اسودان ابيضان
 اسود بعض دأمل

١٠ (قوله وحصل بالانكسار كيفية متوسطة بينهما) دلالتها ظاهرة في جميع الاجزاء هو الكيفية المتوسطة
 لاسن واحد من النظمين فثبت ان معاً ١٠١ يتضمنان ضميراً واحداً سلباً وبلى مركباً هو المشهور

٦ اذ المعنى في جميع
 اجزائه لضعفه
 ه (قوله نحو هذا اسود
 وابيض وهذا حلو
 وحامض) كان دخول
 العاطف ههنا للنظر
 الى تعدد الخبر لفظياً
 والاولى تركه واما نحو
 ابيض اسود فان نظر
 الى تأويله بالابلق كان
 الاولى تركه وان
 نظر الى ان المبتدأ
 والخبر متعدد ان معنى
 كان الاولى ان يؤتى به
 ٦ (قوله لان المبتدأ
 مفكوك تقديراً آه)
 لم يرد ان هذا من قبل
 العطف فيما بين الجمل
 بل اراد تصوير الفك
 فان قلنا اذا كان من قبل
 العطف في المفردات
 وجب تشارك المفردين
 في الاستناد الى شيء واحد
 وهو باطل قطعاً
 قلت ربما يعتبر العطف
 بينهما اولاً حتى يصيرا
 به كشيء واحد فيسند
 المجموع الى مجموع
 المبتدأ على ارادة
 التفصيل اعتقاداً لهم

زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجهها نصبا وجرا واما الثاني اعني ما انصف
 فيه المصوغ بكل واحد منهما نحو هذا حلواً معاً فلا اشكال فيه لان الضمير
 يرجع من كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ المعنى في جميع اجزائه حلولة وفيها
 كما يجوز منه لانه اخرج الغلطان في جميع اجزائه وانكسر احد هما بالآخر وحصل
 بالانكسار كيفية متوسطة بينهما و اعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على
 الآخر بالواو مع انصاف مجموع المبتدأ بكل واحد من الخبرين تقول زيد كريم شجاع
 وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم
 وابن الهمام وليت انكيت في المزدحم وكذا ما عجزت له في رجوع الضمير من كل
 واحد من الخبرين الى مجموع المبتدأ ه نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو حامض
 واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى مجموع المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو
 ٦ لان المبتدأ مفكوك تقديراً اي احد هما عالم والاخر جاهل ه (قوله وقد يتضمن
 المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف
 والكرة الموصوفة بهما مثل الذي يأتي اوفى الدار فله درهم وكل رجل يأتي
 اوفى الدار فله درهم وليت ولعل ما نقصان باله تقاضا واسبق بعضهم ان بهما) اعلم ان الفاء
 تدخل (على خبر المبتدأ الواقع بعد ما وجو بانحو اما زيد فقسام ولا تحذف الا لضرورة
 كقوله فما القتل لا قتال لديكم ه اولا ضمير اقول كقوله تعالى فما الذين اسودت
 وجوههم اكفرتم ه اي فقل لهم اكفرتم ونجى ه لعل الاتيان بالفاء في خبر مثل هذا
 المبتدأ في جروف ان شرط ويدخل جو ازا في خبر مبتدأ مذكور ههنا وهو شيئان
 احد هما الاسم الموصول بما قبل او ظرف ويدخل في قولنا الموصول اللام الموصولة
 ايضا في نحو الزانية والزاني فاجلدوا ه وصلتها لانكون الافعال في صورة اسم
 الفاعل او المفعول لما يجرى في التسمية الموصولة والاعراب الاعم في الموصول الذي
 يدخل في خبره الفاء ان يكون عاماً وصلته مستقلة كما في اسماء الشرط وفعل الشرط
 نحو من تضرب اضرب وقد يكون خاصاً وصلته ماضية كقوله تعالى هذان الذين
 قتلوا المؤمنين والمؤمنات ه الآية لان الآية مسوقة للتكايه عن جماعة مخصوصين
 حصل منهم الفتى اي الاحراق وكذا قوله تعالى ه وما افاض الله على رسوله منهم فـ
 اوجفتم ه وقد يكون الموصول خاصاً وصلته مستقبلية كقوله تعالى قل ان الموت
 الذي ترون منه فناء ه لانكم ه اذ لا يراد بـ موت تقرون منه بل فاعلم اذرب موت
 فرمته الشخص فالفاء ذلك النوع كوت بالقتل بالسيف مثلاً ولا فاء نوع اخر منه فاعني
 هذه الماضية التي تقرون منها تلتزكم وبياز دخول الفاء في خبر المبتدأ ههنا وان لم
 يكن موصولة لانه موصوف بالموصول (وقد يقع الماضي بعد الموصول المذكور وهو
 بمعنى المستقبل لضعفه معنى الشرط كقوله الذي اتاني فله درهم والموصول بالظرف

على فهم السامع واذا تعدد البتد ألقا أيضاً كان ذكر
 العاطف اوجب ومنه قوله ان من كل علم وعمود كل صناعة والوجه في العطف بين الخبرين ما ذكرناه فاعلم

نحو الذي قد امكنك او في الدار فله درهم) وانما وصل المبتدأ الذي في خبره الفاء او
وصف بالفعل او الظرف فتعقل كون الموصول والموصوف ككلمة الشرط والخبر
كالجزء الذي يدخله الفاء واما الصلة والصفة فيكونان كالشرط وكان حق الموصول
على هذا ان لا يكون الا بمهما كاسماء الشرط نحو من وما الشرطيتين (وانما جاز ان
لا يكون بمهما كما في قوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا﴾ لانه دخل في معنى الشر (وكذا
كان حق الصلة ان لا تكون الافعال مستقبل المعنى كشرط من وما الا انه للم يمكن شرطا
في الحقيقة جاز ان لا يكون صريحا في الفعلية بل يكون مما يقدر معه الفعل كالظرف والجار
والمرور وان لا يكون مستقبل المعنى كقوله تعالى ﴿ان الذين قتلوا﴾ وكذا كان
حق الخبر ان يلزمه الفاء لكونه كالجزء فن حيث انه ليس جزاء الشرط حقيقة جاز
تجريد منها) مع قصد السببية نحو الذي يأتي له درهم (ولا يلزم مع الفاء ان يكون
الاول سببا لثاني بل اللازم ان يكون ما بعد الفاء لازما لمضمون ما قبلها كما في جميع
الشرط والجزاء ففي قوله تعالى ﴿وقل ان الموت الذي تقرون منه﴾ الآية الملازمة لازمة
للفرار وليس القرار سببا للملاقاة وكذا في قوله تعالى ﴿وما يكمن من نعمه﴾ فمن الله يكون
النعمه منه تعالى لازم لحصولها معنى فلا يفترق قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء
ويجوز تحقيقه في حروف الشرط ان شاء الله تعالى (والثاني النكرة العامة الموصوفة
بالفعل او الظرف او الجار نحو كل رجل يأتي اوما ملك او في الدار فله درهم) وقد
يجوز صفتها ايضا ما ضيا مستقبل للمعنى نحو كل رجل اناك غدا فله درهم لما ذكرنا
في الموصول (وقد تدخل الفاء على خبر كل وان كان مضافا الى غير موصوف نحو كل
رجل فله درهم لمصارعته لكلمات الشرط في الابهام (وكذا ان كان مضافا الى غير
موصوف بغير الثلاثة المذكورة نحو كل رجل مالم فله درهم) وعند سيبويه لا تدخل
الفاء على خبر غير ما ذكرنا من المبتدآت (والاخشى يميز زائد بها في جميع خبر المبتدأ
نحو زيد فوجد واشد ٢ وقالة خولان فانكح فتأثمهم ٣ واكرومة الحسين خلوكا هيا
وسيبويه يؤول مثله بفوحده خولان فانكح (قوله وليت ولعل ما تعان باتفاق) جميع
تواضع المبتدأ مع دخول الفاء في خبر المبتدأ المذكور الا ما ذكره وذلك لانه انما
دخله الفاء لمشاكلة المبتدأ لكلمة الشرط ويلزمها التصدر ولا بد خلها نواضع
الابتداء لان تلك التواضع تؤثر معنى في الجملة وقد تقدم ان ما يؤثر في الجملة لا يدخل على
جملة مصدرة بل لازم التصدر ٣ الا ان هذا المبتدأ لكونه غير راسخ العرق في الشرطية
جاز ان يدخله ما لا يؤثر في الجملة المتأخرة معنى ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالى ﴿ان الذين
قتلوا المؤمنين﴾ الآية (والحق المألني بها ان المتفوحة ولكن من غير سماع لكنه
لا رأى انه يجوز العطف بالرفع على محل اسم لكن كما يجوز على محل اسم ان كما يجزى
في الحروف المشبهة بالفعل (وكذا اجزى بعضهم ان المتفوحة في جواز رفع المظوف
على اسمها مجزى المكسورة على ما يجزى في الموضع المشار اليه اجزا هيا مجزى ان
المكسورة (واما كلمات الشرط الجازمة لثابتة الاقدام في الشرطية فلا بد خلها شي

٢ (قوله وقالة خولان
فانكح فتأثمهم آه) يقال
خولان قبيلة من الجين
والاكرومة من الكرم
كالاعسوبة من العجب
٣ في قوله واذا تضمن

١٠١ ١٠٢ ١٠٣

٤ (قوله أن من يدخل

الكنيسة يوما) الكنيسة

مبعد التصاري قوله جثا

ذرا الجؤذر ولد البقرة

الوحشية ه قوله قال

المصنف اتباعا لعبد القاهر

(آه) قال المص في ايضاح

المفصل وهو يعنى منع

سيبويه من دخول الفاء

في خبر أن يعسد من جهة

النقل والفقه اما النقل فقد

استشهد سيبويه في كتابه

بعد قوله (الذين ينفقون

اموالهم بقوله تعالى قل ان

الموت الذي تدرسون منه)

واما الفقه فيعده من وقوعه

في مخالفة الواضحات قال

والظاهر أن نسبة هذا النع

اليه مبني على نقل الزمخشري

قائه وان اهتم الكلام في

الفصل الا انه واضح معللا

في غيره

٦ بدله لولا زيد لكان كذا

ومثل ضربى زيدا قائما

ومثل كل رجل وضيعته

ومثل لمرء لافعلن كذا

بخطاب الحاجب قوله كذا

ليس في القروة

وجعله بدلا تعسف ظاهر

٨ قوله وعامله محذوف

على ما قال المص اي فقا جأت

وقت) وهو المختار

في الكشف

من نواسخ الابداء الا في الضرورة فيضمر مع ذلك بعدها ضمير الشأن حتى لا يخرج
كلمات الشرط في التقدير عن التصديق جللتها وذلك نحو قوله * ٤ ان من يدخل الكنيسة
يوما * يلقى فيها جأ ذرا وظباء (قوله والحق بعضهم ان لهما) اي الحق ان في المنع
من دخول الفاء بليت ولعل ه قال المصنف اتباعا لعبد القاهر ان هذا المحقق سيبويه
خلا للاخفش (ونقل العبدى وابوالبقاء وابن يعيش ان المجوز لدخول الفاء مع ان
سيبويه خلا للاخفش) قوله وليت ولعل مانعان بالاتفاق (لاوجه لتخصيصهما بل كل
ناسخ للابتداء هكذا سوى ما استثنى) وما ذكره المصنف من ان امتناع دخول الفاء
في خبر ليت ولعل للزوم التناقض وذلك لان ما بعد الفاء الجزائية لا يكون الا خبرا اي
محملا للصدق والكذب وخبر ليت ولعل لا يمتثلان ذلك ليس بشئ* لعمرك قولك ان جاءك
زيد فاضربه قال الله تعالى * ان الذين يكفرون يأتوا الله ويقتلون النبيين بغير حق
ويقتلون الذين يأمرون بالقسط من الناس فيشرهم بعذاب اليم * (قوله وقد
يحذف المبتدأ لقسم قرينة جواز كقول المستهل الهلال والله وانجز جوازا نحو
خرجت فاذا السبع ووجوبا فيا التزم في موضعه غيره نحو ٦ لولا على لهلك عمر
وضربى زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك لافعلن كذا) المستهل المبصر للهلال
وقد ذكرنا انه لا يحذف شئ لا وجوبا ولا جوازا الا مع قرينة دالة على تعيينه * اعلم
انه قد يحذف المبتدأ وجوبا اذا قطع الثبوت بالرفع كما يحذف في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد
اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة قطع لفصده المدح
او الذم او الترحم كما يحذف فلوظهر المبتدأ لم يتيقن ذلك ويحذف وجوبا ايضا عند من
قال في نحوهم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما يحذف في بابه (قوله
جوازا ووجوبا نصب على المصدر اي حذف واجبا وجأزا واذا في قوله اذا السبع
لفجأة) (واختلف فيها قتل عن البردائها ظرف مكن فعلى قوله يجوز ان تكون
خبر المبتدأ الذي بعدها اي في المكان السبع فقول على هذا مررت فاذا زيد قائما واذا
عنده متعلق بكائن وشبهه من متعلقات الظروف العامة) (ولا يجوز على قوله ان يكون
اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذا يضاف من ظروف المكان الى الجمل
الاحيى على ما يحذف في الظروف البنية) (وما ذكره لا يطر في جميع مواضع اذا المفجأة
اذا معنى لقولك في المكان السبع بالباب في تأويل قولهم خرجت فاذا السبع بالباب
(وقال الزجاج ان اذا المفجأة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان تكون في قولهم فاذا
السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول السبع اي في ذلك الوقت
حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كالمز (ويجوز ان يكون الخبر محذوفا
واذا ظرف لذلك الخبر غير ساد مسدده اي في ذلك الوقت السبع بالباب يحذف بالباب
لدلالة قرينة خرجت عليه) (ويجوز ان يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية
٨ وعامله محذوف على ما قال المصنف اي فقا جأت وقت وجود السبع بالباب الا انه
اخراج لا ذاعن الظرفية اذ هو اذن مفعول به لفجأت ولا حاجة الى هذه الكلفة فان

إذا الترفية صرمتصره على الصحيح (وعمل عن اى رى ان اذا الفاحاء حرف فعل
 هذا حر المتأدى في نحو فاذا السع محذوف ملاحاف) (واما الفاء الداخلة على اذا
 الفاحاء فعل عن الزبائى انها حواب شرط معذر ولعله اراد انها فاء السبيه الى
 الراد منها لروم مانعها لما قبلها كما هدم اى مفاحاة السبع لارمة الخروح (وقل
 للمارى هى رائته وليس شئ) ادلا بخور حدها (وقال ابونكر مرمال هى لعنل
 جلا على المي اى حرح فاحأب كذا وهو قرب (قوله الترم في موضعه) يسال
 الترمه الشئ قال ترمه اى فى ملارمه اى فى حر الترم العرب ذكر غير الحبر المتذر
 فى موضعه فحذف الحبر وحوما فى موضع يكون فيه مع الترمه الساة على تعيين الحبر
 القدر من بين سائر الاحبار لبط سادسد ذلك الحبر وهو فى اربعة ابواب على ما ذكره
 النصف * اولها المتأدى الذى بعد لولا هذا على مذهب الصريين (وقال الترم
 لولا هى الزايمة للاسم الذى بعدها لاحصاصها بالاسماء كسائر العوامل (وقال
 الكسائى الاسم بعدها فاعل لعل مقدر كقوله لودات سوار لظمنى * وهو
 قرب من وحه وديك ان الشاهر منها اها لوالى تسد اسماع الاول لانتاج الثاني
 كما يحى فى حروف الشرط دخل على لا وكانت لارمه تفعل لكونها حرف شرط
 قسى مع دخولها على لا على ذلك الانصاء ومعناها مع لانصاء ما على ما كان
 كما سبق مع غير لا من حروف التى معنى لولا على لهلك غير لولم يوحده على لهلك
 غير يبنى الاول اى اسى اسماء وحوذ على لانساء هلاك عمرو اسماء الانتهاء ثبوت على
 ثم كان لولا مفعله ثبوت الاول واسماء الثاني كافاه لوى قولك لولم بأبى شتمك كإمر
 فى ان قوله * وبنو ان ماسعى لادى معيشه * كساقى ولم اطلب قليل من المال *
 لكن مع الصريين من هذا القدر وحلهم على ان قالوا لولا كنه نفسها وليست
 لوالداخلة على لا لان اعمل بعد لولوا اصمرو حوما فليز من الاتان يصمركا مرقى باب
 الفاعل وليس بعد لولا مفسر انفسا لبط لا لا يدخل على الماضى فى غير الدعاء وحواب
 الاسم الا كرا فى الاعل كما يحى فى قسم الحروف ولا مكرير بعد لولا فسال الصريين
 الاسم المرفوع بعده مسدا ولا بخور ان يكون حواب لولا حره كإمر فى امارب قتائم
 لكونه حله حالسة عن العائد الى المسدا فى الاصل كإمر لولا على لهلك سر لغره
 محذوف وحوما لحصول شرطى وحواب الحذف احدهما الترية الدالة على الحبر
 المعنى ٣ وهى لعهه لولا ادهى موضوعه لعل ٤ على اسماء المروم فلولاداة على
 ان حر المتأدى الذى بعدها موحود لا قائم ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الحروف والثاني
 انه لبط الساد سد الحبر وهو حواب لو (ورسا دخلت لولا هذه على العليلة قال
 * قالب امامة لما حئت رأتها * هلا رميت بعض الاسهم السود * لادر درك اى
 قدرتهم * لولا حدثت ولا عدى لمحدود ٦ * (وقتها كل متدا يكون
 مصدرا صريخا نحو صرعى او معنى المصدر وهو افعال الفصل مصفاة الى المصدر
 لانه بعض ما يصفى الى كما يحى فى بابها نحو احط ما يكون اى كون واكثر ٤ شرى

٢ اى يعلم قطعا اسماء الاول
 لاسماء الثاني لانه لارمه
 اى الثاني لارم للاول وادا
 اتقى اللارم اتقى المروم
 قطعا بخلاف العكس
 ٣ (قوله وهى لفظه لولادهى
 موضوعه لعل على اسماء
 المروم) الموحود فى السبع
 المتعددة لعل لولا وح
 لا تصح قوله ادهى
 موضوعه لعل على اسماء
 المروم كالا يحى فالاول
 ان يقال لفظه لو ومحل
 حكمه ذلك بضمى دلالة لو
 لاهى وحوذ مانعها كاه
 قبل لولا كنه رأسها لكونها
 مركبة من لو ولا فاسد
 ذلك ان يكون لولاداة على
 وحوذ مانعها
 ٤ على ان الاسم الذى بعدها
 موحود دلالة اسماء حوابها
 فقولنا لولم على معنى لولا
 على موحود سمحه
 ٥ (قوله لولا حدثت ولا
 عدى لمحدود) عدى
 يعدى عدى وعدى او
 الاسم العدى والعدى
 ٦ اى لولا احدى وهو
 الحرمان سمحه

السويق ويكون المصدر معنانيا الى القساعل نحو ضرب زيد او الى المفعول نحو
ضرب زيد او اليهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال منهما معا في المعنى نحو ضرب زيد
قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما نحو ضرب زيد قائما او قائمة (ويقع هذا الحال
فعلنا ايضا خلافا للقراء نحو على يزيد كان ذا مال) (ويقال سمع اذني زيد يقول ذلك
اي سمع اذني كلام زيد على حذف المضاف) (وان كانت الحال المذكورة جلة
اسمية فتند غير الكسائي يجب معها او الحال نحو ضرب زيد وغلامه قائم قال النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم من اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد) اذ الحال
فجولة وقد وقعت موقع الهمزة فيجب معها علامة الحالية اذ شكل واقع غير موقعه ينكر
(وجوز الكسائي تجردا عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ فنقول ضرب
زيد ابوه قائم كما في قوله لكنه قوه الى في) (ويجوز عند الكسائي اتباع المصدر
المذكور بالتواضع نحو ضرب زيد كله او ضرب زيد الشديد قائما) (ومنه
غيره للقلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبره
لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما ضرب زيد الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء
(وفي خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن باب شاذ الى انه
لا خبره لكونه بمعنى الفعل كما قلنا معنى ضرب زيد قائما اضربه قائما وهو نحو قائم
الزيدان عندهما) (وذهب الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى
والعامل فيه المصدر الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضرب
زيد قائما حاصل) (وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر
مضاف الى صاحب الحال اي ضرب زيد اضربه قائما اي ما ضرب اباه الا هذا
الضرب المأنيذ وكذا ٨ اكثر ضرب السويق شربه ملتوتا) (وذهب البصريون
الى انه حال من معمول المصدر معنى لالفتا والعامل في الحال محذوف اي ضرب زيد
حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان
معنى ضرب زيد قائما ما اضرب زيد الا قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا
من تقدير البصرية والاختش (وبسائه مبنى على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعنى
الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل ولم تقع قرينة تخصصه ببعض
ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذنا من استغراء كلامهم معنى التراب
يابس والماء بارد ان كل ما فيه هاتان الماهيتان حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم يتقص
الطهارة ان النوم مع الجلوس لا يتقصه لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام
قرينة التخصيص فهو للتخصيص نحو اشتر اللحم واشرب الماء لان شرب الجميع وشرب
الجميع متضمن (وذا تقرر هذا قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية
بحال تخصصه بل الحال عندهم قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل
ضرب من واقع على زيد حاصل في حال القيام وهذا المعنى مطابق للمعنى المتفق عليه
اعنى ما اضرب زيدا الا قائما) (واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال المتخصص له

٨ قوله (اكثر ضرب
السويق ملتوتا) يقال
لت الشئ يله اذا شده
واوثقه ولت السويق
الله اذا جدحته

يكون المعنى صرى ريدا المحض بحال التام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المنق عليه
 لأنه لا يتبع من حصول الصرب المفيد بالقيام حصول الصرب المفيد بالتعود أيضا
 في وقت آخر وليس في تقديرهم إذن معنى الحصر المراد المنق عليه (وبهذا يظن
 مذهب ابن درسيوه انصافا لأنه لا حصر في قولنا أصرب ريدا قائما (وما يفسد
 مذهب الكوفي خاصة زيادة على ما تقدم من جهة اللفظ أنه ليس في تقديرهم ما يفسد
 مسد الخبر لأن مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها لفظ واقع موقع الخبر وقد
 تقدم أن الخبر لا يحدف وجوبا إلا إذا سد مسده لفظا (وكذا نقول في قولهم أكثر
 شرى السوي ملووا أن معناه أن شرى له ملووا أكثر من شربه غير ملووت ولو قدرناه
 على مذهب الكوفة أكثر شرى السوي ملووا حاصل لم يحصل هذا المعنى المنق
 عليه إذ يجوز أن يقول هذا اللفظ أو تريد أن من شربه ملووا عشر مرات مثلا وغير
 ملووت ألف مرة ويرد ما أكثر شرى السوي ملووا تسع مرات مثلا فإنه أكثر
 شربه ملووا (ويرد على مذهب الأحفش حذف المصدر مع بقاء معموله وذلك
 عندهم ممنوع إذ هو مقدر أن الموصول مع الفعل والموصول لا يحدف إلا أن يقال إذا
 قاسم فمرده قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيويه في باب المفعول معه أن
 تصدير مائت وريدا مائت وملانس ريدا هذا (والفريه الدالة على تعيين الخبر
 الذي هو حاصل عند الضرورة هو الإحار من الصرب نكوبه مقيدا بالقيام لأنه لا يمكن
 تقديره عند الألف حذفه واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطنا
 وجوب الحذف وأصله عندهم صرى ريدا حاصل إذا كان قائما (وليس إذا الاستقبال
 ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله تعالى ^١ وإذا قيل لهم لا يفسدوا في الأرض فكم
 وقوله ^٢ (وإذا ما عتصموا هم يعصرون) ^٣ ومثله كثير حذف حاصل كما يحدف
 متعلقا بالطرف العامة بخور يد عندك ^٤ والركض في الميدان ففي إذا كان قائما
 ثم حذف إذا مع شرطه العامل في الحال وأقيم الحال مقام الطرف لأن في الحال معنى
 الطرفية إذ معنى حاتني ريد رانكا أي في وقت الركوب والحال قائم مقام الطرف القائم
 مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر (فإن قيل لم لا يكون كان المتدرة ناصفة وقائما
 حرها (قيل لأن مثل هذا المنصوب أي الذي ينبغي تعدد المصدر المنصوب بالسوانط
 المذكورة لا يكون الأمكنة لم يسمع مع كثرة الأكداء فلو كان حركان لخار تفرقه
 ولسمع ذلك مع أول الانتداء هذا ما قيل فيه ^٥ والذي يظهر لي أن تقديره بخور صرى
 ريدا يلائسه قائما إذا أردت الحال من المفعول في المعنى وصرى ريدا يلائسه قائما
 إذا كان من الصاعل في المعنى أولى ثم سؤل حذف المفعول الذي هو ذو الحال ففي
 صرى ريدا يلائس قائما وبخور حذف ذي الحال على ما أورد مع قياس الفرية
 تقول الذي صرمت قائما ريد أي صرته ثم حذف يلائس الذي هو حر المتدأ
 والعامل في الحال وقام الحال مقامه كما تقول راشدا مهاديا أي سر راشدا مهاديا
 فيكون على هذا مستريح من حذف إذا مع شرطه الذي هو العامل ولم يثبت مثله

٣ (قوله والركض في الميدان)
 الميدان واحد المادين يقال
 مادا الشيء يمد إذا حركه
 ٤ مع طول الاستقراء هذا
 ما قيل وفيه تكلفات
 كثيرة آه

في كلامهم ولا يحتاج الى الاستدلال على ان كان تامة لا ناقصة وعلى مذهب من يجوز ان يعمل في الحال غير العامل في صاحبها يجوز ان يكون التقدير ضربى زيدا حاصل قائما فيكون العامل حاصلًا وذو الحال معمول ضربى وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهرا في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام الظرف ولا نظيره والذي اوقعهم في هذا ووقع غيرهم فيما لم يعم التزمهم اتحاد العامل في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأهم اليه (والحق انه يجوز اختلاف العاملين على مذهب الامم المالكي) فنقول تقديره ضربى زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل في صاحبها ضربى وهو الياء اوزيده فنقول حذفنا كائنا او حاصل العامل في الحال لكونه عاماشاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه و واعلم انه يجوز رفع الحال السامد الخبر عن افضل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بان او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيويوه والاولى جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاء بجملة قائما ايضا (ولا يجوز مثل ذلك بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربى زيدا قائم اذا لجاز في اول الكلام ولا شك ان الجواز يؤنس بالجاز (ويجوز ان يقدر في افضل المذكور زمان مضاف الى ما يكون بخلاف نحو اكثر ضربى السويق وضربى زيدا وذلك لكثرة وقوع المصدرية مقام الظرف نحو قولك ما ذكر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم اى اوقات كون الامير فتكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهارة صائم وليه قائم وبرجع هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة يرفع يوم الجمعة وايضا كثرة وقوع المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليها الواقع فيه كقوله و وماليل المطي بناثم و ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في الحقيقة زيد فلا يجبر عنه بنفس القيام (واجاز الزجاج وهو الاول لانك جعلت احسن وان كان في الحقيقة زيدا مصدرا وذلك باضافته الى المصدرية (قوله وكل رجل وضعته) الضعة في اللغة العقار وهي ههنا كتابة عن الصنعة (وضابط هذا كل مبتداء عطوف عليه بالواو التي بمعنى مع وفيه مذهبان (قال الكوفيون وضعة خبر المبتداء لان الواو بمعنى مع فتأكدت كل رجل مع وضعته فاذا صرحت بمعلم نتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعنى مع فلا يكون هذا المثال اذن مما نحن فيه اى ما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كانت بمعنى مع تكون في اللفظ للعطف في ضمير المفعول معه فاذا كان وضعته عطفا على المبتداء لم يكن خبرا (فان قيل يجوز ان يكون رفع ما بعد الواو متقولا عن الواو لكونها خبر المبتداء كما هو مذهب السيرافي في نصب المفعول معه على ما يحسن في بابه وذلك انه يقول النصب الذي على المفعول معه

أقوله وأتم والساعد في قرن) القرن حل يقرن العيران ح ١٠٨ ع (قوله والريح ساريها) فلان ساري

فلما أي صار صاعدا ويعمل
مثل عمله وهما يتأريان
وفلان ساري الريح
سواء

ه (قوله طليخان) طليخ
العبر أي وهو طليخ
واقعة طليخ أسفار إذا
جهدها السير

٣ ويكثر الخبر لأن الأصل
أن يكون الضمير معلوما
والخبر محذوفا والكسرة
ماسة للمجهول وقد

نعرف أن يسكن أن شرط
الناطقة بحسب الله الهما
ونعمه خير من رسول
ولا يخبر بالمرء من الكسرة

الأصغر منوهة في محوكم
مالك وأصغر رجلا خير
مداهو كما ذكر ما أن قل

الكلام موضوع للآفة
فإذا كان الخبر معرفة ما
الناطقة في ذلك الكلام

فأجواب أن الساد في نحو
أحوك رد المطلق لفظا
ريد المعرفة على أحوك

المعرفة وهذا الذي
جهله المحاط لآداب
ريد فلا يصح تعريف

لفظ الخبر لأن المجهول
أساس الخبر إلى المتدا
وجهه عليه لأنس الخبر
لكنه حتى بالخبر مكررة في
الأصل لماسة الكسرة للمجهول كما ذكر ما

هو الذي كان في الأصل على مع فلانم الواو مقامه لم تكن أن يكون سلبها لكونها في الأصل
حر فاعمل إلى ما بعدها) فأجواب أن مع إذا وقع حرا عن المتدا لا يستحق الرفع لفظا
حتى سل إلى ما بعده ل يكون محذوفا لفظا على الطريقة مردوبا محذوفا لفظا
محوية معك كما يقول ريد عندك (وقال الصربون الخبر محذوف أي كل رجل وصيغه
مردوب وفيه أيضا اشكال أدلنس في صدرهم لفظا سدس الخبر فكيف حذف وحويا
(وإذا فلان ذلك لأن الخبر مثنى فحذف بعد المعطوف وليس بعد المعطوف لفظا سدس
الخبر ولو سار أن يقول أن المعطوف ساد سدس الخبر المحذوف لعدم نصح الاعتراض على
صدر الكسرة في قول صربي ريدا فالتحاصل أنه ليس هناك ما يندس سدس الخبر اللهم
أن يقولوا أيضا ما أخر الحال عن محله سدس الخبر (ولو تكلم سار فلان سار كل رجل
مردوب وسدس أي هو مردوب تصدع وصيغه مردوبه كما تقول ريد قائم وعمر ثم
حذف مردوب وأتم المعطوف مقامه لفي البحث في حذف حرا المعطوف وحويا من غير
سادسده (ونحو أن يقال عد ذلك أن المعطوف آخرى محذوف المعطوف عليه في وحويا
حذف حرة هذا (وأعطاء خبر أن حذف الخبر في مثله غالب لأواحب وفي تلح التلافة
في ٣ وأتم والساعد في قرن واحد كذا فلا يكون أدن من هذا الباب فلا يرد اشكال (قال
الكوهون أن روي معطوفا على سدا فعل لأحد هما واقع على الآخر جارا أن يكون ذلك
الفعل حرا عنهما سواء دل ذلك الفعل على الناحل أولا فلاول نحو ريد والريح ياربها
سار ما حرة عنهما لكونه يعني ساريان والناقي نحو ريد وحويا بصره (وقريب سدقول
أمر اللؤميين على رضى الله عنه فيهم وأخذ كمن قد رأها كذا وأجابه ذلك تصح الخبر
صغيرهما) والصربون يجمعون مثل هذه على أن يكون الفعل حرا إذا الفعل في ذلك
كالصفة فلا يقال ريد وعمر مساويه فالإتفاق ويجوز وبها على أن يكون الفعل حالا
لا يبر فرد والريح صدم مثل كل رجل وصيغته ٤ وسارها حال ٥ وأعلم أنه فنيهي
ما أصيب الله المتدا عن المعطوف فيلما استهما الخبر كما يقال راكب الناقة ه طليخان
وقد وثق معاني ريد فويلان ريد ومن مساويه ريد فويلان (قوله ولعمركم لا فعل) صانعه
كل متدا في الجملة التسمية معن باسم نحو لعمركم وأمر الله كذا حتى في باسم القسم فإن عييه
للقسم دال على تعيين الخبر المحذوف أي لعمركم ما أقسم به وحويا القسم ساد سدس الخبر
المحذوف والنمر والنمر معن ولا يسمي مع اللام إلا لفصح لأن القسم ووضع التحذير
لكثرة استعماله وقد سئل لعمركم في قسم السؤال أيضا نحو لعمركم لا فعل (وقد تزل
النصف فيما أحر ما حذف الخبر وهو إذا كان الخبر طريقة فاعلمنا بالملق العام نحو
ريد قدما ك أو في الدار على ما ذكر ما قل (ونحو أن حي أمهارة ذلك المتعلق ليس بوجه
لأن الأمرين أي الدلالة على تعيين الخبر والسدس شيء آخر سدس حاصله فوجب حذف
(ولعل النصف اعترض ذكره لكون هذا الساد سدس الخبر مردوبا على الحمل مكرره حرا
دون سائر ما تقدم بماسد سدس الخبر ٥ ثم أعلم أن الأصل في الاستعمال تعريف المتدا
٢ لأن الأصل كون المسد إليه معلوما وكذا الأصل تكثير الخبر لأنه سدس شأنه الفعل

و التعليل ذلك من التعريف والتشكيك كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم
عنه فجردناه مما يلائم ويحتاج الى العلامة وهو التعريف وبقينه على الاصل
فكان نكرة (واما كان الاصل في الاستناد الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه
مسندا ومسندا اليه و التعليل شخص بكونه مسندا لا غير فصار الاستناد لازما له دون
الاسم (واما قول النحاة اصل الخبر التشكيك لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا فليس بشئ
لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالاسند اليه (واما الذي ينبغي ان يكون مجهولا
هو انساب ذلك المسند الى المسند اليه فالجهول في قولك زيد اخوك هو انساب اخوة
الخطاب الى زيد واستناده اليه لاختوته (واذ تعددت المبتدآت نحو زيد ابوه اخوه
عمه خاله ابنته بنته صهرها جاريتها سيدها صديقه قادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عاقبه
بلا فصل فصديقه قادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فتكون الجملة التي
بعد الاول وهي مركبة من اجل خبرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى
ضمير مذكور الاول (وان لم تضف اليه مآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله
فانك تأتي بالعوايد بعد خبر المبتدأ الاخير فيكون اخر العوايد لاول المبتدآت وما قبل
الاخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب وذلك نحو عند زيد عمرو بكر خالد
قائم عنده في داره بامرهم معها فكانك قلت بكر خالد قائم عنده ومعناه بكر مع خالد
ثم جعلت هذه الجملة اي بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطته في داره فكانك قلت عمرو
بكر مع خالد في داره اي عمرو داره مشتقة على بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن
زيد مع رابطته بامرهم فكانك قلت زيد عمرو داره مشتقة على بكر وخالد بامرهم اي بامر
زيد اي زيد امر عمر بجمع بكر وخالد ثم جعل هذه الجملة خبرا عن هند مع رابطته
معهما فكانك قلت هند زيد امر عمر بجمع بكر وخالد معهما وعلى هذا القياس
ان كانت المبتدآت اكثر (قوله خبران واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدأ الا في تقديره الا اذا كان ظرفا) اعلم انه لما كان
مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان
يدعى ان كل مرفوع او منصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال
ان المبتدأ يشبه الفاعل لكونه مسندا اليه والخبر يشبه المفعول لكونه ثاني جزئي الجملة
وخبران واخواتها يشبه لكون عامله اي ان واخواته مشبها للفعل المتعدي الا انه
قدم منصوبه على مرفوعه تشبيها بفرعية العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة
مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما المجازية مشبه لاسم ليس انذى هو فاعل
(وقد بين بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما المجازية للمفعول
(وكذا نقول ان الحال والتبزيق والمشتق المنصوب مشابهة للمفعول بكونها فضلات
واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة الحمد فاعلة كانت اولا والنصب علامة
الفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل بل يحتاج
في نصب بعض الحمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها

وخر ما الجزية الى تشبهها بالفضل فيقول ان وانواتها لما شابت الفعل المتعدي
 كايحي في بابها عت رضا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على التصب كما قدم في ما الجزية
 لان معنى ما معنى الفعل الذي يعمل عليه اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب معمولها كترتيب
 معمول ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب قطيعة لفظ بالنعني واما ان نلتست بمعنى
 الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجد وكذا لفظها لفظه والمساواة
 قوية كايحي في بابها فاطت على الفعل في حال قوته وهو اذا انصرف في معموله
 بتقديم المنصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبران واخواتها وكذا خبر لا
 التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدأ لا بالحروف لانهما عن عليين ومذهب
 البصريين اول لان استثناءه الجزئين على السواء فالاول ان يعمل فيهما ولا سيما مع
 مشابهة قوية بالفعل المتعدي (قوله بعد دخول هذه الحروف) يخرج خبر المبتدأ
 وكل ما كان اسله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو
 حسنا في قولك ان رجلا حسنا غلامه في الدار مسند الى غلامه بعد دخول ان وليس
 بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لارجل حسنا غلامه في الدار وكذا يرد
 على حد اسم ما ولا المشبهتين بليس نحو ما زيد الطريف غلامه في الدار فان غلامه
 مسند اليه مع انه ليس باسم ما وكذا يرد على حده خبر المبتدأ بقوله الجرد المسند الى
 اخره صفة المبتدأ في نحو قوله تعالى ﴿ واعد مؤمن خير ﴾ ولو قال هناك المقابر
 نصفه المذكورة ولتابع المبتدأ وقال هذا المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل
 خبر المبتدأ وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل مبتدأ سلم من الاعتراض
 (قوله وامره اي حاله وشانه كامر خبر المبتدأ) اي في انما من كونه مفردا وجملة
 وفي احكامه من كونه متعديا ومتعددا ومثبتا ومحدودا وغير ذلك وفي شرائطه من انه
 اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم (قوله الا في تقديمه) اي ليس امره
 كامر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على
 المبتدأ ٣ وانما ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل كايحي في بابها فأي
 ان يكون عليها فرعا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يقدم المنصوب على المرفوع
 والاصل ان يقدم المرفوع على المنصوب كخبر في باب الفاعل ضد قوله والاصل
 ان يلى قوله فلما علمت العمل لفرعيتها لم تنصرف في معمولها بتقديم ناتيها على الاول
 كما تنصرف في معمول الفعل لنقصاتها عن درجة الفعل وقد يخالف خبرها خبر المبتدأ
 في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ماله صدر الكلام كايحي
 في قسم الحروف (قوله الا ان يكون ظرفا) استثناء من قوله في تقديمه الذي كان متبعا
 لكونه مستثنى من الموجب فيكون المستثنى الثاني موجبا لكونه من متنى اي ليس امره
 كامر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم
 اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ﴿ ان اليا اياهم ثم ان علينا حسابهم ﴾ وفي
 وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لمرحوا وانما جاز تقديم خبر ظرفا

٣ وانما كان كذلك لان هذه
 الحروف فروع على الفعل
 في العمل فلم تنصرف آه
 لهذه

لنوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها لأن كل شيء من المحدثات فلا بد أن يكون
 في زمان أو مكان فصارت مع كل شيء كقريبه ولم تكن اجنبية منه فدخلت حيث
 لا يدخل غيرها كالخارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي واجرى الجار مجراه ٢ لمناسبة
 بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور والجار يحتاج الى الفعل او معناه كاحتياج
 الطرف ٣ قوله خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها نحو لا غلام رجل
 ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو نعيم لا يمتونه ٣ وجه مشابهته للفعل مشابهته
 لخبر ان المشابه للفعل فهو مشبه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للبالغة
 في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان ان للبالغة في الاثبات وقيل جلت عليها حل النقيض
 على النقيض ٤ وارتقاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان
 اسمها مبنيا نحو لا رجل ظريف (قال سيهويه ارتقاعه بكونه خبر المبتدأ ولا رجل
 مرفوع المحل بالابتداء وذلك لانه لما صادر الاسم الذي كان مفعولا بسببها مبنيا وصار
 دخولها عليه سبب بناءه مع قرينه منها استبعد ان يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها
 اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا كما كان مع اسمها
 المنصوب بها) قال المصنف ليس هنا تمثيل النحاة لارتقاع خبر لا بنحو لا رجل
 ظريف بحسن لانه في الظاهر صفة لاسم لا والمثال يدعي ان يكون ظاهرا فيما يمثل له
 ويستقيم اذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء واقبح منه اذا كان غير
 ما مثل له اظهر ومثالهم كذلك لان خبر لا يحذف كثيرا فظريف في لا رجل
 ظريف في الصفة اظهر وقال في مثالك لا يحتمل ظريف الا الخبر لان المضاف المنفي
 بلا لا يوصف الا بالنصب والذي ذهب اليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا
 بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد دخلوا فيه وجوزوا رفعه جلا على المحل
 وذلك لان لاهذه مشبهة بان فكما يجوز في توابع اسم ان وان كان مفعولا للمحل على
 المحل فكذلك في توابع اسم لا مفعولا كان او مبنيا وللولاين ان يفرقوا بين لا وان في هذا
 الباب بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدأ باق على
 حاله فجاز المحل على المحل بخلاف لان معنى الجملة يتغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان
 تقدر كالعدم ويجعل الاسم بعده كالمتبدا به كفضل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز المحل
 على محل اسمها الا انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان مفعولا للمحل على
 الاعراب الظاهر اى النصب اولى من الرفع البعيد الذي ان اعتبر فلكونه اصلا
 في هذا الاسم مع مشابهة لان التي الابتداء معها تالباقي اما اذا كان مبنيا فنصبه
 بعيد كرفعه لان النصب فيه صار بسبب البناء قحما فصار نصب تابعه جلا على
 قحه المشابه للنصب بعروضه بلا وفواله بزوالها مساويا لرفع تابعه جلا على
 رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد (قوله ظريف فيها) لافائدة
 في اراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل
 ظرافة في الدار وهذا معنى صحيح ومثاله ايضا ظاهر بسبب هذا الظرف في كون

لكنونه في الكلام مثله
 واحتياجه الى الفعل
 او معناه ولمناسبة له لان
 الظرف في الحقيقة جار
 ومجرور لكونه بمعنى
 في نفسه

٣ قوله وجه مشابهته
 للفعل مشابهته لخبر ان
 بسبب مشابهة طامله لان
 ٤ قوله وارتقاع خبر
 لا بها ان لم يكن اسمها
 مبنيا عند جميع النحاة
 ما تقدم من قول الكوفيين
 ان جلا على اطلاقه
 مناف لهذا الاجماع والاولى
 ان يقال اراد جميع نحاة
 البصرة القائلين بعمل لا وان
 واخوانها في اخبارها

٥ قوله (سمح) اى قبح

طريف صفة لعلام رجل و الترف حر لا والمعنى ليس في الدار علام رجل طرعا
ولو قال لاعلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة المعنى في كونها متعلقا بالحر (قوله
٦- و سونيم لا ينتوه الا اذا كان طرفا) احدى فيه بخلافه قال الخرولى سونيم لا
يلطونه الا ان يكون طرفا قال الاندلسي لا ادري من اين نقله ولعله قاله قال والحق
ان سونيم يحدون و حوما اذا كان حواما او ماتت قريبه غير السؤال داله عليه وادام
ثم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل سونيم اذن كاهل الحار في ايجاب الاية
على هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند سونيم وغيرهم ومع وجودها كنز
الحذف عند اهل الحار و يجب عند سونيم قوله (اسم ما ولا المشبهين ليس هو المسد
بعد دخولها نحو ما ريد قائما ولا رجل الفصل مك وهو في لاشاد) اسم ما وحرها قد
يكونان مرفعين او احدهما نحو ما ريد قائما وما ريد هو الضرب ٧ واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا ٨ فاما ان يكون المتأفها معرفة مع تكرير لا نحو لا ريد فيها ولا عمرو
او يكون حرأها مكررا نحو لا رجل قائم (قوله وهو في لاشاد) اي عمل ليس في لاشاد
قالوا يحى في الشعر فقط نحو قوله من صد من يراها في فاما ان ليس لاراح
في الظاهر انه لا يعمل لاجل ليس لاشادا ولا قياسا ولم يوجد في شيء من كلامهم حر
لامصوبا كحر ما وليس وهي في نحو لاراح ومنصرح الاولى ان يقال هي التي في
نحو لا اله الا الله انما الثرثرة الا انه يجوز لها ان تعمل مكررة نحو لا حول ولا قوة وحب
ذلك مع الفصل بين اسمها وبينها ومع المعرفة ونشد في غير ذلك نحو لاراح وذلك
لصحتها في العمل كاجب في المصوبات عدد كرات اسمها والظاهر فيها الاستعراق مع
ارتفاع المتأفها المكر بعدها لان الكثرة في ساق غير الموح للعموم على الظاهر سواء
كاتب مع لا وليس او غيرهم من حروف التي او الهمي او الاسهام ويحتمل ان يكون
لغير الاستعراق مع التمرة فيجوز لارجل في الدار بل رجلا واما اذا استتب اسمها
او استخ هي نص في الاستعراق كما ان ما حاق في رجل طاهر في الاستعراق ويجوز
العدول عنه للقرينة نحو ما حاق في رجل بل رجلا وما حاق في رجل نص في الاستعراق
فلا يجوز ما حاق في رجل بل رجلا ٩ قوله (المصوبات هو ما اشتمل على علم المفعوليه)
قد بين شرحه ناد كراما في حد المرفوعات وعلم الفصله كاتقدم في اول الكتاب اربعة
الفهم والكسرة والالف والياء نحو رأيت ريحا ومسلات وايالك ومسلين وقد قدم
العلماء المصوبات قسمين اصلا في الضم يعنون به المفعولات الخمسة ونحو لا عليه وهو
غير المفعولات من الحال والتخبر وغير ذلك والذي جعلوه غير المفعولات يمكن ان يدخل
بعضها في غير المفاعيل يقال للحال هو مفعول مع قيد مفعول اذ المعنى في جاني ريد
راكا فعل مع قيد الركوب الذي هو مفعول رايكا ويقال للمشتي هو المفعول بشرط
اخر احره وكأثم اثروا التعيب في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول
الطلق كاجب في جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في الضم لكونهما مفعولين
وجعل المشتي والحال مرفعين مع انهما انفسا مفعولان لكن مع قد كالاول بل نظر

٦ قوله (و سونيم لا ينتوه
آه) قال الرمحشري و سونيم
لا ينتوه في كلامهم
اصلا
٧ بخلاف اسم لا وحرها
بل يحى اسم لا معرفة مع
تكرار لا ووجه مشابهة اسم
ما في لغة الجلسار للنعال
مشابهة لاسم ليس ووجه
مشابهة ما ليس للشي
ودحول الجملة الاسمية
وكونها في الاظهر لى الحال
كليس لصد
٨ قوله فاما ان يكون المتأفها
فيها معرفة مع تكرير لا نحو
لا ريد فيها ولا عمرو وهذه
الداخله على المعرفة مكررة
هي لانه الثرثرة كما هو المشهور
وسد كره من قريب
٩ هذا حتم الكلام في
المرفوعات

قوله (قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي آه) جعل المفعول الحقيقي الذي هو الاثر عين الفعل الذي هو التأثير بناء على انهم لا يعززون ١١٣ بينهما ولذلك حكموا بان المفعول المطلق

هو المصدر وان قرئ قوله وفعله على صيغة الماضي معطوفا على اوجده كناية بآدار اليه الوهم فا ذكرناه يفهم من قوله ولاجل قيام هذا المفعول به آه

وان كان الاصلة في النصب بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذرب فعل بلاعلة ولاصاحب ولافعل الا وهو واقع على حالته من الموقع والموقع عليه (والحق ان يقال النصب علامة الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى ولما سائر المنصوبات فمذهبهم بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الجزائية وخبر كان واخواتها (قوله فته المفعول المطلق وهو اسم ماقعله فاعل فعل مذكور بمناه) ٢ قدم المفعول المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان ضارية زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه (اما المفعول به نحو ضربت زيدا والمفعول فيه نحو ضربت قدما لك يوم الجمعة فليس بما فاعله فاعل الفعل المذكور واوجده وكذا المفعول معه واما المفعول له وان كان ٣ مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم زائرا في قولك زرتك فاعلا ليس لاجل قيام الطمع به بل لاجل الزيادة فيبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره وايضا لافعل الاوله مفعول مطلق ذكر اولم يذكر بخلاف المفعول له فرب فعل بلاعلة (وقدم المفعول المطلق لان مطلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا ترى انه كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب وعمرو مضروب واما يوم الجمعة فهو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب به فلتعلق ذلك الفعل بالمفعول به بتغيير صيغته من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فجحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمحاذ قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف حرف الجذر للاتساع كما في نحو استغفرت الله ذنبا (قال سيدي به في قوله جئتكم خفوق النجم اصله حين خفوق النجم فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعدهم من قولهم صيد عليه يومان وولده ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه كالنفعول انسانا واختصارا بفعله كاترى في غاية البعد (وقدم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان احتياج الفعل منا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب (وقدم المفعول له على المفعول معه اذ الفعل الذي لاعلة له ولاعرض قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا مراعاة التسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يمتا من حال من حيث المعنى (واما سمي مانحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه مفعولا حقيقيا بحرف جر كما لمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه (قوله هو اسم ماقعله ٣ قال انما قلت ههنا اسم

٣ مما اوجده الفاعل المذكور الان فاعلية الفاعل ليست لاسناده اليه لان في قولك ضربته تأديا بضارية المتكلم لاجل لسان الضرب اليه لاسناد التأديب فالاولى تقديم ما صار الفاعل الذي هو اول مطلوبات الفعل بسببه فاعلا على غيره لنسخته

٣ قوله (قال انما قلت ههنا اسم بخلاف سائر الحدود اه) اعترض بانه لاجابة الى ذكره لان كلامه في قسم الاسم فلو قال ماقعله لكان المراد الاسم قطعاً فكأنه قال هو اسم فعل مدلوله فاعل فعل مذكور

٤ قوله (فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اذا فعل مصحوبه لم يفعله هذا آه) ثم قيل فعلى هذا لا يكون صرنا في صرنا صرنا دا
 ايضا لانه لم يفعله بل فعل مدلوله انى هو الحادث واحب بهم ١١٤ بحرون صفات الدلولات المتماخيه
 الدلائل الدالة عليها دون
 صفات الدلولات المتماخيه
 ٥ قوله (والصبر في معناه
 عائد الى اسم او الى ما) فعل
 عود الى ما لا يتصح فمعنا ان
 المراد به الحدث ولا يفعله
 واما عوده الى اسم فمعناه ان
 الفعل لا يكون بمعناه قطعاً
 والخطاب ان المراد اشتباهه
 على معنى ذلك الاسم فلا
 محذور
 ٦ قوله (و يظل هذا الخ
 نحو كرهت كراهتي آه)
 وروما يدفع من المراد اسم
 مفعله فاعل فعل المذكور
 محذوف ذلك الفعل المذكور
 وليس هذه الامور اذا
 كانت مفعولاً لانهما صادر عن
 الماعل باعصار الفعل المذكور
 بل ماعل فعل آخر من
 جنس ذلك الفعل
 ٧ قوله (فظهر انه ما كند
 المصدر المضمون وحده
 لا للاحجار) اى لا النسبة
 الاحجار به التي في صرنا
 ٨ التهمى الروح الى
 حلف فاذا قلب رحمت
 التهمى فكأنك قلب
 رحمت الروح الذي
 يعرف بهذا الاسم لان
 التهمى صرنا من الروح فصاح ٩ قوله (والرفضاء)
 وهو حله الحسى الا انه يحصى بيده مكال التوب

حلاف سائر الخ لود ليخرج نحو صرنا المتأني في قولك صرنا صرنا فانه شئ فعله المكمل
 الذي هو داخل فعل المذكور (قلت ان اراد بعبوله فعله المكمل او حده ما يتولى اى انه فاعل في
 الخ فمعناه ان كان معولا لا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم خلق على غير ما يتولى فاعل هذا معول
 وهذا معول فلم يكن اى احلاف في قوله ما يفعله حتى يخرج بعبوله اسم وانما صرنا ما صار
 انه معول ليس بفعل بل هو اسم لان المراد هذا القيد المتولى فلا يخرج بعبوله اسم ما يفعله
 لكونه امثلاً ومثله فانه يدرج في الحد جمع للتدجيل فان لفظ ريدنا ويوم الجمعة وامامك
 ليد او حده انما على ما يتولى في قولك صرنا ريدنا يوم الجمعة امامك وان اراد هو الظاهر
 سوله فمعناه فعل مصحوبه اى هو الصبر ٤ فلم يكن داخل حتى يخرج لانه اى فعل
 مصحوبه ولم يفعله هذا (و معنى باسم ما يفعله اسم الحادث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد
 صرنا ما صرنا صرنا لانه لم يفعل فاعل الفعل المذكور هما فعلا الا ان يقول البى مرغ
 الا ان يخرى بخرى واطلق به وكذا نحو مات مواتا وفي ماء حار يجرى مفعله اسماعيل
 (واحرر سوله فاعل فعل المذكور عن نحو اعشى الصبر فان الصبر مفعله فاعل فعل ما لم يكن
 مفعله فاعل الذي هو واعب لان فاعله الصبر وهو لا يفعل به وكذا استحسن الصبر (قوله
 المذكور) صرنا فعل وكذا قوله معناه ٥ والتحيز في معناه عائد الى اسم او الى ما (قوله معناه)
 احراز عن نحو كرهت قاتلى فان قاتلى اسم فاعله المكمل وهو فاعل الفعل المذكور لكن
 ليس كرهت معنى قاتلى ٦ ويظل هذا الخ نحو كرهت كراهتي واحنت حتى وانصت
 معنى على ان المصنوعات مفعول بها ٧ قوله (ومكون قاتل كيد والوهم والعند نحو حلس
 حلوسا وحلته وحلته فاول لا يتنى ولا يجمع لعلاف احويه) المراد هنا كيد المصدر
 الذى هو مضمون اسم فعل مراد به شئ عليه من وصف او عند وهو لى الخيطة تأ كيد لذلك
 المصدر المضمون لكنهم يتوه ما كندا لفعل توسعا ففعلات صرنا بمعنى احدثت صرنا
 فلما ذكر بعد صرنا صار صرنا ففعل احدثت صرنا صرنا ٧ فظهر انه ما كيد للمصدر
 المضمون وحده لا للاحجار والزمان اثنى تسهما اسماعيل (وبمعنى ما نوع المصدر
 الموصوف و ذلك على صرنا لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف
 كالتهمى ٨ والقرقضا وكالحلقة واركبه لان المفعول للمصدر المضمون
 من الصفات كتمه الحسى او الفتح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالحلقة ليست
 لخلق الخ لوس (ورما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو حلقة حسنة وروما
 يترك نحو حلقت حلقة) واما ان يكون موضوعا لنفسه مع ثبوت الموصوف نحو
 حلقت حلوسا ما حسنا او مع حده نحو اعمل صالحا اى عاصيا وما صرنا صرنا

(الامر)

الامر لا يكسر صوت الموصوف ثم حذف المضاف من المصدر والاصل ضربته ضربا مثل
ضرب المير وذلك لانك لاتعمل فعل غيرك (واما ان يكون اسما صريحا مبينا كونه يعني
المصدر اما ان نحو ضربته انواعا من الضرب واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي
ضربا او اما في الفعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب وقدمت خير مقدم لان اياوا فعل التفضيل
بعض ما يضاف اليه كما ينشئ في باب الاضافة (ويجوز ان يكون هذا ٩ محذوف موصوفه اي
ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب (واما في بعض او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل
الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته او اياوا اجناسا (واما ان يكون مصدرا مثنى او جموعا
ليبين اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال تعالى ﴿ وَتَنظُرُونَ بِاللَّهِ تَنَظُّرًا ﴾
او معر فابلزاهم كذا اشارت الى ضرب معهما دسديدا وخفيف او غير ذلك فتقول ضربته
الضرب ونحو القرقصاء في تعدد القرقصاء والقهقري في رجوع القهقري مصدر بنفسه كذا ذكرنا
عند سيبويه (وقال المبرد في الاصل صفة المصدر اي القعدة اقرقصاء والرجوع القهقري
(وعند بعض الكوفيين نحو منصوب به فعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه قبل تقهقري
القهقري وتقرقص القرقصاء ونحوه وادع عدم سماع وقوع هذه الاسماء صفائشي وعدم سماع افعالها
بضمها المذمومين اذ هو اثبات حكم لا دليل وبمعنى بالعدد ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا
وهو اما مصدر و هو نحو ضربت ضربا وضربتين وضربات او مصدر موصوف
ما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مبين بالمصدر نحو ضربته
ثلاث ضربات قال الله تعالى ﴿ مَا بَدَلُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾ او مجرد عن التمييز نحو
ضربه الفا (ويجوز ان يكون المجرد دقة لمصدر محذوف اي ضربا الفا (واما الالة
موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواط والاحصل
ضربه ضربا بسوط محذوف المصدر المراد به العدد واقم الالة مقامه دالة على
العدد باثر ادعا (وكذا في ضربت ضربتين بسوط او ضربات بسوط وضعت الالة
مقام المثنى والمجموع مثاة ومجموعة فقبل ضربت سوطين واسواط وتثنيتهما
وجنهما تثنية المصدر وجهه لاثنية الالة وجنهما لانك ربما قلت ضربته سوطين
واسواط مع انك لم تضربه السدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثبت الالة
وجنهما لقيامهما مقام المصدر المثنى والمجموع (ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا
ضربه ضربا بسوط محذوف المضاف واقم المضاف اليه مقامه (وقد اجتمع في هذا
القسم اي فيما ظم فيه الالة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في نحو قواك ضربته
ضربين وضربوا فاصدا اختلاف القواص (قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع (اذا المراد
بالأصبع ما يقتضيه الفعل بلزادة عليه ولم يقتض الفاعل الالاهية من حيث
هي هي والقصر الى المسامية من حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتهما
وكثرتهما والاثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر الى كثرتهما فتافضا (قوله

٩ اي كل واحد من مثالي ما بين
كونه بمعنى المصدر بالاضافة

بحلالي احويه) يعنى النوع والسند وذلك لان النوع قد يكون بعين فصاعدا وكذا قد يكون
 المدداتين فصاعدا (قوله) (وقد يكون بعينه نحو تعدت حلوسا) اى قد يكون المصدر بعينه
 لفعل الفعل وذلك امامصدر او غير مصدر والمصدر على صريحا ما ان يلا فى الفعل فى الاشياء
 ٢ نحو قوله تعالى ﴿ وتنتل اليه تسلا والله اعلمكم من الارض مائة ﴾ واما ان لا يلا
 فيه نحو قنيت حلوسا (ومذهب سدويه فى كلهما ان المصدر منصوب بفعله المنفرد اى
 تنزل اليه وسئل هل تسلا واعلمكم من الارض مائة وتعدت وحلست حلوسا
 (ومذهب اللزى والمرد والسيما فى انه منصوب بالفعل الظاهر وهو اولى لان الاصل
 عدم المصدر فلا ضرورة ملجئة اليه) (واما غير المصدر فقد ذكرنا طرفا منه ومن جمله
 الصيرير الزاجع الى مصبون عاملة نحو قوله ﴿ هذا مراقبة لثلاثين يدرسه ﴾ والمروء
 حسد الوثنى ان يلعبا دب ﴿ اى يدرس الدرس او الى غير مصبون عاملة نحو
 اعشى الصبر الذى صرته او اسم الاشارة المشار به الى غير مصبون عاملة نحو
 اعشى صرى صرته ذلك ومن غير المصدر نحو اعطيه عصا، وكله كلاما فانها
 ليسا بمصدرين لشيء من الافعال ﴿ قوله (وقد يتحدث الفعل لقيام قربة حوارا
 كقولك لمن قدم حبر مقدم ووحوا سما ما مثل سقيا ورعا وحبة وحدنا وحدا وشكرا
 ونحا) اعلم انه لا بد فى الواجب الحذف والحائرة من العربية (قوله ٣ حوارا ووحوا)
 نصب على المصدر فعل محذوف اى نصبه يسمع حذوه ووحوا سما ولا يتقاس عليه
 ونصبه يقاس عليه فى وحب الحذف قياسا (واقول الذى ارى ان هذه المصادر وامثاله
 ان لم يأت بعدها ما ينسبها وبعبارة ما تعلقته من فاعل او مفعول اما يحرف حرا او باضافة
 المصدر اليه فليست بما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سفاك الله سقيا ورعا الله حرا ووحوا وحدا
 حذوا وشكرت شكر اوجدت جدا (وفي نوح السلاعة فى الحظوة التكالبة ﴿ بحذوه
 على عظيم احسانه ﴿ وبر رهاه ﴿ وتواى فضله وامتنانه ﴿ جدا يكون لفعله اداءه ﴿
 وامامنا يى فاعله بالاضافة نحو كتاب الله وصحة الله وسنة الله ووعده الله وحايك
 ودو اليك او يى مفعوله بالاضافة نحو صرب الرقاب وسحان الله ولبسك وسعدك
 ومعاد الله اربى فاعله محرف حر نحو يؤمك اى شدة ومجفالك اى بعد او كذا عدائك
 اربى مفعوله محرف حر نحو حفرالك اى حرا وحداك والجذع قطع الامه او الاذن
 او اثنه او اليد وشكرالك وحداك وعماك فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسا
 والمراد بالقياس ان يكون هناك صائفة كل يحدى الفعل حيث حصل ذلك الصائفة
 والصائفة ههنا ما ذكرنا من ذكر الماعل او المفعول بعد المصدر مضاعفا اليه او محرف
 الحرف لبيان النوع احترازا عن نحو قوله تعالى ﴿ ومكروا مكراهم ﴾ وسعى لها سعيها ﴿
 واعا وحب حذف الفعل مع هذا الصائفة لان حق الماعل والمفعول به ان يعمل فيهما
 العمل ويتصل به فاحسن حذف الفعل فى بعض المواضع اما امانة لفصل الدوام والبروم
 محذوف ما هو موضوع للحدث والتعدد اى الفعل فى نحو حداثك وشكرالك ونحا

٢ قلادى العرب فى شرح
 المصانيع ان العرب يستعملون
 الفعول فى معاملة السام
 والجلوس فى مقامه
 الاستطباع ونحوه وحكى
 ان الصبرى يميل دحل على
 المأمون وقام بين يديه فقال
 له المأمون اجلس فقال
 يا امير المؤمنين لمست بمصططع
 فاجلس قال فكيف اقول قال
 قل اعد

٣ (قوله حوارا ووحوا)
 نصب على المصدر (الصواب
 قوله سما وقياسا نصب على
 المصدر فعل محذوف رماى
 الكتاب سهو من العلم
 كما لا يخفى

نحس على مرة بعد اخرى
 وحانا بعد حان ونحس
 ترجم وحان كصباح
 الرحمة والورق ودو اليك
 اى مداولة على الامر
 تؤد اولاً بعد تداول

منك ومعاذ الله وسبحان (واما التقدم ما يدل عليه كما في قوله تعالى ﴿ كتاب الله عليكم وصيغة الله ﴾ ووعده الله ﴿ اولسكون الكلام بما يستحسن الفراغ منه بالسرعة نحو لبسك وسعدك ودوابك وهذا ذك وهجاءك فيق المصدر ميمما لا يدري ما يتعلق به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود انتكلم من احدهما بعد المصدر ليخص به فلما يشتمل على المصدر بالاضافة او بحرف الجر فجع انظار الفعل بل لم يحز فلا يقال كتب كتاب الله ووعده وعذابه واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واجد جدالك وعقر الله عقرالك وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل لاحد الدواهي المذكورة وبين المصدر الميم اما بالاضافة او بحرف الجر فلنظهر الفعل يرجع الفاعل او المفعول الى مكانه ومركزه بعد الفعل متصلا بالفعل ومعمولاه فوزانه وزان نحو قوله تعالى ﴿ ان امرء هلك ﴾ واما قولهم ٤ حردت حرده وحدت حده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول كقوله ﴿ دار لسعدى اذه من هواك ﴾ والمعنى قصدت به جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه (ويجوز ان يكون المعنى حردته حرده الذي يليق به وحده حده الذي ينبغي فيكون مضافا لبيان النوع كما في قوله تعالى ﴿ وقد مكروا مكروهم ﴾ وفعلت فعلتك وقوله تعالى ﴿ وسعى لها سعيها ﴾ (واجار والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدأ الواجب حذفه ليلي الفاعل او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل ٢ كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل ٣ والمعنى هولك اى هذا الداء لك (وكذا كل ما فيه من التبيلية المبينة للمعارف نحو قوله تعالى ﴿ وما بكم من نعمة فن الله ﴾ ان جعلنا ما بمعنى الذي واما البنية للنكرة فهي صفة لها كالو جعلنا ما في الآية نكرة وقدين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضممار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا بفلان اى هذا الداء مختص بك هذا ان فسرته مرحبا بموضع الرحب اى آتيت موضعا رحيبا وان فسرته بالمصدر اى رحب موضعك مرحبا اى رحبا فهو من هذا الباب والجملة المقصورة المحذوفة المبتدأ لايحل لها لانها مستأنفة ثم اعلم ان هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواهي المذكورة اما ان توغل في حذف فعلها بحيث لا ينوي قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصائرة اسماء افعال كما يجرى في بابها نحو هيئات ورويد وشتان فبني لقيامها مقام المبني ولا يكون لها اذن محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبنائها على الفتح اكثر اذن فلتبقى مبنية على الاعراب الذي استحقه حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيئات زيد (ويجوز ان راعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالهما مع المصادر قال الله تعالى هيئات هيئات لما تودون ﴿ فهو بمنزلة بعدا لما تودون استعمالا واما في المعنى فهيئات اسم فعل

٤ قوله حردت حرده

يقول حردت حردك اى قصدت قصدك

٢ لزوم حذف الفعل قبله
نسخه

٣ قوله والمعنى هولك
اى هذا الداء لك
والمشهور النصب على الحال

٤ ان زادت على حرفين
نسخه

والآل من (واما ان لا يعول في حذف فعلها بل يكون معالها مقدرا قلها بالنسبة كالصادر
 المذكورة هما وهذه المصادر كما بها قائمة مقام الفعل كالصادر الاولى من حيث لم تستعمل
 الافعال قلها لكها ليست قائمة مقام فعلها ادوا قامت مقامها لم تقدر قلها لم تكن تنصب
 ما مضى عر ما ان الفعل معدو قلها وعاء الاولى عر ما قيامها مقام ادعائها (وقد يتحور
 في بعض المصادر ان تستعمل الاستعمال اعني يكون مصدرا واسم فعل نحو ويريد ويريد ويريد
 يريد وله يريد وله يريد (ويعر وان يكون حاشي من هذا الباب هـ فيكون حاشي يريد
 مصدرا مضافا كرو يريد بدليل اتراة الشاذة في حاشائه فيكون حاشي يريد
 اسم فعل مستعجلا المصدر كرا في ههات يريد (ومن جملة المصادر التماسية
 النصوصة بالصفة المذكورة مصادر لم توصع افعالها نحو دمر اله اي دما وجر اى تصالما
 جرا بمعنى علة فعله فعل مستعمل لهما مثل التهمري والرفضاء اعني ان يجيبا بمصادر لافعل
 لهما على مذهب سيويه الا ان الرق بينهما ادعرا وجر لم يستعمل باصبعها وبيا يعرف جـ
 خلاف نحو الرفضاء ما استعمل باصبعه من غير لطفه والاصبع المصدر له دمر وجر ايتنا فعل
 من غير لطفها والقدري ان يدعرا ونفسه (وسمي اسماء اعيان هي امة مقامه مقام المصادر نحو
 تراثك وحدا لا يربيت وما يترج وحدا مثل صرته سوطا والرق بينهما مثل الرق
 بين بهرا والنهتري (ومهاضات قائمة مقام المصدر نحو هينالك اي هادة وناذيك اي
 عيادا وهي مثل قما اي قايما وتعال حاشيا وعرق بينهما ما ذكرنا في التبيين المذكورين وقد
 قيل في هذا السمع انه نصب على الحال المؤكدة كقيل في قما (ومها اسماء اصوات قامت
 مقام المصادر كما خامك اي توحا ٦ وواهاك اي طيسا وادوافة لك اي كراهة فيقدر
 لحيها افعال تعاضا ويلزم اصحاب ناصب ما كان في الاصل صوتا وان لم يكن بالجار نحو ايها
 اي كساو بها اي رياء وذلك لان الاصوات بعيدة من الاشتقاق والتصرف والمصدر
 اصل في باب انصرف والاشتقاق ادجع انواع الافعال والاسماء المتصلة بها صادرة
 عنه على الصحيح من الذهب فلما صار مالا يشتق منه قائما مقام المشتق منه قطع عنه
 الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاعلى يكون مشتقا من مفعوله المطلق
 (والاصوات التامة مقام المصادر نحو اعزلها نصا الا ان يكون على حرفين فانيهما
 حرف مد نحو ٧ وي يريد وذلك نحو آها وواها وويها ويجوز ابتاؤها على الراء
 الاصل نحو اف لكما ٨ واوه على اخواني وآه من دوني (والظاهر ان ويلك
 ويحك وويك وويك من هذا الباب (واصل كلماوي على ما قل الراء شيء
 بلام الجر بعد ما متوحة مع المصدر نحو ويك وويك ثم حلت اللام بوي حتى صارت
 لام الكلمة كاحلظ اللام باقي قوله في غير نحو عد اللام منكم ٩ اذا الداعي الثوب
 قل يالا في صغار معرا باتمامه ثلاثا بجار ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلك
 لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المشتد وقيل ويلك كما في سلام عليك

هـ قوله فيكون حاشيا يريد
 مصدرا مضافا (لاحرف
 جر حاشي كلمة تنيد معنى
 التريه في باب الاستثناء تقول
 اسماء القوم حاشي يريد وهي
 معروفة من حروف الجر
 موضعت موضع التريه
 والراء بمعنى حاشي الله
 براءة الله وتبريده وهي
 قراءة من مسعود على اصاحته
 حاشي الى الله اصاحته الراء
 ثم قال الله وتعتب بهر النيان
 من يرى ويتره والدليل
 على تزيل حاشي مرثته
 قراءة ابن السكك حاشائه
 ماثوس كشاف ٦ قوله
 (وواهاك اي طبا) اذا
 نهجت من طيب شيء قلت
 واهاه ما اطيعه ٧ قوله
 (وي يريد آه) وي كلمة
 نصب يقال ويشووي لعدائه
 واماويه فكلمة يقال في
 الاستحباب ٨ قوله (واوه)
 اوه من كذا كلمة توضع
 ويربناقلوا الواو الناقلوا
 آه ٩ قوله (مهم اذا
 الداعي الثوب) الثوب
 في اذان المحمر ان يقال الصلاة
 خير من النوم

٣ قوله (ولانكأى) نكأت

الفرحة أى فخرتها

٤ قوله (فرح الفؤاد فيجعا)

يجعا بكسر الباء وهم

لا يقولون يعلم بالكسر لكن

لما اجتمعت يأتى قويت

لتحمل الكسر

٥ قوله (قدرك وعرك آه)

قال بعد ما ذكر هذه الامثلة

اعنى قدرك وقعيدك لايتك

وقعيدك الله وقعيدك الله

لايتك هذه مصادر منصوبة

بفعل مضى والمعنى

بصاحبك الذى هو صاحب

كل نجوى كما يقال نشدتك

الله ومعنى عراك الله احلف

بقائه الله ودوامه واذا قلت

عرك الله فكانك قلت

يتيمرك الله أى باقرارك له

بالقاء وقال فى شرح

المفصل عرك الله فيه معنى

السؤال ولذلك يحجب بما

يحجاب به قسم السؤال

وكذلك فى قعدك الله معنى

السؤال ايضا كعمرك الله

٢ قوله (وكذا قعدك الله

تقدير) انما قال تقدير الان

فعله لم يستعمل كما مر

وسيصرح به ايضا

٣ قوله (أى اسأل الله

تعميرك او اسأل الله عرك

آه) يقال سأئت الشئ

وعن الشئ ايضا

ثم جعل ويج وويت وويس كسائيات عن ويل وهذا كما قالوا قاله الله بمعنى قتله ثم استنعوها فكسوا عنها بقاءه وكأته ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصادر قائما مقام الفعل فصار اسم فعل نحو صدمه وياه وغير ذلك مما سنذكره فى اسماء الافعال كما يقوم المصدر الاصلى مقام الفعل فيصير اسم فعل على ما مر قبل (ويجوز فى كل صوت بدعى صيرورته اسم فعل ان يقال بقاءه على مصدرته ويكون بناءه نظرا الى اصله حتى كان صوتا لا يكونه اسم فعل فصح انت وزيد نحو ضربا انت وزيد وذلك لاننا علمنا صيرورة المصادر اسماء افعال بكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى بناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال وهو النظر الى اصله فلا ضرورة لتجنسها الى كونها اسماء افعال (ومن المصادر المضبوطة بالضابط المذكور قولهم عرك الله وقعدك الله افتح القاف قال المازنى سمعت كسرها من لائق به وهما عند سيويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عرك بخلاف قعدك قال عرك الله الاما ذكرت لنا * هل كنت جارتنا ايام ذى سلم * ولا يقال قعدتك الله واصكز ما يستعملان فى قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهى قال قعدك ان لاتعمينى ملامة * ٣ ولا شكأى * فرح الفؤاد فيجعا * وان زائدة وقال ايها النكح الزبا سهيلا * عرك الله كيف يلتقيان * هى شامية اذا ما استقلت * وسهيل اذا استقل يمانى * وقد ذكر الجوهري استعمال * قعدك وعرك فى القسم الذى لا سؤال فيه قال يقال قعدك لايتك وكذا قعيدك وقعدك الله لايتك وقعيدك الله لايتك وعمر الله ما فعلت كذا وعرك الله ما فعلت كذا قال ابن يعيش لا يستعملان الا فى القسم (قال الجوهري وقد جاء عرك الله فى غير القسم واستشهد بقوله عرك الله كيف يلتقيان * وقال المعنى سألت الله ان يطلع عرك ولم يرد القسم (وقد ذكرنا انه فى البيت قسم السؤال (والاصل عند سيويه عرك الله تعميرا لحذف الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول ٢ وكذا قعدك الله تقديرا ومعنى عرك اعطيتك عمرا بان سألت الله ان يعمر عرك فلما ضمن عمر معنى السؤال تعمدا الى المفعول الثانى اعنى الله وكذا قعدك الله وان لم يستعمل ان جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى (واجاز الاخفش رفع الله فى عرك الله ليكون فاعلا أى عرك الله تعميرا (ويجوز ان لا يكون اتصافهما على المصدر ويكون التقدير اسأل الله عرك ٣ أى اسأل الله تعميرك واسأل الله قعدك أى تعيدك وتمكينك على حذف الزوائد واسأل متعد الى مفعولين او يكون المعنى اسأل بحق تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وابديته وبقعيدك الله أى نسبتك اياه الى القمود أى الدوام والتكمن فيكون اتصافهما بحذف حرف القسم نحو الله لا فعلن وهما مصدران محذوفان الزوائد مضافان الى الفاعل والله مفعول به للمصدرين (ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف بحق قعدك أى قعيدك أى ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك ويؤيد هذا التأويل قولهم قعيدك الله بمعناه القعد والقعيد بمعنى القاعد كالحلف والحليف فعلى هذا مذهب

سيدويه وهو ان نسما على المصدر وعلى ما ويلهما ما سأل تعبيرك وتعبيدك ليس معنى
 القسم طاهرا منها مع انها لا يستعملان الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كانا نساء
 لمصطلح حرا اخرى قسم السؤال لانه قد يتبادر السؤال بالفاء للسؤال كانه قيل طول الله
 بمركب اعمل لكدا وكذا قوله (وقياما في مواضع منها ما وقع منها بعدني او معنى بنى
 داخل على اسم لا يكون حرا عنه او وقع مكررا مثل ما ريد الاسيرا وامانت الاسير الريد
 واذا انت سرا وريد سرا ميرا) قوله ما وقع منها الى آخره هذا مصدر يجب حذف
 فعله باحتياج شيئين احدهما ان يكون ناصبه حرا عن شئ لو جعلت هذا المصدر حرا
 عنه لم يكن الاستحار لكونه صاحب ذلك المصدر (والثاني ان يكون المصدر مكررا
 او بعد الاو معاصها نحو ما ريد الاسيرا وما الدهر الاتقلا واذا انت سرا وريد سرا ميرا
 والمون ترميها ترميها) وكذا ان دخل على التبادر وانما ريد اسيرا ميرا ونحو
 ان يكون نحو ما كان ريد الاسرا من هذا (واذا وحس حذف الفعل لان المقصود من
 مثل هذا الحصر او التكرير وصف الشئ بدوام حصول الفعل منه ولروحه له ووضع
 الفعل على الحدوث والتعدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا
 نحو قولك ريد نردى التريد ويؤمن الخائف والله بعض وينسط وذلك ايضا لمشاهدة
 لاسم الفاعل الذي لادالة منه وصما على الزمان فلما كان المراد النصيب على الدوام
 والبروم لم يستعمل العامل اصلا لكونه اما فعلا وهو موضوع على التعدد او اسم فاعل
 وهو مع العمل كالفعل مما يشاهدت فصار العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة
 المسألة حملوا المصدر بنصبه حرا عنه نحو ريد سر سير وما ريد الاسير كما ذكرنا
 في المتن في قولنا فاما هي اسال وادار فيسمى اذن عن الكلام معنى الحدوث
 اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولثل هذا المعنى اعنى
 زياده المسألة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي قد سما ان فاعلها
 لو مفعولها يبين بالاضافة او حرف اخر بعد حذف الفعل لروما تنبينا لمعنى الدوام
 قال * يجب عليك نصية وامانتى * فيكم على تلك النصية اعجب * فالسيدويه سمما
 بعض من يوثق به وقد قيل له كب اصمحت قال جدد الله وثاء عليه ومنه سلام عليك
 وويل لك (قوله منها بعدني) انما شرطها لانه لو كان مفعلا نحو ما ريد اسيرا
 او لم يكن بعدني نحو ريد سيرا لم يكن فيه معنى الحصر الفيد للدوام فلم يجب حذف
 الفعل اذ تقدمه هو الموح حذف الفعل كما ذكرنا (قوله داخل على اسم) صفة
 لى وليس دحول البى على الاسم المذكور شرط وذلك لانه يجوز كقولنا في نحو
 ما كان ريد الاسيرا وما وجدت الاسير الريد ان يكون اسما للمصدر على انه مفعول مطلق
 كما يجوز ان يكون لكونه حرا الصلبي محارا فالشرط اذن ما ذكرنا اعنى كون
 ناصبه حرا عن شئ لا يكون هو اى المصدر حرا عنه الاستحار (قوله او معنى بنى)
 يريد به ماى انما من معنى الحصر نحو انا ريد سيرا (واعلم ان هذا المصدر الذى

بعد الاو معنا قد يكون منكرا كذا ذكرنا ومعرفة اما بالاضافة نحو ما زيد الاسير البريد او باللام
 نحو ما زيد الاسير وكذا يسمى مكررا نحو ما زيد الاسير اسيرا قالوا خيئت حذف الفعل او جب
 لقيام الاول مقامه (قوله او وقع مكررا) فيه نوع اخلال لان مراده او وقع مكررا بعد اسم لا يكون
 خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى ﴿ دكت الارض دكدا ﴾ ولا يعطى لفظه هذه
 القائدة بالانكشاف (قوله (ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالى ﴿
 (فشدوا الوثاق فاما ما بعد واما فاء) ﴾ يعني بمضمون الجملة مصدرها مضافا الى الفاعل
 او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق يعني ياتر ذلك المضمون فائدته ومقصوده وغرضه
 المطلوب منه وسماه اثر لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالاثر الذي
 يكون بعد المؤثر ويعني بمصير ذلك الغرض بان انواعه المحتملة * واعلم ان ضابط هذا القسم
 ان يترك جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدرا يطلب منه فوائد واغراض فاذا ذكرت تلك
 القوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب
 حذف افعالها وذلك لان تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن
 ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما يتضمن تلك الاغراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح
 ذلك وتكررت تلك القوائد استعمل ذكر افعالها قبلها فالتزم قيام مضمون المصدر الذي هي اغراضه
 مقام مضمونه فوجب حذفه افتقوله تعالى ﴿ شدوا الوثاق ﴾ جملة تضمن شد الوثاق والمطلوب
 من شد الوثاق اما قبل واسترقاق او من اوفداه فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله ﴿ فاما
 ما بعد واما فاء ﴾ وتقول في الخبرية زيد يكتب فقرأ بعد او يعا ويعا وعرو ويشتري طعاما ما
 يعا واما اكلا ونحو ذلك ﴿ قوله ومنها ما وقع للتشبيه علاجا بعد جملة مشتبهة على
 اسم بمعناه وصاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت جار وصراخ صراخ الشكوى
 يعني ان قوله صوت جار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت جار (قوله بعد
 جملة) يعني بها نحوه صوت وهذه الجملة مشتبهة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب
 وهو المبتدأ المرفوع وهي مشتبهة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك
 الحدث وهو الضمير الجرور باللام في مثلنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا اخر وهو
 ان يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذي هو بمعنى المصدر المنصوب عارضا
 لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء وله هدى هدى
 الصالحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لاتدل اذن على معنى
 الفعل اعني على الحدث واكثر التحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل مقدر بين
 الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة مقبنة عنه فلهاذا وجب
 حذفه ٢ فالاصل له صوت يصوته صوت جار اي تصويت جار فاقم الاسم مقام
 المصدر لكافي اعطى عطاء وكلما وظاهر كلام سيوبه ان المصدر منصوب
 بقوله له صوت لا يفعل مقدر (قال سيوبه واما انتصب لانه مررت به في حال تصويت

قوله متضمن المصدر الذي
 هو عارضا مقام مضمونه
 هي الافعال الناصبة

(٣) قوله فالاصل له صوت
 بصوته صوت جار الصوت
 معروف وقدصات الشيء
 بصوت صوت وكذلك صوت
 تصويتا

ومعاجة يعنى ان هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو ٣ بمعنى يصوت لانها تدل على المصدر
الحادث وعلى مقامه ذلك المصدر وقد افترق الجملة مادل على زمان ذلك المصدر الحادث اى
الحال الماضية وهولفت لمررت فى مثلثا فالجسوع كالنعل والناعل وهذا وجد قوى (وقد
قيل ان المادل فى المصدر المنسوب الاسم الذى بمعناه فى الجملة المتقدمة لان المعنى فاذاله تصويت
والتصويت مصدر يعمل على فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما يجئ فى باب المصدر فهو كما تقول
عجبت من ضربك ضرب الامير اى من ان ضربت ضرب الامير وكقولك ضربك ضرب زيد
خبر من ضرب عمرو وضربه (وفى هذا تردد لان المصدر عندهم لا يعمل على الفعل الا اذا صح
تقديره بان وفعل منه ويسمح لوقلت مررت فاذاله ان يصرخ صراخ الشكلى بمعنى له صراخ
لان معنى له ان يعمل اى يصح وقوع الفعل منه ولا يتبع وليس فعلا بوقوع الفعل بخلافه
صراخ فانه قطع بخصوص الفعل (وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا الباب لان عاماله
ظاهرا ويجوز ان يدعى القول الثانى من هذه الاقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالى فى صنع الله
ووعده الله وكتاباته وصفة الله لان فعلها ما يودى معنى انما لا يقال هذه المصادر منصوبة
بالمذكورة قبلها لقيامها مقام انما لها (واجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنسوب اعنى نحو
صوت جازو صراخ الشكلى اما على البدل ٤ واما على الوصف وذلك على احد وجهين قل
الخليل على حذف المضاف اى مثل صوت جاز فيجوز ان نعرفه مع كون الموصوف غير
معرفة لان مثل لا تعرف بالاصافة وبنى عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف اى مثل
اخى زيد ورد عليه سيبويه وقال لوجاز هذا الجاز هذا تفسير الطويل اى مثل الطويل
وقل غير الخليل هو جامد مأول بالشتق اى له صوت منكر كما تقول مررت برجل
امد اى جرى ومثله قليل كما يجئ فى باب الوصف فاذا تعرف فهو عند هؤلاء بدل
لا غير فاذا انتصب المصدر اعنى نحو ٦ صوتا حسنا جاز ان يكون حالا على احد التأويلين
المذكورين فى الوصف وذو الحال الضمير المستكن فى له واما اذا لم يكن المصدر لتثنيه
وجاء موصوفا نحو فاذاله صوت صوت حسن فقال سيبويه يجب رفعه على احد
وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل لا التوكيد
النفى كفاى جاء فى زيد ريد لان اتى مع وصفه صار كاسم واحد مفيد مالم يفسد
الاول ولولم يكن معه الصفة لكن تأكيد الاخير ومن جمعه وصفه مع ان معنى
الوصف ليس فيه فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطنة حالا
لان فى وصفه معنى الحالية كفاى قوله تعالى فى انا انزلناه قرآنا عربيا ١٢ وهذا كقول
سيبويه فى نحو لاماء بارد ٧ فان كررت فصدروا وصفا كانت فيه بالخيار ان شئت
نونت وان شئت لم تون جعل الثانى لكونه تكرر برا للاول موصوفا بشئ كالوصف
للاول ومن جمعه بدلا فان معنى الوصف فى تايه فى الشاهر لافيه ولا منع صدى ان
يكون اتى اعنى صوت حسن توصيفا لفتيا كفاى فى باب النداء (واجاز

٣ فهو مادل الى الجملة لانها
بمعنى الكلام ٤ او عطف
البيان فان عطفت البيان هو بدل
الكل من الكل كما يجئ فى باب
البدل واما على الوصف آه
نسخه (قوله اى مثل صوت
جاز فيجوز ان نعرفه مع
كون الموصوف نكرة كان
يقول صوت الجاز ٦ قوله
صوتا حسنا جاز ان يكون حالا
على احد التأويلين المذكور
ين فى الوصف اى مثل صوت
الجاز او منكر ٧ (قوله فان
كررت نصاروصفا كانت فيه
بالتخيير (كما هو حكم الوصف
فى لا رجل خريف ونظيرها
٧ فان كرر معنى لا بلا فصل
بين الاسم وذلك المكرر
وصف الثانى نحو لاماء
باردا فان شئت بينت الثانى
نظرا الى كونه تكرر بالفتيا
وان شئت اعتبرته فعالا وصفا
وذلك لانه لا وصف صار
مع وصفه كانه وصف للاول
كالحال الموطنة فى قوله تعالى
فاننا انزلناه قرآنا عربيا ١٢
والاعراب فى المكرر المو
صوف اولى نظرا الى كونه
كالصفة من الاعراب
فى المكرر غير الموصوف واما
وصف المكرر اعنى باردا
فليس فيه الا الاء اب

الذليل في هذا المصدر الموصوف النصب أيضاً على المصدر أو على الحال وإنما اختار سيويه
 الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الأول ومعناه فالأولى أن يجعل الثاني
 مع تابعه تابعاً للأول حتى يكون تابع الثاني كتابع الأول وإذا جاء بعد الجملة المذكورة
 صفة للمصدر المضمون من غير تكرار المصدر فالأولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر
 الموصوف نحو قوله صوت حسن ويجوز حسناً أي صوتاً حسناً وكذا ان خلت الجملة المتقدمة
 من صاحب الاسم الذي بمعنى المصدر فالأولى اتباع المصدر وإن كان التشديد وصفاً ولا كما
 ذكرنا نحو مررت فإذا في الدار صوت جار وأما حذف نصبه لأن الجملة المتقدمة ليست
 إذن كالفعل فلما أسند اليها الحدث معنى ولا بد للفعل من مسند إليه وقد أجازوا النصب فيه
 على المصدر أو الحال كما مر ورؤي في بيت رؤيية ٧ فيها ازدهاف أي ازدهاف ٨ نصب
 أي مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله
 ٩ قوله (ومنه ما وقع مضمون جملة لا تختص له غيره مثله على الف درهم اعترافاً وبسبب
 تؤكد لنفسه) يعني يكون المصدر مضموناً بجملة لا تحتل تلك الجملة من جميع المصادر
 إلا ذلك المصدر فلا تحتل لها إذن من المصادر إلا ذلك المصدر ولهذا قيل إن المصدر الظاهر
 يؤكد نفسه فاعترافاً فيه على الف درهم اعترافاً يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة
 كما أن المصدر يؤكد نفسه في نحو ضربت ضرباً إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي
 الفعل من دون انفعال لأن الفعل يدل وحده على الضرب والزمان (واساً في مسئلتنا
 فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكلماتها لا مضمون أحد جزئها) (ومنه قولهم الله أكبر
 دعوة الحق لأن الله أكبر أول أذان الذي هو الدماء الحق ٩ اذ هو دعاء إلى الصلاة
 ودعوة الحق كرجل صدق وجار سوء ومنه قوله ١٠ أي لا تمسك الصدود وأننى ١١
 قسماً إليك مع الصدود لا ميل ١٢ لأن قسماً بمعنى التأكيده وهو الحاصل في الكلام السابق
 بسبب أن اللام فالمصدر المؤكد لنفسه هو الذي يؤكد جملة تدل على ذلك المصدر
 نصاً ومنه صيغة الله وصنع الله وكتاب الله ونحوها لأن ما تقدمه من الكلام نص
 على معاني هذه المصادر وحق بالمصادر مضافة إلى الفاعل لأنه حصل اليأس من إظهار
 ضلالتها كما تقدم في مثل هذه المصادر ضابطان لوجوب حذف أفعالها الإضافة المذكورة
 وكونها تأكيداً لنفسها ولا يمتنع في كل ما عرفت تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال الجملة
 المتقدمة عاملة فيه لنباتها عن الأفعال الناصبة وتأديتها معناها كما قلنا في نحو زيد صوت
 صوت جار فلا يكون من المنصوب باللازم ضمارة ١٣ قوله (ومنها ما وقع مضمون
 جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقاً ويسمى تأكيد غيره) اعلم أن قولك زيد قائم حقاً
 مثل رجوع زيد القهقري في أن المصدر في كليهما مؤكد لما يحتمل غيره إلا أن المحتمل في الأول
 جملة وفي الثاني مفرد أعني مجرد الفعل من دون الفاعل ١٤ ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة
 مؤكد لنفسه والأفليس يؤكد لأن معنى التأكيده تقوية الثابت بأن تكرره وإذا لم يكن
 الشيء ثابتاً فكيف يقوى وإذا كان ثابتاً فكرر إتماماً يؤكد نفسه ويان كونه ١٥ مؤكداً لنفسه

٧ قوله (في بيت رؤيية فيها
 ازدهاف أي ازدهاف)
 الزهف الخفة والترقيق فيه
 ازدهاف أي استبحال وتقصم
 ومنه قول رؤيية فيها ازدهاف
 أي ازدهاف نصب أي معالي
 الحال صبحا وأوله ١٦ لولا
 توقي على الأشراف ١٧
 الجنتي في النصف النصفاف ١٨
 في مثل مهوى هوة
 الوصاف ١٩ قولك أقوالاً
 مع التحلاف ٢٠ فيما ازدهاف
 أي ازدهاف ٢١ والله بين
 القلب والأضعاف ٢٢ أي
 لولا أني اتوقى لم يمت في
 في الهواء البعيد في مثل هوة
 الوصاف وهو أنه مثل عند
 العرب قولك يدل من التاء
 في الجنتي فيما ازدهاف أي
 في تلك الأقوال تسارع إلى
 الحلف والله أي هو بين
 القلب وما يحويه فلا يخفى
 عليه ما تقتضيه إيماء الابل
 مخاطب إياه الحاج ٢٣ اذ هو دعوة
 الحق اذ هو دعاء الحق نسخته
 ٢٤ على التفصيل أن قولهم
 الحق في جميع نسخته

على الحال ٢ كافي فعلته جهده على الخلاف الذي يحى فيه (والعامل في اجد كما الفعل الذي بعده اذ لم يكن مصدرا بالان لها صدر الكلام) ويجوز ان يقال هو تقدير اتجه ان جدنا من مابسا عن الجد فيه وهو لا تقضيان فيكون اذن بما يجب حذف فعله بضابط اضافته الى الفاعل فقدتين لك بما قدما ان جميع المصادر المؤكدة لغير هاتين ان تكون مدلوله الجملة المتقدمة بحيث لا يتحمل من حيث اللفظ سواها كافي المؤكدة نفسها ويقوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبدالله قولنا بالاطلاق اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو متى زيد قائم ظنك ان ظنك مصدر مؤكد لغيره سكتا في قولك زيد قائم حقا ليس بشئ اذ ليس قولك زيد قائم دالا على ظن المخاطب فصا فانصابه بنزع الخلاف كقيل في اجدك او على المصدر لكنه غير مؤكد ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله (فاذا ثبت هذا قلنا بما قيل لئلا هذه المصادر مؤكدة لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه فصلا لك انما تؤكد بمثل هذا التأكد اذ انهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة في نفس الامر وغلب في ذهنه كذب مدلولها فكانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى ولتقيضه والنص غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكدة لنفسه فلا بد كر المثل هذا الغرض فيسمى تأكيد لنفسه وهذه عبارة المتأخرين وسيبويه يسمى المؤكدة لنفسه التأكد بالخاص والمؤكد لغيره التأكد العام (وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشئ لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس) وانما وجب حذف الفعل الناصب في المؤكدة لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالتائتين عن الناصب من حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعنى قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين لكونهما كالعامل الضعيف (قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك وانا لا ارى بأسا بارتكاب كون الجملتين بالنفس عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا تقدم المصدر ان عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذن من هذا الباب (فلاضافة الى الفاعل في نحو صبغة الله ووعده الله لامن من اظهار الفعل مع حصول النائب عنه (قوله ومنها ما وقع مثني نحو ليك وسعديك) ليس وقوعه مثني من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف فعله سواء كان المراد بالثنائية التكرير كقوله تعالى ﴿ثم ارجع البصر كرتين﴾ اى رجعا كثيرا مكررا او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اى مئتين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل وليك مثني عند سيبويه مفرد كلدى عند يونس قلب الفها ياء لما اضيف الى المضمر كافه لى وليس بوجه لبقاء ياءه مضافا الى الظاهر قال ﴿ادعوت لسانا بنى مسورا﴾ قلبى قلبى يدى مسور قال ابو على معتذرا ليونس يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعى بالياء واصل ليك البالك البائين اى اقيم لخدمتك وامثال مأمورك ولا يرح عن

٢ (قوله كلفعله جهده على الخلاف) الجهد والجهد الطاقة وقري الاجهدهم بالفتح والضم قال القراء الجهد بالضم الطاقة والفتح من قولك اجهد جهدا في هذا الامر اى ابلغ غاية ولا يقال اجهد جهدا بالضم فائدة هذه الزيادة المحقة المضروب عليها الاحتذار عن دخول هذه المصادر في ضابطة الاضافة مع ان ناصبها مذكور على ما ذكره هنا فتأمل

٤ (قوله دعوت لمانابى مسورا آه) مسورا اسم رجل ولبي الاول فعل من التفعيل المعنى دعوت مسورا لمانابى اى اصابنى من الحاجة فلما نى اى فاجابنى ثم قال فلبي يدى مسورا اى اقيم في طاعته اقامة بعد اقامة واكون كالشئ الذى يسديه اى اكون تحت تصرفه وحكمه

٢ (قوله وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين) تداوله الايمى ١٢٦ اى اخذته هذه مرة وهذه مرة

٣ (قوله وهذا ذك) الهذ
الاسراع فى القطع وفى اقراء
٤ (قوله وطنا وخضا)
الوخض ملين غير جاف
وقد وخضته بالرخ

٥ (قوله ارضى ودؤبان)
الخطوب توشى الثقب
معروف وجهه اذؤب
وذئاب ودؤبان ودؤبان
العرب صعا ليكها الذين
يتلصصون يقال امر رجل اذا
تداول رجلا لياخذ برأسه
ولحيته نأشه بنوشه نوا

٦ (قوله او نعمت عينك
نعمه اى قره) ويقال اينما
ونم عين ونعم عين ونعمى
حين

٧ لا يجب حذف فعله بخلاف
ما هنا فكذا انمى ٥ هـ
معنى التمسأ والخبر وصار
معنى فاعليك اصامة
داهية ومعنى فاه الى فى اى
مشاهدة او مشافهة من غير ان
يذهب من المضاف والمضاف
اليه معنى ومن الجبار
والجورود معنى آخر كما كان
فى الاصل اعرب من الجلتين
ما قبل الاعراب وهو الجزء
الاول باعراب المصدر
او الحذف اى فاه وهذا فاه
صار الجملة آه نسخ

مكانى كالقلم فى موضع والثنية تشكر كما فى قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين
والغنى ابنا كثيرا متبليا فحذف الفعل واقام المصدر مقامه وحذف زوائده وردالى
الثلاثى ثم حذف حرف الجر من المصدر واصيف المصدر اليه كل ذلك ليغنى الجيب
بالسرعة من التلية بفتح لامه حتى يتلوه ويجوز ان يكون من لب
بالمكان بمعنى اى فلا يكون محذوف الزوائد وما قولهم لى يلى فهو مشتق من لبك لان
معنى لى واللبك كان معنى سجع وسام وسجل قال سبحانه الله وسلام عليك ويسم الله وامسج
بمعنى ترمه وسلم بمعنى جملة سالما فم يشق من سبحانه الله وسلام عليك وسعدك مثل
لبك اى سعدك اى اعطيت اسعدي الا ان اسعد يعنى يشبه بخلاف الب فانه يعنى
باللام ٢ وقولهم دوايك اى تداول الامر دواين ٣ وهذا ذك اى اسرع اسرع اى
ضربا هذا ذك ٤ وطنا وخضا اى ضربا يقال به هذا ذك كقوله جازا جلق
هل رأيت الذئب فذا وهما جاك اى كف كبتين كما مصادر لم يستعمل الا تشكر بخلاف
حنائك ومثلها حوايك وان كان ظرفا فانه يستعمل حان وحواى قال فذلت حنان ما تاقى
بك هاهنا اذونب ام است بالحقى يارف ومعنى حنايك اى تحن تحننا بعد تحن (ومن
المصادر الواجب حذف فعلها فباسا ايضا كل ما كان فيه جامع استفهام كان ولا تخوف قوله
ه ارضى ودؤبان الخطوب توشى ٥ وامكرا وانت فى الحسنة وقدا قد علم الله
واينما وقد قد الناس (واما واجب حذف الفعل فيه حرصا على ارجاء الموضع عما انكر عليه
وقد استعملت النعت فام المصادر فى التوبيخ نحو انا وقد قد الناس واذا قد قد الله
وقد قد الناس وكذا قولهم انمى مرة وقبى اخرى وقد قيل انها احوال كما يحى
فى باب الحال وما يشبه ان يكون فباسا كل مصدر حذوب على جهة التواو والمراد
بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتبينه كما يقول الحبيب تذاب فم ونعمة حين اى افضل
وانم عينك انما اى اقرا فحذف الزوائد واصاف الى المفعول ٦ او نعمت عينك
نعمه اى قره وهذا مضروب بضماء الاضافة ايضا كما تقدم ويقول الراد لا افضل ذلك
ولا كيدا ولاهما وهو مصدر كاد اى قرب ويقال ايضا لا كودا ولا مكادة ويقول الراد
على التامى لا فطن ذك ورعيا وهو انا ويقول اغتديت ولاغتهاء الغراب ٥
واغتديت ولاغتهاء الغراب اى ولا اغتديت اغتهاء الغراب بل اسرع من ذلك
(واما واجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المتصدر
واغتهاء عنه) ومن القياسات نحو وتبت اليه تبتلا كما عد سيوبه وهذا آخر القياسات
وقبائات الجملة فاعلم مقام المصدر وهى فاعليك اى فاه اداهية والمعنى دعت
دعيا والاصل فوهليك اى الى فيك واللام بمعنى الى كما تقول فى الحال كنهه فاه الى فى
اى مشافهة ويجوز ان تكون عنه ايضا بمعنى المصدر اى كنهه مشافهة الا انه لا يجب
حذف فاصبه كما وجب ذلك فى فاعليك ثم جعلت الجملة التى هى فوهليك بمعنى
المصدر اى اصابة داهية فاعلم معنى التمسأ والخبر وكذا صار معنى فاه

الى في اى مشافهة او مشافها من غير ان يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن
 ايجار والجورور معنى آخر فلما صارت الجملة بمعنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب
 وهو الجزء الاول باعراب المنرد الذي صارت بمعنى وهو المصدر او الحلال قليل في قواها
 وقوة فاعا وفاء وترك المضاف اليه و ايجار والجورور على ما كانتا عليه وقيل ان تصاب
 فاعا على انه مفعول به اى جعل الله فاعا الداهية الى فيك اى جعلها مشافهةك قوله
 (المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا درهما) قوله
 ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جبار الله يريد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل
 فيه المصوب في ما ضربت زيدا واوجدت ضربا واحداثت قتلا فكذاك اوقعت عدم الضرب
 على زيد وكان الضرب كأن شيئا اوقعت عليه الايمان وفسر المصنف وقوع الفعل بتعلقه
 بما لا يعقل الابه فلى تفسيره ينتهي ان تكون الجورورات في صيرت زيد وقربت من عمرو
 وبعثت من بكر وسرت من البصرة الى الكوفة مفعولا بها ولاشك انه يقال انها مفعول بها
 لكن بواسطة حرف جر ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاشياء في الاصطلاح
 وكلامنا في المطلق وايضا ٨ فان معنى اشترك في قولهم اشترك زيد وعمرو ولا يفهم بعد اسنادك
 اياه الى زيد الا بشئ آخر وهو عمرو وغيره وليس بمفعول في الاصطلاح (والا قرب
 في رسم المفعول به ان يقال هو ما يصح ان يمر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله
 المثبت او المجهول مثبتا (فيقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع
 المعمولات اما المفعول المطلق فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحداثت ضربا وان
 كان مفعولا ليشتمل في المتاين الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني
 انه يحدث واما سائر المفاعيل فينبغي ان يعلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف
 ايجار كما يقال في سرت اليوم فرسنا وجئت وزيدا اكراما لك ان اليوم سير فيه وكذا فرسنا
 وزيدا مفعول منه واكراما مفعول له وكذا في قولك صيرت زيد وقربت الى زيد زيد
 مفعول به ومقوم اليه وزيدا في قربت زيدا وجئت زيدا وبعث زيدا مالا وكلت زيدا
 طامعا وبقيت زيدا شرا وامثالها ملحقة بالمفعول به بحذف حرف ايجار لانه مقرب منه
 ويحيى اليه وجميع منه ومكمل له وبقيته (وقولنا المثبت او المجهول مثبتا ليعلم زيد في
 نحو ضربت زيد وما ضربت زيدا (واما القلوب في الحقيقة لاتعدى الا الى مفعول
 واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالعلوم في علمت زيدا قائم اقيام
 زيد لكن فسرهما بمسألة تعلقه بمضمونيهما معا ولذا قل حذف احدهما من دون الآخر
 مع انهما في الاصل مبتدأ وخبر لانه لو حذف احدهما لكنت كالمختلف بعض
 الكلمة (وباب كسوت واعطيت متعد الى مفعولين حقيقة لكن اولهما مفعول
 هذا الفعل الظاهر اذ زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسوة
 مدلى وثانيهما مفعول متساو مع هذا الفعل اذ جبة مكسوة ومعطوة اى مأخوذة
 وكذا نحو سحرت زيدا النور زيد انحضر والنور محفور فالعنى سحلت زيدا على

٨ قوله (فان معنى اشترك
 في قولهم اشترك زيد وعمرو
 ولا يفهم بعد اسنادك آه)
 قد يقال هو مسند الى زيد
 وعمرو معا بحسب المعنى
 المقصود والاسناد لا يسمى
 تعلقا ولو سلم فالمراد التعلق
 بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو
 فاعل حقيقة وقصدا وان لم
 يسم فاعلا لفظا واما قولك
 ضارب زيد عمرا فليس عمرو
 وفيه مما قصد جهة فاعليته
 بل جهة مفعوليته اعنى تعلق
 الفعل به من حيث الوقوع

ان يكتفى الجبة ويمطوها ويحفر الهر وليس انتصاب الشاق في شله بالمطوع
 المقدرا قال بعضهم اى احفرته فخر الهر لانتك تقول احفرته الهر فلم يحفره بل
 انتصاب للمعولين بالفعل الطاهر لانه متضمن للمعنى الجملة على ذلك الفعل المطوع اى حركته
 على ان يحفر الهر كمر (وباب اعليك زيدا قاعسا في الحقيقة متعددا لمعولين فان العلم هو
 المناصب وقيام زيد هو المعلوم كائنا في كسوت واعطيت فصب الثاني والثالث لكونهما
 معا متضمنين للمعول الثاني كائنا في علمت (وقولهم المعول به الضمير يرجع الى الالف واللام
 اى الذى يفعل به فعل اى يعامل بالفعل ويوقع عليه يقال فعلت به فضلا قال تعالى هو وما ادرى
 ما فعل بي ولا تكلم به وكذا الضمير في المعول فيه ومع (٢) واما ما نصب المعول فالفعل
 عند البصريين او شبهه به على انه به يقوم المعنى المتضمن للرفع اى الفاعلية والمعنى المتضمن
 للنصب اى المفعولية (وقال الفراء هو الفعل والماعل (وقال هشام بن معاوية من الكوفيين
 هو الفاعل وقد كرنا في حد العامل ان هذين القولين اولي بناء على ان نصب علامة
 الفضلة لعلامة المفعولية (وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما قال
 في الفاعل ان عاملة الاسناد على ما تقدم في قوله (وقد تقدم على الفعل) هذا الحكم
 ليس مختصا بالمعول بل بالمفعولات الجملة فيه سواء الالف معول معه وذلك لمرأاة
 اصل الواو اذ هي في الاصل المصنف فوصفها اسماء الكلام ويجب تأخير منصوب
 الفعل عنه ان كان الفعل بنون تأكيد مشددة او مخففة فلا يقال زيدا اضرب
 ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم
 والام يؤخر من مرتبة اى الصدر وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهما فبقنا قران في
 الظاهر (وكذا يجب تأخير عن لوانته المنصوب بغيره بسبب التقديم كما في ضرب
 موسى عيسى ادلوقش فيه عيسى ضرب موسى لئن ان التقدم مبسدا وكذا لو كان
 الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معوله كما يجي (وكذا
 لو كان الفعل صلة للحرف نحو هجيت من ان ضربت زيدا لانه لا يفتصل بين الحروف
 الموصولة وصلتها كما يجي في باب الموصولات (ويجب تقديم منصوب الفعل على ما
 تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايم
 ضربت و اى حين ترك اركب و غلام ايم ضربت و غلام من لقيت فأكبره
 (وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما اذا لم يكن له منصوب
 سواء نحو قوله تعالى فاما القيم فلا تقهر به وذلك لما يجي في حروف الشرط
 من انه لابد من نائب متاب الشرط المحذوف مع ما لو كان له منصوب اخر جاز ان تقدم
 ابهما شئت وتخلي الاخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا (وكذا ان سد
 شرط آخر سد شرط اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجز تقديم المنصوب
 (ومع الكوفيين نحو زيدا غلامه ضرب لان زيدا متأخر في التقدير من وجوه
 احدها بالظن الى غلامه لانه من تمام خبره والثاني بالنظر الى ضرب لانه معمولة

٢ قوله (واما ما نصب المعول
 فالفعل عند البصريين) كانه
 هو الرفع للفاعل عندهم

والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه مفعوله فيبقى الضمير المتصل بعلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى ﴿واذنبلى ابراهيم ربه﴾ لان المتصوب متأخر من جهة المفعولية فقط ٢ وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متأخر من جهة المفعولية والمنعولية (وابرازه البصرية وهو الحق) كنهه بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه او غلام اخيه ضرب زيد و اى شئ اراد اخذ زيد على ان اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في هذه الضرور هو الفاعل ٣ ولا يجوز ان تقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر ما هو متقدم لفظا وليس يتقدم تقديرا وهذا بخلاف ضرب غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير ويجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يميز تقديم المفسر وحده اى الفاعل اخرا ما اتصل به المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعمك اكل الا زيد لانك حذف الفاعل الذى هو الاصل والعمدة واحتببت بالمفعول الذى هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سدمسدا للفاعل واعلم انه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر اى لا ينصبه فلا يقال زيد اضرب كائى في المتصوب على شريطة التفسير قوله (وقد تحذف الفعل لقيام قرينة جواز ا كقولك زيد الم قال من اضرب ووجوب في اربعة مواضع الاول سماعى نحو امراء ونفسه (وانتهوا خيرا لكم) واهلا وسهلا) القرينة الدالة على تعيين المحذوف وقد تكون لفظة كذا اذا قال شخص من اضرب فتقول زيدا وقد تكون حالية كما اذا رأيت شخصا في يده خشبة فاصد الضرب شخص فتقول زيدا (قوله امرأ ونفسه) اى دع امرأ والواو بمعنى مع او لا تطف وعلة وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط كونه منادى قوله تعالى ﴿انتهوا خيرا لكم﴾ تفسير سيويه انتهوا عن التلث واشوا خيرا لكم (وقال الكسائى التقدير انتهوا يكن خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك (وقال الفراء لو كان على اضممار كان جازا اقر الله محسنا اى تكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك ووراك اوسع لك بتقدير حسبك وانت خيرا لك وورا لك وانت مكانا اوسع لك شوى مذهب سيويه اى تقدير انت فى الآية وكذا قوله ٤ فواعدته سرحتى مالت والرى بينهما اسملا ٥ اى قولى انت مكانا اسول ٥ وكذا قولهم انت امرأ قاصدا اى انت عن هذا وانت امرأ قاصدا وقرينة انت فى هذه المواضع انك فهمت فى الاول عن شئ ثم جئت بعده بالانتهى عنه بل هو ما يؤمر به فيجب ان ينصب بانث او اقصد او ما يفيد هذا المعنى وليس قولهم امرأ قاصدا ان يجب حذف فعله على ما ذكر سيويه واورده الزمخشري فى ذلك اورد سيويه وانتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا لك فيما وجب اضممار فعله

٢ وكذا جاز زيدا ضرب غلامه لانه متأخر من جهة المفعولية فنه

٣ قوله (ولا يجوز ان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل آه) واما اذا جعل زيد فاعل اراد وفي احد ضمير مستقر راجع اليه فلا مانع

٤ قوله فواعدته سرحتى مالت (السرح شجر عظام طوال الواحدة سرحه يقال هى الآم على وزن الآع وسرحه ايضا اسم موضع وقد يبنى بها عن المرأة فيقال سرحه فلان م بالفتح شجر حسن النظر مر الطم

٥ قوله وكذا قولهم انت امرأ قاصدا اى انت عن هذا وانت امرأ قاصدا (قال المصنف تقدير انت فى هذه المواضع كما ذكره سيويه اظهر والمعنى عليه ولذلك اظهره فى مثل انت وانت امرأ قاصدا وعد الزمخشري انت امرأ قاصدا مما يجب الحذف فيه غلط

وله سمع انت وانت امرأ قاصدا باظهار ناصب امرأ ولم يجمع اظهار ناصب خبر الحكم
وخير لك والاف ثلاثة متقاربة المعنى ومعنى امرأ قاصدا اذا قصد والقصد فى الامر
خلاف التصور والامرأ قال كلالط فى قصد الامور ذميم * (قوله اعلا) اى اتيت
اعلا لاجانب وسهلا اى وطئت مكانها سهلا عليك لاوعرا (وقال البرد هى منصوبة
على المصدر اى رحلت ملاذك مرحبا اى رحبا؟ واهلت اهلا اى تأهلت تأهلا تقدره
فعلا وان لم يكن له كاقيل فى نحو القهقرى على نحو ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على
وضع سهلا موضع سهولة (ومن الواجب اخبار فعلها بما قولهم هذا ولا زعمك كان
المخاطب كان يزعم زعمات كاذبة فلما هم ما يخالف ذلك من قول عليه سياه الصدق صادر
من غيره قبله هذا ولا زعمك اى هذا الحق ولا توهم زعمائك ويجوز ان يكون
التقدير ازعهم هذا ولا ازعهم زعمك اوازعم هذا ولا تزعم زعمك (ومنها قولهم من انت
زيدا واسمه ان رجلا غير معروف بفضيلة يسمى يزيد وكان اسم رجل مشهور فافكر
ذلك عليه اى من انت ذا كراريدا او تذكر زيدا وانتصاب ذا كرا على الحال من معنى
من انت اى من تكون كاقيل فى كيف انت وقصة من تريد اى كيف تكون وبقال
هذا اينما فحين ذكر عليا سره اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك
زيد نحو كنهه فوه ال فى والصب اقوى واشهر (ومنها قولهم هذيرك من فلان والعذير
امامعنى العاذر كالصبيح او العذر كاللايم معنى المولم واعدز وعذر بمعنى ويجوز ان
يكون العذير بمعنى العذر الا ان الفعل فى مصدر غير الاصوات قليل كالكثير وامافى
الاصوات ٢ كالصهيل والقيم فكثير والعذير ايضا الحال يحاولها المرء يعذر عليها
قال ع جارى لاستكبرى هجرى * سبرى واشفانى على يعبرى * بين بقوله سبرى
واشفانى الحال التى ينبغى أن يعذروها ولا يلام عليها يقال عنها اذا اساء شخص الصبيح
الى المخاطب اى اخضر مذكرك او عذرك او الحال التى تعذر فيها ولا تلام وهى ٣ فعل
المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما تجازيه لسوء ضيمه اليك ومعنى من فلان اى من
اجل الاساءة اليه واما ٤ اى انت ذو عذر فيما تعامل به من المكروه ومنه ما يروى عن
النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا يكره عذرى من يابسه كى اى من جهة تأديبها
وتعريبها وفى الخبر كى لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم كى اى يتقوا العذر
بسبب كثرة ذنوبهم لعذوبهم وهلكهم فعنى من انفسهم اى من جهة انفسهم واهلا كما
ويقال من يعذرى من فلان اى من اجل ابدان اياه اى الى عذر فى ابدانه فهل ههنا من
يعذرى (ومنها قولهم اهلك واميل ان كان الواو فيه بمعنى مع فاعنى اهلك مع اميل
اى لا يسبقك اميل اليهم وان كانت المعطف انتصب اميل فعل اخر فترى ناصب اهلك اى
الخلق اهلك ولم سبق الاميل (ومنها كليهما وترى اى اعطى كليهما وعمر او اصله انه قال
شخص بين يديه زيد وسام وتم لآخر اى هذين تريد مشيرا الى الزيد والسام فقال ذلك
الاخر ذلك (ومنها قولهم الكلاب على البقر اى ارسلا وحشفا وسوكية اى اتجمع
حشفا وكل شئ ولا شئ حراى اصنع كل شئ ولا تركب شئ حروا نأتى فاهل اميل

٤ الرجب بالضم السعة

٢ (قوله كالصهيل والقيم)
القيم صوت ضئيف كالآنين
يقال نامت القوس وسامت
نسيم الاسب

٣ (قوله وهو فعل المكروه)
الى ذلك الشخص اى انت
العذر (هذا على المعنيين
الاولين اعنى العاذر
والعذر ظاهر واما على
المعنى الثالث فلا يصح هذا
التقدير اعنى قوله اى من
الاجل الاساءة كما لا يخفى
٤ (قوله اى انت ذو عذر)
اه هذا محصل معناه
على التقادير الثلاثة

واحد النهار اى فماتى اهل الليل واحد النهار اى اصلات بالليل والنهار وديار الاحية
 اى اذ كرهه وقولهم كاليسوم رجلا اى ما رايت كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب
 رجل وحذف ما انشيف الى اليوم وكاليوم حال مقدم من رجل وقد يقال كلاهما بالرفع
 ونحو اوكل شئ ولا شئ حراى كلاهما هـ وكل شئ ايموجوب الحذف فى جميع ما ذكر
 ونماها لكونها امثالا او كالمثل فى كثرة الاستعمال والامثال لا تغير هـ واعلم ان المفعول به
 يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب كاجبى فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع
 قيام القرينة على تعيينه نحو ما احسنت واجل اذلا فائدة فى التعجب من دون المتعجب منه
 ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام
 وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين
 اما منوى كما فى قوله تعالى عطف بغير ان يشاء هـ اى لن يشاءه او غير منوى وذلك اما
 تضمن الفعل معنى اللزوم كقوله تعالى ﴿يخالفون عن امره اى يعدلون وقوله ﴿وان
 تغفر لي ولجميع المسلمين اى لا تغفر لي ولا لغيري ففى قوله ﴿ان يشاء هـ اى يؤثر بالجرح
 واما للبالغة بترك التقييد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى ﴿والله يقبض ويبسط
 هـ قوله ﴿والناسى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب مناب ادعوا لفظا او تقديرًا
 قوله المطلوب اقباله اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه ﴿قال المصنف المطلوب
 اقباله اخرج المندوب ٣ لانه التفعيل عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب ادعوا
 ٤ اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد تصلف المصنف بهذا الحد وقال ان
 الزمخشري لم يجد للمادى لشكاه وذلك لانه لوحد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال
 دخل فيه زيد فى اطلب اقبال زيد ولوحد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا اخواتها دخل
 فيه المندوب وليس بمنادى والظاهر ان جارا الله لمجدد لظهوره لا لشكاه فان المادى
 عنده بلى مادسته ياء واخواتها والمندوب عنده منادى على وجه التفعيل هـ كما صرح به لما
 فصل احكام المنادى فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيويه انه منادى كما قال
 الجوزى المندوب منادى على وجه التفعيل فاذا قلت يا محمد فكلك تناديه وتقول له
 تعالى فانا مشتاق اليك ومنه ٦ قولهم فى المراتى لا تبعد اى لا تتركنا فكلك تناديه وتقول له
 عن الموت تصوروه حيا فذكرها موته فصاروا لا تبعد اى لا بعدت ولا عليك وكذا
 المندوب المتوجع عليه نحو واويلاه واثيرواه واخرناه اى احضر حتى يتعجب من
 فسادك والذليل على انه مدعو قوله تعالى ﴿لادعوا اليوم ثورا واحدا وادعوا
 ثيورا كثيرا هـ امرهم بقول واثيروا وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثة
 وكذا المتعجب منه منادى دخله معنى التعجب فعنى بالله واليهادى احضرا حتى يتعجب
 منها وكذا لا يرد عليه الخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص
 والعارض غير متعدبه هذا وانصاب المنادى عند سيويه على انه مفعول به وناصبه
 الفعل المقدر واصله عنده يا ادعوا زيدا فحذف الفعل حذفًا لازما لكثرة الاستعمال
 دلالة حرف النداء عليه واذا زدت ذلكته واجاز البرد نصب المادى على حرف البناء

٥ قوله وكل شئ ايم) يقال
 الامم الشئ اليسير
 ٦ قوله فان تغفر لي (يقال
 المحل هو السنة الضمط
 ٣ قوله (لانه التفعيل عليه
 لا المطلوب اقباله) التفعيلة
 الرتبة وقد فجعته المصيبة
 اى وجعته وكذلك فجعته
 وتفعيلته اى توجعته
 ٤ قوله (اخرج نحو زيد
 فى قولك اطلب اقبال زيد
 وقد تصلف بهذا آ) الاولى
 ان يقال فى قولك يقبل زيد
 فان ما ذكره ظاهر فى الاخبار
 فلا يكون زيد فيه مطلوبًا
 اقباله بل بخبر عن طلب اقباله
 ٥ قوله (كما صرح به لما فصل
 آ) حيث قال وانصابه محلا
 اذا كان مفردا معرفة كقولك
 يا زيد ثم قال او مندوبا كقولك
 يا زيد آ
 ٦ قوله (ومنه قولهم فى
 المراتى لا تبعد) رثيت الميت
 مرثية ورثوته اذا بكيت
 وحددت محاسنه وكذلك
 اذا نظمت فيه شعرا

لده مد الفعل وليس بعدلانه يمان امله اعمل فلا يكون اذن من هذا الباب اى بما
 اصعب المفعول به مامل واحسا الخدق وعلى المدهى في اريد جله وليس السادى احد
 حرقى الجملة فمد يديوه حره آ الجملة اى الفعل والفاعل معدران وعدا المرد حرى
 الداء مدمد احد حرقى الجملة اى الفعل والفاعل مقدر ولا مع مدعوى مدم مدم
 هما والمدهوليه هما على المدهى واحب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا بداه بدون المادى
 وما اورد هما الزاما من اى الفعل لو كان مقدرا او كان باعوصا منه لكان جله حرية
 غير لازم لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر لفظا الماضى اى دعوت او باديت
 لان الاعلى فى الاممال الانشاءة تحتها لفظا الماضى (والا بوعلى فى بعض كلامه
 ان يا واحواته اسماء افعال ومع بان اسماء الاممال لانكون على اقل من حريق والهمزة
 من ادوات السداء ويمكن ان حال حالت احواتها لكثرة استعمال الداء فيجوز في ادائه
 ما لا يجوز في غيرها الا ترى الى الرحيم ومع ايضا بان الصمير به لا يكون لعانب لعدم
 تقدم ذكره ولا لتكلم لان اسم الفعل لا يصير فيه صمير المسكلم (والجواب ان اسم كل فعل
 يحرقى يحرقى ذلك الفعل فيكون فاعله طاهرا او مضمرا سائا او متكلما او محاطا لكنه
 لا يبرر في اسم الفعل شئ من الصمائر نقول منه في المرد المذكر والمؤنث وكذا في
 مشاهما ومجموعهما واذا كان اداة الداء بمعنى فعل المسكلم استز فيه صمير فيكون كما
 قال بعضهم في اى انه بمعنى انصهر او تضرعت وفي اوه انه بمعنى اتوسع او توجعت وقيل
 لو كان اسم فعل لم يسمى دون المادى لكونه جله (والجواب انه قد يعترض للجملة مالا
 يسئل كلاما بوجوده كالجمله التسمية والشرطية والداء لانه من ماضى في واعلم انه
 قد يصيب حامل المادى المصدر اتفاقا نحو يارب داء حقا ونحو ان يكون مثل انه اكر
 دعوه الحق وريد فأنم حقا اى متصفا بمعدل كاقيل فينهما واجار المرد نفسه للخال
 نحو يارب قائما اذا ناديته في حال قيامه قال ومنه قوله في يابؤس للجهل صرار الاقوام
 والظاهر ان عامله فؤس الذى معنى الشدة وهو مصاف الى صاحب الخلال اعنى الجهل
 تمدير الزيادة اللام هو مثل اغشى بمعنى زيد راكنا قوله (وبنى على ما يرفع به ان كان
 مفردا معرفة مثل يارب ومارحل ويارب دان ويارب دى) انما قال على ما يرفع به ليكون
 اهم من قوله بنى على الصم فان نحو يارب دان ويارب دى خارج منه وما يرفع به الاسم
 الصم والالف والواو (وقال الكسائى السادى المرد المعرفة مرفوع لتجده من
 العوامل اللطيفة ولا يبنى ان التجرد فيه عامل الرفع كقائل بعضهم فى المنشا بل المراد به
 انه لم يكن فيه سبب الشدة حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم اما لو جردناه لشابه
 المصاف الى ياء المسكلم اذا حدى الياء ٦ ولو قبحناه لشابه غير المصروف فمعناه ولم يوه
 ليكون فرقاً بينه وبين مرفوع تعامل رافع ولا يعترض عليه بالمتدا فان العامل فيه عده
 هو الحر (قال وانما نصب السادى المصاف لطوله ولان المصنوعات من كلام العرب اكثر
 هو عده مرفوع او منصوب ملاعامل) وقال الفراء اصل يارب ياربدا ليكون المادى
 بين الصوتين ثم اكتفى يا وبوى الالف فصار كالغايات فبنى على الصم وقبح المصاف

٦ قوله (ولو قبحناه لشابه
 غير المصروف) اى لا شابه
 السادى المعرفة بالمادى
 المرد النكرة اذا كان غير
 مصروف نحو يا حجر لم يرمي

لوقوع المضاف اليه موقع الف يازيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا درى مايقول
 في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لايجرى المضاف مجراهما في كونه منصوبا (قوله
 مفردا) اى الذى لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيدخو يازيدان و يازيدون
 ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودا قصده سواء تعرف بالثناء او كان معرفة قبله فيضم نحو
 يازيد و يارجل و ياعذو و انت والضم مقدر في المنقوص والمقصود نحو يا قاضى و يافى
 وفي المبنى قبل النداء نحو يا هذا و يا هؤلاء (و يونس يحذف الياء في المنقوص ويعوض
 منها تونيا فيقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص ثابا مع السكون بل لام او اضافة ولا
 يحذف في يامرى من الازاء خوفا من الاجفاف بالكلمة (و انمابنى المفرد المعرفة لوقوعه
 موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا
 وذلك لان يازيد بمنزلة ادعوك وهذا الكاف يشابه لكاف في ذلك لفظا ومعنى (وانما
 قلنا ذلك لما تقرر ان الاسم لا يبنى الاشابه الحرف بوجه او الفعل ولا يبنى المشابه الاسم للمبنى
 واما المضاف والمضارعه فلهيما لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس
 مثلها تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى جازيا انت نظرا الى المظهر قال
 * يا بحر بن ابجر يا اسما * انت الذى طلقت عام جعنا * و جازيا اياك نظرا الى كونه
 مفعولا كما ورد في كلام ابن الاحوص يا اياك قد كفيك قاله لايه لما اراد ان يتكلم و اذا
 اضطر الى تنوين المنادى المضموم اتصم على القدر المضطر اليه من التنوين قال
 * سلام الله يا ماطر عليها * وليس عليك يا ماطر السلام * وعند يونس نصب رجوعا به
 الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التثنية (وانمابنى المفرد على
 الحركة لانه عرفا في الاعراب وبنى على الضم فرقا بين حركتى المنادى العرب
 نحو يا قوم و يا قومنا وحركة المبنى نحو يا قوم كما جعلوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك
 ومن قبل * قوله (و ينقص بلام الاستغاثه نحو يازيد و يفتح لاحقاق الله
 و لالام نحو يازيداه و ينصب ما سنواهما نحو يا عبد الله و يا طالعنا جلا و يارجلا لغير
 معين) هذه اللام المفتوحة تدخل المنادى اذا استغاث به نحو يا الله ارجع يا الله ارجع يا الله
 لئلا و يا الله و اى لام التخصيص ادخلت علامة للاستغاثه والتعجب (وانما
 اخيرت من بين الحروف المناسبة معناها لمعناها اذا المستغاث مخصوص من بين امثاله
 بالداء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لرابته باللام معدية
 لادعوا والمقدر عند سبويه او حرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول و جاز
 ذلك مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار او لضعفه النائب منه الا ترى انك
 تقول ضربى لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا يجوز ضربت لزيد وانما قحت لام
 الجرفى المستغاث لاجتماع شيئين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك لانه
 قريبى لئلا هو مستغاث له بكسر اللام والمنادى محذوف نحويا للظلم وباليضعف
 اى يا قوم والثانى وقوع المستغاث موقع الضمير الذى تقص لام الجرفى معه لما يجئ
 في حروف الجر فان عطفت بغير ياء نحو قوله * يا لىكول والشبان للجب * كسرت

٣ الفليقة الداهية

بالكر) مهلهل اخوكليب
بن واثل يشال شعر
مهلهل اي رقيق نيل
انما سمى به لانه اول من
ارق الشعر
٦ من اللانصة

لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستثناة له حاصل بمطابقة على المستثناة وان
عطف مع ياء فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو قوله * بالعلفانوايل راج *
وانما يكسر لام المستثناة لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله بالله للمسلمين (وقعت
اللام في التعجب منه لوقوعه موقع الضمير قطا ويترد كسر لامة على تأويل انه
مدعوله والسادى محذوف نحو بالهداهى وبالاتاء وبالفليقة ٣ (وحكى الفراء عن
بعضهم ان اصل يالزيد بالآل زيد فنحقت وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آله نحو
يالهداهى وبالله ونحوهما (وقد يستعمل المستثناة له بمن نحو بالله من الم الفراق
وهو متعلق بمادل عليه ما قبله من الكلام اى استعيت بالله من الم الفراق واما اللام
الداخلية في المستثناة فهو متعلق بما تعلق به اللام الاولى فعنى بالله للمسلمين اخى الله
بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستثناة له اذا كان معلوما وقد تدخل
اللام الفتوحة على السادى المهدى نحو يالزيد لاقتلك قال * ٤ مهلهل بالكر
انثروا لى كليا * بالكر ابن الفراء * وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه
استغاث بهم لشرك كليب واستغاث بهم لقرار تكلف ولا معنى للاستغاثة هما
لاحقيقة ولا مجازا (ولا يجوز دخول اللام على السادى في غير المعانى المذكورة فلو
قلت يالزيد قد كان كذا وانت تحبته لم يجر ولا يستعمل من حروف الداء في الاستغاثة
والتعجب الا بالواحدة لكونها اشهر في الداء فكانت اولى بان توسع فيها باستعمالها
في السادى المستغاث به والتعجب منه والمهدى (قولنا لالام) قال الخليل اللام بدل
من الزيادة في اخر المستغاث به والتعجب منه فكل واحد ٦ من ياء والالف يعاقب
صاحبه في الاستغاثة والتعجب ولا يتجان وحكم هذه الزيادة تكلم زيادة المدوب
فيكون مرة واوا ومرة ياومرة الفا كزيادة المدوب على مايجب (وانما صار
المستغاث به والتعجب منه معربين عند اللام وان كانا مفردين معربين لان صلة البناء
في السادى ضعيفة لانه لشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فقلبت اللام المفتحة
لحرف الداء التفتضية لئلا تضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابد
من مقتضى الجر (قوله وينصب ماسواهما) اى ينصب ماسوى الفرد المعرفة
والمستثناة مع اللام كان او مع الالف وماسواهما ثلاثة اقسام المضاف والمضاف اليه
والفرد التكرة ويعنون بالمصارع المضاف اسمائى بعد شئ من تمامه امام معمول
للاول نحو ياطالعا جبلا وياحسنا وجهه وياخيلا من زيد واما معطوف عليه عطف
التسقي على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمائى واحد نحو بالالة وثلاثين
لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة عشر الا انه لم يركب
لفظه ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بمعونه على بعض بين ان يكون علما او لا
فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيوريه وكذا تقول لثلاثة وثلاثين عندى
(وقال الامثلى وابن يعيش هو انما يضارع المضاف اذا كان علما والافلا يقال عندهما
في غير العلم بثلاثة والثلاثون او الثلاثين كيازيد والشارح اذا قصد جماعة معينة

والأقلت بالثلاثة وثلاثين نحو يارب جلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء
وارتباط بعينه بعض من حيث المعنى كافى يا خيرا من زيد بل اشد وامانت هوجلة
او ظرف نحو قولك يا حليما لا يجهل ويا جوادا لا يبعث قال ٢ يا شاعر الاشاعر
اليوم مثله ٣ جبر وولكن فى كليب تواضع ٤ وقال ٥ اعيدا حل فى شعبي غربيا ٦
الوما لا باليك واغترابا ٧ وقال ٨ اذار ٩ يحزوى هجت للعين عبرة ١٠ ٤ فاه الهوى
يرفض او يتر فرق ١١ وقال ١٢ الا يا نخلة من ذات عرق ١٣ عليك ورحمة الله
السلام ١٤ فكل هذا مضارع للضاف سواء جعلته علما او لا واذالم تبعه علما جاز
ان يعرف بالقصد كافى يارب جل وان لا يعرف لعدم القصد كيا رجلا فنقول فى النكرة
يا حسنا وجهه ظريفا ويا ثلاثة وثلاثين طرفا ويا عبدا حل فى شعبي غربيا ونقول فى
المعرفة يا حسنا وجهه الشريف ويا ثلاثة وثلاثين الطرفا وكان القياس فى الموصوف
بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا يجهل القدوس وادارا يجوزى الدراسة
لكنه كره وصف الشئ بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجد ان لا يوصف الابا بالنكرة
على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل النداء فنقول يا حليما لا يجهل
غفارا للذنوب هذا وان لم يكن المعلوم بما يكون مع المعلوم عليه اسما لشيء واحد
بل كل منهما اسم لشيء مستقل نحو يارب جل وامرأة او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف
فليس متبوعهما مضارعا للضاف لانه يجوز جعله مفردا معرفة مستقلا فنقول يارب جل
وامرأة ويارجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يارب جلا وامرأة ويارجل ظريفا
مخلاف نحو بالثلاثة وثلاثين اذ الاول لا يستقل من دون الثانى من حيث المعنى ٥ ومخلاف
نحو يا حليما لا يجهل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول فى باب
لا يا حليما لا يجهل ولا خلا من القلمان فى الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما
وصفا للنكرة فظاهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا يجهل وادارا يحزوى
مضارعا للضاف مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا (فان قيل اجعل
الجملة او الظرف صلة للذى وقد صح وصفا للمعرفة (قيل يبعد الكلام اذن جدا
عن اصله بزيادة الموصول والنداء موضع الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف
حرف النداء وصرح الكسائى والقراء بجوز نحو يا رجلا راكبا لمعين ٦ لعله
من قبيل المضارع للضاف حتى انهما اجازا يارا كبا لمعين على حذف الموصوف وفى
كلام سيويه ايضا ما يشعر بجوازه (وفيه اشكال لاستلزام لارجلا راكبا ولا فاعل به
واما سائر التواضع من البذل وعطف البيان والتأكييد فلا يجوز ان يكون المنادى
بها مضارعا للضاف لان شيئا منها ليس مع متبوعها اسما لمسمى واحد كافى لثلاثة وثلاثين
فى العدد فلا يلزم من ضم متبوعها انها كالمزم فى نحو يا حليما لا يجهل (قوله ويارجل
لغير معين (القراء والكسائى لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلا
ظريفا ونحو قوله ١٥ فيارا كبا لما عرضت قبلنا ١٦ ندماى من نجران ان لا تلاقيا ١٧
انما جاز عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مفرد اى يارب جلا راكبا او لكونه

٢ قوله (قال يا شاعر
الاشاعر اليوم) هو لغير
بمعنى عباس بن يزيد
الكندى

٣ حزوى اسم موضع
بعينه واداد بماء الهوى
الدمع لانه يعينه ومعنى
يرفض ينصب متفرقا وتر
فرقه جولانه فى العين

٤ قوله (فاه الهوى
يرفض او يتر فرق) ار
فضاض الماء ترشه يقال
رقرقت الماء فترقى اى
جاء وذهب

٥ قوله (ومخلاف نحو
يا حليما لا يجهل لان الجملة
والظرف لا يكونان صفة
للمعرفة آه) ولا يصح الحمل
على الحال اذ ليس المعنى
على تقدير النداء

٦ على انه مضارع آه
لنحو

٧ اى يجوز يا رجلا
راكبا لمعين

معرفة ولا يرى العسرون أساسا يكون المدي مكرة غير موصوفة لافي اللفظ ولا في
التقدير اذ لا مانع من ذلك (واحار تطلب ضم المادى انصاف والمصارح له اسما
دحول اللام عليهما نحو يا صارو الرجل وبأصارها وحلا وان لم يحر دخول اللام
نحو ما عندائه وما حيرا مديده لم تحرصهما ولعل ذلك في انصاف لصكون حوا
دحول اللام فيه دللا على ان الاصناف غير حقيقه وان انصاف كالنرد ولذلت حار
ياريد الحسن الوحد مع الوصف اعطاء ولم يحر في ياريد دا المل الا انصاف واحرى
المنصاف انصاف الانصاف اللام بحرى انصاف في قوله (وتوانع المادى التى المنرد
من التناقص والعند وعطف البيان والمطوف بحرى المنصاف دخول يا عليه ترفع
على لفظه وسحب على محله نحو ياريدا لعادل والعادل والحلل في المطوف يتحار
الرفع والرفع والنصب واتوا العاس ان كان كالحسن فكالحلل والافكانى عرو
والصافه الموصوفه نصب والدل والمطوف غير مذكور حكمه حكم المسفل مطسا
والعلم الموصوفى من مصفا الى علم آخر مختار فقه (كان عليه ان يقول توانع المادى
التي غير المنصاف الذى في اخره رياء الاستعانة ٧ فان توانع لا ترفع نحو ياريدا
وعمر ٨ ولا يجوز عرو لان التسويح متى على اخذ وكذا توانع المادى المحرور
واللام لا يكون الا بحرورة عرو لا يرد وعرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور
اخرى التسويح واما نحو صرب ريد وعرو فيجوز الكلام عليه في باب الاصناف
(وقال الاصمعي لا يوصف المادى المصنوع لشبهه بالمتحر الذى لا يجوز وصفه
فأرسل نحو الطريف في قوله ياريد الطريف على تقدير ان الطريف وانصافه
على صدر اعي الطريف وليس شئ اذ لا نرى من مشابهته له كونه شئ
في جميع احكامه (ثم سئل توانع المادى على صريى اما هل اعطى لى محر
عز اللام او غيرهما من شية التوانع الخمسة وهى الفت والمأكيد وعطف البيان
وعطف النسب دول اللام والنصب الاول كالسادى المسفل اى كالسادى الذى
ماشبه حوى الداء سواء كانا مرسى اولا وكان متوصفا مضموما اولا فيقول
ياريد ورحلا اذ انصفت الشكبة كما يقول يارحل ونقول يارب ويارحل اذ انصبت
العرب وكما يا عندائه ورحلا ويا عندائه ورحلا واذ كان مصفا او مصارفا
نحو ياريد وعند الله ويا عندائه وطالما حلا ومول في الدل ياريدا حاما ويا عندائه اح
وذلك لان الدل ساد مسد الدل من الاول في حكم الساطع وعطف النسب من حيث
الذى مادي مسأ به فاذ لم يكن معه في اللفظ مانع مانعه حوى الداء اعنى اللام
حمل في اللفظ كالماضى المستأ به الذى ماشره الداء حوا ماضى عليه شيوه واحار
ماريد وعبروا على الموضوع اذ يبين ماشره حوى الداء حقيقة وبين ما هو في حكم
الماشره فرق ملوا وبغير ذلك رب شاء ومثلها (وعلى ما اجار لا يتبع نحو ياريد
وعرو والرفع حلا على اللفظ وكذا اجاريا عندائه وريدا بالنصب وكل ذلك
على انه قد يجوز في الناصح مالا يجوز في التسويح وكذا الدل ساد مسد التسويح وجار

٧ قوله فان توانع لا ترفع
نحو ياريدا وعمر آه
وكذلك يقال يا عيا اجمعين
ولا يجوز اجمعين وكذا
يصال ياريدا الطريف
النصب فقط
٨ وما عيا اجمعين وياريدا
احا في الدل وكذا
المحرور باللام نحو يا
للكحول ولا الشا ونحو يا
لريد وعرو ونحو يا لريد
الطريف لا ترفع توانع
ولا نصب

قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالتداء المستأنف والذي ارى ان عطف البيان هو البدل كما يحى في باب التوابع فيطردفيه حكم البدل نحو يا عالم زيد وياذا المسال بكر بالضم فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يحى في التوابع (فان قيل فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما يشره الحرف المباشر لتبوعهما فليجز لارجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف) قلت لم يطر ذلك فيه اما لان بناء اسم لالتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احدهما جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لاضيف لضعف مشا بهما لان كما يحى في بابها الا ترى الى انزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها نحو لافيهما غول والى جواز انزالها بترك اسمها فاذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها بخلافى يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف (واما الضرب الثاني من التوابع اعنى التعت والتاكيد وعطف البيان عند النجاة وعطف النسق ذى اللام فيقولون ان كانت تابعة للنداء للمغرب تبعته اعرابا معارف كانت او تكرات اذ لا محل لتبوعها) وقال الاخفش في عطف النسق ذى اللام التابع للمغرب انه يجوز فيه الرفع ايضا نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة حكم كونه في حكم المستأنف معنى وكانه يشره حرف النداء كما يقول في بابها الرجل وكذا اجاز ضم عطف البيان المفرد التابع للمغرب نحو يا خاتما زيد وقال ان هذا موضع قد اطرديه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد قد منا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مقدرا تبع المغرب او البنى وان كانت التوابع المذكورة تابعة للنداء المبني على ما رفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة نحو يا زيد ويا قاضى ويا فتى ويا هذا فلا يتلوه التوابع من ان تكون مضافة او لا والمضافة اما لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال (يا ذا الجوفنا بمقتل شيخه) ٢ جرحمى صاحب الاحلام (وكذا المضارع للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المسال والاولى حكمها حكم المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع للمضاف والمضارع اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اى المضافة اضافة معنوية يجب نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المسال في الوصف ويا تميم كلتم في التاكيد ويا تميم كلتم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف النسق ذى اللام لا يكون متساوا اضافة حقيقية (وابن الانبارى يميز في هذه المضافات الرفع ايضا كما في المفرد وان لم تكن التوابع المذكورة مضافة جازرتهما ونصبها تقول في الوصف يا زيد الطريف والظريف وفي عطف البيان عند النجاة يا عالم زيد وياذا في التاكيد يا تميم اجمعون واجمعين وفي المعطوف ذى اللام يا زيد والحارث والحارث واما التوكيد الاضافى فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناءه نحو يا زيد لانه هو لفظا ومعنى

٢ جرحمى بمهمة مضمومة
بعدها جيم ساكنة يريد
بذلك والد امرى القيس
الشاعر قتله بنو اسد

والثالث على صلب البيان
من موضع الاول او على
عطف المصدر بمتى
ينصر نصر نصر او
على ان الاول عطف
بيان والثاني مصدر
او بالعكس والثاني ان
يضم الاول ويرفع الثاني
على انه عطف بيان من
الاول وينصب الثالث
على الموضع او على
المصدر والثالث ان يضم
الاول والثاني على ان
الثاني بدل من الاول
او تأكيده لظهوره وينصب
الثالث اما على عطف
البيان او على المصدر
والرابع ان ينصب الاول
ويجر الثاني بالاضافة
على ان يكون المضاف
اليه حنا كما تقول طلحة
الخير وحاتم الجود
والشكر لتنجيم وينصب
الثالث اما على عطف
البيان او على المصدر
او يكون الاول جنسا
و الثاني علما فكأنه
خو طب النصر مجازاة
على هذا فالثالث لا يكون
الامصادر

فكان حرف السداء يشتره لما يشتر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصباً قال رؤبة
﴿ ابي واسطر مطرون مطرا ﴾ ٢ لقائل ينصر نصر نصر وفي جعل ابي على
وجار الله يازيد زيد لا وجعل سيويه اياه عطف بيان نشر لان البدل وعطف
البيان يفيد ان الما ليده الاول من غير معنى التأكيد والثاني فيأتي فيه لا يبعد الا
انما كيد في وصفت الثاني نحو يازيد زيد الطويل فلو عرو يضم الثاني ايضا على
انه توكيد لفني الاول موصوف او بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالى
﴿ والاصية ناصية كاذبة ﴾ ٣ كان كذا في يازيد صوت صوت حسن ولا يجوز ان يكون
الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف به وحكي بونس عن
رؤبة انه كان يقول يارب ريدا الطويل ينصب زيد الثاني على انه توكيد مثل ياتي
اجمعين فلا يشع اد رفته وذلك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للاول
فلي هذا يكون رفع زيد الثاني وتنصب مع الوصف اكثر منهما لولم يوصف
لصبروته مع الوصف كالوصف للاول كما يحسن في قولهم لامامنا باردا في نعم اعلم انه
انما جاز الرفع في المفرد جلا على اللفظ ولم يحز في المضاف عند فبران الانباري لان
النصب في توابع المادى المضموم كان هو التماس لان التوابع الحقة انما وضعت لخدمة
للعرب في اعرابه لالتي في بناءه الاتريعات لا تقول جاني هؤلاء الكرام يجر النصف
جلا على اتفقا بل يجب رفعا على الحمل لكنه لما كانت النغمة التي هي الحركة البناية
تحدث في المادى بحدوث حرف البناء وتزول بزوالها صارت كالرفع وصار حرف
السداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لارجل فتشابه النغمة للرفعة جاز ان يرفع
التوابع المفردة لانها كانت تابعة للرفوع وقيل شيئا من استتار نغمة حركة الهمز
لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه
لو كان منادى لقربك بشبه الرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ للمادى المضاف
واجب النصب (واما ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المادى
بل نظر الى مشابهة متبوعها للرفوع وتبع الرفع مرفوع سواء كان مضافا
او مفردا وليس بعيد في التماس لكنه لم يثبت (فان قيل فلم يحز به التوابع المفردة
ولاسيما الوصف منها كما جاز في لارجل طريف فكنت تقول يازيد الطريف واللام
لا تتبع البناء فلم تمنع في الجملة نشر (قلت انما جاز ذلك في لان المنى في الحقيقة هو
الوصف لا الموصوف فكان لا يشرط الوصف وذلك لان معنى لارجل طريف فيها
لاظرقة في الرجال الذين فيها فالمنى مضمون النصف فهي لني الشرة لالتي الرجال
فكانه قيل لا طريف فيها بخلاف يازيد الطريف فان المادى لفتا ومعنى هو اتبع
فان الترف على انه اورد الاخفش في سائله الكبير ان بعضهم يقول في الوصف
وعطف البناء نحو يازيد الطويل ويا عالم زيد انما ميقان على الضم كما في البدل
وقد قدما ان عطف البيان هو البدل (قوله ولتحليل في المعطوف يختار الرفع) او
في النسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجوز النصب نظرا الى المعنى لانه منادى

مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى تنبها على استقلاله
معنى كما ياتيها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يتنوع وقوعه
موقع المتبوع فالتبوع ان يجعل حركته كحركة ما يشره الحرف وكان الوجد ان ينظر
الى كونه تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل
وابو عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التسابع المذكور
مع كون المتبوع غيره المضموم (قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكان للخليل) اى المبرد
يوافق الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذواللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز
حذفها فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابو عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام
كما في الصعق لا تمناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم (ويحتاج ههنا الى
سرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ينظر الى العلم فان كان غالبا اى كان
في الاصل المحسن ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس نخصة مختصة به من بين ذلك
الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد ليفيد
الاختصاص به وصار بكثرة الاستعمال علالة ويسمى ذلك بالعلم الاتصافى كانت اللام
في مثله لازمة لانه لم يصير علما الا مع اللام فصارت ك بعض حروف ذلك العلم وذلك
امامى الاسم كالبيت والجم والكتاب واما في الصفة فكان لصعق ومن الاعلام الاتصافية
ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون مقولا لمن
الصفة او المصدر اولا والمقول من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل
والعلاء والنضر تكون اللام فيه ماردة غير لازمة لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى
تكون كاحد اجزاءها بل اتحدت اللام في مثلها بعد العلمية وان لم يكن العلم محتاجا
الى التعريف وذلك للحجج الرصقية الاسمية ومدح المسمى بها ان كانت متضمنة للمدح
كالحسن والحسين وهذه ان كانت متضمنة لاذم كالقبيح والجهل لوسمى بهما فكأنك
اخرجهما عن العلمية واطلقتهما على المسمين بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت
هاتئنا لنهنا والصفات قبل العلمية اذا اسمعت في بعض ما يصلح له كانت مع اللام كالضارب
لبعض الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف
بها ايضا نحو صوم وزور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة
عن الوصف والمصدر مطردا الا ترى انك لا تقول في محمد وعلى محمد وعلى بل
يجوز دخول اللام في اكثرها وماليس منقولا من الوصف والمصدر فان كان في الاصل
المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو الاسد في المسمى باسمه
والكلب في المسمى بكنب قالوا بنو لاث في بني ليث بن بكر بن مناة وان لم يكن في
الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتصافى فحينئذ اما ان
تضيف العلم او تعرفه باللام وان كان في اصل فعلا وليس بمطردى قياسين قال ع
زيدنا يوم النفر اس زيدا ك زيدا بياض ماض الشققتين يمان ع وقال ع رأيت الوليد بن
اليزيد مباركا ع شديد ابا حنا اخلافة كاهله ع واما اعلام ايام لاسبوع ك لاحد

٢ قوله (و يلزم الخليل
وابو عمرو نظرا الى العلتين)
للخليل ان يقول اردت
ان الرفع اولى للتنبيه
على الاستقلال مع رعاية
الاتباع اللفظي ولا
يتصور ذلك الا اذا كان
المتبوع مضموما واما
السؤال على ابي عمر
فما قل لان المتبوع اذا
كان منصوبا تعين النصب
في التابع قطعاً واذا كان
مجرورا يحمل على لفظه
كامر

٧ قوله كالقبيح والجهل
رجل جهل الوجه اى
كالوجه

والاثني والثلاثاء والاربعاء والخميس فن التوالب فيلزم منها اللام وقد تجرد انسان من
اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما حكمنا بكونها غالبية
وان لم يثبت الثلاثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظة
على القاعدة المهمة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا صارت بالقلبة
اعلاما مع لام العهد بقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والديبران والعيوق والسحابة
وان لم تثبت الناطقة اجناسا ولم تعرف في بعضها معنى شاملا للمسمى المعين
ولاخواته كاعرفا في الثلاثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا
لكن لا يعرف كيفية غلته في واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فان لا ندري
ما معنى الاشتراكية ولذلك قال سيويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فلحق بما عرف
وعند المصنف ما لزمته اللام من الاعلام التي لم يثبت استتمال الناطقة في الجنس الشامل
لذلك المعين ولم يره كالثلاثاء والاربعاء والديبران والمشتري ليست من التوالب لان العلم
العالم ما كان جنسا صار بالملبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها (وانما التركيب
سيويه تلك الطريقة اجراء للزام لامها بجرى واحدا في التقدير لما أمكن وكان الاكثر
ما ثبت جنسيته ثم احتسب الواحد من الجنس فالحق القليل بالاعم الاثني والتوالب عند
سيويه على اربعة اقسام احدها ما ثبت جنسيته لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل
المسمى المعين ولاخواته كالنجم والصمق وابن عباس وثانيها ما يعرف فيه ذلك المعنى
ولم يثبت جنسه لفظه كالثلاثاء وثالثها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى وثبت جنسه لفظه
كالمشتري ورابعها ما لا يعرف فيه ذلك المعنى ولم يثبت جنسه لفظه كالديبران والعيوق
للكوكبين لن لا يعرف معنى العوق والديبران فيهما هذا ٩ بطوله (ومذهب المبرد ليس
ما الحال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في العلم اخذت
مذهب الحليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بلى يلحق لهما
الوصفية الاملية فقط فكما لم يجردهما لان تعريفهما بالملية قال وان كانت اللام في
الجنس اخذت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالجردهما
فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصمق معا اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف
وهذا كما ترى خلاف ما نسب للمصنف اليه (قوله والمضافة المعنوية) اي التوابع
المضافة وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المعنى المفردة وليس في نسخ الكافية تفيد
المضافة بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية بجرى المفردة وذكر في
شرح المفصل في تجويز الرفع في نحو عاذا الخنوع وفي نحو باصباح اذا الضامر النفس
مع التماسا مضافا فان عاذا احد التماسا من مضافات الاشارة لانه لا تكون المفردة كما يجب
في باب الوصف فكما قال اذا الرجل الضامر النفس فالمضافة في الحقيقة مفردة
والثانية ان اللام في الضامر والخنوع اسم موصول مع صلتها في حكم المفردة وان كان
مضارا فالنفاق فكاه قال الذي ضمرت عنه ولو كان الذي ضمرت عنه قبل حركة
لم تكن الالرفع فكذا ما كان مثلا وتزول غلته في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف

٩ كلامه نحوه

ليس باسم الإشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم القاض او المفعول ويجوز
رفع الوصف انفسا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان كان مضارفا
للمضاف لكن لا يجرى تابعه بجري المضاف في وجوب النصب بل انما يجرى مجراه اذا كان
منادى (قوله غير ما ذكر) اي غير ذى اللام (قوله مطلقا) اي مفردين كانا ولا وكان
متبوعهما مضموعا اولا (قوله والعلم الموصوف بـ) حكم ابنة حكم ابن فيا ذكر واما
بنت فليس مثلها في النداء اما في غير النداء ففي جريها مجراها وجهان الاول المنع
لان التخفيف معها انطفا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال بنت والشرط
ان يكون العلم موصوفا بـ متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الطريف ابن
عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي كون
المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بـ احترازا عن نحو يا زيد
ابن عمرو في الدار على ان ابن عمر مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه مضافا
الى علم احترازا عن نحو يا زيد ابن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير قبح المنادى
ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير قبح المنادى مع هذه الشروط
لكثرة وقوع المنادى جامعها والكثره مناسبة للتخفيف فمحذوفه لفظا بفهمه وسهل
ذلك كون الفتحه حركته المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخفوه خطأ بمحذف الف
ابن وابنة (والكوفيون يجوزون قبح المنادى العلم الموصوف بـ صفة منصوبة كانت
نحو يا زيد ذا المال (وبعض البصريين يجوزون قبح المنادى المفرد المعرفة علما كان
اولا اذا وقع موصوفا بـ الواقع بين متفي اللفظ نحو يا عالم بن العالم (والعلم المنصف بـ
وابنة الجماع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بمحذف تنوينه وجوبا (ومحذف الف
ابن خطأ ايضا نحو جاني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس بن ثعلبة شاذ (وان
اختل احدي الشرائط لم يحذف التنوين ولا الالف خطأ والمعتبر في كل ما ذكرنا لفظ ابن
وابنة لا تثبت لهما وجههما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالهما كذلك وكذا المنع كون
العلم الموصوف مفردا لان المثني والجمع ليسا بعيين وايضا لا يكثر استعمالهما قوله
واذا نودي المرف باللام قيل يا ايها الرجل يا هذا الرجل ويا ايها الرجل و التزموا
رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا بالله خاصة (نودخل اللام
المنادى فلما ان يثنى معها وهو بعيد لكون اللام معاينة لثنوين فهي كالتثوين فن ثم قل
بشاء الاسم معها كالتثنية عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا في المنادى
المثنى واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى موقع الكاف
وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع
حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من القائده ما في الآخر وزيادة
لا تستكره كما في لقبه الان على ما يحكى في موضعها قالوا وليس المحذور اجتماع التعريفين
المتباينين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا الله ويا انت بل المنع اجتماع ادائي التعريف
لحصول الاستغناء باحدهما (وذلك المبرد في الاعلام انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء

ولا يتم ما دل في ما قبله وبعده (وقال المارني في اسم الإشارة يكر ثم يغير يعرف الداء
 الثالث من الإشارة ومن ثم لا يقال هذا أصل أي يأعدا ولا يحاحا إلى ما ذكرنا اذ لا مع
 من كون الشيء المعنى مواجها متصوفا للداء وأي محدود في اجتماع مثل هذين الترميزين
 هذا (ولما قصدوا الفصل بين حرف الداء واللام شيء طلبوا اسما متهما غير ذال
 على ما همة قصد يحملها بالوضع في الدلالة عليها إلى شيء آخر يقع الداء في الظاهر على
 هذا الاسم المهم لشدة احتياجه إلى تخصصه الذي هو دو واللام وذلك أن من ضرورة
 المبادئ أن يكون متمازيا ٢ وإن لم يكن معلوم الداء فلا معنى لتحويل شيء وإما وجود
 إلا أن يكتفى من سماع أن الحاطب مائة شيء مما يكون في العلاء إلا أنه يقع عليه اسم
 الشيء والوجود وهذا بخار وكلاما في الحقيقة فوجدوا الاسم النصف النصف
 المذكورة المنطوق قطع عن الأصناف أدهى تخصصه نحو أي رحل واسم الإشارة
 وأما لفظ شيء وما يسمى شيء فأنها وإن كانا متمازيا لكن لم يوصفا على أن يراد إيهامها
 بالتحقق بخلاف أي واسم الإشارة باعتبارها وصفا متمازيا مشروطا إلهامها
 شيء أما اسم الإشارة فالإشارة الحسية أو بالوصف وأما أي فاسم آخر بعده وأما
 صير العلياب مائة وضع منها مشروطا إلهامها لكن عائقه لا يبعد عن أن اتفق ذلك
 فالأصل أن يكون ذلك مكررا كأي ربه رحلا ولما نحو رأيد فدلل وأما الوصول
 مائة وإن أراد إلهام مائة لكنه حله (ثم يقول أن ما المنطوق عن الأصناف أحوح
 إلى الوصف من اسم الإشارة لأنه كذا كذا ما وضع منها مراد الإيهام باسم بعده بخلاف
 اسم الإشارة فإنه قد يرد له إيهام بالإشارة الحسية فهذا لا يقتصر على أي هذا دور
 مألها ومن ثم حوّر بعضهم في نصب مائة النصب والرفع كما في رأيد الظرف وأوجب
 وضع نصب أي (وفصل بعضهم في وصف يأعدا فقال أن كان لبيان المسألة نحو هذا
 الرحل وجب الرفع لأنه غير مسمى به والآخر الرفع والنصب نحو هذا الطويل
 وهذا قصا (وأما المارني والرحاح فحورا النصب والرفع في وصف اسم الإشارة أي
 قاسا على ما يرد للرب ولم يثبت (وأما دفع أي المتوصل به إلى بدء ذي اللام عن
 الأصناف لما ذكرنا من قصد الإيهام وانصا لولم يقطع عن الأصناف لكن مقصودا وكذا
 دو واللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبه قصد على كونه مقصودا بالداء كما يمكن بلزوم
 الرفع وترك النصب وأدل هذا التنبه من المصاف إليه لأنه لم يكن يحلو من مصاف
 الله أو من موسى قائم مقامه نحو ﴿ إنا نادعوا ﴾ وليس هذا موضع التوسيع وانصا
 التوسيع يدل من مصاف الله معلوم مقدر كأي قوله تعالى ﴿ ورعنا نعمهم فوق
 بعض درجات ﴾ و ﴿ كلا هديا ﴾ والتقصيد ههنا الإيهام وههنا التنبه انصا ما سب
 للداء اذ الداء انصا فيه ثم لكون اسم الإشارة ما وضع من أي وصف أي به في بعض المواضع
 نحو يا لهذا فيعصر عليه (وأما توصل ما إلى بدء اسم الإشارة لأن اسم الإشارة
 في الأصل ما يشار به للحاطب إلى شيء فهو في أصل الوصف لغير الحاطب ولهذا نوى
 فيه تحريف الخطاب كأي في مائة فحوش في بعض الأماكن من أن يد حله حرف

٢ وقوله (وإن يكون)
 أي وإن لم يكن ملوما كأي
 يا رحلا
 هذه النسخة تحوله على
 التكرار

في نحو قوله * فان لم تجد من دون عدنان والدا * ٧ ودون معد فلترحك العواذل * وقوله *
 فلست بالجلال ولا الخديعة ان المنصوب عطف على الجار والمجرور (قوله التزموا رفع الرجل)
 كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفداً للمنادى المضموم فلم يميز فيه النصب كما في يزيد
 الظريف (قوله وتوابعه) كانه جواب من سؤال وارد على الجواب عن السؤال الاول اي اذا
 كان هو المقصود بالتداء والمقصود بالتداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز في توابعه ما جاز
 في توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل في بابها الرجل كالنعامة اذا قيل لم وجبر فعه قبل
 هو المنادى المفرد الذي يشرع حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه فاذا قيل فيجب اذن
 ان يجوز في توابعه ما جاز في توابع المنادى المضموم بل مثله (قوله وقالوا يا الله خاصة) يعني لم يدخل
 حرف النداء من جملة ما فيه اللام الالفتلة الله قبل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين في هذه اللام لزومها
 للكلمة فلا يقال لاه الانادرا قال * يستعملها الاله الكبار * وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما
 الا قليلا قال * معاذ الله ان تكون كقطيعة * ولادمية ولا عقيلة رب رب * واما النجم والصعق
 والذي وباه فان لاهما لازمة لهما ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام في دعوس من الفاء
 واصلا فاناس ولا يجتمعان الا في الشعر كقوله * ان المنايا يطلعن على الاناس الامنيا * الا انها
 ليست لازمة اذ يقال في السبعة ناس فقالوا واصلا الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة
 العبادة واله بفتح العين اي عبد فآله بمعنى مآلوه اي معبود فآله في الاصل من الاعلام
 النسابة كالصعق كانه كان عاما في كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من
 يؤوله اي يعبد وصار مع لام العهد عايله فلكنزة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها
 اغلب من تركه وصار الالف واللام كالدعوس من الهمزة لمقلبة اجتماعهما (ولا نقول
 اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا في الاناس وذلك انه قديحي الاله في السبعة اورد
 ابو الفرج الاصفهاني ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن بن امية عبداً لآله فلما
 خففت الهمزة نقلت حركتها الى ما قبلها كما هو القياس وحذفت فصار الله ثم اسكنوا
 اللام الاولى وادغوها في الثانية ولا تدغم لو خففت نحو الالاهة بمعنى العبادة لان
 التخفيف مع عروضه غير غالب كما غالب في الله فكان اللامين لم يلتقيا (والاكثر في بالله
 قطع الهمزة وذلك لا بدان من اول الامر ان الالف واللام خرجا عما كانا عليه في الاصل
 وصارا يكثر الكلمة حتى لا يستكره اجتماع ياء اللام فلو كانا بقاء على اصلهما لسقط
 الهمزة في الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل (وحكي ابو علي بالله بالوصل على
 الاصل) ويجوز سيويه ان يكون الله من لاه يليه لها اي استتر فيقال في قطع همزة
 واجتماع اللام وبان هذا اللفظ اختص بشيء لا يجوز في غيره كاختصاص سماء
 تعالى وخواصه في اللهم وتالله وآله الله وها الله ذوالله مجرورا بحرف مقدر في السبعة
 وآله الله لنضعن بقطع الهمزة كما يجيء في باب القسم (وقوله * من اجلك يا التي تبت
 قلبي * وانت بشيعة بالوصل عنى * شاذ ووجه جوازه مع الشذوذ

٦ قوله (فلترحك العواذل)
 وزعته ازعه وزما كفته
 ٧ قوله (ودون معداء) فانه
 جل دون الآخر على محل
 دون الاول لان معنى لم تجد
 من دون عدنان لم تجدان دون
 عدنان والدا يقول قصارى
 الانسان الموت فينبغي ان
 يعظ بموت من قبله ويرتدع
 عن المعاصي فيقول النسب
 الى عدنان او معد فان لم تجد
 من بينها من الآباء باقيا فاعلم
 انك ستصير الى مصيرهم
 واراد بالعواذل ما زعسه
 ويكفه من حوادث الدهر
 وزواجه سماها عواذل
 على السعة

لروم اللام وقوله يا العلامة اللذان هما ٢ يا كمال تعالى شراشد (ويعص الكونين
 يحور دحول يا على دي اللام مطلقا السعة والخيال في الهم عوض من يا احترنا سر كمال الابد
 باسمه تعالى وقال اخر انا صله الله اما بالخير محض محض الهمرة وليس وحده لامت تقول انهم
 لا يؤمنهم بالخير وجمع بينا والم المشددة ضرورة قال * اني اذا ما حدثت النساء اقول يا نهم
 يا نهم * وقد يراد ٣ مائل * وما عليك ان تعولي كل * سبحت او صليت يا الهم ما ارد
 عليا شخما مسئلا ولا يوصف الهم عديسيوبه كالا يوصف احواله اعني الاسماء المحضة
 الداء نحو * ماهاه * ويا نومان ويا ملكمان وهل (وقد ابحار المرء وصفه لانه يمر به الله
 وعدصال الله الكرم وقد استشهد بحوله تعالى في دل الهم فاطر السموات والارض في
 وهو عديسيوبه على الداء المستأب ولا يرى في الاسماء المحضة الداء ما نعام الوصف
 على السماع منعود منها (قوله ولك في مثل يايم تيم عدي الصم والنصب) يعني مثله ٦
 المادى المكرر اذا ولى الثاني اسم محرور بالا صفة الثاني واحب الصب ولك في الاول
 الصم والنصب قال * باسم ميم عدي لانا لكرم * لا يلقبكم في سورة عمر * وقال * يا يريده اليعملات
 الدل * ومما ولى اهل عليك فارل * اما الصم في الاول نواضع لانه مادي مفرد معرفة والثاني
 عطف مان وهو الدل على ما نأتى في ما ولى اما نصب الاول فعال سينويه ان تيم الثاني معمم بين
 المصاف والمصاف اليه وهو ما كيد لعلني لثم الاول وقد مر في توابع المادى النسي ان التأكيذ
 النطفي في الاعل حكمه حكم الاول وحركته حركته اعراية كانت او مائة فكانا الاول
 محدوف السوي الا صاه فكذا الثاني مع انه ليس عما في (وشبه سينويه باللام المحضة بين
 المصاف والمصاف اليه في الاماكت كيد اللام المقدره واما سجي * تأكيذ المصاف لعلنا بين
 المصاف اليه لانه المصاف اليه لتلايذكر شاه الثاني ملا مصاف اليه ولا توي معوض عنه ولا تاء
 على الصم وحار الفصل به بينهما في السعة مع انه لا يحور الفصل بين المصاف والمصاف
 اليه الا في الضرورة وذلك للفرق حاصه في الاعل كيجي في باب الا صاه لامت لما
 كرر الاول بلطه وحركته ملايير صار كأن الثاني هو الاول وكأه لا فصل
 هاك الارى انك تقول ان اريد قائم مع قولهم لا يعقل من ان واسمها الا للفرق
 ومول لا لرحل في الدار مع ان الكثرة المتصلة بينها وبين لاء التثنية واحدة الزمع كقوله
 تعالى في لاهيا عول * وقال * فلا والله لا يلقى لاني * وللسانهم اذا دوا * مع ان
 حروف الجر لا تدخل الا في الاسم ويمكن ان يكون قوله * وصا ليات ككما يؤتئين *
 من هذا فلا يكون في البيت دليل على اسمية الكاف الثانية (وقال المرء ان تيم الاول
 مصاف الى عدي مقدر يدل عليه هذا الظاهر ولم يدل من المصاف اليه السوس كابدل
 في قوله تعالى في كلا هديا * لان القرية الدالة على المندوف موحودة بعد مثل المصاف
 اعني عدي الظاهر الذي اصيب اليه تيم اشان فكان المصاف اليه الاول
 لم يحدى واذا جار حدى المصاف اليه في مثله مع احتلا المضاد نحو قوله * بين

٢ قوله يا كمال تعالى شرا
 بعينه النسي اذا طلت له وفي
 رواية ان كسالى شرا
 ٣ في اخره نسخ ٤ قوله
 (ماهاه من كاهه ومعناه
 نسي حفير تقول في الداء
 يا نهم اهل ويا نهم اهل
 ويا نهم اهلوا ولك ان
 تدحل فيه الهاء فيقول يا نهم
 كما هو له وما له وسلطانيه
 تريد الهاء لبيان الحركة ولك
 ان تشع الحركة فتولد الالف
 فيقول يا نهم اهل وهذه
 القصة مخصوصة بالداء كما
 حص به اهل ولك ان تقول
 يا نهم اهل يا نهم مصمومه
 ويا نهم اهل ويا نهم
 اهلوا وحركة الهاء دهن
 مسكره ولكن هكذا رواه
 الاحفشه قوله (يا نومان
 ويا ملكمان آ) يقال يا نومان
 يقال يا نومان فكثير اليوم
 ولا يقال رحل نومان لانه
 يخص الداء في المادى المفرد
 اذا سكر لعلنا وولى الاسم
 الثاني آه نعه

ذراعى وجبهة الاسد * وقولهم نصف وربيع درهم فهو مع اتفاقهما اجوز لان كثرة التكرار
 ادعى الى الاستكراه فهو عند المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلها (وعند
 سيويه ليست الاضافة مكررة وقال بعضهم بعدموافقة المبرد في ان اصله ياتي على يدى تيم على ان
 تيم الاول مضاف الى يدى الظاهر والذى اضيف اليه الثاني محذوف قال لاحذف المضاف اليه
 من الثاني بقى ياتي على يدى تيم على يدى تيم على يدى تيم على يدى تيم وكذا يقول هذا القائل
 في نحو ذراعى وجبهة الاسد الا انه لا يطرده ههنا ان يقول ان الفصل كالفصل لان المضاف
 الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم على يدى تيم على يدى تيم (وقد اجاز السيرافي
 وجهها رابعا في نحو ياتي تيم على يدى وهو انه كان في الاصل ياتي بالضم تيم على يدى فتفتح اباء
 لنصب الثاني كما في ياتي تيم على يدى وهو هذا كما ذكرنا في قوله والعلم الموصوف بان ان الكوفيين
 يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اى صفة كان لان تيم عطف بيان للاول
 فهو كالوصف في التبيين * قوله (والمضاف الى ياء المتكلم يجوز فيه يا غلامى ويا غلامى ويا غلام
 ويا غلاما وباللهاء وفقا وقالوا يا ابني ويا امي ويا بنت ويا امت فتحوا كسرا وبالف دون الياء
 ويا بن ام ويا بن عم خاصة مثل باب يا غلامى وقالوا يا بن ام ويا بن عم) اختلف في ياء المتكلم
 فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات ينظر الى الكلمة حال افرادها دون
 تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو المعطف وفائه وباء الجر ولامه وياء المتكلم
 اصلها الحركة للابتداء بالسكن واصل حركتها الفتح لان الواحد ولا سيما
 حرف العلة ضعيف لا يتحمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة (وقال بعضهم اصلها
 الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع ينظر الى الكلمة حال
 افرادها متنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى حال تركيبها بدل بل وضعها مرفوعة
 ومنصوبة ومجرورة والاعراب لا يكون الاحالة التركيب ولولا ينظر في الكلمات الى
 حال تركيبها لم يطرده وضعه للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلثة احرف
 فساد بل جاز وضعها على حرف او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما ومن
 هذا وعلى كل حال فلا شك ان اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذ لم يلزم اجتماع الساكنين
 وذلك لعدم الاحتياج اذن الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع
 كونها حرف علة وهذا انما يعنى الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاني
 غلامى واما يا غلام محذوف الياء في النداء فلان النداء موضع تخفيف الا ترى الى الترخيم
 وذلك لان المقصود غيره فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص الى المقصود
 من الكلام فحققت يا غلامى بوجهين حذف الياء وبقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء
 الفا لان الفاء والفتحة اخف من الياء والكسرة (وهذان الوجهان لا يكونان في كل
 متادى مضاف الى ياء المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها
 لندل الشهرة على الياء المفردة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا
 في المنادى نحو يا غلام ويا اب بالفتح اجزاء بالفتح عن الفاء اما فتح يا بنى واصلها يا بنى

فليس تشاد كاشد بإعلام لاجتماع اليائين (وقد نصم في الداء ما قبل الياء المدونة ودين
 في الاسم المائل عليه الأصاغة إلى الماء ثم المراد منه القراءة الشادة رب احكم وربما ورد
 في الدرة الحذف والقلب في غير الداء لكن الحذف في الفواصل والدوافي ليس بادر طلاً
 للردواج (قوله وبالياء وقفاً) اذا وقفت على ياء علاماً فانها لسان الالف كما ينبغي في باب
 الوقف واداوقت على ياعلاى يسكون الياء وصلها لوقف عليها بالسكون احوذ ويجوز
 حذوها واسكان ما قبلها كما نص على ما حذف يؤء وصلها وذلك على مذهب من وقف على
 الفاصى يسكان الصاد كما نعى في باب الوقف واداوقت على ياعلاى بفتح الياء وصلها
 حار الاسكان لوقف وحر الحاق هاء السكت مع افتاء الفتح (قوله وهلو يائى ويائى)
 بطرد ههنا ما في سائر المادى المصاف إلى الياء ويريد ان عليها نحو ابدال الياء تاء ما نثبت
 هذا صد الصريح قالوا والدليل على التبادل منها انهم لا يحسمون منها حوا انا بدلت تاء
 الأيىث لانها تدل في بعض المواضع على التجميع كما في علامة وبسنة والاب والام منذ
 التجميع ودليل كونها لئاً يث اسلا بها في الوقف هاء (وقال الكوفيون التاء لئاً يث وباء
 الأصاغة مقدرة بعدها واو كان الامر كما قالوا لسمع يائى ويائى انصا (ويحور حذف
 هذه الساء المدله من الماء لترجيم فلم قح ما قبلها نحو باب ويام على ما حكى يونس لئاً
 تليس بداء الاسوالام ملاتاء (والفراء يقف عليها تاء لانها ليست لئاً يث النقص كما
 في احت وبت (والاولى الوقف هاء لانها لا تفصح ما قبلها كما في طمة وعرفة بخلاف ما
 احت وبت من وقف عليها تاء كتهنا تاء ومن وقف هاء كتهنا هاء لان مى
 الخطا على الوقف وانما تنح هذه التاء لانها تدل على ياء حر كتهنا القح لو حركت
 (وقال الاندلسى اصل يائى ويائى يائى ويا فتا حذف الالف وهو ضعيف لان الالف
 حقيقة لا تستعمل في حذف واما حذوها في يائى ام ويائى ام فمحتمل للثقل الحاصل
 بالتركيب وقبل يائى ويائى اتى بها رجاءاً بحذف التاء ثم ردت الساء متوحه كما نعى
 من نحو قوله ٢ كلبى لهم يا يمة ماصب وقد يقال يائى ويائى ام ويا ام والضم وهو اقل
 من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لحاسة الكسرة لئاً التى هي اصلها وحازا اساً
 ويائى تالاه جمع بين عوصين بخلاف يائى ويائى فانه لا يحور لانه جمع بين العوص
 والعوص منه ٣ (قوله ويائى ام ويائى ام خاصة مثل ما ياعلاى) المصاف إلى باب
 التشكك اذا اصيب اليه المادى فهو كما اصيب اليه غيره الا الام والى اذا اصيب
 اليها ابن اوبت مادى فانه يحور فيهما تخفيف الياء قياساً بالحذف او التلغى
 لكثرة الاستعمال بخلاف غيره ما لم يكثر استعمال نحو ياعلام احي على هذا يحور
 فيهما ما جاز في ما ياعلاى من الارضة الاوتحه ويريد ان عليه ما طراد فتح الميم نحو
 ما ابن ام ويائى ام احترامه بالفتحة عن الف لزيادة استعماله فوقع في تخفيفه اكثر
 من تخفيف ياعلام ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم او كسرهما اكثر
 من حذف ياء نحو ياعلاى ٤ (قوله وترجيم المادى جاز وهو في غيره ضرورة

٢ (قوله كلبى لهم يا يمة
 ماصب) هم ماصب أى
 دونصب مثل تامر ولاى
 ويقال هو قائل معنى مصول
 فيه لانه يصب فيه ويبعب
 كقولهم ليل نائم أى يام فيه
 ٣ (قوله ويائى ام ويائى ام
 خاصة) قدبتوهم ان اليمه
 في حكم الم

انما كثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرة ولكون المقصود في النداء هو المنادى له
 ٢ فقصده بسرعة الفراغ من النداء الافضاء الى المقصود بحذف اخره اعتباطا * قوله (وهو
 حذف في اخره تخفيفا) يعنون بالحذف للتخفيف مالم يكن له موجب كما كان في باب قاض
 وعصا والافكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون لهذا ايضا حذف بلاعلة وحذف
 الاعتبار مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف وهو اللملة فهذا اصطلاح منهم وهذا
 الذي ذكره ان كان حذف الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى فان اردنا الحد الشامل لجميع
 اقسامه قلنا هو حذف اخر الكلمة اعتباطا جوازا فيخرج منه حذف النون والحركة وفقا
 لانها بعد اخر الكلمة ويدخل فيه حذف النشاء والجزء الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف
 صار اخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلام اذ
 المضاف اليه ليس اخر الكلمة الا ترى الى ان موردا الاعراب ما قبله (ويخرج منه الحذف
 في باب عصا وقاض لان الحذف لالة الاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يدودم لانه
 واجب * قوله (وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغنا ولا جلة ويكون اما علما زائدا
 على ثلاثة احرف واما بناء تأنيث) شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها عدمية معينة
 وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا وان لا يكون مستغنا ولا يكون مندوبا ولا يكون جلة
 والشرط الاخير يوتي غير متعين بل هو احد شرطين احدهما كونه علما زائدا على ثلاثة احرف
 والثاني كونه بناء تأنيث وانما يذكر المصنف مضارع المضاف لان حكمه حكم المضاف (وانما
 لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس بمنادى كما مضى (واجاز الكوفيون ترخيم المضاف
 ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله * خذوا حظكم يا لعنكم ٣ واذكروا * او
 اصروا والرحم بالغيب تذكر * وقوله * اباعوا ولا تبعد فكل ابن حرة * سيدعوه داعي
 موته فيجيب * اي يا لعنكم ويا عروة وهو عند البصريين ضرورة في غير المنادى كافي
 قول ذي الرمة * ديار مية اذني تساعتنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب * وقول المتنبي *
 لله ما فعل الصوارم والقنا * في عمرو خباب ٤ وضية الاغنام * ٥ وبعض العرب برخم
 الجملة بحذف هجر نحو يا بيط (والقراء والخنفس جوازا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
 علما لان حركة الاوسط كالرابع فيرخان نحو رجل علما (ونقل ابن الخشاب عن
 الكوفيين جواز ترخيم الثلاثي علما سكن اوسطه او متحرك ويجوز ترخيم غير المنادى
 للضرورة وان خلا من تأنيث وعلية على تقدير الاستقلال كان او علانية المحذوف
 عند سيويه (والبرد يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيويه بقوله * الاضحت
 حبالك ٦ رما * ٧ واضحت منك ٨ شاسعة اماماى امامة وانما لم يحز ترخيم
 المضاف والمضاف اليه على ما اختاره البصري ولا ترخيم الجملة علين لانها اذا سمي بهما
 براعى حال جزئيهما قبل العلية في استقلال كل واحد من الجزئين باعرابه على ما يجي
 في باب التركيب فلما كان كل واحد من جزئيهما مستقلا من حيث اللفظ اي
 الاعراب لمراعاة حالهما قبل العلية وانجى بعد العلية عن كل واحد من جزئيهما معنى

٣ (قوله واذكروا او
 اصروا والرحم بالغيب
 تذكر) الاصرة ما عطفك
 على رجل من رحم او قرابة
 او صهر او معروف والجمع
 الاواصر والرحم القرابة
 والرحم مثله

٤ (قوله وضية الاغنام)
 جعلهم اغناما لانهم كانوا
 جاهلين حيث عصوه ففعل
 بهم ما فعل وقد توهم ان
 الاغنام بئاء لالان من
 الغنمة وهو الهجة والاضم
 هو الذي لا يفسح شيئا
 والجمع غنم

٥ (قوله وبعض العرب آه
 اراد عمرو بن حابس

٦ (قوله رما) اي ياله
 جمع رمة

٧ (قوله واضحت منك
 شاسعة) اماما قال المص في
 الايضاح ورده البرد بان
 الرواية وما عهدي كعهدك
 يا اماما وهو من تعسفاته

٨ (قوله شاسعة) اي
 بعيدة

الاستقلال لان عدالة وتأبط شرا من حيث المعنى كريد وروعي الثقل والمعنى معالم يمكن
الحذف من الاول فطر الى المعنى اذ ليس باخرا الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حذف آخر
الثاني فطر الى المعنى فماتع الترخيم فيها بالكلية (وينبغي ان يعلم امتناع ترخيم الضفاف
والضفاف اليه بان الضفاف العلم يترشح بالضفاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسمه وحذف
آخره بدليل ان اعراب المضاف باق والاعراب لا يكون الا في آخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا
عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف لترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام
الكلمة منه لاجل الضفاف اليه وهو متصل بالمضاف بالطر الى سقوط التنوين من المضاف منفصل
عنه لبقاء الاعراب على الضاف كما كان لم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف حكمه
حكم الضفاف (٨) واعلم يرشح المستغاث الجبرو باللام لعدم ظهور اثر الداء فيه من النصب
او البناء لم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المادى وهذه العلة تنطرد في ترك ترخيم
الضفاف والحلقة عين (وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة الدال ان الزيادة
تأني الحذف وكذا الدوب لان الاغلب فيه زيادة مدة في آخره لاطوار التفجع وقشعر
الندوب وغير المرید فيه قليل نادر (قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة احرف انما اشترط
العلية في الترخيم لكثرة داء العلم فاسبه الخفيف بالترخيم مع انه لشهرته فيما اتى منه
دليل على مالتى (واما اشترط في العلم زيادة على الثلاثة لانهم كرهوا نقص الاسم نقصا
قياسا مندرجا على اقل ابنية العرب اى عن الثلاثي ملاعبة ظاهرة موجبة بخلاف نحو بدوم
فان النقص فيه وان كان بلاعة لكنه قليل غير قياسى والشذوذ لا يعبأ به وبخلاف نحووم
وشج وعصفافه وان كان قياسيا لكنه لدلة ظاهرة مجتعة الى الحذف (فان قلت التادى المرخم
مبنى والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو ما ومن (قلت البناء فيه عارض فهو
في حكم العرب وضمه شبه للرفع على ما يبا قبل واذا لم يكن علما وصوفا بالزيادة على ثلاثة
فالشروط كونه بناء تأنيث نحو شاتوية فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على الثلاثة وذلك
لان وضع التاء على الزوال وعدم الروم كفى باب ما لا ينصرف فيكميه ادنى مقتضى للسقوط
فكيف اذ اوقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصل اى آخر المادى (واما لم يبال ببقاء نحوومة
وشاة بعد الترخيم على حرفين لان بقاءه كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان ناقصا
عن ثلاثة اذ التاء كلمة اخرى لكها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقبا لاعراب فلا مرفه
كما قيل في المثل * قيل البكاء كنت عابسة * ٩ وقيل العاس كنت مضجرة * ولو اعتبرنا
سد التاء مسد لأم الكلمة يكونه معتقبا لاعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم التروم
لم يكثر ما يصير اليه حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزومه حذفه في جمع السلامة
نحو عرفات وتقديره في نحو الدار والشمس وليس لاثنى التأنيث هذه الاحوال (قال
سبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء

٨ (واما لم يرشح المستغاث الجبرو باللام لعدم ظهور اثر الداء فيه من النصب) واما النصب الحاصل في المضاف حال العلية فليس اثر الداء ولا باعتبار ما قبل هذه الحالة

٩ قوله (وقبل العاس كنت مضجرة) الضمر والضمير على مثال العصر والعصر الهزال وخفة اللحم يقال ضمير الفرس بالفتح والضم ايضا ضمورا وضميرته وضميرته

ثلاثة اوا كزوسواء كان الاسم علما او لا ولقلة الترخيم فيه عومل اخر غير المرخم منه
 في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قوله * كليني لهم يا امية ناصب
 * وليل اناسه بطي الكواكب * فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء
 وفتحها (ثم اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا
 باخره الهاء فيقولون في يطلع ياطلمه وقليل ما يوقف بسكون الحاء لانهم يلحقون هاء
 السكت ٢ باخر ما ليست حركة اخره اعرابية ولا مشبهة بها نحو هوقه وانه وحيله
 وان لم يكن هناك في الاصل حرف ينقلب هاء في الوقف فالحاء بما كان هنالك هاء في
 الاصل اولى وينبغي عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قوله * ففي قبل التفريق
 باضباعا * ولايك موقف منك الوداعا * ولايرخم لغير ضرورة منادى لم يستوف
 الشروط الاماخذ من نحو اصباح ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله وليس
 اطرق كرامته لان الكرا ذكر الكروان (وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة
 الى ما قال مع ما ذكرنا من الحصول الصحيح ويجوز وصف المرخم الاعند الفراء وابن
 السراج قال * فقتلوا تمال ٣ يازي ان يحزم * فقلت لهم اني خليف صداة *
 وكالهما رأيا الوصف من تمام الموصوف اسكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة
 يحذف شيء من جوهرها لايزاد عليها شيء اخر من الخارج فعلى هذا لا يمتنع عندهما
 بحج سائر التوابع * قوله (فان كان في آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان
 او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة احرف حذفوا وان كان مركبا حذف
 الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد (قسم ما يحذف للتخيم ثلاثة اقسام
 وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين احدهما اذا كان
 في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لانهما معا بمعنى واحد
 لان كل واحدة في سميان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا معا حذفتا معا وهاتان
 الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان ويضربان عليم وزيادتا جمع
 المذكر السالم نحو مسلمون ويسلمون عليم وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو مسلمات
 وزيادتا نحو مروان وعثمان ونديمان وحراسان ويأتى النسب واسماءهن نحو كوفي
 ورومي وكرمي والفا التانيث كحجاء وهجرة الاطلاق مع الالف التي قبله ٢١ كافي
 حرباء وعلباء (قوله اسماء هذا اذا جعلناها فعلاء من الوسمامة اي الحسن على ما هو
 مذهب سيويه لا فعلا جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون اذن من باب عار
 لا من باب حراء ٣ ورجح مذهب سيويه بان التسمية بالصفات اكثر منها بالجموع
 ورجح مذهب غيره بان قلب الواو المفتوحة همزة لميات الافي احد وايضا لم يثبت في
 الصفات اسماء بمعنى الجميلة ولا وسماء حتى يكون اسماء علامتولا منه وعلى مذهب سيويه
 اذا سميت به رجلا لم ينصرف لاني التانيث وعند غيره ينصرف لانه مثل رباب اذا
 سمي به رجل في كونه قبل تسمية المؤنث به مذكرا (قوله او حرف صحيح) كان عليه
 ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك لانه لا يحذف ٤ في نحو

٢ في الوقف كثيرا نصح
 ٢ قوله (يازي) رخم زيد
 يحذف الدال صداة قبيلة من
 الين اوسى من بنى اسد وقيل
 اسم فرسه ٢ قوله (كافي حرباء
 وعلباء) الحرباء هوا كبر
 من العظاية يستقبل الشمس
 ويدور معها كيف دارت
 ويتلون الوانا بحر الشمس
 وهو ذكرا من حبين والعلباء
 عصب العنق
 ٣ وقد يحذف في التصريف
 جميع الفريقين فيه وتر
 جميعا نصح ٤ قوله (في
 نحو غفرنا فوسعلاء) الغفرنا
 الناقة القوية والسعلاء اخيت
 النبلان وكذلك السعلاء
 يندوبقصر

حرفه وسعلا الالف وحدها وذلك لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتب
 بها وكذا اذا كانت المدة غير اربعة لم تحذف كافي ه متاج ومسبح (وسهل من الاسطر
 حوا وحذف الله الاصلية ايضا والمشهور حلاله ومعنى المدة الفا وروا اوياء ساكنين
 ما قبلها من الحركتين من حدهما فلا تحذف مع الحرف الا حير الواو والياء المتحركتين في حو
 كهو و مشرب لتعنيهما بالحركة وصوتها هما ولا يحددهما ايضا اذ لم يكن ما قبلهما
 من حدهما سواء كانا للخلق نحو سور و ردون ٧ مطلقا لم يدخل اوله يكونانه ٨ كليلق
 ومط ودلت لثما على ما ادخل الحروف الصحيحة منه المدة فيها لان المد في الاصل لا يكون
 الا في الالف والواو والياء من الحروف الصحيحة منه المدة فيها لان المد في الاصل لا يكون
 والحسين وما مما اتفرد به والالف وحذف الحرفان هما لانه كان الاولى حذف المد اذ لم يكن
 لا لم يكن احرا والترحيم حذف الاحر لم يجر حذفه فلما حذف الحرف الاجر صار
 مطرما منه في السقوط ولوقال تحذف حرفان فاما بدل احده حرف ه وهو اكثر
 من اربعة لم نحو عار و حروان ولكنه فصل هذا التخصيص تنها على تخالف على
 الحذف في القسمين كما ذكرنا (قوله وهو اكثر من اربعة احرف) اما اشترطها
 لتاليق بعد الحذف على حرف (والفراء يحذف المد ايضا في نحو سعيد وعمود
 وعباد لكن لا يوحده كافي نحو عار ومسكن ومصور) قوله وهو اكثر من اربعة
 احرف) قد في قوله او حرف صحيح فلهذه لافي قوله ريان في حكم الواحد لان
 نحو ان و دمان وشون و فلون و دمي رجم يحذف رانته للترجيم لان ناه الكلمة على حرفين
 فيلحق لاجل الترجم بل قلها كان كذلك كما يلحق نحوثة وشاه (وذهب الحرشي الى مع حذف
 الحرفين في نحو دمان وشون و دمي والاول اولي واما لم يحذف ريانا شون لانهما حرفتا
 ما والواحد فكاه ليس جمع المذكر السالم وكاه مثل نمود (واهل الفراء حذف الهمزة
 دون الالف في نحو حجاره والمشهور حذف الراء من معا) وبعضهم يحذفها اجزاء مفتوح الهمزة
 قياسا على دي التاء في نحو قوله في كل شيء بالهمزة ماصية والواحد المنع لان احتصاص دي التاء
 بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترجم فيه فعول غير المرحم منه عامه المرحم ولا كذلك
 دوى الالف وبعض الكوفيين يمنع من ترجم المؤنث الهمزة على لغة الضم لئلا يفسد بالمد
 (وكذلك لا يجر بعضهم لئلا ترجم للتثنية وجع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يفسد
 بالمد ولا يجوز ترجم جمع المذكر السالم ٩ مطالبا وكذا لا يجوز ترجم المنسوب مطلقا نحو
 ردى اذ لو ضم لاليس مداه المنسوب اليه ولو كسر لالتبس بالمدى الى الياء وهذا
 كما سمع سيويه من ترجم نحو قائمة وقاعدة غير على على لغة الضم ايضا لان له مذكر
 يثنيه واما اذا كان علما فنحو على لغة الضم ايضا اذ لا مذكر له اذن من لغة يفسد
 (وقال النصب الطاهر حوا والضم في نحو قائمة علما كان اولا (اقول لاشك ان المنسوبة
 قال سيويه اغلب واكثر لكونه غير على بخلاف ما ذكره غيره لان جميعها مشروطة

ه قوله (كما في متاج
 ومسبح) تحت الرحل
 مما اعينته واسمعت سألته
 العطاء

٦ قوله (كهو و مشرب)
 الكهو و مشرب
 السحاب والشراب و رقي
 الزرع اذا طال وكثر حتى
 يحذف سواده فيقطع يقال
 شربة الزرع اذا قطعت
 شرباه

٧ قوله (لمحقين لم يدخل)
 لم يدخل العليم من الالف
 الضم

٨ قوله (كليلق و قيط العلوي)
 مثال القيط بنت يعلو
 بالهمزة يقال له بالنازية
 مررد وربما قالوا القليلق
 مثال القيط الساطع
 وكذلك القيط والقيط
 بالتحفيف والمديقال اذا حفت
 مددت و اذا شدت قصرت
 ٩ قوله (مطلقا) اي على التعبير

بالعبارة واشتهر المعنى بعد ما زيل اللبس في السالب ثم الحق ان كل موضع قامت فيه
 قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الضم كان اولا والا فلا (والفراء
 حذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل اخره ساكن ٣ نحو هرقل وسبطر على نية
 المحذوف لثابتية السطر نحو تم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف ان
 المحذوف كالمثول (والكوفون يحدفون ٤ في نحو حولايا وزدرايا الاحرف الثلاثة
 اعني اللذين مع الياء التي بينهما كزيادة الجمع (والبصريون يحدفون بحذف الالف الاخيرة
 لتحسن الياء قبله بشركنه من الحذف (قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير) لما ريد
 حذف شيء منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالفصل والكلمتان كعظمين متعدلين ه
 عنده فهو اقبل لذلك من مفصل المتصل بمعنى بعض لانه قريب العهد بالانتماء بسبب
 التركيب العارض حذف الجزء الاخير بحكم الله فاذا رخت خمسة عشر قلت يا خمسة اقبل
 وفي الوقت قلب التاء عاء في الهمتين ولا تتطبع تاء لانها تلك التاء التي كانت في خمسة قبل
 ان يضم اليها عشر كما انك لو سميت رسلا بسميتين قلت في الوقت يا سله بالها لان التاء تطرفت
 لئلا ياء ولا يوقف على تاء التاء في بعض اللغات (قالوا فاذا رخت انا عشر واثنا
 عشرة واثني عشر واثني عشرة حذف عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون
 المحذوفة فكذلك ترخم انسان واثني ومن ثمه لا يضاف انا عشر كما يضاف ثلاثة عشر
 واخواتها كما يبيح في باب المركب (قال المصنف في نظر من جهة ان الثاني اسم برأسه
 ولا يلزم من مفاضة النون حذف الالف معه حذفها مع النون (قوله وان كان غير ذلك
 فحرف واحد) اي غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين في حكم الواحدة وذو حرف
 صحيح غير التاء قبله مدة زائدة وغير ما حذف منه كلمة وهو المركب (قوله وهو في حكم
 الثابت على الاكثر فيقال يا سحر ويا تمو ويا كرو وقد يجعل اسما برأسه فيقال يا حار ويا مئى
 ويا كرا) اي المحذوف لترخيم في حكم ما ثبت في حرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم
 على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بيني بعد الترخيم اسما برأسه وهو الاكثر
 لان المعلوم من استقرار كلامهم ان المحذوف لعله موجهة قياسية كما في عصا وقاض في حكم
 الثابت فلذا بقي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لعله موجهة قياسية
 كان لمثمن بالاس فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غدو ودوم مستقبلا لاعراب وذلك
 لانهم لو قصدوا كونه كالثابت لم يحدفوه لالعله موجهة لكن لما كان الترخم لعله قياسية
 مبردة قريبة من اليجساب لطالهم التحفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف
 الى ياء المستكلم الذي فيه ادنى نقل لكونه في صورة المنقوص ما رأت وفي نحو يازيد بن عمرو
 ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما قدمنا من ان النداء مع كثرة في الكلام ليس مقصودا
 بالذات بل هو تنبيه المخاطب ليصغى الى ما يبيح بعده من الكلام المنادى له فصار
 حذف الترخم مبردا كالواجب فعمل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض
 بما الحذف فيه مطرد واجب (ومن جعله اسما برأسه نظرا الى انه وان كان قياسيا

٣ قوله (هرقل وسبطر)

هرقل ملك الروم على وزن

خندف ويقال ايضا هرقل

على وزن دمشق واسد

سبطر على وزن هزبراي

يمتد عند الوثبة

٤ قوله (في نحو حولايا

وزدرايا) لكنهم يقبلونها

همزة فيقولون يا حولاء

على الالة القليلة كما سيأتي

في ترخم شقاوة وخزاية

ه اي عند التركيب

مطرذا لكنه ليس نواحبا نادا كان المحدوف موى الثبوت لم يعبر مابق الا في مواضع
بعضها محذف فيه وبعضها معق عليه فبها اسم ازال الترحيم سب حذف حرفين
منه (قال الجمهور في نحو اعلمون وقاصون على هذه البعة يا اعلى ويا فاصى رجوع الالب
والياء لانه رال في البعة الساكن الاخير الذي حذفه (وقال المصنف ويصح ما قال لوقيل
يا اعلى ويا فاصى في هذه البعة لم يعد لان الساكن الاخير كالتاس لفظا ولا حلا في رد
الالب والياء في البعة التثنية اى لغة الضم لروال الساكن لفظا ومقديرا (ومنها اسم
يبنى بعد المحدوف منه حرف اصيل السكون كان مدعيا في ذلك المحدوف وقوله الف نحو
استحار تنفتح الفم وكسرها والكسر اكثر وهو بنت فببوه ينفع الحرف الساكن
ما قبله من الفتحة والالب تقول يا استحار فالفح لانه البقي ساكنا فصح الاخير اتانا
لما قبله كما في قوله عت لولود وليس له اد ودي ولد لم يلدوا وان في قولهم انطلق
في تحذف انطلق وذلك لانه لما تصرف فيه بعد الترحيم قسم رائه على ثمة الاستقلال شابه
العمل الذي هو الاصل في الصرف فحرك فالفح لاراة الساكنين دون الكسر اتانا لما قبله
كما تنفع في الفعل وصيانة له من الكسر ما لم يحولم يلدوه وانطلق ولم يصار فالفح على الوحد
المحار (وعبر بسبويه بحرف في نحو استحار مرجا الكسر ايضا للساكنين ٢ على حاله على
هذه البعة اى الكثيره كما في هرق (والفراء يحدف الراء الاولى انصافا استحار مع الالب
قلها والساكن المدغم في نحو ٣ ارب ساء على اصله في هرق فاما اذا لم يكن المدغم
اصلي السكون فانه يرد الى اصل حركته ان لم ساكنا انصافا منهم تقول في السجى
تحاب يا حبات وفي راد باراد وفي مضار اسم مفعول يا مضار وان لم يلزم ساكنا
فالتحاة يعون الساكن على بكونه اذ المدغم فيه كالتاس (او الفراء يرد الساكن الى
اصل حركته لانه لا يرى كذا كراما سكوا الحرف الاخير في الترحيم ٤ فقول يا حمر
كسر الزاء واما قر سكوا الفاء وفتح العين في مقر ولا يحدف الحرف الساكن
كما في نحو ٥ حذف لانه قادر على اراءة سكون الاخير بعد الحذف وذلك بان يرد الى
اصله ولم يمكن ذلك في حذف اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة (ومذهب اليه
الفراء من رد المدغم الى اصل حركته قبل من مذهب الجمهور في قولهم فافصى ويا اعلى في
السجى فافصون واعلمون الا ان الفارسي فرق بينهما فان الياء في فافصى اصلا في اشوت في
بعض المواضع نحو رأيت فافصا وفافصية فحذف الكسر في فافصية فانه لم يثبت في موضع
من المواضع (ومنها نحو نمود فانه يحذف عند الجمهور جعل المحدوف موى الثبوت بعد
حذف الدال فقط فقول يا عولان الوافى ان بعد ليس احر الكلمة (ومع الفراء من ذلك لان
الوافى الطاهر احر الكلمة وقلها صنة وهذا كما قال في ترحيم هرق على ثمة المحدوف انه
لا يحذف الياء الحرف الساكن لثلاثه الحرف قال مادا قصدت جعل حرف محدود نمود
في حكم التاس حذف الوافى ايضا ساء على مذهبه من تحوير يافى وباسع وبافى في ترحيم
نمود وسعيد وعماذ كامر (واذا جعل المرحم اسما رأسه صم ما قبل المحدوف لفظا ان

٢ وهو اولى لكوه اسما
واما ان لم يكن قل المدغم
ساكن آخر نحو
٣ ارب
٤ قوله (يقول يا حمر
كسر الزاء ويا مقر سكوا
الفاء وفتح العين في فافصا)
اى الزاء التى هي عين الكلمة
٥ وحذف يبنى الساكن
على حاله لانه
٢ ومنه من يحذف بقاؤه
على حاله لانه
٣ قوله (نحو ارب)
ركب ارب اى صم
والركب مبتدأ العانة
٤ قوله (وحذف) وحذف
حذف اى محذف

٢ قوله (ويا مرو)
المرو حجارة بيض براقه
يقطع منها النار الواحدة
مروية وبها سميت المروية
بمكة

٣ قوله (ويا خزاء) اى
خزى خزاية اى استخفى
فهو خزيان

٤ قوله (كما تقول يالاه
فى السمي بلات) هى
كلمة لازمت عليها التاء

٥ قوله (اسم) على
حرفين

٦ لم يرد المحذوف نسجه
٨ قوله (يجذب)

الجذب ضرب من
الجناب وهو الاخضر
الطويل والجذب ايضا
الجل الضخم

٧ وقوله (وقذعل)
القذعل والقذعلة الضخم
من الابل ويقال ما عنده
قذعلة اى شئ

٩ قوله (وفى خضم
ياخض) خضم على وزن
بهم اسم وجل ابنى قبيلة
وقد غلب على القبيلة
يزعمون انهم سمو بذلك
لكثرة الخضم وهو المضعف
فيهم

كان معهما او فى حكمه نحو يا حار ٢ ويا مرو ويا قري فى حارث ومروية وقريه وتقديرا
ان كان ياء مكسورا ما قبلها او الف نحو يا قاضى ويا مشترافى قاضية ومشتراة وان كان
واوا بعد ضمة كما فى قلنسوة ومود ابدلت الواو ياء والضمة كثرة نحو يا قلنسوى ويا موى
وفى الكثيرة قلت يا موى ويا قلنسوى لانه لم يأت فى كلام العرب اسم ممكن اخره واوقبلها
ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة نحو التغاوى والادلى المايحى فى التصريف
فى باب الاعلال والمنادى فى حكم الممكن لعروض بناءه وان كان ما قبل المحذوف ياء
او واوا بعد قحمة قلبتها الفاقول فى غيلان وتروان يا غلى ويا ترا وفى الكثيرة يا غلى
ويا ترو لانه اذا نويت المحذوف لم يوازنا الفصل تقديرا حتى تقلب الف ياخلف ما اذا
لم تنوه كما يحى فى التصريف ان شاء الله تعالى (وان كان واوا او ياء بعد الفزيادة
قلبت همزة نحو يا شفاء ٣ ويا خزاء فى شقاوة وخزاية وفى الكثيرة يا شقاو ويا خزائى
لاز كل واوا ويا تغرفت بعد الف زيادة قلبت الفاقثم همزة كافى ردها وكساء لان مثل
هذه الواو والياء انما تقلبان الفاقثم همزة اذا تطرقتا كما يحى فى التصريف (وان كان
ما قبل المحذوف ثاقى الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من الاصول رددته
لما كان كبا شاة فى ترخيم شاه اوفاء كما تقول فى ترخيم شيه وديه ياوشى وياودى برد العين
الى سكوفها عند الاخفش وياوشى وياودى بابقاء حركة العين عند سيويه والاول
اولى لان تحريك العين انما كان لحذف الفاء كما يحى فى باب النسب فان الاخفش يقول
وشى وسيويه وشوى وان لم تعرف ثالث الاصول ضعفت الثانية والثالث ٤ كما تقول
يالاه فى السمي بلات وان لم يكن الثانى حرف لين لم ترد المحذوف كما تقول يا ثوب وياعد
فى ثبة وعدة كل ذلك لان المنادى المضوم حكمه حكم العربات كما مر ولا يحى فى
العربات ٥ اسم ثمانية حرف لين ٦ ثلثا يقطع ذلك اللين مع التنوين لساكنين فيبقى
المعرب على حرف واحد (وان ادت هذه اللفظة اى الفلى الى قلب مالا يكون متقلبا
كما يرخم جليلان وحبلوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز اذن لانها تقودى الى كون الف
فعلى متقلبا عن ياء او واو ولم يعمد الا ثابث غير متقلبة عن شئ (وقيل قول الاخفش
جوازها لانه يكون اذن ملحقا ٧ يجذب بفتح الدال (واما السيرافى فاجازها
وان لم يثبت فعلا قال لان هذا شئ عرض وليس بنية اصلية (وكذا ذكر المبرد عن
المازنى فى كل مادى بنية الاستقلال فيه الى وزن لانظيره انه لا يرخه الاعلى بنية المحذوف
وذلك نحو طيلسان على لفة كسر اللام وفرزدق ٨ وقذعل وسعود وهندلع وعقوفان
(واجاز السيرافى ترخيم جميعها على بنية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية
الترى انه يجوز اتفاقا ان تقول فى منصور على بنية الاستقلال يا منص ٩ وفى خضم
ياخض مع ان مفعول ليسا من اينهم فتقول يا طيلس ويا فرزدو يا قذعم ويا سجي ويا هندلع
ويا عني فالواو اذا رخت حى راوى على الفلى قلبت الواو همزة فلوازلتها عن النداء
لصرفته لان همزة اذن ليست متقلبة عن الف التائىث بل هى متقلبة عن الواو المتقلبة
عن الهمز المنقلب عن الف التائىث فبعد التائىث فيها والاولى ان لاتصرفه نظرا

٢ قوله (المدوب) من
مد البت اى ينكى عليه ومد
عنايه ليعلم الناس انه اصله
امر عظيم ليعدروه فى الكفا
وبشار كوه فى التمتع
٣ قوله (فى نحو تمتع
على ريد) اى برحت

٤ قوله (كما ان السادى
مخصوص بطلب الاقبال

٥ قوله (قياسا على مدة
الانكار) مدة الانكار
تتبع حركة الاحرف يقال
فى هذا عمرا عمرو وفى
رايت عثمان اشتاء وفى
مررت محمد احدايه
وان كان الاحرسا كاحرك
بالكسر ثم تبعته الددة كمولك
فى ساء فى ريدا ريدنه
ومعها انكار ان يكون
الامر على ما رعم الحافظ
او انكار ان يكون الامر
على خلاف ما رعمه

الى الاصل * قوله (وقد استعملوا صيغة الداء فى ٢ المدوب وهو المتبع عليه يالووا
واحتصنوا وحكمه فى الاعراب والسادى والسادى واثباته فى الالف فى احرفه) هاء منه
على ان المدوب غير المادى وقد ذكرنا ما عليه فلا يعده (قوله المتبع عليه) راجع فيه الخرو
٣ فى نحو تمتع على ريدا قال يالووا اخرج وكل ما دى بدخله معنى من المعاني كالاستعانة
والتمتع والددة لاستعمال فى الاحرف الداء المشهور اعني كما ذكرنا دون احوالها
لانها اهما فصرت ودخلت فى جمع اواعه وقد اهل الصف واحد قسمى المدوب
وهو المدوجع منه نحو واحراواوا ويلارواورا (قوله واحتصنوا) يعنى احصن لئلا
المدوب بالددة بس لطفه وا فراريد يحص بالددة ويأريد مشتر بين الددة والداء
(وقيل قد استعملوا فى الداء الحصى وهو قليل) قوله وحكمه فى الاعراب والسادى حكم
السادى) يقال واريدوا عدا الله واطاعا خلاسا كان معروفا معيا وكذا توافقه كنواع
المادى على التفصيل المذكور وذلك لانه مادى فى الاصل لطفه معنى الددة (وقال المسب
سأ على مذهبه اعني ان المدوب مخصوص بالتمتع عليه كما ان المادى مخصوص بالتمتع
لفظ المادى فى المدوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص وكثيرا ما يتحمل العرب ما على
ما احرع احتلاهما لاشتراكهما فى امر عام كقولهم فى باب الاختصاص اما ما فصل
كدا انما الرحل فاستعمل فيه صورة الداء لشاركه له فى معنى الاختصاص كما سيجي
(قوله واثباته فى الالف فى احرفه) اى لك الحقائق الالف الممدوب ويحور
ان لا يلقه سواء كان مع يالووا (وقال الادلى يجب ان لا يلقه مع يالووا يلقه الداء الحصى
والاولى ان يقال ان دللت قربة حال على الددة كتمعيما مع يالووا والواحد الحلقى
معها قول بالتمتع على ملا الحلقى (وحور الكوفى بالاسماء بالفتحة عن الف الددة نحو ياريد
وواريد ولم ينت وقد يلحق هذا الالف المادى غير المدوب (قال اس السراح تقول فى داء
العبد ياريداء والهائم فى ماية العدو منه قوله هاء فى المادى غير المصرح باسمه بـ قوله
ما حفت ائلس قلب واعلامكبه وواعلامكبه) احر الكلمة لا يتخلوا من ان يكون ساكا
او متحركا والمتحرك اما ان تكون حركته اعرابية او لا والمغرب والحركات لا يلقه الا الالف
ويقدر الاعراب نحو واصرب الرحلاء فى التسمى بصرب الرحل وكذا واصربت الرحلاء
وواعلام الرحلاء (والفراء نحو اتابع المدة للحركات ه قياسا على مدة الانكار نحو
واصرب الرحلاء وواحد الملكية ولم ينت (واما غير الحركة الاعرابية لاجل مدة الددة
دون مدة الانكار لان الددة من مواضع مد الصوت اعلاما بالنصب فاحتاروا فى الالف دون
الواو والياء لان المديها اكثر منه فى الواو والياء فلا تطلب الالف واو ولا ياء الا لضرورة كما
يجوز واما الانكار فلا يطلب مدا تماما ليس اصل مذه ان يكون بالالف بل حروف الددة فيه سواء
ولمراء ان يقول الاولى ان يعاضد على الحركات الاعرابية ما امك هذا وان لم تكن
الحركة اعرابية ولم يؤد الحلقى الالف الى الجبس كفى فقام وحدام وحيث اعلاما

٦ (قوله لحصول اليبس)
 لاحتمال أن يكون المراد ندبة
 يا غلام بالضم ٧ (قوله
 ويا سمندواه) لم اجد هذه
 الكلمة مستعملة جنسا كيف
 ولو كانت اسم جنس اوجب
 قلب الواو ياء كما هو القياس
 الواجب الاطراد وجعلها
 علما مرتجلا او عجبا مشكلا
 ايضا لانها مربعة اذ لا وجه
 لبناها فيجب القلب ايضا
 وغاية ما يشكك في صحة
 جعل العجبة محكية على حالها
 فلا يرد وجوب القلب لكن
 يبقى الكلام في ان الحركة
 مقدرة على الواو او الكلمة
 تمامها في محل التحريك وقد
 يتوهم انها تصحيف سندو علما
 منقول عن الفعل لكنها ح
 يكون جلة محكية على حالها
 فلا تكون الحركة مقدرة
 بل محكية وقد صرح بان
 واو ضربوا لاصل لها في
 الحركة ولومثل يستدعوا
 علما لكان اقرب وقد ضرب
 في بعض النسخ على هذه
 الكلمة والله اعلم بالصواب
 م قال الشيخ ان يظهر لي معناه

مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مدالندبة كما ذكرنا فلا قلب الالف (قال
 الاندلسي والمصنف تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها) (قال سيديويه
 وتقول في ندبة يازيدو يا غلام يعني ما قبل منه ياء الاضافة وازيداء وواغلاماء فحقت الكسرة
 كما فحقت الضمة في يازيد (قلت ولو اخترنا هونا مختار الاندلسي اتباع المدة للحركة غير
 الاعرابية كان اولي ٦ لحصول الالبس وقلب الالف ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف
 اكثر من سلامتها فوازيدا ياء اكثر من وازيداء لثلاثي ياء بعد النون التثنية التي بعد الالف
 فالالف هو الوجه نحو قوله واجمعهم في الشاميتناه وان كانت الحركة غير اعرابية
 وادى الالف الى الالبس اجتماع حرفين من جنسهما اتفاقا نحو واغلامك في غلام الخطابة لثلاثي ياء
 بغلام الخطاب وواهموه في السمي منه لثلاثي ياء بالسمي عنها ولا يجوز في النداء المحض
 يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف والمضاف اليه معاني حالة (واما المندوب فللملم يكن مخاطبا
 في الحقيقة بل متبعاع عليه جاز واغلامك والساكن لا يخلو اما ان يكون تنوينا والفا او واوا
 او ياء او ميم جمع او غير هاتين يوحى حذف الساكنين نحو واغلام زيداء وانما حذف مع مدة
 الندبة دون مدة الانكار لان اصل المندوب النداء الذي هو محل التثنية (واجاز الفراء
 في المنون المندوب ثلاثة اوجه اخرى احدها فتحها لاجل الف الندبة والثاني حذفها
 للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيد بناء على مذهبه في جواز اتباع مدة
 الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرهما للساكنين واتباع المدة لكسرتها كما في مدة
 الانكار (وما ذكرناه اولاهو المشهور المستعمل وان كان الفاحذفها لالف الالة عند النحاة
 نحو وامعلاه واغلامك لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يحى
 في التصريف (وقال المصنف بل استغنى به عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت
 الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو يا ناضيا وباراضيا وباراميا وباراميا
 ٧ ويا سمندواه واما اذا نبت يا غلامى بسكون الياء فكذا تقول عند سيديويه يا غلاميا لان
 اصلها الفتح عنده (واجاز المبرد يا غلاماء بحذف الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها
 في المضاف الى المضاف الى الياء نحووا انقطاع ظهرا (قال السيرافي والقياس فيهما واحد
 يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين (قال المصنف الحذف ليس بوجه وقال نحو واغلاميه
 اوجه اما لان اصلها السكون فيمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى كما يحى واما لان
 السكون العارض فيه كالأصلي بدليل قولك وامصطفاه ولا ترد الالف الى اصلها
 استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية فانك تقلبها لالف المقصور نحو مصطلقيان
 وذلك للزوم الف التثنية في المتن بخلاف مدة الندبة فانها لاتلزم المندوب (اما قوله
 اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه (واما قوله السكون العارض فيه كالأصلي
 فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الصورة فجاز ان يعني عنها كاذبت اليه
 واما الياء فلا لقولك يا ناضيا في ياضيا وان لم يكن الواو والياء اصل في الحركة فان كانتا
 مدتين اى ما قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلاموه وواخا غلامى
 وواضربوا وواضربى اذا سمي بهما فانك تكتفى بما فيهما من اللد من الف الندبة

لكون مدتها أصليا بخلاف مد نحو ناقص فلما حصل هذه الياء الحركة والبالدة لم تست
 لازمة للدوب كذا كرها بعد لا يوقى جامع أنه ليس في آخر المدوب مد نحو واريده فكيف أيا
 كان في آخره مدا صلي وإن لم يكن مامتين تحت ألف البدنة بعد هذان شئت نحو واهل الواد
 ويامل كاه واما مع الجمع فلا يأتى بعدها ألف البدنة لئلا يلبس المجموع بالتي غير
 واعلامكموه ووالحالة هي والواو والياء بعد ما لهما اثنان حذفا في الجمع للاستعجال كبحني
 في الصخرات ردنا لمد البدنة واسعى لهما ألف البدنة كقلنا ٢ في علامه ووعلامه واما
 الفاء المد فقلنا واوا وياه للس والياء واما الساكن غير هذه الاشياء مفتوح ويطحن الفا نحو يامه
 في السمي عن (وسبويه يجر نحو افسروا اذ لامع) وقال الكوفيون السمي بالجمع
 السالم المذكور ان اعربه بالحرز لا يجوز بدنه كالأبحر تتيه وجمعه فلا يجوز
 واريده واهل اعربه بالحرز وحملت الون معقب الاعراب ولا بد ان من ان يرمي الياء
 كما يحى في باب الاعلام حار بدنه نحو واريدياه وفسرياه وكذا يلزم على مدهم انك ايا
 سميت بالتي واعربه بالحرز والزمه الالف حار بدنه والاولى ليس شئ اذ لماسة بين
 البدنة وبين النية والجمع حتى يجمع فيما استعابه (وقول في السمي اثني عشر عدسوه
 واثنا عشر الالف في اثني لاه غير مصاف وعشر عاقب الون فكلك قلت واثان (وقال
 الكوفيون واثني عشر الالف تشدها له بالمصاف لان الون المني لا تسقط الا في الاصا
 فكله مصاف (واحرار كيان الوحي قوله (ولك الهاء في الوقف) يعني ان
 الحان هاء السكت بعد رواده البدنة واوا كانت اوياء او السا جائز في الوقف لا واحة
 (ومعصم يرحمهم الالف لئلا يلبس المدوب بالمصاف الياء السكت المطلوبة السا
 يا علامه يعني ان لا يفتح بعدها الفائل معوا لانهما في الفرق بين البدنة والياء وليس
 ما قل بوجه لان الالف المتعلقة عن ياء المتكلم قد تنفتح الهاء في الوقف كما في السام
 حاصل مع الهاء ايضا والبارق هو الرتبة (واما الحقوا هذه الهاء سا حار المدو لاجل الالف
 لحماها فاذا حشت بعدها هاء سا كمة ثبتت كائين بها الحركة في علامه على ما يحى في ما
 التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا ورمما تثبت في الشعر امامه كسورة لسا كنون
 مصنوعة بعد الالف والواو تشدها هاء الصخر الواقعة بعد هاء (ونعصم لفتحها بعد الالف
 لماسة الالف قبلها واثانها في الوصل لآخر الوصل بحري الوقف قال (يا مرحاه سحر
 ٣ حاجية والكوفيون يتنصروا قضا ووصلا في الشعر في غيره قوله (ولا بد
 الا المعروف فلا يقال وارحلاه واسم واريدها لولا حلا ليويس) هذا الذي ذكر
 في التمع عليه واما الموضع منه فالك تقول وامصيتاه وليست بمعرفة وعن
 المعروف المشهور لما كان اولها لو كان علما غير مشهور لم تدب وكذا غيره من
 المعارف فلا يقال واهناه (واما ذلك لتحصيل عدد النادب في البدنة لانه اذا كان
 المدوب مشهورا لا يلام النادب في البدنة عليه ولو لم يكن علما وكان التمع عليه مشهورا
 بذلك الاسم حار بدنه تقول يا صارما وريدها اذا كان ريد رحلا عظيما وقد صبر

٢ في مهر نصه

٣ قوله (حاجة) الحاجة
المرقعة نحو بين ركها

التفجع عليه واشتهره وكذلك يا حستا وجهه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون
معرفة مشهورا سواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلغ باب خيراه
وامن حفر برز زمراه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة آخر المضاف اليه وان كان
المندوب في الحقيقة هو المضاف نحووا امير المؤمنين والمندوب هو الامير الانك لا ردت ندبة
المضاف الى المؤمنين فلو اسقط مدتها المضاف لا تنك من المضاف اليه فالحققتها المضاف اليه والمراد
المضاف كما تقول حبر ماني وان لم تكن ملكك الرمان بل الحب فقط وكذا تقول في المضارع
لنضاف واظالما جبلا وكذا تحقها آخر الصلة نحو وامن حفر برز زمراه (وكذا قال
يونس والكوفون انك تحقها آخر الصلة لا آخر الموصوف نحو وازيد الظريفه (وقال
الخليل وسيبويه بل تحقها آخر الموصوف نحو وازيد الظريف لان اتصال الموصوف بصفته
لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته (وليونس ان يقول انه متصل بها
على الجملة لفظا او اتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف اليه وان
كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا يطلق اسم المضاف اليه
على المضاف ولا الصلة على موصولها (وحكي يونس ان رجلا ضاع له قدحان فقال واجمبعني
الشام بئناه والجمعة القدح (وحكى الكوفون وارجلا مسجناه (وقد استشهد الكوفون
بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين (وحكى الاندلسي عن الكوفيين
انهم ربما نوتوا المندوب في الوصل نحو وازيد يا هذا * قوله (ويحوز حذف حرف النداء لامع
اسم الجلس والاشارة والمستغاث والمندوب نحو يوسف اعرض عن هذا * وايها الرجل
وشذ اصبح ليل واقتدح نوق واطرق كرى (يعني بالجلس ما كان نكرة قبل النداء سواء
تعرف بالنداء كما يعرف كيار جبلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو يا
غلام فاضل ويا حسن الوجه ويا ضارب زيدا قصدت بهذه الثلاثة واحدا بعينه لا (وانما
لا تتخذ من النكرة لان حرف التنبيه انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك منتبها لما تقول له
ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها (وانما لا تتخذ من المعرفة المتعريف بحرف
النداء اذ هي اذن حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف مما تعرف به حتى لا يظن بشأوه
على اصل التنكير الا ترى ان لام التعريف لا تتخذ من المتعرف بها وحرف النداء
اولى منها بعدم الحذف اذ هي مفيدة مع التعريف التنبيه والخطاب وكان ينبغي
ان لا يحذف من اى ايضا اذ هو ايضا جنس متعرف بالنداء الا ان المقصود بالنداء لما كان
وصفه كالتقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه الا ترى انه لا يحوز الحذف
من يا هذا من غير ان تصف هذا بذى اللام كما لا يحوز الحذف من يا هذا فثبت ان
الاعتبار في حذف حرف النداء من اى بوصفه نحو يا هذا الرجل او بوصفه وصفه
نحو يا هذا الرجل (وانما لم يحز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان كان

معرفاً قل الداء لما ذكرنا قبل من انه موضوع في الاصل لما يشار اليه للمخاطب وبين كون
الاسم مشاراً للدواء كونه سادى اى بخطا سافر ظاهر فلما اخرج في الداء من ذلك الاصل وسجل
مخاطباً اصح الى علامة ظاهرة تدل على تعينه وحده بخطا وهي حرف الداء والكوفيين
حوروا حذف الحرف من اسم الاشارة اعصارا كونه مع معرفه قل الداء واستنهادا بقوله
تعالى فوتم اتم هؤلاء في وليس في الآية دليل لان هؤلاء حور السند كبحق في الحروف وفي
حلى هذا من المعارف التي محور حذف الحرف منها العلم والمصاف الى اى معرفه تاس
والموصولات وما المصبرات فيشددوا وهاجوا انت ويا ايها تقول في الموصولات من لا يراه
محس احس الى (ومر هل في صفا ما يحدف منه الحرف انه يعبد بما لا يوصف به اى يتردد
حوار الحدف في ما علم وحل ويا حير احسريد مع كبرهما وذلك بما لا يجوز وانما لم يشر
الحدف من المستغاث والتخف منه والمدوب اما المستغاث به فبالعلم في تنبيه بالعلم
حرف التنبيه لكون المستغاث امرأهما واما التخف منه والمدوب فلاهما ما ديان
بحاراً ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال كما في الداء المحصن لما فخلص الداء الى معنى
آخر مع صاه معنى الداء فيهما عاراً الرمانط علم الداء ينسبها على الحقيقة المقول من هما
(ولم يذكر المصنف لفظة اقد في الحدف منه الحرف وهي له لانه لا يحدف الحرف من الابع
انكالى الخي من في آخره حور الهم ودينا لان حق ما به اللام ان يتوصل الى ثباته اى اولهم
الاشارة فلاحدثت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ثباتها لم يحدف الحرف منه ٢ ثلثا يكون
احكاماً (قوله اصح ليل) اى ادخل في الصاح وصر صغرة له لم حذف روجه امرئ
الليس ٣ برماه وكار مرقا ويقال انه سألها عن صلب تعريكي له فقالته لانك تليل
الصدر حصب الفرس مع الارادة على الاقنه (قوله اطرقي كرا) رقيقة يصيدون بها الكرى
يقولون من اطرقي كرا ان العام في العري ما ان ارى ها كرا في ويسكن ويظن
حتى تصاد وهذه مثل رقيقة الصنع حامرى اتم حامرى والمعنى ان العام الذي هو
ا كرمك قد اصعب وحل الى العري فلا تنجلي ايضا (ومثل ذلك قوله امد محوق)
فانه شخص وقع في التليل على سلكى سلطنة وهو باثم مسلق فحقته وقال انه محوق
فقال له سلك الابل طويل ه وانت مفر اى انت آمن من ا اعتناك فيم استغاث
في الامر ثم صعبه سلك فصرط فقال سلك اصراطا وانت الاعلى وهت كلها
ان لا في قوله (وقد يحدف المادى لقيام القرية نحو الايا امجدوا) المادى معمول به
فيحوز حده اذا قامت قرية داه عليه بخلاف سائر المعرول فانه قد يحدف سياستاً
كاستدم (قوله الايا امجدوا) تضعيف الا على انها حرف تنبيه ويا حرف داء اى يقوم
امجدوا ومن قرأ الا امجدوا بتشديد اللام فان ماسة للمصارع ادمت بونها
في لام لاوي امجدوا هل مصارع سقط بوا والصب اى هم لا يهتدون لان يمجندوا
ولا رامة او قول ان لا يمجندوا يدل من السيل اى قصدهم عن التجود ويحور

٢ قوله (قوله لئلا يكون
احكاماً) اصح به اى ذهب
به وسيل حجاب الصم اذا
حرف كل شيء وذهب به
٣ قوله (برماه وكان مرقا)
رم به ما لكسر اذا شتمه
وكذا نرم به وفركت المراء
روحها فركا اى اعصبته
وكذا فركها وروحها لم تجمع
هذه اللفظة في غير الروحي
ويقال رحل مرقا بالتشديد
للبي تمصه النساء
٤ قوله (اطرقي كرا في)
وفي التل اطرقي كرا اطرقي
كرا ان العمامة في العري
يصرب للمعصب معه يقال
اطرقي اذا ارصى عيبه
يظن الى الارص
٥ قوله (وانت مقبر) يقال
انما اى طلع عليها الثمر

٦ قوله (في جلة امسك فلانا
عن قل) سابقه * تثير ايديها
عجاج القتل * اذ عصبت
في العطن الغر بل * تدافع
الشيب ولم تقتل * في جلة
البيت فقوله عجاج اي الغبار
والدخان ايضا وقوله
القتل بالسيف والصاد
ايضا الغبار وقوله عصبت
اجتمعت وتدافع الشيب
اي يدافع تدافع الشيب
وقوله في جلة اختلاط الـ
صوات واماقوله ولم يقتل
من الاقتال واصله تقتل
فلما اريد ادغام التاء في التاء
سكنت الاولى ومعنى البيت
اذا اجتمعت الابل في هطن له
تراب كالدقيق المخر بل
ارتفع الغبار من ايديهن لدفع
بعضهن بعضا على الماء تدافع
الشيوخ ذوي الاحلام ولا
يقتلن وقد كثرت اصوات
الراة لقول بعضهم لبعض
امسك البعير الفلاني عن
البعير لئلا يضربه

٧ قوله انا معاشر الانبياء
في ايك * بكاءت الناقة او
الشاة بكاء اي قل لبناها

٨ (وقوله يكشف الضباب)
الضباب الغبار

ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا تكون لازمة اي فزين لهم الشيطان ان يمجّدوا
هذا * واعلم انه قد جاء اسماء لاتستعمل في غير النداء وهي قل وقلة وليس قل ترخيم فلان
والالم يميز في المذكر الا بالافلا الاعلى مذهب الفراء كما تقدم من تجوزة نحو ياعم في ياعاد
ولو كان ترخيم فلان لقليل في المؤنث يافلن بجذف تاء فلانة ومن ذلك يامرمان ويا
ملمان ويا نومان اي يا كريم ويا ثيم ويا ثام كذا ياملكمان اي يالكع وكل ماهو على
مفعلان فهو مختص بالنداء والعالب فيه السب ومن الانية المختصة بالنداء كل ماهو
على ذل في سب المذكر وفعل في سب المؤنث نحو خبت ولكع وخبات ولكاع
وقول هذه قياسية عند سيبويه كالتى بمعنى الامر من الثلاثي وكذا قل في مذكرها
ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير منادى
كقوله ٦ في جلة امسك فلانا عن قل * وقيل * الطوف ما طوف ثم آوى * الى بيت
قعيدته لكاع * ويسمع شئ من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا وما اصله النداء باب
الاختصاص وذلك ان تاتي باى وتجريه مجرى في النداء من ضمه المجىء بيا التثنية في مقام
المضاف اليه ووصف اى بذى اللام وذلك بعد ضمير التكلم الخاص كانا واتى او المشارك
فيه نحو نحن وانا للفرس بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بالنسب اليه
وهو اما في معرض التفاهر نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اى انا اختص من بين
الرجال باكرام الضيف او في معرض التواضع نحو انا المسكين ايها الرجل اى مختصا
بالمسكة من بين الرجال او المجرد بيان المقصود بذلك الضمير لا للتفخار ولا للتواضع نحو
انا ادخل ايها الرجل ونحن نقرأ ايها القوم فكل هذا في صورة النداء وليس به بل المراد
بصفة اى هو مادل عليه ضمير التكلم السابق لا المخاطب وانما نقل من باب النداء الى
باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين اليايين اذ المنادى ايضا مختص بالمخاطب من بين امثاله
ولا يجوز في باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اى لانه لم يبق فيه معنى النداء
لاحقيقة كما في يازيد ولا يجازا كقيل في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء
في التثنية عن معناه بالكية وحال ظاهراى ووصفه من ضم الاول وزوم رفع التاني
كحالهما في النداء لكن يجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب
لوقوعه موقع احلال اى مختصا من بين الرجال وهذا كقيل في نحو سواء ائت ام قدمت
ان ائت او قدمت وان كان في الظاهر جلة معطوفة على جلة الاله في الحقيقة بتقدير
مبتدا عطف عليه اسم آخر اى سواء قيامك وقعودك كما يجيى في باب حروف العطف
وقد يتوهم مقام اى المذكور اسم منصوب دال على المراد من الضمير المذكور امامعرف
باللام نحو نحن العربى اقربى للزل او مضاف نحو قوله صلى الله تعالى عليه وسلم ٧ انا
معاشر الانبياء فانك فينايك * اى قلة كلام وقولهم نحو آل فلان كرماء وربما كان
المصوب علما قال * بنا تميم ٨ يكشف الضباب * قال ابو عمر وان العرب
نصبت في الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبنى قال * انا بنى ضبة

لا تقرر. اقول لاشك ان الاربعة المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس
 الاختصاص محصورا فيها (قال المصنف المعروف باللام ليس متغولا عن النداء لان المادى
 لا يكون ذاللام ونحوها) الرجل منقول عنه قطعا وللضاف يحتمل الامرين ان يكون متغولا
 عن المادى ونصبه بالقدرة كما في ايها الرجل وان ينصب بفعل مقدركاعنى او اخص او امده
 قال والقل خلاف الاصل فالاولى ان ينصب انصب نحو نحن العرب هذا كلامه والاول
 ان يقال الجميع منقول عن النداء وانصبه انصب النادى اجرا لى باب الاختصاص مجرى
 واحدا (ثم قول لكنهم جوزوا النصب ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بتنادى
 حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص حرف النداء الكروه بحسبته للام وقبائى
 الاختصاص الذى باللام والاصافة بعد ضمير الخطاب نحو سبحانك الله العظيم وبك اهل الرحمة
 اتوسلوا وان كان الاختصاص باللام والاضافة بعد ضمير الغائب نحو مررت به فاناسق
 او بعد الظاهر نحو الحمد لله الجيد او كان المختص منكرا فليس من هذا الباب بل هو منصوب
 اما على المدح نحو الحمد لله الجيد او الذم نحو هو وامرأته حالة الخطب (او الترحم نحو
 قوله ٢٠ لا يوم ولا نكر وان يوم * تطير البائسات ولا تطير * وقوله * وياوى الى
 نسوة عطل * وشعنا مرابع مثل السعال * بفعل لا يظهر وهو اعنى او اخص في الجميع
 او امده واذم و اترحم كل في موضعه هذا ما قيل (ولو قيل في الجميع بالنقل من الندام لم يدل ان
 في الجميع معنى الاختصاص فتكون قد اجرت هذا الباب مجرى واحدا وكينصب على الذم
 ما هو المراد ما قبله نحو قوله تعالى (وامرأته حالة الخطب) ينصب عليه ٣ ما يشبهه في القبح
 شئ * ما قبله كقوله ٤ * لحي الله جرما كذا * تشارك وجوه كلاب * هارشت قاذبأرت * وقوله
 ٦ اقارع عوف لاحاول غيرها * وجوه قروود تنقى من نجادع * واعلم انه ليس في
 في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان يجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله
 لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصنع ما سراياك واخب اخوك الصالحين فلما
 ان نصبه على المدح او ترفقه عليه اى هما المسلمين واعنى الصالحين كينفى في باب العت
 واما اذا قلت يازيد وعمرو الفوليين او الفوليان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين
 اعرابا وباء واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال لم يمكن الطوال وصفا بل عطف
 بيان لانه لا يفصل بين اسم الاشارة وصفته ككامل وعلى الجملة كل اسم فيه معنى
 الوصف ويتمتع بكونه وصفا جاريا على الموصوف لانفى يرفع او ينصب على
 المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني والافوه عطف بيان لان
 فيه شرحا وبيانا كالوصف (قوله ١ الثالث ما اضمر عامله على شريطة التفسير
 وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لوسطه عليه هو
 او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا
 حبست عليه ينصب بفعل يفسره ما بعده اى ضربت وجاوزت وآهنت ولايت)

٢ (قوله لا يوم ولا نكر وان يوم
 تطير البائسات) اى الكروان
 والثأيت باعتبار قصد الا
 مراد من المجلس والبائسات
 نصب على الاختصاص يقال
 بئس الرجل يأس يؤسا
 اشتدت حاجته ٣ لفظة مامر
 فوجه نصب اى اسم وشئ
 مرفوع يشبه (قوله لحي
 الله) لحيه الله اى فحبه ولحيه
 اى ايمده ٥ (قوله هارشت
 قاذبأرت) الهراش والمهارة
 بالكلاب تحريش بعضها على
 بعض وازبأرت الكلاب
 تنفت وازبأرت الشعر تنفش
 ٦ (قوله وقال قارع) الا
 قارع الشداد والقارعة
 الشديدة من شدائد الدهر

انما وجب اختيار الفعل ههنا لان المنسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقرير
 الناصب ليفسره فانما اراد الفعل يعنى عن تفسيره فكلم الناصب ههنا كحكم الراجع في نحو
 قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك كنه ذكرنا في باب الفاعل (وهذا
 عند الكسائي والفراء ليس ثمانا صبه مضمر بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل
 المتأخر عند امالذاته ان صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت
 عامل في زيدا كما انه عامل في ضميره واما التغير ان اختل ٧ المعنى بتسليطه عليه فالعامل
 فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسدده كما في زيدا مررت به وعروا ضربت اخاه
 فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسد مسد جاوزت وفي عروا ضربت اخاه لسد
 مسد احت و ليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما (واما ما جاز عندهم ان يعمل
 الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير
 في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسليطه على الضمير بعد تسليطه على الظاهر المتقدم تأكيده
 ايضاح الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما من احد النواصب الخمسة لانه لو جعل
 مثلثا كيدا اوبدلا او عطف بيان لوجب ان يكون الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل
 وليس كذلك الا ترى الى قولهم زيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه (ولو قيل على مذهبهما
 ان المنتصب بعد الفعل انظرا وشبهه سواء كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب
 المتقدم لكان قولا فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والجرور في زيدا مررت
 به اذ المعنى زيدا جاوزه وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف
 من زيدا اى متعلق زيد بضر به اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عروا في داره وزيدا لقيت
 عروا واخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت ثم بينت الملابس بقولك عروا
 في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عروا واخاه فانه ملابس زيد
 بكونه ملقب بالهوا واخوزيد وان كانت الملابسة في صورتين بعيدة كما يجئ في مذهب
 البصريين ايضا (واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره ما بعده
 قياسا على المرفوع في نحو امر امره هلك مع انه قد ذهب شاذ منهم الى المرفوع
 في مثله مبتدأ لافعال كما تقدم في باب الفاعل (ولا يجوز لكوفي ان يرتكب ان ارتقاع
 امره بهلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا التأخر ٩ لان الفعل
 بالتفاسق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله (قوله كل اسم بعده فعل) احتراز عن نحو زيد ابوك
 ولا يريد بقوله بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل اوشبهه جزء الكلام
 الذي بعده نحو زيد عروا ضربته وزيدا انت ضاربته (قوله اوشبهه) ليشمل نحو زيدا
 ان ناصبه اوانا محبوس عليه ويعنى يشبهه الفعل اسمى الفاعل والمفعول اما المصدر
 فلا يكون مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجئ ومنصوب
 المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا تنصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا
 لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا سواء

٧ احدهما لنمخذه
 قوله اخاه ليس في نمخذه

٨ قوله (الا يرى الى قولهم
 زيدا مررت به وزيدا
 ضربت غلامه) قيل عليه
 ان لم تقدر عاملا في زيدا
 يلزم دخول العامل الاول في
 البديل وهو غير سائغ وان
 قدرت عاملا فيه فقد حصل
 المطلوب اذا المقصود تقدير
 ناصب ويطردهذا في جميع
 المثل نمخذه

قوله (ولو كان الضمير راجعا
 الى المنصوب المتقدم لم يجز
 ليس في نمخذه

٩ قوله (لان الفعل بالتفاسق من
 جميع النحاة لا يرفع ما قبله)
 قيل فيه نظر

صر الزاع او الصاص نحو ان زيد قام وان زيد اصره (ولا بد لسه العمل بما ينبت
 عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد اصره صار بها او بعده نحو زيد اصره انت نحووس عليه وريدا
 ضاربه عمرو (وكذا حرف الاستهزاء وحرف التي نحو زيد اصره النمران وما ريد اصره
 الكراي والاسم يصير الاسم المحدود ولا متعلقه لالفاظ ولا تحلا ولا ينحصر زيد اصره
 النمران كما ينحصر زيد اصره امران (قوله مشتعل عد نصيره) اي مشتعل عن النمران في ذلك
 الاسم التقدم بالعمل في الصغير الزاع اليه اي اعلم العمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في صغير
 ولو لا ذلك للعمل فيه وهو احتراز عن نحو زيد اصرت فانه ليس من هذا السبب لان عامه
 ظاهر وهو العمل المؤخر وعن نحو زيد قام وريدا قام ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل
 الرفع فيما له حتى يقال انه اشتعل عد نصيره فظهر ان قوله بعد لوسط عليه هو اوساسه
 لصدع غير محاج اليه مع قوله مشتعل عد نصيره لان مساه كذا كرمه لولا الضمير لعمل
 في ذلك التقدم والعمل لا يرفع ما قبله لا يقرر من معناه فلم يق الالف الصب فهي مشتعل عد
 نصيره اي لوسطا عليه ولم يشتمل نصيره لصدع (قوله او مشتعلته) اي مشتعل نصير
 او ما يتعلق به ذلك الصغير والمعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مصافا الى ذلك الصغير
 نحو زيد اصرت علامه ومنه نحو زيد اصرت عمرا واحدا لان العمل مشتعل بذلك المشاي
 لكن بواسطة العطف او موصوفا بما مل ذلك الصغير او موصولا له نحو زيد اصرت رجلا
 يحده وريدا اصرت الذي يحده واما عطف عليه موصوف عامل الصغير او موصوله نحو
 زيد اصرت عمرا ورجلا نصيره وريدا اصرت عمرا والذي نصيره وغير ذلك من التعلقات
 وقوله فكلما ارام اصحوا يعقلوه صحاحاتك ٢ طالعات بضمير ٢ طالعات بضمير ٢ طالعات
 الفعل فيه سس الصغير اذا سدير يعقلون كلا وصانته المعلق ان يكون صغير المحسوب
 من تته المحسوب بالفسر وليس الشرط ان يكون الصغير منصوبا لفظا او محلا كما مل
 بعضهم نظرا الى نحو زيد اصرته او مررت به او انا ضاربه بل الشرط ان يسميه
 لفظا او محلا او ان يسميه محله كذا الا ترى انك تقول هذا ضرت من تملكه او
 مررت من تملكه والصغير مرفوع والمعنى صرت مملوكها ومررت بمملوكها (واحتر
 بقوله مشتعل عد نصيره ٣ وقوله لوسطا عليه هو اوساسه لصدع عن ان يتوسط بين
 الاسم والعمل كذا واحة الصدر كان واخوانها نحو زيد اصرته وعبرو ليسك
 نصيره واما ان المتوسطة فانه وان لم يحب قصدها لكن لا يعمل ما يدها ليا فلها
 لكونها حرفا مصدرية (ومن الواجب قصدها كتم نحو زيدكم ضربه وحرف الاستهزاء
 نحو زيد هل ضربه او لا اولولا اولوما وكذا الاثني نحو هذا لارجل يضربها
 ولا م الاشد نحو زيد لمر ويصربه وكذا ما وان من جملة حروف التي نحو زيد
 ما ضربته بخلاف لم يولي ولا يجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه وان اضربه انا الضامن
 يتحاشا قال قد اصححت ام الحيار تدعى على ذكائه لم اصنع ٢ يروي برفع كه

٢ قوله (طالعات بضمير)

المرم بكسر الراء مقطع

اص الجبل والجمع الضارم

٣ قوله (لوسطا عليه هو

اوساسه لصدع) واما

جميعها لان حاصلها واحد

كاسر

ونفسه اما ان قيل ذلك فيه الكونهات فيضه سوف التي يتخطاها العامل نحو زيد ا سوف اضرب
واما الم فلا متراجها بالفعل بتغييرها معنانيا الى الماضي حتى صارت بكونه واما ان قلت كثرته في الكلام
حتى انها تقع بين الحرف ومعموله نحو كنت بلالما وازيدان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع
بالابتداء في الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونه التي الذي حقه صدر
الكلام كغيره مما يغير معنى الكلام اكثر من وجعانه عند تجرّد الفعل عنها نحو زيد ضربه
(ومن الواجب تصدّر حروف الشرط نحو زيدان ضربه يضربك وزيد لو ضربت بضربك
وكذا زيد ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط ولا الجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو مذهب
البصريين على ما ينبغي في باب) واما الكوفيين فيحوزون تقديم معمول الجزاء على اداة الشرط
نحو زيد ان قام اضرب (واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون الفراء نحو زيد ان
اضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط نحو هند من يضربها اضربه
او ايكم يضربها) واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التجنب لانه لا تصرف في معموله
بالقديم عليه نحو زيد ما احسنه او احسن به وكذا افعال التفضيل في نحو زيد انت اكرم عليه
ام عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين تضربه
يموت وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد هاته وكذا الصلة
والصفة اذ هما لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف
في تأويل اسم مفرد فلو علمتا فيما لكان كل واحدة منهما مع مقولها المقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو اياهم اضرب حر على ان ايا موصول وكذا قولك رجل لقيته كريم وكذا
لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدان تضربه خير وزيد
رجل يضربه موفق وانما لم يعمل فيما قبلهما كراهة لوقوع الممول حيث لا يمكن
وقوع العامل ولذا لم يعمل المضاف اليه فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل
فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان القسم له الصدر لتأثيره في الكلام
وكذا لا يعمل ما بعد الايما قبلها فيجب الرفع في ما رجل الاعطيه كذا وذلك لما ذكرنا
في باب الفاعل ان ما بعد الامن حيث الحقيقة جملة مستأنفة لكن صيرت الجتان في صورة
جملة قصد الاختصار فاقصر على عمل ما قبل الايما يلها فقط ولم يحوز عمله فيما بعد
ذلك على الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل
فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الاصل لان الاصل ان يتقدم على
معموله (وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد
ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يحوز في هذا الاسم الالرفع على الابتداء
وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يحز لان المقول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منقصلا فلا
يسأل زيدا ضرب على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيد

لم يصر الالهو والعالم بحر الاول اعني بحور بدا صرب ولا العكس اعني كون الفاعل مصبرا
للمفعول اذا كان صميرا متصلا بحوصره ريد على ان ريد مفسر للصير المقدم لان الياس ان
لا يكون التحالف المعوي بين المصبر والمصبر هو العالم المشهور حتى يكون تفسيره له ظاهرا
(وبحويعم ان تحالف الفاعل والمفعول وتمايزهما هو المشهور فلهذا لم يبحر ريدا اعطيه على ان
الصير ليد وان المعنى اعطيه منه لان المشهور به ان المفعول في مثله ولم يكن المفعول الاول
في باب طر هو المفعول حقيقة بل المفعول في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مصافا الى الاول
كايحي في بابه حار بحور يد طه قاتوا الصير ليد وكان قياس هذا ان يبحر ايضا بحور يد اطر
مطلقا وطر مسدالي صير ريد لكنه كره احتياجا لفاعل لدائه الى ان يقدم عليه ما هو في صوره
المفعول مع ما حرمه واما بحور صرب ريد ايده وما صرب ريدا الامر وقال احتياجا الى تقدم
المفعول ليس لئلا الفاعل بل هو للصير المصاف اليه ولا حل الا كايحي قل (واما اذا كان كل
واحد من الفاعل والمفعول صميرا مفصلا فبحور ان تقول في الفاعل ريد لم يصر الالهو وفي
المفعول ايد صرب ريد لان المفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى حاربه
ما لا يبحر في المصبرات نحو اياك صرب يجمع بين صميرى الفاعل والمفعول لواحد ومثله
لا يصر الالهو ولا يبحر مثله في المصليين هذا (وقد حور بعضهم بحوعلام هـ
صربت على فله والصير لهد ادليس نفس المفعول هو المصبر (وكذا احر اشاع الفعل
المسدالي الصير المصل على موصول بالنقل العامل في المصبر نحو التي صربت ريد اصرب
اي صرب ريد التي صربه وهو كالاول معنى كالك فلت صارمة ريد صرب (ومع الراء
المثليين وينبغي ان يحور بصير ما اصيف اليه المفعول المقدم للفاعل في نحو علام
هـ صربت ان يبحر بصير ما اصيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو صربها سلام
هـ لان المصاف اليه كره المصاف فيكون معه في يه القديم كما كان معه في يه البأحر
في صرب علامه ريدا (والذي ارى انه كذا يصبر الساعل المفعول اذا كان متصلا بالفاعل
وكذا العكس كذا كره كذا لا يصبر ما اصيف اليه الفاعل المفعول فلا يبحر صربها سلام
هـ وكذا لا يصبر ما اصيف المفعول الساعل فلا يبحر علام هـ صربت كذا احار
الراء اذ السماع في المثليين مفقود والقياس انهما يدفعهما لان الساعل لا يبحر
احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى دليه ايضا وكذا المفعول
لا يبحر احتياجه للتفسير الى نفس الساعل فكذا الى دليه ايضا اما نحو صرب ريدا
سيد وصر ريد سيد فان دليل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الآخر فلا ينكر
(وكذا يبحر قوله مشعل عه وقوله لوسيط عليه لخصه عابده واول العطف وقائه
وغيرهما من حروف العطف وكذا ماء السيية الواقعة موقعها فان مانع هذه
الحروف لا يعمل فيما قلها لانها دلائل على ان مانعها من دويل مانعها بكرة وقوع
مفعول مانعها قلها اذ يعكس الامر اذ اي يكون شيء مما قلها من دويل مانعها

واما نحو قوله تعالى ﴿وَإِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ الى قوله فسبح فاعمل ما بعد الفاء فيما قبلها
 اى فى اذا على المذهب الصحيح كما يبحث فى الشروف المبينة ان العامل فى اذا جزاؤها لا شرطها
 لان الفاء زائدة لكن موقع السببية وصورتها لتدل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم
 الجزاء لا شرط كما يبحث تحقيقه فى الشروف المبينة واما نحو قوله تعالى ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَبَيْنَاكَ
 فَعَلْهُمُ وَالرُّجْزَ فَاصْبِرْ﴾ وقوله تعالى ﴿وَإِسْمِئِيلَ﴾ فاعلم ان قوله تعالى ﴿فَعَلْهُمُ﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها لغرض الذى تذكره فى حروف
 الشرط فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ
 وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً مَّرَّةً عَلَى الْعُرْسِ وَمَنْ يُجِدْ فِي يَدَيْهِ إِثْمًا فَأُولَٰئِكَ مَتَّاعٌ لِّأَعْيُنِنَا﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 السببية الواقعة موقعها انبغى داخله على الجزاء تضمن الموصول والموصوف معنى كذا
 الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فاعلم ان قوله تعالى ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ
 وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً مَّرَّةً عَلَى الْعُرْسِ وَمَنْ يُجِدْ فِي يَدَيْهِ إِثْمًا فَأُولَٰئِكَ مَتَّاعٌ لِّأَعْيُنِنَا﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 والموصوف معنى الشرط وتلنا ان الشرط مقدر اى ان الاصل اما يكن شئ فاجلدوا
 الزانية والزاني ثم عمل به ما على نحو قوله تعالى ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَبَيْنَاكَ فَعَلْهُمُ﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 كما يبحث فى حروف الشرط وشغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من هذا الباب كما فى قوله تعالى
 ﴿فَعَلْهُمُ﴾ فاعلم ان قوله تعالى ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَبَيْنَاكَ فَعَلْهُمُ﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 اما على فاعلم ان قوله تعالى ﴿وَرَبِّكَ فَكَبِّرْ وَبَيْنَاكَ فَعَلْهُمُ﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملة بل من جملة اخرى فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سطر
 عليه لم ينصب لانه لا ينصب الفعل الاما هو من جملة وذيله فيخرج على هذا ايضا قوله تعالى
 ﴿وَالزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةً مَّرَّةً عَلَى الْعُرْسِ وَمَنْ يُجِدْ فِي يَدَيْهِ إِثْمًا فَأُولَٰئِكَ مَتَّاعٌ لِّأَعْيُنِنَا﴾ فاعلم ان قوله تعالى
 حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا يخرج زيد اضربه او لا تضربه لان الفعل المؤكد
 بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم (قال البصريون انما لم يميز نصب الاسم المذكور الا قبل ما لو سطر
 عليه هو او مناسبه لنصبه لان المقدم عوض عن الناصب ودال عليه فلا قبل من ان يكون
 مستعدا للنصب وعلى شفا العمل بحيث لو لم يشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدم اعنى بضميره
 او متعلقه لنصبه قائم يصلح هو او مناسبه لنصبه لو لا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا ايضا هذا زبدة
 كلامهم (ان قيل اشترط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدر امفسر بالظاهر ويؤدى
 الى صحة مذهب الكسافى والفرأى ان الناصب هو المتأخر وذلك لانه لو وجب ان يكون مفسر
 العامل بحيث لو لا اشتغاله بضمير المفعول لكان هو العامل لوجب فى اطرافه فى مفسر عامل الرفع فى
 نحو ﴿وَإِنْ أَمْرٌ﴾ ذلك ان لا فارق فكان يجب ان لا تأخر المفسر عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع
 فيما قبله (قيل ان الاصل فى المفسر ان يصلح للعمل فى مفعول المفسر كذا ذكرنا فان لم يصلح وكان له يحمل
 غير التفسير حمل عليه وان لم يكن له يحمل اخر اضطر الى جعله مفسرا مع امتناع كونه عاملا
 فى نحو زيد على ضربته وعلى اضربه للفعل يحمل اخر غير التفسير وهو كونه خبر المبتدأ
 فلهذا عليه لما لم يصلح للعمل فى زيد كما فى نحو ﴿إِنْ أَمْرٌ﴾ هلاكه ولود ذات سوار لطمته

فلم يكن الفعل محتمل آخر ادلوح جلاء حر المتأكل كان حرف الشرط داخل على الاسم
ولا يجوز على ماقرر ولا يتحمل الفعل على العسر في ريد قام للم يمسطر اليه (وكذا في اربعة من
تقول ريد متدا لا فاعل فعل معدر وان كانت المجره ما لفعل اولي لا مالم يمسطر الى حمل الفعل
مفسرا الد المجره تدخل على الاسميه ايضا وهذا مذهب سيويه واخرى (واحجار الاحفش
في نحو اريد قام ان رفع ريد فعل معدر مفسر بالظاهر نظرا الى حمرة الاستهتام (ومن ثم قال
المتدا ونحو انت ريد صرمة ان رفع ريد اولي لان انت متدا لا فاعل على ماقد ماسه في حرف
مرم حلاه (واما اذا كان الفاصل بين حمرة الاستهتام والاسم المحدود طرفا نحو اليوم ريدا
صرمة فالحاصل انصب اصاما لكون الطرف متعلقا بالفعل فالاولي حمرة الاستهتام اذن ان تعدر
داخله على فعل (وقال الاحفش في انت ريد صرمة ان نصب ريدا اولي النظر الى حمرة
الاستهتام وانت فاعل فعل مقدر وريدا مفعوله اي اصررت ريدا صرمة فلما حدثت الفعل
افصل صير الفاعل المتصل ونظر سيويه اذ جاء على ان الفعل الذي لا يصلح العمل به
لا يتحمل على تفسيره ليعامل ما كان منه مدحوخة (ويلزم الاحفش تحوير ارتفاع ريدا بالاعلية
في محور ريد قام وان لم يكن محارا فعلى هذا مفسر الرفع لا يكون الاعلا اذ لا يصطر الى اصحاب
الفعل الرفع الا بعد حرف لازم للفعل كحرف في الشرط وحروف التخصيص (واما مفسر المناسب
فقد يكون شبه فعل لانه قد يصير بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما كرم محور ريدا اما صاربه
(قوله او ماسه لخصه) ليس في اكثر النسخ هذه اللفظة اعني او ماسه والظاهر انها مذكورة
ولم يكن في الاصل اذ المصنف لم يتعرض لها في الشرح والحق انه لا بد منها والارح محور ريدا
مررت به وايضا محور ريدا صرمت علامه لانه لا بد منها من صاحب حتى يصبر ريدا لان التسلسل
بصرفه صحه المعنى ولو سلطت صرمت على ريدا في هذا الموضع لصله لكن لا يصح المعنى لان
لم تعصد انك صرمت ريدا مع انه بل قصدت الى انك اهتد بصرب علامه فانه اساد ان يطلب
في موصفي احدهما ان يكون الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معي لكن لا يمكنه ان يهدي
اله الا بحرف حر محور ريدا صرمت به حال انه تعالى في ريداهدي وريداهدي عليهم الصلاة
والنبي ان لا يكون الفعل الظاهر او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالحق
نحو ريدا صرمت علامه او مررت بعلامه والاولى عند قصد التسلط فيما اشتمل به
المعسر يتعلق الصمير فلا حرف حر ان يسلف ذلك الفعل فبعبه على الاسم المحدود
بعد تقرير ذلك المتعلق مصافا الى الاسم كما تقول في ريدا صرمت علامه ريدا صرمت
اي علام ريد فتقول اذا حصل صانطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والآخر
ان يكون الفعل او شبهه مشتقا عن نصب الاسم بصميره او يتعلق الصمير مسوا كما
قل ذلك الاسم اسم اخر مرفوع او منصوب لفظا او مجازا يمكن نصب ذلك الفعل او شبه
او ماسهما او رفعه لذلك الاسم ايضا ولا يكون لا يتخلف الحكم فيه فالاسم المرفوع

قوله نحو زيد عمرا ضربه سيويه ينصب عمرا بضرب المقدّر بعد زيد مبتدأ خبرا عنه أي
 ازيد ضرب عمرا ضربه (والأخفش يجوز ارتفاع زيد بكونه فاعلا لضرب المقدّر قبل زيد
 وعمرا مفعوله أي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من مذهبيهما وإما في نحو ان زيد عمرا
 ضربه فالفعل ممتنع التقدير قبل الرفع والاسم المنصوب لفظا قبله نحو اليوم عمرا ضربه
 والمنصوب محلا بالسوط زيدا ضربه وقد تقدم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود
 قبل اسم آخر وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه نحو أكل الخوان اللحم أكل عليه وازيدا أنت
 محبوس عليه وقد يكتفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم أكل عليه أو ان زيد عمرا اليوم
 ضربه وقد يتوالى اسمان منصوبان بالمقدّر أو أكثر نحو ازيد اخاه ضربته أي اهنت زيدا
 ضربته اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته أي لابت زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه
 ضربته (قوله ينصب بفعل بفسره ما بعده في التفسير كما ذكره على ضربين إمامان يكون
 المفسر عين لفظ المفسر كزيدا ضربته أي ضربت زيدا ضربته أو يكون لفظ المفسر دال على
 معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما في مررت به وضربت غلامه وحسبت عليه وهذا الثاني على
 ثلاثة أقسام ٢ لأنه إن أمكن أن يقدر ما هو معنى الفعل الظاهر من غير نظر إلى معمول لذلك
 الفعل الظاهر خاص بل مع أي معمول كان فهو الأولي نحو زيدا مررت به فإن جاوزت المقدّر
 قبل زيدا بمعنى مررت سواء كان مررت عاملا في بك أو في به أو في بفلا مكن أو في باحيك أو في
 أي شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل وإن لم يمكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل
 الظاهر مع معموله المعين الخاص الذي نصبه ذلك الفعل المقدّر قدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا
 ضربت غلامه فإن اهنت المقدّر هنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع أي معمول كان بل
 هو معناه مع غلامه أو اخاه أو صديقه أو ما جرى مجرى ذلك ألا ترى أنك لو قلت زيدا
 ضربت عدوه لم يكن معنى ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى أكرمت زيدا ضربت
 عدوه فظهر أن اهنت المقدّر بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض
 بخلاف جاوزت فإنه بمعنى مررت مع أي معمول كان وإن لم يكن هذا الثاني أيضا
 أضمرت معنى لا يست فانه يطرّد في كل فعل مشتغل بضمير أو يتعلق بالضمير أي متعلق
 كان ولنا أن نقول في تعيين العامل المقدّر رافعا كان أو ناصبا أنك تنظر فإن كان المفسر
 عاملا في ضمير الاسم المتقدم بلا واسطة قدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كافي أن زيد قام وإن زيدا
 ضربته وإن عمل في الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مررت به وإن زيدا مررت
 به فذلك أن تضمر فعل الملازمة مطلقا أي أن لو بس زيد وإن لا يست زيدا وكذا
 في أن الخوان أكل عليه وإن الخوان أكلت عليه أي أن لو بس الخوان وإن لا يسته
 وإما أن قلت الخوان أكل عليه اللحم فأنك تضمر لابس وفاعله ما استندت إليه الفعل المبني
 للفعول أي الألبس اللحم الخوان أكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد
 (ولك أن تفصل بأن تقول إن كان هناك فعل متعد إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك
 اللازم أضمرته كافي أن زيد مررت به وإن زيدا مررت به أي أن يجوز زيد وإن جاوزت

٢ (قوله لأنه إن أمكن أن
 يقدر ما هو) هذا كلام
 جيدتين لكن عبارة المص
 في شرحه هكذا وهذا
 المقدّر إن يمكن تقديره مثل
 الفعل المذكور كان أولى
 مثل زيدا ضربته وإن لم
 يمكن فعناه مع معموله الخاص
 وإن لم يمكن فعناه مع معموله
 العام فقد جعل معناه مع
 معموله الخاص مقدما وذلك
 عكس ما ذكره الشارح
 وقد فسرت عبارة المص بأن
 الجاوزة معنى مررت مع
 معموله الخاص كمررت بك
 ومررت بزيد وإن الأمانة
 معنى الضرب مع معموله
 العام كضربت النصارى
 لأن ضرب المتكلم لجميع
 النصارى غير متصور

زيد والافعل الملابسة كما ذكرنا في الخوان اكل عليه وأ الخوان اكلت عليه وإن كان
 الفسر تاملا في متعلق الضمير فقلت ان تضر فعل الملابسة ه مطلقا أى فيعامل فيه بحرف
 الجر اوبنقه نحو ان زيد ضرب غلامه وإن زيدا ضربت غلامه أى ان لويس زيد
 وإن لايت زيدا وكذا في ان زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه (ولك
 ان تفصل فتضمر في الساميل بنفسه ذلك الفعل الطاهر بعينه مع مضاف الى ذلك
 الاسم المذكور فتقول في ان زيد ضرب غلامه وفي ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب
 متعلق زيد ضرب غلامه وإن ضربت متعلق زيد ضربت غلامه فيكون الفعل
 الطاهر تفسير القدر ومعمول الطاهر تفسيرا للمتعلق القدر وكذا في نحو ان زيد لى
 عمرو واخوه وإن زيدا لقت عمرا واخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدم في مثل
 مذهب الكسائي (والتفصيل اولى من اجتراح الملابسة مطلقا لانه يتقدر اجتمعا
 للرفع في ان زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه وتضمر الساميل
 في متعلق الضمير بواسطة حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد
 متعديا مع المضاف المذكور فتقول في ان زيد مر بغلامه وإن زيدا مررت بغلامه
 ان التقدير ان جووز متعلق زيد مر بغلامه وإن جاوزت متعلق زيد مررت
 بغلامه وإن لم يوجد متعديا بمناه فاللابسة نحو ان زيد اكل على خوانه وإن زيدا
 اكلت على خوانه أى ان لويس زيد اكل على خوانه وإن لايت زيدا اكلت
 على خوانه هذا وإن جاء في جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف اوجار
 نحو اليوم زيد ضربته وأ بالسوط زيد ضربته لم يفتاوت الامر لان الفعل المقدري يعمل
 في ذلك الطرف ايضا والجار ايضا وأما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان الفسر
 ما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما في ان زيد عمرا ضربته أى ان ضرب زيد عمرا ضربته
 فلا إشكال (وكذا في ان زيدا عمرو ضربته والا تضمرت فعل الملابسة كما في ان اللحم الخوان
 اكل عليه ان لايس اللحم الخوان ه قوله (ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه
 او عند وجود اقوى منها كامع غير الطلب واذا للفاجأة) حال الاسم المحدود لا يعد
 واربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه
 ولم يزد كرجحان التمام ما يجب رفعه وانتهى ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
 مستغلا بمجروره تحقيق فاعلية الفاعل بان يكون آلة الفعل نحو السوط ضرب به
 زيد لانه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور
 الا اذا اشغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس يارد والوجه جواز نصبه
 لكون الفعل مستغلا عنه بمنصوب محلا بل ما يند اذا المفاجأة واجب الرفع في نحو
 خرجت فاذا زيد يضربه مبروكا يحيى ه ثم اعلم ان المصنف ابتداء بامتناع رفعه لان
 الرفع هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء فين قوله
 بالابتداء عامل الرفع في جميع ما يجوز رفعه في هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل

ه قوله (مطلقا) أى
 سواء كان هناك فعل متعدي
 بنفسه بمعنى ذلك الفعل
 الذى عمل في الضمير بواسطة
 حرف الجر اولا وحاصله
 ترك التصيل الذى اشار
 اليه بقوله ولك ان تفصل

كما ان ناسبه اذا نصب فعل (قوله عند عدم قرينة خلافه) الضمير في خلافه للرفع وخلاف
 الرفع النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدرا اما الجرح
 فلا بد منه لانه لا يكون الا بجاو كلامنا في اسم ينتصب لفتنا بما بعده لوسلط عليه والمعنى
 يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجهة له والقرائن التي يختار معها
 النصب والتي ينسأوى معها الامران على ما يبيح شرحها ومثال ذلك زيد ضربته ولا يريد
 منلقى قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم بما نحن فيه بل يريد
 قرائن النصب التي سنذكرها على ما اثرنا اليه (وانما اختيار الرفع على النصب مع ذلك التقدير
 لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمه بما بخلاف الرفع فانه يعامل معنوي
 عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال حذف واضمروا على ما اخترنا في رفع المبتدأ نقول انما
 اختيار الرفع على النصب لانه يعامل بظاهر دون النصب (قوله او عند وجود اقوى منها) اى
 عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع التي تتجمع قرينة النصب
 وتكون اقوى منها شيان فقط على ما ذكرنا اما اذا المفاضلة اما ما تتجمع ثلاث قرائن للنصب
 متى مع احدها مغلوطة ومع الاخرين غالبية اما الاولى فالطلب على ما يأتى والاخران عطف
 الجملة التي بعدها على فعلية وكونها جوابا لجملة استهامة فعلية واما اذا فلا تتجمع من قرائن
 النصب الا واحدة واذا غالبية عليها وثلاث القرينة كون الجملة المصدرية بها معطوفة على فعلية
 كما يبيح اما اما فاما يرجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان ترجيح النصب
 في مثلها يفر اما انما كان مراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونها فعليتين
 نحو قام زيد وعمر اكرمتا ولقصدا التناسب بين السؤال والجواب في كونها فعليتين نحو زيد
 اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملة انما قام زيد واما عمر ووقف
 اكرمته واما زيد فقد اعطيت دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من الحروف التي
 يتبدأ بعدها الكلام ويستأنف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يكن قصد التناسب معها
 لكون وضعها لصد مناسبة ما بعدها لما قبلها اعنى الاستئناف فرجعت بسببها الجملة
 الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فاما
 في الحقيقة ليست مقتضية للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية بعدها على السواء نحو قوله
 تعالى ﴿ فاما اليقيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر ﴾ لكن علمها في الصورتين
 انها منعت مقتضى النصب من التأني فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الاصل سلامة
 الكلام من الحذف والتقدير واما حتى نحو قوله ﴿ القى الصحيفة كي يتخفف رحله ﴾
 والزاد حتى نعله القاهها ﴿ ففى وان كانت يستأنف بعدها الكلام الا انها ليست
 مستبعدة للاستئناف كما لا ترى انها لا تقع في اول الكلام كما فلم يكن الرفع بعدها
 اولى ففى كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت اما مع
 الطلاب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لان سائر انواع الطلب نحو هل زيد ضربته

وزيد ليك تضربه والا تضربه يحب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة فهي مقبولة
 نحو اما زيد فاكرمه واما بكر فلا تضربه واما عرا فزجده الله تعالى واتما صارت مقبولة
 لان وقوع هذه الاشياء خيرا للبدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلية فعلة
 اولي ان يمكن لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتضاء حروف الطلب للفعل كحرف
 الاستفهام والعرض والتضيض (واما قوله تعالى ﴿ بل انتم لامرحبا بكم ﴾ فلم يمكن
 جعلها فعلة بتغير اعراب كما يمكن ذلك في نحو زيد اضربه وكذا في نحو هل زيد ضارب وزيد
 هل ضربه وعرو ولا تضربه واما قوله ان قلة نحو زيد اضربه ولا تضربه بالرفع لما تضمنه
 الخبر الذي هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلية التي لا تحتلها الا بتأويل بعيد
 يخرج الامر والهي والدناء عن حقيقتها كقوله في زيد اضربه زيد الطلب منك ضربه
 لمقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخبر بها من كونها خبرية مع انه يسمى
 الخبر فيها خبر المتدا نحو ازيد منطلق وليست عندنا وكذا يكثر زيد من ابوه وعرو هل ضربه
 وزيد ليك قتله ولا يجب في خبر المتدا احتمال الصدق والكذب واتما سمى خبرا اصطلاحا كما
 ان الماعل سمي به فاعلا ولم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فقول لما كان الطلب من قرآن
 النصب كما ذكرنا واما ليست من قرآن الرفع كما بنا في التعارض في اما زيد فاضربه ين الطلب
 واسالة السلامة من الخذف والتقدير ترجيح الطلب اولي لكثرة استعمال الخذف والتقدير
 في كلامهم وقلة استعمال الطلية اسمية مع امكان جعلها فعلة بمجرد تغيير اعراب واما اذا
 المفاجأة فهي في ضعف الاستيناف بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر كلام من دون ان
 يتقدمها شيء كما تقع اما لكن النفاء قالوا انها اذا جامعته حرفا طافا على الجملة الفعلية فهي
 غالبية على العاطف بمعنى ان الرفع اذن اولي من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا
 بكر يضربه عمرو (٦) وفيما قالوا نظرو ذلك انهم اتفقوا على انها لا تنجي بعدها الا الاسمية
 فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد
 العاطف على لو سمع نسب ما بعدها مع العاطف المذكور وكان لهم ان يقولوا خالفنا استعمالها
 في هذا الموضع الخاص رعاية لتناسب المطلوب عندهم (وفي غير هذا الموضع يجب
 رفعها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم الجماع فالاصل منه بناء
 على الاجماع المذكور ﴿ قوله ﴾ (ويختار النصب بالعطف على جملة فعلة لتناسب
 ٢ وبعد حرفي النفي والاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والتي ٣ وعند
 خوف لبس المنصرب بالصفة مثل ﴿ اناكل شيء خلقه بقدر ﴾ هذه قرآن يختارونها
 النصب في الاسم المذكور (قوله بالعطف على جملة فعلة) نحو قام زيد وعمرا
 اكرمه وكذا مع لكن وبل وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونها
 فعليين وكذا في حررت برجل ضارب عمرا وهذا يقتلها لعطفه على مثابه الفعل واما
 في نحو احسن زيد وعمرو يضربه فلا يرجح النصب ليكون فعل التجب مجزوء

٦ قوله (وفيما قالوا نظر
 وذلك لانهم) في بعض
 الحواشي ان المناظرة التي
 جرت بين مسويه والكسائي
 في فاذا اهرى او اياها تدل
 على الخلاف وينضج
 الحال في مباحث العروف
 المبنية ٢ وبعد حرف
 الاستفهام وحرف النفي وكذا
 في المقروء ٣ اذهي مواقع
 الفعل لتجده

وتجرده عن معنى العروض لاحقاب الاسماء كذا قال سيويه (والظاهر ان الثانية اعتراضية
لامعطوفة ٤ قوله وبعد حرف النفي) هي لا وما وان نحو قوله ٥ فلاحسبا فخرت به
لنيم ٦ ولاجدا اذا ازدحم الجدود ٧ وكذا ما زيدا ضربته (وانما اختير النصب فيهما
مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا لما ينفي مضمونه
اولى وليس لم ولما وان من هذه الجملة اذهى عاملة في المضارع ٨ ولا يقدر معمولها لضعفها
في العمل فلا يقال لم زيدا تضربه ولان يكره قتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته لقوة
ان يحزمها بالفعلين واما ليس فيمن قال انه حرف فليس ايضا من هذا الباب لان ما بعده
واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته (وبعض من قال
بغير فيها جواز الفاء عن العمل الفاء ما استدلالا بقولهم ليس الطبيب الامسك برفع
المسك كما يحكى في باب ما يحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اى ما خلق الله فيجوز ليس
زيدا ضربته على الفاء ليس والوجه ان ليس خلق الله من باب توجيه الفعلين الى مرفوع
واحد وخلق خبر ليس ويجوز ان يكون اسم ليس غيبة وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير
الشان والمفسر بجلة فعلية كما في قوله تعالى ﴿ فانها لاتسمى الابصار ﴾ قوله (وحرف
الاستفهام) علة اوليته بالفعل كملة اولوية حرف النفي به (قال سيويه ليس جواز الرفع
في الهززة بكونه في نحو قام زيد وعمر وكلته يعنى ان الرفع في التثنية احسن فليس طلب المشاكلة
بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه بجلة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة
الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضائه وكذا جعل سيويه الرفع بعد حروف النفي احسن
منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة تصير طلبية وكون الطلبية فعلية اولى ان
امكن كما ذكرنا ولا تصير مع حرف النفي طلبية ٩ واعلم ان للاستفهام حرفين احدهما عريق
فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من الفعل
نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدأ فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما
دخيل فيه وهو هل التي اصلها ان تكون بمعنى قد اللازمة للفعل كما يحكى في قسم الحروف
فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدأ فيها فعلية نحو هل زيد قائم
لمشابهة الهمزة واما الاسمية التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على فجع
نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجدد فعلا تسلت عنه فان كان احد
جزئى الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الابان تعاقبه فيجب
ان توليه اياها وكذا يقع دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو
هل زيد اضربت وعلى فعلية مقدر فعلها مقسرا بفعل ظاهر نحو هل زيد اضربت
والنصب ههنا احسن التبيين (وقد مر اختلاف بين سيويه والاختفش في ان الرفع
اولى او النصب في نحو انت زيد اضربت والوافق في اختيار النصب اذا فصل
بنظر في نحو اليوم زيد اضربت (والاسماء المتضمنة للاستفهام مثل هل تدخل على
فعلية فعلها ملقوطة ويقع نحو متى زيد اضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد

٤ قوله (لامعطوفة) اذ يلزم
عطف الخبرية على الانشائية
٥ قوله (ولاحسبا آه)
والقدير ولا ذكرت حسبا
فخرت به يخاطب رجلا من
نيم بن عدى اى لم تذكر لهم
حسبا افتخرون به ولالك جد
شريف تعمل عليه عند
ازدحام الناس للفاخر
٦ قوله (ولا يقدر معمولها
لضعفها في العمل آه) العمل
في هذه الافعال اظهر لانها
تكرار للقدر

٢ قوله (ادخلصم ابرى مائل الرأس انكب) اوله هـ هـ اعدوى حـ ١٧٤ مجـ حتى تماقدوا والرا حروح الصدر

صرد افتح الضمى كاذ كذا في هل ويحس متى ويحار كل ذلك لان كل مطعل على شيء
حقه روم اصل المطعل عليه اذا امكن (واصل حمزة الاسد بهم دخولها على النعل صرنا
واعلار ملاحح محمى زيد فأم لان النعل معدوم وان كان المصنوع للاستعمال هو الاسم
المحدود فمع اولي تحولهم صرنا كما في يد صرنا والملة كالعله (قوله وادا الشرط)
فيها خلاف هل عن الصكويين ايضا كاد في وقوع الخطين بعدها الا ان الجملة
الاسمية لابد ان يكون الخبر فيها فعلا الا في الشاذ كقوله ٢ ادخلصم ابرى مائل الرأس
انكب هـ وهل عن سدوه والاحفش وماههم في حوار ووقع الاسمية المتروكة بعدها
لكي على مصف (والاكثر كونها عدمها صلة اما ظاهرة الفعل نحو ادا حاء زيد او معدومة
نحو هـ ادا السماء انشقت هـ اي ادا انشقت السماء (وهل عن الرد احصاها بالعلميد
فصب عنه مأول حواها السماء انشقت والعلته اي ادا انشقت السماء هو له وادا
الشرطة نسي على مذهب سدوه والاحفش وانما احار اندها العلية لان الشرط فاعل
اولي كالي والاستهتام واعلم بوحا الفعل بعدها كعمل الرد لانه ليست عريضة في الشرط
كان ولو ولا ظاهرة في نصي معاه كن ومتى على ما يحى في الظروف النية (واما على
مذهب الرد يعني ان لا يجوز بعدها الرفع الاعلى وحده ان كره وهو ان يعصم يجوز
في جمع ماد كرا ويد كرا مذهب فعل مقدم صرنا لظاهر ان يرتفع بالفعل المفسر
الذي هو لازم ذلك الظاهر (قال السيرا في محور هـ اعدى فله صرنا هـ هل زيد
فله (وروى الكوفون هـ لا يخري ٣ ان معس اهلكته هـ فاذا هلكه صرنا ذلك
فاخري هـ اي ان اهلك معس او ان هلك معس فعلى هذا يقدر على مذهب الرد
في بنت دى الرمة هـ ادا اس ان موسى ملال لمعه هـ فنام معس يمين وصلك حاور
هـ على رواية رفع اس اي ادا ملع اس ان موسى هذا والاولى مطابقة المسر لفسر
في الرفع والصب اما امكن (قوله وحيث) حيث دابة على انحراره في المكان كاد
في الزمان نحو حيث يبدأ تحده فأكرمه (ولكن استمالها استعمال كلمات الشرط ايا
من استعمال ادا فلها تدخل على الاسمية التي حرأها امتان اعاها نحو احلس حيث رد
بالس ٤ اما ادا كعت غانحو حشا هي وسائر الاسماء الخوارم المتصمة معنى انحرأ
نحو متى وانما لا يعمل بعدها وبين الفعل الاعد الضرورة قال هـ متى ٥ واصل بررد
يخبر هـ ويعطف عليه كاس السابق هـ وهل ٦ معدومة في جابر هـ ادا ربح خيل
نمل هـ فلوا صرنا الشاعر الى الفصل نحو متى رد ا ترو بررك فالصب واجب لو حور
تقدير النعل بعدها (قوله وفي الامر والهي) قد تقدم ذلك تعله (قوله وعد حوى
لس الفسر بالصفة) ادا اردت مثلا ان تحران كل واحد من مائلك اشتريه بعشرين
ديارا وانك لم تملك احدا منهم الا نحرأك هذا اني قلت كل واحد من مائلك اشتريه
بعشرين مصب كل هو نص في المعنى التصود لان التقدير اشتريه كل واحد من
مائلك بعشرين واما ان رعت كل فيحصل ان يكون اشتريه حرأه وقولت بعشرين

ودحول الظهر يقال رجل
ابرى وامرأه براء والنك
داد ياخذ الايل في ما كنها
مطلع منه وتمنى فخرها
يقال نكب العير هو انكب
قال المقدس لا يكون النك
الا في النكب قال الشاعر
ادخلصم آوهوم صعات
المطاول الطائر
٣ قوله (ان معس) المعس
المال الكثير يقال فلان معس
ومعس اي مال كثير وقد
لا ماسرأه النمر فخر حرا
من الفخر على انلاف ماله
قتال لها لا يخري اهلأكي
معس المال غني كميل
ما حلاه بعد اللب وادا
هلكت فخرى ادا حلف
لثمي
٤ قوله (اما ادا كعت)
الكسع ان تصرب مؤخر
الانسان سلك او صرنا
قد مك
٥ قوله (ماله هي واصل)
الوادل الداحل بين الشايرين
من عبران يدعى
٦ قوله (وقال معدومة)
الصعدة العلاء المستوية تمت
كذلك لا تحتاج الى تعف
والخائر يجمع الماء نصف
الشاعر امرأته قدما
بالصعدة وهي الرخ المستوية

متعلقاً به أى كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون
اشترته صفة لكل واحد وقولك بعشرين هو الخبر أى كل من اشترته من المالك فهو
بعشرين فالمبتدأ اذن على التقدير الاول اعم لان قولك كل واحد من ممالىكى اعم من
اشترته ومن اشترى لك ومن حصل لك منهم بغير المشتري من وجوه التملكات والمبتدأ
على الثانى لا يتبع الا على من اشترته انت فرضه اذن مطرق لاحتمال الوجد الثانى الذى
هو غير مقصود ومخالف للوجد الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثانى منهم من اشتراه لك
غيرك بعشرين او باقل منها او باكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة بالهبة والوراثه
او غير ذلك وكل هذا خلاف مقصودك فالتصحيح اذن اولى لكونه نصاً فى المعنى المقصود
والرفع محتمل له وبغيره (والتمثال الذى اورده المصنف من الكتاب العزيز اعنى قوله
تعالى ﴿انا كل شئ﴾ خلقناه بقدر ﴿﴾ لا تفاوت فيه المعنى كما يتفاوت فى مثالنا سواء
بجعلت الفعل خبراً او صفة فلا يصح اذن التشبيل وذلك لان مراده تعالى بكل شئ كل
مخلوق نصبت كل اورفته و سواء جعلت خلقناه صفة مع الرفع او خبراً عنه وذلك
ان قوله خلقنا كل شئ بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم شئ لانه تعالى لم يخلق
جميع الممكنات غير المتناهية ويقع على كل واحد منها اسم شئ فكل شئ فى هذه
الآية ليس كما فى قوله تعالى ﴿والله على كل شئ قدير﴾ لان معناه انه قادر على كل ممكن
غير متناه (فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شئ خلقناه بقدر على ان خلقناه هو الخبر كل
مخلوق مخلوق بقدر ٢ وعلى ان خلقناه صفة كل شئ مخلوق كائن بقدر والعينان واحدان لفظ
كل شئ فى الآية مختص بالمخلوقات سواء كان خلقناه صفة له او خبراً وليس مع التقدير الاول
اعم منه مع التقدير الثانى كما كان فى مثالنا (ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جواباً عن استفهام
يحملة فعلية كما اذا قيل اريت احداً او ايتهم او غلاماً بهم رأيت فتقول زيداً رأيتهم وانما كان النصب
اولى لطابق الجواب السؤال فى كونهما فعليين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احداً قلت زيدا
بضربانه لان معناه اضرب الزيدان احداً فهو مقدر بالفعلية (واختار الكسائى النصب اذا
كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل فى المعنى نحو زيد هندا يضربها فزيد فى المعنى هو الضارب
وان كان فى اللفظ مبتدأ فنصب هندا اولى لانه كان قبل يضرب زيد هندا ﴿ قوله (ويستوى
الامران فى مثل زيد قام وعرا اكرمه) يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود اذا
كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا لانه
يمكن ان يكون ما بعد الواو عاطفاً على الاسمية التى هى الكبرى فيختار الرفع مع جواز
النصب ليسانس المعطوف بالمعطوف عليه فى كونهما اسميين وان يكون عاطفاً على الفعلية
التي هى الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسباً فى كونهما فعليين (فان قيل بل الرفع
اولى للسلامة من الخذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب الى الفعلية
منه الى الاسمية (وهذا المثال اعنى زيد قام وعمر وكتله مثال اورده سيويه) واعررض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدأ والمعطوف فى حكم

المعلوف عليه فيما يجنبه ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدأ وموضوع ضمير الى المبتدأ وليس في عمرو كنه ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعلوف جوار قيامه مقام المعلوف عليه ولوقلت زيد كملت عمرا لم يجز بعبارة اخرى للاختش وهي انه لا يجوز علق جلة لا محل لها على جملة لها محل (واختش لسيويه باعداد احدها لسيرا في وهو جواب عن جميع العبارات ان تعرض السيويه لم يكن تصحيح المثال بل تبين جلة اسمية المصدر فعليه العجز معلوف عليها وعلى الجبر معها وتصحيح المثال اليك بزيادة ضمير فيه نحو عمرو كنه في داره اولاجنه او نحو ذلك واعا سكت سيويه عن هذا اعتمادا على علم السامع انه لا بد للجبر اذا كان جلة من ضمير وتصحيح المثال اذا اراد (واجاب بعضهم عن الوجه الاول بأنه ليس بمسلم ان حركة المعلوف حكم المعلوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى الى قولهم رب شاة وسخنك (ورد بان محلها ايضا فكرة كما يأتي في باب المضمرات) واجب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولوقلت زيد لقيت عمرا لم يجز فلا يلزم جواز قيام المعلوف مقام المعلوف عليه (واجاب ابو علي عن اعتراض الاختش بان الاعراب لما يلحق في المعلوف عليه جاز ان يعتق عليه جلة لاعراب لها (واسد الاعتراضات هو الاول) والجواب ما قال السيرا في ثم ان مثل هذا المثال اجازه سيويه مساويا بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنه الاختش فخلو المعلوف عن الضمير (وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان زدت في الجملة المعلوفة ضميرا راجعا الى المبتدأ الاول فلا خلاف في جواره ومثل قولك زيد قائم وعمرا اكرمه قولك زيد ضارب عمرا وبكرا اكرمه يستوي في بكرا الوجهان لان اسم المسائل الناصب للمنول به كالنعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكرا اكرمه فترفع فيه اولى لان اسمي المسائل والمنعول اذا لم يعصبا المنعول به لم تتم مشابهتهما للنعل كما يجيء في باب الانصاف اذ قد يرفع الضعيف المشابهة للنعل نحو زيد مصري حماره قد قوله (وبجيب النصب بعد حرف الشرط وحرف التخصيص مثل ان زيدا ضربه ضربه والزيد اضربه) حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمه واما اما فهي وا كانت من حروف الشرط الا ان الرفع مختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اشياء اما واجب لاجل الفعل المقدر التندى وشرطها فعل لازم واجب الخلف كما يجيء غير مسر بشيء فلا يكون من هذا الباب وتقديره اما يمكن من شيء وليس بشرط حرف غير هذه الثلاثة الا اذا عند سيويه ٢ وينتج الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذا زيد قائم واذا زيد اضربه كما ذكرنا في متى وحية (قوله وحرف التخصيص) وهو اربعة هلا والا ولولا ولوما وعند الخليل (المتخفة قد تكون للتخصيص كما يجيء في قوله هلا الارجل جزاء الله خيرا هلا الله الاتروني اي هلا تروني (وحرف التخصيص لا يدخل الا على الانفصال بالانفرا

٢ لكنه لا يفصل بينهما وبين معمولها اتفاقا لاني الضرورة

قوله (تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكى المتعاقب) التاب الناقة المسنة والجمع النيب
لنيب الضوطر والضوطرى الرجل الضخم الذى لا غناء عنده والكى الشجاع المتكى فى سلاخلاته كى نفسه
ى سترها بالدرع والبيضة سنة ١٧٧ هـ ٣ كرفى الشرط وجيع هذه الاحوال اعنى البقاء على الاصل من

الاختصاص والغلبة فى
الافعال والاشتراك بين
القبيلين والاختصاص
بالاسماء امور موقوفة
على السماع لاطريق
للقياس فيها ولا حلة
مخصصة لكل واحد
منها بما اختص هذا وقد
جاء حرف التفضيض
قبل الاسمية شاذا قال
ونبت لبلى ارسلت
بشقاعة الى فهلا نفس
لبلى شقيعها * واما
حرفا الشرط فالتخالف
فى لو قد مضى فى باب
المبتدأ واما ان فاكث
البصريين على انه لا يدخل
الافى فعل ظاهرا ومقدر
م ونقل عن الاخفش
جواز ارتفاع الاسم
بعده على الابتداء بشرط
كون خبره فلا ومن
الحروف الازم دخولها
على الافعال الالعرض
فيجب نصب بعدها نحو
الازيد انكرمه على ما يبحى
الكلام فيه فى اسم لانفى
الجنس نخذه
م قوله (ونقل عن الا
خفش) قد تقدم الإشارة
الى قول الاخفش فى بحث

اتقافا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مقسرا كما فى قولك هلا زيدا ضربته او غير
مفسر كما فى قوله * ٢ تعدون عقر النيب افضل مجدكم * بنى ضوطرى لولا الكى
المتعاقب اى اولاً تعدون (وكذا ان ولو فانه قد يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر
نحو ان سيفا فسيف ونحو اطلبوا العلم ولو بالعين * ولا شك ان التفضيض
والعرض والاستفهام والنفى والشرط والنهى والتثنية معان تليق بالفعل فكان
القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها بقيت على ذلك
الاصل من الاختصاص كحروف التفضيض وبعضها اختصت بالاسمية كليت
للول وبعضها استعملت فى القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا
لبنى وبعضها اختلف فى اختصاصها بالافعال ٣ كاللاعرض على ما يبحى الكلام عليه
فى اسم لانفى الجنس وكذا ان الشرطية فان المرفوع فى نحو * ان امرءك *
يجوز عند الاخفش والقراء ان يكون مبتدأ والمشهور وجوب النصب فى ان زيدا
ضربته والا زيدا تضربه فى العرض * قوله (وليس مثل ازيد ذهب به منه
الرفع) اى الرفع واجب وانما قال انه ليس من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده
فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اى عن الفعل فيه اى عن نصبه لان عمل الفعل اوشبهه
فما قبله لا يكون الا لنصب كاذكرنا (وقوله بضميره او متعلقه اى نصب ضميره
او نصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره فى قولك ازيد
ذهب به خرج زيد من الحد المذكور بقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره اذ المعنى
مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جواز بين السراج والسيرا فى فى مثل
هذا البنى للفعول استاده الى مصدر مقدر اى ازيد اذهب الذهاب به فيكون المجرور
فى محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الثرائط وهو ضعيف لعدم
الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله (وجوز الكوفيون نصب الاسم السابق
من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل بقدره قبل الاسم فعلا متعديا نحو
أذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قبل عن بعضهم انهم
يضمرون فى نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اى ان ضرب زيد
ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود بضميره او متعلقه
فى الرفع او النصب اذ ضميره او متعلقه نائبه كما ان حامل الضمير والمتعلق نائب حامل الاسم
فتنوى فى ان زيد ذهب او ذهب به او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا وتنوى
فى ان زيدا ضربته اوحق عليه الضعالة او ضربت غلامه اوحق على غلامه
الضعالة ناصبا * قوله (وكذا كل شئ قلعوه فى الزبر *) اى ليس من

حذف الفعل (ش) فى قوله وان (١٢) اجد من الشركين (ل) استجارك * (قوله فى الزبر) جمع زبور
وعوال الكتاب وفعلوه جملة مجرورة المحل صفة لشيء اى كل شئ مقعول لهم من الاشياء ثابت ومكتوب فى الزبر وهو
وعلم انه من هذا الباب لانه اسم بعده فعل مشتغل عنه بضميره ومع هذا الرفع واجب لانك لو نصبته فسد المعنى لان

هذا الباب لانه خرج موله مشتمل على من نفسه مع ما المعنى الحاصل فالرفع
وهالو نصبت كل شيء فعلوا لم ينفى معنى الرفع اذ يصير المعنى فعلوا في الرفع كل شيء
ان علمنا الحار فعلوا ونحن لم فعل في الرفع اي في صحف اعمالنا شيئا اذ لم يقع فيها
فعل بل الكلام الكائنون او قفوا فيها الكثافة وان حملنا الحار نقلا لكل
شيء صار المعنى فعلوا كل شيء ثبت في صحف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيا
الا انه خلاف المعنى المقصود حاله الرفع اذ المراد منه ما يريد في قوله تعالى ﴿وكل صعر
وكبر مستتر﴾ وعلوه صفة كل شيء اي كل ما علوه ثبت في صحف اعمالهم بحيث
لا يصادف صغيرة ولا كبيرة قوله (وبحوه) الراية والرائي فاحلوه في الغاء بمعنى السطر
عند المرد وجلان عند سدويه والافعالار الصب) اقول ججع الشروط فيه حاصله
في غاء النظر لان ما بعد الغاء يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى ﴿وربك فكر﴾
الان الغاء لما اتفقوا فيه على الرفع الاماروي في الشاذ من عيسى بن عمر انه قرأ ما نصب
والصب مع التثنية بحار كما قدم والقرآن لا يجوز على غير المختار فحمله النجاشي وحدها
يخرج به عن الحد المذكور للالزام منه غير المختار فقول ما بعد الغاء يعمل فيما قبلها
اذا كانت رائدة كما في قوله تعالى ﴿واذا جاء نصر الله﴾ الى قوله فصح كما ينبغي في الظروف
المسية او يكون الغاء وانه عبر موقعها لعرض كما في ﴿وربك فكر﴾ واما اليعقوبي فلا يفرق
واما اذا لم يكن رائدة وكاتب واقعه في موقعها فانه لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الابه
هي كذلك لكون الالف واللام في الراية متبداً موصولاً به معنى الشرط واسم الفاعل
الذي هو صلته كالشرط فيحذف المتبداً كالحراء وهذا الذي ذكره مذهب الفراء والمرد
قاله وانه في موقعها فيخرج عن الحد موله مشتمل على صغيرة او متعلقة وقال سدويه هما
جلان اي الراهة متبداً محذوف المضاف اي حكم الراية والخبر محذوف اي فيما يلي
عليكم بعد قوله فاحلوه هو الذي وعدنا حكم الراية فيه والغاء عنده ايضا للسينه
اي ان ثبت رايها فاحلوه فخرج ايضا بقوله مشتمل على صغيرة كما قدمنا (قوله والا
فالمختار الصب) اي لولا القدر ان المذكور ان للمرد وسدويه لكان من هذا الباب
فكان المختار الصب لعمية الطلب التي هي اقوى قرأته وتقدير المبرد اقوى لعدم
الاحتمار فيه كما في تقدير سدويه ٦ (واعلم ان ما شتمل على المفسر من ضمير الاسم المذكور
او متعلقه ان وقع بعد الافعال المقدرة يعني ان يكون متشابهة في نحو ان يدلهم باسم
ان قام يدلهم باسم الا هو وفي نحو ان يدلهم باسم الا ان يصير ريدا لم ينصرف الاياه
وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتمل به من المفسر الا ترى
ان احد واقع من استخارك المقدر مقام الضمير من استخارك المفسر (وكذا ريدا في ان
ريدا صرته واقع من صرته المقدر موقع التفسير من المفسر وما بعد الا اذا كان فعلا
او مفعولا مثمت لا غير لان الاستثناء المرفوع لا يكون الا بعد غير الموحى وليس قل الاسم
المذكور الاحتمار مقص في الفعل المقدر كما خص الا المذكور قل المشتمل به في المفسر
يقى الاحتمار الفعل الموحى ليوافق في المعنى المعنى المعروض فيه باللاترى ان قام ريدا

٢ التدبير فعلوا كل شيء
في الرفع من الاوامر
والواهي وليس الامر
كذلك فليس من هذا الباب
٦ هذا آخر شرح ما ذكره
المصنف

مثالنا يوافق في المعنى لم يبق الا هو وكذا تضرب زيدا يوافق معنى لم تضرب الاياه
 فاذا تقرر هذا قلنا قد يكون في المفسر ضمير ان للاسم المذكور مرفوع ومنصوب
 وقد يكون فيه ضمير ومتعلق به كذلك اى مختلفان رفعاً ونصباً وقد يكون فيه متعلقان
 بضميرين كذلك فالاول على ثلاثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان
 او متصل ومنفصل فان كانا منفصلين فلك اختيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور
 او اضمار ناصب مثاله ان زيد لم يعطك اياه الا هو فان نصبته اعتباراً باياه قدرت هكذا
 لم يعطك زيدا لم يعطك اياه فلو سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان
 رفعت اعتباراً به قدرت هكذا اعطاك اياه زيد لم يعطك اياه الا هو لان المشتغل به اذن
 بعد الافلا بد من تقدير موجب كما تقدم (وتسليط المفسر ههنا على الاسم المذكور محال
 لان الفعل لا يرفع ما قبله وان كان احدهما متصلاً والاخر منفصلاً فالاعتبار بالتصل يعنى
 ان كان مرفوعاً اضمر الرفع وان كان منصوباً اضمر النصب فالاول نحو ان زيد اعطاك
 اياه واياه راجع الى زيد وبما يكون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما
 منفصلاً وكذا ان زيد لم يضرب الاياه التقدير ان اعطاك زيد اعطاك اياه وان لم يضرب
 زيد لم يضرب الاياه واواعتبرت المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه
 والمفعول مفسر الفاعل الذى هو ضمير متصل وقد يتنازع ذلك مع تقدم المفعول
 في نحو زيد ضرب فكيف يجوز مع تأخره ولكن بالتسليط ان زيدا اعطاك فيكون نحو
 زيد ضرب ولا يجوز وكذا لواعتبرت المنفصل في زيد لم يضرب الاياه لكان التقدير
 ضرب زيدا وبالتسليط زيدا ضرب ولا يجوز ان (والثاني اى الذى المتصل فيه منصوب
 نحو ان زيد لم يضربه الا هو اى ان لم يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولواعتبرت المنفصل
 لكان التقدير ان ضربه زيد والقاعل مفسر للمفعول الذى هو ضمير متصل وقد تقدم
 امتناع ذلك (وان كانا متصلين ولا بد ان يكون الفعل من افعال القلوب او ما الخ في
 كدمت وفقدت والاتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متصلين ولا يجوز ذلك
 الا في افعال القلوب كما يحى في بابها نظرنا فان كان الاسم المذكور ظاهراً وجب رفعه
 اعتباراً بالضمير المرفوع نحو ان زيد علمه قائماً اى ان علم زيد علمه قائماً اذ لو نصبت لكان
 التقدير ان علم زيدا علمه قائماً فيفسر المفعول الفاعل الذى هو ضمير متصل ولا يجوز
 الا في افعال القلوب ولا غيرها مع تقدم المفعول نحو زيد علم قائماً فكيف مع تأخره عن
 الضمير ولكن بالتسليط ان زيد علم قائماً ولا يجوز لما ذكرنا وان كان الاسم المذكور
 ضميراً واجماً الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتباراً بكل واحد من ضميرى المفسر كقولك
 بعد جري ذكر زيد ان اياه علم قائماً اى ان علمه علمه قائماً اتصل الضمير المنفصل لما ظهر
 علمه وبالتسليط ان اياه علم قائماً ويجوز ان هو علم قائماً اى ان علمه علمه قائماً باستتار الضمير
 لما ظهر العامل (واما المفسر الذى معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعاً ونصباً نحو ان زيد
 ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه او ان زيد مر غلامه وان زيدا مر به غلامه
 فالاعتبار بالضمير المتصل لا بالتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته

٢ (قوله ان لاس ريد) ويكون المعنى ان لاس ريد منه نضرب علامة فالحق صحيح لكن العارة مخلة كاذكره ولا نصح
ان بقدر لاس وصحيره للعلام لانه معمول متأخر فلا يصلح مفسرا انصا بل على هذا عند ٣ (قوله واما ان كان الضمير
في المثبتين) يعني في مثله كون الضمير المحال للفاعل ١٨٠ مرفوعا وقديس الحال في صور الانسلا

اعني قولك ان ريدا ضرب
علامه ويعلم منه حال ريدا
مر علامه فانه يتبين الرفع
اي ان مر ريد مر علامه
ولا يجوز الضمير على تقدير
ان لاس ريدا مر علامه
ولا على تقدير ان حاور ريدا
اي متعلق ريد والضمير لريد
على التقديرين (وفي مثله
كون الضمير المحال
للفاعل في الاعراب مصوبا
كما في قولك ان ريدا ضرب
علامه وان ريدا مره
علامه ولم يدكر تفصل
هذه المسئلة لانه يعلم بالعامه
اديعين الضمير على تقدير
ان ضرب ريدا ضرب
علامه لان علامه ان كان
فاعلا للعدد المفسر فذاك
وان كان فاعلا للمفسر كما هو
الظاهر فهو فاعل مفسر فاعلا
كما ان فعله مفسر فعل ذلك
الفاعل ولا يجوز الرفع
على تقدير ان لاسه ريد
ضربه علامه والضمير
المحصل لريد لانه يلزم

اعاريا متعلق الضمير لكان التقدير ان ضرب ريدا اي علام ريد على ما ذكرنا قل من
ان المضاف في مثله محدود بغير المفعول الساعل ظاهرا مع تأخر المفعول ومع المضاف
بسر دبل المفعول الفاعل وكلاهما لا يجوز كما قدم في اول هذا الباب وعلى تقدير
المصنف يكون الضمير ٢ ان لاس ريد وضمير لاس لريد ولا يجوز كما قدمناه وعلى
ما قدمنا قل من كون المضاف محدودا في مثله يكون الضمير ان ضرب ريدا اي متعلق
ريد فكون المفعول في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التفسير دليل المفعول
مفسر للفاعل ولا يجوز ان مع عدم المفعول نحو ريدا ضرب علامه عند صرحت فكيف
مع تأخره وبالتسليم نصير ان ريدا لاس وان ريدا ضرب اي متعلق ريد ضرب ولا يجوز
(٣) واما ان كان الضمير في المثبتين معضلا حازر فاعلام المذكور ونصه نحو ان ريدا
لم يضر علامه الاياه وان ريدا لم يضر علامه الاخر تقدير الرفع في المسئلة اولي اتم
يضر ريدا اي متعلق ريد لم يضر علامه الاياه وتقدير الضمير فيها ان ضرب علامه ريد
ويدا لم يضر علامه الاياه وبالتسليم ان ريدا ضرب علامه لانه اذا حدث الضمير
المستثنى حذف اداة الاستثناء فصيرت الفعل موحيا ليقى معنى استحباب الضرب
لريد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب علامه ريد لم يضر
علامه الاخر وتقدير الضمير فيها ان لم يضر ريدا اي متعلق ريد لم يضر
علامه الاخر وان لم يضر ريدا يضر علامه لم يضر علامه الاخر وعلى
تقدير المصنف وبالتسليم ان ريدا اي علام ريد لم يضر الاخر وعلى تقدير
المصنف ان ريدا لم يضر علامه الاخر (واما المفسر الذي معه متعلقان
لضمير الاسم المذكور مختلفان ريدا ونصا نحو ان ريد ضرب اخوه اياه ذلك
في الاسم المذكور الرفع والضمير تقدير الرفع ان ضرب ريد اي متعلق ريد ضرب
اخوه اياه وتقدير الضمير ان ضرب اخو ريد ريدا اي متعلق ريد ضرب اخوه اياه
وبالتسليم ان ريدا اي ان ريد ضرب اخوه وعلى تقدير الضمير ان ريدا ٤ لاس
يضر ايد هذا ما عر من لان تمام هذا الباب والله اعلم فالتحويث قوله (ارابع)
التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا بمعناه او ذكر التحذير منه مكررا نحو اياك
والاسد واياك وان تحذو والفرق الطريق) سمي ائتمنا المحذوره من تحذيرك
والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا مع انه ليس بتحذير بل هو آية التحذير (قوله هو
معمول بتقدير اتق تحذيرا بمعناه) مؤذن بان لهذا التحذير هو اياك دون العطف
وليس كذا بل التحذير لهذا العطف والمعلوف عليه والتحذير ان يقال لهذا التحذير
على ضربين اما لفظ التحذير مع المحذو منه معناه معمول لا بعد مقدرا واما لفظ المحذو

(مد)

كون الفاعل مفسرا

للمفعول المتصل وقس باقي الاحوال على ما فصله والظاهر ان المسئلة الثانية سقطت من العلم ابداه في امثال
هذه القامات التوضيح في المطالب دون حواله بمعناها على بعض ٤ (قوله لاس) فاعله ضمير راجع الى الاح

منه مكررا ميمولا لبعده مقدرا نحو الاسد الاسد (قوله تحذيرا بما بعده) مفعول له
و العادل فيه المصدر اعني التقدير اى بان تقدر اتق تحذيرا بما بعده ذلك المفعول
كالاسد الذى بعد اياك وتقدير اتق ههنا فيه بعد السامجة من حيث المعنى اذ يصير المعنى
اتق نفسك من الاسد ولا يقال اتقيت زيدا من الاسد اى تحيته ولو قال بتقدير نخ او بعد
كان اولى (قوله او ذكر المحذر منه مكررا) فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر فتي عطفه
على قوله مفعول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر مفعول
او ذكر المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم
المنصوبات الاترى الى قوله الثانى المتنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر
منصوب حكمه كذا (وفي بعض النسخ او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان
او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كافى نحو جاءني زيد
او عمرو بلى لو كانت منفصلة جازت الخالفة بين ما بعدها وما قبلها تقول انا مقيم نحم يبدواك
فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول والابيات الثانى كايحيى
في حروف العطف (قال سيديويه في قوله تعالى ﴿ ولا تطع منهم اثما او كفورا ﴾
لو قال او لا تطع كفورا لانقلب المعنى لانها اذن اضراية بمعنى بل فيكون للاضراب عن
النهى عن طاعة الاثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله مفعول بتقدير اتق ولا
يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر (وضابط هذا الباب ان تقول كل محذور مفعول محذر
او بعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بواو العطف او بمن ظاهرة او مقدرة
يجب اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر مفعول لبعده فيدخل في الاول نحو اياك والاسد
وايى والشر وما زار أسك والسيف والمحذر اذن اما ظاهر او مضمرة والظاهر لايجب
الامضاضا الى المخاطب والمضمر لايجب في الاغلب الاحتياطيا وقديحي متكلما كاسم
واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب نحو اياك وياه من الشر وقولهم
اذ ابلف الرجل الستين فايها ويا الشواب شاذ من وجهين من جهة وقوع اياه محذرا
وليس بمعطوف ومن جهة اضافة ايا الى المظهر وسيديويه يقدر نحو اياى والشر
بنحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا تحذير التحذيرا قال الخليل بعضهم يقول له اياك
فقول اياى اذ قبل منك واستجاب كانه يقول احذر نفسي واحفظ وغير سيديويه يقدر
في نحو اياى والشر حذر خطابا كافى اياك وقول سيديويه اولى ليكون الفاعل والمفعول
شيئا واحدا كافى اياك والشر وقول عمر رضى الله تعالى عنه لجماعة ﴿ اياى ٢ وان
يحذف احدكم الارنب بالعصا وليذك لكم الاسل والرماح ﴾ يحتمل امر المتكلم اى
لا بد نفسي عن مساعدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدوني عن مساعدة حذفه
واما الثانى اعني المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا او مضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك
نفسك وياك اياك وياه وياى اياى سواء كان الظاهر مضافا أولا والمضمر متكلما
او مخاطبا او غائبا واهل قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر الاسد وياك
اياك احذر نظرا الى ان تكرير المفعول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى

٢ (قوله وان يحذف احدكم
الارنب بالعصا وليذك لكم
الاسل والرماح) حذفته
بالعصا اى رميته بها والاسل
شجر ويقال كل شجر له
شوك فشوك اسل ويسمى
الرماح اسلا

ذكرت الأرض كذا وكذا ومنه الآخرون وهو الأول لعدم مصاح ذكر العامل مع تكرير المحذر منه ولا نقول إن قل معمول مكرر موجب لحذف عامله وسكت اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر وكون تكريره دالا على مفارقة المحذر منه لمحذر بحيث يضيق الوقت الأخرى ذكر المحذر منه على الباع ما يمكن وذلك بتكريره ولا يقع لذكر العامل مع هذا المكرر وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا (قال المصنف كان أصل إياك والأسد اتك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضمير الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلوا جازوا بالنفس مضافا إلى الفاعل فقالوا اتك نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج إليه لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل فرجع الكاف ولم يجوز أن يكون متصلا لأن عامله مقدر كنجي في باب المضمرات فصار منفصلا وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مستغنى عنه والأولى أن يقال هو بتقدير إياك بأحد أو بمضمار العامل بعد المفعول وإنما جاز اجتماع ضمير الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلا كما جاز ماضرت الإيالك وماضرت الإيأي (فإن قلت بينهما فرق وذلك أن المفعول في الحقيقة في ماضرت الإيأي ليس ضمير المتكلم بل هو التمسد المقدري ماضرت أحدا الإيأي فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف قولك إياي ضربت الضمير المنفصل حكمه في كلاهما حكم الظاهر مطلقا كذا ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستغنى مثله (وقد صرح السرافي بجواز نحو إياي ضربت وأيضا الظاهر من كلام العرب أن المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وإن منعه المصنف في شرح المنصوب عند قول جارا لله أحد فمضى إياي ضربت ضربت الإيأي وإياك تعبد أي ماضرت الإيالك وإنما وجب الحذف في الأول والثاني لأن القصد قائلنا في الداء أن يفر المتكلم سريعا من لفظ التحذير حتى يأخذ المتضايق محذره من ذلك المحذوف وذلك لأنه لا يشتمل هذه اللفاظ إلا إذا شارب المكره أن يرهق والمعطوف في إياك والآلة في المكرر وإنما وجب حذف العامل في نحو إياك والأسد لأنه في معنى المكرر الذي ذكرناه يجب حذف فعله لأن معنى إياك أي بعد نفسك من الأسد ونحوي هذا الكلام أحذر الأسد ومعنى الأسد أي بعد الأسد عن نفسك وهو أيضا بمعنى أحذر الأسد لأن تعبد الأسد عن نفسك بأن تباعد عنه فكأنك قلت الأسد (فإن قلت المعطوف في حكم المعطوف عليه وإياك محذر والأسد محذر منه وهما متخالفان فكيف في العطف) فالجواب أنه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه إلا في الجملية لا في التسبب المعطوف عليه إلى عامله وجهة التماس إياك إلى عامله كونه مفعولا به أو مفعولا كذا والأسد مبعدا المعنى إياك بعد وبعد الأسد * قوله (وتقول إياك من الأسد ومن أن تحذف وإياك أن تحذف بتقدير من ولا تقول إياك الأسد لامتناع تقدير من إذا جاء المحذر منه بعد المحذر فاما أن يكون مع أن أو لا معها فالذي بغير أن نحو:

والاسد يجوز فيه ويجوز كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف وامان فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد تنقسل من الاسد والذي مع ان يجوز فيه هذان الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجملة التى بعدها بتأويل اسم فاعطال لفظ ما هو فى الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف قياسا بحذف حرف الجر الذى هو مع الجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حذف الحرف صاران مع صلتها فى محل النصب عند سيبويه نحو الله لا فعلن (وقال الخليل والكسائى هى باقية على ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لا فعلن نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اى من ذنب وبغاه الخبر اى بغى له (وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان كان مع غير ان وان ولم يثبت فلماذا لم يحذف الجار من اياك من الاسد اذ ليس بقياس ولم يسمع (فان قيل فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اشد من حذف حرف الجر لانه قياس مع ان وان شاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو على فى قوله تعالى ﴿ ولا على الذين اذا ما اتواك لحملهم قلت ﴾ اى وقلت واما قول الشاعر ﴿ فاياك اياك المراء فانه ﴾ الى الشردهاء والشر جالب ﴿ فلما لضرورة الشعر واما لان اياك اياك من باب الاسد الاسد اى المحذر منه مكرر والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه واما لان المراء مصدر بمعنى ان تجارى فعمل فى جواز حذف حرف الجر على ما يقدر به ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه (وهذا قول ابن ابي اسحق ولا يمنع ان يدعى ان الواو التى فى المحذر بمعنى مع ﴿ وقد ترك المصنف بابا اخر بما يجب اضمار فعله قياسا هو باب الاغراء وضابطه كل مغرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله ﴿ اخاك اخاك ان من لا اخاله ﴾ كساع ٣ الى الهيماء بغير سلاح ﴿ والذي مع العطف نحو شائك والحج وتنقسل وما بينهما والعامل فيهما الزم ونحوه وعله وجوب حذفه ما تقدم فى التحذير والخلاف فى وجوب حذفه فى المكرر ههنا مثله هناك (وان لم ينكر وخلان العطف فلا خلاف فى عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع ﴿ قوله (المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان او مكان) يعنى بقوله فعل مذكور الحدث الذى تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذى هو قسم الاسم والحرف وذلك لانه اذا قلت ضربت امس فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اى تكلمت به اليوم والضرب الذى هو مضى فقلت امس فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت (واحترز بقوله مذکور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك فانه لا بد ان يفعل فى يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل فى لفظك فلا يمكن فى اصطلاحهم مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة فى قولك خرجت فى يوم الجمعة داخل فى هذا الحد ولهذا قال بعد وشرط نصبه تقدير فى يعنى ان المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وما ينصب

٣ قوله (الى الهيماء آه
الهيماء الحرب بعد ويقصر

٢ قوله (ولا خلاف آه) في بعض النسخ هكذا ولا خلاف في انتصابها على الطرية وقيل المهم من المكان ما ثبت آه وقد صرت فيها على قوله قال هؤلاء الى قوله وفي حوفه فأمل **ح ١٨٤** ٣ في الزمان فيخرج المفادير العبد من

المكان بالساحة كمرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الطرية وقيل المهم من المكان ما ثبت له اسم لا محل اصنام الى شيء خارج من سماء فيدخل فيه الخهات الست ويحوي جهنم وحاسر دري وكعب ووجه عمى جهة وعد ولدى ومكان وموضع ووسط وبين واراء وحدها وحدة وما هو عفاها ويخرج من الحدود والمساحة كليل والرسع والريد فلا حرم نقول هؤلاء ينصب من المكان شيئاً المهم والحدود على ما قال الخولي آه **سجده**

٤ فعلى قوله سمي المكان المهم منها لانه لا يطلق عليه الاسم بمجرد الظرف الى دانه بل لاطلاق الاسم عليه يجاح الى اعشار شيء اخر خارج عن ذلك المكان هو مهم في دانه متعين الاسم بذلك الخارج عن المكان عدده قيمان مهم وموقت وعدا لجزولي ثلاثة اقسام مهم ومعدود وموقت ثم نقول مفصى ما حده

المهم من المكان ان ينصب على الشريعة قياساً بحقوقك حوى البيت وحارج الدار (الطرية) ودخلها ولا ينصب على ما نص عليه ميويه **سجده**

مديره وشرط نصبه تقديره وإما اذا ظهر فلا بد من حرم وهذا خلاف اصلاح القول فانهم لا يطلقون القول فيه الاعلى المصوب مدير في فالاولى ان يقال هو انقرب من زمان لو كان فعله فعل مدكور في قوله (وشرط نصبه تقديره وطروف الزمان كلها يصل ذلك وطرف المكان ان كان منها على والا فلا وقصر المهم ما خلفت است وحل عليه عد ولدى وشبههما لانهما ولط مكان لكثرة وما بعد دخلت مثل دخلت الدار على الاصح) طروف الزمان كلها اى مهمها وموقتها يقبل ذلك اى مثل النصب مديره في المهم من الزمان هو الذى لا حد له بمحصره معرفة كان او تكره كان و زمان والحين والزمان والموقت منه ما به بهاسة تحصره سواء كان معرفة او تكره كرم وليله وشهر ويوم الجمعة وليله الدار وشهر رمضان (قوله وطرف المكان ان كان منها) احلف في تفسير المهم من المكان ميل هو التكره وليس بشئ لان نحو جلس حلفك وامامك مستحب لا خلاف على الطرية (وقيل هو غير المحصور كما في الزمان وهو الاول) فيخرج من النابير المسوحة كمرسخ وميل ٢ ولا خلاف في انتصابها على الطرية ٣ فقال هؤلاء ينصب من المكان على الطرية بزمان المهم والمعدود ويدخل في المهم الخهات الست وعد ولدى ووسط وبين واراء وحدة وحدة وثلاثا وماء عفاها ويستثنى من المهم حجاب وما عفاها من جهة ووجه وكعب ودري فله لا يقبل ريد حجاب محرو وكعبه بل في حاضه او الى حاضه وكذا حارج الدار فلا يقال ريد حارج الدار كما قال سويوه بل من حارجها كما لا يقال ريد داخل الدار وحوى البيت بل في داخلها وفي حوفه (وتكتب النصف لادخال المعدود في لفظ المهم فان قال المهم ما ثبت له اسمه حسب امر غير داخل في سماء فالكان المسووح كالمرسخ داخل فيه وان كان لم يصرف من سماء النظر الى دانه بل حسب القياس المساحي الذى هو امر خارج عن سماء (وقال المؤلف ما كان له اسم حسب امر داخل في سماء كاعلام المواضع فانها اعلاء لها باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع حسب اشياء داخله فيها كالدير في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار وامام حوخل وتنام ويحيى وشمال وبين وحدها فان هذه الاشياء تطلق على هذه الاماكن باعتبارها تصاف اليه ٤ (ويبنى ان يستثنى من المهم في قوله انصا نحو حجاب وما عفاها وكذا حوى البيت وحارج الدار ودخلها) (وكذا بعض ما في اوله مهم رابدة من اسم مكان لانه انما ثبت مثل هذا الاسم للكان باعتبار الحدث الواقع فيه واخذت شئ خارج عن معنى المكان مع انه ينصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال تمت معصرت ريد وقت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك ان يقال اسم المكان اما ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان او لا او الساقى لا ينصب على

النصف مهم المكان ان ينصب على الشريعة قياساً بحقوقك حوى البيت وحارج الدار (الطرية)

٥ من الحداث الواقعة فيه سواء عم هذا الضرب من اسم المكان جميع الاحداث حتى يقال لمكان كل حدث كافظ المكان والموضع والمقام فانه يقال مكان الضرب وموضع القتل والاكل ومقام النصر والقطع اولهم نحو المجلس والمقعد نسجه ٥ (قوله من الحداث الواقعة في ١٨٥) الى قولي نحو المجلس والمقعد هذه النسخة تدل على جواز ضربت

مكان الضرب وقالت

مكان القتال دون النسخة

ال اخرى

٦ (قوله ورميت بالسهم)

رميت الشيء من يدى اى

القيسه فارمى ورميت

بالسهم رميا ورمية

٧ فان اختلف يصير قدما

كال مستقبل يصير ماضيا وكذا

المعدود يتغير بتغير القياس

المساحى واما اسم المكان

المشتق من حدث بمعنى

الاستقرار فانما انتصب

على الظرفية لكونه متضمنا

لمصدر معناه الاستقرار

في ظرف فضمونه مثل هذا

المكان مشعر بكونه ظرفا

لحدث كدلالة صيغة اسم

مكان فالمكان في مثله مدلول

عليه بشيئين بخلاف

نحو المضرب والقتل

والمنصرفان مضمونهما

اعنى الضرب والقتل

والنصر ليس بمعنى

الاستقرار في ظرف فهو

لايشعر بالظرفية فيه

(واما لم ينتصب مثل

الظرفية الا بالفعل الذى ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت و تزات وسكنت وهو كالمضرب والمقتل والمأكل والمضرب ونحوها والاول ينتصبه على الظرفية الفعل المشتق ٥ مما اشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والمأوى والمسد والمقتل والمبيت فتقول قاتلت موضع القتال ونصرت مكان النصر وكذا تقول قتت مقامه وجلست بمجلسه واويت مأواه وسددت مسده وينصبه ايضا كل ما فيه معنى الاستقرار وان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله تعالى ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ وكذا تحت مبيته واقت مشناه وماليس فيه معنى الاستقرار لا ينتصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ٦ ورميت بالسهم موضع بكر وقتلته مكان القراءة وستتك منزل فلان (وقال الاكثر من المتقدمين المبه من المكان هو الجاهات الست والموقت ماسواها) وهذا القول هو الذى ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا حل عند ولدى وبين ووسط الدار من الموقت على الجاهات فانصب انتصابها لمشايتها للجاهات في الابهام (قال المصنف وكذا حل لفظ مكان على الجاهات لالابهام فان قولك جلست مكان زيد لا يهيم هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فعذف في منه تحفيضا ولا ينبغي للمصنف هذا الاطلاق فان لفظ مكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمنا وينبغي على قول هؤلاء الاكثر ان تشمل المصادر المسوحة على الجاهات الست لمشايتها لها في الانتقال فان تعيين ابتداء الفرمخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يقول ابتداءه وانماؤه كتحول الخلف قدما واليمين شمالا هذا ٧ واعلم انه انما انتصب الفعل بجميع انواع الزمان لان بعض الازمنة اعنى الثلاثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله وفي غيره واما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالة عليه عقبة لالفظية لان كل فعل لابد له من مكان نصب من المكان ماشابه الزمان الذى هو مدلول الفعل اى الازمنة الثلاثة وهو غير المحصور منه والمعدود ووجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلاثة (٨) واما انتصاب نحو قعدت مقعده وجلست مكانه وتمت مبيته فلكونه متضمنا لمصدر معناه الاستقرار في ظرف فضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان نفسه ظرف لمضمونه بخلاف نحو المضرب والقتل فلا جرم لم ينتصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار (واما قول

هذا المكان الا بالفعل المشتق من الحداث الواقعة فيه نحو قعدت مقعده واويت مأواه او المشتق بما يقاربه

ما فيه معنى الاستقرار نحو قوله تعالى ﴿واقعدوا لهم كل مرصد﴾ لان لفظ هذا المكان لايشعر الا بكونه

لرفا لما فيه معنى الاستقرار ولا يتعدى اليه الا ما فيه معنى الاستقرار نسجه ٨ (قوله واما انتصاب) جواب سؤال

قدر هو ان مثل المقعد والمجلس من اسماء المكان اذا اضيف بصير محدودا فينبغي ان لا ينتصب فاجاب بقوله واما انتصاب آه

٢ ليس مطلقا بل بالشروط المذكور وهو ان يكون الفعل المتعدي اليه ﴿ ١٨٦ ﴾ اما مشتقا من الحدث الواقعة

نحو قاتلت مكان انفتحت
او مشتقا من مصدر بمعنى
الاستقرار نحو قعدت مكانه
ومثله لفظ الوضع والمقام
وكذا نحو التمتع والجلس
والتموى كما مر آ ٣ فنهض
٣ هذه الصفحة موافقة للصفحة
الاولى التي اولها من الحدث
الواقع فيه سواء عم هذا
الضرب آه سيد
٤ (قوله فلا يبتئكم قار
عوارضا ولا قبلن الخيل لابة
ضرغد) العوارض بضم
العين جبل بلاد طى عليه قبر
حاتم وقني ايضا جبل ضرغد
ايضا جبل ويقال مقبرة
فيصرف على الاول ولا
يصرف على الثاني واللاية
الحرة والخيل الفرسان
والخيول ايضا يقال اقبلته
الشيء اى جعلته يلى قبائه
يقال اقبلنا الرماح نحو القوم
واقبلت الابل افواه الوادى
٥ (قوله لدن هز الكف
يعسل منه) رخ لدن
ورماح لدن غسل الذئب
يعسل عملا وعملا نا
وهو الحب وعسل
الرحم عملا انا اهتر
واضطرب والرحم عمال
٦ (قوله ومثله الشفان)
الشفان غلاف القلب وهو
حلقته و به كالحجاب

المصنف في الشرح لما كان طرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدي اليه الفعل فهو مغالطة
متناوفا الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين لكن من الأزمنة
الثلاثة لاعلى الوقت المعين المراد به ههنا المحصور كالיום واليلة والشهور السنة وكذا
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدي اليه غلط او مغالطة وذلك لان الفعل
لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة الوضعية
لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا على مطلق
المكان لاعلى مبهم المكان بالتفسير الذى فسر (قوله وللفظ مكان) ٢ وكذا
لفظ الوضع والمقام ونحوه بالشروط المذكور في الكل وهو انتصاب بما فيه معنى
الاستقرار (قوله وما بعد دخلت) اعلم ان دخلت وسكنت وتزلت تنصب على
الطرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان اولا نحو دخلت الدار وتزلت الخان
وسكنت القرفة وذلك لكثرة استعمال هذا اللفظ الثلاثة فحذف حرف الجر اضى في معناها
في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الطرفية عند سيويه (وقال الجربى
دخلت متعة فابنده مقعوله لا مقعوله فيه) والاصح انه لازم الا ترى ان غير الامكنة
بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل
في مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى ﴿ وسكن
في مساكن الذين ظفروا افسهم ﴾ وقولك تزلت في الخان وكون مصدر دخلت على
الدخول والقول في مصادر اللازم اغلب وكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا برجمين
كونه لازما فمن ثم قال على الاصح (واما نحو ذهب الشام فانتصاب الشام على
الطرفية اتفاقا لان ذهب لازم وهوشاذ وكذا قوله ٤ فلا يبتئكم قار عوارضا
ولا قبلن الخيل لابة ضرغد ٥ اى في قار وفي عوارض وهما موضعان ومثله قوله ٥
لدن هز الكيف يعسل منه ٥ فيه كما غسل الطريق الثلب ٥ ويكثر حذف
في وان كان شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى يكاد يلحق
بالقياس نحو هو منى مزرع الكلب ومناط الثريا ومقعد الخفاق ٦ ومثله الشفان
٥ ولا بأس ان تذكر بعض ما عمله المصنف من احكام الطروف فقوله ظرف الزمان
على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا سواء كان معرفة او نكرة
فاذا كان كذا استغرق الفعل انتصابه ان امكن كما اذا قيل كم سرت فقلت شيئا
استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان قصد البالغة والعجز ٧ وكذا اذا
قلت شهر رمضان فان لم يكن استغرق الجميع استغرق منه ما مكن كما تقول شيئا
في جواب كم صمت او كم سريت فالاول يعم جميع ايامه والثاني جميع ليله (والذي يصلح
جوابا متى هو زمان المختص معدودا كان كالشهر الاول من رمضان اولا وبحدودا كان
كيوم الجمعة اولا كازمن الماضي ومعرفة كان كيوم الجمعة اولا كاول يوم من رمضان
ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه بمعدود غير مختص كيوم وثلاثة ايام وكذا
لو قلت ثلاثة ايام من رمضان لانه غير مختص ولو قلت الثلاثة الاولى من رمضان جاز

لاختصاصها وينوز في جواب متى التعميم والتبعض ان صلح الفعل لهما كيوم الجمعة
 في جواب متى سرت وان وجب التعميم فوله كيوم الجمعة في جواب متى صمت وكذا
 ان لم يكن صالحا لا يتعرض فوله نحو يوم الجمعة في جواب متى خرجت من البلد
 ٨ فالاصح الاجواب متى التخص غير المحدود كيوم الجمعة وما يصلح الاجواب كم المحدود
 غير المختص كثلثة ايام وشهر وسنة وما يصلح جوابا لهما المحدود المختص كالشعر
 الاول من رمضان (قال سيويه الدهر والليل والنهار مقرونة باللام لا تصلح الاجواب
 لكم بمعنى الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى ﴿يسبحون الليل والنهار﴾
 اى الدهر فاما اذا قلت سير عليه النهار او سير عليه الليل مشيرا الى نهار وليل معينين
 فيقمان جوابا لمتى (وقال سيويه اسماء الشهور كالحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضاف
 اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل والنهار واللا بد اى يكون جوابا لكم لا غير
 قال لانهم جعلوهن جملة واحدة لعدة الايام كاتك قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا
 قلت سير عليه صفر فسفرقتها السير ولو اوضحت اليها شهر اصابرت كيوم الجمعة
 وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مستندا الى رواية عن العرب فيها
 ونعمت والا فافى فرق بينهما من حيث المعنى (قوله كانه قيل كانه سير عليه الثلاثون يوما قلنا
 ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان يمنع من وقوعه جوابا لمتى كالشعر الاول
 من رمضان على ما ذكرناه) ولتذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي
 الانصراف وضده فنقول المراد بغير التصرف من الظروف ما لم يستعمل الامنصوبا
 بتقدير في او بجزوراء بمن وقد ينجر من بالى وحتى ايضا وينجر اين بالى ايضا مع عدم
 نصر فهما ومن الداخلة على الظروف غير التصرفة اكثرها بمعنى في نحو جئت
 من قبلك ومن بعدك ﴿من بيننا وبينك حجاب﴾ واما نحو جئت من عندك
 ﴿وهبلى من لذلك﴾ فلابتداء التسمية والتصرف من الظروف ما لم يلزم
 اتصافه بمعنى في او انجراره بمن فمن الاول اكثر الظروف المبينة لزوما كاذ على
 تفصيل يأتى في الظروف المبينة وكصباح مساء ويوم يوم كايحى في المركبات
 وقد يحى حيث واذ متصرفين نحو ﴿الله اعلم حيث يجعل رسالته﴾ وقوله تعالى
 ﴿بعد اذ انزلت﴾ ٨ ومن العربية غير المتصرفة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم
 وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء وذات الزمان وذات اليوم وذات صباح وذات مساء
 وذات صبح وذات غروب فهذه الاربعة بغير تاء وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس
 عليه نحو ذات شهر ولا ذات سنة وهذه كلها تلزم الظرفية في غير لغة ختم وهم
 يصرفونها قال شاعرهم ﴿عزمت على اقامة ذى صباح﴾ لامر ما يسود من
 يسود ﴿واما ذات اليمين وذات الشمال﴾ فكثيرا التصرف كايحى في باب الظروف
 المبينة ومعنى الظروف المركبة المذكورة يحى في المركبات ومعنى ذات مرة واخواته
 يحى في باب الاضافة وقولهم لقيه بعيدات بين اى فراق يقال ذلك اذا كان الرجل
 مسكا عن اتيان صاحبه ثم ياتيه ثم يمك عنه نحو ذلك ثم يأتيه بمعنى التضييق تقريبا

٧ وذلك اذ لم يكن ذلك
 الفعل مما يختص ببعض
 اوقات الزمان دون بعض
 ٨ وليس كل ما يصلح
 جوابا لمتى يصلح جوابا
 لكم كالمختص غير المحدود
 فاصح لهما وهو المختص
 المحدود اذا كان جوابا
 لكم استغفره الفعل وليس
 ايضا كل ما يصلح جوابا
 لكم يصلح جوابا لمتى
 كالمحدود الذى لا يختص
 نحو ثلثة ايام وشهر او سنة
 آه لخصه

٨ ومنه من المربة
 بعيدات نسخه

رمي أثناء احدى هذه الظروف وكون هذه الظروف غير متصرفه موقوف على السمع
ومن العبارات غير المتصرفه ما هي من عدوة ومكره وصحة وصحة ومكر
ومحروم ومكره وعشة وعشة ومسا وصاح ونهار وليل واعني ما يعين ان يريد
عدوه يومك ومكره وصحاه وصحوه ومكره ومكره وعشة وعشة ليلتك ومسا
تقول مير عليه لئلا نهارا اذا اردت بهارك وليلتك ومكره وعدوة يكونان ايسا
عليه ولا تريد لهما عدوة يومك ومكره كما يحسن حكمهما فكونا اذن متصرفين
والحكم بعدم تصرف هذه الظروف للميت متى سئل كونهما معينة من دون العلة
وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علة ولا انه معرفت كهمه الظروف المتعددة
لاراء الطريقة واحدة اعني الطريقة فيها على مخالفة لاسرائيل الحارفي وذلك لان كل مكره
صارب معرفة فلا بد منها اما من العلة واما من اللام او الاضافة وهذه كانت مكرات
معبت بمجرد غاية الحكم لانه ولا حاجة والدليل على انها ليست اعلاما ان
وعشة صحوه من هذه الظروف متصرفه على الاشتهار معنيها ولو كانت اعلاما
لم تصرف معرفت هذه الاسماء اذن تكونها معدولة عن اللام فهي معدولة عن
اللام وليس متضمنة لها كما تضمنت اسم في لغة اهل الحجاز اعني الله انا لو تضمنها
لبيت ماء اسم والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قاعدتهم المبدأ ان لفظ
الحسن لا يطلق على واحد معني منه اذ الم يكن مصافا لامعرفا بلام العهد سواء كان
علما او كالايت والجمع والصفى وقوله تعالى في معنى مرفوع الرسول كما يلي
وحد من جنله هذه الاسماء المعينة مجموعا من الصرف فاصطرونا الى تحدير العلة
فيه بعد العدل عن اللام لتفصيل السبب (وقال بعضهم انه عند تعيينه متضمن للام
هو عدوه متى كامن عند الحارفي وعلى كلا القولين فهو مخالف لاحواته المذكورة
من صحى ومكره ومسا وصاحا ونهارا وليل معينه قبا موبة اتفاقا لا مرام
المؤخرى ان صحى معين لا يصرف كصخر ولا ادرى ما يحسنه اما عدوة ومكره
فيها وان كانتا معصين مع العلة الا ان ذلك العلية هي الحلية كما في اسانه وذكر
في باب العلم ان علم الحسن في معنى الكثرة على ان الخليل كما يحسن سيد حكي اقبل اليوم
عدوة ومكره موبين (والحق عدل الفاهر عنة وصحة معينين صخر في مع الصرف
لا عن سماع والآولى معد اذ لم تحسم الامور في كل ما تترك توبه من هذه
المعنة هو اما تضمن اللام بيني كصخر عدوهم واما العلية والمقدرة كصخره
الجمهور الفاتنين مع صرفه اما عدوة ومكره فدرهم الخليل اذ اقصدهما اثنين
جار توبه ما كما في صحة نحو اتيك اليوم عدوة ومكره وكذا قال ابو الخطاب انه
سمع من يوق به آتيك فكرة وهو يريد الاثنيان في يومه او غده لكن الاعلى المشهور
فيها ترك التوسيع مع التبيين كما كما كذلك على الحسن كما يحسن بقدر العلية فيها
كما في صخر فالتقصود بما تقدم ان عدم تصرف هذه المعينة متى سئل تعيينها من دون
علة ولا انه تعريف وتعيينها كذلك مستند الى السماع ولا يقاس عليها في مثلها

٩ قوله (وصخر) الصخر
قيل الصخر تقول لحيه
صخرها اذا اردت به
صخر ليلتك لم تصرفه
لامه معدول عن العرف
باللام وهو معرفة تقول
صخر على فرك صخر
بافتي فلا ترفعه لانه طرف
غير ممكن وان اردت به
صخر لا يعبه صخره
والصخرة بالصخر الصخر
الاعلى
٩ قوله (وصحير) تقول
صخر على فرك صخرها
واعلم ترصد لان التصغير
لم يدخله في الظروف
التي ذكرها كادخله في الاسماء
المتصرفه

فمن أتعد من دونه آلهة كما كان النعمي أما وصل إلى الآلهة أكنى بهم ولا اضر
 أنه الذي هو حلقهم وورثهم بهم كبنهم قدامه في المكان تعدى الله عنه ولم يلزمها
 الشريعة عديميويه معه زمان أتيت مقامه تعرفونه الآلهة المسماة بربهم نبيها
 أراك في حديثنا نال أفراس في أي زمانا حديثا وحوار في لفتنى مليا وقريبا حاميه
 الشرف نحو قولك سير على الفرس ملي من الدهر وقريب ومليا وقريبا وأما سير
 عيويه فأنهم أحاروا في الصنات المذكورة الشريعة ولم يوحوها وإنما أحير
 نفسها أرواح لتكون أدل على موصوفها الذي هو الطرف المنصوب ولما عزم
 نصرف ماثر ما ذكرته من الطرود فجمعني في واسمائه بكثر حمل المصدر حينئذ لسمه
 الكلام نحو ما طرقي حر حرورين وسير عليه ترويضين إن مثله زمان حر حرورين
 ومثل زمان ترويضه هل على في وأدبر التحوم في أي وقت أدارها وكل ذلك على
 حذف النصف وسدائ على أن المصدر ياء مقام الزمان من سير اصمار مضاعف وذلك
 لما بينهما من التماس مكوئهما مدلولي الفعل ولذلك يصب الفعل مهممما وموقفيهما
 خلاف المكان وأما قولهم كان ذلك متدما الحاح فليس من ذلك لأن معلاكين اسم
 الزمان ويسل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى في وذكرهم بأيام الله في أي يومه الله
 وقد يقوم المصدر المضاف إليه تمام النصف الذي هو مكان نحو مشيت ه حلوه سهم
 ورميه نشأة أي ماضيه حلوه سهم وفي الحديث في أفعطى الله صلى الله عليه وسلم يريا
 حصر فرسه في وقد يقوم النصف السد الذي هو اسم بين مقام مضاعف الذي هو
 مصدر ثم مقام مضاعف الذي هو حوى نحو ٢ لآل السحر والقرأى مدة طلوع القمر
 ومه قوله في ٣ ما كرت حاجتها السحاح نخرة في أي وقت صياحه هذا إذا كان أكبر
 عني مكرب لأعالي الكور (هل النخلة قد توسع في الطرف المسرف ليحمل معولا
 به حينئذ يسوع أن يصير مسجيا عن لطف في كقولك يوم الجمعة صنته وإن شاف إلى
 المصدر والنصف المشقة منه نحو قوله تعالى في بل مكر الليل والنهار في وقوله في
 بإسارق الليلة أهل الباز في وقد اتفقوا على أن معناه توسعاه وبير متوسع فيه سواء
 ثم فرعوا على هذا الأصل قال بعضهم لا يوسع في طرف المتعدى إلى اثنين حتى يلحق
 بالمتعدى إلى ثلاثة فلا يزال بالجمعة أعطيه ريدا درهما لأن المتعدى إلى ثلاثة محصور
 فلا راد عليه وحواره الأكثرين وأما التوسع في طرف المتعدى إلى ثلاثة فإحوره أنه
 الأحفش قالوا لا يخرج إلى غير أصل أصل المتعدى إلى أكثر من ثلاثة وحواروا
 في الأفعال السابقة بخلاف يوم الجمعة ليس ريدا قائما هداما قلوا والذي أرى أجمع
 الطرود متوسع فيها فمولاك خرجت يوم الجمعة كان في الأصل خرجت في يوم الجمعة
 كان يوم الجمعة مع الحار معولا به حسب حرف الخرجت صار معولا به من غير واسم
 حرف في اللط والنعمي على ما كل عليه وكذا المعول له هو أيضا معول به بمعنى أنه
 الفعل معه بعد ما تعدى إليه نحو الخرجت مماثل دسا في قوله اسمعرت الله تبت
 الآن حذف حرف الخرج أي في واللام صار قياسا في النابض كما كان حذف حرف الخرج

١ قوله (حديثنا هم المال
 اربا) الأرمع كثير شعر
 الرأس
 ٢ قوله (حلوه سهم آه)
 علوت بالسهم حلوا إذا
 رميت به أقصى ما يصدر
 عليه وأبعده
 ٣ قوله لا أتيت البحر
 وأتيت (يقال لا أصله
 البحر وأتيت أي ما دام
 الساس يبحرون في ليله
 قراء
 ٤ قوله (ما كرت حاجتها
 الداحح نخرة) أحصره
 لأهل مباحين ه نيا مها
 الشعر لئلا يرسد
 العامري والصغير للصبر
 والعمل الثوب الساق
 يقال حله وحل معه
 يمدى ولا يمدى
 ٥ الداحح ههنا الدكة
 والنعمي ما درت نشرها
 صا ح الدكة ومث
 الثمرة الحاشية
 وهي من قولهم حشر
 النصح

قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع الثلاثة فلا تقول في مررت بزيد وقت
الى عمر ومررت زيدا وقت عمر وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له
بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتها على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول
فيه والمفعول له نوعان من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين (واما قول
المصنف في نحو يوم الجمعة صحت ان الضمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون
الا ظرف الزمان او المكان فتقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظة هذا هنا ظرف
اتفاقا بدلالة صفتة وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه
والانصب والمضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فعلا او مفعولا به (قلنا على
ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لان لم يوجب نصبه فان المفعول به يجر
بالاضافة بنحو ضارب زيد فكذا في سارق الليلة وانما لم يقع المفعول له ضميرا ولا اسم
اشارة كالمفعول فيه لقلة استعماله فارادوا ان يكون لفظ المصدر مصحبا له ليدل على
كونه مفعولا به (فتقول اضافة الصفة الى ظرفها كاضافتها الى المفعول به تكون
غير مختصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد تكون بمعنى اللام (كالك يوم
الدين) كما يجيء واطافة المصدر الى ظرفه كاضافته مختصة الى المفعول به بمعنى
اللام فهي مختصة الا انه كالنصاف الى المفعول به الذي كان منتصبا بزرع الخافض
كقوله باكرت حاجتها الدجاج بحمرة * اى حاجتى اليها فهي في الحقيقة بمعنى
اللام لان اللام للاختصاص ويختص الشيء بغيره بادنى ملازمة نحو كوكب الخرقاء
وقيل اللفظ وليس معنى في كاذب اليه المصنف على ما يجيء في باب الاضافة * قوله
(وينصب بمامل مضرو على شريطة التفسير) اعلم ان انصباء بمامل مضمر اما ان
يكون بمامل جائرا لالظهار او بمشعته كافي المفعول به اذ هو هو كما ذكرنا فالاول نحو يوم
الجمعة في جواب من قال متى سرت اى سرت يوم الجمعة وقد جاء بالقرينة ظاهرة كقولهم
حيثذ الآن اى كان ذلك حيثذ وسمع الان والثاني كافي المنصوب على شريطة التفسير
حسب ما ذكرنا في المفعول به مفصلا فاختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار
نصبه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت
فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه سرت فيه ويوم الجمعة سرفه او لآسرفه ومثال ليس
المفسر بالصفة كل يوم صحت فيه في الصيف وما يستوى فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة
سرت فيه وما يجيب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه * قوله
(المفعول له هو مافعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تأديبا وقعدت عن الحرب جينا
خلا فالزجاج فانه عنده مصدر) قوله فعل مذكور اى مضمون لفعل وشبهه وهو المصدر
كما ذكرنا في المفعول فيه (قوله مذكور) احتراز عن قوالت وقد شاهدت ضربا لاجل
التأديب اعجبني التأديب فان التأديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قوالت
عاملا فيه فالحق ان تقول في المفعول له هو مافعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول
فيه هو مافعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان لئلا ينتقص الخدان بنحو قوالت ضربت

هـ (قوله وقيل اللفظ)
اللفظ موضع قريب من
الكوفة

وقد اعينى التأديب وسرت ويوم الجمعة زمان سرك وذكر المصنف مشايخ لنقول
 ليين انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كافي ضربه تأديبا وقد يتقدم وجود
 عليه كافي قدمت جينا فلفعلوله هو الحامل على الفعل سواء تقدم وجوده على وجود
 الفعل كافي قدمت جينا وتأخر عنه كافي جئت اصلاحا لحال ذلك لان الغرض المتأخر
 وجوده يكون علة ثانية حاملة على الفعل وهى احدى العلل الاربع كقوله مذكور في
 مثلا تدعى مقدمة من حيث التصور وان كانت متأخرة من حيث الوجود فلفعلوله
 هو العلة الحاملة لعامله وليس بحلوله كاطن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربه
 تأديبا وان الصرب علة التأديب وانما قلنا ذلك لانه لا يطرده في نحو قدمت جينا وجعل
 لفعلوله علة لمصنوع عامله يطرده ٦ لان التأديب علة حاملة على الضرب ولنظام لفعلوله
 يؤذن بكونه علة لان الالام في قوله له لتعليل وهى تدخل على العلة لا للمعلل فتوفقت
 هذا لهذه العلة (قوله خلا ذلرجاح) مذهب ان ما يسمى الحجة مفعولاه هو المفعول المنطلق
 لبيان النوع وذلك لما رأى من كون مضمون حامل المفعول به تفصيلا وباناه كافي ضربه
 تأديبا فان معناه ادب بالضرب والتأديب يحمل والضرب يانه فكلما قلت ادب بالضرب
 تأديبا ويصح ان يقال الضرب هو التأديب فصار مثل ضربت ضربا في كون مضمون
 العامل هو المفعول ولا يطرده هنا في جميع انواع المفعول فان اتعود ليس وكنا بيان
 الجين ولا يقال فعوده جين الاجزاء وكذا قولك جئت اصلاحا لحال ذلك بالاعطاء او اتصح
 او نحو فان المسمى ليس بالاصلاح بل بانه الاعطاء او انصح كما صرح به ولله
 بقدر في مثله فعود جين وبجى اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف (قال المصنف)
 ردا على الزجاج معنى ضربه تأديبا ضربه تأديب اتفاقية وقولك تأديب ليس بفعل
 مطلق فكذا تأديبا الذى يعمه وفي الرد فلو رديت ان ضرب تأديب ايضا فيسمى
 لتأديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقية دون الثاني ٢ واى منع في ان ينفق في المنع
 المقصود المختلفان في الاعراب الا ترى ان معنى جئت واكبا جئت وقتركونى والاول
 حال والثاني مفعول فيه (والجرى بقول ان ما يسمى مفعولاه متعصب نصب المنصاع
 التى تكون حالا فلزم تكثيره ويقدّر نحو قوله تعالى ﴿ حذر الموت ﴾ يحاذر الموت كى يحاذر الموت
 لتكون الاضافة لعلية ولا يطرده ذلك في نحو قوله ﴿ وزعل المحبور والهول من الهول
 الهول ﴾ الان تجعلها مصدرين الحالين المقدرين قبلها اى زعلا زعل الهول
 ومهولا الهول على ما هو مذهب النارسى في قلت جهده ووحده على ما يحى في باب
 الحال ومذهب الصرين اولى من الباين للسلامة من الحذف والتقدير اللازمين لغير
 قوله (وشرط نصبه تقدير الالام واعما يجوز حذفها ان كان فلا لتفاعل الفعل المند
 ومقارناته) يعنى ان تقدير الالام شرط انتصاب المفعول به لاشترط كون الالام مفعولا
 فتقولهم ولا كرامك الزائر في قولك جئت لكسين ولا كرامك الزائر عنده مفعول
 على ما يدل عليه حده وهذا كما قل في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وما ذهب الى
 في الموضوعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان المعنى فعل به المسمى لكنه خلاف اصطلاح

٦ (قوله لان التأديب علة
 حاملة على الضرب آه)
 المفعول له سبب حامل
 للفعل على الفعل ويقسم
 الى قسمين احدهما علة
 غاية للفعل كالتأديب
 لاصرب والثاني ما ليس
 كذلك كالجين للعود
 والقسم الاول يكون بحسب
 تعلقه علة للفعل وبحسب
 وجوده في الخارج مفعولا
 له والقسم الثاني يكون
 بحسب وجوده في الخارج
 علة للفعل
 ٢ (قوله واى منع في ان
 ينعا آه) قد يقال المنوع
 هو الاتفاق في المفهوم دون
 الاتفاق في مأل المعنى
 المقصود منه

٣ ومنه ضربته تقويما ووعظته تأديبا لكن بين قولك جئتكم اصلا حالكا وبين قولك ضربته تقويما فرقا دقيقا وهوان
الاصلاح يقع بفعل آخر بعد الجيء كما يجئ اليه مثلا فنعطيه شيئا او تعطله فتصلح بهذا الفعل الذي بعد الجيء حاله بخلاف
التقويم في ضربته تقويما فان الشك في بوجده بنفس ١٩٣ - الضرب لاشئ آخر بعده وكذا قولك اعطيتك كذا مكافاة

للعلم فكافاة حصلت منك بنفس الاعطاء فشدته الامتراج في مثل هذا صح ان يقال ضربك تقويم ووعظك تأديب واعطاؤك مكافاة وهذا الذي اولهم الزجاج حتى قال انه مقول مطلق لانه لما رأى ان معنى ضربت قومت بالضرب فقال معنى قولك ضربت تقويما قومت بالضرب تقويما ويجوز لك ايضا ان تقول في نحو جئتكم اصلا ان يجيئك اصلا لكن مجازا بعد من مجاز قولك اعطاؤك مكافاة اقرب اذ لا واسطة بين الحدين ههنا بخلاف قولك يجيئك اصلا كاتين آه انسخه ٤ قوله ان قومت من زيغته لم يسم آه اوله تقوم الشارح من زيغاته فيستوي ما تعاج منه وانحى ٥ قوله (يركب كل عافر جهور مخافة وزعل المحبور آه) العافر العظيم من الرمل (ش) لا يثبت شيئا (١٣) والجهور المشرقة (ل) على ما حولها وهى المجتمعة والجهور من الناس يجلبهم والزعل النشيط وقترزل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهو ربه فتهسور وانهار اى انه يدم الهير ما الطمان من الارض والجمع الجهور ٦ من يقول نسخة قوله يقول من تهولت لشيء اذا قصورت له بصورة امرهائل

القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا بالنصب الجامع للشرائط فخذ الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعاليه حدث شاركة في الفاعل والزمان ومعنى تشاركتما في الفاعل ان يقوما بشئ واحد كقيام الضرب والتأديب في ضربته تأديبا وبالتكلم وتشاركتما في الزمان بان وقع الحدث في بعض زمان المصدر بكتك طعما وقعدت عن الحرب جباا ويكون اول زمان الحدث آخر زمان المصدر نحو دبستك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتكم اصلا حالكا وشهدت الحرب ايضا لله دة بين الفريقين ٣ فاذا كان الحدث المعال تقضيلا وتفسير المصدر الجميل كما في ضربته تأديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا خدثان في الحقيقة حتى يشتركا في زمان بل هما في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ابدته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التأديب والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليس هذا المصدر المنصوب لان الشئ لا يكون علة لنفسه بل هى اثره اى ضربته لتأديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعنى التأديب لم ينتصب عند النحاة لعدم المشاركة في الفاعل وفي الزمان اذ ربما لا يحصل هذا الاثر فكيف يشارك الضرب في الزمان كما قال ابن دريد ٦ والشج ٤ ان قومت من زيغته لم يتم النقص منه ما التوى ٧ وانما نصبت هذا المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركته الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كالمبتدأ وبعض النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذى يقوى فى ثلثي وان كان الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين على رضى الله تعالى عنه في نهج البلاغة ٨ فاعطاه الله النظرة استحقاقا للنسخة واستتماما لليلة ٩ والسحقى للنسخة ابليس والمعطى للنظرة هو الله تعالى لا يجوز ان يكون استحقاقا لامن المفعول لان استتماما اذن يكون حالا من الفاعل وكذا انجازا للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول الججاج ١٠ يركب كل عافر جهور مخافة وزعل المحبور ١١ والهول ٦ من تهور الجهور ١٢ فان الهول بمعنى الافزع لا الافزع والثور ليس بمفزع بل هو فزع وكذا اجاز ابو على عدم المقارنة في الزمان وذلك انه قال في التذكرة على القراءة الشاذة ١٣ هذا يوم يقع الصادقين صدقهم ١٤ ينصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا (قوله وانما يجوز حذفها) اى حذف اللام (قوله اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعال) اى اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الناصب له وهو الفعل المعال بالمفعول له اى اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا (واقتصر المصنف على شرطين بما شرط في المفعول له فم بشرط كونه مصدرا لدخوله في قوله فعلا لفاعل الفعل المعال ولم بشرط كونه بتقدير اللام وجواب له وان لا يكون من غير لفظ الفعل لانه علم

العظيم من الرمل (ش) لا يثبت شيئا (١٣) والجهور المشرقة (ل) على ما حولها وهى المجتمعة والجهور من الناس يجلبهم والزعل النشيط وقترزل بالكسر فهو زعل هار الجرف وهو ربه فتهسور وانهار اى انه يدم الهير ما الطمان من الارض والجمع الجهور ٦ من يقول نسخة قوله يقول من تهولت لشيء اذا قصورت له بصورة امرهائل

ذلك من الحد (وشرط بعضهم كونه من أفعال القلب قل لأنه الحامل على إيجاد الفعل والحمل
 على الشيء متقدم عليه وأفعال الجوارح كالضرب والقتل تلاشي ولا يتبقى حتى تكون حادثة
 على الفعل وأما فعل الباطن كالحلم والخوف والارادة فانه يتبقى (والجواب انه ان اراد وجوب
 تقدم الحامل وجودا لمعصوع وان اراد وجوب تقدمه اما وجودا او تصورافهم ولا يتبع
 ويتنقض ما قل بجوارح وجوبك اصلا لا لامرك وضربه تأديا اتفاقا (فإن قال هو يتنقض
 حذف مضاف الى ارادة اصلاح و ارادة تأديب (قلنا يجوز ايضا جثتك اكرامك الى وجبتك
 اليوم اكرامك غذا بتقدير المضاف المذكور بل يجوز جثتك سما ولنا فظهر ان المنعول
 هو الظاهر لا المقدر المضاف (مقول المنعول له على ضررين اما ان تقدم وجوده على مضمون
 عام له نحو قدمت جيناهم ومن أفعال التلويحكم قلوا واما ان تقدم على الفعل تصورا اي يكون
 غير صا لا يلزم كونه فعل التلب نحو ضربه تقويما وجته اصلاحا (قل المصنف وانما شرط
 لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران لان غاية الافعال كثير اما حتى جامعة لشرطين فصارت
 مع الشرطين ظاهرة مشهورة في العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدره لليلة
 العلية وحصول الشرطين دليل عليها ويحزى الى الراى وجوب تكثير المنعول له لتشابهه لحدال
 والتميز وبعبارة الاصاح قاض عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم اخاره و اعرض
 عن شتم التميمي تكرما و كذا قوله تعالى (وحذر الموت) وقال الجزولي اذا اغبر بالام وجوب
 تعريفه فلا يثبت جثتك لا كرام لك ومنعه الاندلسى وقال لا ارى منه مائعا (وقال ابن
 جعفر انه في حال تكثيره يشبه الحال والتميز في كون البيان بكرة فوجب اتصافه شهما
 والظاهر جواز ذلك الاتري الى قوله تعالى (فقطيل من الذين هادوا حرمنا) وبالله السنية
 ههنا كاللام قال المالكي اذا حصل الشرائط فخر المقترون بلام التعريف اكثر من نصيه وانجبر
 بالعكس ويستوى الامر ان في المضاف هذا قوله والاول ان يحال ذلك على السماع ولا يميل
 قوله (المنعول معه هو المذكور بعد الواو لمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى) قوله لمصاحبة معمول
 فعل احراز عن نحو ضيعته في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع
 ويعني بالمصاحبة كونه مشاركا لذلك المعمول في ذلك الفعل في وقت واحد فربما سرت وزيدا
 مشاركا للتكلم في السير في وقت واحد وقعر سيرهما معا وفي قولك سرت انور زيد بالعنفيد شارك
 في السير لكن لا يلزم كون السيرين في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول
 الفعل الذي يصاحبه المنعول معه فاعلا كافى سرت وزيدا نظرا الى ان عمرا في قولك
 سرت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا منعول بهه ويتنقض ما قل به نحو حبيبك وزيدا
 درهم فان الكاف معمول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعين عمرا في المثال المذكور
 له عطف فلان اصل الواو التي قبل المنعول معه هو العطف وانما يدل ما بعده عن
 العطف الى الصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في جاتي زيد

وعمره يحتمل تصاحب الرجلين في الحي* ويحتمل حصول مجيء أحدهما قبل الآخر
والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمر لا يمكن التخصيص بالنصب
على المصاحبة. لكون النصب في العطف الذي هو الأصل أظهر في قوله (فإن كان الفعل لفظا
وجاز العطف فالوجهان مثل جئت أنا وزيد وزيدا وإن لم يجز العطف تعين النصب نحو جئت
زيدا وإن كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما زيد وعمر والاعتين النصب نحو مالك وزيدا
وما شئت وعمر لأن المعنى ما تصنع) اعلم أن مذهب جمهور ٢ العلماء أن العامل في المفعول
مع الفعل أو معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وإنما وضعوا الواو موضع مع في بعض
المواضع لكونه اختصارا لفظا وأصل هذا الواو والعطف الذي فيه معنى الجمع كما يجيء
في بابها فتناسب معنى المعية أن قالوا لا يتقدم المفعول معه على ما عمل في مصاحبه اتفاقا فلا يقال
والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر الفاعلين على عاملها (و يجوز أبو الفتح تقدمه على المفعول
المصاحب تمسكا بقوله جعلت ونحشاضية ونجحة * ثلاث خلال است عنها جرعوى *
والأولى المنع رعاية لأصل الواو والشعر ضرورة (وقال الكوفيون هو منصوب على
الخلافا فيكون العامل معنويا كالنفا في الطرف خبر للبند والاولى إحالة العمل على العامل
اللفظي مالم يضطر إلى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب بإضمار فعل بعد الواو
كأنك قلت جاء البرد ولايس النبالسة أو صاحبها وكذا في غيره والأخبار خلاف الأصل
(وقال عبد القاهر هو منصوب بنفس الواو والأولى رعاية أصل الواو في كونها غير عاملة
ولو نصبت بمعنى مع مطلقا لنصبت في كل رجل وضيعته (وقال الاخفش نصبه نصب
الغاروف وذلك أن الواو لما أقيمت مقام المنصوب بالنافية والواو في الأصل حرف فلا يحتمل
النصب اهملى النصب ما بعد ما راية كما أعطى ما بعد اذا كانت بمعنى غير أعراب نفس غير
ولو كان كما قاله جاز النصب في كل واو بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته (قوله فإن كان
الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان) هذا أولى مما قاله عبد القاهر في نحو قام زيد وعمر أنه
لا يجوز فيه إلا العطف ولعله قال ذلك لأنه مخالفة للأصل الذي هو العطف للدواع وهو ممنوع
لأن ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة (وقوله جئت أنا وزيد وزيدا) مثل قام زيد
وعمر وإن كان ينبغي أن يكون العطف في جئت أنا وزيد عند عبد القاهر أو يجب وذلك أن
توكيد المرفوع المتصل بالمتصل في الأغلب للعطف وهل يشترط في نصب الاسم على
أنه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه (قال الاخفش نعم فلا يجوز
جلس زيد والسارية إذ لا يستند الجلوس إلى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد
وطلوع الشمس وإنما ذلك عنده من جهة لأصل الواو في العطف وإجازة غيره
استدلالا بقوله ما زلت أسير والنيل ولا يقال سار الماء بل جرى (٢) وله أن يقول أن
ذلك لاستعارة السير لجرى النيل لما اقترن به ما يصح منه السير بقوله تعالى ﴿ولله
يسجد من في السموات والأرض طوعا وكرها وظلالهم بالغسود والآصال﴾ وقرئ

٢ البصريين نهضة

٢ قوله (وله أن يقول أن
ذلك لاستعارة السير) فيقدر حينئذ يسير بمعنى
يجرى لأن يحمل أسير على
المعنى الحقيقي والجازي معا
وكذا الحال في الآية

منه قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ عَذَابِهِمْ عَالِمُونَ﴾ من عني على نفسه ومنهم من عني على رجلين كما هو على حدس سرور
في المعنوي كقولهم علمتها نسا وماء بارد اي وسقيتها ماء وقيل لا تخور العنق في استوى
الماء والخشعة اعمال استوى ههنا ليس معنى استعمال ل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ﴿فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ عَذَابِهِمْ عَالِمُونَ﴾
فأستور كما وله ما تخور اعذب في هذا المثال ايضا ويقول استوى ههنا بمعنى تسوى
لا بمعنى اسقام ولا ارفع والمضى تساوى الماء والخشعة في العلو اي وصل اده الى الخشعة
فليس الخشعة ارفع من الماء والخشعة ههنا مقاس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقدر بده
ولا تخور العنق في قولك استاعلم ومالك لا تقصدها بمصاحبة الخاطب في العنق
والقدحير الاصل في استاعلم حال مالك ماب ومالك ثم حسب تخدوف مـ قول امير
وحده المسد المعنوي عليه مالك لقيام القربة على كلا المحدثين ويقرب من ذلك
حدس الحرمان الثاني من المركب النصاب والحرمان الاول من المركب النصاب اليه ثبوت
مشرق ثالث عشر ثلاثة عشر على ما في باب العدد وقولنا فاست ومالك مثل كل رجل
وصيحه اي فاست ومالك معترضان والمعنى اما لا ادخل بملك وبين ممالك ولا اثير هيل
بما يتعلق باصلاحه فاستاعلم بما يصلحه ومثله قولهم استاعلم وركب وهذا يستعمل في التهدد
اي استاعلم برك فاعلم احتراذك عليه لما عنت من ترك مكافاته للحريرين نه الى عهد
وربك اي انما معترضان ما لا ادخل بملككم ولا ادعوه عليك فادعوا حسك وهذا المعنى ابلغ
ما يكون في باب التهديد والحدود (وقال عبد القاهر المعنى استاعلم وركب تحاربك هو
عده على حدس حرمان من الجملة النابية وليس ما ذهب اليه بدالك وكذا قول العدي ان مدبره
استاعلم من غيرك وركب اسلم مكما وهذا العدد تقدم من حيث المعنى المعلوم من استاعلم
وربك (قوله وان لم يختر العنق تعين الصب نحو حث وريدا) جهوز القناعة على ان الصب
مخارجه ههنا لا ادعوا واحسودك مسمى على ان العنق على الصب المرفوع المصل بلا تأ كيد
بالفصل ولا فصل بين المعنوي والمعنوي عليه فنجح لا تمتع كايحي في باب العنق
(قوله وان كان معنى) اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على صريين لانه اما ان يكون
في القبط مشعره دورى او لا فالاول نحو ممالك لان الحار والحرور مثل في الفعل او ثانياه معه
وما شاك لان قولك شاك معنى فعلك وصفتك فهو معنى المصدر الذي يد معنى المصدر الذي
فيه معنى الفعل وحسك وقد كثر وكيفك فكوما معنى كفاك ونحو ويلاك ووياب وويل
لن لان الومل معنى الهلاك وفي المصدر معنى الفعل وكذا قولهم رأسك والحنا و امر اوسه
وشاك والخج ان جعلوا الواعى مع فان المصوب قلها دال على الفعل المقدور وهذا القسم على
صريين اما ان يخور العنق فيه لا مكلف او لا فالاول نحو ما ليد وغرو وما شان ليد وغرو (فان
المصنف العنق واحد فيه ادهو الاصل فلا انحصار الى غيره امير ضرورة وليس
نشي لان الص على المصاحبة هو الداعي الى الصب وقد يكون الداعي الى الصب
ضروريا ولو سلم انه ليس بضروري فلما لم لا يخور تحلة الاصل لداع ولم

يكن ضروريا (وقد غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النص والافلا) والثاني نحو مالك وزيدا وماشائك يجعل الضمير مكان الظاهر المجرور (فالكوفيين يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا إعادة الجار) والبصريون يجوزونه للضرورة واما في السعة فيجوزونه. شكاف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل بمقدر الضمعه (فقال المصنف ههنا انه يعين النصب نظرا الى لزوم التكاف في العطف) وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ بالجر في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا عن ماشائك او مالك وزيدا وماشائك زيد وعمر اربعة اوجه الا كثرون على انه بالفعل المدلول عليه بما شائك ومالك اي ماصنع وذلك لان ما طال به الفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار او المصدر وفيها معنى الفعل فتطافرا على الدلالة على الفعل ومن ثم امتنع في الاختيار هذالك واماك لغوات ما الاستفهامية (وقال سيدي بتقديره ماشائك وشان ملايستك زيدا ومالك وللايستك عمر او ماشان زيد وملايستك عمر) فهو مفعول المصدر المقدر (قال السيرافي هذا تقدير معنوي لا يخرج ذلك عن معنى ماصنعت وماصنعت لان هذا ملايسة ايضا يعني ان سيدي به لا يريد بتقدير ملايستك ان الاسم منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع مفعوله كالوصول وصلته ولا يجوز حذف الموصول مع بعض صلته وابقاه البعض الآخر كما بحث في باب المصدر واما قدس سيدي به بهذين المعنيين فقط لان اللفظ مقدر بما ذكر (قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر هو العامل واما جاز ذلك ههنا القوة الدلالة عليه لان مالك وماشائك اذا جاء بعدهما نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملايسة المجرور لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع تؤذن بمعنى الملايسة (وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب ببيان مقدر تكفي مانت وزيدا اي ما كان شائك وما كان لك) (وقال السيرافي وان خروف الاسم منصوب بلاس كانك فذلك مالك لا يستزيد وانوادل على معنى لابس وانما تركبا ههنا ادبا كز سيدي به من نصب الاسم مصدر مقدر لزمها يبدوا الواو عن الفعل ونصب الاسم بهذا لا يصح اجمع بين الواو ذلك الفعل المقدر فيؤى مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في التجميع وانضم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوى نحو مانت وزيدا وكيف انت وقصعة من تريد وما التجدي والمتنور فههنا العطف اولى بلا خلاف وان قصد المصاحبة لعدم الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولها في غير الفعلية (قال سيدي ههنا انما نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعدما الاستفهامية ويكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والثاني اذا كثروا وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا وصار كأنه منطوق به (ورد المبرد تقدير سيدي به وقال لامعني تخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل) قال السيرافي لم يقصد سيدي به تبينه التخصيص وانما ار التمثيل على الوجه

الممكن والتبديل ليس حدا لا يتجاوز وقول الراي ٣ ازمان كان قومي والجماعة كالنبي ٤
 ٢ منع الرحلة ان تبديل ميلا ٥ اي ازمان كان قومي والجماعة (وقول بعضهم اما واياه
 في لحاف اي كنت ويايه في لحاف ابعد من نحو ما انت وزيدا وكيف انت وقصعة بالنسب
 وذلك لاشعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة وقوع كان بعدهما
 ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه (قوله في لحاف لاذكرنا ان المنقول معه لا يتقدم
 على السامع فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايتك للرفع فيه واجب
 وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الضمير نصبه بالخبر المقدر وانكره ابن
 بابشاد ويجب على مجز الصب استمرار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان لم يمتد
 الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم واما لا اري
 معان تقدم المنقول معه على تامه اذا تأخر عن المصاحب فان ذلك مع واو العطف الذي هو
 الاصل جائز نحو زيدا وعمر انقيت فقول العامل في الجماعة واياه كالنبي وفي لحاف واما
 امتنع الصب في الاصح في ضيعته لكون الخبر المقدر اضعف من الطاهر ولذا وقع به
 المنقول معه حال ماقبله او خبر عنه نحو كنت وزيدا قائما وممرت وزيدا راكبا فتحكمه في مطابقة
 ماقبله حكمه لوقوع قبل المنقول معه وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعده المعلوم فيقال كنت
 وزيدا ونظمتين وممرت وزيدا راكبا فنظرا الى المعنى والى اصل الواو اي العطف ومنع
 ذلك ان كيسان وفي كون المنقول معه قياسا خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا
 وقيل بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله تعالى ٦ فاجعوا امركم وشركاءكم ٧
 ٣ لا يجوز ان يعطى شركاءكم فيه على ماقبله لا بد من رفع لان الاجماع لا يمتد الى الاعيان
 لا يقال اجعت زيدا فيكون التقدير اجعوا امركم واجعوا شركاءكم كواو الاولى جملة مفهولة
 معه اي اجعوا امركم مع شركاءكم للسلامة من الاضمار ٨ قوله (الحال ما بين هيئة الفاعل
 او المنقول به لفظا او معنى نحو ضربت زيدا قائما وزيدا في الدار قائما وهذا زيد قائما)
 قال المصنف لا يدخل فيه التعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد في الخرد ان يكون
 لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحد وقولك عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة
 الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة فاعل اذ لفظ عالم هنا مثلها في
 قولك زيد رجل عالم مع انها مبنية لهيئة خبر المبتدأ لاهية الفاعل بل انما علم كون عالم
 في جاءني رجل عالم بيان لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف الحال فان راكبا في قولك
 جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل او المنقول حتى لو قلت
 رجل قائما اخولكم يحز لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل (اقول لئلا ان يمنع ان المحذورين
 ان يدل على كل ما يدكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يدكر في حده وبعد التسليم فليس في هذا
 الحد تحقيق معنى الحال وبيان ماهية لانه بما يتوهم انه موضوع لبيان هيئة الفاعل او المنقول
 ١١ الا في حالة الفعل فيض في جاءني زيد راكبا ان راكبا هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المحي فيكون

٣ قوله) كالنبي منع الرحلة
 ان تبديل ميلا) الرحلة مخرج
 من جلود ليس فيه حش
 كانوا يتخذونه ثم كن
 الشديد

٣ الاولى انصاف شركاءكم
 على انه مفعول معه وقالوا
 يجوز ان يكون الواو للعطف
 على ان ينصب شركاءكم
 بقدر اي واجعوا
 شركاءكم وذلك لان الاجماع
 لا يمتد الى الاعيان لا يقال
 اجعت زيدا قائما

٤ قوله (وقد تر الوظيف وساقها آه) ترت التواة من مرضاحها فتروتر اي ثدرت وضرب يده بالسيف فآثرها اي قطعها واندرها والوظيف مستدق الذراع والساق من الخيل والابل ونحوهما اي يقول الشيخ المذكور في البيت السابق وقد سقط عظم ساق نافذة ١٩٩ التي عقرتها والبيت السابق فرت كهامة ذات خلف جلالة

عقبلة شيخ كالويل
يلتدد قوله مرضاحها
من رخصت التواة كسرتها
وقوله كهامة اي نافذة
ضخمة سمينة والخلف جلد
الضرع والويل العصا
الطويلة الغليظة ه قوله
(قد آتيت بمؤيد) وآده
اي دفعه حيا والمؤيد الداهية
٦ قوله (وقد اغندى
والطير في وكناتها *
بنجرد قيد الاوابدهيل *
الاغنداء الضد وهو
نقيض الروح والوكنة
بالضم موقع الطير ايتاقت
النجرد الماضي في السير
والهيكل الفرس الطويل
الصخم ويقال للجواد
قيد الاوابد لانه يمنعها من
النوات والفرار

٢ قوله (كان حواميه
مدبرا) الحاميتان ماعن
عين السنبك وشماله
والسنبك طرف مقدم
الحافر

٣ قوله (عوذ وبهشة
حاشدون عليهم آه) عوذ
بالضم ابوح من العرب وبهشة
بالضم ابوح من سليم يقال
جاء فلان حاشدا اي مستعدا

غلطا ويخرج عن هذا الحد الحال التي هي جملة بعد عامل ليس معه ذوال نحو قوله * تقول ٤
وقد تر الوظيف وساقها * الست ترى ان ه قد آتيت بمؤيد * وقوله ٦ * وقد
اغندى والطير في وكناتها * بنجرد قيد الاوابدهيل * ويخرج ايضا الحال عن المضاف
اليه اذا لم يكن المضاف تاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى * قل بل ملة
ابراهيم حنيفا * وقوله تعالى * دابر هؤلاء مقطوع مصحين * وقول الشاعر *
٢ * كان حواميه مدبرا * خضبين وان لم يكن تخضب * وقوله ٣ * عوذ وبهشة
حاشدون عليهم * حلق الحديد مضاعفا يتلهم * واما قوله تعالى * النار مشواكم *
اي موضع مشواكم اي ثوانكم خالد بن وقولنا عجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد بمجرد
فالمنسوب فيهما حال من الفاعل او المفعول فلا رد اعتراضا وله ان يقول ان
الحال بما اضيف اليه غير العامل في الحال لا يجيئ الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا
بصح حذفه وقيام المضاف اليه مقام كما انك لو قلت بل تتبع ابراهيم مقام بل تتبع
ملة ابراهيم جازفكا * نه حال من المفعول او اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا وهو جزء المضاف
اليه فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى * ان
دابر هؤلاء مقطوع مصحين * فتقوله مصحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع
وذلك لانه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف اليه دابر فكانه وهو حال
عن المضاف اليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف اليه لان دابر الشيء اصله فكا * نه
قال يقطع دابر هؤلاء مصحين فكا * نه حال عن مفعول مالم يسم فاعله * وكذا كان
حواميه مدبرا اي تشبه حواميه مدبرا او اشبه حواميه مدبرا فكا * نه حال من الفاعل
او المفعول وكذا قولهم عليهم حلق الحديد مضاعفا (فالاولى ان تقول الحال على
ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ما بينهما فحد المنتقلة جزء كلام
يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او بالمفعول
او بما يجري مجرىهما فبقولنا جزء كلام تخرج الجملة الثانية في نحو ركب زيد
وركب مع ركوبه فلامه اذا لم يجعلها حالا ويخرج قولنا حصول مضمونه المصدر
في نحو رجع القهقري لان الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج
الذمت بقولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل او بالمفعول فانه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه
ذلك التعلق وقولنا او بما يجري مجرىهما يدخل حال الفاعل والمفعول المعنويين نحو هذا
يعلي شيخا * وكانه خارجا من جنب صفحته على ما يجيئ والحال عن المضاف اليه الذي
لا يكون في المعنى فاعلا او مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله
* تقول وقد تر الوظيف وساقها * وفي قوله * وقد اغندى والطير في وكناتها *
وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيئ مقرر المضمون جملة كما يجيئ شرحها فقولنا

بشا والحلقة بالتسكين حلقة الدروع وكذا حلقة الباب وحلقة القوم والجمع حلق بالفتح على غير قياس وقال الاصمعي
لني بالكسر ٣ عول تسخنة الجمل الحالية الحالية عن الضمير ليست مبينة لهيئة الفاعل ولا المفعول بل هي م

غير حدث احقر من المصوب في محور جمع وحوا ^١ ثم اعلم ان الـ قد يكون عن المعنى
 وحده كما يريد اراكوا من المفعول وحده نحو صرت ريذا مجردا عن ثيابه فاما قلت ليس
 ريذا وراكا فانه كان هناك قرينة خالية او مقلية تبين صاحب الحال حارا ان جعلها لم تقتل
 من السائل او المفعول وان لم تكن وكان الحال عن السائل وحب تقديمه الى حسب صاحبه
 لارائه انفس حوليت راكنا ريدا اقل لم تقدمه من عن المفعول واما اذا كان الـ عن الفاعل
 والمفعول معا فان كانا متعينين فالاولى الجمع بينهما فانه احصر نحو لبيت ريذا راكبين ولا مع
 من التبريق نحو لبيت راكنا ريذا راكنا ريدا راكنا ريدا وان كانا غليظين فان كانا
 هناك قرينة يعرف بها صاحب كل واحد منهما حال وقوعهما كيف ما كانا نحو لبيت ريذا
 مصعدا بمجده وان لم يكن فالاولى جعل كل حال تحت صاحبه فهو لبيت ريذا
 ريذا مصعدا ويجوز على ضعف حمل حال المفعول بحسبه وتأخير حال السائل نحو لبيت
 ريذا مصعدا محذورا والمصعد ريذا لا يلائم كان قرينة المفعول اقدم من مرتبة الـ
 احقر الحدين وقد تمت حال المفعول على حال الفاعل اذا لاقى من كون احد الحدين بسبب
 صاحبه للممكن كل واحد تحت صاحبه ويجوز عتاب احد حال السائل والمفعول
 على الآخر كقولك لبيت ريذا راكنا وماشيا فانه ^٢ واما سوى ذكر كما للمياه مضمرة
 لا ومدراسة وحوار الجمهور وهو الخى ان يعنى ثنى واحد احوال متعددة مسئلة
 كانت نحو اشترت الثمران حلوا معا او غير متصادمة كقوله تعالى ^٣ اخرج
 مهادنؤ مامد حورا ^٤ كبحر في حرر المتأ ومعه بعضهم دلت في الحال متعادلة كقوله
 اولا فاساء الى الرمان والمكان فحل نحو مذحور اما الامم فيعبر مذوا واستكر منه في المتكلم
 فدعا مطلقه ولا وجه له فاس ودلتان وقوع الفعل الواحد في زمانين او مكانين فحسب محل
 نحو حلست حلكت امامك وحسب اليوم امس الى لو عطفت احد هما على الآخر جاز لا يثبت
 على نكران الفعل نحو حلست حلكت وامامك وكذا حور ان لم يتبين المكان او الزمان
 نحو حلست حلكت امس وقت الصبر وامامك وحسب اذار واما تقييد الحدث بتقدير محسن
 كقوله تعالى ^٥ مذؤ مامد حورا ^٦ او متعدي في محسن غير محسن كقوله تعالى ^٧ اشترته اسو
 اسودا وبمترج كقوله اشترته حلوا حاصلا فلا بأس به واعلم ان تكرار الـ بعد ما واحد
 لو حوثر تكرير اما نحو اضرب ريذا اما قائما واما متاعدا وكذا عملا لا يتركرو في الابد
 كقوله تعالى في اسم لا الترتبة نحو حافى ريذا لا راكنا ولا ماشيا ويذكر امر اذا نحو جافى ريذا لا راكنا
 (قوله لفظا او معنى) حال من الفاعل او المفعول اى ملبوذا او معويا وقد كررنا انما
 والمفعول الغليظ اما المفعول الموصى فهو شيخى في قوله تعالى ^٨ (هذا على شيخا) ^٩ و
 فعلى حرر متدا وهو في المعنى مفعول لدلول هذا اى انه على على او اشير اليه شيخا وا
 السائل الموصى فكما في قوله ^{١٠} كانه جارحا من حبب صحبته ^{١١} لا سؤد شره
 سؤو عد متفاد ^{١٢} اذا لفظى يشه جارحا سؤود شره ولا يشهره باشه جارحا

م مينة لبيت ريذا من صدور
 الفعل عن السائل وهو موجه
 على المفعول كقوله
 لبيت والخيض قدم ونحوه
 الا انه حمل سان هيه
 رمان الساعلية والمفعولية
 بسا الهشة داب الساعل
 والمفعول لكون الهشة الاولى
 لارعة لثانية لان الفاعلية
 والمفعولية لا تسلك عن الزمان
 وهيه حمل هيه اللارم
 هيه للزوم مساحه
 ه قوله (واما سوى ذكر كما
 الماياه) البيت للمروس
 ثنى في تقديره التي من حله
 الفصل السابع المعلقة
 قوله (كقوله تعالى اخرج
 مهادنؤ مامد حورا) اذ ام
 العيب والدم والدحور
 الطرد والاعداد
 قوله (سؤود شره
 سؤو عد متفاد) السؤود
 الحديدة التي تشوى بها
 اللحم وفادت اللحم وافادته
 اذا شوته والشره جمع
 شارب كصحب وصاحب
 والشره الجماعة والمباداة
 المشوى

المشابهة هي المقيدة بحال الخروج لا التشبيه (وقال المصنف في مثال الحال عن الفاعل
 المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لان قائما حال من الضمير في الطرف وهو فاعل لفظي
 لان الفاعل المستكن كالمفوض به فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا
 حالا عن الفاعل اللفظي وليس يجوز كون الحالين في المثالين عن زيدا عند من يجوز
 تخالف عاملي الحال وصاحبها ٥ قوله (وعاملها الفعل او شبهه او معناه) يعني يشبه
 الفعل ما يمل على الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
 والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالطرف والجار
 والمجرور وحرف التنبيه نحوها ان زيد قائما عند من يجوزها التنبيه من دون اسم الاشارة
 كما يبيح في حروف التنبيه واسم الاشارة نحو ذازيد راكبا وحرف النداء نحو يا ربنا نعمنا
 واما حرفا التثنية والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر انهما ليسا
 بعاملين لان التثني والرجي ليسا بمقيدين بالحالين بل العامل هو الخبر المؤخر على ما هو
 مذهب الاخفش كما يبيح لكون مضمونه هو المقيد وحرف التشبيه نحو كانه خارجا البيت
 وزيد كهمرو راكبا وكذا معنى التشبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا
 والمنسوب نحو ان اقرضني مثقرا واسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا واما نحو ماشا نك
 واقفا فلان الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يمل في الحال معنى حروف
 الاستفهام والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا وينقض ما قاله باسم الاشارة وحرف
 التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عاملها في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو وان
 تشبهانه لفظا ومعنى ولا يملان في الحال فالاولى اسالة ذلك الى استعمالهم وان لامله ٥
 قوله (وشرطها ان تكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به
 وحده ونحوه متأول) انما كان شرطها ان تكون نكرة لان النكرة اصل المقصود بالحال
 تقيد الحدث المذكور على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف
 ضايعا وانما كان الغالب في صاحبها التعريف لانه اذا كان نكرة كان ذكر ما يميزها
 ويخصصها من بين امثالها اعني وصفها اولي من ذكر ما يقيدها بالحدث المنسوب اليها اعني حالها
 لان الاولى ان بين الشيء او لاثم بين الحدث المنسوب اليه ثم بين فيه ذلك الحدث فلي
 هذا اول المعرفة حالا لان التعريف عبث ضايع ولم تأول النكرة ذالحا لان غايته انه على
 خلاف الاولى (فقوله غالبا) يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تكريرها لان تكريرها
 واجب لا غالب (قوله وارسلها العراك) هذا مثال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال
 المعرفة ظاهرا اما مصدر واما خبر مصدر والمصدر اما معرف باللام نحو وارسلها العراك او
 معرف بالاضافة نحو اقله جهدي وطاقتك ووجدك ورجع عوده على يده وفيه قولان
 (قال سيبويه انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة وبجتهدا ومطيقا
 ومنفردا وعائدا والطاقة بمعنى الوسع وكذلك الطوق اسم موضع الاطاقة ووجدك في
 الاصل ووجدتك تحذف الناء لقيام المضاف اليه مقامه كما في قوله تعالى ﴿ اقام الصلاة ﴾

والوحدة الافراد ويمحور ان يكون الواحد ٢ والوحدة مصدر وحيد يقال وسما
وحدة كرهه بعد وعدا وعدة والجهد ههنا بضم الجيم والجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى
الاجتهاد (وقال القراء حويفتح الجيم المشقة ويضمها الطاقة) وقولهم على بدته متعلق
بموده او يرجع والحل مؤكدة والبده مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اى تأمنا
على ما ابتداء ويمحور ان يكون موده مفعولا مطلقا لرجع اى يرجع على بدته موده للمورد
كأنه موده منه ان لا يستقر على ما ينقل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو
قوله تعالى ﴿ وقملت فعلتك ﴾ فلا يكون من هذا السبب (وقال ابو علي ان هذه
المصادر منصوبة على انها مفعولات مطلقة للحال المقدر اى ارسالها معتركة العرائض
واقبله مجتهدا جهده ومطيقا طاقته ومنفردا وحده اى انفرادك ورجع تأمنا موده
وكأها مصابة الى التفاعل فلذا حذف العامل وجوبا كما مر في باب المفعول المتعلق به
المصادر وان قامت مقام الاحوال متصفة على المصدرية كما ينتصب على الطريقة
ما قام مقام خبر المتأ من الظروف نحو زيد قد امك ولا يعزب اعراب ما قام مقامه
(وقوله فارسلها العراك) صدر بيت للبيد وروى ماوردها العراك قال ﴿ فارسلها
العراك ولم يذمها ﴾ ولم يشفق على ه نقص الدخال ﴿ يصف الحمار والاقن والدخال
في الورد ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشابين
ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخال ويقال نقص البعير اذا لم يتم
شربه فعنى نقص الدخال عدم تمام الشرب اى اوردتها مرة واحدة ولم تنف على
انه لا يتم شرب بعضها لها بالمراعاة اما قولهم جاؤا قضهم بقضيضهم فالاولى ان تقول
ان المصدر فيه بمعنى اسم السائل اى قضتهم بقضيضهم اى مع مقضوضهم اى
كاسهم مع مكسورهم لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه
ان يكون قضهم مبتداء بقضيضهم خبره مثل قولهم كئله قوه الى فى اى قوه الى
فى وهو ههنا اطهر لانهم استعملوه على الاصل فقالوا كئله قوه الى فى ثم انحس
عن الجملتين اعنى قضهم بقضيضهم وقوه الى فى معنى الجملة والكلام لما فهم منها معنى
المفرد لان معنى قوه الى فى صار مشافها ومعنى قضهم بقضيضهم كافة لما ثبت
الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعراب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول اعراب
المفرد الذى قامت مقامه كاقلا في باب المفعول التلحق فى فاعليك سواء وكذا ينبغي
ان تقول فى يدا يداى ذويد بذى يد على حذف المضاف اى القد بالقد وكذا قولهم بعث
الشاة شاة بدرهم اى شاة بدرهم اى كل شاة بدرهم كقولهم رجل خير من امرأة اى
كل رجل كقوله تعالى ﴿ عثت نفس ما قدمت ﴾ اى كل نفس وكذا قولهم بعث الشاة
شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما فى كل رجل وضيعته اى شاة ودرهم مقرونان اى كل
شاة نصب ههنا الجز آن لقبولهما الاعراب وقال الخليل يحوز ان تأتى به على الاصل نحو
بعث الشاة شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم ائزم ما كان مبتدا التكرير لقيامه مقام الحال وقام الى فى

ه النص بالصاد المهملة
عدم تميم الشرب وبالجملة
تحريك الرأس وكلاهما
رواية

شاذ ووجهه انه لم يحذف المضاف اليه منه ليتكرر للتأنيق العرب على حرف واحد
وقد جاء ثلثهم قال المتنبي ٦ ٥ وقلتي على خوف ثلثهم ٥ ٦ حذف المضاف اليه وايدل
من الواو ميا للتأنيق على حرف واحد وهذا شيء قد عرض استطرادا ولتعد الى ما كنا
فيه من ذكر حال قضيم بقضيمهم فقول قد يستعمل قضيم ناعسا لما قبله في الاعراب
نحو قولهم جاء القوم قضيم بقضيمهم ورأيت القوم قضيم بقضيمهم ومرت بالقوم
قضيم بقضيمهم اما على التأنيق على ان يكون اصله جلة فيعطى جزءها الاول اعراب
جميعهم لصيرورتها بمعناه على ما ذكرنا في الحال او على البديل اى جاء قاضيم مع مقضومهم
(ومذهب الكوفيين ان انتصاب وحده على الظرفية اى لامع غيره فهو فى المعنى ضد معا
فى قولك جاؤا معا وكان فى معا خلافا هل هو منتصب على الحال اى يجتمعين او على
الظرف اى فى زمان واحد فكذا اختلف فى وحده فى نحو جاء وحده احوال اى منفردا
او ظرف اى لامع غيره جاء وحده مجرورا ٧ فى مواضع معدودة قريع وحده ونسج
وحده اى انفراده وهو فى الاصل ثوب لا ينسج ٨ على منواله مثله فاستعير للشخص
المنقطع النظير ٩ ويقال فلان جحيش وحده وغير وحده ورجيل وحده فى المعجب
برأيه وقيل جاء على وحده اى على انفراده وعلى معنى مع فوحده لازم الافراد والتذكير
والاضافة الى المضمير ولأزم النصب الا فى المواضع المذكورة والمعرف ظاهرا من غير
المصادر اما باللام نحو قولهم مرت بهم الجاه الفقير والجاه من الجاه وهو الكثير يقال
امراة جتاه المرافق اى كثيرة اللحم على المرافق والفقير من الفقر وهو الستر بمعنى الغافر
اى الساترين بكثرة اللحم وجه الارض حذف التاء جلا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعل
بمعنى المفعول كقوله تعالى ١٠ ان رجلة الله قريب من المحسنين ١١ وهو صفة الجاه اى
الجاهلية الكثيرة الساترة واللام فى الاسمين زائدة كما فى قوله ١٢ ولقد امر على النائم
يسمى ١٣ فضيت ١٤ ثمة قلت لا يعنى ١٥ ويقال ايضا مرت بهم جاء فقيرا ومنه
قولهم دخوا الاول فالاول قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ١٦ يذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول ١٧ اى مرتين واللام زائدة كما فى الجاه الفقير وقد يقع ما قبله
على البديل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاء فى الرجال ثلاثهم
واربعتهم وخمسنتهم الى العشرة وهذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير ما تقدم
منسوبة عند اهل الجواز على الحال لوقوعها موقع التكرار اى يجتمعين فى الجنى ونوعين
يتبعونها ما قبلها فى الاعراب على انها توكيده وربما عومل بالعاملتين العدد والركب
نحو جاء فى الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب عند الاخفش مضافا
كما يبحث فى باب العدد وقد ذكرنا قولهم تكلمه فاه الى فى (وقال الكوفيون هو
مفعول به اى جاء فاه الى فى) وقال الاخفش هو منصوب بتقدير من اى من فيه
الى فى ولا يقاس على قولهم فاه الى فى فلا يقال ما تشبه يده يدي ونحوه خلافا لهما
واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين رضى الله تعالى عنه ٣ فى صفين ١٨ فابالنا امس

٦ قبلها ودموى من ج
ادومها ١٩

٧ قوله (فى مواضع
معدودة قريع وحده)
القريع السيد والقريع
التحل لانه مقترع من الابل
اى يختاروا انه يقرع الباقية
يقال فلان قريع دهره

٨ قوله (على منواله)
المنوال الخشب الذى يلف
عليه الحائك الثوب

٩ قوله (ويقال فلان
جحيش وحده آه)
الجحيش ولد الحمار ويقال
للرجل اذا استبد برأيه
جحيش وحده نوع غير وحده
وهما ذم

١٠ كلمة تمت هى العاطفة
قد يلحقها التاء فى عطف
الاجل سيلكونى

١١ قوله (فى صفين فابالنا
امس اسد العين)
صفين موضع كانت به وقعت
والعرين والعرين مأوى
الاسد واصل العين جماعة
الشجر

اسد العري ٥٤ وماذا اليوم شاه أصفه على حدف النصف أي مثل اسد العري ومثل
 شاه الحب ومخور ان يؤولا شعاعا ولا تقدير مصافا كما قال ميبويه في جعل
 ومخوء ٥ قوله (فان كان صاحبها نكرة وحب مذهبها) اسم انه يجوز سكر من الخ
 اذا احتسب بوصف كماله في الحديث فمما سبق رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم بين الخ
 فأي مرسله ساما كذا وكذا يقول حررت رجل طرف قائما اريد احصاه نحو نصرت الى
 حاربه ورجل يحاه او مسمه في الوشيد نحو قوله فاحل معدي عرسا ملته ٥ وقله في رجل
 راكا او يهي او اسنهام وذلك لانه يصير المكرم مع سبق هذه الاشياء سعيه فليس فيه ايهام
 كرا كما في باب السداه او كان ابو صفه على خلاف الاصل نحو موت حاتني رجل مني
 وثلاث لان المتصور نسمهم على هس العددي في حل الخ والوصف لا يصدق هذه المائدة
 او كان معرفه مشاركه لتب النكرة في الخ نحو حاتني رجل ويريد راكبي او قد فعل الخ
 حاتني راكا ورجل لانه يؤمن ان الناس الخ لو وصف اذا لوصف لا يقدم على الموصوف
 ولما اذا ما نحو حاتني رجل راكا قد تقدم في حل احصاء في الخ والوصف شعور ان
 راجلا راكا فطر المعرفا واما استشهادهم لتقديم الخ على صاحبها اسكر قوله
 ليه موخا ظل فديم ٥ فلا نسف عدم من شرط اتحاد عامل الخ وصاحب الاعلى مدف
 الاحش من مخور او صاع ريد في نحو في النار ريد على انه فاعل واما عند ميبويه فلم يكون
 الصمير في لغة دا الخال ومن حور احلاف المثل في الخال وفي صاحبها وخواطين اذ ملغ
 حور كون له املا في الخال وكون ظلل داخل مع ارتقاعه لا ابتداء (فان قيل خلاه ان يكون
 معي الامداء على مذهب ميبويه ان ان ظلل مرتفع لا ابتداء هو العامل في الخال انصفه
 عامل الخال وصاحبها) فليس المعنى على ان الامداء ملغ في الخال لانه ليس بكونه وحدث
 فكيف يعمل في الخال وليس مفساه ٥ واسم انه يجوز حدي من الخال مع عدم العمل نحو امو
 صرمت محرما ريد ان صرمت ٥ قوله (ولا يقدم على العامل الموصوف في العرفي وبعني
 المحرور في الاسخ) معرّف قبل انه من المحرور وان لم يند وكذا حارو المحرور وبني
 مائل المصنف يعني ان لا يقدم الخال على العرفي وشبهه في هذا خلاف (فميبويه لا يجيزه مثلا
 نصرا الى صعب العرفي واجاره الاحش بشرط تقدم المتأخر على الخال نحو ريد قائم في السار
 وذلك ما على مذهب من هو العرفي حتى حار ان عمل بعده فلا اعتماد في العرفي نحو في السار
 ريد كما تقدم في المتأخر فاما مع تأخر المتأخر فانه واقى ميبويه في المنع ولا يجوز قد ريد
 في الدار ولا قائما في الدار ريد اتقاه وذلك لتقدم الخال على عامله اذ في مذهب مذهب
 الاحش ايضا لانه ليس من تركيب العمل وعلى صاحبه وعلى ماصاحبه ذلك سألني
 المتأخر اياي نحو ريد قائما في الدار فان حور ما يكون ريد صاحب الخال به على حور
 احلاف عامل الخال وصاحب الخال متأخر عن صاحبه وان لم يجوز سألني وقسا ان

٤ قوله (وماذا اليوم شاه
 الحب) الحب والصفه
 ما تعربك مكان لا يعلمه الماء
 مستطيل معاد الشاء جمع
 شاه يطلق على العم

الضمير في النشرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في الحال وصاحبه فالحال
 متأخر عما صاحبه نائب عنه أي زيد أما يجوز زيد في الدار قائما وفي الدار قائما زيد في الدار زيد
 قائما فجاء اتفاقا (وأما إذا كان الحال أيضا ظرفا أو جاريا ومجرورا فقد صرح ابن برهان
 بجواز تقدمه على بناء الذي دون ظرف أو جار ومجرور وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز
 أن يسمي موضعها لا يقع غير هاتين نحو من أن اليا إياهم كذا قالوا ومن ذلك البر الكريستين أي
 الكر منه يستين فتدحال والعامل فيه يستين والعامل المعنوي إذا كان غير ظرف فلا خلاف في أنه
 لا يتقدم الحال عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كليت ولعل ونحو ما شئت وحرف الداء
 واسماء الأشارة وحرف التشديد والتنبيه والمنسوب نحو تميمي ونحو مثلث وغيرك واسماء
 الأفعال كل ذلك أضعف مشابهة الفعل لعدم موافقته في التركيب وإذا ضعف نفس الفعل
 لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه معموله كما فعل التجب فلا يقال راكبا أحسن زيد فانظرتك
 بمن هذه الجوامد وكذا الصفة المشبهة لا يتقدم معمولها عليها أضعف منها بهما للفعل
 (ونظائر لفظ جار الله في الفصل يوزن بجواز تقديم الحال عليه أو أضعف في العمل من الصفة
 المشبهة أضعف التفضيل ألا ترى أنه لا يطر در فعه للظاهر مثلها بل يحتاج إلى شروط كما يبحث
 في بابها وأما نحو قولهم هذا طيب مندرطبا وزيد قائما خير منه قاعدة وكذا نحو عمرو
 قاعدة مثلها قائما فسيح الكلام عليه عن قريب (وأجاز الزجاني أن تقول درهمك موزونا
 درهم عبدالله والعامل في الحال معنى التشديد في قولك درهم عبدالله لأن معناه يشابه درهم
 عبدالله فيكون حالا من ضمير درهمك في الخبر أو من درهم عبدالله والاولى المنع لضعف العامل
 قال فان أظهرت الكاف وقلت كد درهم عبدالله لم يميزان يكون حالا من درهم عبدالله
 لأن حال المجرور لا يتقدم عليه ويجوز أن يكون حالا من ضمير درهمك في خبر المبتداء
 والاولى المنع مع اظهار الكاف أيضا وكذا إذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم
 يتقدم على عامله فلا يقال والشمس طالعة جئتكم مراعاة لأصل الواو وهو العطف
 ولا يتقدم الحال أيضا على عامله إذا كان العامل مصدر التقديره بأن الموصولة وما
 في حيز الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا إذا كان العامل صلة للالف واللام أو الحرف
 مصدرى كما وإن لأن تقدم الحال إذن على هذه الموصولات لا يجوز وتقدمها على
 صلاتها متأخرا عن الموصولات أيضا غير جائز لما يبحث في الموصولات من امتناع
 الفصل بين الحرف المصدرى واللام الموصول وبين صلتها فلا تقول أعجبتني بمجرة
 الضراب هندا ولا بمجرة أن ضرب زيد هندا ولا بمجرة ضرب زيد هندا وأما في سائر
 الموصولات نحو أنذري راكبا زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا ٢ وإذا كان العامل مصدرا
 بلام الابتداء أو لام القسم جاز تقديم الحال عليه بأن تؤخره عن اللامين نحو أن زيد
 لراكبا ساروا والله لراكبا أسير كقوله تعالى لاني الله تحشرون كذا وتقدمه على
 اللامين لا يجوز لأن لهما صدر الكلام وأما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم
 المفعول إذا خلت عن الموانع المذكورة فيجوز تقديم أحوالها عليها نحو راكبا جاء

٢ قال المسالكي وإذا كان
 العامل مصدرا بلام الابتداء
 فلا يجوز أن زيد راكبا
 لسار وكذا إذا صدر بلام
 القسم فلا يجوز والله راكبا
 لا يسير لأن أصلها لام الابتداء
 كما يبحث في باب القسم وأما لا
 أرى مناعن الفصل بين
 اللامين والعامل بالخال
 فتقول أن زيد راكبا سار
 والله لراكبا أسير كقوله
 تعالى لاني الله تحشرون كذا

ريدوريد را كامتش ومجردا مضمروب (قوله خلاف الطرف) يعنى ان الحال والاسكان
 مشاهرا لطرف من حيث المعنى لان را كفى حشك را كما يعنى وقت الركوب الا ان الطرف
 بعدم على عامته المعنى الذى هو الطرف او الخارج خاصة سواء كان هذا المتدا نحو زيد يوم
 الجمعة عدك او قلته كقوله تعالى في كل يوم هو في شأن في وفولهم كل يوم فث توت
 (والحال لا يقدم عليه مذهب مطلقا ويقدم عند الاحتش ٣ بشرط تأخره عن المتدا كما
 مرود ثلث ثلثو معهم في الطرف بخلاف الحال وكان على المصنف ان يقدف قول بخلاف الطرف
 ما به يقدم على الطرف والخارج لا يقدم على معوى غيرهما من التنبه والتشبه وعردت
 انما في واعل انه اذا تكرر طرف واحد يصلح ان يكون حرا ما هو متدا في الحال لوق
 الاصل وتوثلها ما عورار فانه على انه حري في ذلك المتدا واستعصاه على الحالية كرموه
 تعالى في واما الذين سمعوا في احقة حالدين فيها في وقوله تعالى في فكانت اعصاهما
 في النار حالدين فيها في فلكوهم من يوحىين اعصاه على الحال كفى في الاين لاك لورصه
 حرا وعلقت الطرفين بلم يحسب لنا في فائدة ٤ واما عند المصيرين في الحالية راعده على
 الحريه لا واحده لان الاسم اذن يكون حرا بعد حرو الطرف اثنان متعلقين بالمر او يكون
 الطرف الاول متعلقا بالمر الذى بعده والثاني تأكيذا للاول والتأكيذ غير ضرر
 في كلامهم واما كان الطرف في الظاهر غير مستمر وقد تقدم ان معنى الاستمرار يكون
 متعلقا بتقدير محمريه الاسم الذى يلى المتدا الذى يلى ذلك الطرف واحده عند المصيرين
 محوكم ريدرا عاب ليكون الطرف متعلقا بذلك الحرو واخار الفراء والكسائي تصدك
 الاسم محوكم ريدرا عاب على تقدير ذلك رعة ريدرا عاب والحال دال على العصاب المتدوى
 اى هو يرعبك خاصة في حال رعبه في شئ اى ان رعب في شئ هو يرعبك (قوله
 ولا على المهور في الاصح) الذى تقدم كان احكام تقدم الحال على عامته وتأخره عنه
 وهذا حكم تقدم الحال على صاحبها في واعل ان الكومى معوا تقديم الحال على صاحبها
 اذا كان صاحبها ظاهرا مرموعا كان او مضموبا او محرورا الا في سورة واحدة وهي اذا كان
 دو الحال مرموعا والحال مؤحرا عن العامل فيمور ووجاه را كما ريدو لا يجوز رور را كما
 حاه ريدو وبمعصم يجوز انما تقدم الحال على دى الحال المنصوب المظهر اذا كان الحن
 صلا نحو صرمت وقد حرد ريدا واما اذا كان دو الحال صميرا محرورا بتقديم الحال عليه
 مرموعا كان او مضموبا او محرورا قالوا وذلك لان دا الحال اذا كان مضموبا وقدم الحن
 عليه ادى الى الاصطلاح قبل الذكر لان في الحال صميرا يعود على دى الحال المتأخر واما
 اذا كان صميرا فالصمير ان يشتركان في عوردهما على مفسرهما واما حوار تلك الصورة
 الواحدة اعنى نحو جاه را كاريذ فلشدة طلب الفعل للفعل وكل الفاعل روى الفعل والحال
 روى الفاعل فلا يكون صميرا قبل الذكر (واما المصيريه فاحاروا بتقديم الحال على صاحبه
 المردوع والمنصوب سواء كان مظهرا او مضمرا لان اليه في الحال الأخير عن صاحبه
 فلا يكون اصمرا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم حرو المتدا محو في داره ريدو وفي الفاعل

٣ من جيمه على الطرف
 وشبه فمعه

٤ واما مع نصه حالا
 فالطرف الاول يكون حرو
 للمتدا والثاني متعلقا بالحال
 منه فائدة

والمفعول نحو قوله تعالى ﴿فأوجس في نفسه خيفة موسى﴾ وإما أن كان ذو الحال مجرورا
فإن انجر بالاضافة اليه لم تقدم الحال عليه اتفاقا سواء كانت الاضافة محضة كافي قوله تعالى
﴿اتبع ملة ابراهيم حنيفا﴾ أو لا نحو جاتني مجردا ضاربه يزيد وذلك لأن الحال تابع وفرع
لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم تابعه ايضا وان انجر ذو الحال بجرع الجر
فسبويه واكثر البصرية بمنوع ايضا تقدمها عليه للعللة المذكورة (وقتل عن ابن كيسان واني
على وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالى ﴿وما أرسلناك الا كافة للناس﴾ ولعل الفرق
بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهزمة والتضعيف فكانه من تمام الفعل
وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت را كبة بهند فكانت قلت اذهبت را كبة هند او قال الشاعر: لنن

كان يرد الماء حران صاديا الى حبيبا له لطيبه وقال اخر اذا المر اعني المرونة ناشيا فطلبها
كلام عليه شديد هـ وبعضهم يجعل كافة حالا عن الكاف والهاء للباقية وهو تعسف وإما العامل
في الحال في نحو ﴿ملة ابراهيم حنيفا﴾ اعني اذا كان الحال عن مجرور بمضاف غير عامل
في الحال كما عمل في ضرب زيد را كبا فنص من جواز اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها لا اشكال
فيه وامام من منعه فقال بعضهم العامل فيه معنى الاضافة لان الاضافة بمعنى حرف الجر التعلق
بمعنى الفعل لان المعنى ملة ثبتت لابراهيم حنيفا وهو ضعيف لا يثبت في حد العامل ان معنى الفعل
قد انطمس في مثله وقال بعضهم لما كان لا يضاف بماليس يعمل في الحال الى ذي الحال الاجزؤه
نحو انظر الى يذرى دما مشايوا بمقوم المضاف اليه مقامه لو حذف كقوله تعالى ﴿ملة ابراهيم حنيفا﴾
كما تقدم في اول الباب جاز ان يعمل عامل المضاف في الحال مع انه لم يعمل في المضاف اليه لان المضاف اليه
في التقديرين المذكورين كانه المضاف ولكون حال المضاف اليه كحال المضاف اذا كان المضاف جزء
المضاف اليه جاز وان كان على قلة تقدم حال المضاف اليه على المضاف في نحو تتركه ماشيا يذرى دما
انا ذكرنا قبل ان حال المضاف اليه لا يتقدم على المضاف وقد يجب تقديم الحال على صاحبها اذا كان
صاحبها بعد الاو معناها نحو ما جاتني را كبا لا زيدوا بما جاتني را كبا زيد لئلا ياتي باب الفاعل
اعني لتغير الحصر والعكاسه لو اخرت عن صاحبها ويجب ايضا اذا اضيف ذو الحال
الى ضمير مائد الى ملابس الحال نحو لقيني شاتم زيدا خوه * قوله (وكل ما دل على هيئة صمغ
ان يقع حاله نحو هذا بسرا طيب منه رطبا) هذا رده على النحاة فان جهوهرهم شرطوا
اشتقاق الحال وان كان جامدا تكلفوا رده بالتأويل الى المشتق قالوا لانها في المعنى صفة
والصفة مشتقة او في معنى المشتق فقالوا في نحو هذا بسرا طيب منه رطبا هذا مبسرا
اطيب منه مرطبا اي كائنا بسرا وكائنا رطبا و ﴿هذه ناقة الله لكم﴾ اي دالة (قال
المصنف وهو الحق لا حاجة الى هذا التكلف لان الحال هو المبين للهبة كذا ذكره في حده
وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال فلا يتكلف تأويله بالمشتق
وكذا رد عليهم اشتراط اشتقاق الصفة كيجيء في بابها ومع هذا فلا شك ان الاغلب
في الحال والوصف الاشتقاق فن الاحوال التي جاءت غير مشتقة قياسا الحال الموطئة وهي

٤ (قوله خزان صاديا) الخان
العطشان هـ (قوله وبعضهم
يجعل كافة حالا عن الكاف)
وبعضهم يجعل كافة صفة
المصدر اى ارسالة كافة وهو
ايضا تكلف ٢ (قوله مثل هذا
بسرا اطيب اليس صبار
رطبا) (قوله خطوطان)
انحطوط الغصن الناعم لسنة
يقال خطوط بان الواحدة
خوطة والبيان ضرب من
الشجر واحد هانذ ومنه دهن
البان

اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد وطأ الطريق بالهوال
في الحقيقة لغيره قبلها موصوفاتها وذلك نحو قوله تعالى هو انا انزلناه قرآنا عربيا موقوت
فيما في زيد رجلا ييا ومنها ما يقصد به التشبيه كقول بعض اصحاب امير المؤمنين على رضي الله
تعالى عنه في بعض ايام صفين * ذابنا لاسم اسد العرين * وما بال اليوم شاة الجف * وقول اخي
* بدت قرا ومالت خوطبان * وفاخت عبر اورنت غزالا * وفي تأويل مثله وجهان احدهم
ان يقدر مضافا قبله اى امثال اسد العرين ومثل قرا والثاني ان يؤول المنصوب بما يصح ان
يكون هيئة لما تقدم اى ما بالناامس شيعة تار اليوم ضعفا وبدت منيرة ونحو ذلك وذلك لانهم
يحملون الشيء المشتهر في معنى من المعاني كالصفة المفيدة لذلك المعنى نحو قولهم لكل فرعون يوم
بصره فمما لكل جبار قهار ومنها الحال في نحو بيت الشاه شاه ودرهما وضابطه ان يشهد التشبيه
فجعل لكل جزء من اجزاء مجزاة قطا وتصيب ذلك التقسط على الحال وتأتي بعده بذلك الجزا
مع واو المصنف كقول شاه ودرهما ويجوز ان يكون بعت البر فقيرين بدرهم واخذت ذكوة
ماله درهمما على اربعين وقامرته درهمما في درهم اى جعلت في مقابلة كل درهم منه درهما
او بغير ذلك نحو وضعت عندكم الدنانير دينار كل واحد لى كل واحدة من هذه الاحوال كانت
جزا اول من الجملة الابتدائية على ما مر قبل ومنها الحال في نحو بوبته بابا بابا وجرؤ في زجل رجلا
وواحدا واحدا ورجلين ورجلا رجلا اى مقصلا هذا التفصيل المعين وضابطه ان تأتي
للتفصيل بعد ذكر المجموع بجزءه مكررا وكذا ان اتي لبيان الترتيب بعد ذكر المجموع بجزءه
معلونا عليه بالفاء او بضم نحو دخلوا رجلا رجلا ٣ ومضوا ككبكية ثم ككبكية اى مرتين هنا
الترتيب المعين ومما حال هواصل لصاحبه نحو يعصبي الخاتم فضة والثوب عتيرا اوفرع له
نحو يعصبي الفضة حاتم والحديد سيفا او نوع له نحو يعصبي الخلى حاتم والتم نحو
ومنها الحال في نحو هذا بيرا اطيب منه او من غيره رطبيا وضابطه ان يفعل الشيء
على نفسه او غيره باعتبار طورين وكذا اذا شبهت شيئا بنفسه او بغيره بالة التشبيه او بدولها
نحو هذا بيرا مثله رطبيا لهذا بيرا هذا رطبيا (واختلفوا في ما مل الحال الاول في مثله فدل ابو
على واتباعه العامل فيه معنى الفعل في هذا ولا يجوز ان يكون افعل التفضيل والة التشبيه لضعفها
في العمل فلا يتقدم معقولهما على ما ويشكل ذلك عليه بمثل قولك زيد رجلا احسن من ذاك كاه
جاء اتفاقا مع خلو البتداء من معنى الفعل ومثل قولك تمر نخلى بيرا اطيب منه وطبا والاشارة
بيرا اطيب منه رطبيا والعامل في مثل هذه الصور افعل بلا خلاف ولا يتصل اسم
الاشارة في هذا بيرا للعمل وذلك لان العامل في الحال متعديه فاو كان هذا عاملا في
بيرا لتفيدت الاشارة باليسرية فوجب ان لا يقال هذا الكلام الا في حال اليسرية
كان الاشارة في هذا بملى شيئا تفيدت ولم تقع الاحال شيخوخته والجمي في جاني زيد
راكبا لم يكن الاحال الركوب ونحن نعلم ضرورة انه يصح ان يقال غذا بيرا اطيب
منه رطبيا في غير حال اليسرية (واستدل المصنف على امتناع عمل اسم الاشارة في اول

٣ قوله مضوا ككبكية) الكبة
بالضم جماعة من الخليل
وكذلك الككبكية

٥ قوله (الاشمرى) الاشمرى
نوع من الثمر

الطالبان بان المبدأ اذا تقيد بحال لم يقيد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الإشارة للتقيد بالحال
في هذا زيد قائم لم يقيد الخبر بذلك الحال وفي نحو هذا يسرا الطيب منه وطبا تقيد
الخبر بالحال اتفاقا فلا يقيد المبدأ بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا توصف
اما اولاً فإنه لا يلزم من امتناع تقيد المبدأ والخبر مما بالحال في مثال معين امتناع
تقيدهما في جميع الامثلة فلعل في ذلك المثال انما من متاعين تقيد ههما معا ليس في غيره واما
ثانياً فلان المرعى في المثال ان ذكر امتناع فيه ان المبدأ مقيد بحال والخبر بحال
اخرى وعولم بين في نحو هذا زيد تأمنا الاستحالة تقيد ههما بحال واحدة ولو سلم ايضا
اطراء استحالة تقيد المبدأ والخبر في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقيد
كل واحد منهما بحال اخرى فليكن اذن ان يقال الدامل في اسال الاول ايضا اقل
التفصيل وآلة التشبيه مع ضعفهما في العمل لا تقدم (ولتقدم على بيان تعليقه مقدمة
فقول ما يدل على حديثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على ضربين احد هما
ما يدل على حديثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بمحدث الاخر نحو تضارب
زيد وعمر وضارب زيد عمرو فان ضرب كل واحد منهما لتعلق بالآخر او يقعان
معا يتعلق كلهما بشئ واحد نحو تنازعنا الحديث ومثل هذه العوامل لا يتميز منصوب
احد حدثيهما من منصوب الاخر معه ولا به وقد يتميز حالهما نحو شاتم زيد قائما وعمر
قاعدا او طرفاهما نحو تشاتم زيد في الدار وعمر في الصفة ويحوز ان يكونا حالين
ولا يختلف زمانا هما لان العرض وقوع الحديثين معا يتميز مستنا هما ايضا نحو اختلف
اعلى البصرة الاسيويوه واعلى الكوفة الالكاسي في كذا وتايمهما ما يدل على حديثين
يتموز تعلق كل منهما بغير يحدث الاخر وبغير مانع له به الاخر وو قومه في وقت
اخر ومكان اخر وعلى حال اخرى وذلك اقل التفضيل فنحوز اضراب من عمرو
ويتموز اختلاف مضروبهما وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضراب من بكر خالد
قال تعالى ^١ هو الكفر يومئذ اقرب منهم للآيمان ^٢ وكذا يحوز اختلاف ما بينهما
نحو زيد يوم الجمعة اضراب من عمرو يوم السبت وكذا المتكلمان نحو زيد عندك احسن
منه عندي وكذا الطالبان نحو زيد قائما احسن منه قاعدا وكذا آلت التشبيه تدل على
حديثين فيتموز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم السبت واختلاف
حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما اقل التفضيل فإنه يدل على حديثين معينين اعني
حديثي الفاضل والمفضول بصيغته لان معنى زيدا حسن من عمرو ان لزيد الفاضل
حسنا وعمرو المفضول حسنا واما آلة التمثيل فلا تدل بصيغته على حديثين معينين بل تدل
بتعباه على حديثين مطلقيين لان معنى زيد كعمرو وان هناك حالة يشتركان فيها فلهما
سالتان متماثلتان واما ان تلك الحالة ما عى فغير مصرح به في القبط فعني قولك زيد يوم
الجمعة مثله يوم السبت ان زيد يشبهه حاله ودأبه يوم الجمعة حالته ودأبه يوم السبت
ولذلك ان منصوبان يعني الحالة والدأب اذ يعبر بهما عن كل حدث لازم كالحسن
والجمال او غير لازم كالنصر والتقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله

٢٥ كتابك من ام الحورث قبلها بما لك لما كان معنى تمتك فكني ولم يصرح
وقد يقوم مع آله التشيه قرينة تول على الحدث العين فيعلق لها بجان ان كاعتق
الجا في بيت امره التيس يدالك لما كني به عن اجتماع وذلك نحو قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم فرأت مني بئرته هرون من موسى كاي قريب مني قرب هرون من موسى فانه
ولقد تركت فلا تفتني غيره مني بئرته الحب المكرم ونقول ما مولى من بئرته
التراس المتاول اي ليدمني بعد ما منه (اذا ضرر هذا قلنا لم يضر كل واحد من
الحديث من الاخر في اقل التفضيل والله التشيه وبالي فعل وقاضل وغيرهما من
على حديث حتى يجعل منصوب كل واحد بجنه الزم ان يكون منصوب كل واحد
بجنه صاحبه الصريح بقيل بفضل زيد اراكبا على عمرو درجلا ونشام زيد
وعمر وقاعدا وراى زيد في الدار عمر في السوق وكذا في اقل التفضيل والله التشيه
نور يد مني كعمرو منك وكمر لصف اكرم منه للجبار وعمرو قائما احسن منه قاعدا
ومكر قاعدا مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه او مثله يوم السبت جعلت من
حدث التفضيل والمثل مجسما ومتعلق حدث التفضيل عليه والمثل به مجسما دقا
للا لباس وحرصا على البان ولهذا تقدم بمصولها عليهما مع ضعفهما واما الضمير
المستكن في اصل وفي آله التشيه فانه وان كان مفضلا ومثلا لكنه لما لم يشر
كالعدم ومع هذا كانه فلا يرى ناسا من يقال ههنا وان لم يسمع زيد احسن قائما منه
قاعدا كقائل على رضى الله عنه في الجار هو والله لا ين ابى طالب انس بالوت من القتل
يدى امه ك وهذا كما تقول ضرب زيد قائما عرا قاعدا لعدم الالباس وبأن ضم
على مصعب زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال من المجرور وقائما من الضمير
المرود كامر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا (قل السالكى ومن
الاحوال الناسبة غير المشتقة المصدر الاتى بعد اسم مراده الكمال نحو انت الرجل
علائ الكمال في الرجولية عالما ومثله هو زهير شعرا وكونه حالا رأى الخليل
وقال احمد ابن يحيى هو مصدر اى انت العالم علما والذي ارى ان المصدر في مثله تميم
لانه فاعل في المعنى اى انت الكمال علما اى علما وهو الكمال شعرا اى شعرا والدليل
عليه انك تقول هو قارون كثرنا والخليل عروضا وميويه نحووا وهذه ليست بحال ولا
مصادر ثم اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا بل يقتصر على ما سمع منها نحو
وقتلته صبورا وقلته جاءه عيانا وكنته مشافهة وابتد ركننا وعدوا او مشيا والبردي شمل
الباس في المصدر الواقع حالا اذا كان من انواع ناصبه نحو اتانا رجلة ومرعة ويدا
ونحو ذلك واما ما ليس من تشبيهاته واتواحه فلا خلاف انه ليس بقياسي فلا يقال جاء ضحك
او يكاد ونحو ذلك لعدم السماع (ثم انه قد ذهب الاخفش والبريد الى ان التصليب
مثل هذه المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل محذوف اى ابتد اركض ركننا
كلمه مذهب ابى على في ارساليه العرائك ولو كان كافا لجاز تعريفها وغيرهما على ان
انصائها على الحال لاعلى حذف المضاف فعنى مشبا ما شبا وقع المصدر صفة كان

٣ قوله (كذا بك من ام
آه) ونعناه و جارتها
ام الرباب بمأسل ٣
اي اعتدت البكاء من
حيزة كعادتك من هاتين
المرأتين واصابك من
الضرب منها ما اصابك
منهما قبل كذا في الشرح
واليث السابق يدل على
هذا المعنى
٣ مأسل يفتح السين اسم
رمة وجل بيمينه
وقوله (نحو قلته صبورا)
يقال قتل فلان صبورا
وحلف صبورا اذا حلف
على القتل حتى يقتل او على
اليمين حتى يحلف صبره
اي حيبته

المفظة وقعت مصدرا في نحو قمت على احد المذهبن وعلى الثاني هو حال مؤكدة كما ينبغي
ولا يمنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف اي اتيت ذاك كرضي الا انه لا ينافي
فيه كلام في خبر المبتدأ وبما جاء الحال فيه غير مشتق مما هو قولهم كئت فادال في وعشام
يقوس عليه كلام ومنه بعته يد ايد وارساها العراك وسائر ما ذكره عند كرجي الحال
معرفة واما نحو جاء البرقيز في اوضاعين فالأولى ان المنصوب خبر جاء لاجل كما ينبغي
في الافعال الناقصة قوله (ويكون جملة خبرية فلاسمية بالواو والضمير او بالواو
او بالضمير على ضعف والمضارع المثنى بالضمير وحده ومساوهما بالواو والضمير
او باحدهما ولا بد في الماضي المثنى من قد ظاهرة او مقدرة) اما جواز كون الحال جملة
فان مضمون الحال فيها عامها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة كما يكون مضمون
المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود الجي بالخال تخصيص وقوع مضمون
عامه بوقت وقوع مضمون الحال فمضى قولك جاني زيد راكبا ان الجي الذي هو
مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل ان
الحال يشبه الظرف معنى والانشائية اماطلية او ايقاعية بالاستقراء ه وانت في الطلية
لست على يقين من حصول مضمونها فكيف تخصص مضمون العامل بوقت حصول
ذلك المضمون واما الايقاعية فتوجب وطأقت فان التكلم بها لا ينل ايضا الى وقت
يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد ايقاع مضمونها وهو مناف لقصد وقت
الوقوع بل يعرف بالعقل لان دلالة اللفظ ان وقت التلفظ بلظ ايقاع وقت وقوع
مضمونها (قوله فلاسمية بالواو والضمير) انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة
التي هي خبر المبتدأ فانها اكتفى فيها بالضمير لان الحال يجي فضلة بعد تمام الكلام فاحتج
في الاكثر الى فضل ربط فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بماعو موضوع للربط
اعنى الواو التي اصلها الجمع لتؤذن من الاول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر
المبتدأ والمصلة والصفة فانها لا تجي بالواو لان بالخبر يتم الكلام بالمصلة يتم جزء الكلام
والصفة لتبنيها للوصف لفظا وكونها لمعنى فيه معنى كأنها من تمامه فاكنتي في ثلثها
بالضمير بل قد تصدر الصفة والخبر بالواو اذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك بوقوعهما
بعد الاثنو صاحبك الا وانت بخيل وما جاء في رجل الا وهو فقير واما المصلة فلا يرص
لها مثل هذه الحال فلا ترى ابدا مصدرة بالواو (قوله او بالواو او بالضمير) اجتماع الواو
والضمير في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا
في الربط (واما انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدأ ضمير صاحب الحال وجب
الواو ايضا نحو جاني زيد وهو راكب ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى
المفرد سواء اذا المعنى جاني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذا من اول الامر يكون الحال
جملة وان اردت معنى المفرد وان لم يكن المبتدأ ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير
فيما صدر به الجملة سواء كان مبتدأ نحو جاني زيد يده على رأسه وكلته فوه الى في او خبرا
نحو قوله ٢ خرجت مع البازي على سواد غير فلا يجزم بضعفه مجردا عن الواو وذلك

ه (قوله وانت في الطلية
لست على يقين من حصول
مضمونها) يعني معناها
المصدرى الذي يدل عليه
يحوها فان ذلك هو
مضمونها الاصلى واما
الطلب فهو مدلول الصيغة
العارضة وهو في حكم
الايقاع من الانشآت
الايقاعية فتأمل

٢ هو لبيان رد صدره
اذا انكرتني بلدة وانكرتها

٣ (قوله نصف النهار الماء) صنعت لشيء بلغت صفة قول حم ٢١٢ فنه فصفت انقراض أو بلغت بسدولته

فكون الراس في أول الجبل وان لم يكن معدنرا بل حول هوادل من اصبح ايو
والصبر واحراء اراو وان كان السجير في آخر الجملة كقولته ٣ نصف النهار
بامره في فلاتك في صعد وقله (وهو حارته ساء على ان تعزاد الصبر في اتمية
صعد مقلتا على ما ذهب اليه السمع ان قولهم ٤ حاني ريد عله حده وشي من
مصرفه عله حده وشي يرماته ليس بحمله بل هو مفرد تقدير اوله داخل من اراو ووق
لان الطرف اذا اعتمد على المسأ حار ان رفع الظفر كيمر في باب المسأ من اراو
وحب ان يكون في سدير المرد فيه بل لقوله ٥ فالحلة بالهذاب ودوبه ٦ حزاره
في صره لم ربل ٦ وقوله وان امر المصرى الك ودوبه ٦ من الارض مودة ٦ م
معلق ٦ ولو كان مفردا لم حر الواو واحسا صوت لسته وان عليه حده وشي ولو لم يكن
جمله لم محل عله ان وان اراو له سبع ان يفرد ثمرد فسلم وحكم الجملة المسيرة
ليس وان كات فله حكم الاسمية في ان اجتماع الواو والسجيرا وانقراض الواو اكرم
انفراد الصبر ووق لان ليس لمحد التي على الاصح ولا يدل على انما هو كرم
نبي داخل على الاسم ٥ بالاسم ٥ بها كانه ناية على ممتها بخلاف لا يكون وما كان
ويحوهما وقد عتوا الاسم من الراس عند ظهور اللانسة نحو بولك حرحر
على الباب وهو قلل (قوله والمصارح التثت والصبر وحده) ووق لان المصارع على
ورن اسم الساعل لفظا وسد ره معنى خافى ريد مركب معنى حافى ريد راك لاسية
هو سلج لمال وسما وبين الخالي ساست وان كانا في الحسية محلين كيجي فستقي
عن الواو وقد جمع ت واصك عده وديثا لانها حله وان شابهت المرد واماها
سدير واما اصك فكون اسمه سدير او بشرط في المصارع الواقع حاله لو من حرف
الاسف كالسلي ولي ونحوهما ووق ان الخال الذي يح في بانه والخل الذي يدل حيد
المصارع وان ايا حقه لان في بولك مثالا صر ريدا عاير ك لبطرك حلا
المس عير حال الماخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم اتموا تحريده صدر هذه الجملة
اي المصدرة بالمصارع عن فم الاسف كالساقس الخال والاسف كالساقس في الظاهر وان لم يكن
الساقس هها حقا فمائله اتموا نفثة قداما فمارة او مقدرة في الماضي اما كان حالا
مع ان حاله بالظن الى عامه ولسنة قد عبرت الماضي من حال اتمكم قس ووق لانه كان
لصنع في الشاعر لفظ الماضي والحالية فقلوا حاد ريد العام الاول وقد ترك فالحى سس
قد هها لشاعر الخالية كان التحريد عن حرف الاستقبال في المصارع لفظ (قوله
وما سواهما) اي ما سوى الاسم والمصارح المنت وهو ثلثة اسم المصارع اسم
والماضي لمتب والماضي المتي محور في كل واحد منها على ما ذكرناه اوجه
اجتماع الواو والسجير والا كمل ما حدهما ضلرت تسعة اقسام وهذه اسب
حافى ريد ومارك علامه ومارك سمر ومارك سلامه حافى ريد ولا يرك سلامه
ولا يرك سمر ولا يرك علامه حافى ريد وقد ترك علامه وسرك سمر وقد ترك علامه
هها ما قبله المصنف (وقال الامسلي المصارع التي يله ٧ لا بدعيه من الواو كان مع اسير

النهار وانصف على
ومد قول المسب على
يد كراتساء نصف النهار
الماء بامره وريده لمب
لاخرى معنى والماء بامره
معدف واو الخال هكذا
في الصحاح على هذا الصبر
في الخال فامل
٤ (قوله حافى ريد عله
حده وشي) الوشي يوع
من الثياب معروف
٥ (قوله فالحلة بالهذاب
ودوبه حواحر حافى صره
لم ربل) فالحلى اى الحما
الرس باوائل الوحش
والخال ان الحواحر
والتملعات في جاعه
وسمططارها ايضا هل
تقرها على سله مها
والحواحر الدواحل في
الحجر والمكامن قال في
الصحاح الصرة الصفة
والصيدة والصرة الجماعه
والصرة الشده من كرم
وعيره وقول امره انفس
فالحله اليب يحمل هذه
الوحوه الثلاثة هو يصف
فرسه وقوله لم ترتل اى
لم تترق
٦ (قوله ومدا معلق)
العلق الفاع الضعيف
وكذلك السلق راية اليم
٧ فيه نظر لحينه محررا من الواو في قوله تعالى ﴿فألقوا معهم من الله﴾ وفصل لم يسمهم سوء (اولا)

اولا ولعل ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لناقضة الحال
ظاهرا احتياج الى قد المقربة له من الحال لفظا او تقدير كذا لم يضرب يحتاج الى
الواو التي هي علامة الحالية لما لم يصلح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم تنفي واذا
اتنى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف لا اذا
انضم معه ما يدل بظاهره على الحال وهو ماضى هذا ينبغي ان يان منه الضمير واذا اتنى
المضارع بلا نونه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه النحاة والاغلب تجرده
عن الواو كما ثبت لان معنى جاء في زيد لا يركب اى غير راكب فهو واقع موقع المفرد
ودخول لا لا ينير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فلها جازان تترى
لازرك وفلا ازورك كما جازان تترى ازرك وفازورك وكذا تقول كنت بلا مال لكن
مصحابة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها اذ ليس
الحال في الحقيقة في نحو لا يركب مشابهة لفظا ومعنى كما شبه في نحو لا يركب لان
الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا يثنى المضارع حاله بل لما ذكرنا
قبل قوله ولا بد في الماضى المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدمت عليه ذلك (والاخش
والكوفون غير القراء لم يوجوا قد في الماضى المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا بنحو
قوله ٧ كما انتفض العصفور بلبه القطر ٨ وقوله تعالى ٩ اوجاؤكم حصرت
صدورهم ١٠ وغيرهم اوجبوه لما مضى والاول قريب وقيل ان الماضى في نحو قولهم
اضربه قام او قد حال ويجب تجرده عن قد ظاهرة او مقدرة والى انه شرط لاحال
اى ان قام او قد كما يبيىء في حروف العطف ولو كان حالا لسمع منه قد او الواو كما
في غيره من الماضى الواقع حالا واذا كان الماضى بعد الا فاكثرة بالضمير من دون الواو
وقد اكثر نحو ما لقيه الا اكرمنى لان دخول الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو
بتأويل الاسكر مالى فصار كالمضارع المثبت وقد يبيىء مع الواو وقد نحو قولك ما لقيه
الا وقد اكرمنى ومع الواو ودمها نحو ما لقيه الا اكرمنى لان الواو مع الاندخول
في ضمير المبدأ فكيف بالحال كما تقدم ومثله ما راجل الاول نفس اماره ولم يسمع به قد
من دون الواو نحو ما لقيه الا قد اكرمنى وغير هذا اوضر من ان كان مع الماضى
المثبت ضمير اشوت قد منه اكثر من تركه او قد جاء ذلك ايضا نحو قولك اوجدوكم
حضرت صدورهم ١١ قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من
انفراد احدهما وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فخرجوا عن زيد وقد خرج ابوه
اكثر ثم قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه فان لم يكن معه ضمير قالوا مع قد لا بد منها بقوله ١٢
تقول وقد تر الوظيف وما فيها ١٣ الست ترى ان قد اتيت بمؤيد ١٤ ولا يقال جاءني زيد
قد خرج عمرو ولا جاءني زيد وخرج عمرو (واجاز الاندلسى على ضعف دخول قد
في الماضى النفي بما نحو ما قد ضرب ابوه وليس يوجد لعدم السماع والقياس ايضا
لكون قد لتحقيق وقوع الفعل ومالتيقده ١٥ قوله ١٦ ويحوز حذف العامل كقولك
للسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اى احقه وشرطها ان

٧ قوله (كما انتفض آه)

اوله ٨ واني لتعروني

لذكر كراهة ٩ او

نقصه بخطه

تكون مقررة لمختون بجهة اسمية) اعلم ان حامل الحذف جواز او وجوب ايضا
 في مواضع قياسية ولابد من قرينة مع الحذف جازر اكان او واجبا فقرينة ما حذف
 جازرا حضور معناه كقولك للساغر راشدا مهديا اي سر راشدا او تقدم ذكره لما
 في استهتام كقولك قائما في جواب من قال كيف خلف زيد او في غير الاستهتام
 كقوله تعالى **﴿**والمحبب الانسان ان لن يجمع عظامه **﴾** اي ان لن يجمعها
 قادري ومن المواضع التي يحذف منها قياسا على الوجوب ان تين الحذف ازدياد تين
 او غيره شيئا شيئا مقرونة بالفاء او ثم تقول في اثنين يمتد بذرهم فصاعدا او ثم زائدا او
 فذهب اثنين صاعدا او زائدا اي آخرا في الازدياد يقال هذا في ذئب اجزاء يبع بعضها
 بذرهم والبواقي باكثر وتقول في غير اثنين قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا او ثم
 زائدا اي ذهبت القراءة زائدا اي كانت كل يوم في الزيادة ومنها ما وقع الحذف ثانيا عن
 آخر نحو ضرب زيد قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبينا على ما لا يخفى
 من التثنية في الحال مع همزة الاستهتام وبدونها ايضا كقولهم اتيتهم اتياما وقيل اخرى
 وقوله **﴿**اي السلم اعيار اجنساء وغلظة **﴾** وفي الحرب اشياء اسماء الموارك اي
 التحول تحييا واتسلون اعيارا واشاء النساء وكذا قوله **﴿**اي النولاجم اولاد الواحدة
﴾ ٣ وفي البادة اولاد العلات وتقول في غير الهمزة تحييا قد علم الهمزة وقيل
 اخرى ملاهمزة) هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه
 الاسماء منصوبة على الحال (ومذهب سيويه وهو الحق اتصافها على المصدرية
) قال المصنف لانه ليس المراد انك تقول في حال كونك تحييا وانكم تقولون في حال
 كونكم اعيارا بل المعنى التحول هذا التحول انقصوص (ومنها عند السيرافي صلت
 نقصت توبينا على ما لا ينبغي في الحال مع الهمزة وبدونها نحو قولهم اقمنا وقد
 الباس واقامنا وقد سار الرك وقامنا قد علم انه وقد فعل الباس تسيره اتقوم قائما
 فهو عند السيرافي حال مؤكدة (واما عند سيويه والمبرد والزمخشري فالنصبة مؤكدة
 مقام المصدر اي اتقوم قياما ويجوز رفع هذين التسميتين على انهما خبران لبيتنا بقول
 اثبتني مرة واقم قد علم الله اي استحيي وهو قائم قد علم الله والمنة في وجوب حذف
 العامل في جميع ما ذكرناه مما هو حال كثرة استعماله (قوله ويجب في المؤكدة) اي يجب
 حذف العامل في المؤكدة هذا على مذهب من قال ان المؤكدة لا تجيء الا بعد الاسم
 وانما هي انما تجيء بعد التعلية ايضا كقوله تعالى **﴿**ولا تتعوا في الارض مفسدن **﴾**
 وقوله تعالى **﴿**وتم مديري **﴾** وقولهم تعال جينا وقم قائما تعال **﴿**والشمس
 والقمر والنجوم مسخرات بأمره **﴾** على قراءة النصب في الاربعة وقال تعالى **﴿**كثير
 نقصت غزلها من بعد قوة انكنا **﴾** وتختلف العامل والحذف اذن اكثر من تواقيها
 وللاول ان يرتكب ان هذه الصفات المنصوبة كلها تامة مقام المصدر على ما هو
 مذهب سيويه في نحو اقمنا او قد سار الرك واما المؤكدة فليست بغير تقديرها بل
 ٤ كالمثقلة واذا جاءت بعد الاسم وجب ان يكون جزءا هاءه فحين جازمين نجى

٢ قوله (في السلم اعيارا
 جفاء وغلظة) وفي
 الحرب اشياء النساء
 الموارك) الجفاء بالذ
 خلاف البر وحركت
 المرأة اي حاضت
 ٣ قوله (وفي العيادة
 اولاد العلات) ينو
 العلات اولاد الرجل
 من نسوة نثى انما سمين
 علات لانه علم من هذه
 بعد الاولى والعمل هو
 الشرع الثاني

٤ قوله (المثقلة) اي
 عن صاحب في وقت
 نحو جاء زيد راكبا فان
 الركوب منتقل عن ذلك
 في وقت

أما لتقرير مضمون الخبر وتأكيده وأما للاستدلال على مضمونه ومضمون الخبر أما خبر
 كقوله **هـ** أنا ابن دارة مشهورا بها نسي **هـ** وهل بدارة يا للناس من عار **هـ**
 وكقوله أنا حاتم جوادا وأنا عرو شجاعا اذ لا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت
 عليها الحد كاشتهار حاتم بالجود وعرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة
 وأما لتعليم لسيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر لنفسك نحو انا عبد الله آ كلا
 كما يأكل العبد او تصغر لغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك
 الدماء او خبر ذلك نحو زيد ابوك عطوفا **و** هذه نائفة الله لكن آية **هـ** وهو
 الحق بينا فنقول آ كلا **و** مرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله مشهورا
 بها نسي **و** قولك كاملا وسفاك الدماء وآية ومعروفا وينسأ لتقرير مضمون الجملة
و تأكيده **و** قولك عطوفا لكلبها وانما مسمى الكل حالا مؤكدة وان لم يكن القسم
 الاول اى الذى للاستدلال على مضمون الخبر مؤكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق
 حتى يؤكد بمصدقا وكذلك ليس في كونهم مساكين معنى كونهم مظلومين لان مضمون
 الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم حقيقة القرآن فصار كانه هو
 وكذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة **(** وانخف في العامل في المؤكدة التي بعد
 الاسمية ف يقال سيوبه العامل مقدر بعد الجملة تفديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال
 حقت الامر **٦** اى تحققت وعرفته اى اتحققت واتبند عطوفا **(** وفيه نظر اذ لا معنى
 لقولك **٧** تيقنت الاب وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد ان المعنى اعلمه عطوفا
 فهو مفعول ثان للاحال **(** وقال الزجاج الصامل هو الخبر لكونه مؤولا بمعنى نحو انا حاتم
 سخيا وليس بشئ **)** لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم ولا يقصد القائل بهذا اللفظ
 هذا المعنى وايضا لا يطرذ ذلك في نحو **هـ** هذه نائفة الله لكم آية **هـ** وهو الحق
 بمصدقا **و** وغير ذلك مما ليس بالخبر فيه علما **(** وقال ابن خروف العامل المبتدأ تضمنه
 معنى التثنية نحو انا عرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد
 ابوك مما لم يثبت نظيره في شيء من كلامهم **(** والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك
 وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا في المصدر المؤكد لنفسه او لغيره كانه قال يظف
 عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق ذلك بمصدقا وذلك لان الجملة وان كان
 جزءا اما جامدا من جودا محضا فلا شك انه يحصل من اسناد احد جزئها الى الآخر
 معنى معاني الفعل الاترى ان معنى انا زيد انا كائن زيد فعلى هذا لا يتقدم المؤكدة
 على جزئ الجملة ولا على احدهما لضعفها في العمل وذلك خلفا معنى الفعل فيها هذا
 ويحذف حذف الحال مع القرينة كقولات لقينه في جواب من قال اما ليت زيدا راكبا
 ولا يجوز حذف اذا ثابت عن غيرها كما في ضربى زيدا قائما واذا توقف المراد على
 ذكرها كما تقول في الحصر لا تأتيني الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
 وقاطبة ولاتصان وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعريته مضافة غير حال وقد حطوا
 فيه **و** قوله **(** **٨** التثنية ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة **)** قوله

هـ وهو زيد معروفا وهو

الحق مصدقا لنحو

٦ قوله **(** اى تحققت **)** وكذا

حقته

٧ قوله تيقنت الاب **آه**

وصرت منه على يقين

٨ التثنية مصدر مبرز اذا

خلصت شيئا من شيء وشبهه

بالمفعول انه واقع في الامثلة

موقع المفعول **(** حلي **)**

ما يرفع الابهام) جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما (وقال عن
 ذات) احترازاً عن الحال فانه يرفع الابهام ولكن لاعتناء ذات (قلت سلماً ان الحد
 تخرج عنه لانها ترفع الابهام عن هيئة الذات لاعتناء نفسها (وكذا زيد القهقري في ثوب
 رجع زيد القهقري يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لاعتناء نفس الرجوع
 لان ماهية الرجوع معلومة غير مبهمه وهي الانتقال الى ما ابتدأت الذهاب عنه
 لكن الصفة في نحو جاني ٩ رجل طويل او طريف يدخل فيه لان رجلاً ذات
 مبهمه بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر احد اوصافه بتمييز عما ينافيه
 كما تميز طويل عن قصير طويل اذن رفع الابهام المستقر اي الثابت وضعا على
 ما مره المصنف من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه حلفان البيان في نحو جاني
 العالم زيد وكذا الدل ٢ من الصبر الثابت في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام
 عن المقصود بالصبر كما في ثم رجلاً ورثه رجلاً سواء ويدخل فيه ايضاً المضان اليه
 في نحو حاتم فانه كما يدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا
 يدخل فيه الجورور في نحو مائة رجل وثلاثة رجال وله ان يعتذر ٣ بان الجورور بالعدد
 داخل في الحد وهو تمييز والتمييز نفسه قد يفخر اذا كان جره اخف من نفسه كما في هذا كما
 اعتذر في حد المفعول عن الاعتراض نحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه
 لم ينتصب لعارض قيامه مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان
 (قوله الابهام المستقر) قال احتزرت بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة
 المشترك ترفع الابهام عن المشترك في نحو ابضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس
 بوضع الواضع فان الذي يثبت مد بوضع الواضع انما يكون بان يضع الواضع لفظاً
 لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والورد والكيل لان يضع لفظاً لمعنى معين ثم اتفق
 اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى اخر فيعرض له الابهام عند
 السمع لاحل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في اصل الوضع بل عرض
 بسبب الاشتراك العارض قلت معنى المستقر في اللغة هو الثابت ورب عارض ثابت لازم
 والابهام في المشترك ثابت لازم مع عدم الترتيب بعد اتساق الاشتراك ومع القرينة يبنى
 الابهام في المشترك وفي العدد واثار المقادير فلا فرق بينهما ايضاً من جهة الابهام
 ولا يدل لفظ المستقر على انه وضعي كما قرر والحد لا يبنى بالعناية والالفاظ المحملة
 في الحد بما يحل به (قوله عن ذات مذكورة او مقدره) ليشتمل النوعين التمييز عن الفرد
 والتمييز عن النسبة (قوله فالاول عن مفرد مقدار غالباً اما في عدد نحو مشربين
 درهماً وسبأتي واما في غيره نحو رطل زيتاً ٥ ومئوان سماً وعلى الثمرة مثلاً زيتاً
 فيفردا ان كان جنساً الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان بتبيين او بنوع
 النسبة جازت الاضافة والا فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديد او الخفض اكثر
 قوله فالاول يعني الذي يدع الابهام عن ذات مذكورة (قوله عن مفرد) لفظه عن
 في مثله تعيد ان ما بعدها مصدر لما قبلها وسببه كما يقال انفلت هذا عن امرك وعن

٩ وقوله (رجل طويل
 او طريف يدخل فيه لان
 رجلاً ذات مبهمه بالوضع
 صالحة لكل فرد) الماهية
 معلومة والابهام في الافراد
 كما في الرجوع بعينه وكذا
 الحال في جاني العالم فان
 الماهية المخصوصة مفهومة
 من هذه الصفة
 ٢ قوله (من الصبر الثابت
 في نحو مررت به زيداً)
 هذا اذا لم يرجع الصبر
 فيه الى مذكور لكن حقه
 حينئذ ان يميز لان يدل منه
 وان رجع الى مذكور فلا
 استواء في الابهام
 ٣ عن الاعتراض بنحو حاتم
 فضاء وما في رجل بان الجورور
 في هذين داخل نفسه
 ٤ قوله (لا يدل لفظ المستقر
 على انه وضعي) ويرى بما يقال
 المطلق ينصرف الى الكامل
 عرفاً وهو الوضعي
 • وتبين ان برا نفسه

تقدمك أى أن امرئ سبب حصوله فالتمييز صادر عن المفرد أى المفرد لا يهاجم سبب له
 أو عن نسبة في جملة أو شبهها أى النسبة سبب له لأنك تنسب شيئا إلى شيء في الظاهر
 والمنسوب إليه في الحقيقة غيره فذلك النسبة إذن سبب لذلك التمييز وكذا معنى قوله
 بعد أن كان اسم الصبح جملة لما انتصب عندها الاسم الذى صدر انتصاب التمييز عنه كزيد
 في طاب زيد نفسه لأنه لولا أنك استندت طاب إليه لم يكن ينتصب نفسا بل كان يرتفع
 اذ هو فى الأصل فاعل أى طاب نفس زيد فزيد هو سبب لانتصاب نفسا وكذا معنى قولهم
 ينتصب عن تمام الاسم أو عن تمام الكلام أى أن تمامهما سبب لانتصاب التمييز تشبيها له
 بالمفعول الذى يبنى بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز أن يقال إن عن في هذه المواضع
 بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى ﴿لَتَكُنَّ طَلَقًا عَنْ طَرِيقٍ﴾ والاول أولى (قوله عن
 مفرد مقدار غالبا) تقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعة
 عن ذات مقدرة والاول لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو
 الثالب أو غير مقدار (والمقدار ما يقدر به الشيء أى يعرف به قدره وبين والمقادير
 اما مقاييس مشهورة موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيال
 كالقفيز والارذب والكر وما يعرف به قدر الموزون ككصجات الوزن كالطسوج
 والدائق والدينار والمان والرطل ونحو ذلك وما يعرف به قدر المذروع والمسوح
 كالذراع وكقدر راحة وقدر شهر ونحو ذلك او مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة
 لتقدير كقوله تعالى ﴿مَنْ أَرْضَ ذَهَابًا﴾ وقولك عندى مثل زيد رجلا واما غيرك
 انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك بالضدية وقولك بطولك رجلا ويعرضه ارضا
 ويقلبه شحبا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فلهذه المقادير اذا انتصبت عنها التمييز اردت بها
 المقدرات لا المقادير لان قولك عندى عترون درهما وذراع ثوبا ورطل زيتا المراد
 بعثرون هو الدراهم بالجر د العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به فبرطل الموزون لاما
 بوزن به وكذا في غيرها (وغير المقدار كل فرع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله
 ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه فنحو خاتم حديدا ه وباب ساجا وثوب خزا
 والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مهم محتاج الى تمييز ونصب المميز
 نص على كونه ممزا وهو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار
 اولى لان ابهامه ليس كابهام المقدار مع ان الخلق مع الجر اكثر لسقوط التنوين والتنوين
 بالاضافة وان لم يتغير تسمية البعض بالتبعض نحو قطعة ذهب وقيل فضة لم يميز انتصاب الثاني
 على التمييز (وقد خالفوا القاعدة المذكورة فالتموا الجر في العدد من الثلاثة إلى العشرة وفى
 المائة والالف وما يتضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فالترو التحفيف بالاضافة مع انه
 قد جاء في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا ومائتين عاما واثماتروا الجر في العدد المركب نحو
 احد عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى
 ميمزه والمميز من حيث المعنى هو الميمم المحتاج الى التمييز لكان جعلنا لثلاثة اسماء كاسم واحد

٤ قوله (كصجات
 الوزن) صجمة المزان
 معرب قال ابن السكيت
 ولا تقل صجمة

٥ قوله (وباب ساجا)
 الساج ضرب من الشجر

٢ وبعده **٢** كان الزبيل عقلت
 في مصامها **٣** بإمراس
 كنان الى صم جندل **٤**
 مفار القتل الجبل الشديد
 القتل وبذلك اسم
 جبل وكأنه يتحتم من طول
 تلك الليلة حتى كان نجومه
 شددت في جبل لا تتحرك
 اصلا فلا تتحول نجومها
 السارية من مصامها و
 وموضعها والامراس
 الاحبال وكنان خيط قب
 والبيت لامر القيس
٣ قوله روحه من الرواح
 ضد الصباح ومعصية اى
 شديدة من قولهم اعصفت
 الريح اذا اشتدت والقيث
 مرتجى اى قائل بالرجز
 وهو الشعر وهو كناية
 عن كثرة الامطار بحيث
 ان افطاره متقاربة كتنقارب
 اجزاء الرجز والليل مقرب
 اى قريب

٤ قوله معصية اى عاصفة

لقما ومعنى واما نحو ثلثة عشر فكخالفه المضاف اليه معنى للمضاف سهلت الاضافة
 وكذا تركوا الجبل في الاغلب في العدد الذى في اخره تون الجمع كعشرون واخواته مع
 انه كثير الاستعمال ايضا وذلك لان التون فيها ليست بتون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر
 الكتاب بل مشابهة لها فلم يحدف في الاضافة حذف تون الجمع فيها لبايستها ايلا ولم
 ثبت معها لمشايتها لتون الجمع فعذرت الاضافة لتغير اثبات التون معها وحذفها
 وقديما نحو عشر ودرهم قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشرون قال **٥**
 وستوك قد كريت تكمل **٦** اجراء له مجرى احد عشر **٧** (قوله واما في غيره) اى في
 غير العدد وليس مراده بقوله رطل زبنا ومنوان سنا ومثلها زبنا بيان انواع المنادير
 بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم بأربعة اشياء اما تون الجمع كعشرين وقد ذكره
 قبل واما بالتونين وهو اما ظاهر كقافى رطل زبنا واما مقدر كقافى خمسة عشر وفى كم
 واما تون اثنين كقافى منوان سنا واما بالاصافة كما في مثلها والمبهم المحتاج الى التمييز
 في ملزها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانه لا لوجبت بالظاهر بدل الضمير وقت
 مل الالة ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لاهام المثل والمثل اى قدر ما يلا به
 الشئ فرجلا تسمير مثل وزيد تسمير مل (ومعنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن
 اضافته معها والاسم مستحيل الاضافة مع التونين ونونى اثنية والجمع ومع الاضافة
 لان المضاف لا يضاف ثانيا فاذا تم الاسم بهذه الاشياء شابه الفعل اذ تم بالقاعل وصار
 به كلاما تاما فيشابه التمييز الاقى بعده المنعول لوقوعه بعد تمام الاسم كان المنعول
 حقه ان يكون بعد تمام الكلام فيصير ذلك الاسم التام قبله عاملا لمشايشته الفعل التام
 بفاعله وهذه الاشياء التى تم بها الاسم اما قامت مقام القاعل الذى به يتم الكلام لكونها
 فى اخر الاسم كما كان الفاعل عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم به الاسم
 فلا يضاف معها ولا ينصب التمييز به فلا يقال عندى الراقد خلا وقبيكون الاسم
 فى نفسه تاما لاشئ آخر اعنى لا يجوز اضافته فينصب عنه التمييز (وددت فى شيى
 احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك فى الاغلب فيما فيه معنى المألوفة واستنجم كواضع
 اتحب نحو ياله رجلا وباله قصه وبالك ليل او يله خدعة وما احسنها مقلة وله دره
 رجلا جاءنى وويحه رجلا لتيه وكذا يله وكذا نم رجلا وبس عبدا وساء مثلا
 ومن هذا الباب اى الذى فيه التخييم وبه رجلا لتيه اذهو جواب فى التقدير لمى قل
 ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا واى رجل ردا عليه ولا ريب فان التمييز
 فى نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما فيما قبله اعنى من قوله الى يله فيشترقن كان
 الضمير فيها مبهما لا يعرف المتصود منه فالتخمين عن المفرد ايضا **٨** قوله كرم الله
 وجهه فى نفع البلاغة **٩** ياله مراما ما بعده **١٠** وقول امر القيس **١١** فبات من ليل
 كان نجومه **١٢** بكل مفار القتل شدت يذبل **١٣** وقول ذى الرمة **١٤** ويليها **١٥** روحه
 والريح **١٦** معصية **١٧** والقيث مرتجى والليل مقرب **١٨** وان عرف المتصود من الضمير
 برجوعه الى سابق معين كقولك جاءنى زيد قياله رجلا وويله فارما وبو يله رجلا

(ولقيت)

ولقيت زيدا فله درهم رجلا أو بالخطاب لشخص معين نحو قلت لزيد يالك من شجاع والله
 درك من رجل ونحو ذلك فليس التمييز عن المفرد لانه لا إيهام اذن في الضمير بل عن
 النسبة الحاصلة بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا زيد
 رجلا وكقول الشاعر **ويلم أيام الشباب معيشة** مع الكثير يطاه الفتي الخلف الندي
 والله درزيد رجلا قال **لله درانوشروان** من رجل **ما كان اعرفه بالدون والسقل**
وويل زيد رجلا ومثله قولهم **قال الله عز من قائل** ولقيت زيدا قاله الله شاعرا أو
 من شاعر التمييز في جميع هذا ظاهره ومضمرة كافي قولهم كفى زيدا رجلا وحسبك به ناصرا
 وحسبك بزيدا شجاعا اعني ان التمييز عن النسبة والتمييز نفس المنسوب اليه لا متعلقة فعني
 الله درزيد رجلا والله در رجل هو زيد وويل أيام الشباب معيشة أي ويلم معيشة هي أيام
 الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا
 فالتمييز فيه متعلق بالمنسوب اليه لان المعنى طاب علم زيد ودار زيد ويحيى لهذا مزيد
 شرح في التمييز عن النسبة (وثانيهما اسم الإشارة كقوله تعالى **وماذا اراد الله بهذا مثلا**)
 فحين قال انه تمييز لاحال وكذا قولك حبذا زيد رجلا والعامل في التمييز **ع** في القسمين هو
 الضمير واسم الإشارة لثماهما ومشابهتهما للفعل التام بفاعله فلا تظن ان الناصب
 للتمييز في **رجلا وبئس رجلا وساء مثلا** هو الفعل بل هو الضمير كافي ربه
 رجلا (قوله) فيفردان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره (ليس تقسيم حسن
 والحق ان يقال ان التمييز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول
 اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصده الانواع او لا وعلى كلا الوجهين يجب
 افراد التمييز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرا والثاني يجب
 كونه مع تاء الوحدة نحو عشرون ضربة او تمرة فالاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان
 عدد الاحاد ولا يجوز ان تقصد الامرين أي البينين فتقول عشرون ضرين أي ان
 كل عشرة نوع او تقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع آحاده لان الاعداد
 لا يثنى بمزاج المنسوب ولا يجمع كما يثنى في بابها وان كان عن عدد ليس يجمع ويجب
 افراده نحو عشرون رجلا او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت
 الانواع فئن ان اردت التثني واجمع ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا
 او تمرين او تمرورا وان كان جنسا ولم يقصد الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمر او
 ان لم يكن جنسا طابقت به ما تقصد مفردا كان او متنى او مجموعا كقولك مثله رجلا او رجلين
 او رجلا فتقوله ويجمع في غيره ليس بصحيح ويعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد
 عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير فتم وضرب بجنس بخلاف رجل وقرس (قوله)
ه فان كان بالتثني او بنون التنشئة جائزا بالاضافة (انما جازت ايتار التخفيف وذلك نحو
 رطل زيت ومناومن وكان عليه ان يبد التثني بالظاهرة فانما فيه تنوين مقدرة وهو
 في بابين كم الاستفهامية والجزء الثاني من احد عشر واخواته لا يضاف في الاغلب الى
 التمييز كما يثنى في بابها (قوله والافلا) وذلك اذا كان معنون الجمع او الاضافة اما نون

ع عن الضمير واسم الإشارة
 نحوه

ه قوله فان كان وفي المتن ثم
 ان كان

الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون جمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسن
وجها حسن وجه فليس من هذا الصف لان التمييز فيه عن نسبة وكلاما في التبريد عن
المفرد وكذا قولهم منلى ماء ومثلان ماء ومثلان ماء واما اكثر منه مالا ليس مما نسب فيه
التمييز عن التبريد الطاهر والمقدر وعن نون التثنية كما ظن بعضهم بل التمييز فيه من
النسبة كما في امثلة الاله ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما اشيع الاضافة
مما لان الاضافة مع وجود المضاف اليه محال ادل بضاف اسم الى اسمين بلا حرف
صفت فان صفت مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل
فدالمعنى لاك تريد عمى رجل ولا تريد عندي شىء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي
ملءه صلاما صلا لان الملء هو قدر ماعلا ولا معنى لقولك قدر ماعلا العسل (نوله
وعن غير مقدار) قد ذكرنا لم كان الجرفيه اكثر في قوله (والتثنية عن نسبة في جملة اوما
ضاهاما نحو طاب زيد نفسا وزيد طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة مثل يعبني
طيه ابا وابوه ودارا وعلما ٦ ونه دره فارسا ٧) يعنى بالتثنية ما يرفع الانهام عن ذات
مقدرة (قوله عن نسبة في جملة) اى نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم
الفاعل مع مرفوع نحو ٢ زيد متفق شهما واليت مشتعل تارا او اسم المفعول مع نحو
الارض متفجرة عينا افاضل التفضل معه نحو اذا اكثر منك مالا وخير مستقرا او الصفة
المشبهة معه نحو زيد طيب ابا او المصدر نحو اعجبني طيه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل
نحو حبك زيد رجلا وويل زيد رجلا ويا زيد فارسا (قوله او في اضافة) عطف على قوله
في جملة اى نسبة في اضافة نحو اعجبني طيه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعنى
ما ضاهاه واما قوله له دره فارسا فتد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما
او كان در مضما الى ظاهر واما ان كان در مضما الى ضمير مجهول فالتمييز عن مبرد
والحق ان التمييز في نحو الله در زيد فارسا وويل لذات الشباب معيشة عن نسبة في شبه جملة
ايضالا ن فيه معنى الفعل اى عجبنا من زيد فارسا وعجبنا من لذات الشباب معيشة (قوله ابا
وابوه ودارا وعلما) تتصلح لتمييز النكاح عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس
ما منصوب عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا وويله در زيد رجلا فربما هو زيد لا غير وفنى
بالتنصب التمييز عنه الاسم الذى اقيم مقام التمييز حتى بقى التمييز بسبب قيام ذلك الاسم
مقامه ففضله كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى
(و فجرة الارض عيوننا) فان اصله فجرة عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان
في الاصل كفى رجل هو زيد واما ان يصلح ان يكون نفسه ومتعلقه نحو طاب زيدا
يخوزان تريد ابا نفس زيدا ون تريد ابا واما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة
نفسه لا غير نحو طاب زيد علما واما ان يصلح ان يكون نفسه وصفة متعلقة نحو طاب
زيد ابا يخوزان يكون المعنى طاب ابوه لغيره او طاب ابوه ابيه واما ان لا يصلح ان يكون
نفسه ولا صفة نفسه بل يكون متعلقا لا غير نحو طاب زيد دارا (واقسمه الحاصرة
هنا ان تقول اما ان يصلح ان يكون نفس ما تنصب عنه اولا والاو اما ان يصلح

٦ اللام لتعجب والمدح وهو
اما التبريد من خيره وجوده
او من لبسه الذى ارتضاه
من عدى امه و تريا به
مثل ذلك الولد الكامل في
الصفات والدر في الاصل
مصدر در اثنى اى تزل من
الضريح وقيل اريد به هنا
اخيرة فانهم يعتقدون ان اثنى
منشأ لكل خير لانه من
غالب اقواتهم وهو مرفوع
بالاينداء عند سيلويه
وبالطرف عند ابي الحسن
وفارسا من باب تمييز النسبة
عند الصل او من تمييز المفرد
عند الزمخشري وصاحب
الهادى حلى
٧ فان قلت ان التمييز ما يرفع
الابهام عن ذات وظاهر ان
النسبة ليست بذات قلت
قوله عن نسبة غير متعلق
بقوله الثانى بل متعلق
بمتعلق الثانى وهو مرفوع
والثانى عن ذات مقدرة
ناشئة عن نسبة في علم السامع
وان نشأت النسبة عن
الذات في الحقيقة حلى
٢ (قوله زيد متفق شهما)
تفقا السحابة عن ماها
اى تشفت

٣ (قوله كفى زيد رجلا)

الظاهر أنك اذا قلت كفى
زيد كان هنالك إيهام في أن
الكافي من زيد ماذا هو
رجوليته أو علمه أو شهادته
فإذا قلت رجلا كان المقصود
رجوليته أي كفى رجلية
زيد وكذا اذا قلت شهيدا
كان المعنى كفى شهادته وعلى
هذا ينبغي أن يضاف ههنا
أيضاً شيء إلى زيد فيقال كفى
شيء زيد هو رجوليته وما
ذكره الشارح ههنا وفيما
تقدم يدل على أن الإيهام في
أن الذات الكافي الذي هو
زيد ماذا فيكون التردد
والإيهام في ذات موصوف
بالرجولية وذات موصوف
بالشهادة إلى غير ذلك
فيقسم بذات مع صفة
الرجولية أو بذات مع صفة
الشهادة والحق ما ذكرناه
وكذا الحال في طاب زيد
أباً إذا كان الأب عبارة عن
زيد فإن حاصله أيضاً طاب
زيد أبوة والتقدير طاب شيء
زيد هو أبوته وكذا معنى لله
در زيد فارسله در فر وسيته
وكذا معنى عن قاتل عر قاتلته
وعلى هذا قياس نظائره
فنأمل

٤ أما وصفاً فنحنه

أن يكون نفس متعلقة أيضاً بكتاب زيد أباً أو لا يصلح نحو كفى زيد رجلاً والثاني إما أن
يصلح أن يكون صفة نفسه أولاً والأول إما أن يصلح أن يكون صفة متعلقة أيضاً بكتاب
زيد أبوة أو لا نحو طاب زيد علماً والثاني نحو طاب زيد داراً وإذا قصدنا أن نصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلاً كفى شيء زيد رجلاً وفي طاب زيد نفساً طاب شيء زيد
نفساً أو علماً أو داراً فالذات المقدرة هي الشيء المنسوب إليه كفى وطاب فإذا أظهرته
صار زيد في كفى زيد رجلاً بدلاً منه وفي طاب زيد نفساً مضافاً إليه شيء ورجلاً تمييز لشيء
المقدر وكذا نفساً وداراً وعلماً فإن قصدنا أن نترد التمييز في هذه الأمثلة كلها إلى أصله حين
كان مفسوفاً بالذات الفعل أو شبه وزد الاسم الذي انتصب عنه التمييز إلى مركزه الأصلي جعلنا
ما انتصب عنه التمييز أن كان التمييز نفسه بدلاً من التمييز أو عطف بيان له فنقول كفى رجل
زيد وطاب أب زيد وإن كان التمييز متعلقاً لما انتصب عنه ٤ أو وصفه أو غير وصف
أضفنا التمييز إلى ما انتصب عنه نحو طاب أبوة زيد وأبوزيد وعزيزي ودار زيد ونفس زيد
جعلنا النفس كالمعلق له حتى صح إضافتها إليه قوله (ثم إن كان اسماً يصح جعله لما
انتصب عنه جاز أن يكون له ولتعلقه والآخر لمتعلقه فيطابق فيما ما قصد إلا أن يكون
جنساً إلا أن يقصد الأنواع وإن كان صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال) يعني
أن التمييز عن النسبة إما أن يكون اسماً أو صفة والاسم إما أن يصح جعله لما انتصب عنه
أولاً فإن صح جعله لما انتصب عنه يعني أن صح أن يكون نفسه كالأوصاف صفة نفسه كابوة
جاز أن يكون له ولتعلقه يعني جاز أن يكون ماصح أن يكون نفسه نفس متعلقة أيضاً كاباً
في طاب زيداً أباً فإنه يصح أن يكون زيد أو أن يكون أباً زيد وكذا يجوز أن يكون ماصح
أن يكون صفة لنفسه صفة لتعلقه أيضاً كابوة في طاب زيد أبوة فإنه يصح أن يربط بها
أبوة زيد بنفسه لا ولاده وأن يربط أبوة أبه له وما كان ينبغي له هذا الإطلاق فإن رجلاً
في كفى زيد رجلاً صح أن يكون لما انتصب عنه ولا يجوز أن يكون لتعلقه وكذا علاص
أن يكون صفة لما انتصب عنه ولم يصح أن يكون صفة لتعلقه (قوله فيطابق فيها)
يعني بالمطابقة الأفراد أن قصد المقرد والثنية أن قصد التثنية والجمع أن قصد الجمع
(قوله فيها) أي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته لتعلقه
(وقوله ما قصد) أي المقرد والمثنى والجمع تقول فيما جعلته لما انتصب عنه طاب زيد
أباً والزبدان أبوين والزبدون آباء طابعت بالتمييز ما قصدت إليه وهو ما انتصب
عنه أي زيد فنكتبه أن ثبت زيد أوجعته أن جمعته وإذا جعلته لتعلقه فإن قصدت
إياه وحده أفردت أباً لأن المقصود به مفرد وإن قصدت أبوين زيد ثبتت أباً فقلت
طاب زيد أبوين لأن المقصود به مثنى وإن قصدت آباءه جمعته فقلت طاب زيد آباء
لأن المقصود بجمع وقد يلتبس الأمر في نحو طاب زيد أباً وطاب الزبدان أبوين
وطاب الزبدون آباء هل التمييز لما انتصب عنه أو لتعلقه فليرجع إلى القرين أن كان
لما انختلف التمييز وما انتصب عنه أفراداً وثنية وجعاً ولم يكن التمييز جنساً
نحو طاب زيد أبوين أو آباء وطاب الزبدان أباً أو آباء وطاب الزبدون أبوين أو آباء

الاكثرين حصا * وبعده *
قوم هم الانف والاذناب
غيرهم * ومن يسوي بانف
الائمة الدنيا *

٦ (قوله غضاضة) ذلة
ومقصدة

٧ (قوله وابشر بذلك)
بشرت الرجل ابشره بشرا
وبشرت بكذا ابشر اى
استشرت

٨ (قوله وقرمك عيوننا)
قرت عينه ففروى نقبض
سخت

٢ (قوله ورجع المصنف
الى قوله وانا لا ارى
بينهما فرقا) اعتبر المصنف ان
العامل هو التعجب نفسه
او المدح نفسه فكانه قال
على سبيل الانشاء تعجب
منه فارسان جعل تميزا
كان المعنى تعجب من فرسيته
وان جعل حال كان المعنى
تعجب منته في حال فروسيته
فيقيد انشاء التعجب بزمان
الفروسيه وليس بمقصود
والشارح زاد اعتبار معنى
الحسن فيه وجعله عاملا
في التميز والحال فصار مال
المعنى على الوجهين واحدا

فلا يفسر في ان التميز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والاطابق لما انتصب عنه واما
ان اختلفا وكان التميز جنسا نحو طاب الزيد ان او الزيدون ابوة قائم حاصل
ايرصح ان يكون لما انتصب عنه ولتعلقه ولم يطابقه لكونه جنسا وكذا تطابق به
ما قصد في الاصل لا يصح الالتصاف نحو طاب زيد دارا ودارين ودورا هذا ما في المصنف
والاولى ان يقول فيما ليس بنفس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه ان لم يفسر
فالاولى الافراد وعدم المتطابقه نحوهم حسنون وجهها وطيبون عرسا ويجوز
وجوها واعراضا قال الله تعالى ﴿ فان طين لكم عن شيء منه نفسا ﴾ وقال على
رضي الله تعالى عنه ﴿ طيبوا عن انفسكم نفسا ﴾ واما اذا ليس بالمتطابق لا غير
لا يجوز زيد طيب ابوانت تريد آباء او ابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانست تريد
دارين قال الله تعالى ﴿ وفجرنا الارض طيبونا ﴾ واما قول الخطيب * ه والاكرمين
اذا ما ينسون اما * فانما واحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المتنى
اذا لم يفسر نحو قر زيد عيوننا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله تعالى عليه وسلم
﴿ فاصدع مامرك ما عليك ﴾ غضاضة ٦ وابشر بذلك ٨ وقرمك عيوننا ﴿ قوله لا
ان يكون جنسا ﴾ قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا نقول طاب زيد ابوة سواء اردت
ابوة نفسه او ابوة ابيه فقط او ابوة ابويه او ابوة آباءه وكذا نقول طاب الزيدون
او الزيدون ابوة وتردد الابوات المذكورة وكذا نقول طاب زيد علما مع كونه علوما
الا ان قصد الانواع فنقول طاب زيد علوما او علين على حسب ما قصد قال تعالى
﴿ بالاحسين اعمالا ﴾ (قوله وان كان صفة) قيم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة
لم ينجى صالحة لما انتصب عنه ولتعلقه كاجاء الاسم بل لم ينجى الاسما انتصب عنه فقط
فيجب اذن ان تطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بل لفظ المفرد حتى
يكون جنسا وذلك نحو قوله درك اودر زيد فارسا وكفى زيد شحانا (قوله واحتلت
الحال) قال الاكثرون هي تميز (وقال بعضهم هي حال اى ما يعجب في حال فروسيته
٢) ورجع المصنف الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسيه فاذا جعل حاله اخص
المدح وتقيد بحال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التميز عند ما نحن
فروسيه فلا مدحه في غير حال الفروسيه الاتى وهذا المعنى هو المستفاد من ما نحن
في حال فروسيه وتصريحهم بمن في قوله درك من فارس دليل على انه تميز وكذا قولهم
عز من قائل والتميز عن المفرد مقدرين وكذا ان كان عن نسبة وكان التميز نفس ما انتصب
عنه بدليل تصريحهم به في نحو ما من لبل وعز من قائل وقائه الله من شاعر ومررت
برجل هذك من رجل وحبك من رجل اى هذك هو وحبك هو فالضمير هو ما انتصب
عنه التميز في هذه المواضع وقد تكاثف بعضهم تقدير من في جميع التميز عن النسبة نحو
طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قوله درك فالدرك في الاصل ما يدر اى
ما يزل من الضيع من الابل ومن التيم من المبرد وهو هنا كناية عن فعل المدح
الصادر عنه واما نسب فعنه اليه تعالى قصدا لتعجب منه لان الله تعالى منتهى التعجب

فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويصفونه اليه تعالى نحو قولهم
 لله انت والله ابوك فعنى لله دره ما اعجب فعله **٤** قوله (ولا يتقدم التمييز والاصحاح
 لا يتقدم على الفعل خلافا لمازنى والمبرد) اى لا يتقدم التمييز على عامل اذا كان من تمام
 الاسم اتفاقا وكذا لا يفصل بين عامله وبينه وقوله **٥** ثلاثون للمجرحولا كيلا **٦** ضرورة
 وانما لم يتقدم لان عامله اسم يامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضيقة كما ذكرنا وهى
 كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل
 التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل العالي من الاسماء المتصلة به نحو لله دره فارسلوا
 زيد فارسلوا ويوم زيد شجاعا ويوم زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل
٣ وما فيه معنى الفعل **٧** يكون المصدر بتقدير اخرف الموصول وليس العامل فى نحو
 رجلا زيد وحذرا رجلا عمرو هو الفعل غير المتصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم
 فلا يفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المتصرف كقال بعضهم واما ان كان العامل
 الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل او اسم المفعول فيجوز المازنى والكسائى
 والمبرد نظر الى قوة العامل ومنعدها ياقول قيل لانه فى الاصل فاعل الفعل المذكور
 كما فى طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو **٨** وفجرا الارض
 عيونا **٩** اى تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل اذا جعلته متعديا نحو امتلا الاناء ماء
 اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل فى ليست العلة
 بمرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا راي ذلك الاصل كفعول ما لم يسم فاعله
 كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلا قام مقام الفاعل لزمه الرفع وكونه بعد
 الفعل فام مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من
 جواز التقديم (وقيل ان الاصل فى التميزات ان تكون موصوفات بما انتصب عنه سواء
 كان من مفرد او من نسبة وكان الاصل عندى خل راقود ورجل مثله ومعنى منوان
 وكذا كان الاصل فى طاب زيد نفسا زيد نفس طابت وانما خولف بها لغرض الابهام
 اولا ليكون اوقع فى النفس لانه يشوق النفس الى معرفة ن ايم عليها وايضا اذا فسرته
 بعد الابهام فقد ذكرته اجالا وتقصيلا وتقدمه بما مثل بهذا المعنى فلما كان تقدمه
 يقتضى ابطال الفرض من جعله تميزا لم يستقم واصل التمييز التكميل لمل ما قلنا فى الحال
 وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالتركزة وهى اصل فلو عرف وقع التعريف
 ضايعا (واجاز الكوفيون كونه معرفة **٤** نحو سفه نفسه وغن رايه وبطر عيشه والم
 بطه ووفى امره ورشد امره وزيد الحسن الوجود (وعند البصريين معنى سفه
 نفسه سفها اوسفه فى نفسه والم بظنه متضمن معنى شكا ووفى امره ورشد امره
 وبطر عيشه بمعنى فى امره وفى عيشه والحسن الوجه مشبه بالضارب الرجل كما يحى
 فى باب الاضافة **١٠** واعلم انه لو قيل ان افضل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذى يجرى
 عليه افضل التفضيل بعض المضاف اليه نحو هذا التوب احسن ثوب وان نصب ما بعده
 على التمييز فالمنسوب سبب لمن جرى عليه افعلى ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا

٣ اى افضل التفضيل
 ٤ قوله (نحو سفه نفسه)
 قال فى الصحاح قولهم سفه
 نفسه واخوانه كان الاصل
 فيها سفهت نفس زيد ورشد
 امره فلما حول الفعل الى
 الرجل انتصب ما بعده
 بوقوع الفعل عليه لانه صار
 فى معنى سفه نفسه بالتشديد
 هذا قبول البصريين
 والكسائى ويجوز عندهم
 تقديم هذا المنسوب كما يجوز
 غلامه ضرب زيد وقال
 الفراء لما حول الفعل من
 النفس الى صاحبها خرج
 ما بعده مفسر البذل على
 ان السفه فيه وكان حكمه ان
 يكون سفه زيد نفسا لان
 المفسر لا يكون الا نكرة
 ولكنه ترك على اضافته
 ونصب كتصّب النكرة
 تشبيها بها ولا يجوز عنده
 تقديمه لان المفسر لا يتقدم

٥ فني قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد وفي قولك زيدا فره منك صدا زيد هو مولد العبد (اقول وليس هذا بطرد الا ترى انك تقول هو اشجع الناس واما خير الناس واما خير اثنين على ما لو رده مبدوء اي هو اشجع رجل في الناس واما خير اثنين في الناس والمنسوب على التميز هو من جرى عليه اقل لادبيه والدليل على التميز قولك هو اشجع الناس من رجل واما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى ﴿ والله خير حافظا ﴾ انتعجب حافظا على التميز اي خير من حافظا فهو واجز سوارا نحو خير حافظا وخير حافظا هو حافظا في الوجهين (وقول الاثنى ﴿ تقول ابني ﴾ حين ٦ جد الرحيل ﴾ ابرحت ربا و ابرحت جازا ﴾ ابرحت اي جئت بالبرح الوصره ذابرح والرح الشدة فعني ابرحت صرت ناشدة وكال اي بالغت ٧ وكملت ربا فهو نحو كفي زيد رجلا اي ابرح جار هوانت وكذا قوله ﴿ اجار تما انت جارة ﴾ لا ر ما الاستهابة تنيد التخم كافي قوله تعالى ﴿ القارعة ما الساعة ﴾ اي كملت جرة فعني ما انت كملت فالمنسوب في عبارات التثنية في نحو قولهم شرار ذئاب انغر مبتدا لفظا فاعل معنى المنسوب في مثله تمييز عن النسبة تقدير اى كائن مبتدا لفظا بمعنى كائن لفظه مبتدا وكائن معناه فعلا ومثله كثير في كلامهم ﴿ قوله (المستثنى منقطع ومنقطع ٨ فالمتصل هو المخرج من متعدد لفظا او تقدير اى بالواحد والآخر المتصل المذكور بعد في غير مخرج) اعلم انه قسم المستثنى قسمين واحد كل واحد منهما بعد مفرد من حيث المعنى قال وذلك لان ما عنيهما مختلفتان ولا يمكن جمع شيئين مختلفي الماهية في حد واحد وذلك لان الحدمين للماهية بذكر جميع احزائها ملائمة او قضيتها والمختلفان في الماهية لا يساويان في جميع اجزائهما حتى يجتمعا في حد واحد والدليل على اختلاف حقيقتيهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج هل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمنع اشتراكهما في اللفظ فقال المستثنى هو المذكور بعد الواحد والآخر هذا آخر كلامه ولتأمل ان يمنع اختلافهما في الماهية (قوله لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لان سلم ان كون المتصل مخرج من متعدد من اجزاء ماهية بل حقيقة المستثنى متصلا كان او مقسما هو المذكور بعد الواحد والآخر متصلا لما قبلها نقبا وثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او تقدير اى من شرطه لان تمام ماهية فعلى هذا المقطع داخل في هذا الحد كافي حاشي القوم الاجارا لمخالفة الجار اقوم في القوم (قوله من متعدد) اي من شيء ذي عدد (قوله لفظا او تقدير اى تفصيل لتعدد ماهية قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد يكون مقدرا نحو جاءني الا زيد اي جاءني احدا لا زيد (قوله بالواحد والآخر) لمخرج نحو جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يخرج زيد فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في التعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس التعدد كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيدا ولم يكن نحو جاءني القوم الاجارا قد بين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما طعن بعضهم (ثم ان الاستثناء مشكل باعتبار

٥ قوله (فني قولك زيدا فره عبد زيد هو العبد)
 ٦ قوله (جد الرحيل) وفي الصحاح اقول لها حين جد الرحيل ابرحت ربا و ابرحت جازا اي اعجت وبالف
 ٧ قوله (وكملت ربا) وكل ثلث لغات ارداها الكسر
 ٨ المتصل المخرج كذا في المقروء

معقوله لان زيدا في قوله ثانيا في القوم الازيد اقولنا انه غير داخل في القوم فهو خلاف
 الاجماع لانهم المتيقن ان الاستثناء المصطلح يخرج ولا يخرج الا بعد الدخول فان جاز الشك
 في مثله لم يصح في نحو قوله على دينار الا اذا قلنا بان دناقا يخرج من الدينار والباقي بعده هو
 المتردد وان قلنا انه داخل في القوم والاخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع
 القوم ولم يثنى زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجنب كلام المتعلق عن مثله وقد ورد
 في الكتاب العزيز ٢ من الاستثناء شئ كثير كقوله تعالى هـ فليت فيهم الف سنة الا
 خمسين عاما هـ فيكون المعنى ليت الخمسين في جملة الاف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن
 مثله علوا كبيرا (فقال بعضهم فنتار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام
 لخصوص اي ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الازيد اقربنة تدل السامع على
 مراد المتكلم وان اراد بالقوم غير زيد وليس يثنى لاجل اهل اللغة على ان الاستثناء يخرج
 ولا يخرج الاعام الدخول وايضا تعدد دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم في نحو قوله على
 عشرة الواحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصدده ثم اخرج والا كان مريدا بلفظ
 العشرة تسعة وهو محال (وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه قال المستثنى
 والمستثنى منه وآلة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقوله على عشرة الواحدا بمعنى له على
 تسعة لافرق بينهما من وجد فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا غير مستقيم
 لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دالة على المعنى الموضوعة هي له مفردة بلا استثناء
 وهو الجسنان والامفيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا تدل على شئ من هذه
 المعاني الثلاثة وايضا اجاعهم على ان الاستثناء يخرج بنباله هذا ويلزم مثل ما فروا منه
 في بدل البعض وبطل الاشتغال كقوله تعالى هـ والله على الناس حجة البيت من استثناء
 لان الناس جنس يعم المستثنين وغيرهم فيكون كانه قال والله على جميع الناس مستطيعهم
 وغير مستطيعهم بل لله على مستطيعهم وحده (وقال اخرون وهو الصحيح المتدفع عنه
 الاشكالات كلها ما فروا منه ومازعمهم ان المستثنى داخل في المستثنى منه والباقي يمد بدل
 البعض داخل في المبدل منه والتناقض يجمي زيد واتفاه بجيئه في جاني القوم الازيد
 غير لازم وانما يلزم ذلك لو كان الجني منسوب الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
 الى القوم مع قولنا الازيدا كما ان نسبة الفعل في نحو جاءني غلام زيد ٤ ورأيت غلاما
 طريقا الى اجازتين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوب الى شئ ذي جزئين
 او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد اذا
 وقع منسوب الى في مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه يجر ان استحق الجذر
 كالنصاف اليه ويتبع ان استحق التبعة كما في التواضع الخسة وان لم يستحق شيئا من ذلك
 نصرب كالمستثنى تشبيها بالمفعول في جعيه بعد المرفوع وان كان جزء العدة في بعض المواضع
 نحو جاءني القوم الازيدا لان المجموع هو المسند اليه (فزيدة الكلام ان دخول المستثنى
 في بدنس المستثنى منه ثم اخراجه بالاواخواتها انما كانا قبل اسناد الفعل او شبه اليه فلا يلزم

٢ قوله (من الاستثناء)
 الا في المنقطع

٤ قوله (ورأيت غلاما
 طريقا) وكذا سائر
 التبعات مع توابعها

التناقص في نحو جاني القوم الأزيد لأنه بمنزلة قولنا القوم المخرج منهم زيد جاني ولا في
 تحوله على عشرة الأدرها لأنه بمنزلة قولنا عشرة المخرج منها واحد على وذلك لأن
 النسب اليه الفعل وإن تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا على النسبة التي يدل
 عليها العمل إذا النسب اليه والنسب سابقان على النسبة بينهما ضرورة هـ في الاستثناء
 كان النسب اليه هو المستثنى منه مع الأول المستثنى فلا بد من وجود هذه الثلاثة قبل
 فلا بد أن من حصول المخول والإخراج قبل النسبة فلا تناقض هـ قوله (و هو منصوب
 إذا كان بعد الأغير الصفة في كلام موجب أو مقدا على المستثنى متداو متقضا في الإسم
 أو كان بمدخل أو داء في الأصغر وما خلا وما عدا وليس ولا يكون) شرع بين امر
 المستثنى فبدأ بما يجب نصبه اذ هو في باب المنصوبات وهو في مواضع الأول ٦ ما عدا
 شرطان وقوعه بعد الأو كون الاستثناء في كلام موجب ولم يخرج إلى قوله غير النسبة لأنه
 في نصب المستثنى وما كان بعد الأ التي هو حرف ليس بمستثنى وإنما اشترط كون الاست
 في كلام موجب لأن غير الموجب لا يجب نصب مستثنى كما يجب واختلف في عامل النصب
 في المستثنى (فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط الأ لا شيء
 يتعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل وقد جاء بعد تمام الكلام فشا به المنقول
 وقال البهروزي إيجاب العامل فيه الإتيان معنى الاستثناء بدو العامل ما به يقوم الخي التفضي
 ولكونها نابعة عن استثنى كما أن حرف البدء نائب عن أنادي (وقال الكسائي هو منصوب
 إذا انصب بأن مقدرة بعد الأخذ بوقفة الخبر فتقديره القوم الأزيد قام القوم لأن الأزيد
 لم يبق وليس شيء اذ بقي الاشكال عليه بحاله في انتساب أن مع اسمها وغيره ٧
 في تقدير المفرد ولما الاعتراض بأنه كيف يعمل الحرف الموصول بقدر أو الموصول لا بد
 فلا بد عليه لأن الكوفيين يجوزون تقدير الاسم الموصول كما يجوزون تقدير المجرور
 الموصول فيه أسوة بالعبريين في تقديرهم أن الناصبة لفعل لكون الحروف التي
 قبلها كالنائب عنها فلا عنه تكون كالنائب عن أن المقدرة (وقال الفراء الأمر به
 من أن واللامطة حذف النون الثانية من أن وادعت الأولى في لام لأذا انصب الاسم
 بعدها فإن وادتا تبع ما قبلها في الأعراب فيلا اللامطة فكان أصل قام القوم الأزيد
 قام القوم أن زيدا ٢ لتمام أي لم يبق فلان في حكم ما قبل الأرفضه تيا كان ذلك الحكم
 أو ابتداء فهو كقولك كان زيدا أصل عند بعضهم أن زيدا أكاد قد دعوا المكان
 وركبوا مع أن (وفيا قال فطر من وجوه لأن لأعلى المعنى الذي أوردنا غير حذرة ٢
 ومع التسليم فإن اللامطة لا تأتي إلا بعد الإتيان نحو جاني زيد لا عرو وانت تقول
 ما جاء في القوم الأزيد ولأن فيما قال عز لا لأن مرة وللأخرى عن مفضليها وقت
 لأنه ينصب بها مرة ويتبع ما بعده لا قبلها أخرى ولا يجتمع الحكمين معاني موضع ولأن
 المظوف عليه قليلا ما يحذف والتعدد الذي هو المظوف عليه عنه مطرد الخذف
 نحو ما قام الأزيد (وقال بعضهم هو منصوب بإسني كما أن النادى منصوب بالنادى واللامطة
 (و حرف)

هـ قوله في الاستثناء لما
 كان النسب اليه هو المستثنى
 منه مع آه هذا يخالف لما
 سبق في بحث تقديم الناعل
 إذا وقع مفعوله بعد الأمن
 أن أكثر النحاة منعوا أن
 يعمل ما قبل الأ فيما بعد
 المستثنى بها الأ في الصورة
 المذكورة وذلك لأن ما بعد
 الأمن حيث المعنى من جملة
 متأثرة غير الجملة الأولى
 لأن قولك ما جاءني الأزيد
 بمعنى ما جاءني غير زيد وجاني
 زيد فاختصر الكلام
 وجعلت الجملتان واحدة
 اذ بشر كلامه هنا كون
 المستثنى مع المستثنى منه من
 جملة واحدة معنى ٦ قوله
 ما اجتمع فيه شرطان آه
 قبل لكن يحتاج إلى قيد آخر
 وهو ذكر المستثنى منه
 ليخرج قرأت اليوم كذا
 فإنه منصوب على الظرفية
 لأعلى الاستثناء وفيه بحث
 لأن الكلام في كونه منصوبا
 على الاستثناء بدليل قوله إذا
 كان بعد داء ٢ انحال لأعلى
 الماضي من غير تكرير قليل
 جدا ٣ لأنها داخلية على
 الخبر وليس هناك معلوف
 عليه وقوله مع التسليم إشارة
 إلى إمكان تقدير المظوف
 عليه أي أن زيدا قد دعوا لتمام

وحرّف النداء دليلان على الفعلين المقدّرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه بأنه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلم ما يتّوهم من كلام العرب ولو ورد الرفع لكانا ننقد امتنع ونحوه لا ترى انه يجب النصب في اياك والاسد بتقدير بعد ونحوه ولو ورد الرفع لنحو انت والاسد لكانا نقدرنا بعد انت والاسد ونحوه (وقال المصنف في شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الاقل لانه ربما لا يكون هناك فعل ولا متعاضد فيعمل نحو القوم الازيد اخوتك وهذا لا يرد الاعلى مذهب البصريين ولهم ان يقولوا ان في اخوتك معنى الفعل وان كان من اخوة النسب اى ينتسبون اليك بالاخوة وكذا في امثاله بل ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم عليه لتقوية بالا ولا يلزم مثله في المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان فعلا صريحا لان اصل الواو لا مطلق فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن في الجملة ايضا معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقض مشابهة للفعل التام كلاما فاعلم من المفرد الذى يتم بالنون والتنوين فينصب التمييز ولا سماع تقوية بالالة الاستثناء والى مثله يشير سيديوه في كتابه في مواضع فنقول على فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم ٤ هذا كانه في المستثنى المتصل (واما المنقطع فذهب سيديوه انه ايضا ينصب بما قبل الامن الكلام كما انصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فعمل على معنى لكن وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعد الا عنه مفرد سو اكان متصلا او منقطعا ففى وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للفرد على المفرد في وقوع المفرد بعدها فلذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد عفى الاله شق والمتأخرون لارأوها بمعنى لكن قالوا انها لاصبة بنفسه انصب لكن للاسماء وخبرها في الاغلب محذوف نحو قولك جاءنى القوم الاحجار اى لكن حجارا لم يبحى (قالوا وقد يبحى خبرها ظاهرا نحو قوله تعالى ﴿الاقوم يونس لما نموا﴾ كشفتنا عنهم ﴿وقال الكوفيون الا في الاستثناء المنقطع بمعنى سوى وانصباب المستثنى بعدها كاتصصابه في المتصل (وتأويل البصريين اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نقبا واثباتا كما في لكن وفي سوى لا يلزم ذلك لانك تقول لى عليك دينار ان سوى الدينار القلائى وذلك اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيما رفع نحوهم المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء المنقطع بعينه واثما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفرغ لا يجوز فيه كما يبحى والابدال ايضا لا يجوز في نحو جاءنى القوم الازيد لانك لو ابدلت كان المبدل منه في حكم السقط فيؤدى الى التفرغ في الايجاب فلم يبق الا النصب (قوله او مقدما على المستثنى منه) يعنى اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل البطل لان البطل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابيع فلم يبق الا النصب على الاستثناء على انه قد حكي يونس ان بعض العرب يقول مالى الا بوبك احد فجعل المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله ويجوز لك ان تقول مالى الا بوبك

٤ فذهب على هذا ان الجملة عاملة في المستثنى لتامها لا لمعنى الفعل فيها سواء كان معنى الفعل فيه اولا وهو المختار عندى . نسجه

صديها على ان اوك متدا ولي حرمه وصديها حال وتقول من لي الاوك صديها من مسدا
 ولي حرمه واوك بدل من من كلك قلت الى احدا الاوك وصديها حال وتقول مالي الاردا
 صديي وعمر او عمر وقتصب عمرا على العطف على رندا ورفعه على انه متدا محمود الحمر
 اي وعمر وكذلك والى انه انما قدم المستنى على المستنى منه وحب ان ياخر بغير
 الى المستنى منه نحو ما جاء في الاردا احد وان تقدم على المنسوب وحب ما حرمه
 عن المستنى منه نحو اليوم الاردا صرب (ولا يخور عند الصربين سدهم عنهما ما
 في الاحيار نحو قول الاردا قام اليوم وقوله في ولده لس بهاطوري في ولا حلالا
 بها نسي في ثاد عدهم للصبر ووهل تقدره لس بهاطوري ولا بها نسي حلالا صبر
 الحكم والمستنى منه وبها نسي الظاهر تغييره ثا قام المستنى مع انه الاستثناء معام المستنى
 منه وذلك في الاسماء المرفع الهم عندهم بأخر المستنى عن ساهله فلا يخور الاردا
 لم اصرب وريد الارا كالمأني (وخور الكورديون في السعة تقدم المستنى على المستنى
 منه والحكم معا نحو الاردا صربي ادوم وكذا خوروا تقدم المستنى في المرفع على
 الحكم نحو الاردا لم اصرب) والاولى مذهب الصربين لعدم سماع مثل هذا ومعها عاين
 انما وذلك لان المستنى اخرج من المستنى منه في الخفصة او لا كما ذكرنا ثم نسب الحكم
 الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم انما لان الظاهر ان اخرجت رندا من حكم
 المحي في ذلك حامي اليوم الاردا وان لم يكن في الخفصة مخرجاه ومنه المخرج ان يكون
 بعد المخرج منه فكان حقه ان يحس بعد الحكم والمستنى منه مع الكسح حوله لكثرة اسمها
 تقدمه على احدهما نحو حامي الاردا اليوم واليوم الاردا احوك ولم يجر تقدمه عليها
 معا وفي المرفع الذي ليس فيه الا الحكم لم يجر تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان
 يكون العامل في المستنى هو العامل في المستنى منه بل قد يخلطان كما في قولك اليوم
 الاردا احوك هذا عدم من جعل العامل في المتدا الاسماء لا اخر (قوله او مقطعا على
 الاكثر) اي مقطعا بعد الانحوائ في الدار احدا الاجارا اهل الحمار يوحون نصه مثلا
 لان بدل اهل سير موحود في اصبح من كلام العرب وسعيم قطعوا المقطع فحين
 احدهما ما يكون قوله اسم معدود او غير متعدد يصح حده نحو ما جاء في اليوم الاجارا
 وما جاء في ريد الاعرا في يخورون الدل ثم ان ذلك الاسم الذي يخور حده
 اما ان يكون ما صح دخول المستنى فيه بخارا او لا فالاول نحو قولك ما في الدار ٦ احد
 الاجارا يصح ان تجعل الحمار اسان الدار كما في اودويس في فان عس ٣ في دار بهوه
 ثاوي * ايسك اصداء الله ور تصحيح * ومنه مالي عاب الاليف (وليس له في مثل
 هذا وسها ان ادلت احدهما جعل المقطع كالمفصل لئلا يدخل الدل في الدل
 منه والثاني ان الاصل في نحو لاحديها الاجارا ان يقال ما بها الاجارا اي ما بها
 شيء الاجار لكه حصص والذكر من جهة المستنى منه المحذون المعد ما
 استعداد الخاطب شيول التعدد المقدر له كلك قل ان الخاطب يستعد حلوها من

ه (قوله لس بهاطوري)
 النور الحسل والطورى
 الوحشى من الطير والس
 يقال جام طورى وطوراي
 ويقال ما بهاطوري اي احد
 قال الصالح ولده البيت

٦ لم احدا وقع في النقي
 كان لم يقل فلهذا كان
 استثناء الحمار مقطعا

٣ (قوله فان عس في دار
 رهوة ثاوي آه) رهوة
 والرهو المكان الرصع
 والنقص انما يجمع به
 الماء وهو من الاصداد
 ورهوة في شران دؤب
 عقبة تكان معروف والصدي
 ذكر اليوم والصدي ايضا
 ما يحسب مثل صوتك
 في الحال وغيرها

الذي قلنا لاحد فيها تأكيداً لئلا يكون الادي بها قلنا ذكرت ذلك المستبعد ابقيت
 ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من الاعراب تبينها على الاصل وجعلته بدلاً من
 ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول
 (وهذا المأزني الى انه من باب تغليب العقل على غيره كما تقول الزيدان والجار جاؤني
 وهذا لا بد له في جميع الباب نحو قوله تعالى ﴿ وما لهم به من علم الا اتباع الظن ﴾
 وقولهم ليس له سلطان الا لشكاف ونحو ذلك والثاني اي الذي لا يدخل فيه المستثنى في
 ذلك الاسم بخلافه فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيويه وذلك نحو ما جاء في زيد
 الاعرو وما جاء اخوانكم الاخوانكم قال هـ ٤ واحرب لا يبق لها جاحها الخيل والراح هـ
 الا لفتى الصبار في الجذات والفرس الوقاح هـ وقال هـ عشيبة لا تفتى الرماح مكانها هـ
 ولا النبيل الا الماشر في المصم هـ والثاني من ائمة الاولين ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه
 فهو ميم هنا يوافقون الجازين في احباب نفسه كقوله تعالى ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله
 الا من رحم ﴾ اي من رحمه الله تعالى (وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم فاستثناء متصل
 (وقال السيرا في المراءى بن رحم الاسم اي الله تعالى لا لارحوم فيكون ايضاً متصلاً واما
 قوله تعالى ﴿ فلو لا كان من القرون من قبلكم لولوا بآية يهتدون عن الفساد في الارض
 الا قليلاً ﴾ وقوله تعالى ﴿ فلو لا كانت قرية آمنت فنفعها ايمانها الا قوم يونس ﴾ فلا
 يجوز الابدال في الآتين لان التحضيض كالامر والشرط ولا يجوز ليقم القوم الا زيد وان
 قام احد الا زيد وكان الزجاج يميز البديل في قوم يونس لان معنى لولا كانت قرية آمنت
 ما آمنت قرية لان اللوم على ما فات دلالة على انتفاءه ومثله قولهم لا تكونن من فلان
 في شيء الاسلاما بسلام اي متاركة ووداعاً من قوله تعالى ﴿ واذا خاطبهم الجاهلون
 قالوا سلاماً ﴾ ومعنى بسلام اي مع سلام اي متاركة متتابعة ويجوز ان يكون الباء
 لبديل اي تسلم عليه وترد سلامه بدل سلامه ولا تخالف اكثر من هذا ومنه قولهم
 ماضر الامانق وما زاد الامانق وما فيهما مصدرية وابوسعيد وابن مبرمان يقدران الخبر
 اي ولان النقصان امره ولكن الفع امره (ومذهب سيويه ان ما بعد الا في المقطع
 مفرد كما هو قبل واما نحو قوله هـ ولا عيب فيهم غير ان سيوفهم هـ يهن فاول من هـ قراع
 التكايب هـ وقوله هـ فتي كلت اخلاقه غيراته هـ جواد فابقى من المال باقياً هـ فظاهر
 فيه اول وجهي سيويه المذكورين وذلك ان الشاعر قصد جعله من المتصل مبالغة في الممدح
 اي ان كان ولا بد من العيب فيهم عيب واحد فحسب وهو فلول سيوفهم من القراع وفي
 اخلاقه ناقص واحد وهو وجوده الكامل الممزق لئلا يعدون ما في مظهره ادنى شائبة من
 النقص وان كان في التحقيق غاية في الكمال من بجلة العيوب غلوا في انتشاء كما قال بديع
 الزمان عيه ان لا عيب فيه فتي عين الكمال عن معاليه (قوله او كان يعدخلا وعدا في
 الاكثر) قال السيرا فلم ارا احداً ذكر الجرب بعدد الا لا خفش فانه قرنها في بعض ما ذكره
 بشار في جواز الجرب بها (وقال اي السيرا في ما علم خلافاً في حواجز الجرب بخلافه الا ان

٤ قوله (لا يبق لها جاحها
 الخيل والراح) جمع
 الرجل اذا قبح عينه
 كالشخص والمرح شدة
 الفرح والنشاط والاسم
 المراح بكسر الميم الجدة
 الشجاعة حافر وقاح اي
 صلب

٥ قراع التكايب قبلها

النسب بها أكثر كما ذكر سيويه وأما حلا هو في الأصل لازم يحذف إلى المفعول من
 حو حلت الدار من الأيس وقد تعنى معي حاور فتعنى نفسه كقولهم أصل هذا
 وحلائك دم والزموها هذا التحصيل في باب الاستثناء ليكون مانعها في صورة المستثنى
 مالا التي هي أم الباء ولهذا العرض الترموا استعاضة فاعله وفاعل عدا ولم يظهر منهما فمع
 كونهما في محل النسب على الحال ولهذا أوجها أصمار اسمي ليس ولا يكون وأما عدا فقد
 في غير الاستثناء أيضا وفاعل حلا وعدا عند انتهاء بعضهم ٦ وفيه دليل لأن المفعول في
 حلا في اليوم حلا رندا وعدا رندا اندر دالم يكن معهم أصلا ولا يلزم من محاررة بعض
 أعموم أيام وحلوت بعضهم منه محاوره الكل وحلو الكل فالأولى أن تصير فمهما صبرا
 راجعا إلى مصدر الفعل المفعول أي حلا في اليوم حلا بحيثهم رندا كقولهم تعالى
 ﴿فَاعِدِلْوا﴾ هو أقرب لقوى ٧ فيكون مصدر الصبر سبأ القول والنسب في قولهم ٧
 ما النساء وذكرهم رندا مفعلة وقال بعضهم ما مفعول مالا ولم يثبت (قوله وما حلا
 وماعدا) أما لم النسب بعدهما لأن ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية حالها كما هي
 في قسم الحروف وفي الأسمية قليلا وليس مدها اسمية مع الفعلية فمع كونها على
 فوجب النسب والنسب محذوف أي وقت ما حلا بحيثهم رندا أي وقت حلو بحيثهم
 رندا وذلك أن الحظ كثيرا ما يحذف مع ما المصدرية نحو ٨ مادت شارق ونحوه (وحو
 الحرمي الحزب بعدما حلا وماعدا ولم يثبت على أن مارتته (قوله وليس ولا يكون) هما
 أيضا في محل النسب على الحال إذا صما معي الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون عدا
 محوما كان ولم يكن ونحو ذلك وواعلمها واحب الأصمار وهو صبر راجع إلى بعض معناه
 إلى صبر المستثنى منه أي ليس بعضهم رندا وذلك لئلا مانسا في وجوب أصمار فاعل
 حلا وعدا إلا أن الأصمار هما كما في قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَرِيكُمْ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ وقوله
 تعالى ﴿حَتَّى تَوْرَاتِ الْجَحَّتْ﴾ بخلاف ذلك (وأما الحليل أن يوصف ليس ولا يكون
 منكرا ومعرف فالزم الجنسية نحو حلا في الرحال ليسوا ولا يكونون رندا وسع من
 العرب ما ينبغي امرأ لا يكون فلابد ونستفاد أنه فيلحقه ما في مالحق الأفعال الموصوف بها
 من صير وعلامة ما ثبت نقول ما رأيت رجلا لا يكونون رندا وليسوا رندا ولم يثبت مثل
 ذلك في حلا وعدا ولم تستعمل هذه الأفعال في الاستثناء المفعول على ما قاله الأحموس ٩
 ترك الصنع الذي قدر تركه ١٠ ولا العطاء معي ليس حلا واعلم ١١ أي الأحلا ولا يستعمل
 هذه الكلم إلا في الاستثناء المصل بخلاف غيرها فاستعمل في المقطع أيضا كقوله ١٢ وكل
 أني ناسل عيراني ١٣ إذا عير صتا إلى الطرأ ناسل ١٤ قوله (ويحور به النسب ويحار
 الدل فيما يدل على كلام غير موحد ذكر المستثنى مبد محوما مفعول الألف (الافلا) أعلم أن
 لأخبار الدل في المستثنى شروطا أحدها أن يكون بعدا لا متصلا وهو حرا عن المستثنى منه
 المشتق عليه استنباهم أو بهي أو بهي صريح أو مؤول غير مردود به كلام نصيب الاستثناء
 وأن لا يترجى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتق عليه استنباهم أو بهي أو بهي تدخل

٦ قوله (وفيه نظر) هل
 المراد النص المطلق يستقيم
 ويل الصغير للماني
 ٧ أوله كل شيء مهده ومهاه
 أي مضمونا بلطف هذا كما
 يدل عليه ما روي أيضا
 ما حلا النساء وذكرهم
 وهذا من الضرورة في
 نصح اللامعة شوا في الدنيا
 ما لدا مائة
 ٨ أي ما لمع شمس

٩ قوله (إذا عير صت
 أولى الطرأ ناسل)
 الطريقة ما طردت من صيد
 وغيره والطريقة الوسيفة
 وهو ما يسرق من الأبل
 الناسل النجاع

فبد الضمير الراجع قبل الاستثناء بالاعلى اسم صالح لان يدل منه معمول للابتداء او احد نواسخه
نحو قوله ما احده ضربته الا زيد يجوز ذلك الابدال من هاء ضربته لان المعنى ما ضربت احدا
ازيد فاقد اشتمل النفي على هذا الضمير من حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدأ
نحو ما احده لقيته كرم الازيد او مثال دخول النواسخ ما ظلت احدا يقول ذلك الازيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان المعنى ما يقول ذلك احد في ثلثي الازيد والابدال من صاحب الضمير اولى لانه
الاصل ولا يحتاج الى تاويل لكونه في غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المبتدأ في الحال
او الابدال لم يميز الابدال منه على ما قيل فلذلك قول ما ضربت احدا يقول ذلك الازيد بالرفع بدلا
من ضمير يقول لان القول ليس بمعنى بل الثني الضرب (قال سيويه اذا قلت ما رأيت احدا يقول
ذلك الازيد او رأيت بمعنى انحصرت وجب نصب المسقن لانه ليس من نواسخ الابتداء هذا
قوله) وانا لا ارى بأسا في غير نواسخ الابتداء ايضا في الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح
للإبدال منه اذا شمل النفي عامل ذلك الضمير نحو ما قلت احدا ينصفني الازيد لان المعنى
ما انصفني احدا فكلمته الازيد ومنه قول عدى بن زيد * في ليلة لا ترى بها احدا يحكي علينا
الاكواكبها ٢ وتري من رؤية العين وفي جملة من رؤية القلب كما ذهب اليه سيويه نظر
لكونه مخالفا لظاهر معنى البيت فالانصاف والحكاية متفيان معنى بل قلت لا اؤدى احدا وحده الله
تعالى الازيد لم يميز الابدال من ضمير يوجد لان التوحيد ليس بمعنى بل الاذى فقط وكذا
يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاني
اخو احدا الازيد وفي حكمه ما في وصف معمول غير الموجب في نحو اتاني غلام لاحد الازيد
(قولنا ومؤول به يدخل نحو قمار رجل يقول ذلك الازيد وقل رجل يقول ذلك الاغمر وقل
رجل يقول ذلك الازيد وفي قل رجل وقمار رجل وقل رجل معنى النفي) قال ابو علي فلما يكون
بمعنى النفي الصرف نحو فلما سرت حتى ادخلها بالنصب لا غرو لو كان للآيات لجاز الرفع كما يحكى
في نواصب الفعل قال ويحيى * بمعنى اثبات النفي القليل كقوله ٣ فلما عرس حتى هجته *
بالتبشير من الصبح الاول * والاغلب الاول ولكون اقل رجل مؤولا بالنفي لا بدخله نواسخ
الابتداء كما لا تدخل على ما لنافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل في الاشهر فضلا وطر فالان
اصل النفي دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذي جعة لم يحسن على ما قال الاخفش قال
ابو علي ووصفه بنحو صالح ايضا لا يجوز في القياس قال ومن جوز فلا عطائه معنى الفعل
الآتري ان سيويه لجاز حكاية نحو لبيبة وعافلة اذا سمي به كالجلة وفاعل قل وقفا
لا يصكون الانكرة وكذا ما انصيف اليه اقل لكونه كالبحرور رب قال ابو علي
اقل مبتدأ حذف خبره هو جوب الاستغناء بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا
وفيا قال نظر لانه لا معنى لقولك اقل رجل يقول ذلك الازيد موجود كما لا معنى لقولك اقام
الريدان ، وجود قال او تقول هو مبتدأ لا خبر له لان فيه معنى الفعل كما في اقام الزيدان
(وقال بعضهم بنحو يقول ذلك في اقل رجل يقول ذلك الازيد خبر المبتدأ والا زيد يدل

٢ يعني انه خلا من محبة في ليلة
لا يطلع فيها عليهما ولا ينظر
بحالهما الا الكواكب لو كانت
من ينظر

٣ قوله (فلما عرس حتى هجته
بالتبشير) حاج الشيء يهيج
هيما اي نار وهاجه غيره
يعدى ولا يتعدى والتبشير
البشرى وتبشير الصبح
او ألمه وكذلك اوائل كل
شيء

من صميم يقول وكذا في اهل رحلين يقولان ذلك الا ان اريدان اهل رجل يقولون ذلك
 الا ان اريدون قال وانما هي صميم يقولان وجع صميم يقولون لان اهل التفصيل كما بحث في ايه
 انا اصيب الى مكره فان كانت معرفة هو مفرد وان كانت مشاء او مجموعة فهو مني او
 مجموع بخلاف ما اصيب الى المعرفة نحو افضل الرحلين وافضل الرجال والحق من هذه
 الدلائل اني قولي اني على لالت تقول اهل من يقول ذلك الاريد وقل من يقول ذلك
 الاريد ومن مكره لادلهما من وصف واهل رجل يقول بمعنى اهل من يقول في فاعله
 اهل وصف لشكره كما كانت وصفا في ولا تخور اهل اريد من لست المصاف اليه في اهل رجل
 لان اهل يكون ادي في العدير مصافا الى ذلك الدليل الذي هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما في
 الحكم منه ولا تخور ايضا اذله من لست اهل اهل لو اذلت منه مفرجه في السير في
 يقول ذلك الاريد ولا يصح فالمرجع بعد الا في مثل هذا المقام معرفة كان او مكره
 بدل من المصاف اليه اهل على المعنى المذكور انما الكلام ان العدير ما رجل يقول ذلك الاريد
 اي ما يقول ذلك الاريد وبمعنى ان يكون تأويل الذي طاعرا ومن ثم رد على الرجاء
 في تخور الزرع في قوم يوس في قوله تعالى في فلو لا كانت قرية آتتكم في الآية فحل
 التفصيل كالق وقد تحرى لفظه اني وما تصرف منه محرى الذي قال تعالى
 في فاني اكثر الناس اكثورا في وباني الله الا ان يتم بوره في والمرجع لا معنى في الموح
 الا اذرا فعلى هذا تخور نحو ان القوم ان تأويل الاريد اذ حيث تخور المرع جور الا اذ
 وتأويل التي في غير اللفاظ المذكورة ماذر كما جاء في الشواذ في ففسروا منه الا قليل في
 اي لم يطعوه الا قليل ولا يخور ه ما بالناس الاريد اي ان بعض الناس الاريد وكذا لا يخور
 في الامر والشروط الا اذلال والمرع نحو ليقم انوم الاريد وان قام احدا لا يريد (وكان
 الرجاء صميم الدليل في قوله تعالى في فلو لا كانت قرية آتتكم ففسروا منه الا قليل في
 التفصيل بالي لان المعنى ما آتت قرية اذ انوم على ما قد دلالة على اسماؤه (وقدره الله
 واما قوله تعالى في فلو لا كان من القرون من قلتم او لو بغية يهون عن الفساد في الارض الا اذلالا
 قال حسب لا غير وفولنا غير مردوده كلام نص الاستثناء احتراز عن نحو ما قام الاريد اذ
 على من قال قام انوم الاريد اذ الصب هما اولي لقصه الطابق بين الكلامين وهو لو لا وان لا
 يتراخي المشي عن المشي منه احتراز عن نحو ما قام احد من كت حالها هما الاريدان
 الا اذلال ليس بالي لهما من الصب اذ كونهما عارضا لفساد الطابق بينهما وبين المشي منه ومع
 تراخي ما بينهما لا يفتى ذلك ه فاذ انمر هذا فاعلم ان هذا الاتساع اذلال عند الضرورية لان
 عبره بخوار حذف التسويع وهو هما حار (وهل الكسائي وانراه لاحرى عطف به
 الشروط ولا خلاف بينهم في معنى الاواه للاستثناء وانما جعله عطا لان الدليل والمثل
 منه في كلام واحد والمشتق من حيث المعنى في كلام والمشتق منه في اخر معنى
 ما قام انوم الاريد ما قام انوم واما ريد (والجواب انهما في اللفظ كلام والاذلال
 معاملة لفظية) قال بعضهم لو كان بدل المعنى وجب الصير وليس من بدل الكل ولا

٤ ذلك الاريد منه

ه (قوله مات الناس) ومن
 هذا المعنى مات الناس الا
 العالمون

هو جواب السرا في ٣ (قوله فيوجب البدل) أي حكمه أو لاتباع ٤ (قوله فاعترض عليه المصنف بلزوم تناقض القارئين)
 المصنف فالأولى أن يقال أكثر القراء ٣ على الوجود المرجوح ولا بأس به بل المحذور اتفاقهم على المرجوح مع أن بعض الناس
 قد جاوز ذلك أيضا ٣ وهم ما عدا ابن كثير وابن عمر - ٢٢٣ - ٥ (قوله الاستثناء من أمر يقتضي كونهما غير مسرى بها)

الاشتغال فهو شبه بدل اللفظ وبدل التعليل لا يكون في فصيح الكلام (والجواب أنه بدل البعض
 ولم ينتج إلى الضمير لقربة الاستثناء المتصل لافادته أن المستثنى بعض المستثنى منه) قال ثعلب
 كيف يكون بدلا والأول مخالف للثاني في النفي والإيجاب (٢ والجواب أنه لا يمنع من دمج
 الحرف المقتضى لذلك كإجاز في الصفة نحو مررت برجل لا ظرف ولا كريم جعلت حرف
 النفي مع الاسم الذي بعده صفة لرجل والأعراب على الاسم كذلك يجعل في نحو ما جاء
 القوم الأزيد قولنا الأزيد بدلا والأعراب على الاسم ولو كان عطفا لم يكن معنى الكلام مع
 حذف التبوع كنهه مع ثبوته اذ ذلك من احكام البدل لا من احكام العطف (والقراء يمنع
 النصب على الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا ٣ فيوجب البدل في نحو ما جاء في احد الأزيد
 ويحيز النصب والابدال في ما جاء في القوم الأزيد والأزيد ولعله قاس ذلك على الموجب فانه
 لا ينصب المستثنى فيه والمستثنى منه معرف باللام فلا يجوز جاني قوم الأزيد الان دخول زبد في
 قوم المكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس بشئ ٤ لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع
 بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل في المستثنى منه المنكرو ولهذا اذا علم في الموجب
 دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الاستثناء اتفاقا نحو قوله على عشرة الواحد (وذهب
 بعض القدماء الى أنه يجب النصب على الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للإيجاب
 بحذف حرف النفي نحو ما جاء في القوم الأزيد فانه يجوز جاني القوم الأزيد فكما لا يجوز
 الابدال في الموجب لا يميزه في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل بقوله تعالى ﴿ولم يكن لهم
 شهداء الا أنفسهم﴾ بالابدال وبقوله تعالى ﴿ما تفلوه الا قليل﴾ فان الفعل يصلح للإيجاب
 مع ان البدل هو المختار وما اذا لم يصلح الفعل للإيجاب نحو ما جاء في احد الأزيد وما جاء في رجل
 الأمر وفانه يميز البدل والنصب اذ لا يجوز جاني احد الأزيد حتى يقاس عليه غير الموجب
 في وجوب النصب ومن جعل للأمر ولهذا الغائل قياس غير الموجب على الموجب ومن إن لهما
 ذلك هذا (ولما تقر ان الاتباع هو الوجه مع الثرائظ المذكورة وكان أكثر القراء على
 النصب في قوله تعالى ﴿ولا يلتفت منكم احد الا امرأك﴾ تكلف جرائله لئلا يكون قراءة
 الاكثر محمولة على وجد غير مختار فقال امرأك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى من قوله
 تعالى ﴿فامر باهلك﴾ لا من قوله ولا يلتفت منكم احد ٤ فاعترض عليه المصنف بلزوم
 تناقض القارئين اذن ولا يجوز تناقض القراء لانها كلها قرآن ولا تناقض في القرآن
 (قال وبيان التناقض ٥ ان الاستثناء من أمر يقتضي كونهما غير مسرى بها
 والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونهما مسرى بها لان الالتفات بعد
 الاسراء فتكون مسرى بها غير مسرى بها (والجواب ٦ ان الاسراء وان كان

المهمول وجعله ابن هشام منقطعا وانه جملة وقعت بعد الانحوا (لست عليهم بمسيطر) الآية فليراجع ٦ (قوله ان الاسراء وان
 كان مطلقا في الناهر الا انه في المعنى مقيداه) أي هو مأثور بان يسرى باهله اسراء شخصو صامقيد ابقيد فالاستثناء سواء م

م رجع الى القيد والى القيد
محصوله واحد ولا تناقض
هناك وفي بحث لان الاستثناء
اذا رجع الى القيد كان المعنى
قاسر بجميع اسراء
لان التقات فيه الامن امرأتك
فيكون الاسراء بها خلافا
للمأمور به واذا رجع الى
القيد لم يكن الاسراء بها
داخل في المأمور به فيكون
المحذور بقاء حاله فالخلص
هو ما اشرنا اليه

مطلبا في الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسراءها تلك اسراء لا الالتفات فيه
الامرأتك فالتقيد بغير اسراء مع الالتفات قائم على هذا ان شئت من اسراء من لا يلتفت ولا
تناقض وهذا كما قول امر ولا يتحقق في امر مشا لا يتحقق فيه وانا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل
صفته نحو ما جاني رجل الامر وخير من زيد فقد سيويه اتباعه اولى من الصب لان البذل
منه وهو الموصوف تقدم وحكي ان سيويه يختار الصب على الاستثناء والمنازلي يختار ذلك
على الابدال فطر الى ان الصفة بكرة الموصوف فكاه لم تقدم عليه جميع المستثنى منه وايضا
من الابدال من شيء علامة الاستثناء عدم العلم به وصفه بذلك علامة الاعتدال به والاعتناء
بالشيء عدم الاستثناء عنه بعيد في قوله ويعبر على حسب العلم اذ كان المستثنى منه غير
مذكور وهو في غير الواجب ليقيد مثل ما ضربني الازيد لان يستقيم المعنى نحو قرأت اليوم
كذا ومن ثم لم يحز مارا لزيد الاعلى عذا الذي يسميه النجاة الاستثناء المترع والمترع في الحقيقة
هو العمل قبل الالاء لم يستعمل يستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان التسويب اليه اعمل
او شبهه كما نكرر ذكره فعمل المستثنى مع المستثنى وانما عرّب المستثنى منه بما يقتضيه التسويب
دون المستثنى لانه الجرح الاول والمستثنى صار بعده في حيز الفضلات فاعرب بالصواب ثم ان امكن
اتباع المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اول كافي ما قام الغنوم الازيد اذ ان يكون منه من تمام التسويب
اليه وصورة امكان اتباعه اياه بتجوز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى مقامه على البذل وذلك
في غير الواجب وان لم يحز حذفه كافي الموجب لم يحز اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه
في حيز الفضلات كذا ذكرنا واما على امتناع حذف المستثنى منه في الواجب وجوازه في غير
الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامه يجب دخوله تحت المستثنى منه عند جميع النجاة الا
البرود وهذا اكثر الاصولين اما البرود وبعض الاصولين فانهم يكفون لحجة الاستثناء بجملة
دخوله تحته حتى اجاز بعضهم جاني رجل الازيد الاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج
اتقاء وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان الفرح منه انه يصح حذفه اذ انهم عليه دليل
والدليل السخر دلالة على الفرح منه فعمل المستثنى لانه يعرف به ان المقدور متعدد من جنسه بجملة
وغيره وذلك التعدد انفق ولا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معبر لانه لا يتحقق اذن دخول
المستثنى فيه ولان يكون بعضا معيّن يدخل فيه المستثنى فلهذا لم يقام قرينة في الغالب على مثل
ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس ليحقق دخول المستثنى فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير
الموجب نحو ما قام الازيد لان اشراك جميع افراد الجنس في انشاء وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك ما يكثر ويقلب واما اشراكها في وقوع الفعل منها او عليها
ومخالفة واحد اياها في ذلك فما يقل نحو قولك تكل حيوان يحرك تلك الاسفل في الاكل
الاتساح ويعلم الله تعالى الاقدم العالم او حدوث ذاته ويستطيع تعالى الاستحسانات
وقرأت اليوم كذا وطهرته الابا لوسط قل تعالى في ومن يولهم يومئذ نوره الاضواء

لقتال ^٨ ويمكن ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجلس معلوم دخول المستثنى فيه
 دليل كانه اذ قيل لك ما لقيت صناع البلدة قول ^٨ لقيت الافلانا لكن الاقلب عدم التفريع
 في الموجب ويحوز التفريع في وجوب مؤول بالني كافي قوله تعالى ^٩ فاني اكثر الناس
 الاكفورا ^٩ فذا تقرر هذا قلنا ان المستثنى منه لما حذف لقيام القرينة والمنسوب اليه كان هو
 المستثنى منه مع المستثنى وآلة الامتناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولي بان يعرب بما يتنصبه العامل
 لكونه جزءا مؤول صار المستثنى متعين للقول ما اقتضاه العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء
 المنسوب اليه القابلية للاعراب فزعمنا هذا سقطا لاعتراض بانه كيف يستند الفعل المنفي في مقام
 الازيد الى الفاعل المراد وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المستند اليه في الحقيقة في نحو مقام الازيد
 بكالم يكن القوم تمام المستند اليه في مقام القوم الازيد ابل كل واحد منهما جزء المستند اليه حقيقة
 وان كان المستند اليه انظارا والاستثناء المفرغ يسمى في جميع معمولات الفعل وفي المبتدأ والخبر
 اما الفاعل والمخبر به فمحو ماضرب الازيد وما ضرب الازيد وليس منطلقا الازيد والمفاعيل
 نحو ماضربت الازيد او ماضرت الازيد وان نظن الاظنا وما رأيت اليوم الجمعية والاقدامك
 وماضربت الانادبا وما المفعول معه فلا يحى ^{١٠} بهد الا لا يقال لا تمش الازيدا ولسل ذلك لان
 ما بهد الا كانه منفصل من حيث المعنى عاقبه لحساقته له نفي او اثباتا فالماؤذن من حيث المعنى
 يتوع من الانفصال وكذا الواو فاستحسن على الفعل مع حرفين مؤذين بالفصل ولهذا لم يقع
 من التوابع بهد الاعطف النسق فلا يقال ما قام زيد الا وعرو وكما تقع الصفة وما وقع او والاحال
 بهد هاتئو ما جاء زيد الا وغلامه راكب فلعدم ظهوره على الفعل لفظا فيجاء بهد الواو بل هو مقدر
 ويقع بهد الا من المخفات بالمفعول اساطل نحو ما جاء زيد الاراكباو التمييز نحو ما امتلاء الاثاء
 الاما وما نحو قوله تعالى ^{١١} وما علمتنا من قرية الا وهما كتاب معلوم ^{١٢} الواو للحال لان
 صاحب اساطل عام وقيل الجملة صفة للكرة واتوا بالواو لحصول الفصل بين الموصوف
 وصفته التي هي جملة بالفصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين يكونها جملة
 وبالماضي ^{١٣} بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وماليس احد الا وهو خير منك
 وما راجل الا و انت خير منه ^{١٤} وكذا في قولك ما كان احد الا و انت خير منه وكذلك
 المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا وهو فاضل ورجاء الواو في خبر
 كان بغير الا كقول علي رضي الله تعالى عنه ^{١٥} قد كنت وما عهد بالخر ^{١٦} تشبيهها
 بالسالبة (واما التفريع في المبتدأ او الخبر وفروعهما فمحو ما زيد الا ثام وماتام الازيد
 ولا غلام رجل الا نظير ولم يكن زيدا لاجلا وما ظننتك الا بخیلا ولم اعلم ان فيها الازيدا
 فريدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان الازيد فيها وزيدا لارا كبا لم يأتني لم يميز لما تقدم
 ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على الحكم والمستثنى منه معا
 فيحوز كيف الازيدا اخوتك وابن الازيدا اخوتك لان العامل اى الحكم ابن وكيف
 والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوتك وكذا تقول من الازيدا اخوتك

٨ قوله (لقيت الافلانا) ومنه
 اضرت المفعول الا ان يمنع
 مانع وقوله وبحسن الابهز
 عند الاحبة وقيل هذان
 المثالان واما لهما من قبل
 المؤول تأمل

٣ قوله (لما كان تولد صرمت محملا للصر و غيره من حيث التوهم) يحكي ان ماد كرم من الاحتمال مما لا شبه فيه وانه يظهره فائدة التأكيذ واما الاستثناء فلا يفيده من التوهم ولا يفيده الاحتمال المصدق فضلا عن التوهم والاولى ما تقدمه لامام السكاكي من ان المصدر في امثال هذه المواضع يحول على النوع محمل التوهم لتخفيفه او للعظيم او غير ذلك مما ياسب المقام

٤ قوله (وقال المالكي في الصفة انه صفة بدل آه) فيه بحث لانه اذا قلت في ما ريد الاقام تقديره ما ريد الارحل قائم كان الاشكال قائما بحالته لان ريد ليس مختصرا في رحل قائم بل هو رحل موصوف بصفات اخرى وكذا الكلام في الحال واما تقدير الوصف فيما ذكره المالكي بعد ما دفع به ذلك الاشكال كما لا يخفى

ومن مستثنى منه وتقول هل هذا الاريد احد وما عندك الاريد احد لا يخور ما الاريد عندك احد ولا هل الاريد عندك احد لعدم الاستثناء عليهما (وفي المصنوع المطلق اذا كان التأكيذ) (ووقع هذا الاشكال كقوله تعالى ﴿ان من الاطبا﴾ وذلك ان المعنى المرع يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب ما عراب المستثنى مسعرق لذلك المحسن كما تقدم حتى يدخل فيه المعنى معي ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدره دخل محملا مع الفعل غيره حتى يخرج الفعل من منه (وحده ان بدل انه محتمل من حيث توهم المحاطب ادرا ما تقول صرمت مثلا وقد صلت غير الصرمت مما يخرجى بجراه كالمزيد والشروع في معدمات الصرمت يقول صرمت صرما لم يقع ذلك التوهم فكذلك اذا قلنا ما ريد حار ان يورم انما كان من يخرجى بجراه صرما حار في رب ويدل على هذا التوهم ٣ فلما كان قولك صرمت محملا لصر و غيره من حيث التوهم صار المستثنى منه فيما صرمت الاصرما كالمستبعد انشمال للصر و غيره من حيث التوهم فكذلك قلت ما قلت شيئا الا صرما قال الله وما اعزته الشئب الا اعتراضه قال ان يعنى هذا الكلام محمول على القديم والتأخير اى ان محس الاصل طاب وما اعزته الا الشئب اعتراضا وهو نكف (واما الاستثناء في التوابع في الدل نحو ما حادى احد الاريد لكه غير مفرع وكلاما في المفرع ولا مع من كون سائر انواع الدل مفرعة نحو ما سلب ريد الاتوهم في بدل الاشتغال وما صرمت ريد الاراسه في بدل المعنى اى ما سلب ريد شئ منه الاتوهم منه ولا صرمت ريد عصوله الاراسه وعطف السبق على معنى فيه لما تقدم وكذا عطف البيان والتأكيذ وذلك لان عطف البيان لو حادى لكان مستثنى من مقدر متعدد هو انفسا عطف بيان وكونه متعددا يحل في كونه عطف بيان لانه اما ان يوصف مثله وكذا التأكيذ لانه لم توضع الباط عامة شاملة لافعل التأكيذ نحو جبهه وبسه وكله وكلاهما وغيرهما حتى يقتدرها وتخرج الباط انما كيد منها والوصف نحو حادى في احد لاطرف وما نعت احدا الا ان حادى (وبه وفي حذر المتدأ نحو ما ريد الاقام وفي الحال نحو ما حادى ريد الارا كما اشكال لان المعنى يكون ان حادى في احد مصنف بصفة الانصفة الترافة وما ريد منصف الانصفة الترافة وما حادى ريد على حال من الاحوال الاعلى حال الزكوب وهذا محتمل لانه لا بد للوصف بصفة الترافة من الانصاف بعبرها ولولم يكن الا للغير ونحوه وكذا في الحر والحال (وذكر النصف في حله وحده احدهما ان النصف ما حصر المسألة في اثبات الوصف المذكور حتى كان مادوه في حكم العدم وتأنيها اذ قد لما يمكن استقاؤه من الوصف المصادق ووصف التث لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل استاؤها (٤) وقال المالكي في الصفة انما صفة بدل مخدوف اى ما حادى احد الارحل طريق ويمكن ان يقال مثله في الحال وحر المتدأ ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يخور النصف على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه بقول ما حادى احد الاطوبى على الاستثناء ولم يسمع والفرع بحيز النصف على الاستثناء في المفرع فطرا الى المقدر استدلالا بقوله

بالبين بمعنى ثمانين نافذة ، ومالي يا غفراء الامامية ، ويجوز ان يريد الامامية جبال فرسخ
 في غير النداه ضرورية ومالبازة مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب
 ولا سيما في الفسائل ان لا يجوز حذفه الامع قائم مقامه وهو يحيز ما قام الازيد (قوله
 وهو في غير الموجب ليزيد) يعني ضمير الموجب للهوى والاستفهام والى الصريح والمؤول كما
 ذكرنا (قوله ليزيد) قد تقدم لك او قلت قام الازيد لكان المعنى قام جميع الناس الازيد وهو
 بعيد وقربة شخص من جماعة من الناس من جملتهم زيد متقية في الغلب فامتنع الاستثناء
 المفرغ في الموجب (قوله الان يستقيم المعنى) اى يستقيم في الاحتياج معنى الاستثناء المفرغ
 الذى يفيد عموم المستثنى منه نحو قرأت اليوم كذا اذ لا يعد ان يقرأ في جميع الايام الا اليوم
 المعين واغلبه ان يكون في الغفلات كالظروف والجار والمجرور وحال كقدم (قوله ومن ثم)
 اى ومن جهة ان المفرغ انما يحيز في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا لما لان ما زال ، وجب
 اذ انى اذا دخل على التثنية افاذ الاحتياج الدائم كما يحيز في الافعال الناقصة فيكون المعنى دام
 زيد على جميع الصفات الاعلى صفة العلم وهو محال (ولقاتل ان يقول اجل الصفات
 المنبثة على ما يمكن ان يكون مثله بما لا يتناقص واستثنى من جعلها العلم كقول ما زيد الا لما
 في الصفات المنفية ٢ او اجل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم كانه قلت امكن ان يجمع
 فيه جميع الصفات الاسفة العلم كما جعلت هناك على المساغة في اثبات الوصف (قال
 المصنف ووجد آخره ما فى منع نحو ما زال زيد الاعلى وذلك ان ما زال لا يثبت خبره
 والا لكان بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا متبعا (ولقاتل ان يقول ما زال لا يثبت خبره
 انما يمرض ما يقبله الى النفي لا مللها كان ليس لفي خبره الا اذا عارض ما يقتضى اثباته
 نحو ليس زيد الا فاضلا (قوله) واذا تعذر البديل على اللفظ ابدل على الموضع مثل
 ما جاء من احد الازيد ولا احد فيها الا عرو وما زيد شيئا الا شيئا لان من لا تتراد بعد الاثبات
 وما ولا تقدر ان عالمين بعد الاثبات لانهما علمتا لثبوتى وقد انتقض التثنية بالاختلاف ليس
 زيد شيئا الا شيئا لانها علمت للفعلي فلا اثر لنقض معنى التثنية لبقاء الامر العالم له على لاجله ومن
 ثم جاز ليس زيد الا فاما وضع ما زيد الا فاما (اعلم انه تعذر البديل على اللفظ في اربعة مواضع
 في المجرور من الاستغرافية والمجرور بالبهاء الزيد لتأكيد غير الموجب نحو ما زيد
 او ليس زيدا وهل زيد بشئ وفي اسم لا التبرئة اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
 ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بماء الجلازية وانما تعذر الابدال من لفظ المجرور بمن
 المذكورة لانها وضعت لتفيد ان عدم الاحتياج شامل لجميع افراد المجرور بها سواء
 باشرت المجرور كما في جاءني من رجل او كان تابعا لمباشرها نحو ما جاءني من رجل
 وامرأة والا لكان بعد غير الموجب ناقصة لعدم الاحتياج ومع بطلان عدم الاحتياج
 كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا تعذر الابدال من لفظ المجرور بالبهاء المذكورة لانها
 وضعت لتدل على تأكيد عدم احتياج مضمون المجرور بها سواء كان بمجرورها مباشرة
 لها نحو ما زيد بشئ اى يسامه غير ثابت قطعا او تابعا لمباشرها نحو ما زيد بشئ ولا

٢ قوله (او اجل ذلك
 على المبالغة) اذا جعل قولنا
 ما زيد الا لما على المبالغة كان
 معناه ان جميع الصفات قد
 اتت عنده الاسفة العلم ويلزم
 من ذلك ان يجعل سائر
 صفاته الموجودة له في حكم
 العدم نظرا الى كمال العلم
 وقصور تلك الصفات فيه
 وهذا معنى يقبله الطباع
 السليمة واذا جعل ما زال زيد
 الا لما على المبالغة كان
 معناه دام زيد على جميع
 الصفات الاعلى صفة العلم
 ويلزم منه ان يجعل الصفات
 المدومة عنه في حكم
 الموجودة له نظرا الى ان
 ثبوت تلك الصفات له اقرب
 من ثبوت صفة العلم وفيه
 سماحة

فاعد والا لانه بعدها مطه لعدم الاحتياج ومع فطانه كب سقى مؤكدا وكذا بعبر
 الابدال من اسم لاوحر مالد كورين لان على الحرفى اما كان لاجل ليهما كذا بكرا
 قل والاصل الى الذى مله فكيف يملان مع عدم سب العمل ولا تصور على مدع
 الاحدش انصا الابدال من لبط المحرور من المذكورة وان كان مدعها تصور ريادة
 في الموح نحو (قد كان من مفرود) في يعمر لكم من دونكم لان كلامي من
 الاستعراض ولا يمكنه ان يركب حوار ريادة في الموح والتي يحور ريادة
 في الموح لسب هذه وكذا الساء المربة في محو التي مدع وكفى مانه وبحسبك سبر
 هذه التي يحس فيها اى التي ليا كد عبر الاحاب ٣ (وقد اجار اليكوهون اعمال من وراء
 المذكورين اى المتخصص بغير الاحتياج فيما بعد الا ان كان مسكرا نحو ما جاء من اخذ
 الارحل فاصل ما ريد شئ الا شئ حصر واما اذا كان معرفة فلا ولعالم يفرقوا ان
 ان سدم الاحتياج وان رال مالا لان من الاستعراض لما رمت المنكر وصفا والاء
 المذكور ما صلها ان يدخل على الكره لان موصعها الحر واصله اسير جاز ان يعل
 في المنكر لما يمتنع منى ان يدخله وان كان في حيز الاحتياج وسهل ذلك عدم مباشرة
 الحرفى لتحرور من والاولى المنع من ذلك لان العلم المذكور قل في امتناع حره
 لما بعد الانم العرفى والمنكر وما ذكره كان يمكن ان مدع له لو ثبت في النقل حر المنكر
 الاصلها (وقال ابو على اعلم حر حر الدل في ما جاء في من احذر به ونفسه في الارحل الارب
 لا مباح دخول من الاستعراض على العرفه وعلى لا العرفه فيها ولا يلزم هذا اسطيل في
 ما جاء في من احذر الارحل صالح ولا يتصور حره اتفاقا ٤ من الحصريين ولا في حو لارجا
 في الدار الارحل فاصل فانه لا يجوز ادعاءه على ائمة اجماعا ولما ان تحول اسلم
 الابدال على لبط اسم لاوحره مالد كورين لان اجماعا فيما بعد الاقتصى مدع ليهما
 بعدهما لا يملان الا لى وعنى الاقتصى روال ليهما مدعهما فلم يتساقص (قد
 يلزم منه في ليس ويحور اتفاقا ليس ريد شيئا الا شيئا لان معنى ليس وما
 اجماعا مهم (فلب سقا تساوى معنيهما ولا يلزم التناقض لان اجماعا ليس فيما
 الاقتصى ساء بها ادعاءها ايس شئ بل لكونها فعلا وفعلها لا تزول
 بالاكترول عنها (فان قيل قد انب لهما معين احدهما يرول مالا وهو الذى والا
 لا يرول به وهو العلية وامانها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في مالبصا معنى العلية
 (فلب كان معنى ليس في الاصل ما كان واما حكما فذلك للحقوق - لزما الافعال لما
 نحو ليست ولست ثم سلب الدلالة على الزمان المصى فعبت مبيدة لى كون مضمون
 حرها مطلقا او في الحال كذا حتى ومعنى لى كون مضمون الحر وهو معنى ايس ولى
 مضمون الحر وهو معنى مائى واحد في الحقيقة والعرفى وان كان في لى الكون معنى
 العلية وليس في اتحاد معنى لى في لبطا آخر ذلك وهو معنى مائى ثم قبل ان يها معنى
 واحد اى في الحقيقة ه ورب شيى معاشا الوصى محبب ومؤداهما شئ واحد

٣ فلا بد من تصور ريادة قاء
 اى شئ الوالى مدع اى في الو
 حب اعمال الاء فيما بعد الا
 ما ريد شئ الا شئ نحوه

اى المقصد

(فاذا ثبت هذا قلنا ان الانقضاء معنى النفي في ليس ويقي معنى الكون وهو الناصب للخبردون
 النفي بحاله كافي ما كان زيدا لا منطلقا واما ان ليس ايضا تفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر
 وهو الجملة بعد هاء فيذن ان يكون حرفا ولا يكون فيها معنى الفعلية (فليجرب ان ذلك فيها
 عارضى وكان اصحابها ان تكون بمعنى ما ثبت وما حصل فتفيد معنى في نفسها كسائر الافعال
 الشامة فانادتها الكون النفي في غيرها واثادة لفظ كان الكون المثبت في غيرها عارضة كخبر
 عسى وبئس عن الزمان كسابق في اول الكتاب (فان قلت فاذا لم يميز الجرو ولا النصب فيما بعد
 الا في نحو ما زيد بشئ الا بشئ لا يعاب به ولم يميز النصب في نحو ما زيد بشئ الا بشئ لا يعاب به فا
 وجد الرفع (قلت المبتدأ والخبر يترافعا كما مر في حد الاعراب الا ان النواصب اذا دخلت
 على المبتدأ والخبر غلبت به لكن يبقى علمها تقديرا اذا كان العامل حرفا لضعفه فن ثم اذا كان
 العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدور بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمر وان غير
 المعنى فلا يعتبر ذلك المقدور الا اذا اضطر اليه كافي مانحن فيه فانه لم يبق طريق الاعتبار ذلك
 المقدور وسهل ذلك الاعتبار ضعف ماء التجازية في العمل لعدم لزومها احد القيلين كسائر
 الدوام ولذا لم يملها بتوحييم وهو القياس ولضعفها في العمل تلغى بتقدم الخبر وتوسط
 ان بينهما وبين المجهول لكن اذا وجد مندوحة لم تحمل على هذا الاعراب المحلى فلا
 يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما عور رجلا وامرأة بالرفع لان الحمل على الاعراب المحلى
 القوى اذا وجد اعراب ظاهرة مروج غير كثير كما في اعجبى ضرب زيد وعرا حتى قال
 بعضهم لا يجوز فكيف بالحلى الضعيف ٢ فاما اذا اضطر الى الحمل عليه كافي نحو ما زيد بشئ
 او شيئا الا بشئ وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعدا ولكن قاعد كافي خبر ما قالوا واجب الحمل
 عليه اجابة الداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا في نحو لا احد فيها الا زيدا وجهان الابدال
 من عمل لا احد والابدال من الضمير المستكن في قولنا فيها كما قلنا في نحو ما رأيت احدا يقول
 ذلك الا زيدا بالرفع ولا يمنع النصب على الاستثناء لكنه هنا اقل من النصب في نحو ما جاني
 احد الا زيدا لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته ملتبس
 بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا ولا يلبس بالبدل غير الجائر في ما جاني
 احد الا زيدا او ما رأيت احدا الا زيدا فانه يلبس ببدل جائر فعلى هذا لا يكاد يحسن النصب
 في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر ٣ مهامها وخرقها لا انيس بها
 الا الصوامع والاصداء والبوما ٤ وقال ٤ ولا امر للعصى الامضعا ٥ وقال الخليل
 مضيعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه عاما فانه قال للعصى امر مضيعا واما نحو قولك
 (لا اله الا الله ولا فتى الا على ولا سيف الا ذو الفقار) فالنصب على الاستثناء قيد اضرب
 منه في نحو لا احد فيها الا زيدا لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء
 واما بعده وفي نحو لا احد فيها الا زيدا ظاهرا وهو خبر لا وما يقرب مما مر من جهة
 الحمل على المعنى قولهم وان كان ضعيفا خيئا على ما قال سيويه ان احدا لا يقول ذلك

٢ قوله (فاما اذا اضطر الى
 الحمل عليه كافي نحو ما زيد
 بشئ ٥ اى كما انه اذا
 انتقض النفي في خبر ما بالا
 وجب العود للضرورة الى
 الرفع الذى هو الاعراب
 الاصل له كذلك اذا
 انتقض النفي في البدل عنه
 او فيما عطف عليه وجب
 اعتبار الرفع في ذلك الخبر
 لتخصيص الاعراب ٣ قوله
 (مهامها وخرقها) الخرق
 الارض الواسعة بفترق
 فيها الرياح والجمع خروق
 ٤ صدره وضعف امرى
 من عرج اللوى

الاريد تبديل ريدا من الصمير في يقول مفرغه او من احدا قصصه وانما سمع لا لا احدا
لا سمع في الموح وانما نعت بعد ان اوحى وانما اعبر ذلك مع صفة جلا على امر
لان المعنى لا يقول ذلك احدا لا ريدا كما ان تقول قلت زيد او من هو برع ريدا كما
امعنى قلت او من ريدا على ما يتبع في افعال التلويح فلما احرىه عنى الوامع في حير الى ج
ان يكون لا ريدا فلا من لفظ احدا كما ان يكون نصا على الاستثناء وانما جاز ذلك
لاختصاص احد بعد الموح فكذلك واقع في حير سير الموح فلا يجوز ان يقول ريدا
عليه اما العوم وا رايهم الاريد بالرفع مثلا من اعوم وان كان القوم في المعنى في حير في
احدا اذا لم يسمي ما رأيت العوم الاريد في ولا تأمن من تدكر بعض ما عمله المصنف من احكام
الاستثناء وهي انواع (احدا ان ما بعد الالاء يعمل فيها فلها مثلا ٢ لعل ما قلنا في ٢
وواو العطف واحواتها في المصوب على شريطة التفسير ولا يعمل ما قلنا فيها بعد المشمة
بها الا ان يكون مستثنى منه او قلنا للمستثنى على ما مر في باب السائل (وثانيها انه لا يشترط
ما داه واحدة شيئا لا عطف فلا يجوز ان يقال ما ضرب احدا احدا الاريد سيرا على ان كل
الاسم مستثنى من الالاء كقوله من قال ذلك على ان الاسم الثاني ممول لمضرب او
ضرب عبرا وقد ذكرنا ما به في باب العاقل (وثالثها انه لا يشترط استثناء الضرب حلا
لعمى الضرب به بل انه على عشرة الاحصاء وكذا لا يقع استثناء الاكثر ثبوته على شرط
الاسم او ثمانية وفاقا للكوفيين ولعل الماديين في التصورين توهموا ان السكك متصور
في كرا المستثنى منه - يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيصرح بالمولوم
الخاص بوجهه في لفظ ذلك الكل كما يسمى السمة مثلا عشرة ثم يرجع الى الخمس
فيصرح الواحد اربعة لولم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الاعلى ما يقرب
الكلية والتمام ان يكون السامع منه اقل من الضرب وتبعد ان يطلق اسم الكل على
نصفه وانعد منه ان يطلق على اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول
المذكور في تحقيق معنى الاستثناء وقد انطلقا فليرجع اليه ثم تقول العرض من مدرك
المستثنى منه والمستثنى من حكمين ما حصر لفظ كقولك حاء في اليوم الاريد لوقفت
حاء في غير ريدا لم يكن نصا على انه لم تحك ويد ولوقلت لم يحش ريدا لم يكن نصا على انه
حاء في غيره وافدت حاء في العوم الاريد العائتين وكذا في لم يحش العوم الاريد على
العكس وكذا تقول في العدد لوقلت شخص لي عليك عشرة قلت ذلك على عشرة الاخرى
كان نصا في انه ليس عليك رائد على اثمانية ولوقلت مكاه لك على ثمانية لم يكن نصا
فاما كان في الاستثناء هذا العرض وهو متصور في استثناء الضرب والاكثر فلا مع منها
وسول مع هذا كله انك لوقلت اداء بلا داع الى تعيين العشرة لك على عشرة الاجم
او السته لا تمنح لاريد اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حمل هاء
داع آخر الى تخصيص العشرة لم تمنح وان في واحد نحو قولك على بشره الا
تسعة (وراينا انه اذا اجتمع شيان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما بعبارة

٢ قوله (لعل ما قلنا) من
هذه حوار افعال ماثل
الا فيما بعدها الا في احد
امور ثلاثة

معنى اولا فان تعاربا وامكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما راب
وابن الازيدا اى زيد اب بار وابن بار وان لم يمكن الاشتراك نحو ما فضل ابن اياه الازيدا
او كان بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الازيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للفعول نظرت
فان تعين دخول المشتكى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه اولا نحو (مافدى
وصى نبي الاعلى) وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تأخر عنهما المشتكى فهو
من الاخير نحو ما فضل ابن اياه الازيدا وكذا ما فضل اياه ابن الازيدا لان اختصاصه بالاقرب
اولى لما تقرر رجوع اليهما معا وان تقدم بها معافان كان احدهما مرفوعا لفظا او معنى
فلاستثناء منه لان مرتبة بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو ما فضل الازيدا
ابا ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا فالاول اولى به لقربه نحو ما فضلت الازيدا
احدا على احد ويقدر للاخير حامل على ما تقدم في باب الفاعل وان توسطتهما فالتقدم
احق به لان اصل المشتكى تأخره عن المشتكى منه وذلك نحو ما فضل ابا الازيدا ابن ويقدر
ايضا للاخير حامل وان لم يتغيرا معنى اشتراكيه وان اختلف العاملان فيهما نحو
ما ضرب احد وماتل الاخلا لانه فاعل قتل ضمير احد ومثله قوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ﴾
فما بين جلدته ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴿ كما يحبى ﴾ (وخامسها انك اذا كررت الافا مان
تكرر هسا للتاكيد اولا فان كررتها للتاكيد فاما ان يكون ما بعدها عطف للنسق ولا بد
من حرف العطف قبل النحو ما جاءنى الازيد والاعمر واما ان يكون بدلا وهو اما
بدل الكل نحو ما جاءنى الازيد الا اخوك اذا كان الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت
الازيدا الاراسه او بدل الاشتغال نحو ما عجبني الازيدا لانه او بدل الغلط نحو ما جاني
الازيدا لاعمر واما ان يكون عطف بيان نحو ما اتاني الاخوك الازيد اذا كان زيد هو
الاخ وان كررتها لغير التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل تال من متلوه اولا فان امكن فاما
ان يكون في العدد او في غيره (فالذى في غير العدد نحو جاءنى المكيون الا قريشا الا
هاشما الاعقلا في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا انصب على الاستثناء لانه عن موجب
والقياس ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب والمشتكى
منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع والحادى عشر
وعلى هذا وبالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر مننى خارج وكل شفع
مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قديما من المكين غير قريش مع جميع بنى هاشم الاعقلا
وتقول في غير الموجب ما جاءنى المكيون الا قريش الهاشما الاعقلا ان يجوز لك
في كل وتر والنصب على الاستثناء والبدل لانه عن غير موجب والمشتكى منه مذكور
ولا يجوز في الشفع الا انصب على الاستثناء لانه عن موجب فكل وتر مثبت داخل وكل
شفع مننى خارج فيكون في مسئلتنا قديما من المكين مع عقيل جميع قريش الهاشما
(والذى في العدد نحو قوله على عشرة الاتسعة الاتمانية الاسبعة الاسبعة الاربعة
الاثلاثة الاثني الا واحد في الموجب فكل وتر مننى خارج وكل شفع موجب داخل كما كان

٢ (قوله لا تأدوا الخرجا التسعة من العشرة بقي واحدا) وذكر بعضهم طريقا آخر وهو ان جمع الارواح اعيى العشرة والتامة والسنة والاربعية والاثني عشرة ومجموعها ثلاثون وجميع الاعداد الاربعة اعلى التسعة والسنة والاربعة والواحد مئة ومجموعها خمسة وعشرون فاذا اسقطنا مجموع المعات عن مجموع المشتات بقي خمسة وهذا ولو كان طريقا طوعا حسنا في اطهار المطلوب لكنه لم يعلم منه كون تلك الاستثناءات المعقولة وارادة على مقسسي الفواعل من كون كل استثناء راجعا الى ما قبله وما ذكره الشارح واي سنة ٢٤٢٢ تحت ما طهار المطلوب والخراب على الفواعل

ان ذلك لم يعلمه الخريان على الدواعد فلا يكتفي في اثبات المطلوب ومهم من قال قوله الا اني ارجح الى قوله (غيره)
الاثلاثة لانه اذن صالح لرحومته اليدورغم ان رجوعه اليه هو بحسب الطاهر واما بحسب الحقيقة فهو ارجح الى الستة المعبد
عند قوله الا الثلاثة قال واذا انت الاثنان وصم الى الحمد الواحدة كان المثلث سعة والمثني ثلاثة واعتزص ما به يلزم مما ذكره
ان يكون المني اربعة ويلزم ان يكون اصل العدد احد عشر ثم تعبد لدفعه وطول الكلام والطاهر ان من قال بوحسب
الواحد نظرا الى ذلك الطريق الاجمالي وقد عرفت ما به ٣ (وقوله وعلى الجملة فلا ادري صحة ما قالوا)

غيره ان الاستثنائين من المستثنى منه الاول فيكون الاقرار بثلاثة كما بينا وان كان المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحوه على خمسة الاستة وكذا اذا قلت له على عشرة الائمة فالاستثناء الثاني لغو عند غير الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فجميع منصوب على الاستثناء نحو ما جاء في الازيدا الاعرا الا خالدا احد اذا لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه وان تأخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى منه او غيره النصب على الاستثناء او الابدال والباقي واجب النصب بعد الابدال لان البديل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال منه اولا كالساقط ومثاله ما جاء احد الازيدا والازيدا الاعرا الا بكرا الا خالدا وان توسعها المستثنى منه فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من التأخرات جائز الابدال والنصب على الاستثناء وابقاها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاء في الازيدا الاعرا احدا لا بكرا والا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا شغل العامل ببعضها انما كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل باكثر من واحد وامتناع الابدال ايضا فليبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاء في الازيدا لاعرا الا بكرا الا خالدا (ونقل عن الاخفش تجوز اضمحار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما اشتغل به الفعل وليس اضمحار حرف العطف بالقاشي المشهور * واعلم ان في جميع هذه الاقسام من المفرغ وغيره مستثنياتها مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ في قولك ما جاءني احد الازيدا الاعرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمر مخرج مما سبق من احد بعد اخراج زيد اى ما جاءني غير زيد الاعرا وخالدا مخرج مما سبق من احد بعد اخراج زيد وعمر اى ما جاءني غير زيد وعمر الا خالدا فالكلمة مستثنى من المثني الاول فيكون الكل مثنيا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الازيدا الاعرا الا خالدا عمرو مستثنى من التعدد المقدر بعد خروج زيد وخالدا مخرج منه بعد خروج زيد وعمر وكذا لو كان الاول وجبا نحو ما جاءني القوم الازيدا الاعرا الا خالدا ولا يجوز التفرغ والابدال ههنا اى جاءني غير زيد من جملة القوم الاعرا وجاءني غير زيد وعمر من جملة القوم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد فان كان في غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنين الا النصب على الاستثناء نحو ما اكل احد الاخبز الازيدا لان النقي قد انتقص بالا الاولى فهو استثناء من موجب والمعنى كل احدا اكل الخبز فقط الازيدا فانه لم يأكل قط بل اكل شيئا اخر ايضا فان لم يذكر ما استثنى منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رأيت وان ذكرته جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الاخبز الازيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يفرغ على ما تقدم فنور اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الازيدا او النصب واجب في اول المستثنين لانه عن

لعلمهم تحيلوا ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طارئ عليه فاذا قلت الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كما نك قلت له على عشرة الاتسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت النفي كان المعنى ليس له على واحد فلا يلزمك شيء كما صرحوا به واما اذا قلت الاتسعة بالرفع فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخل في الكلام بعده فوجب الحمل على الابدال من النفي ويكون المعنى كما قالوا ليس له على الاتسعة والاستثناء من المثني اثبات عندهم فيصح ما قالوا

موجب ولما تأبها قنيس جواز ابداله ونسبه على الاستثناء لانه في المعنى عن غير موجب بسبب تقصص الالمى الايجاب والمعنى ما اكل القوم الحبز الازيد والا زيدا وان كان القوم في انفس في حيز الايجاب (وسادسها ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبا الاستثناء الصالح للجمع كقوله تعالى ﴿ فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا ﴾ الآية فما يقتضيه مذهب محقق البصرة وهو ان الجملة يكملها عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم او ان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه فيكون من باب تنازع العاملين فسادا للمحول واحد ولو كان العامل جبهها لزم حصول اثر واحد من مؤثرين مستغلين او اكثر وهذا مما لا يجوز به حلا للموايل على المثرات الحقيقية ولما ان كانت الجملة الاخيرة مستأنفة والواو للإبتداء فلا كلام في انفرادها به كقوله اكرم بنى تميم والتعاة هم البصريون الاقلنا قوله (ومحذوف بعد غير وسوى وسواء وبعد حاشا في الاكثر واعراب غير كاعراب المستثنى بالاعلى التفصيل) قوله ومحذوف صلف على قوله وهو منصوص في اول باب الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع لالت ٣ كافي جملة القراءة فتح السين مع المد وكسرهما مع القصر وهما المشهوران وكسر الاول مع المد وضمد مع القصر (قوله وبعد حاشا في الاكثر) التزم سيويه حرفية حاشا لقولهم حاشاى من دون تون الوقاية ولو كان فعلا لم يجر ذلك وامتناع وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا ٤ يمنع فليته على انه روى الاخفش قول الشاعر ٥ رأيت الناس ماحشى قريشا ٥ فانا نحن افصلهم فعلا ٥ وماحى المازنى من قول بعضهم اللهم اغفرلى ولن يسمع حاشا الشيطان واما الاصبع لخصه ٦ (قوله سبع الجودى والجد) الجدر الحمد المكان الصلب المرتفع على وزن صر وصر والجودى جبل بارض الجزيرة قيل جبل بالوصل بفتح الجيم والميم ٦ اوله ولا ارى احدا في الناس يشبهه ٥

٣ قوله كافي جملة القراءة
اى الكتاب السمي بحجة
القراءة

٤ (قوله يرجع مذهب
سيويه) كذا في بعض
النسخ بدل يمنع فعلية

٥ اللهم اغفرلى ولن يسمع
حاشا الشيطان واما الاصبع
لخصه

٦ (قوله سبع الجودى)
والجد) الجدر الحمد المكان
الصلب المرتفع على وزن
صر وصر والجودى
جبل بارض الجزيرة
قيل جبل بالوصل بفتح
الجيم والميم

٦ اوله ولا ارى احدا
في الناس يشبهه ٥

وسجت اى قلت سبحانه الله وليت اى قلت ليك وهذا هو الظاهر لان المشتق الذى
 هذا ماله بمعنى قول تلك الافظة التى اشتق منها التسبيح قول سبحانه الله والتسليم قول
 سلام عليك واليهالة قول بسم الله ٧ وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشا زيد
 واستدلاله على فليست بالتصرف فيه والحذف نحو حاش الله ليس بقوى لان الحرف
 الكثير الاستعمال قد يحذف منه نحو سوافل فيسوف افعل وكثر فيها حاش وقل حشا
 لان الحذف فى الامراف اكثر واذا استعمل حاشا فى الاستثناء وفى غيره فعناه تنزيه
 الاسم الذى بعده من سوء ذكر فى غيره او فيد فلا يستثنى به الا فى هذا المعنى وربما ارادوا
 تنزيه شخص من سوء فيبتدون بنزيه الله سبحانه وتعالى من سوء ثم يبرنون من ارادوا
 تبرئته على معنى ان الله تعالى منزه من ان لا يظهر ذلك الشخص ٨ مما يصح فيكون آكد
 وابلغ قال تعالى قلن حاش الله ما علنا عليه من سوء كء وقد جاء فى كلامهم الا قبل
 ما خلا وماعد الا قبل غيرهما فيكون تكريرا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي
 دخول الاعلى حاشا لاجارة لله قوله (وغير صفة حلت على الا فى الاستثناء كما حلت
 هى عليها فى الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان
 فيهما آلهة الا الله لفسدتا كء وضعف فى غيره قوله (غير مبتدأ و صفة خبره كء اعلم ان
 اصل غير الصفة المفيدة للمغايرة بمرورها لوصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير
 زيد واما بالصفات نحو قوالك دخلت بوجه غير الوجه الذى خرجت به والاصل هو
 الاول والثانى يجازان الوجه الذى تين فيه اثر النصب كانه غير الوجه الذى لا يكون
 فيه ذلك بالذات وما شبه المستثنى كما ذكرنا فى حده هو المتعار لما قبل اداة الاستثناء فنيا
 واثباتا فلا يجمع مابعد غير ومابعد اداة الاستثناء فى معنى المغايرة لما قبلها حلت ام ادوات
 الاستثناء اى الا فى بعض المواضع على غير فى الصفة وحلت غير على الا فى الاستثناء
 فى بعض المواضع ومعنى الجملة انه صار مابعد الامغاير لما قبلها ذاتا او صفة كما بعد
 غير ولا تعتبر مغايرته له نفسيا واثباتا كما كان فى اصلها وصار مابعد غير مغايرا لما قبلها
 فنيا واثباتا كما بعد الاول ولا تعتبر مغايرته له ذاتا او صفة كما كانت فى الاصل الا ان حل غير
 على الاكثر من النكس لان غيرا اسم والتصرف فى الاسماء اكثر منه فى الحروف فوقع
 غير فى جميع مواقع الا فى المفرغ وغيره والموجب وغيره والمنقطع وغيره مؤخرا عن
 المستثنى منه ومقدماته عليه وبالجملة فى جميع محاله الا انه لا يدخل على الجملة كالاتعذر
 الاضافة اليها ولم يحصل الا على غير الا بالشرائط التى تذكرها ٨ فاذا دخل الاعلى
 غير والا فى الاصل حرف لا يحمل الاعراب روى اصلها فجعل اعرابها التى كانت
 تستحقه لولا المانع المذكور على مابعدا عارية ٩ واذا دخل غير على الاواصل غير
 من حيث كونه اسما يجوز تحمل الاعراب ومابعد الذى صار مستثنى يتطلق غير على
 المشغول بالجر لكونه مضافا اليه فى الاصل جعل اعرابه الذى كان يستحقه لولا المانع
 المذكور اى اشتغاله بالجر على نفس غير عارية فعلى هذا التقدير لاحاجة الى ان يعتذر
 لا تنصاف غير فى الاستثناء بما قال بعضهم لما رأى انتصابه من دون واسطة كما كان

٧ قوله (وكذا
 كالحقيقة بمعنى
 حول ولا قوة الا
 ٨ قوله (مما يصح
 بشينه اى بما يصح

٨ فاذا حل نس
 ٩ اى لاصلية

في الستني (الذو هو اه اعا انصب ملا واسطة حرق لمشايفته الظروف المسماة فيها)
 واتلم يفتح الى مثل هذا العذر المصكور لما في ان حركة غير لما يسما على احيقة
 وهي عليها تارية فكل سير هي الواسطة لا تنصاب ما بعدا في الحقيقة والسبيل
 على ان الحركة لما بعدها حقيقة جوار العطف على محله نحو ما جاني غير زيد وسرو
 والرفع عصا على على زيد لان المعنى ما جاني الا زيد (قال الراء يجوز ان يبنى غير
 في الاستثناء مطلقا سواء اصاب الى معرب اومسي لكونه يعني الحرف يبنى الؤومسه
 الصريون لان ذلك فيه عارض غير لازم فلا اعتبار به واما اذا اصاب الى ان
 ملاحلاف في حوار بساؤه على استخ كما في قوله ٣ لم يمع الشرب منها غيرا
 نصت ٤ كايحي في باب الاشارة ويجوز ان يكون نحو قوله ٤ غيرا ٤ قد
 استعين على الهم اداخف بالتوى التحاء ٥ من هذا الباب اي مبينا على المتع
 لاصاده الى ان كما في قوله تعالى في مثل ما انكم تظنون ٦ ويجوز ان يكون
 منصوبا لكونه استثناء مطلقا (وقولهم يد مثل غير ولا يبنى الا في المقطع مضانة
 الى ان وصلت الى التي صلى الله تعالى عليه وسلم ٧ اما الصح العرب يداني من
 قريش ٨ ويجوز ان يقال بدلها لاصاقها الى ان وان يقال هي منصوبة لكونها
 في الاستثناء المقطع (قوله كما جلت هي عليها في السنة) اي جلت الاعلى سير
 في الصدة (قوله لجمع) اي ما يدل على الجمعية جمعا كان كرجال او لا كسوم وورعوا
 شرط هذا الشرط ليوافق حالها صفتها اذ ان استثناء ودعت لانه لا بد لها في الامتناء
 من مستثنى منه متعدد لسا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاني رجل الازيد ولا يجوز
 تقدير الموصوف قل الاوصنا كما جاز في غير وذلك ليكون اطهر في كونها صفة
 (وشرط كون الجمع مكررا لانه اذا كان معرفا نحو جاني الرجال او انقوم الازيدا
 احتل ان يراد به استعراق المجلس فيصح الاستثناء واحتل ان يشار به الى جماعة يعرف
 المخاطب انهم ردا فلا يعمد ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الاقاسم يحمل
 الاعلى اصلها من الاستثناء فاحتمل كونه مكررا خير محصور لئلا تفتق دخول ما بعد
 الاية فيصير السامع على حل الاعلى سير الاستثناء (واشترط ان يكون المكور غير
 محصور والمحصور شيئا اما المجلس المستغرق نحو ما جاني رجل اورجال وامرأى
 من معلوم المدد نحو له على عشرة دراهم او عشرون لانه اذا كان محصورا سلب احد
 الوحيين وجب دخول ما بعد الاية فلا يمتنع الاستثناء فلا يعدل عد ودعت نحو في
 رجل الا زيدا جاني وله على عشرة الدراهما وربما كان المكور محصورا وتجوز النسبة
 لعدم دخوله قطا فيه كقوله عدى عشرة رجال الازيد فبها النسبة لا غير
 وكذا في المحصور الاخر نحو ما جاني رجلا الازيد وما جاني رجال الاسرو فان
 معنى ما جاني رجلا ما جاني اثنين من هذا الجنس وري ليس اثنين منه فلا يدخل فيه
 وكذا معنى ما جاني رجالا ما جاني جماعة من هذا الجنس وعمر وليس جماعة فلا يدخل
 فليس في مثله اذن الا الصفة او الاستثناء المقطع (هذا كله مني على ان الستني

٣ قوله (لم يمع الشرب
 مهابا) اخره بزفوف
 كما بها عقلة ام رمال دوية
 سقاء ٤ قوله برفوف اي
 باقية حبيبة سرسعة قوله ام
 رمال فراح العام واحدا
 رمال قوله دوية مسومة
 الى الذوق قوله سقاء طويلا
 السابق
 ٤ قوله (قد استعين على
 الهم اداخف بالتوى) اي
 استعين على هي اداخف
 ما لقيم الاطلاق والاكماش
 والجماء الامراع
 ٤ تمامه جامعة في عصون
 دات او قال آه والبيت
 الذي قبله ثم ارعوت
 وقد طال الوقوف ما بها
 قصرت الى وحاشلال
 قوله لم يمع صميم مهابا
 على الساقة الموصوفة بما
 تقدم ذكره في قوله ثم
 ارعوت والمعنى لم يمع
 الناقص من الشرب الا سماعها
 صوت تلك الجملة قوله
 او قال ججع وقل بالنسخ
 وهو حجارة او مسكاتها
 وهو شجرة التل او ثمره

واجب الدخول في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النجاة (واما على مذهب المبرد
فيجوز الاستثناء مع هذه الشروط ايضا لانه يمكن في صحة الاستثناء بحكمة الدخول
(وهذا التامس والتمسك لا بد لانه اذا كانت صفة من متبوع ظاهرا كذكر المصنف
بهم اوشبهه منكر او معروف باللام بالصفة قال في انيقت فالتقت بلدة فوق بلدة
قليل بها الاصوات الابدعاء ويجوز في البيت ان تكون الالاستثناء وابعدها بدلا
من الاصوات لمن في قليل معنى التي كاذكرنا (ومذهب سيبويه جواز وقوع الاصفة مع
صفة الاستثناء قل يجوز في قوله ما تاتي احد المزيد ان يكون المزيد بدلا وصفة وعليه
اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكل اخ مفارقة اخوه في نغماتك الا انفرقان في قوله
عليه الصلوة والسلام في الناس كلهم عالكون الا العالون والعالون كلهم عالكون
المعالون والعالون كلهم عالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال
الكسائي قدس البيت الا ان يكون انفرقان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف
المزيد الحروف التي تذكر في نواصب المضارع (وقال المصنف في البيت شذوذ ان
وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود وكل
لا فائدة التبعول قط قل وعنا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جازله وصف المضاف
اليه وهو ان يقول الفردين لم يجعل الاصفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ الثاني
الفصل في الخبرين النصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما آلهة
الا لله لقد صدقنا في سيبويه لا يجوز ههنا الا الوصف لانك لو قلت لو كان فيهما آلهة
لقد صدقنا لم يجز يعني ان البديل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط وان لم يكن موجبا
صراحة من غير الموجب الذي يجوز معه الابدان (قال المصنف ولا يجرى التي المعنوية
كأنقضى التي في اقل رجل وابي ومصرفه كافي مضى قال وايضا البديل لا يجوز
الاجبة يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان الله خير واجب الدخول في آلهة
المشرك لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا الجمع المنكر في سياق انفي وقصده الاستغراق
لم يجز استثناء المفرد منه كما تقدم من انه لا يقال ما جاني رجل الا زيدا على انه استثناء متصل
وايضاً البرد رفع الله على البديل لمن في لومعني انفي اذ هو لامتناع النفي لامتناع غيره
فكانه قيل مدنيهما آلهة الا لله وهذا كما جرى الزجاج تخصيص في قوله تعالى
في قوله كانت قربة آمنت في الآية تجري التي فجاز البديل في قوم يونس والاولى منع
اجزاء الشرط والتخصيص في جواز الابدان والتفريع معهما يجري التي ان لم يثبت
واما عدم وجوب دخول الله في آلهة فزير المبرد لانه يمكن في جواز الاستثناء
بحكمة الدخول كما تقدم (قوله وهو في غيره ضعيف) يعني جعل الاصفة في غير مثل
هنا الخواضع الجائع للشرط المذكورة في قوله وكل اخ مفارقة اخوه في البيت
ضعيف هنا عند المصنف ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم في قوله (واضراب
سوى وسواء انصب على النطرف على الاصح) انما انصب سوى لانه في الاصل صفة
خرف مكان وهو مكانا قال الله تعالى في مكانا سوى اي مستورا محذوف الموصوف

ه قوله (كما تقدم) من انه
لا يقال ما جاني رجال الا
زيدا على انه استثناء متصل

واقیم الصفة مقامه مع قطع النظر عن معنى الوصف اى معنى الاستواء الذى كان
 فى سوى نصار سوى بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه فى
 افادة معنى البدل تقول انتلى مكان عمرو اى بدله لان البدل سادسد البدل منه وكائن
 مكانه ثم استعمل بمعنى البدل فى الاستثناء لانه اذا قلت جاني القوم بدل زيد اعاد ان زيدا
 لم يأتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء فسوى فى الاصل مكان
 مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز فى سوى القطع عن
 المضاف اليه كما يجوز فى غير على مايجب والترم بعضهم وجوب اضافته الى المضاف
 فلا يجوز جاني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر فى كلامهم وعند البصريين
 هو لازم النصب على الطرقة لانه فى الاصل صفة ظرف والاولى فى صفات الظروف
 اذا حذفت موصوفاتها النصب فنصبه على كونه طرفا فى الاصل والا فليس الا ان
 فيه معنى الطرقة والدليل على طرفيته فى الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاني
 الذى سوى زيد وعد العكوفين يجوز خروجها عن الطرقة والنصرف فيها
 رفعا ونصبا وجرا كغير ذلك لخروجها عن معنى الطرقة الى معنى الاستثناء قال *
 ولم يبق سوى المدوان دناهم كاد اتوا * وقال * تخاف من جوالهامة نائى * وما
 حدثت من اهلها لسوانكا * ومثله عند البصريين شاذ لايجب الا فى ضرورة الشعر
 وزعم الاخفش ان سواء اذا اخرجوه عن الطرقة ايضا نصبوه استنكارا لرفعه
 فيقولون جاني سواء وفى الدار سواء ومثل هذا فى استنكار الرفع بما غلب تصابه
 على الطرقة قوله تعالى * ومنهم دون ذلك * ولقد تقطع بكم * وتقولون فوق
 السداسى ودون السباعى * واعلم ان المستثنى قد يحذف من الاو غير الكائن بعد
 ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول جاني زيد ليس الاوليس غير
 بالضم تشبيها لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كمايجب فى الظروف البنية وغير
 خبر ليس اى ليس الجاني غيره (وقال الاخفش يجوز ان يكون اسمه وقد حذف المضاف
 اليه وابقى المضاف على حاله كقوله * خالفا من سلى خياشيم * وفا * وهو ضعيف
 من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثانى ان حذف المضاف اليه ابقاء
 المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غير بالنصب على ابقاء المضاف على حاله بعد
 حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش فى الحالىن نحو ليس غير وليس
 غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه (وحكى الاخفش ليس غيره وليس
 غيره وهذا بما يقوى مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال
 حسن حذف خبر ليس ههنا وان كان قليلا فى غير هذا الموضع لكثرة استعماله فى الاستثناء
 والنصب على افعال اسم ليس اى ليس الجاني غيره واذا اضيف غير ظاهرا جاز عند
 الاخفش ان يأتى بعد لم يكن نحو جاني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على
 التفسيرين المذكورين قال وتقول جتنى ليس غيرك وغيرك ولم يكن غيرك وغيرك
 (واما لاسما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل المذكور بعده منه على اولوينه بالحكم

التقدم وانما قد من كنهه لان ما بعده خرج عما قبله من حيث اولوته بالحكم فان جر
ما بعده فبإضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل
منها وان رفع وهو اقل من الجر فغير مبتدأ محذوف وما معنى الذى او نكرة موصوفة
بجملة اسمية وانما كان اقل لان حذف احد جزئى الجملة الاسمية التى هى صلة كقراءة
من قرأ ﴿تماما على الذى احسن﴾ او صفة قليل وليس نصب الاسم بعد لاسما بقياس
لكنه روى بيت امر القيس * ولا سيما يوم ابداة جليل * نصب يوما ايضا تنكفوا
لنصبه وجوها قال بعضهم مانكرة غير موصوفة ونصب يوما باضمار فعل اى اعنى
يوما وقبل على التمييز (قال الاندلسى لا ينصب بعد لاسما الا النكرة ولا وجه لنصب
المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان ما بتقدير التنوين
كافى كم رجلا اذ لو كان باضمار فعل لاستوى المعرفة والنكرة) قال الاخفش فى قوله
ان فلانا كريم لاسما ان آيته قاعدة ما هي زائدة عوضا من المضاف اليه اى ولا مثله
ان آيته قاعدة * واعيان الواو التى تدخل على لاسما فى بعض المواضع كقوله *
ولاسما يوم ابداة جليل * اعتراضية كما فى قوله * فانت طلاق والطلاق اليه * اذ
هى مع ما بعدها بتقدير جملة مستقلة والسي بمعنى المثل معنى جاني القوم ولا سيما زيداى
ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاؤى اى هو كان اخص بى واشد اخلاصا
فى المحبة وشهر لا محذوف وتصرف فى هذه القطعة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها
فقليل سيماء محذوف لا ولا سيما بخفيف الياء مع وجود لا وحذفها وقد يحذف ما بعد لاسما
على جعله بمعنى خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر
فى باب الاختصاص من نقل نحو ابها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع
بينهما معنى فصار فى نحو انفل كذا ابها الرجل منصوب المحل على الحال مع بقاء
ظاها على الحالة التى كان عليها فى النداء من ضم اى ورفع الرجل كذلك لاسما هي
يكون باقيا على نصبه الذى كان له فى الاصل حين كان اسم لا التبريد مع كونه منصوب
المحل على المصدر لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على
القرس فهو معنى وخصوصا راكبا فى حال من مفعول الفعل المقدر اى واخصه
بزيادة المحبة خصوصا راكبا وكذا فى انجوا حبه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك احبه
ولاسما ان ركب اى وخصوصا ان ركب فجواب الشرط مدلول خصوصا اى ان
ركب اخصه بزيادة المحبة ويجوز ان يجعل معنى المصدر اللازم اى احتصاصا فيكون
معنى وخصوصا راكبا اى ويختص بفضل محبتي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول
ما ذكره الاخفش اعنى قوله ان فلانا كريم لاسما ان آيته قاعدة اى يختص بزيادة الكرم
اختصاصا فى حال قعوده ويجوز جىء الواو قبل لاسما اذا جعلته معنى المصدر وعدم
مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهى اعتراضية كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفيا والاول
اولى واعذب وقد يقال لاسواء ما مقام لاسما * واعلم ان اصل الا تدخل على الاسم
وقد يلحقها فى المفرغ فعل مضارع اما خبر المبتدأ كقوله ما الناس الا يعبرون وما زيد

صدره الارب يوم ك
منهن صالح * السى
كأثل يقال هذان بيان
اى شيهان والجليل
موضع وهذا من السبع
العلاقات
واعرب نس

الا يقوم اوحال نحو ما جاءني زيد الا يقتضيك اوصفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم
ويقدم ويجوز ان يكون هناك لانعموم ذي الحال واما شرط التبرغ لتكون الامة
عن التمل على قول او عن التوصل بها الى العمل على قول آخر فيسهل دفعها
عما يقتضيه من الاسم لانكسار شوكتها باللام وشرط كون الفعل مضارعا
لمشابهة الاسم واما الماضي يجوزوا ان يلجأ في المخرج باحديدين وذلك اما افتراه
بفتحوا بالناس الاقدموا وذلك لتقريبه من الحال المشبه للاسم واما تقدم ماض
منى نحو قولت ما نعت عليها لا شكر وما اتته الا اتى وعنده عليه الصلاة والسلام
في ما لبس الشيطان من بني آدم الا انهم من قبل النساء وكذا ذلك اذا قصد لزوم تعقب
مضمون ما بعد الاضخون ماقبلها وانما جاز ان يلجأ للماضي مع هذا التقصد لان هذا
المنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب
لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو
ان كان هناك نار كان احتراق وان كان هناك احتراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا
فالحمار تاهق لكن التعقب المذكور هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون ما بعد الاضخون
ما قبلها هو المراد وكان معنى حرف النفي مع الاضخ معنى الشرط والجزاء اعني لزوم
الثاني للاول جاز ان يعتبر معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والاضخ ما قبل الا
وما بعدها صوم الشرط والجزاء وذلك اما بكونها ماضين نحو ما زوتني الا اكرمتك
او مضارعين نحو ما زوره الا زورني ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني
كونها ماضين او مضارعين فجاز كون الماضي الذي يمد الاهنا مجردا عن قد
والواو مع انه حال كذا كرنا في باب الحال وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد
الاعلى هذا المعنى اما ضيا مجردا او مضارعا مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينشر الى
كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا
مع الواو نحو ما زورته الا اكرمتني ولا زوره الا ويكرمتني واما امرد الواو مع هذا
الشر لكون هذا الحال غير مقترن بمضمونه بمضمون عاهه كما هو الغالب في الحال نحو
جاءني زيد راكبوا لقلعه ايضا منفصل عن العامل بالاجاز ان يستظهر مطردا في ريبه
مثل هذه الحال بعاملها لفظا يحرف الرضا اي الواو في عمده امرد نحو ما زوره الا ويكرمتني
وندرقت واصك عينه كالم في باب الحال وينبئ في الماضي مع الواو قد ايضا نحو
ما زورته الا وقد زارني ولا يجوز الاقتضيار على قد فلا يقال ما زورته الا فذراني لما كان
نظرت الى معنى الجزاء الذي يستند عن مثل هذا الحال فالجزاء لا تجرد عن السامان
كان مع قد كليتي في باب وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الريبة
المذكور وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه مضمون تامله لانه قد يبيى
يخلاف ذلك كقولهم خرج الا ميرمه صقر صايدا به غدا اي انا زاما على الصيد وكذا
معنى انظر اي ما لبس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتياهم
من قبلهم جعلوا المعزوم عليه المعزوم به كالواقع الحاصل (وقد دخل الاول ما عناه

وما في الحديث من
الاشكال والجواب حققه
سعد الدين في حاشية
الكشاف في تفسير سورة
النساء

على الماضي اذا تقدمها قسم السؤال نحو نشدتك بالله الانفلت وقول عمر رضى الله تعالى عنه في كتابه الى ابي موسى ﴿عزمت عليك لما ضربت كتابك سوطا﴾ كتبه اليه لساخن كاتبه في كتابه الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اى ذكرته فذكر فنشد المتعدى الى واحد مطاوع للاول المتعدى الى اثنين والمعنى ذكرتك الله بان اقمحت عليك به وقلت بالله لتفعلن او يكون نشدت بمعنى طلبت اى نشدت لك الله كقوله تعالى ﴿ابغىكم اليها﴾ اى ابغى لكم اى طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم به الناس لا قسم به تعالى عليك ومعنى الافعلت الافعلك والالتقص معنى التنى الذى تضمنه القسم لائك اذا حلفت غيرك بالله قسم الطالب فقد ضيقت عليه الامر في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الافعلت ففعلت بمعنى المصدر مقولا به لما اطلب الذى دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المسالفة في الطلب حتى كان الخطاب فعل ما طلبه وصار ماضيا ثم انت تخبر عنه فهو مثل قوله تعالى ﴿وسيق الذين﴾ ونادى اصحاب النار ﴿وقولهم ربك الله ومعنى عزمت عليك اى اوجبت عليك وهو من قسم الملوك (ولما في الاستثناء لا ينبغي) الابدان في ظاهرا او مقدر اكارايت ولا ينبغي الا في المفرغ نحو قوله تعالى ﴿وان كل لما جمع لدينا محضرون﴾ قوله (خير كان واخواتها هو المسند بعد دخولها مثل كان زيد قائما وامره ٢ على نحو خبر المبتدأ ويقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدأ وجميع ما كان في الاصل كذلك فقوله بعد دخولها يخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان زيدا او قائم مع انه ليس بخبر كان (قوله وامره على نحو خبر المبتدأ) اى فيما يجوز له من كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومندما على المسند اليه ومتأخر عنه وما يجب من تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا فالاسم نكرة نحو كان في الدار رجلا واشتماله على الضمير اذا كان جملة او مشتقا وظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدأ (وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام تذكر بعضها هنا وبعضها في الافعال الناقصة فيما قبل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهوانه لا يجوز ان يقع الماضي خبر كان فلا يقال كان زيد قائم ولعل ذلك لدلالة كان على الماضي فيقع الماضي في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمنع نحو يكون زيد يقوم ٢ مثل تلك الملة سواء وجهوهم على انه غير مستحسن ولا يحكمون بطلان المنع قالوا فان وقع فلا بد فيه من دظاهرة او مقدرة لتفيد التقريب من الحال ان لم يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضهى وظل ويات وكذا ينبغي ان يمنعوا نحو يصبح زيد يقول وكذا البواني والاولى كما ذهب اليه ابن مالك نحو زوقه خبرها ماضيا بلا فذ فلا تقدموها في قوله تعالى ﴿ولقد كانوا ياهدوا الله﴾ وان كان قيضه قد من دير ﴿وفي قول الشاعر﴾ وكان طوى كتمخا على على مستكنة ﴿فلا هو ابداها ولم تقدم﴾ ولا في قوله ﴿اضمت خلاء واضهى اهلها احتلوا﴾ ٤ اخنى عليها الذى اخنى على ليد ﴿اذلا منع من قيام شيئين بعيدان معنى المضى (ومنع ان

٢ كامر نمخذ

٢ (قوله لمثل تلك العلة)

اى لدلالة تكون على الحال والاستقبال فتقع المضارع في خبره لغوا

٤ (قوله اخنى عليها الذى

اخنى على ليد) اخنى عليه

الدهر اى ابقى عليه

واهلكته ويزعم العرب

ان لقمان هو الذى بعثه

عادالى وفدها الى الحرم

ليستقى لها فلا اهلكوا

خير لقمان بين بقاء سبع

بقرات من اطلب م عمر

في جبل وعمر لا يسمي القطر

وبقاء سبعة انسر كلما هلك

نسر خلف بعده آخر

فاختار النسر فكان آخر

نسوره يسمى ليدا وهو

منصرف لانه ليس بمعدول

كذا في الصحاح ام ظي

جمع ظي

ماثل وهو الحق من مضي خبر صار وليس وما دام وكل ما كان ماضيا من مازال ولا يزال
ومراد فاتها اما صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن الماضي الى حال مستمرة وهي
مضوية خبرها نحو كنت فقيرا قصرت حيا وان جاز مع القرينة ان لا يستمر به الخلل
المقتل اليها كقول الرضي كنت مريضا قصرت متعلا ثم تكلمت وصكنا مازال
واخوانها موصوطة لاستمرار مضوية اخبارها في الماضي الا ان تمنع قرينة وما يصلح
للاستمرار هو الاسم الجامد نحو هذا اسم او الفصلة نحو زيد ثم اوضحى او مضروب
او القمل المضارع نحو زيد يتدم في الحروب ويخو بوجوده اي هذا عاقبة لانه
وان كان في الاصل فلا دالا على احدا لا زمته الا انه لمضارعه اسم التاعل لثمة ومعنى
يشمل غير التقيد بزمان استعماله فلذلك اذا قلت كنت رأيت زيدا لا يدل على الاستمرار
واذا قلت كنت اراه فظاهره الاستمرار فهايت الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع
لصلاحيتهما للاستمرار ان تقع اخبارا لصار وما زال واخوانها بخلاف الماضي فانه
لا يشمل في الاستمرار استعمال هذه الثلاثة فليقع خبرا لهذه الافعال اما ما دام فليقع خبرها
ماضيا لان ما قبله لثمة نحو ما ذكر شارقي قلب الماضي في الاخلاق الى معنى الاستقبال
كايحيى في قسم الافعال فلذلك تقول اجلس مادام زيد جالسا وقديحي بمعنى الماضي
كقوله تعالى ﴿ ما دمت حيا ﴾ والى ليس فهي تنفي مطلنا كما هو مذهبي سيوره على ما بين
في الافعال الناقصة والمتمم للاطلاق من دون تعرض لزمان امليان او صفة
او مضارع لمشايعته اسم التاعل بخلاف الماضي واجاز الامل في وقوع اخبار جميعها
ماضية والاولى ما تقدم لعدم السماع (قوله ويتقدم معرفة) هذا بخلاف خبر المبدأ
لانه لم يجر تقدمه على المبدأ اذا كانا معرفتين ولا قرينة للاباس اما هنا فلا ليس وان كانا
معرفتين او متساويين لان تخالف اعرابهما رافع ليس ويكني ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيدا هذا وينبغي ههنا ايضا ان اتقيا الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا يجوز
التقديم نحو كان النقي هذا (قوله) وقد يحذف عامله في مثل اناس يجزون بغيرهم
ان خبرا فغير ويجوز في مثلها اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت متلثا
انطلقت اي لان كنت (قوله عامله) اي عامل خبر كان واخوانها وما كان ينبغي له هنا
الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان عا وعا لانه يجوز حذف كان مع اسمها
يعدان ولو ان كان اسمها ضمير ما علم من غائب او حاضر نحو ﴿ اطلبوا العلم ولو بالدين ﴾
اي ولو كان العلم بالدين وادفع الشر ولو اصعبا اي ولو كان اندفع باصعبا اي غلبا
وقوله ﴿ قد قيل ذلك ان حقوا ان كذا ﴾ فاعترضك من شيء انا قبلا اي ان كان حقا
وتقول لا تتخلن ان فرسا وان راجلا ولو فرسا ولو راجلا اي ان كنت ولو كنت
وكذا الخطاب نحو راجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت (وما في مثل
التركيب الذي في التي ان يكون يعدان اسم ويجزأها القاء وبعد الفاء اسم مفرد
نحو المرء مقتول بما قبله ان سيفا سيف وان خبيرا فخير فقول تنفره فان جاز مع
كان المحذوفة بعد ان تنفره او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس يجزون بغيرهم فانه

ه (قوله نصرف مماثلا
تمثل من علته اي اقبل
وهو اليوم امثل

ما دمت فيهم نس

يصح ان يقال ان كان معد او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على
 حذف معنى ان معنى ان كان معد او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود
 لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قبل به سيقا لانه لا اعمالا وفي تلك
 الاعمال خير ولا ان في يده او في صحبة وقت القتل سيقا هذا الذي قلنا ضعيف من حيث المعنى
 وامان حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول
 الفاعلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان الخبر جارا او مجرورا بخلاف حذفه مع اسمه
 الذي هو بجزءه ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا (فان قلت فقد رفع كان التامة) قلت
 يضمف لقلة استعمالها ولا يحذف الاكثر الاستعمال للتحقيق ولكون الشهرة دالة
 على المحذوف وان لم يحسن تقدير مثل ذلك تعين نصب الاول نحو امير كاتسبر ان راكبا
 فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانما كبرت بما جرم ببدان اوان
 لامع ما بعد فانهما ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ماعدى بحرف جر
 نحو المرء مقتول بما قبل به ان سيف فسيف اي ان كان قتله بسيف فقتله ايضا
 بسيف (وحكى عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح ٣ فطالح اي ان لا يكن
 المرور بطالح فالمرور بطالح ومررت برجل ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على
 الجار بتقديم ذكره فيبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم
 الذي بعد الفاء فرضه او لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شايع كثير واما نصبه
 فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما قبله سيقا او بتقدير فعل لايق نحو فيجزي خيرا
 وحذف المبتدأ اولي لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدأ اكثر من حذف كان
 وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان بجى الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه
 مع الفعلية ويجوز ان يقال ان بجى الفاء في الفعلية انما قبل اذا كان الفعل ظاهرا واما
 اذا كان مقدرا فلا بد من الفاء نحو ان ضربتني فزيدا ضربته فاذا ثبت ان نصب الاول
 ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه المخالفة الاصل في الموضعين ورفعها
 ونصبها متوسطان المخالفة الاصل في موضع واحد (قوله ويجب الحذف) اي يجب
 حذف كان بعد ان معوضا منها ما نحو قوله ٥ ابا خراشة امانت ذا نقر ٥ فان قومي
 لم تأكلهم الضمير ٥ اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور
 في المفعول ثم حذف كان وايدل منه ما فوجب الحذف لثلا يجمع بين العوض والمعوض
 منه واسباب البرد ظهور كان على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم
 النون الساكنة في الميم وجواب في الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به بفعل
 منفصل فصار امانت وتقول ايضا ما زيد قائما ائت (وقال الكوفيون ان المفتوحة
 بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون بجى ان المفتوحة شرطية قالوا القراءتان
 في قوله تعالى ٦ ان تضل ٦ اي قبح الهزيمة وكسرهما بمعنى واحد اي بمعنى الشرط
 وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا يرى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة
 اللفظ والمعنى اياه اما المعنى فلان معنى قوله امانت ذا نقر البيت ان كنت ذا عدد فلسنت

٣ قوله فطالح (الطلاح
 ضد الصلاح

سرد واما ائمة بمعنى الساء في هـ البيت وفي قوله امانات واما ان مات مرحلا
 ٤ فانه كلاً مائتي ومائدة مع عطف امانات مع النمرة على مات بكسر
 النمره وهو حرف شرط ملاحق والصريون يعولون امانات مطلقا على
 معن الاربع والتكسرون حوروا حرمة ان اسوحت اشترطه وحوروا الاربع مع
 كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوف لا زوما ولما كان معنى الشرط قد
 ظاهر اذ لم يرد دخل في ان معنى ادقما معنى اما واما شرطيه ملاحق ولا حد
 الصريين من مصدر فعل يعمل في الخار والمحور اعني في امانات داتر الذي هو معنى
 لان كسب ولا تصلح ان يكون ذلك لمما كلهم لان معمول حران لا يقدم عليها واما
 نحو اما يوم الجمعة فدراسة بمعنى الكلاء عليه في حروف الشرط واحدا مانع
 الساء لانهما قل الساء الامع اما الشرطه اما طاهرة كما في قوله تعالى هو واما سمع
 ذلك فحدث به واما مودة نحو يجوز لك تكريه كالحى في حروف الشرط يقتر
 النصريون امانات داهر مكر ومكسر ومعنى على هذا ان يكون قوله فقه كلاً
 جواب امانات والعامل في امانات مرحلا محذوف اى كلاً لانه لاجل اربعة
 وكذا مكسب والاولى اسول ان ان اشترطه كثيره الاسماء مع كون الساء فان
 حذف شرطها حوار المغير حرف الشرط من صورته نحو امانات فيب وان حقا
 وان كذا وكذا ان حذف شرطها وحوا مع مكر كفى ان كان مطلقا وار
 حذف شرطها وحوا ملا مفسر وحى تغيير صورتها من كسر النمرة الى فتحها
 لان هاتين على وضعها الاصل مع قطعها وحوا عن مقصاها الاصل ملا مفسر
 هو كالعوض مستكره فاذا عيرت من حالها الوصفي سهل حذف شرطها على سبيل
 الوجود لانها تقصر كنهها ليس في السافر حرف اسرط ولان من مالكون
 كالكاهلها عن مقصاها اعني الشرط (ثم لا يخلو حالها عند ذلك من ان يحذف
 منها كان مع اسمها وحرفها او حذفها وحده فان كان الاول وحى في حرانها اساء
 تزدن بها ان اما في الاصل حرف شرط لان اداء علم السيد ففى بها لتغير صورته
 حرف النية اعني ان وصف على سبيل الوجود جمع اخره السب اعني كان مع
 اسمها وحرفها وذلك نحو اماريد مطلق اى امايك في الساسى فرد مطلق اى
 ان مك شى مؤحودا بوجد انتلاسه اى هو مطلق لانه اى من اقدم حره
 من الحراء مقام الشرط لانه لم يقم منه شى كالحى في حروف الشرط وان كان الثاني
 قالناه غير لازم بل يجوز حذفها والبيان بها نحو اماريد مطلقا انطلقت واما ان
 داهر فان حوى واما فتح هجرة ان الشرطية من دون حذف الشرط كما انه انكون
 فلس مشهور (وهو حذف كان بعد اما المكسورة فلان) وقال سيويه لم يحذف
 العمل مع اما المكسورة وقال ابو علي لان مالى بعدها اشبه اللزام في ما كد اسع
 من محار في اماحان ٢ ومن عند ماينى شكرها في النون كما حارب مع المرد في
 نحو لسلى كالحى في نون الأكد فلم يحس حذف الفعل مع ثوب ماؤكده ومنه

٤ (قوله فقه كلاً مائتي ومائدة)
 الكسرى حظه

٢ (قوله ومن عند ماينى
 شكرها) اوله ادا مات
 منهم واحد سرى امه
 والعصه واحده العصاه
 وهى كل شجر يعظم وله
 شوك والشكر ماينى
 حول الشكر من اصلها

كان الناقصة محذوفة بدخول لدن واخوانه نحو رأيتك لدن قائما اي لدن كنت قائما قال
 ٣ من لدشولا قالى اثلاثها اي من اماكن شولا والاتلاء ان تلد الناقصة قصيرت ذات
 تنو قوله (اسم ان واخوانها هو المسند اليه بعد دخولها مثل ان زيدا قائم) ينقص
 مثل اخوه في قولك ان زيدا قائم اخوه قوله (المنصوب بلا التي لثني الجنس هو المسند
 اليه بعد دخولها يليها نكرة مضافا او مشبهابه مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما لك
 فان كان مفردا فهو مبنى على ما نصب به وان كان معرفة او مقصولا بنفسه وبين لا واجب
 الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لهما تأول) لم يقل اسم لالتي لثني الجنس كما
 قال اسم ان واخوانها لان كلامه في المنصوبات وجيع ما هو اسم لالمذكورة ليس
 منصوبا بل بعضه مبنى نحو لا رجل فلما قصد المنصوب احتاج الى التمييز بالتقييدات
 المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوبا الا باجتماعها وهي ثلاثة كونه نكرة وكونه مضافا
 او مشبهابه وان يليها فلما اختلف واحد منها لم يتصحب كما يجي لو قصد الى اسم
 لامن حيث كونه اسمها لكن يكفينا ان يقول كما هو حادثه هو المسند اليه بعد دخولها
 (قوله يليها ونكرة ومضافا) احوال مترادفة والعامل فيها المسند وذو الحال الضمير
 المجرور في اليد (قوله لا غلام رجل لك) مضاف (وقوله لا عشرين درهما لك)
 مضارع له وقد بينا معنى المضارع للمضاف في باب المنادى (قوله فان كان مفردا) اي
 فان كان اسم لا مفردا ولم يحز ذكر اسم لاتصريحا لكن سياق الكلام يدل عليه ولا
 يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفردا (قوله على
 ما نصب به) هذا اولى كما مر في باب المنادى من قولهم مبنى على الفخ دخل فيه نحو
 لا غلام لك ولا مسلمين لك ويعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فدخل فيه
 المثني والمجموع والفخمة في لا رجل عند الزجاج والسيرا في اعرابها خلافا للبرد والاختف
 وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاجال قول سيديوه وذلك انه قال ولا تعمل فيما بعدها
 فتصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما علمت فيه بمنزلة
 اسم واحد كخمسة عشر فالمراد قوله تصبه بغير تنوين انها نصبته اولا لكن بنى
 بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقا (وقال الزجاج
 بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معربا مر كعب معاملة لا ينصل عنه كما لا ينصل عشر
 من خمسة فحذف التنوين مع كونه معربا لتأخذه بتركيبه معاملة (قال ابو سعيد انما كعب
 معاملة لاقادة البركة للاستغراق كما افادته من الاستغراقية في حل من رجل في الدار
 لان لا رجل في الدار جواب حل من رجل فركبوا لامع النكرة كما ان من مر كعب معها
 تطبيقا للجواب بالسؤال ثم حذف التنوين لتناقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة
 (والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم
 المنون لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضا التركيب بين لا والتثني ليس باشده
 بين المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين
 (وقال سيديوه انما حذف التنوين من الثاني لان لا لا تعمل الا في النكرة ولا معمولها
 في موضع ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصا صها

٣ (قوله من لدشولا قالى
 اثلاثها) الشول النون التي
 جفت عنها واقي عليها وارتفع
 ضرعها من تاجها سبعة
 اشهر او ثمانية الواحدة شائلة
 والنون ولد الناقدة الذي يتلوها

بالتشكيروكوتها مع ما بعد ما يتدأ سبب بناء معمولها على مذهب من قال ببناءه اوسبب
 حذف توين معمولها عند من قال بإعرابه لانها بتجميع الشئين حالت سائر العوامل
 كان واخواتها فتولدت بممولها سائر الممولات وهذا ضعيف اعني بناء الممول
 او حذف التوين مدخلها للعامل اخواته (والحق ان قول انه مبنى لتضمنه ان الاستراقية
 وذلك لان قولك لارجل نص في نفي الجنس بمثله لان من رجل يختلف لارجل في الدار
 ولا امرأة منه وان كان الكرة في سياق التي تفيد العموم لكن لانما بل هو الشاهر
 كما ان ملهاني من رجل نص في الاستراقى بخلاف ما في رجل ان يجوز ان يقال لارجل
 في الدار بل رجلان وما جاء رجلان ورجلان ولا يجوز لارجل في الدار بالفتح بل
 رجلان وما جله من رجل بل رجلان لزوم التناقض كما ارادوا التخصيص على
 الاستراقى فتوا الكرة معنى من فتوها وانما يت على ما تنصبه ليكون البناء على
 حركة استحقها الكرة في الاصل قبل البناء ولم يبين المضاف ولا المتعارفه لان الاضافة
 ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى ما يستحقه في الاصل اعني الاعراب ولا يكون
 مصان مبنا الا اذا نحو خمسة عشر ونحوه ومن قال بالفتح معرب حذف توين
 دلالة على كونه مركبا مع لاقول المركب المضاف والمتعارفه لانه لا مركبا كثر من اثنين
 واما نحو لارجل ظريف فخصي حكمه ونحو لاسلين ولا سلين مبنى وخلافة لليردق
 قال به لان الون كالتوين الذي هو دليل الاعراب فتقضى بنحو يازيدان ويازيدون
 وهما مبنيان مع وجود الون اذ لو كانا معربين لقال يازيدان ويازيدون والتون ليس
 كالتوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان التني والجموع
 في حكم المعلوم والمعلوم عليه مضارع للضاف فيجب نصب ورد بان المعلوم
 عليه في باب لامتي نحو لارجل وامرأة وله ان يقول اردت به عطف المسق الذي يكون
 التابع والتبوع فيدكاهم واحد كما ذكرنا في الداء في نحو ثلاثة وثلاثين ولا شك ان التني
 والجموع مثل هذا النسوق لكنه يختص يازيدان ويازيدون (وقيل اعاد ذلك
 لانه ليس شئ من المركبات يثنى فيه الجزء الثاني ويجمع) والجواب انه لم يتم دليل قمع
 على ان لامركب مع التني كايثنى بانه ولو سطا فليس بناؤه لتركيب كالمركب بانه وان
 سلا فتقن نقول حضر موتان وحضر موتون في التني بحضر موت كايثنى في باب
 التني واما جع سلامة المؤنث فيعظم بينه على الكسر مع اتينون قياسا لاسماء انثرا
 الى ان التوين للثالة لا تمكن بدليل قوله تعالى (من عرفات) وهو مفعول بنحو
 ياسلمات مجرد عن التوين اهاقا والجمهور يكسرونه بلاثونه بلاثون لانها وان لم تكن
 لتتمكن فهي مشبهة لتوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله يثنى
 على ما ينصب به والمازني يقتضيه بلاثون نحو قوله (اودى الشباب الذي جرح عواقه
 فيه تلذ ولا لذات) شيب (حذرا من مخالفة في الحركة لسائر البنى بعدلاء التبرئة
 كان معر بالمركة قبل دخولها وهذا اولي مما قبله طردا للباب على نقي واحد
 واعلم ان الجار اذا دخل على لام التبرئة منع من بناء التني بعدها نحو قولك كنت بلا

مائل وغشيت من لاشئ وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلان مال وايضا فان عمل
 لانما كان لمشايتها ان كما ينبغي ويتوسلها بطل الشبه لان لا بد لها من التصدر ورو بما فتح نظرا
 الى لفظ لا تقبل كمنه بلالام وذلك كما بينى مع لاء الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش
 اولم يكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابا عرا فلا زائدة وقد اُعتبرت
 فبنى الاسم لها فالتك بجواز البناء مع عدم زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى
 ﴿ ٢ لا تزيب عليكم اليوم ﴾ عند سيده وجهور اللغة الطرف بعد المتنى لا يتعلق بالمتنى
 والا كان مضارعا للضاف فانصب كفاي لا خيرا من زيد بل الطرف متعلق بمحذوف وهو
 خبر المبتدأ كفاي قوله عليك تزيب واليوم معمول لعلكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى
 ﴿ لا عاصم اليوم من امر الله ﴾ اليوم خبر المبتدأ وان كان جثة اذ المعنى لا وجود عاصم على
 محذوف المضاف ٣ وقوله من امر الله خبر المبتدأ محذوف الى العصمة المنفية من امر الله وهذه
 الجملة التبيينية لاحتل لها كما في سقايك ان التقدير هو لك وانما لم يكن الجملة المبينة محل
 لانها ستأتى لفظا وقوله من امر الله متعلق بماد عليه لا عاصم اي لا يصم من امر الله فلا تنظن
 ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمتنى وان اوهمت ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف
 وكل مصدر يمدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا
 كان او منفي كما تقول الاتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك
 الموعول وليس بك الاتجاه ومنه ﴿ لا تزيب عليكم ﴾ وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعنى
 ما يتعلق به ابغاريه معنى المبتدأ تضمنه ضمير ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك
 ماز على ان بك خبر عن ماز فلذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله وتقول لا مصليا
 في الجامع اذا نقيت في الوجود من يوقع صلته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلى
 في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلى في غيره واذا قلت لا مصلى
 في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلى سواء صلى في الجامع او في غيره هذا (وحكى ابو علي
 عن الراداديين انهم يميزون كون الطرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم
 اليوم من امر الله من صلة المتنى المتنى وفيه نظر لان المضارع للضاف لا يبنى) وذهب
 ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه انتزع ثبوته تشبيها بالمضاف (قوله
 وان كان معرفة او مفعولا بينه وبين لا واجب الرفع والتكرير اعلم ان لاء التبرئة انما
 تعمل لمشايتها لان وجه المشابهة ان الالبالة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير
 ولاء التبرئة للالبالة في النفي لانها لنفى الجلس فلما توغلنا في الطرفين اعنى في النفي والاثبات
 تشابهتا فاعملت عليهما وعليها مع هذه المشابهة المذكورة ضعيف لوجهين احدهما
 ان اصلها التي هي ان انما تعمل لمشايتها الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبهة والثاني
 ان الناعران بين ان ولاء التبرئة تنافيا وتافصلا لا مشابهة ولا مقاربة فعلى هذا تقول
 انما لم تعمل في المعرفة لان وجود المشابهة وهو كونها لنفى الجلس لم يمكن حصوله فيها

٢ قوله (لا تزيب عليكم
 اليوم تزيبت عليه فبحث
 عليه فعلة

٣ كذا في بعض النسخ الى
 قوله لفظا

مع دخولها على المعرفة ادليس المعرفة لفظ حسن حتى يتقى المجلس ما سألها وكذا لم تعمل
 في المفصول بيده وبها لما ذكر ما من صعب سألها فلا تضر على العمل في العبد عنها وكما لم تضر
 العمل في المفصول لم يجر ساؤه اتصالا بالموحس سألها تصبى من الاستغرافية ودليل تصبى
 لاه الترفة فلا تعدلها صعب امر اتصلى (ومن قال ان التفخمة اعراية قال احدى التورين
 بعد الترفة كدلاله على التركيب وقدمى التركيب والفصل وقيل انما لم يسم مع الفصل لانها
 مرحا تعدى الساء من لالى المي صعب التركيب فاذا اتى التركيب اسقى تعدى الساء الدغم
 تقول ونحو لما ذكر ما من صعب علمها ان مله يجمع كون المي بكرة غير منصولة وبعب
 في الواضع الثلاثة اى التي العيب بها لا ما هو كما في المعرفة والمفصول واما حوارا كفى
 الكرة المفصلة كبر لا ولا يحب ذلك اذا اعلمها او بيت اسمها وذلك لان المفصول قيام الترفة
 على كونها لى الحسن وعلمها على ان او ما اسمها كافى في هذا العرض لا يكون الا مع لاه
 الترفة فاما اذا العيب فانه حمل تكريرها معها على كونها لى الحسن في الكرات لان لى
 الحسن هو تكرير لى في الحقيقة واما في المعارف فليكرير حران لما فانها من لى الحسن الذى
 لا يمكن ان يحصل في المعرفة (واحرارو العانس وابى كيسان عدم تكرير لى في الواضع
 الثلاثة امام المعرفة فتقول لا يردى الدار وقولهم لا تولث ان تفعل كذا واما مع المفصول فتقول
 لا فعلها ورحل قال ٦ بكت حرا واسترحمت ثم آدت ٦ ركا بها ان لا يثا رحوها ٦
 واما مع المكرر المتصل فتقول لا رحل في الدار قال ٦ واستمره ما حلفت لغيرنا ٦ حيات
 لاعم وموتك فاع ٦ ومثله قولهم لا سواء وقوله ٦ فاما ابن قيس لا راج ٦ وقوله
 تركنى حى لا مال اعيش ٤ ٦ وحيى حى رمان الناس او كذا ٦ واجب ما قولهم
 لا تولث ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغي لث ان تفعله هى في المعنى هى الداحلة على المضارع وذلك
 لا يلزم تكريرها والبول مصدر بمعنى تناول وهو بها بمعنى المفعول اى ليس متناول
 وما حودك هذا الفعل اى لا ينبغي ان تأخذه وتناولوه وبشدد قوله ان لا يثا رحوها
 ولا نعم ولا راج ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سواء ٢ ويكون لاه لا سواء هو صامى المتأ
 الحدود ادلا يقال لما لا سواء على ما ذهب اليه مسيوه واما وحب حدى المتأ فليكره
 الاستعمال وان لا راج ولا مستصرخ ولا مال بمعنى ليس هو تحكم وقيل ان لاه لا نعم
 وما نده بمعنى ليس وقد ذكرنا في المردوعات انهم يشتبهون العمل لا عمل ليس والاولى جلد ذلك
 على الضرورة والشدد على هذا يقول يجب في الاختيار تكرير لاه لاه الداحلة
 على غير لاه الفعل الا في موضعين احدهما ان تكون داحلة على الفعل تمديرا وذلك اما
 دخلت على مصوب فعل مقدر نحو لا مرحا اى لا لقيت مرحا او لا راج موصلا
 مرحا ولا اهلا اى لا آيت اهلا ولا سهلا اى لا وطلت سهلا ولا نعمة اى لا نمت عيك
 نعمة وكذا لامره ولا كرامة وادا دخلت على اسمية بمعنى الداء نحو لا سلام عليك
 ولا لك سوء لان الداء الفعل الاولى واكثر لاه في الاصل امر اوبى فكان دليل لاهت
 سلاما كذا كرامه في باب المتأ ولا اصايك السوء او ادا دخلت على نونك نحو لا نونك

٦ (قوله وحيى حى رمان
 الناس او كذا) الكلب شه
 جبون يأخذ الكلب فاذا
 هضر انسا ما كلب ٢ كذا
 في بعض النسخ الى قوله
 تحكم

٣ وثاني الموضوعين ان يستعمل
لا مكان غير ومعناه اعني غير
الذي لا يقصد به اثبات
موصوف له بل يقصد به
سلب ماضيف اليه كاقول
كنت بغير مال اذا قصدت
سلب المال ولم يقصد اثبات
موصوف لغير اذ ليس
مرادك انك كنت مع شيء
هو غير المال المسال فنقول
غضبت من لاشي * ومالت
الاكلاشي * وانك ولاشيئا
سواء فلا استعمال لاستعمال
غير ومعناه باشرتها العوامل
التي لم يباشرها قبل ذلك اذ لم
يجز في لارجل في الدار ان
يدخل عليه ان او غيرها
ولكنوها بمعناه تقول انت
غير قائم ولا عدا * له
طوله
٤ (قوله اي علاك الشيب في
وقت وقت الشيب) والظاهر
ان بعكس ويقال المعنى قد
شبت في وقت واقف في اتاء
وقت الشيب فاضاف الوقت
الاول الى الثاني لاشتمال
الثاني عليه
٥ (قوله قلوصي حين لاجين
حين او تحن) قلوص من
النوق الشابة وهي بمنزلة
الجارية من النساء

ان تفعل كذا اي لا ينبغي كاسم وانما تكرر لافي هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل
لم يجب تكررها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله تعالى ﴿فلا صدق ولا صلى﴾
على ما يبيح في قسم الحروف وثانيهما ٣ ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلاثة شروط احدها ان
تدخل على لفظ شيء سواء انجزر بالاضافة نحو هو ابن لاشي * او يحرف الجراي حرف كان نحو
كنت بلاشي * وغضبت من لاشي * ومالت الاكلاشي * وخلفت من لاشي * او انصب نحو انك
ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لاشي * وثانيها ان يغير ما بعد لاء الجراي نحو كنت بلا مال
ولا يغير اذا لم يكن لفظ شيء الا بها من بين حروف الجر ولم يثبت انجزره بالاضافة واما قول
جرير * مابل جهلنا بعد الحليم والدين * وقد علاك مشيب حين لاجين * فالاولى ان لا زائدة كما
في قوله * في بئر لاجور سرى وناشر * ٤ اي علاك الشيب في وقت وقت الشيب اي لم تشب
تقبل او انه اي في وقت يكون في اتاءه وقت الشيب والاول اي الوقت الاول من الثلثين الى
ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثاني لاشتماله عليه (وقال ابو علي لا غير زائدة على تاويل
وقت لا وقت الله وكافوق الثلثين واما قول الشاعر * حنت قلوصي حين لاجين محن * فحين
الاول مضاف الى الجملة اي حين لاجين حين حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لاء على المجرور بغير
كقوله تعالى ﴿غير المقصود عليهم ولا الضالين﴾ وقولك زيد غير فارس ولا شجاع
وتقول ايضا زيد غير الفارس ولا الشجاع ولا يجوز انت غير زيد ولا عرو قالوا لانهم
راعوا صورة لا غير مجعولة بمعنى غير فانها يلزم تكريرها مع العلم واما العرف باللام فان
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو في حكم المنكر ويجوز عدم تكريرها مع المنكر قبل جعلها
بمعنى غير نحو لارجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما العرف باللام مع لاء التبرئة فلا بد منه
من تكريرها في نحو لارجل في الدار واللام انما استضعف هذا التعريف بعد خروج لاء الى
معنى غير ولضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها نحو انت غير الفارس ولا الشجاع
والزمت التكرير قبل خروجها لوقتها هذا وان كان لا بمعنى غير مجردا عن هذه الشروط لم
تكررها ايضا نحو قوله تعالى ﴿الى نل ذي ثلاث شعب لا ظليل ولا يسنى من الهم﴾ وقولك
زيد لارا كب ولا ماش وجامد زيد لارا كبا ولا ماشيا واما قول العوام نحو انا لارا كب والا
كنا ان اعم من الاحيوان فقير مستند الى جفوة جواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلى بكثرة
استعمال لامع شيء وهو مع الشرط الثاني معلى بعد لاء عن اصلها اعني كونها لتبرئة فتو ذلك بتعذر
تقدير من الاستغرافية بعد لاء لتعذر دخول حرف الجر على حرف الجر فلذا جاز بحث
بلازيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلى بكونها كالمكررة لاف غير
معناها ونعمي يكون لا بمعنى غير كونه التي الاسم الذي بعدها كغير فلا يكون لها مصدر الكلام
و بكونها لتبرئة انها لاني مضمون الجملة فيلزمها المصدر * واعلم انه قديوئل العلم المشتهر
بعض انطال بكرة فينصب بلاء التبرئة وينزع منه لام التعريف ان كان فيه نحو لاجين
في الحسن البصري وكذا لاصعق في الصعق او بما اضيف اليه نحو لاء امر قيس ولا

ابن يروى لا يجوز هذه المعاملة في نفسى عند الله وهذا الرجل اذ الله والرجل لا يفسد على غيره تعالى حتى يقرر تكثيرهما قال • لا هيم ان له لعل • وقال • ارى الخصال صدر ابن حبيب • مكذوب لامة في البلاد • ولتأويه بالكر وحسن اما ابن يدر مضاف هو مش ولا يعرف • لا صفة لشوغل في الادب • اما جعل في سورة انكرة مربع الزلم وان ابن يدر في الحقيقة هو النصف المذكور الذي لا يعرف • لا صفة الى اى معرف كان لراية • هذا واصلا • (ومى ثم قال لا حفس على هذا الاول يسع وسعلا في سورة الكه • فميسر وسعده ثم يدر وهو معرف في الحقيقة فلا يوصف مكرة • اما ان يجعل العلم لا يشتهر • سلك الخلة • كما داسر حسر موضوع لافه • دقت المعنى لان معنى قصة • لا اما حسر لها لا يصطلح لها • هو كرم الله وحده • كان يصلى في الحكومات على ما قال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم • انما على • على • فصار اسم الله تعالى الله تعالى • كما جلس المبتلى على الصل • والفتح كلمة السبل • وعلى هذا ينكر • وصحة المكروه • هذا كما قال الكل • موع • موسى • اى لكل حار • فهار • فيصرف • موع • موسى • تكبر • هما • المعنى المذكور • (وحوار الرأ • احراء • المعرفة • تحرى الكرة • باحد الله • ويلين في الصبر • واسم الاشارة • انصاح • لا اياه • هيا • لا هذا • وهو • غير • موع • قوله • (وفي مثل لا حول ولا قوة الا بالله • حجة • اوجه • قتهما • نصب • الثاني • ورفعه • ورفعهما • ورفع الاول • على • معص • ويكون • لا حى • ليس • وقع • الثاني • يعنى • اذا • كررت • لامع • ان • حبيب • كل • منهما • لا • فصل • مكرة • جاز • في • المصوع • حجة • اوجه • (الاول • قتهما • ووجه • ان • جعل • لافى • الموضعين • لثلاثة • فسعى • اسمها • كانوا • اعدت • كل • منهما • من • صاحبها • ويحور • على • مذهب • سيويه • ان • قدر • بعد •هما • حرا • لهما • معا • اى • لا • حول • ولا • قوة • لما • هو • حود • ان • لالان • مذهب • ان • لا • الفسوح • اسمها • لا • تعمل • على • ان • في • الحر • هما • في • موضع • الرفع • لا • قوة • متدا • معطوف • على • متدا • والمدر • مرفوع • منه • حرا • المتدا • لا • حرا • لا • يكون • الكلام • حله • واحد • محو • يد • وعرو • صار • ان • ويحور • ايضا • عده • ان • تقدر • لكل • واحد • منهما • حرا • اى • لا • حول • موحود • لا • لا • قوة • موحود • لما • يكون • الكلام • جلي • (واما • على • مذهب • غيره • وهو • ان • لا • الفسوح • اسمها • لاله • في • الحر • على • ان • كملت • مع • لا • الفسوح • اسمها • يحور • ان • سال • تقدر • مذهب • حرا • واحد • اول • ذلك • الحر • يكون • مرفوعا • ملا • الاولى • والثانية • معا • هما • وان • كانا • عابدين • الا • اسمها • مثلا • ان • يحور • ان • يملأ • في • اسم • واحد • علوا • واحد • كفى • ان • يدا • وان • عمرا • فاما • ان • كان • يما • شئ • واحد • واسم • المنع • ان • يعمل • عاملا • محلان • في • حله • واحد • واحدة • علوا • واحد • في • معمول • واحد • فاسم • على • اشع • حصول • اثر • من • مؤثر •ين • ويحور • ايضا • عده • ان • تقدر • لكل • واحد • منهما • حرا • على • حياه • (والثاني • فتح • الاول • ونصب • الثاني • على • ان • تكون • لا • الثانية • رابدة • لتأ • كيد • في • الاول • كفى • فوات • ما • جاز • يدا • ولا • عرو • فكانت • قلت • لا • حول • وقوة • كموله • • فلاب • واسم • مثل • مروان • واسم • • • على • ما • يحى • فلا • يحور • ضد • سيويه • ان • قدر • لهما • حرا • واحد • بعد •هما • لان • حر • لا • حول • مرفوع • عده • لا • ابتداء • وحر • قوة • مرفوع • ملا • لان • الناصب • لا • اسمها • لاله • عده

• قوله (حبيب) حبيب اسم رجل وهو حبيب ابن عدي بن الزبير وكان عدا لله يكنى ابي حبيب

• وتماه • اذ • هو • بالحداد • ردى • وتأثر • اقل • • لاسب • اليوم • ولا • حله • اتع • الحرق • على • الرفع • قال • • لمركم • الصغار • بعينه • لا • لم • ان • كان • ذلك • لا • لا • قال • تعالى • لا • فارس • ولا • نكر • وقال • الشاعر • • وما • هيرت • حتى • قلت • معله • لا • تاتى • في • هذا • ولا • اجل

في الخبر وفاتا لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فيجب ان تقدر لكل منهما خبرا
على حباله وعند غيره يجوز تقدير خبر واحد لما لان العامل فيده عندهم اذن لا وحدها ويجوز
ان تقدر عندهم لكل خبرا (والثالث قطع الاول ورفع الثاني على ان لازمة كما في الوجه
الثاني ان العطف ههنا على المثل كما يجيء في الارباب وابن نعند سيويه يجوز ان تقدر لهما
معا خبرا واحدا اي لاحول وقوة موجودان لكونه خبرا مبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد
من خبر مفرد لئلا يتحقق الابتداء ولذا لا في رفع الخبر ويجوز ان يجهل لا غير زائدة بل لنفي
الابتناس لكن تغريضا عن العمل لما ذكرنا قبل من جواز العطف مع كون اسمها نكرة غير
مقصولة لضعفها في العمل وقد حصل ههنا شرط الالتقاء كما تقدم وهو تكرير لان التكرير
حاصل سواء التبع الاول والثانية معا كما في لاحول ولا قوة او التبع الاول دون الثانية
كما في لاحول ولا قوة على ما يجيء بعيد او التبع الثانية دون الاولى كما في مسئلتنا وهي لاحول
ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لاء التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول
ان الثانية ههنا تعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت في كلامهم عمل لاجل ليس
بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوف نحو لا براح ولا مستصرخ فظنوا
انها عاملة عمل ليس والحق انها لاء التبرئة ملغاة لم تكرر للضرورة (والرابع رفعها على
ما ذكرنا انه لا يجوز الغاء لاء التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم فيكون الامتنان
مرفوعين بالابتداء والاثانية اما زائدة كما في الوجه الثاني واما ملغاة غير زائدة كلا الاول
(ومذهب سيويه وغيره في تقدير الخبر في هذا الوجه واحد اذا عامل ههنا الا
الابتداء فقط فاما ان تقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او تقدر لهما معا خبرا
واحدا والكلام جملة (وانما من رفع الاول وقطع الثاني على ان لا الاول للتبرئة لكنها
ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالتقاء وهو التكرير ولا يلزم مع
تكرير لان يتوافق الامتنان بعدهما في الاعراب اذا التكرير هو الشرط فقط وقد حصل كما
ذكرنا (فاذا تقرر هذا فلا حاجة بناء الماذا ذكر المصنف من قوله ورفع الاول على ضعف
لكونها بمعنى ليس فانما لا نضعف هذا الوجه بل هو مثل الوجه الثالث والرابع سواء في
مصول التكرير وقطاع الميمين اعرابا ليس بشرط ولا في الجميع للتبرئة التبع فلم يبق فيها
النصوصية على الاستغراق وتقدير الخبر في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين قوله
(واذا دخلت الهزة لم تغير العمل ومعناها الاستفهام والعرض والتبني) قال الاندلسي لا يعرف
احدا يقول لحق الف الاستفهام اداة التي فيكون الالف مجرد الاستفهام بل لا بد ان تكون اما
للاستغراق او لتوبيخ او لتبني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف لظاهر قول سيويه لانه قال اعلم
ان لا في الاستفهام او للعرض تعمل فيما بعدها كما تعمل فيه اذا كانت في الخبر فن ذلك
قول حسان ٤ الاطمان ولا فرسان عادية ٥ الانشؤكم وسط التناير ٥ وفي مثل
الاقاص بالعير يضرب لمن ذل بعد عزه فعنى الاستفهام فيما ذكر من الشعر والمثل ظاهر
ولم يذكر سيويه ان حال الا في العرض كحاله قبل الهزة بل ذكره السيرافي وتبعه

٤ قوله (الاطمان ولا
فرسان عادية) من العدو
والاستفهام للتقرير اي
لاطمان لكم ولا فرسان
لانكم تنتمون بالافراط
في الاسكى الى ان يحصل
لكم البشاش قاعدين حول
التناير ويروى البسائين
٥ قوله (وفي المثل الاقاص
بالعير) قال في الصحاح قص
الفرس وغيره يقص قصا
وقاصا اي اسن وهو ان
يرفع يديه ويطر سحرهما معا
ويجئن برجليه وفي المثل ما
بالعير من قاص وهو الجمار
يضرب لمن ذل بعد عزه

الجرول والصف ورد ذلك الاتسلي وقال هذا خطأ لأنها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان ولو وحروف التحضيض فيجب انتساب الاسم بعدها في نحو الا زيدا نكرمه واما اذا كان الابعثى كقوله الاسيل الى خيرة شربها الاسيل الى نصير بن جاج ملازى والمبرد فلا حكمها حكم الجردة فيحوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الامال كثيرا فقهه والامام وخر شربها وخبرها عندهما اما طاهر او مقدر كافي الجردة واختار المصف والجرولى مذهما (وقال سيوبه لا يجوز حل التابع على الموضع ولا خبرها اذا اتى بعينها عن خبر وبصر معنى اسمها معنى المفعول فعنى الاغلام اتى علما فلا يحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقوله اثم غلاما اى غلاما غلاما واما ما يلى لاي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهزبة من المصب في المضاف والمضارع له والناء في المفرد المكر واما قوله الارجل جزاء الله خيرا ٧ بدل على محصلة ثبت ٨ والبيت مضمين فقال يونس فونه ضرورة وقال الخليل الاحرف تحضيض كهلا وسيد ذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اى هلا تزوني رجلا وبروى الالهة في الاثني لثني نحو الارجل جزاء الله خيرا وروى الارجل بالجرى اى الامن رجل ٩ قوله (ونعت البنى الاول مفردا بليه مبنى ومعرّب رفعا ونصبا نحو لارجل طريف وطريفا وطريف والا لعرب والعطف على التثنية وعلى المحل جازم مثل لارب وانا) قوله نعت مبتداً والاول صفته ومبنى خبره وقوله مفردا بليه حالان من الضمير في مبنى والعامل مبنى اى بنى العت اذاولى مبنى لا وكان مفردا وانا جازم بناء العت المذكور مع اقتضائه من لآلئى هى سبب النساء اذها يقوم معنى الاستغراق الموجب لضمين من لاجتماع ثلاثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو البنى الذى وليها اعنى اسم لار فى اللفظ متمسك به والثانى كون البنى فى المعنى داخل فيه لان المنى فى قولك لارجل طريف هو الطرفان لالرجل فكان لا دخلت عليه فكانت قلت لاطريف فلذا لم ين صفة المسادى فى نحو يازيد الطريف لان الداء متعلق بالوصف والثالث قرينه من لآلئى هى سبب البناء اذا العاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلبقاء العت اربع شرائط ان يكون نعت البنى بلالافت العرب احترازا عن نحو لاغلام رجل طريفا وان يكون النعت الاول لآلئى وما بعده فلا يبنى كريمة فى نحو لارجل طريف كريم وان يلى العت البنى فلا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لاغلام فيها طريف وان يكون نعتا مفردا فلا يبنى فى نحو لارجل حسن الوجه وانما لم ين نعت العرب لانتفاء الوجه الاول والثالث فيه ٢ من الواجهة الثلاثة المذكورة اذ ليس هو البنى بل وايضا بعدمها ولم ين العت الثالث وما بعده ٣ لانتفاء الاول والثالث ولانتفاء لم ين النعت المتصل من البنى بغير العت ايضا وانما لم ين نعت المضاف والمضارع له لانها لا يتيان اذا وليا لاسمين لها فكيف يتيان يجرهما بجرى اسمها ولا نقول فى هذا لنتعت البنى انه مركب مع المنبوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض الوارد فى جعل ثلاث كلمات كلمة واحدة الى

٧ قوله (بدل على محصلة
المصلحة المرأة التى تحصل
تراب المعدن ثبت اى ثبت
تفعل كذا والمضمين من
البيت ما لا يتم معناه الا بالذى
يليه
٨ تمامه * ترجل حتى وتقم
بنتى واعطها الا نأوة اذ
رضيت * قوله ترجل اى
تسرح وقوله تقم اى تكس
والا نأوة قال فى الشواهد
الحراج والرشوة
٩ قوله (لارجل طريف)
الطرفة الكياسة

٣ قوله (من الثلاثة
المذكورة) يعنى فى قوله
لاجتماع ثلاثة اشياء
٣ قوله (لانتفاء الاول)
باعتبار عدم الانسداد لفظا
لا باعتبار كونه فى المعنى هو
البنى

تكاليف مستحقة (وقال ابن برهان والسير في تفصيا من هذا ليست لافي هذا الموضع
خاصة مركبة مع المنى بل هي داخلية على الموصوف المركب مع صفته تعمل في محلها
كما عمل في خمسة عشر اذا قلت لاجسة عشر ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب
لامع المنى في هذا الموضع وفي غير موضع تركب المنى ههنا مع نسته (قوله ومعررب رفوا ونصبا)
سواء كانت الصفة مفردة او مضافة او مضارعة لها (وقال يحيى بن معطى صفة للمبنى
المضافة منصوبة لا غير نحو لا عبد كريم الحسب ولعله قالها على صفة المنادى للمبنى المضموم
مضافة ولقاروق ان يفرق بان يا لوباشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع
صفة ما باشرت به ويجوز في المضاف الذي باشرت به لارفعه وذلك اذا كرر نحو لا غلام رجل
في الدار ولا غلام امرأة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشرت به وايضا الضم في المنادى
بنائي فكان سئل وصفه المضاف الذي يجب نصبه لو وقع منادى على النصب الذي
هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنى بل ان الترخ فيه بنائي على قول واعرابي ضعيف
على آخر والرفع اعرابي فكان محل وصفه المضاف الذي لا يتبع رفعه لو وقع متبعا على
الرفع الذي هو حركته الاعرابية جائزا (وذهب ابن برهان الى ان اسم اذا اذا انتصب
يكون مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب نصبه كما لموصوف والى هذا
ذهب المصنف كما مر في خبر لا ما تهرمة (ومذهب ابن برهان ايضا ان رفع وصف مبنى لافي
نحو لا غلام نظير دليل على ان لا غير عاملة لافي محل الاسم ولا في الخبر بل هي ملقاة والخبر
المقدر مرفوع بكونه خبرا مبتدأ اذ لو عملت النصب في المبتدأ وهي مقبرة معنى الكلام
لكانت كليت ولعل وكان ونحوها لم يجز رفع وصف اسمها كالم يجز رفع اوصاف اسماء تلك
لانشاء معنى الابتداء معها كلها (ولقائل ان يفرق بين لامين ليت ولعل ونحوهما لضعف
عمل لا الا ترى انه يطل بالفصل ويدخلها على المعرفة ويجوز الانشاء مع التكرار ومن دونه
ايضا على رأى البردقهي عامل ضعيف تعمل لمشابهة المشبهة اعني ان مشابهة ضعيفة فلا
جرم يجوز اعتبار اسمها الاصل اعني الرفع فعلى هذا يجوز لا غلام اول غلام رجل
ظريف حسن الوجه فرفع وصف المنى مضافا كان المنى او مفردا ومضافا كان الوصف
او مفردا دنا والاعراب في النعت المذكور اكثر من البناء وانما جاز الرفع جلا على المحل
بل كان هو القياس لان التوابع تتبع متبوعاتها في الاعراب لافي الحركة البناءة نحو جاني
هؤلاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب جلا على الحركة البناءة لمشابهة الاعرابية
ببروضها مع عروض لا وزوالها بزوالها فكانها عاملة محدثة لها كما مر في نحو يازيد
الظريف ويجوز ان نقول ان النصب في الصفة جلا على محل اسمها المنصوب لانها
تعمل على ان تفعل اسمها المبني رفع ونصب (قوله والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز)
لما قلنا في الصفة سواء هذا اذ لم يكن المعطوف معرفة فان كان معرفة فرفعها واجب نحو
لا غلامك والعباس وكذا في سائر توابع المنى المبني (ومن قال رب شاة ومثلها لم يمنع
نحو لا غلام واساء لان مثل هذا للمضاف نكرة كالمبني في باب المعرفة ولا يجوز البناء في

المعروف كإجاز في الوصف لا تنهيه معصم الشيا هو ما ذكرنا من اجتماع الأمور الثلاثة فلا يجوز
 لأب وابن كالتثنية في الداء يازيد وعبرو وذلك لضعف لأن التأثير الأجنبي عليه أو كان في حكم
 ما يليه أي العت المذكور هل أنه قد نقل نحو لارجل وامرأة بالفتح في المعطوف وقياس قول من
 جعل العامل في خبر البني نفس لا لا المتدا أن لا يجوز رفع المعطوف جلا على المحل لا بعد الخبر
 كافي أن (وقال الأندلسي الذي بقي من التوابع بعد الوصف والمعطف من البدل وعطف البيان
 والتوكيد القسلي فلا نص لهم فيها لكن ينبغي أن يكون حكمها مع اسم لا حكمها مع المادى المنضموم
 ففي البدل يجوز الساء أن كان مفردا مكرة نحو لارجل صاحب لي (وقال ابن مالك البدل أن كان
 نكرة كان مرفوعا أو منصوبا وإن كان مرفوعا وجب رفعها) (وقول الأندلسي أقرب إلى المفضل
 البدل المفرد المكرر من المنفى المنفى لأنه لا يقصر عن العت الذي يأتي جوازا إذا جمع الشرط
 بل يربى عليه من حيث كونه ٥ هو المقصود بالنسبة (ولعل ابن مالك فرق بين البدل والوصف
 بأن الوصف ٦ يتركب بالوصف فتركيب لامع الموصوف تتركبها مع الوصف وأما البدل
 فيصل البدل منه في حكم الساقط فلا يبقى البدل مركبا مع البدل منه لكونه في حكم الساقط
 ولا مع لآلها داخله على البدل في التقدير والتركيب أمر لفظي لا تقديري أقول قد تقدم أنه
 لم يبق دليل على التركيب بين لآلها ولا بين الوصف والموصوف وأما عطف البيان فهو البدل
 كما يجيء في بابيه ونذكر في باب البدل أنه يجوز اعتبار البدل تارة مستقلا وأخرى غير مستقل
 في باب لآله الأثرية وباب الداء كاقول لامثله أحد ولا كزيد رجل ولا كهم واحد (قال امرئ
 القيس * ويلها في الهواء الجوظ طالع * ولا كهذا الذي في الأرض مطلوب * وهذا يدل على أنه
 يجوز رفع صفة المضاف جلا على المحل إذ لا فرق بين عطف البيان والوصف وإذا حلت
 على اللفظ قلت لامثله أحد أو لا كزيد رجلا ويجوز أن يحمل انصاف مثل هذا على التميز كافي
 قولك لي مثله رجلا ولمؤد صلا (وأما قول جرير * لا كالعشبة زيار أو من ورا * تنيل انصاف
 زيار بتقدير انفعلي أي لا أرى كعشبة اليوم أي كرا برعشبة اليوم زيار كما تقول ما رأيت
 كالיום رجلا وذلك أن العشبة ليست بالزيار حتى يكون عطف بيان لها) (وأقول مع تقدير
 كرا برعشبة اليوم زيار صار الآخر هو الأصل الأول كافي قولك لا كالعشبة عشبة وعشبة
 فيجوز أن يكون زيارا تابعا على اللفظ ٧ وأما التأكيذ فلا يجوز تأكيذ المنفى البني تأكيذا
 معنويا لأن التكرار لا يؤيد ذلك التأكيذ كما يجيء في باب التأكيذ أن كان لفظيا لا لولي كذا كراه
 في المادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والعصب كذا كراه هناك
 وإن كررت مبنى لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر وحقت الثاني لآله ماء باردا فإن
 شئت بنيت الثاني نظرا إلى كونه تكميلا لفظيا وإن شئت اعربتته وفعلا ونصبا وذلك لأنك لما
 وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول كالحال الموصوفة في نحو قوله تعالى * أنا أنزلناه
 قرأنا عرابيا * فالاعراب في المكرر الموصوف أولى نظرا إلى كونه كالصفة من الأعراب
 في المكرر غير الموصوف وأما وصف المكرر اعني باردا فليس فيه إلا الأعراب * قوله

٥ هو المنفى بلا وصف المقصود
 فصب بناؤه كذا في بعض
 النسخ غير المعتمدة
 ٦ يتركب مع الموصوف
 وأما البدل

٧ هذا كله على مذهب
 النحاة وقد يجيء في باب
 التوابع أن عطف البيان
 هو البدل حكمه إذن حكمه
 نسخ

(و مثل لا ابا له ولا غلامى نادى بالشره بالمضاف لشاركته له فى اصل معناه ومن ثم لم يحز
 لا ابا له ولا ليس بمضاف للفساد المعنى خلا لسيويه) يعنى ان الكثير ان يقال لا ابا له ولا غلامين
 له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على قلة لكن لا الى حد الشذوذ فى المتن وجعل المذكر
 السالم وفى الاب والآخر من بين الاسماء الستة اذا وليها الام الجران تعطى حكم الاضافة بحذف
 نونى المتن والجسوع واثبات الالف فى الاب والآخر فيقال لا غلامى لك ولا مسلمى لك ولا ابا له ولا اخا
 له فيكون معرفة اتفاقا باجاز سيويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعنى يكون مضافا للام
 زائدة فيكون معربا ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيويه وجهور النحاة ان هذا المذكور
 مضاف حقيقة باعتبار المعنى (فقبل لهم اللام لانه يظهر بين المضاف والمضاف اليه بل تقدر
 اجابوا بان اللام ههنا ايضا مقدرة وهذه الظاهرة تأكيديتلك المقدرة كتم الثانى فى بابهم تيم
 عدى على مذهب من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه كالفصل (فقبل لهم ما الذى جعلهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه باللام المقحمة توكيدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام) اجابوا بانهم قصدوا
 نصب هذا المضاف المرفوع بلا من غير تكرير ما تخففنا وحق المعارف النافية بلا الرفع
 مع تكرير لا ففصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس بمضاف
 فلا يستنكر نصبه وعدم تكرير لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا يعاملون
 هذه المعاملة المنقبة المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا له ولا غلامى كذا ولا غلامى لشخص
 نعمته كذا والدليل على انه مضاف قوله * وقدمات شماخ ٤ ومات مزرد * واى كريم
 لا ابا له بل قد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك ولا يدك وقد جاء
 الفصل باللام المقحمة بين المضافين لانه ان الغرض فى المنادى وهو شاذ كقوله * يا بوس
 للجهل صرار الاقوام * قال المصنف لا يجوز ان يكون مضافا حقيقة اذ لو كان كذا لكان
 معرفة فوجب رفعه وتكرير لا والجواب لم يرفع ولم يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض
 من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا
 لا ابا لك ولا اب لك سواء فى المعنى اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون
 لا ابا لك اذ المعرفة لا توافى النكرة معنى (والجواب انهم اتفقوا ان معنى الجملتين اعنى لا ابا لك
 ولا اب لك سواء ولم يتفقوا ان ابا لك و اب لك بمعنى واحد وقد يكون المقصود من الجملتين
 واحدا مع ان المسند اليه فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالسند اى خبر لا فى لا ابا لك
 يحذف اى لا ابا لك موجودا وما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب موجودا فاجللة الاولى
 بمعنى لا تان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك اب ولا خلاف فى اتحاد حقوى الجملتين
 مع كون المسند اليه فى احدهما معرفة والاخرى نكرة (ثم قال المصنف ان الوجه
 فى مثله ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور لكنه مشابه للمضاف فاعطى
 حكم المضاف من اثبات الالف فى ابا واخا وحذف التون فى غلامى ومسلمى ولا يريد
 بمشابهته للمضاف انه مضارع للمضاف بالتفسير الذى مر فى المنادى اذ لو كان كذلك

٤ (قوله وقدمات شماخ
 ومات مزرد) مزرد اخو
 شماخ الشاعر ابن ابي شداد

لوحث ثوبه كافي لاحسا وجهه ولا حاسا كسب الله وانما فان اذنت واسبكت عنه
 شيء واحد من حيث المعنى ولك في الالف لك اما اخر لا اوصفة لاسمها واسم لا لا يصير
 بالصفة ولا ما لم يضرعا للمناف دليل لك تقول لا رحل في الدار ولا اعلام طريقا
 ولو كان معارفا للمناف لك لا رحل في الدار ولا اعلاما طريقا (قوله لم يشاركته) اي
 لم يشاركه نحو انك لا مال للمناف في اصل معناه اي في اصل معني المناف ودعت ان اصل
 معني المناف الذي هو اولك واصله اسبكت كان تخصص الالف بالمخاطب معانم لم يحدف
 اللام واصف صار للمناف معروفا في اولك تخصص اصلي وتعريف حادث ملاضافة كما
 نحت في باب الاصناف واب لك بشارك اولك في التعيين الذي هو اصل معناه ومن ثم لم يشر
 اي من جهة ان اعشاء حكم المتعارف لشاركه في اصل معناه لم يشر لا فيهما ولا في عليهما لان
 المتعارف من الاصناف لم يكن حتى في وعلى (قوله لفساد المعنى) يعني ان المتعارف لا يكون
 معني المكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاء ايضا في المكر لا بالرحل
 طويل ونحوه تشبيها بالمعنى ولم يخص هذا الحكم بالمعنى فاذا قلت لا اعلام
 طريقين لك لم يحدف اللون من علامي اتفاقا اما على مذهب النجاة فلا متاع الفصل
 بين المتعارف والمتعارف اليه مع المتعارف واما على مذهب المصنف فليصل يوشد
 المتعارف بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت الطرف او الحار والحرور الناقص دون
 الطرف المسفر نحو لاني بهالك ولا سلامي اليوم لك فاجاره يوس اختيارا لان
 انفصل به كلا فصل فكثرة ما ينسج في الطرود ولم يجره مبيوه والخليل بل او حائات
 اللون الا لضرورة الشعر كما في قوله ٦ كان اصواب من انما لي سا ٦ او اخر الميس
 انما لي السراخ ٦ قوله (ويحدف في مثل لاعليك) اي لا مان عليك اي يحدف اسم لا في
 لاعليك ولا يحدف الاسم الامع وحودا لم يحدف الحار الامع وحود الاسم لا لا يكون
 احكاما وقولهم لا كريد ا ب جعلنا الكاف اسما جارا ان يكون كريد اسما والحرف يحدف اي
 لانه موحد وحار ان يكون حرا اي لا احد مثله زيد وان جعلنا الكاف حرف حركة لاسم
 يحدف اي لا احد كريد ٦ قوله (حرموا لا المشيبي ليس هو المسند بعدد حولهما وهي
 بخارية واذا رددت ان مع ما لا اقصى التي لا لا او تقدم الحرف على الفعل واذا ضل عليه
 موحب فالرفع (قوله هو المسند بعدد حولهما) اي دحول ما في مشيبي ولا في
 مشيبي لانها لا تتعلمان معا والاعتراض عليه كما في حركان (قوله وهي بخارية)
 اي هذه افعه وهي اعمال ما لا لعل ليس وقد ذكرنا انهم لا يفلون عن احد لاض الخوازيين
 ولا عن حرم رفع اسم لا اوصف حركا في موضع فاعه البخارية اذن اعمال ما وحدها دون
 لعل ليس بشروط متعدي وغير الخوازيين وهم يؤتميم لا يعملونها مطلقا (قوله واما
 رددت ان مع ما) هذه شروط عملها على ليس احدها ان لا يليها ان كقولهم ٦
 ٢ وما ان طاح حتى ولكي ٦ ما ما و دولة آخرها ٦ اعلم ان الاصل في ما ان لا تفعل
 كما في لغة بني تميم اذ قياس العوامل ان تخصص السيل الذي يعمل فيه من الاسم او الفعل

٦ قول (كان اصوات من
 انما لي السراخ) الانعزال السير
 السريع وآخره الرحل
 هي التي تستند اليها الراكب
 وليس شجر يحدف منه
 الرحال وانصفت الدساحة
 او المقاب اي صوت وال
 الراحر نقص انما من
 الدساح المحض

٢ قوله (وما ان طسا)
 الطب الداب والمادة

ان يكون متمكنة بثبوتها في مركزها و ما مشتركة بين الاسم والفعل ٣ و اما الحجازيون فانهم
 اعلموها مع عدم الاختصاص لقوة مشابقتها ليس لان معناهما سواء في الحقيقة وذلك لان معنى
 ليس في الاصل ما كان ثم تجردت عن الدلالة على الزمان فبقى مفيدا في الكون ومعنى ما مجرد
 الشيء ومعلوم ان في الشيء بمعنى في كونه سواء من حيث الحقيقة كما ذكرنا في باب الاستثناء وعند
 النحاة ان ما وليس كلاهما في الحال (والحق انهما للمطلق الذي لا يحصى في الافعال الناقصة فلما كان
 قياس افعالها ضيقا انزلت لادنى عارض فن ذلك بحى ان بعدها واما عن ثبوتها لانها وان كانت
 زائدة لكنها تشابه ان الثانية لفظا فكان ما الثانية دخلت على في والثني اذا دخل على الثاني افاد
 الايجاب فصارت ان كالا ناقصة لثني ما في نحو ما زيد المطلق ويجوز ان يقال انما انزلت
 للفصل بينهما وبين معمولها بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافه شذوا وهو عند المبرر قياس
 انشدا بر على ٤ بنى غداة ما انتم ذهبا * ولا صريفا ولكن انتم انظر في * وان العازلة عند
 الكوفيين نافية لا زائدة وله لهم يقولون هي نافية زيدت لتأكيد في ما والا فان الثاني اذا دخل على
 الثاني افاد الايجاب (ورد عليهم بان لا يجوز الجمع بين حرفين متفيقي المعنى الا مقصودا بينهما كما في ان
 زيد قائم واما الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع مع ان في كل منهما معنى التحقيق والتأكيد فلان قد
 يشوبها معنيين اخران وهما التقريب والتوقع فلا يمكن بحثا التحقيق وكذا في الا ان مع ان في الامعنى
 التحقيق لان فيها معنى التنبيه ايضا وانشدا القراء ٦ الا اوارى ما ان لا يبينها * بالجمع
 بين ثلثة احرف نافية والرواية ٧ لا يا ما يبينها وما يميزها عن العمل انتقاض نفيها لان
 عملها انما كان لاجل الثاني الذي به شابهت ليس فكيف تعمل مع زوال المشابهة ٨) ونقل
 عن يونس انه يجوز افعالها مع انتقاض نفيها بالا وانشد في ذلك * وما لدمر الامجنون باباها
 وما طالب اسبابات الامعذبا * واجب بان المضاف محذوف من الاول اى دوران
 مجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ﴿ ومن فساحم كل يمزق ﴾ فيكون مثل
 قولك ما زيد الاسيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن ذلك ان يقدم نفس الخبر
 ظرفا كان او خبره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد وذلك لضعفها في العمل فلا
 تنصرف في العمل بان تعمل النصب قبل الرفع كالفعل (وقال ابن عصفور و تبعه العبدى
 لا يبطل عليها اذا كان الخبر المتقدم ظرفا او جارا ويجزوا لكثرة التوسع فيه كما تعمل
 ان واخواتها (قال ابو علي زعوا ان قوما جوزوا افعالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره
 (قال الربيعي الاعمال عندي هو القياس لبقاء معنى الثاني واما قول الفرزدق * فاصبحوا
 قد اعد الله دولتهم * اذهم قريش واذما مثلهم بشر * فان سيويه حكى ان بعض الناس
 ينصبون مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اى اذا ما في الدنيا بشر
 ومثلهم حال من بشر مقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى في مثل
 حالهم وفي مثل مكانهم من الرخصة ٦ و يروى * مامسيئا من اعذب قالوا ونحو قوله
 ٣ لوانك يا حسيين خلقت حرا * وما بالمر انت ولا الخليل * دليل على

٣ وعلى لغتهم ورد التنزيل
 قال تعالى ما هذا بشرا وما هم
 امهاتهم ٤ قوله (بنى غداة)
 غداة سحى من ربو غ
 والصريف القضة والمعنى
 في قوله وما ان طبنا حين نفي
 نجد

٦ قوله (الا اوارى ما ان لا)
 الارى محبس الدابة وقد
 مسمى الاخبة آرياو هو حبل
 يشده الدابة في حبسها وتمامه
 والنوى كالخوض بالمطلومة
 الجلد والنوى حاجز حول
 البيت والخليفة من التراب لثلا
 يصله الماء والجلد الارض
 العليظة ٧ قوله لا يا ما
 فعل كذا بعد لا شى اى بعد
 شدة وابطاء ولا شى لا يا
 ابطاء وما زائدة اى ايتها بعد
 ابطاء ما قال تعالى وما محمد الا
 رسول ٢ قوله (و يروى
 مامسيئا من اعذب) اعتبني
 فلان اذا عاد الى مسرقى
 راجعا عن الاساءة اى ازال
 العتب والهزيمة لللب ٣ فتح
 الواو فيه بالنقل من ان
 وصلها للضرورة وذلك
 جائز

حوار قدیم الحر المصوب اذ الاله لا تدخل الا على الحر المصوب دون المرفوع وعلى هذاتي
ابو على وار بشرى امتناع دخولها على خرماء التبييد و احاره الاحش وشو الوجه لانها
تدخل عند الكوفة من اتقاء نحو ما ان ريت شامة على ظهر لثمان ايوامت به واه ولا تعيب قواء
ومع ابو على والاحش دخولها على حر ما تقدم حلا في ربي واليت المذكور شامته
ولا يمنع دخول الله في حرايس غير اماني التي لا وديت لان الاله لنا صك يد ابي
يدخل بعد اتقاصه وقد دخل هذه الاله على حر متا بعد هل نحو هل ريت بخارج وفي الحر
المق في باب مل عومائسه محارج وقد تراه في حر لاه ان سرته نحو لا خير يخبر بعده ان
وقل هي حي في وور تار ديت في الخال المسه نحو مل حان ريت برا كب وفي حر ان
الاسه بعد اب ريت مسيا كقولته تعالى في اولم يروا ان الله الذي خلق السموات والارض ولم
يكن لهما من قبله معاد ولا قدر ولا عدل قال * ذم على لسان كان مني * ٦ فليت ما في حروف
حكم * وبما يطل على ما ان تدم ما ليس بطرف على الاسم المقدم على الحر فلا يجوز ما ريدا
سرو صارا على ما اذا كان طرما كقولته تعالى في ذمك من احدهما حارج في واما الحر
اراسم وكان طرفه كرحله (وقال الكوهن الاستال بعد ما مشدا وحر واسباب
الناس سرع الحرف اعى الاله وليس شئ لان الاله رائدة فاد لم يثبت لم يحكم بكونها
محدوفة وانما ليس المحرور بها مفعولا حتى يتنصب بالمفعولية مع حذف الجار ووصول
الفعل اليه كما في استعرب الله دما وديت لا لالاصب ليس سرع الخالص بل الالاصب هو
العمل وشبهه بصح المحرور بخلاف كونه مفعولا اذ لا يمكن نصبه لسطا نسب الحار فاذا
عدم الجار ظهر عمله المنذر هذا مع ان حذف الجار ونصب المفعول بعده ايضا ليس تناسي
الامع ان وان (واحار الاحش حذف اسم ما استعاب بدل موجب نحو ما ثانيا اريد
اي ما احدهما ثانيا اريد وليس شئ لما كرنا ان المستثنى في المربع قائم مقام المتعدد المنذر
فيكون قد بدلا ما على هذا في الاسم مع تأخره عن الحر واتصاص التي واحدهما منطلي لهما
فكيف اذا احتما ولا يجوز ان يقال ما اريد فاما المقدم المستثنى المربع على الحكم ولا يجوز
ايضا ان تعمل ما مع الفصل بها وبين ممولها غير اطروفي ومع اتصاص التي (قوله واد اسلب
خله) اي على حر ما سواء كان مضموما او محرورا فانه الزائدة (قوله موجب)
وذلك اذا عطف عليه بل او لكن لانهما للاشياء بعد التي كما يحكي في باب حروف
العسب (قوله هل رفع) اي الرفع واحب وذلك لروال سه العمل وهي التي وقد ذكرت
وحه الرفع فيه في باب الاستثناء فلا يعده (وقال عبد الفاهر حو حرجا لم تدا حدي في
ما ريد تمام لكن هو قاعد على هذا ليس جدا سده مما شئ فيه اي من باب عطف المنذر على
المنذر ولا يمكن ان يكون مبدلا لامتناع عطف عدة على الحر وحده اذ يلزمه ان يصب عنه
هو على هذا من باب انقطع كما يحكي في باب العطف (وقال ابن جعفر هو عطف على
الوهم لانه كثيرا ما يقع حر ما مرفوعا عند ما يعزل عن العمل نحو هوما ان الاول مرفوع
وهذا كتوم الحرفي قوله في مثايم ليسوا اصلحن عشرة * ٢ ولاناب الايين عرايها

١. وقد روى اس مائث الرفع
في حير على ان لا تنعى ليس
او ليس حرا حير بعده النار
على رادة الاله * وقد يوثق
في صريحها كقولته ولا خير
في حير يري الشر دونه ولا
في صديق كل يوم يعانه *
(قوله فليت ما في حروف
حكم) الحكم العدل وهما
علمان اي عدلان ٧ وانما
لا تعمل نسخ مكسر الجيم
اي تحرف موجب اي
وليس ساعد والماري و ابو
العساس لا يخبر ان هذه
الرواية وهي عدله ولا
ما عالا به لا يجوز ان يصير
الخالص

(قوله ولا اصعب) بعد
الغراب صاح

• وليس ما ذهب اليه بشي * لان مثل ذلك ليس بمطر دولا في سعة الكلام واذا عطف على
 خبر ما وخبر ليس بالمرور بالباء متفيا نحو ما زيد بقائم ولا قاعد جاز في المعطوف الخبر جلا على
 التثنية والنصب جلا على الخلل قال • معاوى اتنا بشر ٣ فاصبح • فلنا بالجبال
 ولا احديدا • ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف الجملة على الجملة والمبتدأ معذوف
 اى ولا هو قاعد وقد خبر المعطوف على خبرهما المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد
 قائما ولا قاعد ولا قاعد • ولا قاعد • وذلك بوجه الباء فيه لكثرة دخوله على خبرهما وذلك كما
 في قوله • مشائيم لبسوا مصليين • البيت • اما في خبر خبرهما نحو هل زيد خارج
 او داخل بالجرف ضعيف نادر لانه لا يكثر الباء في مثله حتى يكون المعلوم كالنابت وقد يعامل
 هذه المعاملة المعطوف على منصوب اسم الفاعل بشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على
 توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب عمرا وبكر فان عطف على خبر ليس او ما المنصوب وصفا
 متفيا بمرتبعا به ما هو من سبب اسمها نحو ما زيد قائما ولا قاعد اعلامه جاز في ذلك الوجه
 وجه آخر وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التي هي ما زيد قائما على
 زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك في نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد غلامه
 فيكون من عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه هنا ماضيا لان ما كان في
 الماضي ومضمون المعطوف حال لانه ليس مبذيا على ما كان بل هو كقولك غلامه قاعد فظاهره
 الحال واما في ما وليس فمضمون المعطوف والمعلوف عليه حال رفعت الوصف الذي بعد حرف
 العطف او نصبت لانه ما وليس لاني المطلق فظاهرهما الحال ونقول على هذا ما كان زيد قائما ولا
 عمرو قاعدا او قاعدا فاذا نصبت فالقسام والقعود متفبان في الماضي واذا رفعت فالقيام منتف
 في الماضي والقعود في الحال واما في ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا فاجلستان
 حالتان رفعت قاعدا او نصبت لانه ما كان فواضع الثلاثة اعني ما كان وليس
 وما على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفع على عطف الجملة على ما كان زيد قائما
 وليس زيد قائما وما زيد قائما ويجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا بوجه رفع قاعدا ان يكون على عطف
 الاسم والخبر على الاسم والخبر لانه لا تقدم الخبر في المعطوف بطل على ما ولا يجوز ذلك
 في ما كان زيد قائما ولا قاعدا بوجه ولا في ليس اذ لا يطل عليهما بتقديم خبرهما على اسميهما
 بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسم على الفعلية ويجوز في نصب
 قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا بوجه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر وابوه
 قاعله ويجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا بوجه ان يكون لكونه خبرا مقدما
 على الاسم ولا يجوز هذا الوجه في ما ويجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على
 توهم الجر في المعطوف عليه ويكون عطفًا للفرد على المفرد ولو جعلناه على عاطف
 الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين
 مختلفين على ما سيجي من مذهب الاخفش وجاز في ما على تقدير جواز دخول الباء
 على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء في هذه المسئلة قائما نحو ليس زيد او ما زيد

٣ (قوله فاصبح آه) الاصحاح
 حسن العفو يقال ملكك
 فاصبح ويقال اذا سألت
 فاصبح اى سهل الفاظك
 وارفق معاوى مرخ من
 معاوية

بقائم ولا قاعد ابوه جازالت في قاعد الرفع والتصب والجرح على الوجه المذكور سواء ولو
 جعلت مكان السبب المذكور اعني ابوه اسم مأمكرا قللت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد
 فارفع اجود من الصب والجرح لان الكلام مع الرفع جلستان ومع التصب والجرح جلة
 واحدة وتكرر الاسم في الجملة الواحدة ضيف غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة
 الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون في موضع التفعيم نحو قوله تعالى
 ﴿فَالْفَارِعَةُ مَا الْفَارِعَةُ﴾ واما في الحلقين فكثيرون اتفعلوا كقوله تعالى ﴿لَنْ نَزْنِيَنَّهُمْ﴾
 حتى تؤتى مثل ما لوقى رسل الله اعلم ﴿وان جعلت موضع السبب اسم بلا ضمير
 يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابوزيد لم يجوز لانك لم تجعله في المنظر مربوطا به
 بخلاف تكرير الاسم في نحو ما زيد ضاربا زيدا فان فيه ربط بتكرار الاسم لنفسا فلذا جازع
 ضعفه على ما ذكرنا ولو قلت ما ابوزيد ذاهبا ولا متقيا اهالم لم يجوز نصب مقية لخلوها
 مع المرفوع بعدها عن العائد الى الاسم اي ابوزيد وان جعلت موضع ه السبب اجنيا
 نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد لان عمرا لا يصلح ان يكون
 فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه فيجب عليه وقد
 وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه اوفى معموله ضمير يرجع الى اسم ما لكونه مشتقا
 فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله قائما لم يجوز
 عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه على
 الاسم او جرحه ان جوازنا دخول الباء على خبر ما للتقدم على الاسم على ما هو مذهب الربيعي
 هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعدا على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر
 ويجوز الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجرح على ما ذهب اليه الاخفش من
 تجوز العطف على عاملين مختلفين لانه لا يشترط في المعطوف عليهما ما يشترطه المصنف
 من كون الاول مجرورا والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجيء في باب العطف وبعض القدماء
 منع من نحو ما زيد قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير
 انما مل بعد العطف ولا يجوز ولا عمرو ذاهبا (ونقض سيويه عليهم قلة يجوز ما زيد
 ولا ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا بتقدير
 كما يجيء في اثواب (واجاز المبرد انما ان النافية عمل ليس مستهدا بقوله ان هو
 مستوليا على احد في الاعلى اضعف الجمانين في وليس يشهور (وجميع النحاة جوزوا
 اعمالا على ليس على التذود وفيه النظر الذي تكرر ذكره (قال الاندلسي ينبغي في لا العاملة
 على ليس مراعاة الشروط القليلة لاعمال ما يلزم فيها اولى قائما اضعف من ما قل لكن
 النحاة لا يذكرون في كتبهم الا شرطا واحدا وهو كون معمولها تكرة اسما كان او خبرا
 قال ومن رأى انما ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد تعلق لانا نحو لوات فتخص
 بلفظ الحين مضافا الى تكرة نحو لوات حين مناص ﴿وقد تدخل على لفظة اوان
 ولفظة ما ايضا (وقال انشاء يكون مع الاوقات كلها وانشد في لوات ساعة مندم في

ه هذا السبب نسخ

والهاء في لات للتأنيث كما في ربت وئمت قالوا اما التأنيث الكلمة اى لا اولبالتة التثني كما في علامة فاذا اوليها حين فخصبه اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اى لات الحين حين مناص وتعمل عمل ليس لمشايتة الهاء ٢ يكسع التاء اذ تصير على عدد حروفه ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجيى في نحو عبدالله ليس منطلقا لان الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل واذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا وانجر محذوف اى لات حين مناص حاصلا ولا تستعمل الا محذوفة احد الجزئين هذا قول سيويه (وعند الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فعنى لات حين مناص اى لا ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدأ محذوف انجر وفيه ضعف لان وجوب حذف الفعل الناصب او خبر المبتدأه مواضع متعينة ولا يمنع دعوى كون لات هى لاء التبرئة ويقويه لزوم تنكير ما ضيف حين اليه فاذا انتصب حين بعدها فانجر محذوف كما في لاحول واذا ارتفع قال اسم محذوف اى لات حين حين مناص كما في لاعليك (ونقل عن ابى عبيد ان التاء من تمام حين ٣ كجاء * العاطفون تحين مامن عاطف * والطعمون زمان مامن مطعم * وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واشتهار لات حين وايضا فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال تأوان ولا تها (واما اللات اوان بكسر التون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافى عنهم وليس بشئ اذ لو كان جر غير اوان واختصاص الجار ببعض الجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر حين الا اذا وايضا لو كان جار المكان لا بدله من فعل او معناه يتعلق به واوان عند السيرافى والمبرد مبنى لكونه مضافا الى الاصل الى جلة بمعنى قوله اطلبوا صلحا ولا ت اوان * فاجبت ان ليس حين بقاء * اى لات اوان اطلبوا ثم حذفت الجمله وبني اوان على السكون ثم ابدل التونين من المضاف اليه كما في يومئذ فكسر التونين لثلاثة سوا كن كما كسر ذال اذ (او تولى حذفت الجمله وبني على الكسر الساكنين لاعلى السكون لثلاثين اجتماع ساكنين ثم اتى بتونين العوض ولا يعوض التونين في الميئات من المضاف اليه الا اذا كان جلة فلا تبدل في نحو من قبل (وقيل ان اوان مجرور بمن مقدرة بعد لات اى من اوان فكذا يكون ولا ت حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا الرجل اى لا من رجل وامالات هنا فتاى الاصل للكان استعير للزمان قال * حنت نوار ولا ت هنا حنت وبدا الذى كانت نوار اجنت وهو يضاف الى الجمله الفعلية وقد قطع عن الاضافة قال ٥ اى اثر الاطعان عينك تلحح * نعم لات هنا ان قلبك ٦ متبع اى ليس هنا تلحح ورفع ما بعد الا فى نحو ليس الطبيب الا المسك لغة تعميم وذلك لجلهم ليس على ما و قال ابو على في ليس ضمير الشأن والجمله بعدها خبرها ولا يطرذ ذلك العذر لو روره في كلامهم نحو الطبيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك اما بدلا من الطبيب او صفه وانجر محذوف اى ليس الا المسك في الدنيا وبشكل ذلك بنوم حذف خبرها بلا ساد مسده اذن ولم يثبت * قوله (الجرورات هو ما شتمل على علم المضاف اليه) يبين شرحه بامضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى لثلاثة الكسر

٢ قوله (بكسع التاء)

الكسع ان تضرب دبر الانسان يدك او بصدر قدسك استعارة لزيادة احرف اخيرا

٣ متصلة بحين وهى النافية للجنس لانها كانت في محفف عثمان ابن عفان رضى الله عنه متصلة بما هذا بناء على ان حين و تحين لغتان

٤ نوار اسم ام الشاعر

٥ قوله (اى اثر الاطعان عينك) اطعان جمع طعيئة وهى الهودج سواء كانت فيها امرأة او لا

٦ قوله (متبع) يقال رجل متبع اى متعرض لما لا بعينه

٧ قوله ليس الا المسك آه) ولا بد من اعتبار تقديم الاعلى الجمله كالا يخفى

وأخبره الياء وقوله (والنصاف اليه كل اسم صفت اية شيء بواسطة حرف حر لمسا او مديرا
مرادا) أي الامر والاعلى ان المحرور بحرف حر مظهر مضاف اليه (وقد سماه سموه انصافا
مضافا اليه لكه حلا في ما هو المشهور الآن من اصلاح النور فانه اذا اطلق لفظة انسان
اليه ارضه ما احرم اضافة اسم اليه بحرف التنوين من الاول للاضافة وامام حيث ائمه
فلا شك ان ردا في مررب ريد مضاف اليه اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الحر
(قوله لمسا) محوور ريد في مررب ريد (قوله او مديرا) كافي علام ريد وحاقم قصه والشاعر
ان انصاف للنصاف وتقديرا على الحال ودو الخلل حرف حر وان كان مكره لاحتمال اضافة
والعامل معي واسطة اي موصول بالحرف ماثرا او مديرا (قوله مرادا) بدل ليعمل اي
مقدر مرادا هل احتررت مرادا عن المفعول به والمفعول به لان حرف الجر مقدر فثما
لكه غير مراد (ولنا ان قول ان اردت انه غير مراد معنى لم يجراد معنى الترفه والتميل
فيما ظاهر واضحا اب مفر مديرا الحرف فثما وكل مقدر مراد معنى اذا لمعني الاضمار
وان اردت انه غير مراد لسا اي ليس في حكم المصنوعه حيث لم يجر والمقدر في الاضمار
مراد اي عمله وهو الحرف بان كان كذلك فلب النصاف اليه كل اسم صفة كذا محروور بحرف
حر مقدر فكون على نحو ما ذكرت من حدهم العرب انه ما يخلط بحره ويستعي الى
الدور كما ازمهم ان يكون النصاف اليه محروورا محاح الى معرفه حقيقة النصاف اليه حتى
اذا عرف حقيقة حريمه دللنا على ان الفاعل اما حده لعرى برع ثم جعل في حله
معرفة حقيقه محاحه الى كونه محروورا ومعنى مرادا على ما ذكرنا فاعمله اي الحرف
واعلم ان النصاف اليه اضافة لنظية خارج عن هذا الحد اذ ليس الوجه في قولنا ريد
حسن الوجه مضافا اليه حسن مقدر حرف الحر بل هو هو وكذا في صارب ريد لان
صارب وان كان مضافا اليه كذلك سبه لا يحرف الحرف كما كان مضافا اليه من حيث المعنى
حيث نصه انصاف لم يفتح في اضافة اليه لاقبال الاضافة ولا فلها الى حرف حر بل قد
يدغم اسم الفاعل بحرف حر في بعض المواضع وان كان من فعل متعدد سبه نحو اصاب
ريد لكونه اصعب علام من فعل هذا وفي العامل في النصاف اليه حلا فيهم كمر في اول
الكتاب وفي العامل في النصاف اليه التمسى اشكال ان قلنا ان العامل هو الحرف المستر
اذا الحرف فيه مقدر وكذا ان قلنا العامل معي الاضافة لا ما لا ريد بها مطلق الاضمار
اذا لواردا دلت لوحظ انحرار الفاعل والمفعول والخل وكل معمول ليعمل بل ريد
الاضافة الى يكون صفت حرف الحر (وكذا ان قلنا ان العامل هو النصاف لان الاسم
على ما قال ابو علي في هذا الباب لا يعمل الحرف الالسانه عن الحرف العامل وذلك ان
حرف فكيف يوب الاسم عنه ويحور ان حال على الحرف لمشايبته للنصاف الحقيقى فخره
عن السوس والوون لاجل الاضافة قال حار الله الاضمار مقتضية للمحر والماعلية ثمرع
والفعلولة لاصب وهي غير العوامل معي ان العامل ما تقوم هذه اللتان المتضمنة
كعدم في اول الكتاب وانما انصاف العمل الى ما تقوم به النفسى لا الى المصطفى فيل الرابع

٨ من الدعامة اي يعوى
وهو الظ

هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية لكون المقتضى امرها خفيا معنويا وما تقوم به المقتضى امرها
 ظاهر اجليا في الاغلب قوله (فالتقدير شرطه ان يكون المضاف اسم مجردا توينه لاجلها) قال
 في الشرح الغرض ان يندرج فيه اللفظي والمعنوي ثم ينصل اللفظي عن المعنوي بقوله بعد
 فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها (وفيد نظر لان اللفظي كما ذكرنا
 كالحسن الوجه ومؤدب الخدم وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج
 في التقدير واما قال اسم المخرج المضاف بالحرف الناهر نحو مررت زيد فان المضاف فيه
 يكون فعلا او بمعنى الفعل (قوله مجردا توينه) اي التوين او ما قام مقامه من نوني التثنية
 والجمع وكذا ما ليس فيه التوين والتون يقدر انه لو كان فيه توين لحذف الاضافة كافي
 كم رجل ومن حواج بيت الله والضارب الرجل واما حذف التوين او التون لانها دليل
 تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثني والجمع فلما اردوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
 تكسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
 (وقد يحذف من المضاف هاء التانيث اذا امن البس كقوله تعالى ﴿ واقام الصلوة واتاء
 الزكوة ﴾ وقولهم ابو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه * قوله (وهي
 معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى اللام
 فيما اذا جنس المضاف وطره او بمعنى من في جنس المضاف او بمعنى في في طرته وهو قليل
 نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم وتفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة
 وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما لجاز الكوفيين من التثنية الاثواب وشبهة من العدد
 ضعيف) اعلم انه لا تلبس المعنوية بالالفاظية ففسر المعنوية بمضاداتها اللفظية التي هي كون
 المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان لا يكون المضاف صفة مضافة الى
 معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة
 لكن لا تكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مصارع مصر والله خالق السموات لان اسم
 الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة
 اقسام اما بمعنى اللام او بمعنى من او بمعنى في (قوله فيما عدا جنس المضاف) ما كناية عن
 المضاف اليه اي في مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير طرته ويعني يكون المضاف
 اليه جنس المضاف ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو
 بعض القوم ونصف القوم وثلثهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على
 بعضه وكذا يزد ووجهه بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه
 لان من التي تتضمنها الاضافة هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من
 المبينة ان يصح اطلاق اسم المجرور بها على المبين كافي قوله تعالى ﴿ فاجتنبوا الرجس
 من الاوثان ﴾ واما قولك ثلثة دراهم وراقود دخل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر
 كما ينبغي في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود هو اخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة
 واخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار في اصل الوضع غير المقدره (وبقولنا

ثلثة تسقطا لأنها مضافة عند
 جميع النماء * منها اذا قيل
 ابو عذرها وليت شعري واقام
 الصلاة * العذرة البكارة
 ويقال فلان ابو عذرها
 اذا كان هو الذي اعتمرها
 واقتضاها صحاح

يصح الملافة على غير المضاف ايضا خرج نحو جميع القوم وعين زيد وطورسياء وبوم
 الاحد في جميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد كرز ومسجد الجامع على ما يبيح من التأويل
 لان الثاني اعني الجامع غلب وتخصص حتى اذا اطلق لم ينال الاول فالجامع في العرف
 هو المسجد لا غير ولا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي اذنه
 الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك طورسياء وبوم الاحد بمعنى اللام ولا يصح
 اظهار اللام في مثله فالاولى اذن ان تقول نحو ضرب اليوم وقيل كربلا بمعنى اللام
 قاله باقي النحاة ولا تقول ان اضافة المظروف الى الطرف بمعنى في فان ادنى ملازمة
 واختصاص يكفي في الاضافة بمعنى اللام كقول احد حاملي الخشية لصاحبه غدا
 طرمتك ونحو كركب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال لها اضافة لادنى ملازمة فقول كل مالم
 يكن فيه المضاف اليه جنس المضاف بالتفسير الذي حرر من الاضافة المحضة فهو معنى اللام
 وكل اضافة كان المضاف اليه فيها جنس المضاف فهي تقدير من ولا ثالث لهما (قوله) وتبعد
 تعريفا مع المعرفة وتخصصا مع السكرة) يعني الاضافة المنوية بخلاف المنطوية وانما افاضت
 تعريفا مع المعرفة لان وضعها لتفيد ان لواحد محامل عليه المضاف مع المضاف اليه خصوصية
 ليست ثباتي معه مثلا اذا قلت غلام زيد راكبا وزيد غلام كثيرة فلا بد ان تشير به الى
 غلام من بين غلاته له مزيد خصوصية يزيد اسما يكونه اعظم غلاته او اشهر يكونه غلامه
 دون غيره او يكون غلاما معهودا بينك وبين مخاطب وبالجملية بحيث يرجع اطلاق اللفظ
 اليه دون سائر الغلمان وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلية هذا اصل وضعها
 ثم قيد قال جاني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين وذلك كما ان ذا اللام في اصل
 الوضع لواحد معين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله و ولقد امر على النبي
 يسبي و وذلك على خلاف وضعه فلا تشن من اطلاق قولهم في مثل غلام زيد انه يعني
 اللام ان معناه ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلاته غير معين ومعنى
 غلام زيد الغلام للمعين من غلاته ان كان له غتان جعاعة او ذلك الغلام المعلوم لزيد ان
 لم يكن له الا واحد (قوله) وتخصصا مع السكرة) نحو قولك غلام رجل تخصص
 من غلام امرأة (قوله) وشرطها اي شرط الاضافة الحقيقية تجريد المضاف من
 التعريف فان كان ذالام حذف لانه وان كان غلاما تكرر بان يجعل واحدا من جملة من سمي
 بذلك اللفظ نحو قوله * علا زيدا يوم القارأس زيدكم و بابيض ماضي الشترتين يانه
 ولا يجوز اضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها (وعدى انه
 يجوز اضافة العلم معناه تعريفه اذ لا منع من اجتماع التعريفين اذا اختلفا كما ذكرنا في
 باب البدء وذلك اذا اضيف العلم الى ما هو متعطف به معنى نحو زيد الصدق يجوز ذلك
 وان لم يكن في الدنيا الا زيد واحد ومثله قولهم * مقتر الجراء وانما والشاء وزيد
 الحليل فان الاضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وانما يجرد المضاف في الاغلب
 عن التعريف لان الاهم من الاضافة الى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة

فيكون تخصيصا للحاصل والغرض من الاضافة الى النكر تخصيص المضاف وفي المضاف
المعرف التخصيص مع الزيادة وهي التعيين ﴿﴾ واعلم ان بعض الاستاء قد توغل في التكثير
بحيث لا يعرف بالاضافة الى المعرفة اضافة حقيقة نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناها
من نظيرك وشبهك وسواك وشبهها وانما لم يعرف لان عبارة الطالب ليست صفة تخص ذاتا
دون اخرى اذ كل ما في الوجود الاذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تخص
ذاتا بل هي نحو تلك اخص من غيرك لكن المثلية ايضا يمكن ان تكون من وجوه من الطول
والقصر والشباب والشيب والسواد والعمر وغير ذلك مما لا يخص ﴿﴾ قال ابن السري اذا اضفت
غيرا الى معرفه له ضد واحد قلنا تعرف غير لا تحصر الغيرية كقوله عليك بالحرمة غير
السكون فلذلك كان قوله تعالى ﴿﴾ غير المقضوب عليهم ﴿﴾ صفة ﴿﴾ الذين انعمت عليهم ﴿﴾
اذ ليس لمن رضى الله تعالى عنهم ضد غير المقضوب عليهم فيعرف غير المقضوب عليهم لتخصصه
بالمرضى عنهم وكذا اذا اشتهر شخص بما تلتك في شئ من الاشياء كالعلم او الشجاعة او نحو
ذلك فتقبل جاء مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثلك في الشئ الثلاثي والمعرفة والنكرة
معاً بينهما فكل شئ خلص لك بعينه من سائر امته فهو معرفة ﴿﴾ وقدح ابن السراج في قوله هذا
بقوله تعالى ﴿﴾ نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل ﴿﴾ مع ان معنى غير الذي كنا نعمل اى
الصالح لان علمهم كان فسادا وبقول الشاعر ﴿﴾ ان قلت خيرا قال شرا غيره ﴿﴾ والجواب
انه على البديل لا الصفة او جل غير على الاكثر مع كونه صفة لان الاغلب فيه عدم
التخصيص بالمضاف اليه وقد جاء قبل غير معمول لا اضيف اليه غير نحو انا زيد ا غير
ضارب مع انه لا يجوز افعال المضاف اليه فيما قبل المضاف فلا تقول انا زيد ا مثل
ضارب وانما جاز هذا لخلهم غير على لا فتكناك قلت انا زيد لا ضارب وما بعد
لا يعمل فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلاء التبرئة من جل لا على غير
والدليل على تأخيرهما العطف على غير بتكرير لا كما في قوله تعالى ﴿﴾ غير المقضوب
عليهم ولا الضالين ﴿﴾ ٢ كانه قال لا المقضوب عليهم ولا الضالين ﴿﴾ وسمع سيويدي
عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره
 ﴿﴾ ومنهما الفراء والسماع لا يرد ولا سيما اذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون
ايما رجل و اى رجل لعدم السماع وان لم يمنعه القياس قالوا ولقيا شيه يعرف بالاضافة
لا تحصر الشبه في جميع الوجوه وذلك لاجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في علم
وسمع فمضى مررت بالرجل شبيهك اى من يشبهك في جميع الوجوه ﴿﴾ وقال ابو سعيد
في مثلك وغيرك وما في معناهما انها لم تعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف الى
مفعوله اى بما تلتك ومثابك ومغارك فان قيل غير وشبه مطلق و اضافة اسم الفاعل
انما تكون لفظية اذا اردت الحلال والاستقبال ﴿﴾ ٣ فالجواب انه لما كانت موازنة المضارع
لم يشترط فيه احد الزمانين او تقول شرط كون اضافة اسم الفاعل والمفعول لفظية
ان لا يكونا بمعنى الماضى لان يكونا بمعنى الحلال والاستقبال كما سيحى في هذا الباب والاستمرار

٢ قوله (كانه آه) كذا
وقع في بعض النسخ

٣ فالجواب انها تكون
لفظية اذا كان اسم الفاعل
بمعنى الحال والاستقبال او
لاستمرار كما يحى بعيد هذا
والاطلاق يقيد الاستمرار

كما ينبغي بعدوا للاحلاق بقيد الاستمرار (وقالوا في حبك وشرحك وكافيك وناهيك وكفبك
ونيك ونهك ونهك لتمامك تعرف لكونها بمعنى الفعل لان معنى حبك زيد ليكنك زيد وكونا
اخواته وانما معنى نيك وقطك ويحك دون حبك واخواته لانها صارت اسماء افعال كما ينبغي
في باب اسم الفعل بخلاف حبك واخواته ويدخل عليها من نواسخ الابداء ان تنة كقوله
تعالى فان حبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت هذا الموضع الا
موقعا يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل وتكون صفة لا تكرة نحو مررت برجل
حبك وكفبك وحال من المعرفة نحو هذا عبد الله حبك وشرحك منصوبين ولم يتصرف
في هذه الاسماء الا في الاعراب فلم تنولم تجمع لشابهة قدك وقطك غير التصرفين (وعلى
هذا قالوا مررت برجل كافك من رجل ورجلين كافك من رجلين ٤ وبامرأة كافك
من امرأة اجراء له في عدم التصرف يجري قدك وقطك وقد استعمل ناهيك على اصله من
التصرف فقبل رجلين ناهيك من رجلين وبامرأة ناهيك وكذا سائر تصرفاته (وقالوا
مررت برجل هدك من رجل ورجلين هدك من رجلين ورجالا هدك من رجال وبامرأة
هدك ومعنى هدك اى اتفك وصف بحسنة فاجروه يجري قدك في عدم التصرف لا فائدة
فائدة ورجاء فلا متصرفا نحو رجلين هدك ورجالا هدوك وبامرأة هدك وبامرأتين
هدك وبسوة هدك ويجوز ان يقال في حبك وهدك ونيك ونهك وشرحك انها لم
تتصرف لكونها في الاصل مصادر (وبعض العرب يفعل واحداه وعيد بطة
تكرتين ٦ قال حاتم اماوى اتى رب واحداه ٧ اخذت فلاقت عليه ولاسر ٨
وليس العلة في تكريرها ما قال بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير
واحد فلو تعرف بضميره لكان كتعريف الشيء بنسبه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود
الى المضاف الاول بل الى ما تقدم عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد
امه قالها عائد الى رجل وكذا في قوله رب واحداه اى رب رجل واحداه وسمى
في باب المعرفة ان الضمير الراجع الى تكرة غير مختصة تكرة كقولك رب شاة ومخلتها
فان كان ذلك المضاف المتقدم معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد
واحد امه وكذا ان كان تكرة مختصة بشئ نحو رأيت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي
ان يكون قولك صدر بلده ورئيس قبيلته وابن امه نادرة دهره ونحو ذلك (واجاز
ابن كيسان تكرير المضاف الذى لا مانع فيه من التعريف لئلا الانفصال نحو ما جاء في
غلام زيد ظريف اى غلام لزيد كما يجوز مثل ذلك في المعرفة باللام كقوله ٩ ولقد امر
على اليتيم يسبي ١٠ وقد يكتسى المضاف التأنيث من المضاف اليه ان حسن الاستثناء
في الكلام الذى هو فيه عنه بالمضاف اليه يقال سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال
سقطت اصابعه بمعناه قال ١١ لما اتى خبر الزبير تواضعت ١٢ سور المدينة والجبيل الخشع
١٣ اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال ١٤ اذا بعض السبع تعرفنى ١٥ كنى الاينام قد
ابى اليتيم ١٦ وقال ١٧ مر الى اى امرعت في تقضى ١٨ اخذن بعضى وتركى بمعنى ١٩ اذ يقال

٤ ورجال كافيه من رجال
لهذه

٦ قوله (قال حاتم اماوى
اتى) اللابية المرأة كانت
منسوبة الى الماء وماوية
امراء حاتم

السنون تعرفن واللبالي اخذن ومنه قوله **فاحب الديار شغفن قلبي** ولكن حب من سكن الديارا **فاكتسى التأنيث والجمع** وقد يكتسى المضاف البناء من المضاف اليه كما يحثي في الظروف المنبئة (قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف) قد مر وجهه (وقوله وما ايازه الكوفيون ام) نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى عدوده نحو الثلاثة الاثواب الى العشرة والمائة درهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا واستعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والقصحاء على غير قیل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود بالنسبة وانما جئ بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اى جنس هو فعرف المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لاتعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف لغرض تبين ان هذا المعرف من اى نوع هو كانت كنت ذكرت اولا ان عندى ثلاثة مثلا ولم تذكر من اى نوع هو ثم رجعت الى ذكرها فقلت بعث الثلاثة اى تلك الثلاثة ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الاثواب (وهذا هو الوجه ان قال الثلاثة اثواب وان كان اقبح من الاول **لاضافة المعرفة الى النكرة** ولا نظيره لا فى المعنوية ولا فى اللفظية كأنهم لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لاتعريف وفى هذا الاعتذار نظرا ما اولا فلان المقصود بالنسبة فى العدد المضاف هو المميز وانما جئ بالعدد لتوصية كية المميز الاترى ان المفرد والمتنى نحو رجل ورجلان لما دلا على النصوصية لم يأت بالعددین و ايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف **كقوله تعالى ﴿سبع بقرات سمان﴾** واما تانيا فلان كل ما ذكر حاصل فى خاتم فضة ولم يسمع الخاتم الفضة ولا انظام فضة **قوله (واللفظية ان يكون صفة مضافة الى معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تعيد الاختصاف فى اللفظ ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه وامتنع زيد حسن الوجه وجاز الضارب زيد وامتنع الضارب زيد خلافا لقراء وضعف ٢ الواهب المائة الهيجان وعندها **وانما جاز الضارب الرجل جلا على المختار فى الحسن الوجه والضاربك وشبهه** فين قال انه مضاف جلا على ضاربك (قوله ان يكون صفة) اى يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ٣ ساج (قوله مضافة الى معمولها) اى الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة لا الى معمولها نحو مصارع مصر وطاق السحوات وزيد مضروب عمرو فان جميعها صفات مضافة لا الى معمولها فاضافها محضة (قال المصنف ومن ذلك **﴿مالك يوم الدين﴾** على الاصح وهذا منه بحسبى وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى فى كيدى المصنف فى ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو صفة مضافة الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة فاضافته حقيقية واما ان يكون بما كان مفعولا فيه فانسع فيه فالحق بالمفعول به كيدى النجاة فى نحو**

٨ لاضافة النكرة الى المعرفة
نسخه

٢ البيت للاعنى واخره
عوذاتر جى بينهما اطفالها
٣ قوله (ساج) ساج نوع
من الشجر

يشارك البلية اهل النار فهو ايضا معمول الصفة فتكون الاضافة غير محضة قال * رب
 ابن عم لسبي * شمل * طباخ ساعات الكرى زاد الكسل * ولعل المصنف جعل مائت
 يوم الدين بتقدير اللام كصارع مصر فلذا قال ومن ذلك مائت يوم الدين لصكن ذلك
 مخالف لا لطلاق قوله قبل او بمعنى في في طريقه والوجه في تعرف مائت يوم الدين حتى وقع
 صفة لله انه بمعنى اللام نحو قتل كربلا ورضي الله عنه او انه بمعنى الماضي كانه قال مائت
 يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون كخلق السموات وايراده ماضيا على طرز قوله تعالى
 * وسبق الذي ونادى اصحاب النار * لكونه من الامر المتقوم فكانه وقع ومضى
 وقبل مائت يوم الدين تكرة جرت على الله تعالى على وجه البذل والاول اولي والمنق
 عليه من انفية ثلاثة اشياء اسم الفاعل المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجيء واسم المفعول
 المضاف الى مفعول مالم يسم فاعله او الى المصوب المفعول والصفة المشبهة المضافة الى
 ما هو فاعلها معنى بمدحها في صورة المنعول لتطسا على ما يجيء في بابها ان شاء الله
 تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي او معنوي ثلاثة اشياء اضافة مظهره انه موصوف
 مضاف الى صفته او مظهره انه صفة مضافة الى موصوفها وضافة الفعل التفضيل
 بمعنى من وسيمحك بانها بعون الله تعالى اما اضافة اسم الفاعل والمفعول اضافة
 لصفة فقول كوى اضافة الصفة اضافة لصفة مبنى على كونها عاملة في عمل المضاف
 اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في الظاهر ليس مجرورا
 في الحقيقة والثبوت المحذوف في انتم مقدر منوى فتكون الاضافة كلا اضافة وهو
 المراد بالاضافة التفضية فالصفة اما ان تكون صفة مشبهة او اسم فاعل او اسم معمول
 او فعل تفضيل اما فعل التفضيل فمعنى حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي ابداء جازة
 العمل فاضافتها ابداء التفضية واما اسم الفاعل والمنعول فمعملهما في مرفوع هو سبب جاز
 مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى الحال والاستقبال ولم يكونا لاحدا الا زمنا الثلاثة بل كانا
 للاطلاق المستفاد منه الاستمرار نحو زيد ضاربهم وسود وجهه ومؤدب خدامه وذلك لان
 ادنى مشابهة لفعل تكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل وخاصة اذا كان سبا
 الا ترى الى رفع الطرف والنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابني علي ونحو مررت
 برجل مصري جارحه وكذا * برجل خز صفة مرجعه واذا كان كذا فاضافتهما الى سببه
 فاعلهما معنى لفظية دائما هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت
 المضاف اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مؤدب الخدام
 وحسن الوجه والعت هو المعين للوصف المتخصص له لا المعين منه المتخصص فلم يمكن تعين
 هذه الثلاثة مما اضيفت اليه ولا تخصصها منه بخلاف خاتم قصة وغلام زيد فان المضاف
 اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من قصة وغلام لزيد ويعمل ايضا اسما
 الفاعل والمفعول الرفع في غير السبب بمعنى الاخلاق كانا او بمعنى احد الزمنا الثلاثة
 نحو مررت برجل قائم في داره عرو ومضروب على يابه بكر لكن لا ايضا فان ال مثل

٤ قوله (مشمول) مشمول

مبادر

٤ المشتمل الحاد في امره
 للثمر يقول اذا كسل
 اصحابه من الزاد عند
 تعريض لطلب الكرى
 عليهم كفاهم ذلك الرجل
 وثمر في خدمتهم والغرب
 تفخر بذلك فاضاف
 الطباخ الى الساعات مجازا
 ونصب الزاد على انه
 مفعول به ويجوز ان يكون
 الزاد مجرورا على انه اضيف
 اليه الطباخ وفصل بساعات
 الكرى للضرورة

هذا المرفوع اذا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتقاعه بما فيه بلامرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك لقوة شبهتهما بالفعل كما سيحكي وكذا يعملان في النطف والجارو والمجرو ومطلقا لان النطف يكسبه رايحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدارو مضروب اول من امس بالوسط وكذا ينبغي ان يكون الحال لمشابهة النطف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المفعولات الفعلية فتحتاج الى شرط لكونها اجنبية وهو مشابها لهما بالفعل ومعنى ووزنا ويحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال او الاطلاق المقيد للاستمرار لانهما اذن يشابهان المضارع الصالح لهذه المعاني الثلاثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما صلاحية الحال والاستقبال فظاهرة واما صلاحية الحال للاقلاق المقيد للاستمرار فلان العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار ان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهة للاسم الذي اصل وضعه للاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمر ويخو بوجوده اى هذه عادته فاذا ثبت ان اسم الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبى اذا كانا باحد هذه المعاني الثلاثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبى لفظية لان هذا مبنى على العمل كما تقدم وابنية البالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الا من عملت نحو * انه لخارج بوائكها * وضروب بصل السيف سوق سمانها * واسم الفاعل واسم المفعول لا يضافان من مطلوبا قهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لهما دون سائر معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مؤولا باسم الفاعل المستمر فكان اضافته لفظية كقوله * بمنجرد قيد الاوابد هبيل * اى مقيد الاوابد منه قولهم * ٢ هذه ناقة عبر الهواجر * اى عارة فيها كقوله * ياسارق البيلة اهل الدار * واما اذا كانا بمعنى الماضى فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضى فلم يعمل به الا عند انكسائى فانه عنده يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على ان كونها بمعنى الماضى محضة قوله تعالى ﴿ الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملكة رسلا ﴾ جعل فاطرو جاعل صفتين للعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملازمة المضاف للمضاف اليه قد حصلت في الماضى واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان يتخصص المضاف به كتخصص الغلام زيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل مترقب فلم يشتهر فيهما ملازمة المضاف للمضاف اليه بحيث يتعين المضاف بهما او يتخصص واسم الفاعل او المفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملازمة المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه ولا سيما اذا كان بمعنى الاستمرار في الفعل غير وضعى فان وضعه على الحدوث قال سيبويه تقول مررت بعد الله ضاربك كما تقول مررت بعد الله صاحبك اى المعروف بضربك كما تقول زيد شريك اى المعروف بشريك فاذا قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل الجرور به نصبا كما في صاحبك وان كان اصله اسم فاعل من صحيح يصح بل

٥ (قوله برجل خز صفة
مرجه) صفة الدار
وصفة المرح واحدة
الصف ٦ (قوله بوائكها)
جمع بائك من باكت الناقة
تبوك اذا سمعت ٢ (قوله
هذه ناقة عبر الهواجر)
جل عبر اسفار وجمال عبر
اسفار وناقة عبر اسفار اى
لا يزال يسافر عليها

تقدروا كأنه جامد قال الله تعالى ﴿حَمَّ نَزِيلِ الْكِتَابِ مِنْ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ غَاثِرِ الذُّنُوبِ وَقَايلِ
التَّوْبِ﴾ ومثال اسم المفعول المضاف الى الاجنبي اى المنسوب قولك زيد معطى الدار
اى يعطى الدار وعبروا مكسوا الجبة اى يكسوا الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى
المنسوب كما مر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته الى معموله محضة وذلك
لنقصان مشابهته للعمل لفظا ومعنى اما لفظا فلتعدم موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع
العمل ولا يفيد فائدته الا مع خبيثة وهى ان يتخلف الصفة فانها تؤدى مؤدى الفعل
بلا خبيثة تقول اعجبني ضرب زيد عرا اى ان ضرب وتقول زيد ضارب عرا اى
بضرب عرا فلفظة شبه الصفة لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهر او مضمحل بخلاف المصدر
كقوله تعالى ﴿وَإِذْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ آلِ إِبْرَاهِيمَ فِي يَوْمِ ذِي الْحِجَّةِ أَنْ يَتُوبُوا وَأَن يُحِيطُوا بِأَرْسِلَ أَيْدِيهِمْ
وَأَن يَتَأَنَّ إِلَىٰ ظُلُفِهِمْ ذُلًّا عَنِ السَّاعَةِ وَأَن لَّيْسَ لَهُم شِرْكٌ بِاللَّهِ﴾ فانه مجرد عن المرفوع وكقولك
اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع والمنسوب فلما كانت الصفة اقوى شيئا بالفعل
كانت اولى بمحملها عمل الفعل فكان تقدير الاتصال فيها اظهر فن ثم كان اضافتها الى معمولها
للفعلية وازافة المصدر الى معموله محضة فيختص المصدر وتعرف بنسبته الى فاعله او
مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه يزيد (فان قلت فقطضى ما ذكرت
ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اول من عمل المصدر عمله والامر بالعكس وذلك ان
المصدر فى عمله لا يحتاج الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى الاعتماد واسم الفاعل
والمفعول محتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع الاعتماد كما سيأتى فى ابوابها (قلت
ان الامر كذلك الا ان المصدر متعدى المطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة لانه
يطلبهما لكونهما من ضرورياته عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه لعمل فيما ادنى
مشابهة للفعل واسما الفاعل والمفعول يطلبانها لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما
بعد حصولهما لهما محتاجان الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعمل عمل الفعل
فالحصول ان طلب المصدر الفاعل والمفعول قوى لكونه لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه
لمشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر
استعمالا من للمصدر المثل فيهما وطلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بشخص
المصدر وعملها فيهما قوى لكونه لمشابهة قوية مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا
جررت فى اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم مقام الناعل مرفوع وان لم يكن فى الحقيقة
فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت اقوى فى العمل من المصدر كان اضافتها
بتقدير الاتصال اولى من اضافة المصدر لان اتصال الاضافة مبنى على العمل كما ذكرنا
لا على طلب الفاعل والمفعول (قوله ولا تقيدوا تخفيفا فى اللفظ) وذلك لما قلنا ان
مشابهتهما للفعل قوية فكان اعمالها عمل الفعل اولى الا انه يطلب التخفيف اللفظى
والتخفيف فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا فى المضاف وذلك
بحذف النون او التوئين نحو ضارب زيد ومعطى الاجرة وضاربا عرو ومكسوا الثراء
واما فى اسمى الفاعل والمفعول المضافين الى السبين والصفة المشبهة فقد يكون

في المضاف والمضاف اليه مما نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدم وحسن الوجه فالتخفيف
 في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستاره في الصفة وقد يكون
 في المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك كما سيجئ
 في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب الخدم والحسن الوجه
 (فان قلت كيف ادعيت انها لم تعد الا التخفيف وقد علمنا بالضرورة ان التخصيص الذي
 في ضارب زيد لا يتقص عما في غلام رجل ان لم يزد عليه) قلنا التخصيص لم يحصل باضافة
 ضارب الى زيد بل كان حاصل الضارب من زيد حين كان منصوباً به ايضاً بالتفاوت في التخصيص
 بين نصبه وجره ومقصودنا ان الاضافة غير مختصة ولا معرفة (قوله ومن ثمه جاز مررت
 برجل حسن الوجه) اي من جهة انها لم تعد تعريفاً بل افادت تحقيفاً فن جهة انها لم تعد تعريفاً
 جازت هذه المسئلة (وامتنع بزيد حسن الوجه) فلو افادت تعريفاً لم تجز الاولى لزوم كون
 المعرفة صفة للكرة وبجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة (ومن جهة انها تفيد
 تخفيفاً جاز الضارباً زيد) لحصول التخفيف بحذف التنوين (وامتنع الضارب زيد) لعدم
 التخفيف لان التنوين في الاول سقط للزائد واللام لا للاضافة (قال المصنف اجاز الفراء نحو
 الضارب زيد امالانه توهم ان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها لفصل التخفيف بحذف
 التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على الضارب الرجل والضاربك فانه
 جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فلتجز فيه ايضاً (قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله
 لان لام التعريف دخلتها بعد الحكم باضافتها فانه رجم بالغيب ومن اين له ذلك ونحن
 لانحكم بالظاهر فانه وان امكن ما قال الا ان ترى اللام سابقة حساً على الاضافة والاضافة
 في الظاهر اما اتت بعد الحكم بدعاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
 الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل فليس بوجه
 وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة الا انه محمول على ما حصل فيه
 التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه واجز فيه هو المختار وذلك لانه لو رقت
 الوجه خللت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في باب الصفة المشبهة واما انصب
 في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد
 التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة وجرى باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه
 باللام كما كان متعرفاً بالضمير المضاف اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطرداً
 وفي غيره ايضاً عند الكوفيين كما في قوله لا لحاقى حلف الضيف ٢ والبرد برده لا
 والاولى انه يقوم مقامه فيما لم يشترط فيه الضمير كما في البيت المذكور اما في الصلة او
 الصفة اذا كانت جولة وغير ذلك مما يشترط فيه ضمير فلا فلا يجيء باللام مع قصد الاضافة
 نصروا ولا مقاصدوا جعله مضافاً اليه تشبيهاً للفاعل بالمفعول فليل الحسن الوجه كما
 يقال الضارب الرجل تصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان اضافة

٢ اي بردي برده

الوصف الى موصوفه اذ الرفع من الصفات ثمة الرفع بخلاف الناصب مع المنسوب
الآثرى ان في قولك زيد ضارب غلامه عرا الضارب هو الغلام دون عمرو وهم براعون
في الاضافة الفعلية حال الاضافة المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها
على الاصح كما يجيء لم يجزوا في المنطية ايضا مثل ذلك لكونها اثرها جعلوا الرفع في صورة
المنسوب حتى لا تكون كالك انضفت الوصف الى موصوفها تبين من هذا التطويل ان المختار
في الحسن الوجه جبر الوجه وان نصه تشبيهه بالمفعول في نحو الضارب الرجل وان التخفيف
فيه حاصل بخلاف الضمير واستارهم ثم تقول كمشبه الحسن الوجه في الصبب بالضارب الرجل مع
ان حقه الرفع ليعصم اضافة الصفة اليه على ما تقدم شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجرم
الحسن الوجه مع ان حقه الصبب (وليس للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه
وذلك لان الحسن وجه لا يتصور لما ذكرنا ان المنطية مجرأة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة
اصافة المعرفة الى الكثرة فكذلك لم يجوز ذلك في الفعلية) ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجيز
اضافة نحو الضارب الى المعرفة من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعل في هذا ان يقول الضارب
زيد يشابه الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معروفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المعرفة والمنكر كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز هذا الضارب
زيد وهذا الضارب رجل ويرغم ان تأويله هذا هو ضارب زيد وهذا هو ضارب رجل
اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيعمل ما بعد الالف واللام جلة اسمية في التقدير
ولا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور عند النحاة (قال السيرافي في هذا قول
فاسد قال ويؤيد هذا الحسن وجه على تقدير هذا الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي
هذا الذي هو غلام زيد) قال المصنف واما قايحه على الضارب فلا يجوز وذلك لان في الضاربك
قولين كما يجيء عن قريب احدهما انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول بقياس
النزاه حينئذ عليه متدفع من اصله والثاني انه مضاف الالانه حل في صحة الاضافة وان لم يحصل
بها تخفيف على ضاربك فانه اضيف بلا فطر الى التخفيف (وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
بالتخفيف لانها لو كانت لاجله لم نلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لاننا لم نلزم
كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في اخره امانتونا
ارنونا وهما شعران بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تمة الاول فلو لم يحدنا ولم
تصف الكلمة لزم كون الضمير متصلا مفصلا في حالة واحدة قلنا التزموا الاضافة
في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حل الضاربك عليه فاضيف ايضا بلا تخفيف
لانها باب واحد ٤ لافرق بينهما الا اللام (هذا زبدة كلام المصنف وفيه نظر وذلك
لان للفراء ان يقول اذا جازلك حل ذى اللام في الضاربك في وجوب الاضافة على
الجرد منها لانه في الجرد دون ذى اللام وهي اجتماع القيصين لولم يصف لما ذكرت

٤ وجله الصفوى على
كون كل منهما مضافا الى
الضمير المتصل بلا تخفيف
ففي تعليق الشارح ح نظر

انهما من باب واحد فهلا جازى حل ذى اللام في الضارب زيد على المجرد منها وهو
 ضارب زيد في صحة الاضافة لهالة حاصلة في المجرد دون ذى اللام وهي حصول
 التحذيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف حال اضافة اسم الفاعل
 والمفعول بمجردا من اللام معهما وكذلك الحال للصفة المشبهة ^٥ فاعلم أولا ان اسمي الفاعل والمفعول
 المضامين الى ما هو من سببهما في حكم الصفة المشبهة كما يبيح واما اسمها الفاعل والمفعول
 المضافان الى الاجنبي المنصوب بهما فيقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او معهما
 وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولى المجرد بما اضافته اليه
 ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولى المقرون باللام جازت الاضافة اذا كان المقرون بهما متنى
 او مجموعا بالواو والنون لحصول التحذيف بحذف الواوين نحو الضارب زيد والضاربوا زيد
 وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفة باللام وان كان الوصف المقرون بها خاليا من نون
 المتنى والمجموع نحو الضارب الرجل والضاربات الرجل والضارب الرجل لمشابهته
 للجنس الوجه كما تقدم او مضافا الى المعرف بها وهلم جرا نحو الضارب وجه فرس غلام اخي
 الرجل (قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك
 جرى ضمير المعرف باللام عند مجرى المعرف باللام وكان على قياس قوله ان يجوز الضاربه
 على الاضافة اذا عاد الضمير على ذى اللام (ومذهبه ان الضاربه ليس بمضاف بل قد
 يجعل ضمير المعرف بالا في التسابع مثل المعرف باللام كما في قوله ^٦ الواهب المسافة
 المجعان وبعدها ^٧ لانه يحتل في التسابع مالا يحتل في التسابع كما يبيح عن قريب وان ولى
 المقرون باللام المجرد عن التنوين غير ماذكرنا ^٥ من المظاهر ان يجوز اضافته اليه خلافا لقرائه
 كما وان ولى المجرد عن اللام او المقرون بهما ضمير فحذف النون والتنوين فيهما واجب
 على الصحيح المشهور (وحكى بعضهم جواز ضاربك وضاربني ^٦ في الشمر وانشد
^٧ وليس حاملي الابن جال ^٨ وقيل بل النون للوقاية تشبيها بضمي وان كان شاذا
 ايضا وقيل الرواية بضمي لاحتياطي وانشد ايضا ^٩ هم القاعلون اظير والامرونه ^{١٠}
 اذا ما شئوا من محدث الامر معتمدا ^{١١} قال سيويه البيت مصنوع وانشد ايضا ^{١٢}
^{١٣} ولم يرتقق والناس محتضرونه ^{١٤} جميعا وايدي المعتقين ^{١٥} رواهقه ^{١٦} قال سيويه
 هذا للضرورة الشعر وجعل الهاء كناية (وقال المبرد الهاء في الامرونه ومحتضرونه
 السكت لم يحذفها اجراء ^{١٧} لتوصل مجرى الوقف وحركتها تشبيها لها بهاء الضمير
 لما ثبت وصلا (ثم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة لا عند الاخفش وهشام
 فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف التنوين والنون ليس عندهما
 للزضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير ^{١٨} التصل على ما مر (واما الضمير بعد ذى اللام
 فقال سيويه ان لم يكن ذواللام متنى او مجموعا بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو
 الضاربه لا اعتباره المضمير بالظاهر فالضاربه عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا انصب
 ويحتمل عنده بعد المتنى والمجموع بالواو والنون ان يكون مجرورا على الاضافة

٥ وهى المفعول به المعرف
 باللام والمضاف الى المعرف
 بها وهلم جرا والمضاف الى
 ضمير المعرف بها في قول ابن
 مالك

٦ اصله ضاربني بفتح الياء
 ثم كسر التنوين للياء
 لوجوب كسر ما قبلها واما
 ضاربك فبسكون النون

لعدم مقتضى الكسر
 ٧ (قوله ولم يرتقق به)
 ارتقق به اي انتقم به حضره
 واحتضر به بمعنى

٨ (قوله رواهقه) رفقه
 اي غشيته

٩ للسكت اجري الوصل
 مجرى الوقف نسخته

الجمرة للاستفهام ومن
تتميل والدمنة بالكسر
مانق من آثار الدار وفيها
اي عليها والباء في بحفل
يعني في وعملها الصب على
الخال والمراد بهما وضع
الرخامي وقد عني آجال من
الدمنين اي المدرس آثارهما
وعلى بمعنى في وجارنا سفا
كلام اضافي فاعل اقامت
اراد هما الانبيتين الصفا
الجلل او البحر الاملس
وكيتا الا على صفة جارنا
اي اعاليها شديد الجمرة
وحوتنا مصطلحا اي
اسانتهما مسودة والمصطفى
بالضم موضع النار وفجوتنا
صفة مشبهة من جان
اصيبت الى ما اصيبت الى
ضمير موصو بها اعني
مصطلحا وضميره يعود
الى جارنا فح مثل مررت
برجل حسن وحسه
بالاضافة
٤ (قوله رحيب قطاب
الجيب منهاريقه) الرحيب
الواسع والقطاب مخرج
الرأس من الجيب والقطب
هو القطع جسمه بيده
واجنسه بيده اي مسد
والرفيقة الحاذقة التي
استمرت على الجلس يقال

ومصوبا كما في قوله * الحافطوا عورة العشرة * بالنصب (وقال الرمانى والمبرد
في احد قوله وجار الله ان الصمير بعدنى اللام مقرا كان او منى او بجوعا مجرور بالاضافة
هذا كله فيما اصبغ اليه اسم الناعل والمنقول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يحذف فيه ما يجوز
في التبع فاجاز انصارب الرجل وزيد وهذا النصارب الرجل زيد على ان يكون زيدا عنفت
بيان وهو في الحقيقة البذل على ما يأتي في ما به فان قدرت البذل قائما مقام البذل منملم يخر
ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المادى في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد
(وقال المردلا يتبع مجرور ذى اللام الا ما يمكن وقوعه موقع متبوعه فبقصدنا اننا نترك البكرى
شرا * ينصب بشرا لا غير جلا على محل البكرى (وقال قد يعنفت على مجرور ذى اللام
ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه موقعه يعنى المضاف الى ضمير ما به الالف واللام لانه
في قوة المضاف الى ما به الالف واللام كقوله * الواهب المائة الهيمان وعدها *
وتقديره وعده المائة (قال واما اذا عطف عليه نحو زيدا وخرام زيد فليس فيه الا نصب
جلا على محل المجرور (ومذهب سيبويه قوى اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في التبع
لان اقبح فيه ليس بظاهر بل يظهره التقدير الا ترى الى جواز قوله لم يزد والحارث وغير
ذلك (واما الصفة المشبهة واسما للناعل والمنقول اللزمان فاما ان تكون مجرمة من
اللام او مقرونة بها فالولى الجرمية منها ظاهر مبنى مرفوع بها جاز اضافتها اليها
نصفه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر محلى باللام بدرجته او بدرجات
او مسكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجهه ابى العلام وحسن وجهه وحسن
وجهه ابى غلام او مضافا الى ضمير ذى اللام كذات اذ لم يكن ذى اللام صاحب الصفة
نحو حسن وجهه الاخ جليل فله وقد يضاف الى ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد
حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا ضرورة قال * اذنت على ربهما جارنا صفا *
كيتا الاعالى جوتنا مصطلحا * وكذا ما هو في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله *
رحيب نطلب الجيب مهاريقة * بنفس الدائم بضمة التجرى * اذا حذفت النون من
رحيب ومثل هاجا مؤثرا مثلنا عند انكوفين (وقال المبرد الضمير الذى في مصطلحا
للاعلى لار المعنى كيتا الا حليين فيكون مثل حسن وجهه الاخ جليل فله وقد يرمى في باب الصفة
المشبهة على استفهامهم لئلا يزد حسن وجهه بالاضافة والرواية الصحيحة في بيت طرفة
رحيب بالنون وانولى الجرمية ضمير بارز هو ظاهرها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن
العلام كريمة خلافا لكان في على ما نقله ابن مائث ولعله يجوز انصب فيه تشبها
بالمعول كما في حسن الوجه ويحذف النون والنون للمماثلة لالاضافة كما ذكرنا
من مذهب الاخفش وحشام في اسم النساء الجرد وانولى ذات اللام ظاهر مبنى
مرفوع بها فان اصبحت اليه وجب ان يكون فاللام بدرجته او بدرجات نحو الحسن
وجهه ابى العلام اذ لا يجوز الحسن وجهه ولا الحسن وجهه لما يرمى في باب الصفة المشبهة
(وجوز ابن مائث ان يكون مضافا الى ضمير المرفوع باللام نحو الحسن الاخ والجليل

وجه غلام وليس بوجه اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف وايضا يلزم تجوز الحسن الغلام
والجمله ولا يجوز اتساقا بل القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيها تون المثني او المجموع الى
اي ضمير كان او الى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف التون كقولك مررت
بالرجلين الحسنين غلاما او الجميلين وكذا بالرجال الحسن الغلام والجميل في باب
الصفة المشبهة لهذه الوجود من يد شرح ان شاء الله تعالى (ولا تضاف الصفة الى مرفوع
بها غير سمي نحو قولك مررت برجل طيب في داره نوميك لثلاثين الصفة بغير مرفوع
برافى الظاهر كذا كرنا في اسمى الفاعل والمفعول (قوله المائة الهجان) اي مائة الناقه والهجنان
البيض يستوي فيه الواحد والجمع كالملك على ما ينبغي في باب الجمع (قوله وعندها) اي العبد
الذي رعاها وتام البيت هو ذا ٦ تزج خلفها المفاها العوذ جمع حائدة وهي الحديثة
النتاج وزج اي ساق (قوله) ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو
مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقرة الحقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متأول ولا يضاف اسم بمائل للمضاف اليه في العموم والخصوص كلبت واسد وحبس
ومنع لدم انفسائه بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يخص وقولهم سعيد كرز
ونحوه متأول اعلم ان الاعمين الجائر اطلاقهما على شيء واحد على ضربين امان
يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم والمسمى والعام والخاص
اولا يكون والاخر على ضربين امان تجوز اضافة احدهما الى الاخر اتساقا كالسبي
الى الاسم والعام الى الخاص او تجوز على اختلاف كالصفة الى الموصوف وعلى
العكس والمنفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان يحتاج ذلك الى التأويل
اولا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التأويل العام غير لفظي الحى والاسم اذا اضيف الى
انخاص نحو كل الدراهم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد
بفسداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص في ذلك العام من ذلك الخاص
ولا ينكس الامر اي لا يضاف انخاص الى العام المبهم لتخصيص الابهام فلا يقال مثلا زيد
نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه وتعيينه لا يكتفى من غيره الابهام والذي يحتاج الى
التأويل المسمى المضاف الى الاسم كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو ذات
مضافين الى المقصود بالنسبة نحو ذا صباح وذات يوم وكذا لفظ الاسم المضاف
الى المقصود بالنسبة كاسم السلام واسم الشيب ولفظ الحى مضافا الى ماهو المقصود
بالنسبة نحو قالن سحر رباح اما الاسم المضاف الى اللقب فنقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب
وجب تأخير اللقب لانه ايبن واشهر من الاسم كالجحى في باب العلم ويجب هناك انه تجوز
نصب اللقب المؤخر ورفع على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا
دون الاخر ولانه ان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي
الكثر (وظاهر كلام البصريين انك اذا لم تقطع الثاني رضا او نصبا وجب اضافة
الاول اليه) وقد اجاز الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر

٦ قوله (زج) اي العبد
سميت حائدا الان ولدها
يعوذ الصغره والمعنى يهب
المائة من الابل ورعاها
وخص الهجان وهي البيض
اكبر منها لانها حال

٢ دانه صفحه ٣ قوله (وآل مرمر في السور) مرمر اسم حلا ٢٨٦ ح ح وحل قبل اول من وضع خطاه

بحال من طي منهم
مرمر مرة من الشاع
تقلت باحد آل مرمر
وصودت اتواي ولست
تكتب * وانما قال آل
مرمر لانه كان مدسعي كل
واحد من اولاده بكنه من
البعاد وهي ثمانية كذا في
الفتح وعلى هذا فظاهر
كلام الشرح يحل وكانه
سقط من اعلم شيء فآل
٣ وفي بعض النسخ ال
آل فلا احتلال
٤ قوله (الافخ آه) فقه
الله اي شاء من الخير يقول
فعله وبجنا ايضا
٥ قوله (حائفة على
الاجاق) اجق اي اقى
بولد اجق
٦ قوله (في مثل) اي
حوص ثلث الشيء فانما
وتام السليم موضع
قوله (من نصرة وسلام)
النصرة حجارة رجوة الى
الناص ما هي وبها سميت
النصرة والنية واحدة
السلام وهي الحجارة
٨ قوله (لايش) نيش
اي رنمه والتخون العصف
والتخون ايضا العهد يقول
امرال ماشن لايربع طرفه
الان شئ منه وهي المعهدة
له ويقال الامتنع بومه
دما انه له ونعام العبد
صونها وقد سمعتم بالكسر ولعمركم ان ادم لم يصح له من معنى ما تحته به البت لدى الزمة (نه انك)

نحو حاء في قيسنة وان كانا معصيا او اولهما بل بحسب اما لقطع تصحيح اسم
منها لودما او الاتباع على ان الثاني عطف من لانه اشهر (فانما تقرر هذا قلنا ان ما قبل نحو
سعد كرر ان بحال المراد بالخصاف الدات والمصاف اليه الهمزة وذلك انه كما يطلق ائمة
ويراده مدلوله يطلق ايضا مع العرية ويراد به ذلك اللفظ الدال تقول مثلا حاء في ريد
والمراد المدلول ٢ وتكلمت ريد والمراد اللفظ معنى حاء في سعيد كرر اي ملقب هذا المقب
ولا يعكس التأويل اي لا يقال ان الاول دال والثاني مدلولون حتى يكون معنى سعيد
كرر اسم هذا السمي لانهم يسمون الى الاول ما لا يصح بسنه الى الانساق نحو
صرب سعيد ككرر وقال سعيد ككرر (فان قلت فلم لم يقدموا اليه مضافا الى
الاسم او صر مصاف) قلت قد تقدم ان المفعول ذكرهما معا واو قدم اليه لاقتى
من الاسم فاذلق بيد تسمى الدات الذي بيده الاسم مع زيادة وصف يدح به الدات
او يدح بالدات فالف اشهر منها بالاسم (واما دا ودات وما تصرف منهما اذا اصب
الى المفعول بالنسبة فاولها قرب من التأويل المذكور اذ معنى حثت داصح اي
ومما صاحب هذا الاسم هذا من الاسماء الستة وهو صفة موصوف محدود وكما
حثه دات يوم اي مدة مساحرة هذا الاسم واحتصاص دا بالمص دات المعن
الاحر يحتاج الى سماع واما دا صوح وداهوق فليس من هذا الساب لان الصوح
والصوق ليسا رمايين بل مليشرب فيهما فالعني حثت رما صاحب هذا الشراب لم
نصف السمي الى اسمه وقوله * اليكم دوى آل التي تطلعت * بوارع من قلبي طما
وأل * اي اصحاب هذا الاسم وجاهد دوا سيدي به اي صاحبا هذا الاسم كما عني في دا
الجمع واما قولهم آل حم ٣ وآل مرمر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور
المسوبة الى هذا اللفظ كما كان آل موسى عني الجماعة المسوبة الى موسى واما حى في نحو
قولهم هذا حى ريد فاوله شخصه الحى فتكلمت شخص ريد هذا من باب اصابه
العام الى الخاص وانما ذكروا اللفظ الى مألعة وما كيدا معنى هذا حى ريد اي المشار اليه
عبد وداه لاغيره وانما ذكروا الدات لسط الحى تو علا في باب المألعة فاذا قلت فعلى حى ريد
فتكلمت فعلة هو معه وهو حى موحود لانه يساليه الفعل وهو معدوم وهذا حى ريد
اي هو هو بعينه حيا فاما الاربع يد ثم صار يستعمل في التأكيد معنى دانه وعيه وان كان
المشار اليه ميتا قل * ٤ الافخ الالهى رما * وحى اسمهم فتح الجمار * وقال * ياقرآن
الاحى حويلد * فدكت * حائفة على الاجاق * (وقد حكى بعض النحاة المعنى لفظا حى
وربما دته في مثل هذا الموضع المذكور كما يحكموا زيادة لفظ الاسم في قوله * الى الخولم
اسم السلام عليكم * ومن يك حولا كما لا فقد اعد * وفي قوله * تداعين باسم
الشيب ٦ في مثل * حوامه من نصرة وسلام * وفي قوله * لايشن الطرف الا
نحوه * داع ياده باسم الماء معوم * والماء لفظ المقام في قول الشجاع * دغرب

صونها وقد سمعتم بالكسر ولعمركم ان ادم لم يصح له من معنى ما تحته به البت لدى الزمة (نه انك)

٩ قوله (كالرجل البعير)
هو شئ يصب وسط الزرع
يستلربه الوحوش

به لفظا ونسبت عنه مقام الذئب ٩ كالرجل البعير والحق ان الاسم في المواضع المذكورة
له معنى فقولده اسم السلام اى لفظه الدال عليه وكنيته يعنى سلام عليكم واسم الماء واسم الشيب
اى صوت الماء وصوت الشيب ان الاسم هو اللفظ والصوت والسبى هو مدلول اللفظ
والصوت والدليل على ان زيادة الاسم في مثله لتخصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول انهم
لا يقولون بجائى اسم زيد بزيادة اسم بل لا يكون لفظا اسم المحكوم بزيادته الامع ما يتعلق
باللفظ نحو تداعين وزيادته فاسم السلام من باب عين زيد لان السلام لفظا وكذا اسم الماء واسم
الشيب اى صوت الماء وصوت الشيب فان الماء والشيب صوتان واما قوله مقام الذئب فهو
من باب المكنايات تقول مكانك منى بعيد اى انت منى بعيد لان من بعد مكانه فقد
بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت مكانه الذى هو فيه والمختلف فى جواز اضافة احدهما
الى الاخر الموصوف وصفته (فالكوفون يجوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس
استشهد الاولون بنحو مسجد الجامع وجانب الغربى وللسانى بنحو جرد قطيفة واخلاق
ثياب وقالوا ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بخذف التنوين كما فى جرد قطيفة او بخذف
اللام كمسجد الجامع اذا صلحها قطيفة جردو المسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معمولها عندهم ٢ اذ ذلك لا يخص ولا تعرف بخلاف هذه فان الاول ههنا هو
الثانى من حيث المعنى لانهم موصوف وصفة فتخصص الثانى وتعرف بتخصص الاول ويعرفه
واما بنحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره فى الظاهر
بسبب الضمير المستتر فيه الرابع الى غيره فبعدمه فى اللفظ عن الجوربه غاية التعبد
فعلى هذا نقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة (والبصريون قالوا لا يجوز اضافة الصفة
الى الموصوف ولا العكس ولهذا يصوبون المرفوع بالصفة اذا اريد الاضافة اليه فى نحو حسن
الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقنان على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى
نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين
كما يبنى من مذهب الفراء ولو لم يجوزوه ايضا لجاز هذا لان فى احدهما زيادة فائدة كما فى تفسر زيد
(وقال المصنف لا يجوز ذلك لان توافقي الصفة والموصوف فى الاعراب واجب وليس
بشئ لان ذلك انما يكون اذا بقي على حالهما فاما مع طلب التخفيف بالاضافة فلان لفظه وهو موضع
الزراع فعند البصريين نحو بقلة الحقاء كيف شجاع اى المضاف اليه فى الحقيقة هو موصوف
هذا الجور ولانه حذف واقيم صفته مقامه اى بقلة الحبة الحقاء وانما نسبوها الى الحق
لانها ثبتت فى مجارى السيول ومواطن الافدام ومسجد الوقت الجامع وذلك الوقت
يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس فى مسجده للصلاة وجانب المكان الغربى وصلوة
الساعة الاولى اى اول ساعة بعد زوال الشمس ويجعلون بنحو جرد قطيفة بالتأويل
كما تم فضة لان المعنى شئ جرد اى بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها
لتبيين ان الجرد يشتمل ان يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان سائما محتملا ان يكون من

٢ قوله (اذذاك لا تخصص
ولا تعريف بخلاف هذا آه)
وفى بعض النسخ اذ تلك
لا تخصص ولا تعرف بخلاف
هذه وهو ظاهر

الخسة ومن غير الاضافة بمعنى من (ويجوز حدى ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفة من باب طور سبيل وذلك بان يجعل الجامع مجعدا مخصوصا والعرفي بجامعهما والاولى صلاة مخصوصة والجماء نقله مخصوصة فهي من الصفات العامة ثم يعاى المعدول والخاصة والصلاة والعله المختصة الى هذه المختصة لعائدة التحصيل ويكون صلاة الاولى كصلاة ٢ الزينة وسلة الجماء كقوله الكررة وحاب العرفي كتاب النبي (واما الاتمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كقوله ٣ البرى وليث اسد قلتره يجر اضافة احدهما الى الآخر لتخفيف (قالان العرب يجر اضافة الشيء الى نفسه اذا اختلف اثنان كقوله ٤ هملت اخوا عها نعا الخلدانه ٥ سير صيكمها مهاسام وارب ٦ والتما هو الخلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كافي بمع الملاءة ٧ لسلخ ارحاء مهم شعاع وحلمهم ٨ وقوله ٩ ورحاء الدعة ١٠ وسكائك الهواء ١١ ولوفلذان بين الامتين في كل موضع مرعا لاحتمال الى تسعات كثيرة (وما اختلف فيه هل اضافة محبة ام لا على ما سدم اصل التعصيل معول هو في حال الاضافة على صريين احدهما يراد به تفصيل صاحبه على كل واحد من امثاله الى دل عليها لفظ المنصاف اليه ونائبها لا يراد به ذلك وقد عجز ذكر احكامه في ما به والمتصوددها ان اضافة للمعنى الاول فيها الخلاف فمداس السراح وعدا غير وان على والحرولى هي صير محبة لكونها معنى من والجارو والحرور في محل النسبة معول اصل كلو طهر من فان الحار في قولك افضل من الابتداء العامة والجارو والحرور معول افضل افضل في افضل القوم صفة مضافة الى معمولها الذي هو الحرور بعده سواء اخرج من طاهرة او مقدرة فهو كاسم فاعل مضاف الى معموله نحو صار بريد ومعنى من الابدائية في نحو افضل من القوم انه ابدأ بريد في الارتقاء والزيادة في الفصل من مبدأ هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفصل الا انه لتقصا درخته في مشابته اسم السائل عن الصفات المشبهة كما يحكى في ما لا يرفع فاعلا مظهر الانشراط تأتي في انه ولا يصيب معولا صريحا ولا شد معول فلا يقال احسن الوجه بل يرفع مصيرا ويعمل معا في محل الحار والحرور لصعده ومصا المير الذي تنصه الحوامد ايضا كافي عشرون درهما نحو احسن وحموا دليل تكبيره قول الشاعر ١٢ ملك اصلع لريفلا ١٣ يوحدها المالدية كفاء ١٤ وقوله ولم ارقو ما مثلا حير قورهم ١٥ اول ١٦ ماعلى قومهم فحرا ١٧ ومذهب سيبويه ان اضافة اصل التفصيل حقيقة متلفا وذلك انه في حال الاضافة على صريين احدهما ان يكون بعض المضامى اليه كافي يدخل ويدخل حول اى مما يصيب اليه والمعنى في ان صاحب مفصل في المعنى الذى وضع له المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما يقى بعده من احرار المضاف اليه فاربنا في قولك ربنا طرف الناس مفصل في الطرافة على كل واحد منى في بعده من افراد الناس فالعنى ١٨ بعضهم الرائد في الطرافة على كل واحد منى في منهم بعده ولا يلزم منه تفصيل السى على نفسه لملك لم تفصله على جميع احرار المضاف اليه ل على ما يقى من المضاف اليه بعد

٣ كذا في النسخ واصله
صلاة الزور ٣ البرى
الوجه الذى يويه السافر
من قرب او بعد هو مؤنة
لا غير صحاح ٤ قوله (همل)
اخروا عها نعا الخلد (النعا
معصور من قولك نحو
خلد البعير عه واحبته اذا
سلخه وقال يحاطب صبي
طرقه فملت البيت قال الفراء
اصاب النعا الى الجلد لان
العرب نصيب الشيء اذا
اختلف اثنان
٥ قوله (وسكائك الهواء)
السكك والسكاكة الهواء
الذى تلاقى اعنان السماء

٦ قوله (ملك اصلع البرية)
الصلاعة القوة هو اصلع
اى اقزى
٧ يرد نسخ

خروج هذا المفضل منه فالإضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كافي قولك بعض القوم وثلاثهم
وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من الابتداءية لجاز زيد أفضل عمرو كما يجوز زيد أفضل
من عمرو ولو كان بتقدير من المبتدأ كافي خاتم فضة لوقع اسم المضاف إليه، ملر د على المضاف
كما ذكرنا في مدد هذا الباب ولا يقع كما في نحو هذا أفضل القوم فإذا كان اضافته بهذا المعنى
كإضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فتكون محضة بدليل قوله تعالى ﴿قَبْرَكَ اللَّهُ﴾
أحسن اثنا لقين بك وقوله اضلع البرية خبر مبتدأ محذوف أي هو اضلع وخير قومه
نصب على المدح وثانيهما أن يكون اقل مفضلا على جميع افراد نوعه مطلقا ثم تضيف
إلى شيء للتخصيص سواء كان ذلك الشيء مشتملا على أمثال المفضل نحو زيد أفضل أخوته
أولم يكن نحو زيد أفضل ٨ بغداد أي أفضل افراد نوع الإنسان وله اختصاص ببغداد
والإضافة فيه لأجل التخصيص كافي غلام زيد ومصارع مصر لا تفضله على أجزاء
المضاف إليه فهذه الإضافة محضة اتفاقا بمعنى اللام (ثم نقول أفضل بالمعنى الأول أمان
تضيفه إلى المعرفة أو النكرة فإن أضفته إلى المعرفة لم يحز أن تكون مفردة نحو أفضل
الرجل وأفضل زيد ألا يمكن كونه بعض المضاف إليه بلى إذا كان ذلك الواحد من أسماء
الاجناس التي يقع لفظ مفردا على القليل والكثير نحو البرني أطيب التبرجاء والرجل
ليس جنسا بهذا المعنى فنقول زيد أفضل الرجلين أي أحدهما الأفضل على الآخر وأفضل
الرجال أي أحدهم المفضل على كل واحد من البائتين وأما إذا أضفته إلى النكرة فيجوز
إضافته إلى الواحد والمتى والمجموع نحو زيد أفضل رجل وزيد أن أفضل رجلين
والزائدون أفضل رجال فينطبق صاحب اقل والمضاف إليه أفرادا وثنية وجعما
ويجوز أفرادا المضاف اليه وأن كان صاحب اقل متى أو مجموعا قال الله تعالى ﴿وَلَا تَكُونُوا﴾
أول كافرين يحكم أي في الإضافة حكم أفضل بمعنى أنك إذا أضفت إيا إلى المعرفة
فلا بد أن يكون المضاف إليه متى أو مجموعا وإذا أضفت إلى النكرة جاز كون المضاف إليه
مفردا ومتى ومجموعا والدالة في ذلك أن إيا استغناء كان أو شرطاً أو هو صولا
موضوع ليكون جزءاً من جملة معينة بعده بمجموعة منه ومن أمثاله وكذا أفضل المضاف
بالمعنى الأول فنقولنا جزءاً من جملة يخرج نحو الفرس أفره البقال وبوسف أحسن
أخوته فإنه لا يجوز مثله بالمعنى الأول ألا ليس جزءاً من جملة بعده وقولنا معينة يخرج نحو
زيد أفضل رجلين أو رجال فإنه لا يجوز ألا فائدة في كونه أفضل من بين جملة غير
معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو أي رجلين زيد وأي رجال هو فإنه لا يجوز
أن وضع أي لثنتين وكيف يعين واحد من جملة غير معينة وقولنا بمجموعة منه ومن
أمثاله يخرج نحو وجه زيد أحسنه ونحو قولك أي زيدا حسنا وجهه أم يده أم رجله
فإنه لا يجوز لأن زيدا لم يجمع من الوجه وأمثاله وكذا لا يجوز أي بغداد أطيب أي
دورها إلا أن يقدر المضاف أي أحسن أعضائه وأي أعضائه زيد وأي دور بغداد
أي موضوع لتعيين بعض من كل معين وأفضل بالمعنى الأول لتفضيل بعض من كل معين
بعده على سائر أبعاضه (فإذا قرر هاتين لم يميز زيد أفضل الرجل وأي الرجل هذا

٨ وفيه اثنا عشرة لغة

لان الرجل ليس كالتشمل وبدا وغيره بخلاف قولك البرقي اطيب التمر وقولك اى التمر
هذا لكون التمر جاسق على الكثير وجار افضل الرجلين واى الرجلين لكون التمر
فيهما بعضهما من الجملة المعينة معه وهى التمر وكذا افضل الرجال واى الرجال سواء
اردت بهذا الجمع معهودين معينين او حسن الرجال ادهو على كلا التقديرين جملة
معينة واعلم ان اى رجل هو اى رجلين هما واى رجل هم مع ان الجبرور في جميعها
ليس في الظاهر جملة معينة كاشروطا لان المراد بكل واحد من هذه الجبرورات الجنس
مستقرا فمقتضى اى رجل اى قسم من اقسام الرجال اذ انقسموا رجلا رجلا واى رجلين
اى اى اقسام من اقسام هذا الجنس اذ اقسام رجلين رجلين واى رجال اى اى قسم
من اقسام هذا الجنس اذ اقساموا رجلا رجلا وكذا في اقل نحو زيد افضل رجلين اى
افضل اقسام هذا الجنس اذ اقسام كل قسم منه رجلا والريدان افضل رجلين اى افضل
اقسام هذا الجنس اذ اقسام كل قسم رجلين والريدون افضل رجال اى افضل اقسام
هذا الجنس اذ اقسام كل قسم رجلا فاعلم سواء اضفته الى المعرفة او الى الكثرة لتفضيل
صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده افرادا او ثنية ارجعا فلهذا لم يميز الريدان
افضل الرجلين لان الرجلين ليس لهما اجزاء مثل الريدين ثنية بل هو جبر واحد مثل
الريدين وحاء زيد افضل الرجال والريدان او الريدون افضل الرجال لان الرجال
يصح تخرينها رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجلا رجلا كالزيدين
ولا تنظر ان صاحب التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فقول
في زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فلهذا غلب
معناه انه افضل من كل رجل ورجل هو قسم من اقسام الرجال كما كان في الكثرة سواء
وكذا اى اثنين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او كثرة ملا يجوز اى الرجلين
هذان اذ ليس لرجلين اقسام كل واحد منها مثنى حتى يعين احد ثلث الاقسام ويحوز
اى الرجال هذا واى الرجال هذان اوهؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تخرينها افرادا
او مثنيات وجمعا (فان قيل فكيف جاز التعبير عن اشتراق الجنس باحد اجزائه
في الكثرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ولم يحرم مثل ذلك
في المعرفة (قلت لان السكر لا ينقسم في اصل الوضع بواحد بعينه فصح ان يعتبر به من
كل واحد واحد على البدل الى ان يقتضى الجنس تحقيقا بخلاف المعرفة فهنا انقسم
بعض الاجزاء وتيسر فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واى وافضل لا يستلزم
الاى جملة ذات اجزاء كما قلنا ولا يضاف الى ما يكون تجزؤه بالقطب نحو اى زيد وعمرو
ولا يزيد افضل زيد وعمرو فنكرر الجبرور بالعين فيهما فلاجل تكرار اسؤل جسه
في اى والمفضل في اصل نحو زيد وهذا افضل رجل وامرأة واى رجل وامرأة هما
وهذه واما قولهم اى واىك فالمراد به ايضا لكنهم قصدوا التخصيص على ان المراد انكم
والمحاطب اذ كان لا يدل عليه الضمير في ايتا فصرحوا بالتعيين فوجب اعانة اى براءة

خلق المعطوف والمعطوف عليه اذ لا يعطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور على شيء الا باعادة الجار فتكرر اى للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بينى وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال * فاني ما وياك كان شرا * فقيده الى القائمة لا اراها * وجاء مثله في الضرورة * ٣ اظلى و اظله * و اى معرب مع ان فيه اى معنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزوم و اضافة المراجعة بجانب الالفة المتضمنة للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله تعالى ﴿ يا ايها تدعوا فيه الاسماء الحسنی ﴾ اى اى اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث انصح من الحاق التاء كما يجيى في الموصول قال تعالى ﴿ باى ارض يموت ﴾ (قوله ولا يضاف اسم مسائل للمضاف اليه في العموم) اى لا يقال نحو كل الجميع ولا يجمع الكل فانهم متماثلان في العموم (قوله كيث واسد وحبس ومنع) مثالان للمخصوص الا ان الاول عين والثاني معنى (قوله عين الشيء) يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو وكما يقول عين زيد والفاكسي اعم من العين وقد اخل المصنف ببعض احكام الاضافة فلا بأس ان ندكرها (احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال * فهل لكم فيما الى فاني * طيب بما اعني * التماسي * حذيا * اى ابن حذيم فاذا حذف فالاولى والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى ﴿ واسئل القرية ﴾ وقد بترك عند سيوبه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء حمرة ولا يضاء شحمة اى ولا كل يضاء قال ولولم يقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفًا على عاملين مختلفين ولا يجوز عنده وعند غيره يجوز ذلك فلا يقدر مضافا وتقول ما مثل عبدالله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا يبيك يقولان ذلك اى ولا مثل اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضماع المضاف ههنا فيكون محذوف المضاف فيه وابقى المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبدالله لكان المعنى ما رجل هو مثلهما يقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى ما مثل هذا ولا مثل هذا يقولان ذلك وايضا لو كان معطوفا عليه لكان قد فصل بين المعطوف والمعطوف عليه المجرور باجنبي وذلك لا يجوز كما يجيى في باب العطف ولو كان ابيك في المسئلة الثانية عطفًا على اخيك لم يقل يقولان بل يقول وايضا لو لم يقدر المضاف في المسئلتين ه لكان الداخل عليه لا المزيمة لتأكيد النفي معطوفا على غير ما نسب اليه الحكم النفي ولا يجوز لانه تقول ما جاني زيد ولا عمرو ولا يجوز نحو ما جاني غلام زيد ولا عمرو بحر عمرو فاذا المجيى ليس منفيا عن زيد بل عن غلامه (واجاب المصنف عن الاستدلالات كلها بان مثل ههنا كناية وليس بمقصود فكأنه ممدوم يقال مثلك لا يفعل هذا اى تمت ينبغي ان لا تفعل وذكر المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يشهد المعنى لانه لا يمتنع حينئذ ان يكون المعنى مثلك لا يفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا يفعل هذا ولكن زيد يفعله لما كان الاخ مقصودا فكانهم قالوا ما عبدالله ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا يجيى انفسادات

٣ قال الراجز * يارب

موسى اظلى و اظله *

سلط عليه ملكا لا يرجه *

٤ (قوله التماسي) التماسي

الحاذق

٥ والى لعله بنى عندي

وابن حذيم طيب معروف

عندهم الا ان في بعض نسخ

الفصل بالميم

ه لم يحز لان الداخل عليه

لا المزيمة لتأكيد النفي

الذي في المعطوف عليه

انما يعطف على ما دخل عليه

الحكم النفي نحو ما جاني

زيد ولا عمرو لان المجيى

النفي دخل على زيد ولا

يجوز ما جاني غلام زيد

ولا عمرو بحر عمرو اذ

المجيى ليس منفيا عن زيد

بل عن غلامه نفسه

٦ التبت نحوه
٢ (قوله وقد جعلتني من خزيمة اصبا) حديثة بالحاء المهملة الفتوحة والزاء المكسورة اوله * فادرك ابقاء العرادة عليها * وقد التبت وسنده * امرتكم امرى يمرح الهوى * ولا امرى للمعصى الامضيعة * ادالم * لم يفسد الكريمة او شكت * حبال الهوينى
٣ بالفتى ان تنقطع * والهوينى المثنى على هيئة ٣ فيه ان تنقطا نحوه
٤ (قوله الاعلالة البيت) الاعلالة استثناء مقطوع اى لا تقبل منكم عطاء ولا خفارة ولكن زوركم بالخليل و السلاح هو للاعشى واوله * وهما كيكذب ظمكم ان لا اجتماع ولا زيارة * ولا برآة للبرى ولا عطاء ولا خفارة * الاعلالة آه قوله للبرى اى من كان بريئا لا يقعد برأته لان شر الحرب يممكم كلكم قوله ولا خفارة اى لازمة ولا عهد اى اذا غروناكم بطل ظمكم ان لا تعروكم ولا زوركم بالخليل و السلاح

الذكورة (قال بعضهم ان في هذا الجواب نظرا وذمت لانه وان كان المثل مقعما من حيث المعنى والنقص هو المضاف اليه لكن المعاملة لنظام مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول مثلى لا اقول ومثلك لا تقول باناء ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون (اقول اداء لفظ المفرد معنى المثنى والمجموع غير حرز في كلاهم كاتساء الاجناس فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرى من علامة التانيث بجري ٦ المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عن المضاف بالمضاف اليه اما التانيث فكما مر من قوله * مرا ايجالى اسرعت * واما التثنية فكقولك مامثل اخيك ولايك يقولان داك واما الجمع فكقوله * وماحب الديار شغفن قلبي * واما اداء القاطن الية معنى الخطاب فلم يجزى الا مع حرف الخطاب نحو يا زيد فمنهم لم يجزى مامثلت تقول بالخطاب كاجاز في المثنى مثل اخيك وايك يقولان وفي التانيث كقوله عليه الصلاة والسلام * ما رأيت مثل الجنة نام طالها * وقد يقوم المضاف اليه مقام المضاف في التذكير قال * يسقون من ورد البريص عليهم * بردى يصفق بالرحيق السلسل * اى ماء بردى وهى نهر فقال يصفق بالتذكير ويقوم مقامه في التانيث ايضا نحو قلت السارق فاندملت اى قطعت يده وفي العقل كقوله تعالى * وكمن قربة اهلكناها فعبادها أسا يانا اوهم قائلون * فقالهم (وقال الخليل يقوم مقامه في التكثير ان كان معرفة اصيف اليها مثل كما ذكرنا في المفعول الملقى في قوله فاذا له صموت صوت جاز برفع صوت الثاني اى مثل صوت جاز فاجاز ان تقول هذا رجل اخو زيد اى مثل اخو زيد (واستصغفه سيويه وقال لو جاز هذا جاز هذا قصر الطويل اى مثل الطويل وهو قبيح جدا وان قولهم قضية ولا يا احسن لهما فليعمل العلم المشتهر بمعنى كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا في فلا التبرئة وقد يحذف مضاف بعد مضاف وهم جرا لقيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله * ٢ * وقد جعلتني من خزيمة اصبا * اى ذا مقدار مسافة اصبع وتانيها حذف المضاف اليه فان كان المضاف ظمرا فيه معنى النسبة كقيل ويعد في الزمان وامام وخلف في المكان او مشبهابه في الابهام كبير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المحذوف فالتساء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قفا وعوض ومنذ وحيث كما يجزى في الظروف البينة جميع احكامها وان كان عطف على ذلك المضاف مضاف الى مثل ذلك الدوى سواء كان المضاف الاول من الظروف المذكورة كقيل وبعد زيدا ومن غيرها كقوله * يامن رأى عارضا اسرته * بين ذراعى وجهة الاسد * وقوله * ٤ * اغلالة اوبدها ساج قد الجرارة * لم يبدل من المضاف اليه تنوين ولم يمين المضاف لان المضاف اليه كالباقي بما يقدره الثاني هذا على قول المبرد ومذهب سيويه ان الاول مضاف الى الجرور والظاهر والثاني مضاف في الحقيقة الى ضميره والمقدر الاعلالة ساج اوبدها ثم حذف الضمير وجعل المضاف الثاني بن المضاف الاول

والمضاف اليه ليكون الظاهر كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا في باب النداء
 في ياتي تيم عدى (ومذهب سيويه في زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدأ الاول محذوف
 وهو متاخر لمذهبه ههنا) ومذهب المبرد اقرب لما يلزم سيويه من الفصل بين المضاف
 والمضاف اليه في السعة واما نحو ياتي تيم عدى فربما يتغير فيه لان الفاصل بلفظ
 المضاف ومعناه فكانه لافضل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف
 عليه ما ذكرنا وجب ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك في كل وبعض واذا وان
 كقوله تعالى ﴿ وكلا ضربنا له الامثال ﴾ ورفضنا بعضهم فوق بعض ﴿ واذا قطع
 كل وبعض عن الاضافة فلاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم
 يجوزوه وقد ينصب كلا على الحال نحو اخذ المسال كلا وذلك لكونه في صورة المذكر
 وان كان معرفة حقيقة لكونه بتقدير كاه وقد حكي الخليل في المؤنث كلتهن وليس
 مشهور وثالثها الفصل بين المضافين ﴿ اعلم ان الفصل بينهما في الشعر بالظرف والجار
 والمجرور غير عزيز كقوله للارأت ه سائيد ما استعبرت لله در اليوم من لاهما ﴿
 وقوله كان اصوات من ابعالهن بنا ﴿ او آخر الميس اقتاض الفرائج ﴿ وبغيرهما
 عزيز جدا نحو قوله تمر على ما ستمر وقد شفت غلائل عبدالقيس منها صودرها ﴿
 (وحكي ابن الاعرابي هو غلام ان شاء الله ابن اخيك وقد يفصل في السعة بينهما قليلا
 بالقسم نحو هذا غلام والله زيد وذلك لكثرة دوره في الكلام وقد جاء في السعة الفصل
 بالمفعول ان كان المضاف مصدرا والمضاف اليه فاعل لاه كقراءة ابن مامر ﴿ قتل
 اولادهم شركائهم ﴿ وهو مثل قوله فزججتها بمرجة زج القلوص ﴿ ابي مزاده
 وقوله تنفي يادها الحصى في كل هاجرة ﴿ نفى الدراهم نقاد الصياريف ﴿ عند
 من روى ينصب الدراهم وجرت نقاد (وانكرا كثر النجاء الفصل بالمفعول وبغيره في
 السعة ولا شك ان الفصل بينهما في الضرورة بالنظر ثابت مع قلته وقبحه والفصل
 بغير الظرف في الشعر اقبح منه بالظرف وكذا الفصل بالظرف في غير الشعر اقبح منه
 في الشعر وهو عند يونس قياس كافر في باب لاء التبرئة والفصل بغير الظرف في غير
 الشعر اقبح من الكل منعولا كان الفاصل او ميسا وغيرهما فقرأه ابن عامر ليست بذلك
 ٧ ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب اليه بعض الاصولين ﴿ قوله (واذا اضيف
 الاسم الصحيح والمحق به الى ياء المتكلم كسر آخره والياء مفتوحة او ساكنة فان كان
 آخره الفانتت وحذيل تقلبها لغير الثنية ياء وان كان ياء ادغمت وان كان واوا قلبت ياء
 وادغمت وفتحت الياء الساكنين (قوله الاسم الصحيح) الصحيح في اصطلاح النجاة ما حرف
 اعرابه صحيح كهمرو ووعد وزيد ويعني بالمحق به ما آخره ياء او واو قبلها ساكن كظبي
 ودلو ومدعو وكرمى وآبى ومعنى احاقه بالصحيح اعرابه بالحرركات الثلاث كالصحيح واما
 احتملها لان حرف العلة يخف النطق به وان كان متمكنا اذا سكن ما قبله كما يخف النطق به
 اذا سكن هو نفسه (قوله كسر آخره) انما يلزم ما قبل ياء المتكلم الكسر دون الضم والقح
 ليناسبه ولهذا جوز هذيل قلب الف المقصور ياء وان كان الالف اخف من الياء فقالوا

ه (قوله سائيد) اسم
 جبل
 ه بعده * تذكرت ارضا
 بها اهله * اخوالها فيها
 واعمالها * اى تذكرت
 ٦ قليل نفعه

٧ منع الرضى تواتر
 القراءات السبع موافقة
 للبخارى في هذه الزلة
 وجهور الحقيقين ذهبوا
 الى ان القراءات السبع
 متواترة ذكر ذلك المولى
 التفازاني في شرحه
 لكشاف

ففي ولدها قالوا في الاصح في قلب الواو ياء كايحي (قوله والياء متوحدة او ساكنة)
يعني الياء اللاحقة للصحيح والمحق به واما الياء اللاحقة لغيرها متوحدة لساكنين
كايحي وقد تقدم في باب المادى الخلاف في ان اصلها السكون او النسخ ونحو ذلك
الياء قليلا في غير المادى ايضا كما تقدم هناك (قوله فان كان آخره السا) يعني ان لم يكن
الاسم صحيحا ولا ملحبا به فلا يخلوا آخره من ان يكون السا او واوا او ياء والالف تمت
في الة المشهورة افصحها لثنية كانت كسلاى او لا كفتاى وحلاى ومقراى وهديل
تجر قلب الالف التي ليست لثنية ياء كما هم للاروا ان الكسر يلزم ما قبل الياء فتسبب
في الصحيح والمحق به وراوا ان حرف الميم من جنس الحركة على ما ذكرنا في اول الكتاب
ومن ثم مات من الحركة في الاعراب جعلوا الالف قبل الياء كالنخبة قبله فغيروها
الى الياء ليكون كالسكر قبله واما الالف النية فغيروها لثلاثين الرفع بعمره بسبب
قلب الالف واما في المتصور فالرفع والصب والجر لثني بعضها بعضا لكن لاسباب
قلب الالف ياء بل لو اقيمت الالف ايضا لكان الالباس حاصلا (فان قيل فكيف الواجب
على هذا ان لا يقلب واوا الجمع في جاني مسلوى ياء لثلاثين الرفع بغيره) قلت بينهما
فرق وذلك ان اصل الالف عدم انقلاب قبل الياء لخفتها كما هو الثنية المشهورة الفصحى
واما حور هديل قلبها لامر استحسانى لا موجب عندهم ايضا فالاول تركه اما ادى
الى اقبس بخلاف قلب الواو في مسلوى فانه لامر موجب لقلب صدام الجمع وهو اجتماع
الواو والياء وسكون اولهما ولا يترك هذا الامر المنطرد اللازم لالباس بمرضى
بعض المواضع الا ترى انك تقول مختار ومضطر في النازل والمنفعل معا وقد جاء في
الشعر قلب الالف ياء مع الاسافة الى كاف الضمير قل يا ابن اليرير ٣ طالا عيكا
وطالما غيت الكا لصبرين بغير عيكا (قوله وان كان ياء) اي ان كان آخر الاسم ياء
ودلت في المقصود نحو قاضى وفي المتن والجمع نصب وجرا نحو مسلمى ومسلمى (قوله
وان كان واوا) ودلت في المجموع بالواو واليون رفعوا ما قبلت الواو ياء لان قياس
لنهم كايحي في الصريب اذا اجتمعت الواو والياء وسكت اولهما قلب الواو ياء
وادعام اولهما في الثانية واعلم بقياس كراة لاجتماع المتسارين في الضمة اي ان
يخفف بالادعام قلب اولهما اي الواو الى الاخف اي الياء وسهل امر الادعام
تعرضه لساكن الاول وتقلب الواو ياء سواء اولها لا كفى او ثانيا كسيد واسلم
طوى وسيد فادحصل الادعام فان كان قبل الياء الاولى ضمة بقيت على حالها لخفتها
نحو مصطفى واعلى في مصطفون واعلون وان كان قبلها ضمة فان لم تزد الى ليس
وزن بوزن وجب عليها كسرة الياء كاني مسلمى وسهل ذلك قربها من الاخير الذي
هو محل التعبير فلهذا لم تقلب في ميل وميل وايضا فانهم لما تروا في التخييف في نحو
مسلمى بالادعام تنموه بقلب الضمة كسرة بخلاف ميل وان ادى الى الباس مات بخير في
قلبها كسرة وبقائها نحو في جميع الوى اديشته فعل بقل (قوله وقفت الياء
لساكنين) يعني اذا كان قبل ياء الضمير الياء او واوا ساكنة فلا يجوز فيها السكون

٣ قوله (طالا عيكا)
وطالما عينا (المعنى
مقصود من صدر عصى
بالسيف اذا صرب به
عن الكسر ثعب وعينه
وعنى بكذا

ولامسلي كل ذلك المعروف فلما صارت الساماني هي عين في مشمة ملاعرامة وما
 قل الياء الاخرى في الاسماء الستة مكرورة فكثر الاء في في وتنبال في وفي وم
 رد في جمع حالات الاصابة قال كالحوت لا بر وفي شيء يتقمه في يصبح طمان وفي
 الثمرة في والاول اصح وافصح لان على الحاجة الى ابدال الواو مما بعد القطع
 من الاصابة هي حروف سقوط العين الساكنين ولاساكنين في حال الاصابة اذ لا يوس
 في المصاف فالاولى ترك ابدالها مما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو قال فيهما عشا
 في في من فونما في على السامع العاوي اشد رحام في وهو جمع بين الدل والمذل
 منه ومكلف بعضهم معدرا ما قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على اللام قدمت على الراء
 واما اصابة الاء غيراه المسك فالاخرى فيها اعرابه بالحروف كما ذكرنا وحام ريد
 كامر (واما الاء في الناقية فلها احوال ثلاثة احوال احدها القطع عن الاصابة والآخرى
 فيها حذف لامها وقد نسب في بعضها كبحي في ذكر لنا انها واثبتها الاصابة الى
 غيراه المسك والآخرى اذا في ابوك واحول جعل لامها اعراما وفي حم وهو حذف
 اللام كايحي في لغاتها واثبتها الاصابة الى ماء المسك (قال الجمهور بحذف اللام
 اذ ردها في حال الاصابة الى غيراه المسك اما كان لعرض جعلها اعراما والاعراب
 لا يسهروا في المصاف الى ياء المسك فلامه في لدها معها (واحار الرديسا على الاصابة
 الى غير ياء التكميل واللام في لرسها كما فعل منه ان يمش وان مالت وفي اح وان
 قطع كما فعل جاران الله والمصنف ولا ردها الزم الياء لما قلنا في في على الاصح وشبهه
 قول الشاعر واني مالت دوا الحار مدار في واحب ما به يحتمل ان يكون في جملة
 مصاف الى الياء اذ يقال في اب ابون قال في ثنتين اصواتا في يكون وعدا لاسما في
 كما فعل في اح احوال قال في وكنت لهم كثر مني الاحياء والمذهب لا يثبت للثلاث
 في قوله (واد قنعت قل احزاب وح وهو وفي وقع الماء افصح منها وما
 حم مثل بدوح ودلو وعسا مطلقا وجاء في مثل يد مطلقا ودو لا يضاف الى معمر
 ولا يقطع (في اعلم ان في اب واح اربع لغات وفي اح حامية فاللغات المشتركة ان يكونا
 محذوفين اللام مطلقا اي مصافين ومقطوعين فكونان كيد قنيتهما انان واحان
 والجمع ابون واحون كامر والثالثة ان يكونا مقصورين مطلقا كعصى والماله ان يكونا
 مشددين العين مطلقا مع حذف اللام والرابعة هي اشهرها حذف اللام والاعراب
 على العين مقطوعين واعرانها بالحروف مصافين والائمة المحصنة ما حو كدلو
 مطلقا (وفي حم ست لغات احدى منها بالافصح فالافصح على الترتيب اولاهما اعرابه
 بالحروف في الاصابة الى غير الياء ويقصده حال القطع عنها واعرابه على العين وثانها
 ان يكون كدلو مطلقا في الاصابة والقطع والثالثة ان يكون كعصى مطلقا والرابعة
 ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كعص مطلقا والسادسة ان يكون كرشا
 مطلقا (واما هي فيه ثلاث لغات اشهرها القصص مطلقا كيد ودمها الاعراب
 بالحروف في حاله الاصابة الى غير الياء والقصص في غيرها والممكن هي المشهورة

٨ قوله (اشد رحام)
 جمع رجة وهي المحارة
 الصميمة

زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها ايضا الزجاجي فيها وثالثها
 تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة نحو قوله ﴿ رحمت وفي رجلك
 ما فيها ﴾ وقد بداهنتك من المأثر ﴿ فلا ضرورة وليس بلفظة رابعة ﴾ (وفي فم لغات
 اشهرها وافصحها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير الياء وقبح الفاء مع خفة الميم
 حال القطع وابدال الواو ياء عند الاضافة الى الياء والثانية والثالثة والرابعة ثم مثلت
 الفاء بمذوف اللام نسبيا على المقام ابدال الواو ميما وتليث الفاء بناء على ان الواو التي ابدل
 منها الميم تقلب في حالة الاضافة الفاء ياء فيكون الفاء في الحالات الثلاث اذن مثلثا
 للاعراب فيحوز ثلثيها في الافراد لغير الاعراب ايضا والخامسة والسادسة والسابعة
 فامثلت الفاء مقصورا مطلقا وكأنه جمع بين البديل والمبدل منه او الميم بدل من اللام
 قدمت على الدين كما مر فيكون قوله ﴿ فويهما منى فواو الثامنة والتاسعة ثم مشدد الميم
 مطلقا ومضموم الفاء ومفتوحها قال ﴿ حتى اذا ما خرجت من فم ﴾ قال ابن جني هو
 للضرورة وليست بلفظة وكان الثمين بدلان من العين واللام والجمع اقام العاشرة اتباع
 الفاء للميم في حركات الاعراب نحو هذا ثم ورأيت ذوا نظرت الى ثم وكأنه نظر فيها
 الى حالة الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاهمه ايضا حرف اعرابه فيقال
 مرؤ ومرأ ومرء وعين امرء وابنه تابع لحرف الاعراب اتفاقا ﴿ وفي فم ثلاث لغات
 القصر كعصى والتضعيف كدس وحذف اللام مع تخفيف العين وهو المشهور كبد ﴿ قوله
 وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة
 الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم ارادوا مثلا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم
 يأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو وضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما
 كان جنس المضمرات والاعلام بما لا يقع صفة كيجبي لم يتوصل بذو الى الوصف بهما
 وان كان بعد التوصل يصير الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء
 الاجناس التي هي نحو الضرب والقتل فانها وان لم تكن مما يوصف به الا انها من جنس
 ما يقع صفة اي اسم الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف به
 والمضاف اليه ضميرا وعلم لم يميز قيامهما مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل
 على محمد وذويه فشاذا كان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله ﴿ فلا اعني
 بذلك اسفليكم ﴾ ولكني اريد به الذوينا ﴿ شاذا ان ذلك لا جرائه يجري صاحب
 واما قولهم ذوزيد وذوي الالهي فانما جاز لتأويل العلم بالجنس اي صاحب هذا الاسم
 واصحاب هذا الاسم ﴿ قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل بفتح الفاء والعين
 الافوك كما ذكرنا فكان قياسها ان تكون في الافراد مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها
 وصار اعرابها معها بالحروف كما مر في اول الكتاب ولم تكن فيها مقصورة حلوها
 في ترك القصر مفردات على حال الاضافة اما كون اخ واب وحم مفتوحة العين فليجوز
 على افعال كبراء وآماء واجباء لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما
 ذو ولا دليل في ادواء على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا

٩ يخرج هذه الاشياء بان ذلك ان اعراب الاسماء كالرفع والنصب والجر لها مقتضيات لاجلها ثبتت كل نوع من الاعراب فتقتضى نوع الرفع في الاصل الناعلية وكون الاسم مبتدأ وكونه خبرا ثم كونه قائما مقام الفاعل في نحو ضرب زيد وكونه خبرا ان والاثيرة اذ هذا الكون يشابه الخبر ان الفاعل لانه بصيربه ثاني مطلوب ان والاعمالين على الفعل الفرعى وكذا كونه اسم ما الحيارية اذ هذا الكون يشابه الفاعل اعني اسم ليس ومقتضى نوع النصب في الاصل المفعولية ثم كون الاسم اسم ان والاثيرة اذ هذا الكون يشابهان المفعول اذ به يصير الاسم اول مطلوب ان والاعمالين على الفعل الفرعى والعمل الفرعى للفعل نفس المفعول قبل رفع الفاعل وكذا كونه خبرا كان وخبر ما اذ هذا الكون يصير قائما مقام المفعول اذ كان المفعول مطلوب ثانيا بعد ان شاعل فهدد حيز ٢٩٨ في الاخبار مطلوبة ثانية بعد ما هو وكما غفل

كموض واحوانى وبيت وايات ودليل تحريك عينه مؤثمة اعني ذات واسمها ذوات كناية لقولهم في مشاهد ذواتا خذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العرب لقلت في المؤثمة ذية كلية (وقال الخليل وزن ذوفعل بالسكون واللام محذوفة في جميع متصرفات دو الا في ذات وذواتا) وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل ولله قل ذلك لقلة آتاه واما هو فانه لم يسمع فيه اهتاء حتى يستدل به على تحريك عينه ومؤثمة وهو هة بالتحريك لا يدل على تحريك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنها لكن لما حذف اللام قطع العين لان ما قبله تاء الثابت لا بد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون كثرات واما فوق فاصله فهو يسكون الواو كذا كرنا اذ لا دليل على حركتها واهواء لا يدل عليها كالايدل اذ هو ولام فوق هاء لقولهم اهواء وفوقه ولام ذواته لان عينه واوبدل ذواتا وذوات واذواء وباب طويتا كثر من باب اتوة والجل على الاكثر اولى اذا اشتبه الامر ولام اب واخ وحمن وهن واولقوله ايوان واخوان وحوان وهزان واخوة واخوات واما هنية في هنية فلان لانه ذات وجهين وكذا الامر حم فديكون همزا كيتين (قوله التوابع كل ثان باعراب سابقه من جهة واحدة) قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدأ وكل ما اصله خبر المبتدأ كخبري كان وان واخوانهم واثيل الحال وثاني مفعول اعطيت (قوله باعراب سابقة) اي مع اعراب سابقة يخرج الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعول طئت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا والتمييز عن المنصوب كفتجبرنا الارض عيوبنا (قوله من جهة واحدة) قال المصنف ٩ يخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدأ من جهة كونه مبتدأ وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهى كونه خبر المبتدأ وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثاني من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول في ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثاني من جهة كونه حالا

اعني الاسماء وكذا كون الاسم حالا او تمييزا او مستثنى اذ به يصير الاسم وصلة كالمفعول ومفعولية المفعول الاول من باب اعطيت غير مفعولية المفعول به الثاني لان مفعولية الاول لكونه محمولا على ملايسة الثاني فهو ملابس ومن ثم فيه معنى الناعلية فريد في اعطيت زيدا درهمين وكسوة زيدا جبة واضرت زيدا عمرا محمول على العطاء والاكتساء والضرب ومفعولية الثاني لكونه ملايسا فالدرهم معطو اي مأخوذ والجنة مكتساة وعمرو مضروب وكذا مفعولية اول مفعول

علت بخلاف مفعولية ثانيهما لان مفعولية الاول لكونه مضافا اليه المفعول الحقيقي لعلت ومفعولية (وكذا) الثاني لكونه متضمنا للمفعول الحقيقي له كما هو في باب المفعول به ومقتضى نوع الجر كون الاسم مضافا اليه معنى نحو مررت بزيد وعلام زيدا ومشاهاها للمضاف اليه معنى كضارب زيد وحسن الوجه فين بهذا ان انتصاب اول مفعول علت واعطيت من جهة غير جهة انتصاب ثانيهما وكذا انتصاب الاول والثاني في ضربت زيدا مجردا وفجرتنا الارض عيوبنا اذ انتصاب الاول للمفعولية وانتصاب الثاني لشبه المفعولية واما انتصاب منصوبي لغيت زيدا الطريف ومنعوني لغيت زيدا وعمرا وغير ذلك من التوابع فن جهة واحدة وهى كونها ملقيين وينتقض هذا الحد بالخبر داخل خبر نحو زيد عالم فاضل وعلت زيدا فاضلا حليا وبالحال بعد الحال نحو وقع مذموما محذولا وبالمستثنى بعد المستثنى نحو جاني ه

منه القوم الأزيد إلا أن الثاني في الجميع بأعراب سابقة من جهة واحدة يدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا
التأكيدها وعطف النسق لأن كل واحد منها ثان للتبوع كالتابع الأول وقوله كل ثان فيه نظر لأن المطلوب في الحد بيان
مأخذه الشيء لا حصر جميع مفرداته وأما الكلام آه فنحن ٣ (قوله وفيه نظر لأن ارتفاع المبدأ والخبر من جهة
واحدة) العامل فيهما كما هو المشهور هو الابتداء أعني التجريد عن العوامل العقلية للاستناد وهذا المعنى من حيث أنه
يقتضي مستنداً إليه صار ماعلاً في المبدأ ٢٩٩ ومن حيث أنه يقتضي مستنداً صار ماعلاً في الخبر فليس ارتفاعهما

بالعامل المذكور من جهة
واحدة وكذا طائفت من
حيث أنه يقتضي منفوفاً
فيه ومنظوفاً على ما في مفعوليه
فليس انتصابهما بالعامل
من جهة واحدة وكذلك
نحو ضربت زيدا مجرداً
من حيث أنه يقتضي محلاً
يقع عليه و هيئة له
في حال وقوعه عليه عمل
في معموليه فليس الجهة
واحدة وقس على ذلك
مأخذه

٤ عدة في الكلام نسخ
٥ (قوله وان قلنا بتغير
الجهات بسبب تغير اسم
كل واحد) لا بد من تغير
الجهات بتغير الأسماء
بل بتغير تعلقات العوامل
بالمحولات كما بينا وفي نحو
قوله جاءني زيد الظريف
لم يتغير تعلق العامل بهما
بل هو من حيث أنه
يقتضي مستنداً إليه عمل
فيهما معاً وما قوله ثم نقول

وكذا في بحرنا الأرض هو نا ك انتصاب الأول من جهة كونه مفعولاً به والثاني من
جهة كونه تمييزاً (٣) وفيه نظر لأن ارتفاع المبدأ والخبر من جهة واحدة وهي كونهما
٤ عد في الكلام كالتبوع في أول الكتاب وانتصاب الأسماء المذكورة من جهة واحدة
وهي كونها فضلات ٥ وان قلنا يتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الأول
والثاني قلنا ان نقول ارتفاع زيد في جاءني زيد الظريف من جهة كونه فاعلاً وارتفاع
الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقي التوابع ثم نقول الأخبار المتعددة لمبدأ
نحو هو الغفور الودود الآية وكذا المستندات في نحو علت زيدا ماعلاً عاقلاً ظرفياً
وكذا الأحوال المتعددة نحو هو فقيد مذهب وما أخذ ولا يترك وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو
جاءني القوم الأزيد إلا أن الثاني في الجميع بأعراب سابقة من جهة واحدة يدخل في قوله ثان النعت الثاني وما فوقه وكذا
التأكيدها والتكرار وعطف النسق المتكرر لأن كلامنا ثان للتبوع كالتابع الأول (وأما
الكلام في عوامل التوابع فبقي تفصيل أمال الصفة والتأكيد وعطف البيان ففيها
ثلاثة أقوال) قال سيديويه العامل فيها هو العامل في التبوع وقال الأحفش العامل فيها
معنوي كافي المبدأ والخبر وهو كونها تابعة (وقال بعضهم إن عامل الثاني مقدر من جنس
الأول ومذهب سيديويه أولى لأن المنسوب إلى التبوع في قصد المتكلم منسوب إليه مع
تأخذه فان الجاني في جاءني زيد الظريف ليس في قصده منسوباً إلى زيد مطلقاً بل إلى زيد
المفيد بقيد الظرافة وكذا في جاءني العالم زيد وجاني زيد نفسه فلما انتخب على التابع
حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والتبوع معاً كقوله منسوب إليه وكان الثاني
هو الأول في المعنى كان الأول انتصاب عمل المنسوب عليهما معاً تطبيقاً للفظ بالمعنى أما
إذا قلت جاءني غلام زيد فالمنسوب إليه وإن كان الغلام مع زيد إلا أن الثاني ليس هو الأول
معنى فلم يعمل العامل فيهما معاً وجعله معنواً كما ذهب إليه الأحفش خلاف الظاهر
إذا العامل المعنوي في كلام العرب بالنسبة إلى العقلي كالأشياء النادرة فلا يحمل عليه المتنازع
فيه وتقدير العامل خلاف الأصل أيضاً فلا يصر إلى الأمر الخفي إذا أمكن العمل

الأخبار المتعددة آه فجوابه أن ليس شيء مما ذكرنا ثانياً رتبة بل تعلقاً فقط والمراد ما هو أن يستحق سابقه تقدماً
عليه رتبة ليكون ثانياً كاملاً مستحقاً لكونه ثانياً ومن قال إن الرفع علامة العمدة والنصب علامة الفضلة فله أيضاً
أن يبين تعدد الجهات في الحمد والفضلات فإن كون الشيء عمدة من حيث كونه مستنداً إليه جهة مغايرة لكونه عمدة من
حيث كونه مستنداً وكونه فضلة من حيث أنه وقع عليه الفعل جهة مغايرة لكونه فضلة من حيث أنه وقع فيه الفعل

بالظاهر الجلي (واما البدل فالاخفش والرماني والفارسي واكثر التأخرين على
ان العامل فيه مقدار من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع فتحقوله تعالى
﴿وجعلنا من يكفر بالرحمن ليوثهم﴾ وغير ذلك من الآي والاشعار واما القياس فلكونه
مستغلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقتها للبدل منه تعريفا وتكثيرا (والجواب
عن الاول ان ليوثهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل وهو جعلنا تكثيرا مكرر
وكذا في غيره (فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال
لان الجار والمجرور ليس يشتمل على الجار والمجرور بل البيت مشتمل على الكافر وكذا
في قوله تعالى ﴿ولذين استضعفوا لمن آمن منهم﴾ من آمن بعض الذين استضعفوا (فلما
للميم يحصل من اللام قائمة الالات أكد جازلهم ان يجعلوه كالعدم ويسمونه بدل الاشتمال
نظرا الى المجرور ولا تكرر في اللفظ في الدل من العوامل الاحرف الجبرل كونه كيمض
حروف المجرور (والجواب عن القياس ان استقلال الثاني وكونه مقصودا يؤيدان
بان العامل هو الاول لا قدر آخر لان المتبوع ادن كالمسايق فكان العامل لم يمل
في الاول ولم يشاركه بل عمل في الثاني (ومذهب سيديو والمبرد والسيدي والزمخشري
والمصنف ان العامل في الدل هو العامل في المبدل منه اذ المتبوع في حكم الطرح فكان
عامل الاول باشر الثاني هذا واستعرف في باب عطف البيان انه في الحقيقة هو البدل
فيحكمه فيما ذكرنا حكم البدل (واما عطف النسق فثلاثة اقوال (قال سيديو
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف (وقال الفارسي في الايضاح الشري
وابن جني في سر الصناعة ان العامل في الثاني مقدار من جنس الاول كقوله يا زيد وعمر
واقول لادليل فيه اذعلة البناء في الثاني وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع
عدم المانع من البناء كما كان في يا زيد والحارث اعني اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع
بجامته حرف الداء التثني لبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف الداء باشر الثاني
لان بقدرله حرفا آخر واستدل ايضا بقوله قيام زيد وعمر وقيل الرض الواحد
لا يقوم بمجلين (والجواب ان القيام ههنا ليس بمرض واحد بل هو مصدر والمصدر
يصح للقليل والكثير بلفظة الواحد والمراد ههنا القيام بقرينة قوله وعمر وكذا
لا جدله في قام زيد وعمر واذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل
مقدر الواجب تعدد الغلام في جامتي غلام زيد وعمر وهو متحد ولكن معنى كل شاة
وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها بدرهم والرادهما معا بدرهم وايضا لم
يبح يا زيد والحارث ولم يبح ما زيد قائما ولا عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ
لا يجوز تقدير ما وليس بعد لا وايضا لم يبح زيد ضربت عمرا واحدا اذ بقي خبر البناء
بلا ضمير مع كونه جملة (وقال بعضهم العامل حرف العطف بالناية وهو بعد لدم
لزمه لاحد التبيين كما هو حق العامل وقائمة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على
المتبوع دون التابع عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال
العامل فيها هو الاول هذا وانما قدم المصنف العت على سائر التوايع لكون اسمته

٦ كالجبر من المجرور
وكيمض حروفه لشمه

٧ قوله (وينتقض حده) لا انتقاض بهذه الاسماء لان المراد مادل على ذات ما هي مهمة لانعين فيها باعتبار معنى معين
ولما اعتبر في مفهومه المعنى المعين علم ﴿ ٣٠١ ﴾ انه القصد الاصلى ولما اكتفى في الذات بالابهام علم انه ليس

كذلك ونحو القتل قد
اعتبر فيه تعين الذات لان
معناه مكان فيه القتل لا
شيء فيه القتل

٢ قوله (قال والوصف

الخاص تابع يدل على معنى
في متبوعه مطلقا آه) قد

ذكر المص في بعض

نصائفه ان ما يذكر في

تحديد الالفاظ يراد انها

تذكر للدلالة عليه وضعا

فاذا قيل المفعول به ما وقع

عليه فعل الفاعل يراد انه

ما ذكر لي دل على ذلك فلا

ينتقض حده بنحو زيد

ضربه فعلى هذا يكون

معنى قوله تابع يدل على

معنى في متبوعه انه تابع

ذكر لي دل على ذلك فلا

ينتقض بما ذكره لان

علمه انما ذكر لي دل على

الاعجاب لا لي دل على معنى

في متبوعه

٣ قوله (نحو برجل قائم

ابوه) كان المص نظرا الى

ان يكون برجل قائم الاب

معنى فيه وان كان اعتبارا

٤ قوله (اذكهم في جاني

القوم كلهم آه) الظاهر

ان لفظ كلهم انما ذكر لي دل

اكثر قوله (العت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا) قال في شرح المنفصل
الصفة تطلق باعتبارين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية جرى
تابعا ولا يدخل فيه خبر المبتدأ والحال في نحو زيد قائم وجاء في زيد راكبا اذ يقال هما
وصفان ونعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو جاني رجل ضارب
(قال حد العام مادل على ذات باعتبار معنى هو المقصود ٧ وينتقض حده باسم الآلة
والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دالا على ذات وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل
هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر ثم سألت نفسه وقال ان اسماء الاجناس
كلها تدل على ذات باعتبار معنى وليست بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار
الذكورة والانسانية (قال والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء
الاجناس المقصود بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات (ولقولنا ان يمنع
في الموضعين اى في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء الاجناس ان
المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نسلم اذ قصد الواضع بوضع رجل
ذات فيها معنى الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود الذات سواء كان المعنى ايضا
مقصودا معها او لا فلا يتبعك لان الصفات ايضا اذا تكررت مجردة من متبوعاتها
فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع المعنى المتعلق بها وكذا اذا تكررت مع متبوعاتها
لان معنى ضارب ذو ضرب ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات
ولولم يدل الاعلى المعنى لتكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن (ثم تقول قولك
في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد الصفة العامة مادل
على ذات باعتبار معنى وكيف تدل بالوضع على الذات مع ان المقصود بها ليس ذاتا
وهل دلالة اللفظ على شيء الاعم المقصد بذلك اللفظ الى ذلك الشيء وان قال المراد
بالقصد المقصد الاعم فان نحو ضارب وان دل على الذات الا ان المقصود الاعم به
الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها هذا اللفظ (فلتان يمنع ان المقصود الاعم
من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان يدل عليه تركيب ض رب فابصغ منه هذه الصيغة
الخاصة لا للدلالة على ذات يقوم بها ذلك المعنى وكذا نحو المضروب والمحبوس
فانه موضوع لذات مطلقة يتبع عليها الضرب والحبس ٢ قال والوصف الخاص
تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا (قال تابع) يدخل في تابع جميع التوابع ويخرج منه
خبر المبتدأ والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع (وقولنا يدل على معنى في متبوعه)
يخرج عند ما سواه (قلت يدخل فيه البديل في نحو قولك اعجبني زيد معناه ولو قال يدل على
معنى في متبوعه او متعلقه لتكان اهم لدخول ٣ نحو برجل قائم ابوه فيه (ثم تقول اما
خروج البديل وعطف البيان وعطف النسق والثأ كيد الذي هو تكرير لفظي
او معنوي نظائر واما التأ كيد المفيد للاحاطة فداخل في هذا الحد ٤ اذكهم في جاني

على احاطة المجي للقوم واما كون القوم مشعولا المجي فامر لازم لا معنى مقصود
اصلي فلفظ كلهم يدل على ٧ حال النسبة قصدا لاعلى معنى في متبوعه وان فهم منه ذلك ضمنا ٧ احاطة نسخ

القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم (فان قل شرط هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من التبوع والشمول يفهم من القوم وكذا في جاء في الزيدان كلاهما) فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في قوله تعالى في نفخة واحدة والمئين اثنين نعمنا (قوله مطلقا) فتدبره اخرج الحال في نحو قولك ضربت زيدا بجردا فان مجردا دال على معنى في زيدا لكن لا مطلقا بل مقيد بحال الضرب (اقول قد خرج الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس بأعرب سابقه من جهة واحدة هذا) ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء اشتمل تابعا او لا بان نقول هو اسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعة ٦ لكل ما يخص صاحب قولا اسم يخرج الحمل الاسمى والفعلية وان صح وقوعها نعمنا تابعا في نحو جاني رجل ضرب ابوه او ابوه ضارب وقولا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو جاني رجل ثلاثة لان وضعها لجرد العدد وكذا سائر المقادير نحو عندى زيت وطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل امد او لانيح زيدا سد فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا يخرج نحو صوم وعدل في رجل صوم وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة الخاصة كما يجيء فيقال ان امد وصوم في برجل امد ورجل صوم مفعلة وكذا نحو اى رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الالتي تشمل فان نحو قلته لا يدل على معنى في شئ بل مدلوله نفس متبوعه وقولا غير الشمول يخرج الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفته وجاء في القوم ثلاثتهم عند التبيين كما مر في الحال ادكل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اى جميعها او جميعهم وقولا وصاحبه يخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولا صحيح التبعة يخرج هذه الاسماء لانها لم توضع صحيحة التبعة لغيرها بل لوجرت صفات في بعض المواضع نحو رجل منقب فليس ذلك من حيث الوضع كعمار في مررت برجل حمار وقولا لكل ما يخص صاحب يخرج اسماء الاجناس فانها لا يصح ان تتبع بالوضع الا اللهم قلنا دالة على معنى في نحو هذا الرجل وابها الرجل ومع هذا فهي اسماء لصفات عامة وكذا يخرج اسم الاشارة لخصوصه كما يجيء ببعض الموصوفات ويدخل في قولنا صحيح اشعبة الحال وخبر المستأ وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيد عالم والعالم زيد فانها صفات وان لم تتبع شيئا لكنه يصح تبعها وضفا ٧ (ونقول في حد الوصف الخاص اى التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه مطلقا فيدخل فيه التابع في نحو هذا الرجل ورجل اى رجل ورجل عيسى ورجل حسن وجهه ورجل حمار وغير ذلك ويخرج البذل في نحو اعجبني زيد بعه في قوله (وفائدة) تخصيص او توضيح وقد يكون لجرد التاء او التزم او التأكييد نحو نفخة واحدة ومعنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في الكرات وذلك ان رجل

٥ قوله (اقول قد خرج آه) هذا كلام صحيح والمصنف معترف به لكنه يجعل ذلك احترازا للدفع الوهم بناء على اشتراك الحال مع البعت في الدلالة على هيئة الذات واعتراهما في التثنية والاطلاق ونظير هذا الاحتراز قد وقع في تعريف الفاعل لكل ما يماثله تعريفه وتذكيرا لنفخة

٧ وصفا لنفخة

في قولك جاءني برجل صالح كان بوضع الواضع احتمالا لكل فرد من افراد هذا النوع
فلذلك صالح قلت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح عندهم رفع الاشتراك الحاصل
في المعارف اعلا ما كانت اولاً نحو زيد العالم والرجل الفاضل (قوله وقد يكون لجرد
النساء) لفظة قد التي هي لتقليل في المضارع مؤذنة بان مجيئه لجرد النساء او الذم
او التوكيد قليل وانما يكون لجرد النساء او الذم اذا كان الموصوف معلوما عند المخاطب
سواء كان مما لا يشرب له في ذلك الاسم نحو ﴿ بسم الرحمن الرحيم ﴾ اذا لا يشرب له
تعالى في اسم الله ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم او كان مما له شريك فيه نحو اتاني
زيد الفاضل العالم والفاسق الخبيث اذا عرف المخاطب زيدا الا في قبل وصفه وان كان له
شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف لتأكيده اذا اذ الموصوف معنى ذلك
الوصف مصرحاً بالتضمن نحو ﴿ فتيمة واحدة واليهين اثنين ﴾ فان كان ذلك المعنى
المصرح به في المتبوع شمولاً واحاطة فالتابع تأكيده لصفة نحو الرجلان كلاهما والرجال
كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى ﴿ الين اثنين انما هو الله واحد ﴾ وان كان
معنى التابع معنى المتبوع سواء بالمطابقة فالتابع تأكيده تكرير نحو الرجل نفسه وزيد
زيد وقد يسمى لجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير ﴿ قوله ﴾ ولا فرق بين ان يكون
مشقاً وغيره اذا كان وضعه لقرض المعنى عموماً مثل مجيئ وذى مال او خصوصاً مثل
مررت برجل اى رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد هذا) قال في الشرح يعنى ان معنى
النتع ان يكون تابعاً يدل على معنى في متبوعه فاذا كانت دلالة كذلك صح وقوعه
نفساً ولا فرق بين ان يكون مشقاً او غيره لكن لما كان الاكثر في الدلالة على المعنى في
المتبوع هو المشتق نوه كثير من التحويين ان الاشتقاق شرط حتى تأولوا غير المشتق
بالمشتق هذا كلامه ﴿ اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق فلذلك
استضعف سيبويه نحو مررت برجل اسد وصفا ولم يستضعف بزيد اسداً حالاً فكانه
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة يشترطون ذلك فيها
معاً والمصنف لا يشترطها فيها ويكتفى بكون الوصف دالاً على معنى في متبوعه مشتقاً
كان اولاً ولا يكون الحال هيئة للفاعل او للفعول (قوله اذا كان وضعه لقرض المعنى عموماً)
اى وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جمع استعمالاته كالنسب وذالمضاف الى اسم
الجنس فان لهما موصوفاً في جميع المواضع اما ظاهراً او مقدراً فالمراد بالموضوع لقرض
المعنى عموماً الوصف العام وقد حددناه ومن الجامد الموضوع كذلك كل موصول
فيه الالف واللام كالذى والى وفروعهما ٣ وذو الطائفة لان الذى قام بمعنى القائم
(قوله او خصوصاً) يعنى به ان يوضع للدلالة على معنى في متبوعه في بعض استعمالاته
وهى كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه اذن موضوع للدلالة على معنى
فيه اى في اسم الاشارة نحو هذا الرجل كاذباً فانه في باب النداء اما لوجعته صفة لقراسم
الاشارة نحو مررت بزيد الرجل اى الكامل في الرجولية فليس الجنس موضوعاً لمعنى
في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعياً كما ان استعمال

٣ واما ذوالى في لغة طى
بمعنى الذى فحقها ان يوصف
بها المعارف تقول انا ذو
عرفت صحاح

قد معنى شجاع في قولك مررت برجل اسديس وضعا (فان قيل لم يلزم ان يوصف
باسم الاجناس باقيا معناها على ما وضعته سائر المبهات التي هي غير اسماء الاشارة
كاجاز وصفها يقال مررت بشخص رجل ويسمى اسدا كما يقال بهذا الرجل وهذا
الاسد فان شخصا وسما بهما كاسم الاشارة (قلت ليجرد الموصوف في مثله من فائدة
زائدة على ما كان يحصل من اسماء الاجناس لو لم تقع صفات اذ قولك مررت برجل ينفذ
الشخصية واسد يفيد السبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والاولى يكونان
في غير الرجل ايضا ولهذا يحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله
٤ ربا شجاء لا يأوى لقلتها ٥ الا السحاب والاوب والسل ٦ وكالاورق في الجمام
والاطلس في الذئب والثبراء والحضراء في الارض والسماء اما قولك هذا الرجل
فالموصوف فائدة جعل الموصوف حاضرا معنا وفي يائهما الرجل للموصوف فائدة منع
حرف الداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى في متبوعه خصوصا
على ما قال المصنف اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي رجل وبزيد هنا
فاي انما تقع صفة للسكره فقط شرط قصدك للدخ واسم الاشارة يقع وصفا للعلم
والمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف اخص اومساو واما
في غير هذه المواضع فلا يتبع صفة (والذي يقوى هدى ان اي رجل لا يدل بالوضع
على معنى في متبوعه بل هو مقول عن اي الاستفهامية وذلك ان الاستفهامية موضوع
السؤال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة المسؤول عنه فاستعيرت لوصف الشيء
بالكمال في معنى من المعاني والتعجب في حاله والجامع بهما ان التكامل البالغ غاية الكمال
بحيث ينبغي منه يكون مجهول الحال بحيث يحتاج الى السؤال عنه (ومن ثمه قول الفراء
في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط في اي الواقعة صفة ان تكون
صفة للسكره حتى تضاف الى السكره لان المضافة الى المعرفة ليس فيها ايهام كامل
اذ معنى اي الرجلين هو من هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجل هو بخلاف
اي رجل هو فمعناه اي فرد هو من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضانة واذا جاءت
بعد المعرفة فانسمها على الحال نحو هذا زيداى رجل ونحو المتخالف بين الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا توافقا معنى نحو مررت بجارية ايمامة واتباعه واما اسم
الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى الضمير والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص اومساو واما في غير هذه المواضع فلا تقع صفة فلذا عدم من الموضوع للدلالة على
المعنى خصوصا وجب ما ذكره من الجوامد قياسا عوما كما كان السبب وذو الموصول
ذو اللام وذو الطائفة او خصوصا كما في التابع للسكره واسم الجنس التابع لاسم الاشارة
واسم الاشارة التابع لما ذكرنا (وقد بقي من الجوامد الواقعة صفة اشياء لم يذكرها
المصنف وهي على ضربين قياسي وسماعي فمن القياسي كل وجد وحق تابعة للجنس
مضانة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل كل الرجل وجد الرجل وحق
الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف انت المرء كل الرجل وجد ارجل

٤ قوله (رباء آه) رباء فعال
من ربات الجبل صعوده
وشماء صفة هضبة
والاوب المطر لانهم يزعمون
ان السحاب يأخذ الماء من
الارض فهو ياوب اليها
والسبل المطر بين السماء
والارض ومن المعلوم ان
المرتفعة بهذه الصفة
لا تكون الالهضة

ه من القياسي عوما
نحوه

٦ نحو انت نسح

وحق الرجل ولا تتبع غير الجلس فلا يقال انت زيد كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه
 الثلاثة كالتأني كيد اللفظي فلماذا لم يميز انت المرء كل الرجل وليس في زيد معنى
 الرجولية حتى يؤكد بكل الرجل ويوصف بها التكرات ايضا ٦ فيقال انت رجل
 كل الرجل وحق رجل وجد رجل ومعنى كل الرجل انما اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق
 في جميع الرجال ومعنى جد الرجل او كان ماسواك عزل وحق الرجل اى من مساوك
 باطل وشما من باب جرد قطيعة ويقال ايضا فى الذم انت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم
 وانت اللئيم جد اللئيم وحق اللئيم ومنه قولك ماشئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك
 جادى رجل ماشئت من رجل وما اما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهى
 خبر مبتدأ محذوف على الخالين والجملة صفة للنكرة اى هو الذى شئت اوشئ شئت ويجوز
 ان تكون موصوفة بالجملة بعدها وهى صفة للنكرة قبلها وانما استعمل مادون من لان
 ما لا يهيم امره وان كان من اولى العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وكقوله تعالى
 وما ائى نذرتك ما ائى بطئ سمرا وما نحن فيه موضع الابهام وفى معنى قولك رجل
 ماشئت من رجل عندى ٨ رجل شرعك من رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال
 فهيك او فهاك ٨ او كفيك من ربحا ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا
 فى باب الاضافة والجار والمجرور فى جميع ذلك فييدان المذكور هو المخصوص بالمدح
 من بين اقسام هذا الجنس اذا صنفوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجلا كما قلنا
 فى افضل رجل وافضل رجلين وافضل رجال ويحى مثل ذلك بعد كثيرا بما يقصده
 المدح والتعجب نحو ياك من ليل ولله در زيد من رجل وقاك الله من شاعر وقال عز
 من قائل والمعنى فى الجميع واحد اى هو المدح والتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس
 اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول اى مهمومك
 اى مقصودك او من همه اى اذابه اى يذيك وحذف محاسنه كقوله همك اى ينقل عليك
 عدمناقه من هذه المصيبة اى او شئت وكسرته ومن المقيس ايضا ان تكرر الموصوف
 وتضيفه الى نحو صدق وسوء نحو عندى رجل رجل صدق وجار سار سوء والمراد
 بالصدق فى مثل هذا المقام مطلق الجودة لا الصدق فى الحديث وذلك لان الصدق
 فى الحديث مستحسن جيد عندهم حتى صاروا يستعملونه فى مطلق الجودة فيقال ثوب
 صدق وخل صادق الخوضه كان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء
 بشئ قالوا كذب عليك قال عمرو بن معدى كرب لمن شكاليه المعص كذب عليك
 العمل اى العسلان بمعنى عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعمل المعروف قال زهير
 اوصت بنها ٢ بان كذب القراطى والقروى اى عليكم بهما والاضافة فى نحو
 رجل صدق ودائرة السوء للابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر
 الصفة نحو خبر السوء اى اتلبر السيئ فمضى رجل صدق رجل صادق اى جيد فكأنك
 قلت عندى رجل رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثانى صفته صار رجل
 مع صفته صفة للزول كما مر فى باب لاء التبرئة فى نحو لاء ما باردا ويجوز ان يكون الثانى

٧ (قوله رجل شرعك
 آه) شرعك اى حسبك
 وفى المثل شرعك
 ما يهلك الخلا يضرب
 فى التبليغ بالسير
 ٨ (قوله وكفيك) الكفى
 مصدر كفاى الشئ

٢ (قوله بان كذب
 القراطى والقروى)
 القراطى القطيفة
 والقروى جلد يدبع
 بالقرفة وهى قشر
 الزمان ويجعل فيه اللحم
 المطبوخ بالتوابل

بدلا من الاول كاقيل في قوله تعالى ﴿إِلَاصِيَةً نَاصِيَةٍ كَأَذْنِ خَاطِئَةٍ﴾ الا ان وجوب تماثلها
 تعريفنا وتكرار برجح كونه صفة (ومن القياس الوصف بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال
 عليه السلام ﴿اللس كابل مائة لا يتجدفها راحلة واحدة﴾ وتقول عندي برقيزان وكنا
 الوصف بالذراع والشبر والباغ وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر واثمة
 والكثرة ونحو ذلك (والسماعى على ضربين اما شائع كثير وهو الوصف بالصدر والاعظ
 ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعذل وقد يكون بمعنى المفعول نحو رجل رضى اى
 مرضى) قال بعضهم هو على حذف المضاف اى ذو صوم وذو رضى والاولى ان يقال اطلق اسم
 الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كما فهمان كثرة الفعل بحسبهما (واما غير شائع وهو
 ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من المعاني بوصف به جنس اخر كقولك مررت برجل
 اسد) قال البرد هو يتقدم مثل اى مثل اسد ويقوى وتأويله قولهم مررت برجل اسدشدة
 اى يشابه الاسدشدة فاتصاف شدة على التميز من نسبة مثل الى ضمير المذكور كما في قولك
 الكوز تمتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال في قولهم هو زهير شعرا وقد يقال برجل الاسدشدة
 وهو بدل عند سيويه ويجوز عند الخليل ان يكون صفة وتأويل مثل الاسد كما ذكرنا
 في قولهم له صوت صوت حار ويقولون مررت برجل نار حرة اى مثل نار حرة
 ويجوز ان يكون اسدشدة ونار حرة بمعنى كامل شدة وكامل حرة فلا يكون بتقدير
 حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما ذكرنا في باب الحال والنصب
 في هذا الوجه ايضا تميز من نسبة الكامل الى ضمير المذكور (وقال غير البرد بل
 تأويل الجوهر في مثل هذا بما يليق به من الاوصاف فعنى برجل اسداى جرى ورجل
 حار اى بليد ولا معنى للتمييز في نحو برجل اسدشدة على هذا التأويل قال الشاعر
 وليل يقول الناس من ظلماته * سواء صحيمات البيون وعورها * كان لسانه يروا
 حصية * مسوحا اعاليها وساجا ستورها * اى سودا اعاليها وكثيفا ستورها (وثانها
 جنس بوصف به ذلك الجنس فيكرر المنفط بمعنى الكامل نحو مررت برجل ورجل اى
 كامل في الرجولية ورأيت اسدا اسدا اى كاملا (وثانها جنس مصنوع منه الشئ
 بوصف به ذلك الشئ نحو هذا خاتم حديد (قال سيويه يستكره نحو خاتم طين
 وصفه خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا) قال السيرافي اذا قلت مررت برمح
 خزصفته وبخيفة طين خاتمها ورجل فضة حلية سيفه وبادار ساج باهها واردت
 حقيقة هذه الاشياء لم يجر فيها غير الرفع فيكون قولك بدابة اسد ايوها وانت تريد
 بالاسد السبع بعينه لان هذه جواهر فلا يجوز ان ينعى بها نال وان اردت بالمائة والمثل
 على المعنى جاز هذا كلامه (قلت وما ذكره خلاف الظاهر لان معنى فضة حلية سيفها
 فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكنه يجوز على قبح الوصف بالجواهر على المعنى
 وتأويل معمول من طين وممول من فضة وقريب منه قولهم مررت بقاع عر فح كذا اى كان
 من عر فح ومررت بقوم عرب اجمعون اى كاثنين عربا اجمعون وان اردت التشديد كان

معنى يسرج خبز صفته اى يسرج لين صفته كالخز وليس يحز وكذا فضة حليته سيفه اى مشرقه
وان لم يكن فضة وامالين ساعها فالشيد فيه بعيد ومن غير الشايق قوله مررت برجل ابى
عنبره واخالت وابالت * قوله (وتوصف النكرة بالجملة الخبرية ويلزم الضمير) اعلم ان الجملة
ليست لانكرة ولا معرفة لان التعريف والتكثير من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
شارها الى خارج اشارة وضعية والتكثير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع كما يجئ في باب
المعرفة والنكرة واذالم تكن الجملة ذاتا فكيف يعرض لها التعريف والتكثير فيخص قولهم النعت
براذنى المعبوت في التعريف والتكثير بالنعت المفرد (فان قيل فاذالم تكن الجملة لا معرفة ولا نكرة
فلم يجز نعت النكرة بها دون المعرفة) قلت لمناسبة النكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة
كما تقول في قام رجل ذهب ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت
برجل ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فذلك الجملة
موضع من الاعراب كغير المبتدأ والحال والصفة والمضاف اليه ولا تقول ان الاصل في هذه
المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما كان لها محل فيها لكونها فيها مفعولا للمفرد لان
ذات دعوى بلا برهان بل يكفى في كون الجملة ذات محل وقوعها وما يصح وقوع المفرد
هناك كفى المواضع المذكورة (وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى
ان الحكم بشئ على شئ يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام
لنحو السحاب فوقنا والارض تحتنا وليس بشئ لان معنى التكثير ليس كون الشئ مجهولا
بل معناه في اصطلاحهم ما ذكرناه الآن اعنى كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة وضعية
ولسنا ايضا ان كون الشئ مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد (فلما ان ذلك المجهول المنكر
ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونها نكرتين بل المجهول انتسابا لمضته والخبر والصفة
مضافا الى المحكوم عليه ٩ كعلم زيد في جاني زيد العالم وزيد هو العالم وكذا زيدا التكلم
هى المجهولة في انا زيد فلا يلزم من تكثير المضمون تكثير المضمين الذى هو نفس الخبر والصفة
اولو لم ذلك لزم تكثير كل خبر وكل نعت لانها حكمان فكان يلزم بطلان نحو جاءنى زيد العالم
وانا زيد وجواز هذا مقابله وانما وجب في الجملة التى هى صفة او صلة كونها خبرية لانك
انما تجئ بالصفة والصلة لتعرف المخاطب الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه
قبل ذكره كالموصوف والموصول من الصائغين المضمون الصفة والصلة فلا يجوز ان الان
تكون الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك الجملة
وعده هى الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعثت وطلقت وانت حر ونحوها
او طلبية كالامر والنهى والاستفهام والتثنية والعرض ولا يعرف المخاطب حصول
مضمونها الا بعد ذكرها والمالم يكن خبر المبتدأ معرفا للمبتدأ ولا محصله جاز كونه
انشائية كما مر في بابيه ويتبين بهذا وجوب كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة
المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف والموصول وقد يوصف بالجملة معرفة

٩ فان المجهول في جاءنى زيد
العالم وزيد هو العالم انتساب
العلم الى زيد ولو وجب تكثير
هالم يجز جاءنى زيد العالم
وانا زيد وجواز مقابله

نفسه

وكيف يقدر ما لا يصح
التصريح به
٤ (وقوله هل رأيت الذهب
فما) جملة استهنامية وقعت
معدة لمدح بناء على أعمار
القول والمدح ليس تحتلها
وقل بياضه وبصير لونه
يصر إلى الكلمة فيشبه
ملون الذهب
• (قوله آخر قوله) أصله
تقلى من قلاه يقليه انصه
حدثت الياء المحرمة لانه حواري
الأمرو الهاء الساكنة كافي
كتابه ووقوله لا خزن خزنك
لا أعلن عليك تقول منه حرته
آخره خزا بالصم وحرته
بالكسر اذ ملونه واحترته
فقوله احرام امر القهر موقع
مفعولا ثانيا لو حدث لاصفة
لناس لان الجملة لا تقع صفة
للعرفه بدون توسط الاسم
الموصول فعلم انه مفعول
والمفعول الثاني في اسقطت
حرمته في الأصل وما لا يمتثل
الصدق والكذب لا يكون
خبر للسند فيكون قوله آخر
تعله شمولاً على أعمار القول
أي وحدتهم وقولاً بهم هذا
القول أي ان اخترتهم بعضهم

لام لا تشيرها إلى واحد بعينه كقوله • ولقد أمر على انتم يسئ • لأن تعريضه لعمى على
ما يحى في باب المعارف ولا تقدر على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف ليدل
في التعريف (وهذا كما قال الخليل في العت للمرد نحو ما يحس الرجل مثلك ان يعمل دمت
وما يحس بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وحيرتتان على نية الالف واللام وان
حر أهم على ذلك احتجاج بشئ كون التعريف في الموصوف لفظياً لا معنئ تحت ولا يجوز في العلم
ما يحس بعدائه مثلك وكون الوصف ما يتبع جملة مما يتبع للموصوف ما دحل الالف واللام عليه فلا
يجوز ما يحس بالرجل شيهك لانه تقدر فيه على ادخال الالف واللام نحو بل رجل الشيدك
ولا يكون ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمصارع فلا تقول بالرجل قام ولا بالرجل ابره
قام وذلك لان الالف في الوصف مدرة لتطابق للموصوف تندرا وانما يتدر الالف في الاسم
او في المصارع للام نحو تقول وجموه ونحوه (وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لانه
(قوله ويلزم الصير) انا اشترط الصير في المسفة والصفة ليحصل به ربط بين الموصول
وصلته والموصوف وصفه فيحصل بذلك الربط انصاف الموصوف والموصول
تضمون الصلة والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت
مررت برجل قام عمر ولم يكن الرجل متصفاً بقيام عمرو توجه فلا يخصص به قد اقلت
قام عمرو في دأره صار الرجل متصفاً بقيام عمرو في دأره وقيدت في الصير كما مر
خبر السند وقد تمع الطلبة صفة لكونها محكية بقول مخذوف هو العت في الحقيقة
كقوله • جاؤا بمدح ٤ هل رأيت الذهب فما • أي بمدح مقول عنه هذا القول كيقع
حالا نحو لنت ريدا اصربه وانته أي مقولا في حته هذا القول ومفعولا ثانيا في اسقطت
نحو وحده الناس • احرقته كقوله (ويوصف بحال الموصوف وحال متنته
نحو مررت برجل حسن علامه فالاول يمتعه في الاعراب والتعريف والتكبر والافراد
والثنية والجمع والتذكير والتأنيث والثاني يمتعه في التثنية الاول وفي البواقي كالعمل)
قوله (بحال الموصوف) الجار والجرور في محل الرفع فاعل يوصف أي يعمل حال
الموصوف أي هيته وصفاله وهو الكثير كافي رجل قائم ومضروب وحسن وقد قيل حال
متعلق الشئ وصفا لذلك الشئ لثله مرة حاله نحو برجل مصري جاره في
حصول العائفة بذلك وهذا الذي ان كان موقفاً فيجوز على الاول رفعاً ونصاً وحراً
لا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه زيداً وضارب اباه زيد ولا يكون ان اسما
الفاعل والمفعول الخاص للمفعول به ماصين المتقدم من انه مالا متصيان مفعولاً به بمعنى انضى
وان كان مفعولاً لا يخلو من ان يكون صفة متهماً وغيرها والصفة توجب اسماً إلى فاعلاً
ان اصبحت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة امان يكون ماسياً
او غيره فالأضى للارم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم العلام ولا يتعرف لاصته
الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانه ان اصفته الى الفاعل لا
ذكر المفعول به نحو برجل ضارب العلام التبع الساعل للمفعول فلا يعلم اسم الساعل
سنى وان ذكرت المفعول به لم يختر ايضاً لان اسم الساعل الماضي لا يتصحب معمولاً به

وان اضيفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل بعده مرفوعا نحو يزيد ضارب عمرو
 غلامه امس ويزيد ضارب غلامه عمرو اذ لو لم تذكر لكان اسم الفاعل غير سببي ويعترف
 بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله ه وان لم يكن السببي ماضيا جاز عند سبويه ان
 ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا او مستقبلا نحو برجل ضارب غلامه زيد
 الآن او غدا وسواء كان علاجيا وهو ما كان محسوسا يرى كالتقاتل والضارب او غير
 علاج كالعالم والعارف والمخاطب والملازم (وقال يونس لا يخلو من ان يكون حالا او مستقبلا
 فالحال يجب نصبه على الحال وان كان عن نكرة سواء كان علاجيا او لا نحو مرت برجل
 ضارب عمرو ويزيد مخالطه دآء) والزعمه سبويه يجوز نصبه على الحال مع كونه معرفة
 لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي ان يجوز زيد الضارب الرجل
 غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو يزيد مخالطه دآء فربما لا يلزم لارتكابه
 انه ليس بمضاف الى الضير وكلامنا في المضاف بل نقول الضير في محل النصب على انه
 مفعول كافر في الاضافة على مذهب بعضهم (والمستقبل عند يونس يجب رفعه علاجيا
 كان او لا على ان يكون هو المرفوع بعده جملة اسمية صفة للنكرة نحو حررت برجل
 ضارب عمرو (وسبويه يوافقه في جواز النصب في الاول والرفع في الثاني ومخالفه في
 وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ٧ ونظرن من خلل الستور باعين مرضى
 مخالطها السقام صحاح ه واسم الفاعل هنا للاتفاق وحكمه حكم الحال والمستقبل كافر
 في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر وانشد غيره ه حين ا العراقيب العصا
 وتركنه ه به نفس عال مخالطه بهر ه برفع مخالطه وليونس ان يحمل رفعه على الابتداء
 (وقال عيسى بن عمران كان علاجيا وجب رفعه على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما
 غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاولى
 (وسبويه ينازعه ايضا في الوجوب لافي الجواز والزعمه سبويه بما لا يحصى لهما عنه وذلك
 انه قال المضاف اضافة لفظية كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سبيا كان او غيره يجوز
 جريه على الاول علاجيا كان او لا حالا كان او مستقبلا وكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون
 قد دروا ولا سبب في اضافة عارض لا بسباب الرفع او النصب فاجاب احدهما بلا موجب
 تحكم هذا كله اذ اردت اعمال اسم الفاعل على الفعل اما اذا لم ترد ذلك وجعلته اسما فليس الا الرفع
 على كل حال نحو مرت برجل ملازمه رجل اى صاحب ملازمته رجل جعلت ملازمة
 بمنزلة مالم يؤخذ من الفعل كما يجعل صاحبه كذا فعلى هذا نقول في المثني والجمع برجل
 ملازمه الزيدان وملازمه بنو فلان وما يقع سبيا قياسا من غير اسم الفاعل واسم المفعول
 والصنف المشبهة والاسم المنسوب نحو برجل مصرى جاره لكونه بمعنى منسوب
 فيعمل عمله وما جاء من ذلك سماعا على قبح سواء نحو مرت برجل سواء هو العدم وسواء
 ابره وامه والقصص المشهور رفع سواء على الابتداء والخبر فعلى هذا ينبغي ككون
 انذرهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى ه انذرهم ام لم

ه قوله وان لم يكن السببي
 ماضيا جاز عند سبويه آه
 لم يذكر في السببي المضاف
 بمعنى الماضى خلافا في جواز
 وقوده تعافدا على الاتفاق
 كما في المنون مطلقا

٦ قوله (لان المانع عنده
 من اجرائه آه) واذا لم يجوز
 الاجراء جاز النصب على
 الحال ان لم يكن التعريف
 مانعا عنده بل وجب ان
 لم يمكن وجه ثالث فتأمل
 ٧ قوله (ونظرن من
 خلل آه) انخل واحد
 انخل كجبل وجبال
 وقرئ من خلله ومن
 خلاله

٨ قوله (العراقيب)
 العرقوب العصب الغليظ
 المورفوق عقب الانسان
 وعرقوب الدابة في رجلها
 بمنزلة الركبة في يدها البهر
 بالضم تابع النفس وبالفتح
 مصدر يقال بهر الرجل اى
 عليه

تندرجهم في على ان يكون سواء وحده مرفوعا على انه خبر ان بل الوجه ارتقاه وما بعد
على الابتداء والخبر وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اى تام فيطلب فاعلا واحدا غلظ
الاول لانه بمعنى مستوفى من اثنين فصاعدا ومن السماعي القبيح قولك برجل حبل
فصله ومررت برجل برجل ابوه اى كامل وكذا المقادير نحو برجل عشرة غلظته وبعده
ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بصرح خرصقته وبكتاب طين خانه
وكذا الجنس المتشور بمعنى من المعاني نحو برجل اسد غلامه اى جرى وكذا قولك
برجل مثلك ابوه وبرجل ابي عشرة ابوه وهذه كلها من الجوامد التي تقع صفات لاعلى
القياس كما تقدم ذكرها (قوله فالاول يتبعه) اى الوصف بحال الموصوف بجمع الموصوف
في اربعة اشياء ٢ من جملة المشرة الاشياء المذكورة احدى تلك الاربعة واحد من الثلاثة
التي هي الافراد والتثنية والجمع واما برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ٣ ولفظة
امشاح فلان ٤ البرمة يتجتمعة من الاكسار والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع
كل واحد منها يعمل اى خلق والطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشيخ فلما كان يجمع
الاجزاء ذلك الشيء المركب منها جاز وصفه بها وجرأهم على ذلك كون افعال جمع
قلة تخكمه حكم الواحد قال الله تعالى في نسفيكم بما في بطونه في والضمير للانعام (وقل
سيويه افعال واحدا لجمع وجاء فيص شراذم ٥ ولحم خراذيل ٦ وثأنيها واحد من
التعريف والتذكير (واجاز بعض الكوفيين وصف السكرة بالعرفة فيما فيه مدح او ذم
استشهادا بقوله تعالى في ويل لكل همزة لمرة الذي جمع مالا في والجمهور على انه بدل
او نعت مقطوع رفسا او نصبا كما يحسن في موضعه (واجاز الاخفش وصف السكرة
الموصوفة بالعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او خبر
مبتدا محذوف وثأنيها واحد من التذكير والتأنيث ورابعها واحد من ثلاثة انواع
الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة لكونه اياه في المعنى
(قوله والثاني يتبعه في الجملة الاول) اى الوصف بحال المتعلق يتبع الموصوف في اثنين
من جملة الجملة الاول اعني واحدا من ثلاثة انواع الاعراب وواحد من التعريف والتذكير
(قوله وفي البواقي كالفعال) اى هذا السببي في الجملة البواقي اى الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث كالفعال اى يطرأ لفاعله فان كان الفاعل مفردا او مشي او مجموعا انرد
السببي كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا طابقه السببي كما يطابق الفعل فاعله
في التذكير والتأنيث او يذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقي التأنيث او حقيقيا مفصولا
كالفعال ولو فطرت حق الطر لوجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في
الجملة البواقي منظورا الى فاعله وكأنا كالفعال لان فاعله حينئذ الضمير المستكن فيه
الراجع الى موصوفه والفعال اذا استند الى الضمير يلحقه الالف في التثنية والواو في جمع المذكر
المائل والنون في جمع المؤنث ويؤنث في الواحد المؤنث فلذلك قلت برجل ضارب
وبرجلين ضارين وبرجال ضارين وبامراة ضاربة وبامرايتين ضاربتين وبسوسة

٢ قوله (من جملة المشرة
الاشياء المذكورة) ينبغي
ان يجعل بدلا او مطلقا بيان
للعشرة لا مضافا اليها المشرة
لانما استضعف ذلك كما مر
٣ قوله (ولفظة امشاح)
مشيخ وامشاح كيتيم واثام
صحاح
٤ البرمة القدر والجمع بام
بالكسر صحاح
٥ الشر ذمة الطائفة من
الناس والقطعة من الشيء
وثوب شراذم اى قطع
صحاح وكذا شراذم
٦ قوله (خراذيل)
خرذلت اللحم بالدال والذال
قطعة صفارا
٦ الخردل معروف والواحد
خرذلة

ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن*
 قوله (ومن ثمه حسن قام رجل فاعد غلامه وضعف فاعدون ويحوز غلامه) اى ومن جهة
 ان السبب في هذه الحسة كالفعل حسن فاعد غلامه كاحسن بقعد غلامه وحسن ايضا قاعدة غلامه
 لان الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلامه وضعف جاءنى رجل فاعدون غلامه
 لانه بمنزلة يقدون غلامه وخلق علامتى التثنية والجمع في الفعل المسند الى ظاهر التثنية
 والجموع ضعيف كما يبنى في اخر الكتاب لكن ضعف فاعدون غلامه واقل من ضعف
 يقدون غلامه لان الالف والواو في الفعل فاعل في الاغلب الاكثر وتجريدهما علامتين
 لاثنية والجمع ضعف كما يبنى بخلاف الالف والواو في معنى الاسم وجموعه فانها حرفان
 وضما علامتين للتثنية والجموع كما مضى في اول الكتاب ولو كانا فاعلين لم يقبلا في حالتى
 الحصب والجر نحو رأيت فاعدين وفاعدين بل هما في المشتق مثلها في غير المشتق الذى
 لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما جاز قام رجل فعود غلامه وان كان فعود ايضا جمعا
 كفاعدون لذلك اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبه
 لان الفعل لا يكسر فلم يكن في فعود غلامه شبه اجتماع فاعلين كما كان في فاعدون غلامه لمشابهته
 ليقعدون غلامه الذى اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية
 او تجعل المظهر بدلا من الضمير او تجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ فعلى هذا يضعف
 مررت برجل فاعدين ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل فاعد ابواه او برجل
 فاعدان ابواه قوله (والمضمر لا يوصف ولا يوصف به) اعلم ان الضمير لا يوصف ولا يوصف به
 اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل في وصف
 المعارف ان يكون التوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل واما الوصف المفيد
 للحدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل في وصف المعارف ولم يوصف
 الغائب اما لان وصفه في الاغلب لفظى فصار بسيه واضحا غير محتاج الى التوضيح
 المطلوب في وصف المعارف في الاغلب واما الجملة على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما
 واما انه لا يوصف بدلا يبنى من ان الموصوف في المعارف ينبغي ان يكون اخص
 او مساويا ولا اخص من الضمير ولا مساويا حتى يقع صفة له وقول بعضهم لم يقع صفة
 لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مقدره فلورجع الى دال على
 معنى كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة للدل ايضا عليه كقولك زيد كريم وانت
 هو (واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز
 الحكيم) وقولك مررت به المسكين والجهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر
 المصنف انه لا يوصف بالضمير لانه يبين ذلك بقوله يعدو الموصوف اخص او مساو
 فانه لا شئ اخص من الضمير ولا مساو له * قوله (والموصوف اخص او مساو ومن
 ثم لم يوصف ذو الالام الا بمثله او بالضاف الى مثله) ينبغي اولان تعرف انه ليس مرادهم
 بهذا انه ينبغي ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق عليه

لغة الصفة او مساوية من هذا لا يطرأ لافي المعارف ولا في التكررات اما في المعارف فانت
تقول جاني الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت التي العجيب واما في التكررات فانت تقول
رايت شيئا يعنى وهذا ذات قدسية او واجبة الوجود يل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى
المضمرات والاعلام والمهمات وذو اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح ومنه
منها بما يصح الوصف به منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من مقته او مشبه
في التعريف فتقولك الرجل العاقل الثاني فيه وان كان اخص من الاول من جهة مدلول
اللفظ الا انما من جهة التعريف التام على مدلولهما الوضعيين متساويان وفي قولك هذا
الرجل لفظ هذا اهم من الرجل من حيث انه يصح ان يشار به بوضع واحد الى اى مثار
اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى من تعريف ذى اللام كما يحكى فلي هذا يختص قولهم
للموصوف اخص او مساو بالمعرفة فينبغى ان تعرف مراتب المعارف في كون بعضها
اقوى من بعض حتى يبنى عليه الامر في قولهم الموصوف اخص او مساو (فتقول من
سيديوه وعليه جمهور العامة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المرف
باللام والموصولات وكون التكلم والمخاطب اعرف المعارف ظاهر ولما غائب فلان
احتياجه الى لغة يفسره جملته بمنزلة وضع اليد وانما كان العلم اخص واعرف من اسم
الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الواضع كاعتد المستعمل بخلاف اسم
الاشارة فان مدلوله عند الواضع اى ذات معينة كانت وتعيينها الى المستعمل بان يعترفه
الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع ٢ الجبس في المشار اليه اشارة حسية فلهذا كان اكثر
احياء الاشارة موصوفة في كلامهم ولذا لم ينفصل بين اسم الاشارة ووصفه لشدة احتياجه
اليه وانما كان اسم الاشارة اخص واعرف من المرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم
الاشارة بالعين والقلب معا ومدلول ذى اللام يعرف بالقلب دون العين فاجتمع فيه معرفة
بالقلب والعين اخص مما يعرف باحدهما ولضعف تعرف ذى اللام يستعمل بمعنى المكرة
تمحوله تعالى هو لئ اكله الذئب كما يحكى في باب المعرفة والشكرة والموصول كسمى
اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف المضاف اليه سواء لانه مكتوب
التعريف منه هذا عند سيديوه (واما عند البرد فان تعريف للمضاف انقص من تعريف
المضاف اليه لانه يكتب منه ولذا يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر نفسه
نحو الضريف في قولك وايت غلام الرجل لشريف يدل لاصقة وعند سيديوه ذو صفة
لعلام (ومذهب الكوفيين ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم اليهم ثم ذو اللام ولعلمهم نظروا
الى ان العلم من حين وضع لم يقصده الامدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما تارة
وان اتفق مشاركة فيوضع فان يختلف سائر المعارف كما يحكى في باب المعارف (وعتبان
كسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة ثم ذو اللام ثم الموصول (وعند ابن السراج
اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام (وقد ايزمنا
اعرفها ضمير التكلم ثم العلم الخاص اى الذى لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب جنسها

في درجة ثم ضمير الغائب السالم من ايهام اى الذى لا يشبهه مفسره ثم المشار به والمنادى ثم
الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف اليه (اقول المشهور الذى عليه الجمهور فاذا انقرو
ذلك فان وجدت الاخص في مذهب تابع الغير الاخص فهو يدل عند صاحب ذلك المذهب
لاصفه فاسم الإشارة في قولك يزيد هذا يدل عند ابن السراج صفوه عند غيره وعليه نفس
والتاميم يميز ان يكون اللفظ اخص من المنعوت لان الحكمة تقتضى ان يبدأ المتكلم بما هو اخص
فان اكتفى بالمخاطب فذلك هو لم يحتاج الى نعت والازاد عليه من اللفظ ما يزيد ادب المخاطب معرفة
(فاذا ثبت ذلك رجعنا الى التفصيل وبقينا على مذهب سيويه في ترتيب المعارف اذ هو اولى
واسمير) فنقول المضمير لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف به لانه لم يوضع الا للذات
المعية لا معنى في ذات ولذلك اذا نقل الى الحقيقة عن الجنسية اسم دال على معنى اعمى ذلك المعنى
باسمعية نحو اجرو واشقرا اذا سميت بهما ولا يقع من الموصولات وصفا الا ما في اوله اللام نحو
الذى والى واللاق وبها وبها لمساوية لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلاثة ٢ فصاعدا بخلاف
من وما وما اى الموصول فيقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام ووقوعه موصولا
قليل فروى ذلك الاكثر وانما يوصف بذو الطائفة وان كانت على حرفين كافي قوله * قولا
لهذا المرء ذوجا ساعيا * علم فان المشرق في القرائن * لمساوية لذو الموضوع للوصف باسماء
الاجناس نحو رجل ذو مال واما وقوع الموصول موصوفا فاعرف له مثلا لقطعا (بلى قال
الزجاج ان الموفون صفة لمن آمن كما يحكى والظاهر انه مستغن بالصلة عن الصفة فالعلم ينعت
بالمجهين وبذى اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المجهين والى ذى اللام ولا ينعت بالمضاف الى
المضمير لانه اعرف من العلم اذا اعتبر المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الإشارة فلا يوصف
الا بذى اللام والموصول بالمحكي وكان القياس ان يوصف كل واحد من المجهين وبذى اللام
وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة وذو اللام لا يوصف الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصول لانه
مثله على ما بينا (وزعم بعضهم انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب
زيد قال والمنع منه تعسف) وعلى مذهب سيويه لوجه مثل ذلك فهو يدل لاصفة فان جعلنا
المضاف موصوفا قلنا المضاف الى المضمير ينعت بكل واحد من المجهين وبذى اللام وبالمضاف
الى المضمير والى العلم والى كل واحد من المجهين والى ذى اللام ٤ واما المضاف الى اسم الإشارة
فينعت بكل من المجهين وبذى اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلاثة واما المضاف الى ذى
اللام فينعت بذى اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت بهما هذا
كانه على مذهب سيويه الذى عليه الجمهور (والك بعد ان عرفت مذهب غيره ان تصف
المعارف بعضها بعضا على وفق مذاهبهم وان جاء على غير ما يقتضيه مذهب بعضهم
فهو عنده يدل لا يوصف على مامر وقد تبين بما ذكرنا معنى قوله ومن ثم علم يوصف ذو اللام
المثله او بالمضاف الى مثله ويوصف بالموصول ايضا كقوله * لهذا المرء ذوجا
ساعيا * قوله (وانما التزم وصف باب هذا بذى اللام لانه لا يهمل ومن ثم ضعف مررت

٢ احرف نسخة

٤ واما المضاف الى العلم فينعت
بكل واحد من المجهين وبذى
اللام وبالمضاف الى المضمير
وبالمضاف الى العلم والى كل
من المجهين والى ذى اللام
واما المضاف الى اسم آه

نسخه

٦ فعلى نسخة زيادة بأن
أى حكمك بأن آه

بهذا الأبيض وحسن هذا العالم) كأنه مثل قليل كان الواجب بناء على قولك ٦ بأن
الموصوف اخص او مساوان بوصف اسم الاشارة بكل واحد من المميزين وبذى اللام بالمضاف
الى احد الثلاثة وهذا لا يوصف الا بذى اللام والموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذى قال
كذا وبهذا ذوقا كذا على التثنية الطائفة (فاجاب بقوله للابهام أى اسم الاشارة منهم الذات
وانما تبين الذات المشار اليها بما بالاشارة الحسية او بالنسبة فلما قصد تعيينه بالنسبة لم يمكن
تعيينه بهم اخر مثله لان المهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذواللام او للمضاف
الى احد هما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والى القى بالحكمة ان يرفع الابهام اليهم بما هو متعين
فى نفسه كدى اللام بالاشئ الذى يكتب التعريف من معرف غيره ثم يكتب اليهم منه
تعريفه المستمار فاقصر على ذى اللام لتعيينه فى نفسه وحل الموصول عليه لانه مع صفة بمعنى
ذى اللام فالذى ضرب بمعنى الضارب وايضا الموصول الذى يقع صفة ذولا وان كانت
رائدة الا ذوالثانية وقد ذكرنا طرفا من حال الابهام الموصوف بذى اللام فى باب المادى فليرجع
اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام عطف بيان لاسم الاشارة (قوله ومن ثم
ضنف) أى من جهة ان المراد من وصف الابهام تبين حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا
الابيض لان الابيض عام لا يخص نوعا دون اخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف هذا
العالم فان العالم محض يتوحد من الحيوان فكذلك قلت بهذا الرجل العالم ولا بأس ان تذكر
بعض ما افعله المصنف من احكام النعت وهى اقسام (احدها جمع الاوصاف مع تفرق
الموصوفات كما علم انه اذا كان العامل واحدا وله ممولان متفقان فى الاعراب بسبب
صنف احدهما على الاخر فان اتفقا تعريفا وتكثيرا جازا افراد كل واحد منهما بوصف جاز
بجمعهما فى وصف واحد فالاول نحو جاءنى زيد الطريف وعمرو الطريف واتانى نحو جاءنى
زيد وعمرو والطريفان ورأيت رجلا وامراة طريفتين واذا جمعتهم فى النعت غلبت التذكير على
التأنيث كجاءت والعقل على غيره نحو مروت بالزبدى وفرسيهما المقبلين وكذا فى خبر المبدأ
والحال ونحو هما نحو الزيدان والحمر مقلون وجاءنى زيد وهند والحمار مسرعين وان اختلفا
تعريفا وتكثيرا لم يمكن جمعهما فى وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتنان ولا راتنان
لا متناع تخالف النعت والمتنوع تعريفا وتكثيرا فلما ان ترد كل واحد منهما نعت او تجمعهما
فى نعت مقعوع نحو جاءنى رجل وزيد الطريفتين وان اتفقا اعرابا لا يسبب العطف
نحو اعطيت زيدا اياه فلا يجوز جمعهما فى وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف
او تجمعهما فى نعت مقطوع لان التابع فى حكم المتنوع اعرابا فلا يكون اسم واحد
مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا ومموله مختلفى الاعراب فان اختلفا معنى
ايضا لم يجوز جمعهما فى وصف فلما ان تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما فى نعت
مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون نعت كل واحد الى جنبه نحو لقي زيد الطريف
عمرا الطريف ويجوز جمعهما نحو لقي زيد عمرا الطريف الطريف نعت الشئى بجنبه

وقعت الاول بعد وقعت الثاني لانه اذا كان لابد من الفصل بين التعت ومنعونه ففصل احدهما من صاحبه اولي من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما عند البصر بين اذا اتفقا معني نحو ضارب زيد عمرا (واجاز هشام وتعلب جمعهما في تعبت نظرا الى المعنى اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما تغلب مراعاة جانب الفاعل لانه معتد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظرفان وتعلب يسوى بين الرفع والتصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل واحدا فالمان يكون العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مسكرا لئلا يكيد اجاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو والظرفان وان لم يكن مكررا لئلا يكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا ٢ رافعين او ناصيين او كانا اسمين جارين ٣ او مبتدئين او خبرين وكان احدهما معا و فاعلي الاخر والممولان مشتركان في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين او مبتدئين اجاز عند سيويه والتليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتذكيرا نحو قام زيد وقعد عمرو والظرفان وضربت زيدا واكرمت ٤ بكرا السابولين وجاءني غلام زيد وابوعرو والظرفين واخوك زيد وابوك عمرو والظرفان سواء كان الظرفان صفة للمبتدئين او الخبرين (والمبرد والزجاج وكثير من المتأخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معني مع الشروط المذكورة نحو جالس اخوك وقعد ابوك التكرمان (والمبرد يمنع نحو هذا رجل وتلك امرأة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قريبا وبعد اخلا للسبويه فانه جعل خبريهما كفاعلي الفعلين المختلفين فان لم يعط احدهما على الاخر او لم يشترك الممولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتذكيرا لم يجر جمعهما في وصف فلا تقول هذه جارية اخوى ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف لا خوى ولا بين مما بل تقول كراما على القطع وكذا تقطع نحو هذا فرس اخوى ابنيك العقلاء الحكماء وذلك لان احدهما ليس معا و فاعلي الاخر كذا لا تقول هذا رجل وفي الادراك كريمة لان الممولين لم يشركا في اسم خاص لان احدهما مبتدأ والاخر خبر وكذا لا تقول جاءني زيد ودعب رجل كرمين بل تقطع لاختلاف الممولين تعريفا وتذكيرا (وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف العاملين مطلقا لان العامل في التعت ومنعونه شيء واحد على الصحيح فيلزم كون الصفة معمومة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا وان عمرا قائم ونحو هذا لغلام زيد فالجمهور ومنعوا جمعهما في وصف (واجازه بعضهم نحو لغلام زيد الظرفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور على ايجاب قطع التعت المشترك فيه الالكسافي ذاته اجاز جمعهما في وصف عند تقارب المعنى نحو ضربت زيدا والمهان عمرو والظرفان لان زيدا وعمرا مهانان معا ٥ واعلم انه لا يجوز نحو من عبد الله وهذا زيد الرجلين الصالحين على القطع لانك لا تنفي الاعلى من اثبته وعلمته ولا يجوز ان تتلظ من تعلم بمن لاتعلم فتجعلها بمنزلة واحدة (واثبتا طريق الصفات مع جمع الموصوفات ٦ اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فالمان نجبي

- ٢ اسمين او فاعلين او حرفين
نسخه
- ٣ او حرفين له
- ٤ عمرا الظرفين او له

والصباح على وفي عدده أو اقل في الاول يحور الاسماع وانقطع الى الرفع على انه حرمتنا
محدوف او مبدأ محدوف الحرف تسول مرور ثلاثة رجال شاعر وكاتب ورازقوا رعب
فمديرهم شاعر ومصنفهم كاتب ومصحفهم رازقهم شاعر وكاتب ورازقهم مديرهم شاعر
ومصنفهم كاتب ومصحفهم رازقهم مديرهم شاعر وكاتب ومصحفهم رازقهم مديرهم شاعر
مكرر هاء اللام معنى نحو ملحق بصير وطول ويحور فلهذا الى المصاحف على الخائن
كان لها معنى نحو ملحق صاحبكوا كما ولا يسمع في الوحيين الاتماع على المدلول ويحور ابلغ
الى الرفع في حر وابتاع الامناء يحوفوله ﴿ فلر يحطلى صرى صيف مبرر ﴾ وآخر
معقول عن الصباح ﴿ اى منها صيف مبرر ومنها آخر معقول وقوله ﴾ هـ صبح
في حيث النسا ٢ شريدهم ﴿ طلق ومكوف الدس ومرعب ﴾ اى منهم طلق وقوله
مرعب اى ارسنه الموبى داره وفي اثنائى اى فيما كان الصباح مع اقل الرفع لا يغير على اتقع
بحور ارب ثلاثة رجال كاتب وشاعر (وقد اطار مصنفهم وصباح البعض دون البعض
خمساً سورة ٣ كان جولهم لما استغلبت ثلثه اكلت بشاردان ﴿ واما ان كان
الموصوف مبدأ والصباح معدده نحو مررت رجل شاعر كاتب ورازق اولى
الاسماع ويحور اقطع على تندر هو شاعر ولا يحور مدير منهم كاتب ولا مصنفهم
كاتب (وثلاثه فلع النصفه رفا اولصا ﴿ اعلم ان حوار الفنع مشروط بان لا يكون
اسم لثا كد نحو اس الدار ونسجه واحده لانه يكون قطعاً لثنى عاوه متصل به
معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص في معنى النصفه دل عليه فلهذا لم يقطع اثناً كد
في نحو حادى انوم اجعون اكنون وانشرط الاخر ان علم السامع من اثنان
المعرب بذلك اللفظ ما عله المتكلم لانه ان لم يعلم فاعلمت صحاح الى ذلك اللفظ لانه
وبعده ولا يفتح مع الحاحه وكذا انا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه الخاطب
لكي دلت الوصف بسلرم وصفا آخر فث انقطع في ذلك اثنائى المازم نحو مررت
بالرجل العالم المجل قال العالم في الاعلى مستلزم لتدخل ومع احتياج الشرط حار تسع
وان كان دما اول كقولته تعالى ﴿ وامرانه حياه الحب ﴾ وقويت الحمد لله الحمد
(وشرط الرجاء في التسع مكرر العب والآية رد عليه (فقول ان كانا اعتلما
فقطع معده وحب ان لا يكون المعرب اسم الاشارة لما ذكرنا ان اسم الاشارة محذوف
الى مع لثنى انه وان كان مكررة فالشرط سعة مع آخر مبرر وان لا يكون اسم لثنى
انما لمجرد التخصيص لانه اذا احتاحت الكرة الى اللفظ تمت تخصيصها لم يحر اطلع
اذا لمقطع مع الحاحه والاعرف بحثت الكرة المفلوع والواو الدالة على الجمع
والدليل اذ ظاهر الكرة محذوف الى الوصف فأكد اطلع بحرف هو نص في النطق اسي
الواو ﴿ هـ ﴾ واؤى الى بسوة عطل ﴿ وشعر مراعص مثل السعالى ﴾ ويحور في العره
احدا القطع مع الواو كقول الخرين ﴿ لا يبعدن قومي الذين هم ﴾ سم العناء وآفه الحرر
﴿ الدارلى بكل معتزك ﴾ والطيون هـ قما لاول ﴿ والواو في اللفظ اعراضه

٢ قوله (شريدهم)
الشريد المراد مرعب
رعبه اى فله مكابه وكذلك
ارعبه اذا فله سربعا كذا
في الصحاح ٣ قوله (كان
جولهم) الجولك بالصم
ملا هاء الابل الى عليها
الحوادح كانت هما النساء
اولا معنى الاحال احسا واما
الجولة فالفتح والهاء هي
الابل الى يحمل

٤ الدارلون والطيون نسجه

فنهبت اور فتمته ويحوز ثالثة النعت المقطوع لتعريفه وتكرار كقوله تعالى ﴿وَلِئَلَّ
 لِكُلِّ هِمَزَةٍ لُّزُومٌ الَّذِي جَعَلَ مَا لَوْ عَدَدَهُ﴾ واذا كثرت نعتون شيء معلوم اتبعته او قطعت او اتبع
 بعض دون بعض بشرط تقديم الاتباع اذا الاتباع بعد القطع فيصح والاكثر في كل نعت مقطوع
 ان يكون مدحا او ذما او ترحما نحو الحمد لله الجيد ومررت بزيد الفاسق وبمروء المسكين وقديكون
 تسمية بنحو زيد الغاصب حتى وقد ذكرنا في التداء حال هذه المنصوبات والمرفوعات (وبوقس
 او يجب الاتباع في الترحم اما على النعت فيما يمكن واما على اليد فيما يمكن نحو راية الباشا
 ومررت به المسكين) والتحليل ايجاز قطعه رذما ونصبا كما في المذبح والذم واولم يتضمن النعت
 شيئا من المامني المذكورة لم يحز قطعه كقوله بزيد البراز او صاحب الشباب لا يعبدل ولكن فانه
 يجوز قطع ما بهما على الرفع قصدت المعاني المذكورة او لا سواء كان المعطوف عليه نعتا ولا
 لانها حرة فان للاضرب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم بل قاعد وفي
 غير النعت ما زيد قائم بل قاعد ورجل واقطع النعت الاول بالواو والاتباع باقي بحال
 اذا طالع ذيل النعتون كما قال الزجاجة في ﴿ولكن البر من آمن الى قوله والموفون بهمهم﴾ ان
 الموفون صفة من آمن وهذا الذي ذكرنا من شروط النعت المقطوع اتابعه اذ اجاز الاتباع على
 النعت ايضا فاما اذا لم يحز كافي الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع تفرق
 الموصوفات فلا (وراسها حذف الموصوف * اعلم ان الموصوف يحذف كثيرا ان علم الوصف
 بطرف او جملة كقوله تعالى ﴿وعندهم قاصرات الطرف عين﴾ فان وصفا باحدهما جاز
 كثيرا ايضا ان شرط المذكور بعد لكن لا كالأول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون
 مثله والجملة مخالفة للفراد الذي هو الموصوف وكذا الطرف والجار لكونهما مقدرين بالجملة على
 الاصح وانما يكثر حذف موصوفيهما بشرط ان يكون الموصوف بعض ما قبله من الجبرور من
 اوفي قال تعالى ﴿ومهم دون ذلك﴾ وقال ﴿وامانا الا له مقام معلوم﴾ اي مامن ملائكتنا
 الاملاك له مقام معلوم * وقال الشاعر * وما الدهر الا تارتان فنهما * اموت واخرى ابغى العيش
 اكدح * اي منهما نارة اموت فيها (وحكي سيبويه مامنهم مات الارائيه في حال كذا
 وقال * فكلمتهما ننتين كالماء منهما * واخرى على اوح اخر من البحر * وقال * لو قلت
 ما في قوما لم تبثم * يفضلها في حسب ٧ ويسم * فان لم يكن كذا لم يسم الجملة والطرف
 مقامه الا في الشعر قال * اتانين جلا وطلاع الشيا * متى اضع العمامة تعرفوني * وقال
 * مالك عندي غير سهم وسحر * ٨ وغير كبداء شديدة الوتر * كانت بكفي كان من ارمي
 البشر * وقال * كانك من جبال بني اقبش * يقع خلف رجله بشن * وانما كثر
 بالشرط المذكور لقوة الدلالة عليه بذكر ما شمل عليه فيكون كانه مذكور * ثم
 اعلم انه ان صلح النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال النعتون منه نحو مررت
 بظريف رجل قال * والمؤمن العائذات الطير يسبحها * ركبنا مكة بين الليل والسند
 وقريب منه قوله تعالى ﴿وشر اييب سود﴾ لان حتى غريب ان يتبع اسود لكونه

اي منهما كالماء ٧ (قوله
 وميسم) الميسم الجمال يتيم من
 اثم كسر تاؤه في لغة ٨ (قوله
 وغير كبداء) الكبداء قوس
 علامة مقبضها الكف

٢ (قوله ليس لكم بسى) بسى أى يثقل قوله (هموز) الهمز مثل ٣١٨ التمر والصفط يقال همزت الشئ فى

٣ وفى قوله * كبير اناس
 فى جحد من مل * يجر من مل
 لجأورته لاس تقديرا لا
 لبيد وذئق لان الجار
 والمجرور متعلق بجرمل
 والتقدير كبير اناس من مل
 فى جحد او مشبه بالهائضه
 ٥ (قوله مع متبوعه) يخرج
 البدل لانه هو المقصود عنده
 دون متبوعه ومن ذكر الكلام
 عليه فى باب وكران عطف
 البيان هو البدل ويخرج بقوله
 مع متبوعه المعطوف فلا
 ويل ولكن وام آه اجيب
 من هذه الثلاثة بان التسامع
 والتبوع معا مقصود ان
 بالنسبة وان كان احدهما
 بالاثبات والآخر بالنفي وهذا
 الجواب ظاهر فى لا ولكن
 واما فى بل فاما يصح اذا
 جعل التبوع فيه مقادلا
 للتابع فى الحكم اثباتا ونفيا
 لا اذا جعل فى حكم المكوت
 ٦ (قوله لان المقصود بالنسبة
 معها احد الامرين آه) قد
 يقال احدهما مطلقا نسبة
 اليها على السواء فيصدق
 انهما من حيث الاتهام
 مقصود ان بالنسبة وان لم
 يكن شئ منهما بخصوصه
 مقصودا بالنسبة ٧ (قوله
 لان الصفات يعطف آه)
 قد يجوز ان تخشى وقوع
 الواو بين ٥

تأكيدا له نحو آخر فاقى وان لم يصلح لمباشرة الحامل اليه لم يقدم بالضرورة والية التأخير
 كما تقول فى ان رجلا ضربك فى الدار ان ضربك رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف
 او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين فى الاغلب كقوله تعالى ﴿ وهذا كرمبارك انزل له ﴾
 وليس ذلك واجب خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى ﴿ وهذا كتاب انزلناه مبارك ﴾
 وقوله تعالى ﴿ فصورنا بآي الله يقوم بحمهم ﴾ ويحويه اذلة ﴿ وقال الشاعر * اقسبه بسى *
 الكواكب * ورجعنا نوبت الصفه ولم يذ كر لها بها * قاله الايهام الطير المربى بالضم * على
 حاله قد وقعت على لجم * اى لجم اى لجم وادار الى العت لا واما واجب تكريره كما ذكرنا فى الجمل
 قال تعالى ﴿ لا راض ولا مكر ﴾ وتقول لقيت رجلا ما عا انا واما جاعلا وقد وصف المضاف
 اليه لئلا العت للمضاف اذ لم يلبس ويقال له الجربا لجوار و ذلك للاتصال الحاصل بين المضاف
 والمضاف اليه فجعل ما عرفت الاول معنى نعمت الثانى لتساو ذلك كما يضاف للمضاف اليه
 ما يعنى ان يضاف اليه المضاف نحو هذا جرح ضربي وهذا حب رمانى والذى هو لك الجرح والحب
 لا الصب والرمان والحليل بشرط فى الجربا لجوار توافق المضاف والمضاف اليه افاذا وثبة
 وجماوند كبر او تأنيضا فلا يجوز الاهدان جربا صب خربان ولا يجوز خربان خلافا لسيبويه
 (واستشهد سيبويه بقوله * يا كرم حية بسى واد * هموز الباب ٢ ليس لكم بسى * يجر هموز
) وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جرح ضرب جرحه بحذف المضاف الى الضمير فاستقر
 الضمير المرفوع فى جرح لكونه مرفوعا لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز
 الباب هموز تاب حية ثم حذف المضاف اى حية فبقى هموز نابه ثم انما انضيف هموز الى الباب استقر
 الضمير فيه كفى حسن الوجه ٣ قوله (العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه بتوسطه
 وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسبأى نحو ذم زيد وعمرو) (قوله مقصود بالنسبة)
 يخرج الوصف وعطف البيان والتأكيذ على ما قاله لان المقصود فى هذه الثلاثة هو
 للتبوع وذلك لانك تبين بالوصف التبوع بذكره معنى فيه وتوضح بعطف البيان
 التبوع بذكر اشهر اسمه ولا شك انك اذا بينت شيئا بشئ فالتقصود هو البيان والبيان
 فرعه وكذا انما تجئى بالأكيد اما لبيان ان المنسوب اليه مقدما هو المنسوب اليه فى الحقيقة
 لا غيره لم يقع غلط ولا عجز فى نسبة الفعل اليه واما لبيان ان المذكور بلفظ العموم ياق على
 عمومه غير خاص ويعنى بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مقفولا او غيرها ونسبة
 الاسم اليه اذا كان مضافا (قوله مع متبوعه) يخرج البدل لانه هو المقصود عنده
 دون متبوعه ومن ذكر الكلام عليه فى باب وكران عطف البيان هو البدل (ويخرج
 بقوله مع متبوعه المعطوف بلاويل ولكن وام ولما واو ٦ لان المقصود بالنسبة معها
 احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه (قوله بتوسطه بينه الى آخره) ليس من تمام
 الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده ولم استغن فى الحد بنولى العطف
 تابع بتوسطه بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة ٧ لان الصفات يعطف بعضها

على بعض كقولهم **١** الى المائت القرم وابن الهمام **٢** وليت الكتبية في المزدحم **٣** وقوله **٤**
 ياليت زبابة الحرت **٥** الصايح فالصائم فالآيب **٦** **٧** ويجوز ان يترض على حده بمثل
 هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معروفة الان يدعى انفا في صورة العطف وليست
 بمعروفة فتمواطونهم العطف عليها بجز **٨** قوله **٩** واذا ضيف على المرفوع المتصل اكد بمقتضى
 مثل ضربت النور **١٠** يقع فصل فيجوز تركه مثل ضربت اليوم وزيد واذا عطف على
 المضمر الجرور اعيد التفاضل مثل مررت بك وزيد **١١** انما اكد بالمتصل في الاول لان
 المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كاجاز في الظاهر
 والضمير المتصل ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيده كان
 كالموصلة على بعض حروف كذا فاذ كان لا يتصل به لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل منفصل من
 حيث انطقه بدل جواز افراده ما اتصل به كبد فمقتضى نوع استقلاله ولا يجوز ان يكون
 العطف على هذا التأكيده الظاهر لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون
 هذا المعطوف ايضا كيدا للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضرب الانثى و
 زيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيد لم يكن كالجزء بمعنى ويجوز
 تأكيد المتصل المرفوع للعرض العطف نحو اضربت انت وضربت انا **١٢** قوله الان يقع
 فصل فيجوز تركه **١٣** سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله **١٤** فليست بنازل الامت
١٥ برحلى او خيالها الذنوب **١٦** او بعد ما كقوله تعالى **١٧** ما شركنا ولا ابوانا **١٨**
 فان المعطوف هو ابوانا ولازمه لتأكيد التثنية ومع الفصل قد يؤكده بالمتصل كقوله
 تعالى **١٩** فذكركوا فيهاهم والغاوين **٢٠** وما عدنا من دونه من شيء نحن ولا ابوانا **٢١**
 وقد لا يؤكده الامر ان متساويان فلذا قال ويجوز تركه وانما جاز الترك لان طول
 الكلام قد يقضى عما هو الواجب فيحذف طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي
 امرأة واساطة وعورة بالنصب فكيف لا يقضى عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك
 ان مذهب البصريين ان التأكيده بالمتصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيده
 ولا فصل لكن على قبح لانهم حظروه اصلا بحيث لا يجوز ان يرتكب **٢٢** واما الكوفيون
 فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيده بالمتصل ولا فصل من غير استباح **٢٣** قوله واذا
 عطف على المضمر الجرور اعيد التفاضل **٢٤** انما لم ذلك لان اتصال الضمير الجرور
 بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله
 والجرور لا يتصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا ففكره العطف عليه اذ يكون
 كالعطف على بعض حروف النكبة فنحن لم يحز اذا عطف الضمير على الجرور الاعادة
 اجز ايضا نحو مررت بزيد وبك ولعل بين زيد وبينك وليس للجرور ضمير متصل
 كما بين في الضمير حتى يؤكده اولاً ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل فلم يبق
 الاعادة العامل الاول سواء كان اسميا نحو لعل بيني وبين زيد او حرفا نحو مررت بك وزيد
 ولا يعاد العامل الاسمي الا اذا لم يشك انهم يحجب الالهذا القرض وانه لا معنى له كما في

ه الموصوف والصفة
 لتأكيد الصوق في مواضع
 عديدة من الكشاف وحكم
 المص في شرح الفصل في
 مباحث الاستثناء ان قوله
 تعالى ولها منذرون في
 قوله وما اهلكنا من قرية
 الا ولها منذرون صفة
 لقرية فلما كثر بقوله تابع
 يتوسط لدخول فيه مثل هذه
 الصفة وتأمل وقال في امالي
 الكافية ان مثل جاء زيد العالم
 والعالم والعامل تابع يتوسط
 بينه وبين متبوعه احد
 العشرة وليس بعطف على
 التحقيق وانما هو باق على
 ما كان عليه في الوصفية
 وانما احسن دخول العاطف
 لنوع من الشبه بالمعطوف
 لما بينهما من التفسير
٢٥ ولا يجوز نفسه

منفسلين عن متبوعهما لا لنفسا ولا معنى اما معنى فلان البذل في الاغلب اما كل المتبوع
او بهنده او متبوعه والغلبة قليل نادر والتأكيد عين المؤكد واما التفظ فلهذا لا يفصل
بينهما وبين متبوعهما بحرف كافي عن النسخ فلم يترك جري ما هو كائنه من متبوعه
على ما هو كائنه من متبوعه لئلا يفتقر المتبوع من حيث كون كل واحد منهما
كائنه وقوله ومتبوعه واما عطف النسق ففصل عن متبوعه لفظا بحرف العطف
ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل
كلاجهن من متبوعه على ما هو كائنه مما يذهب لخصالف التابع والمتبوع (فان قلت فهلا
مردوا الحكم على هذا الوجه في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعها كما قلت
ولم افروا النفس والعين بتأكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمفصل
قول اننا نؤكد (قلت ذلك لانه اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يلبان العامل
ويشعان غير توكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم تؤكد معهما اولا بالمفصل
لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتأكيد نحو زيد جاء في نفسه وهذا ياتني نفسها
ثم لم يدرك الحكم في البواقي مع ان ضائرها باردة نحو ضربني انت نفسك وان لم يلبس
واما كل واجمع فلا يلبس بان الفاعل في نحو الكتاب قرئ كذا لان كلا لا يلي العوامل
انما لمره اصلا فلا نقول جاء في كل حكم ولا قلت كل حكم ولا صرحت بترككم بل قد استعمل
مبدأ لا غير اما ان العامل معنوي كما هو مذهب الجمهور اولا من مرتبة المتأخر اعني
شبه البند كما استخرنا في اول الكتاب هذا وقد حلل المصنف اختصاص النفس والعين
بعدم تأكيد مؤكدهما بالمفصل بانهم كرهوا ان يؤكدوا الجزء بما هو كالمستقل قال
لان النفس تستعمل غير تأكيد ولفظ كل لا يستعمل الا تأكيد وهذه الملة بطل عليه
في قولهم مردت بك نفسك فان اول ما قدمناه قوله (والمعطوف في حكم المعطوف
عليه ومن ثم لم يميز في ما زيد بقاؤه او قائما ولا ذهابه عمرو الارتفاع وانما جاز الذي يطير
في غضب زيد الباب لانها في السبيبة) لم يردون بقولهم ان المعطوف في حكم المعطوف
عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف حتى لا يجوز عطف
المرة على النكرة وبالعكس وعطف المرب على المبني وبالعكس وعطف المفرد على
المثنى او المجموع وبالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله لا بالنظر الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله كونه جزاء ذات ضمير عائليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وبما اذا اقتضى
ما قبله كونه نكرة كصبر رب او الجبرور بكم ويجب كون المعطوف كذلك فلذا
ضعفت في الواجب المائة للجهان وعديها ونقول في رب شاة وضمتها ان المعطوف
نكرة كما ينبغي في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان لا يجوز نحو قوله
عنقها نبت وما بارد وقوله متقلدا سيفا ورعنا لكنه انما جاز لان المتصوب
بعد الضمير معناه ميمول للعامل وقدر معطوف على العامل الاول حذف اعتمادا على
فهم المراد اي علقها نبتا وسقيها ماء باردا ومتقلدا سيفا وساملا ربحا وكذا وجب

بأنه على الأصل المقدم أيضا أن لا يحور ياريد والخارث لوحوب حرد المعطوف عليه
 من اللام بالطر الى الكس لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف الداء ولم تحميا
 حال كون اللام في المعطوف حار كما في ماها الرجل وان وحب للمطوف عليه حكم
 بالطر الى صسه والى غيره معا وحب مثله لمعطوف ان كان في صسه مثل المعطوف عليه
 ولذا وحب ما المعطوف في ياريد وعبروا لان صم المسادي بالطر الى حرف الداء والى
 كونه مقردا معرفه وكان يجب ساء المعطوف على هذا الأصل في لارجل وامرأ كما
 في الداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب داء البرم وان لم يكن حال المعطوف
 في صسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما وحب في المعطوف عليه فلذا لم يصم
 المعطوف في ياريد وعد الله لان صم المادي ليس لحرف الداء فقط بل لذلك ولصكوه
 مقردا معرفه كما قلنا وكذا لم يصم المعطوف في لارجل ولا ياريد عدى لان نصم
 اسم لا بالطر الى لا والى فاعل النص وهو المكر المساق والمصارح له لا بالطر الى
 لا وحدها (فهو محور عطف الحار الحامد على المشتق محوريه اجر ورجل شجاع
 وذلك لان الصمير في المشتق الواقع حرا لم يجب لكونه حرا فقط ادحر المدا يبرد
 ايضا عن الصمير اذا كان حامدا بل بالطر الى صسه ايضا وهو كونه مشتقا اذا لم
 المشتق لانه من صمير قد اوفى معموله فالتقصود ان المعطوف يجب ان يكون تحت
 لوحدى المعطوف عليه حار فانه مقامه (قوله ومن ثم لم يصر في ياريد قائما
 ولا داعب عمرو والاربع) وذلك لانه لما وحب لفولك قائما او قائما للصمير لكونه حرا
 مع كونه مشما وحب ان ثبت مثله في المعطوف مع اشغافه وهو قولك داهب عمرو
 لان الصمير وحب للمطوف عليه بالطر الى كونه حرا وكونه مشما والمعطوف مشتق
 مثله ولا صمير في داهب عمرو بالطر ولا في داهما عمرو (فان قلت محور ولا داهما عمرو
 على عطف الاسم والحرف على الاسم والحرف) قلت ليس حاله في صسه كحال المعطوف
 عليه حتى يكون مثله في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الحرف فصار عمل
 ما بينهما بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لاعلام رجل ولا ياريد عدى
 في عطف المرد على المرد فتحب الرفع في داهب ٢ على عطف الاسم والحرف على
 الاسم والحرف اذ لا يحور عطف الحرف وحده على الحرف لما تقدم من عدم الصمير و
 ذكر ما وجوه هدا المسئلة مسوؤه قل فليرجع اليه (واما جار مررب رجل قائما او
 لا قاعدي وان لم يكن في قاعدي صمير راجع الى الموصوف جلا على المعنى لان المعنى
 لا قاعد انواه فهو في حكم مانع في الصمير وذلك لان الصمير المستكن المشتق في قاعدي
 راجع الى المضاف مع المضاف اليه اعني انواه والمضاف اليه صمير راجع الى الموصوف
 وكذا قولك رجل حسة جارية لا قبيحة ٣ لانه مقدر لا قبيحة جاريته (قوله وانما حار
 الذي يطير فيعصب ريد الداب) جواب عن سؤال مقدر وهو ان سالك اذا احرب
 عن الداب في قولك يطير الداب فيعصب ريد تقول الذي يطير فيعصب ريد الداب
 بدولك بعصب ريد عطف على يطير الذي هو صلة ووجب ان يكون فيه صمير كما

٢ قوله (على عطف الاسم
 والحرف آه) اي المجموع
 على المجموع ليكون عطف
 الجملة على الجملة
 ٣ لان الصمير المستكن في
 قصبة راجع الى جاريته
 فكانت قلت لا قبيحة
 جاريته

في المطفوف عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق (و اجاب بان
 هذه الفاء للسمية لا للعطف وكلامنا في المطفوف هذا الذي قاله المصنف (والذي يرد
 عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدأ والصفة والصلة اذا عطف عليها
 جملة اخرى متعلقة بالمطفوف عليها معنى يكون مضمونها بعد مضمون الاولى مترخيا
 او لا وبغير ذلك جاز تجرد احدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اخنها التي
 هي قرينةها ويكرهها سواء كان مضمون الاولى سلبا لمضمون الثانية كافي مسألة الذباب
 او لا كما تقول مخبرا عن زيد في جاء في زيد ففربت الشمس الذي جاء ففربت الشمس
 زيد لان المعنى الذي تعقب بجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس التي جاء
 زيد ففربت الشمس وليس بجيئ زيد سببا لغروب وكذا يجوز مع نم اذ مضمون معطوفها
 بعد مضمون الاولى وان كان مترخيا تقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى
 الذي ترسخ عن بجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول
 في خبر المبتدأ زيد قام ففربت الشمس وزيد غربت الشمس قسام لا منع من جميع هذا
 وهذا كما عطف على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته
 وعرا او تعطف ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير ابتداء منه نحو زيد ضربت
 عرا واياه انما جاز ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا ٤ لان ذلك المفرد المطفوف صار
 من جملة اجزائها بسبب العطف اذ لا يستقل المفرد فلان تستقل الجملة المعطوفة بالفاء ثم
 وتعلقت من حيث المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها مضمونها صارت كاحد اجزائها
 فاكتفى بالضمير في احدهما واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنى بالمطفوف عليها
 نحو الذي قام وقدرت ههنا فلم يميز الا ان يتعلق المضمون بالمضمون معنى فتقول الذي قام
 وقدرت ههنا في تلك الحال زيد والذي يزول الجبال ولا يزول انا والذي تقوم القيمة ولا يتبدل
 انت لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران لم يميز لان
 الواو لمطلق الجميع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء ثم تعلق معنى بين
 المضمونين هذا وقولك ههنا زيد واياها جاز اتفاقا بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت
 مقام الواو الفاء او ثم او او خلاف فلا يميزها قوم لان الاجتماع ليس بمحصل مع الفاء
 ثم واو فيحتاج الى تقدير فعل آخر للمطفوف فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدأ
 بخلاف الواو فانها للجمع فلا يحتاج الى تقدير فعل وليس بشئ لان العامل ليس بمقدر
 في المطفوف كما تبين في حد التواضع ولو سلمنا ايضا جازت على ما ذكرنا لان الجملة الثانية
 مع الفاء ثم واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو زيد
 اكرمت عرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة وان قصدت
 الاستيناف امتنعت الاولى فخلو الجملة التكميلية عن الضمير قوله (واذا عطف على
 عاملين ٦ لم يميز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو خلافا لسيبويه) معنى
 قولهم المائتين على عاملين ان تعطف بحرف واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب
 كالمنصوب والمرفوع او متفقين كالمنصوبين او المرفوعين على معمولين عاملين مختلفين

٤ اذ المطفوف المفرد كخبره
 المطفوف عليه لاجل
 عدم الاستقلال فلما آه نسخته

٦ مختلفين ليس في المرفوعة
 الا في بعض نسخ

محو ان ريدا صرت عمرا وبكرا حالدا وهذا عطف معنى الاعراب على معمولي عاملين
 محضين وقولك ان ريدا صر علامه وبكرا احوه عطف محض على الاعراب ولا يعطى
 العمولان على عاملين بل على معموليهما فهذا القول مهم على حذف المضاف ولما
 عطف العمولين معنى كانا او محضين على معمولي عامل واحد فلا بأس به خصوص
 ريدا وعمرا وبكرا حالدا وطب ريدا قائما وعمرا فاعدا واعلم ريدا عمرا بأكرا فاصلا وبسر
 حالدا بمجدا كريمة وذلك لان حرف العطف كالعامل ولا يقوى ان يكون بحرف واحد
 كالعاملين وبحور ان يكون كعامل يعمل على اثنان او اكثر * اعلم ان الاحش تحية
 العطف على عاملين محضين مطلقا لا ادافع فصل بين العاطف والمعطوف المحرور
 نحو دخل ريدا الى عمرو وبكرا حالدا فهذا لا يتصور اجابا مهم من حصور العطف على
 عاملين ومن لم يحور اما بعد من حور فليصل بين العاطف الذى هو كالخار وبين
 المحرور واما بعد من لم يحور فلهذا وللعطف على عاملين وليس الامر كما رجم القصف
 من قوله يحره بعض الكوفيين مطلقا فان كانهم اطلقوا على المبحر مما ذكره الماد كرتا
 فان ولى المحرور في المسئلة المذكورة حصر العطف بحوريد في الدار والحجرة
 عمرو واحاره الاحش على ما سئل عنه الحرولى وغيره لان المانع صده انما كان هو انفصل
 بين العاطف الذى هو كالخار وبين المحرور ولا يجوز كما لا يتصور الفصل بين الخار والمحرور
 وقد زال المانع بآلاء المحرور للعاطف فلهذا حور الاحش ما ريد قائم ولا فاعدا عمرو
 (ومع سيويه العطف على عاملين مطلقا وذلك لما ذكرنا من ضعف حرف العطف
 من كونه ممر له عاملين محضين فتحصره فولههم مررت الى عمرو بحش والحق رك
 لا يتصور اجابا اى الاسمين اولى حرف العطف اذ الاخر متقى مقصولا به وبين
 العاطف الذى هو كالخار ولا يجوز ذلك سواء كان الفاصل طرفا نحو مررت اليوم
 بريد وامس عمرو او غيره بل يجب ان سول وامس وعمرو واما الفصل بالطرف او غيره بين
 العاطف والمرفوع او المنصوب فمحصل فيه مع منه الكسافى والبراء وابو على في السد
 وذلك اذ لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف لعامل المعطوف والمرفوع
 او المنصوب الذى بعده نحو صرت ريدا وعمرا وبكرا حاقى ريدا واليوم عمرو وقد فصل
 الشاعر بالطرف قال * اعرف ام لارسم دار معظلا * من العام بعشاء ومن ام اول *
 ٢ قطار وتارات حرقى كاهما * معسلة بوى رجيل فحلا * فان كان النازل ايضا
 معطوفا على مثله لم يخلف في حوارته في المرفوع والمنصوب وفي عدم حوارته في المحرور
 نحو حاقى امس عمرو اليوم ريدا وصرت ريدا وعمرا وبكرا حالدا ولا يتصور مررت اليوم
 ريدا وامس عمرو كما لا يتصور مررت ريدا وامس حالدا (قال ابو على انما تقع الفصل
 بين العاطف والمرفوع او المنصوب بما ليس معطوفا لان العاطف كالنائب عن العامل
 فلا يتسع فيه الفصل منه وبين معطوفه كما يحصل بين العامل ومعموله واجازاتك عدم
 في السعة حوار الفصل بين الرافع والنائب ومعموليهما وامساع ذلك بين الخار
 ومعموله ويجوز الفصل بين العاطف والمعطوف عبر المحرور بالنفس نحو قام ريدا *
 (والله)

٢ قوله (قطار) الفطار
 جمع الفطر وهو الفطر
 والحرقى الرمح السارده
 الشديده الهوب قوله
 مصله بوى رجيل فحلا
 السو حلد الحوار يحشى
 لعطف عليه الوالدة
 اى النافه اذا مات ولدها
 والحوار ولد الساقه
 مالم يحصل من امه فاذا
 فصل عنها فهو فصل
 كذا في التيجاح والرعيل
 اى فى قطع

وانه عرو اذا لم يكن المعطوف جملة فلا تقول نعم والله فعدعرو لانه يكون الجملة اذن
 جوابا للقسم فيلزمها حرف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة
 التقسية اذن معروفة على ما قبلها ويتجاوز الفصل بالشرط ايضا نحووا كرم زيدا ثم
 ان اكرمتمني عمرا وبالثان نحوخرج سمحدا واثن عرو بشرط ان لا يكون المعطوف
 الفاء والواو لكونهما على حرف واحد فلا ينصلان من معطوفهما ولا من لان ام
 العاطفة اي المنصلة يليها مثل مايلي حمزة الاستفهام التي قبلها في الاغلب كما يجيء في
 حروف العطف (ولزجع الى العطف على عاملين فتقول الاخفش لا يمنع من صور
 العطف على عاملين الا ما فيه الفصل بين العطف والمجرور لا غير كما ذكرنا وسيبويه
 يمنع مطلقا والقراء كما نسب اليه ابن مالك يوافق سيبويه ويخالف الاخفش وهما اي
 سيبويه والقراء يضران الجواز في كل صورة توهم العطف على عاملين وفيها مجرور
 نحو قولهم ما كل سوداء حمراء ولا يضاء شحمة اي ولا كل يضاء وقوله تعالى والذين
 كتبوا السينات جزاء سيئة كاي والذين واعتذرا بن السراج لهما في قوله تعالى
 واختلاف الليل والنهار كاي الى قوله آيات او آيات على القرائين بان آيات اعيدت
 في نوكد للاولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو
 مذهب الاخفش او المانع مطلقا الا باضمار الجواز كما هو مذهب سيبويه والقراء (واما
 المتأخرون فان الاعلم الشنترى منع نحو زيد في الدار والجرة عرو مع تقديم المجرور
 الى جانب العطف قال لانه ليس يستوى آخر الكلام واوله قال فاذا قدمت في المعطوف
 عليه انجز على المخبر عنه نحو في الدار زيد والجرة عرو جاز لاستواء آخر الكلام واوله
 في تقدم المخبرين على المخبر عنهما (قلت يلزمه تجوز مثل قولنا زيد خرج غلامه وعمر واخوه
 وان زيدا اخرج غلامه وبكر اخوه لا استواء اول الكلام وآخره وهو لا يميزه (والمصنف
 يجوز بالقيد الذي ذكره الاعلم ايضا وهو ان تقدم المجرور في المعطوف عليه وتأخر
 المنسوب او المرفوع ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والجرة عرو وان
 في الدار زيد والجرة عمرا لكن لا لاملة التي ذكرها الاعلم بل قال لان الذي ثبت في كلامهم
 ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور فوجب ان
 ينصرف عليه ولا يقاس عليه غيره اذ العطف على عاملين مختلفين مطلقا خلاف الاصل فان
 اطرذ في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها فلم يلزم المصنف ما لزم الاعلم من تجوز
 الصورتين المذكورتين لكنه بقي الاشكال عليه في علة تخصيصهم للصورة المعينة بالجواز
 دون غيرها واذا كان العطف على عاملين مختلفا للاصل فهلا اعتذر باضمار المتألف
 كما فعل سيبويه والقراء حتى لا يكون محكما (قوله خلا فالقراء) يعني ان القراء يميزه مطلقا
 وفي هذه الاحالة نزل على ما قلنا (قوله الا في نحو في الدار زيد والجرة عرو) اي يجوز
 مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط المذكور (قوله خلا فسيبويه) اي لا يجوز عنده
 مطلقا وان كان بالضابط المذكور ولذكر بقية احكام العطف فيها انه قد يحدف واو
 العطف مع معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عرو

في قوله (نوكد للاولى
 آه) وهي قوله لا آيات
 فالنصب على لفظها والرفع
 على محلها في النصب يكون
 العامل ان وفي الرفع العامل
 هو الابتداء العامل في محل
 الايات وعلى التقديرين
 الآية من صورة العطف
 على عاملين

ه قوله (لا استواء آخر
 الكلام واوله) بذلك
 يظهر بطلان ما ذكر من
 ان احدهما يكون مجرورا
 والا لكان المعمولان لعامل
 واحد

اي اشتراك عمرو وزيد قال تعالى لا يستوي منكم من اذق من قبل الفصح وقابل في الآية
اي لا يستوي منكم من اذق من قبل الفصح ومن اذق من بعد وكذا ام مع معطوفها كقوله
لمن قال اما اصيل ليلا وبهارا ابي الليل فصل اكثر يعني ام في النهار وقد يحدف الواو
من دون المعطوف قال ابو علي في قوله تعالى في ولا على الذين اذا ما اتوك لتعلمهم
قلت في اي وقت وحكي ابو زيد اكلت سمكا لسانا وقد يحدف الواو كما تقول لمن قال
اكل السمك والسمك كل سمكا لسانا اولسا وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد احدهما
وقد يحدف المعطوف عليه بعد بل واحواتها تقول لمن قال ما قام زيد بل وعمرى
بل قام زيد وعمرى لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف عليه الذي هو التصديق
الثبت كما يحكي في ما يسمي وكذا تقول بل فريد وبل ثم زيد وبل او زيد وبل لازيد
لان بل لا يوجب بعد الي فيكون التدوير بل قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر
ثم لكن زيد اي بم ما قام بكر لكن زيد اي لكن قام زيد لان ثم مقرر لما سبقها تاليا
كان او اسما ولكن للثبات بعد الي في عطف المفرد كما يحكي في حروف العطف وتقول
لمن قال مات الناس بل حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بل بل عمرو او ثم بل عمرو
اي بل قام زيد بل عمرو وثم ما قام زيد بل عمرو ولا يحدف المعطوف عليه بعد حروف
التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة وهي العاطفة تقتضي سبق
الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يحكي في حروف العطف وقد يحدف المعطوف
عليه ما قال تعالى في ام هو قالت اما انا ايل في اي الكاف خير ام من هو قالت (ويحوز
تقديم المعطوف بالواو والعاء وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو
ضربت وعرا او عمرا او ثم عرا او او عرا او لا عرا ريدا بشرط ان لا يستعمل المعطوف
على العامل فلا يحوز زيد قام عمرو ولا مررت وزيد بمرو وذلك لان العامل يعمل
في المعطوف بواسطة العاطف هو كالاتي للعمل ومربية الآلة بعد المستعمل لها
ولا تشاع كون التابع مقدما على متبوعه وعلى متبوعه اي العامل في المتبوع
فمن لم يقدم على ٧ معطوف عليه الترم اصحار عامله فلا يقال والاسد ايل لانه يكون
ادن متقدما على العامل وكذا لم يقدم على معطوف عليه لم اتصال عامله به ولا يقال
وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يقدم على المعطوف عليه اذا كان متدا
مؤخر الحر دحله حرف ماسح اولا فلا يحوز ان وعمرى زيدا قائمان وما زيد عمرو
قائمين لصنف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بغير الطرف وكذا لا تقول اما وعمرى زيد
نظلمان والذي وابوه زيد صاربان اما وهل وزيد عمرو قائمان وكيف وعمرى
زيد قائمان لانه يقدم على العامل ايضا وهو اما الانشاء او الحر على المذهبين فاما
تقدم الحر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف وزيد عمرو جاز اضطرارا لتأخره عن العامل
على المذهبين ويشترط ايضا في تقديم المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه
مقروا بالا او بمساها فلا تقول ما جاني وزيد الاعمرى وانما جاني وزيد عمرو وذلك
٢ لما تقدم في باب الفاعل ان ما بعد الا في حيز غير حيز ما قبلها لتخالفا لهما عيا واباناما كمر

٦ (قوله مات الناس بل حتى الانبياء) الطاهر ان
لفظة بل وقعت موقع بم
سواء من القلم لما يحكي من
ان استعمال بل في الايجاب
شادا وتقول لعله ما مات

٢ لكون ما بعد الا سبعة

في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي هو في حيز ما بعدها (ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالوار او حتى مع المعطوف عليه بطائفة مطلقا نحو زيد وعمرو جا آتى ومات الناس حتى الانبياء وقتوا والضمير للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى ﴿ والذين يكتزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾ فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكتزون على الكنوز وقوله تعالى ﴿ والله ورسوله احق ان يرضوه ﴾ اى يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الآخر ٣ ويجوز زيد وعمرو قام على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز زيد قام وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اى وعمرو كذلك وفي الموضعين ليس المبتدأ وحده عطف على المبتدأ اذ لو كان كذلك لقلت قاما واما الفاء وم ثم فان كان الضمير في الخبر عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ففي مطابقتها لهما خلاف (قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما من الاول نحو زيد فعمرو قام وزيد ثم عمرو قام اى زيد قام فعمرو قام واما من الثاني نحو زيد قام فعمرو اى فعمرو قام او فعمرو كذلك قالوا ولا يجوز المطابقة لان تفاوتهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الباقيون مطابقة الضمير وهو الحق نحو زيد ثم عمرو قاما اذا اشترك في الضمير لا يدل على انتفاء الترتيب حتى يناقض الفاء وم ثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب قيامهما والاضمار والاعطاء في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مثلاً في احتمال اجتماع القيامين وترتيبهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فقلت لهما وجاني زيد ثم بكروهما صديقاي واما لا ولكن وبلا وام واو واما مطابقة الضمير بهما وتركها موكلان الى قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بهما مع المعطوف عليه ٣ مبتدأين وجب افراد الضمير نحو زيد لاعمرو جاءني وزيد بل عمرو قام وزيد او عمرو انا وكذا تقول زيد او هند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما جاءني والعلة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمه وازيد اضربت ام عمرا فاجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمه وان قصدت بالضمير كليهما وجبت المطابقة نحو زيد لاعمرو جاءني مع اني دعوتهما وزيدا وعمرو جاءني وقد جئتهما واكرمتهما وتقول في الواو التي للاباحة جالس الحسن او ابن السرين وباحثه ويجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهر او عرض او اما عرض ثم تقول وهم باحثان قال الله تعالى ﴿ ان يكن غنيا او فقيرا فالله اولي لهما ﴾ وليس اوبى معنى الوار كما قاله بعضهم بل نقول جواب الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا بأس فان الله اولي بالغنى والفقير معا واما قال تعالى ﴿ واذا رأوا نجمة اولهوا انقضوا اليها ﴾ بافراد الضمير مع ان الانقضاض اليها كان معا لان الضمير راجع الى الرؤية الدلول عليها بهوله رأوا ولا يستكر حود ضمير الاثنين الى المعطوف بالو مع المعطوف عليه وان كان المراد احدهما لانه لما استعمل او كثيرا في الاباحة تجاز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز ﴿ قوله ٤ وكان سبان ان لا يبرخوا غنما ﴾ اوبى سرخوه بها واغبرت السرح فقال

٣ وقوله تعالى ﴿ واذا رأوا نجمة اولهوا انقضوا اليها ﴾ اى الى الرؤية

٢ المبتدأين لمع

٤ قوله (وكان سبان ان لا يبرخوا) سرحت الماشية سرحا والسرح المسال السائم يقال فرس سريع وخيل سرح وناقعة سرح اى سريعة

مع سنان اويبرحوه (والحق ويسرحوه) وتقول ازيدا ضربت ام عمرا او عمرا
وهما مستحقان للضرب وما جاء في زيد ولكن عمرو اويل عمرو وقد دعوتها (ومنها
انه يمتنع السمل على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال تعالى فقلق
الاصباح وجعل ائيل سكا) على قراءة عاصم اي قلقي الاصباح وكذا قوله تعالى
فعل صافات ويقيضن في اي يصفقن ويقيضن قال ه بات يغشها بعض بثر ه
يقصد في امثولها وجائر ه اي ويجوز ولا يجوز مررت برجل طويل وبضرب على
الطلف لذلليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي على المضارع وبالعكس خلاه
ليعضهم قال تعالى في والذين يسكون بالكتاب واقاموا الصلوة ونحو ان الذين
كفروا ويصدون ه وارسل الرياح كثير محبا ه وكذا يجوز لم يقعد زيد ولا يقعد
زيد غذا وبالعكس (وكذا يجوز حلف المفرد على الجملة وبالعكس اذا تجانسا بالثاني
نحو زيد ابوه كريم وعالم اخوته لكن حلف الجملة على المفرد اول من العكس لكونها
فرعا عليه في كونها ذات محل من الاعداد فالاولى كونها تابعة له في الاعداد فهو
مررت برجل شريف وابوه كريم اولى من نحو برجل ابوه كريم وشريف ولا سيما
اذا كانت الجملة والمفرد صنفين لان تطابق الصفة والموصوف اكثر من تطابق المتبعض
والجزء والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان تعريفا وشكرا دون اليواني
فقولك جئتك اخاف وراجيا وعند ابوها كريم وشريفة ليس في الصبح فهو برجل ابوه
كريم وشريف ويجوز حلف الاسمية على الفعلية وبالعكس قال ابن جني وذلك بالواو
دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف ه واعلم انه يجوز المخالفة في الاعداد انا
عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو اي وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو
كذلك قال ه وحض زمان يا ابن مروان لم يدع ه من المال الاستحسان او حلف ه
المحض الذهب والحلف بالماخوذ الجوانب الذي بقيت منه بقية فقوله بحلف رجل
على المعنى اذ معنى لم يدع الاستحسان لم يبق من جوده الاستحسان ويجوز ان يكون المعنى
او هو بحلف واو متقطعة اي بل هو بحلف كل يعنى في حروف العطف اري سكون
بحلف مصدرها حلف على عرض كافي قوله تعالى ه ومن قاهم كل يمزق ه في قوله
(التاكيد تابع يقرر امر التبوع في النسبة او اشمول) قوله يقرر معنى التفرير هنا
ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداة تابعا في التبوع ويكون لهذا التبوع بدل عليه
صريحا كما كان معنى نفسه تابعا في زيد في قوله جاء في زيد نفسه اذ يفهم من زيد نفس
زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهومهما من القوم في جاء في القوم كلهم
اذ لابد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في مجموعهم (ثم ان التاكيد
بقر ذلك الامراى يجعله مستورا متحققا بحيث لا يفتن به غيره قرب لفظ دال وضاع على
معنى حقيقة فيه ظن التكلم بالسامع انه لم يحمله على مدلوله اما نقله اوله بالتكلم لفظا
اول لفظه به التجوز فالعرض الذي وضع له التاكيد احد ثلاثة اشياء احدها ان يدفع الحكم
ضرر غلة السامع عنه وثانيها ان يدفع طنه بالتكلم لفظا فذا قصدنا التكلم احد هذين

ه قوله (بات يغشها)
غشيت الرجل بالسوط
اذا ضربته به

الامر من فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به
اللفظ فيد تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد زيد او ضرب ضرب زيد ولا ينجع ههنا التكرير
المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد ففسد فرما ظن بك انك اردت ضرب عمرو فقلت
نفسه بناء على ان المذكور عمرو (وكذا ان ظنت به الغفلة عن سماع لفظ زيد فقولا
نفسه لا ينجع) وربما يكرر غير المنسوب و المنسوب اليه لظنك غفلة السامع اول دفع
فلهذا اللفظ وذلك اما في الحرف نحو ان زيد قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ﴿ ان
مع العسر يسرا ﴾ ان مع العسر يسرا ﴿ ولا يدخل هذا النوع من التأكيد في حد
المصنف لانه يقرر امر المتبوع ولكن لا في النسبة ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه
في حد التأكيد الاسمي والفرض الثالث ان يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا
وهو ثلاثة انواع احدها ان يظن به تجوزا في ذكر المنسوب فرمما تنسب الفعل الى
الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لان عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قل زيد وانت
تريد ضرب ضربا شديدا او تقول هذا باطل وانت تريد غير كامل ٢ فيجب ايضا تكرير
اللفظ حتى لا يبق شك ٣ في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ﴿ ايما امرأة تكلمت
بغير اذن وليها فتكلمها باطل باطل باطل ﴾ والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر
المنسوب اليه المعين فرمما تنسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما
تقول قطع الامير الص اي قطع غلامه بامرهم فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه
نحو ضرب زيد زيد اي ضرب هولاء من يقوم مقامه او تكريره معنى وذلك بالنفس والعين
ومتصرفاتهما لاخير (والثالث ان يظن السامع به تجوزا في اصل النسبة بل في نسبة
الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المتخصصة
كثيرة فيدفع هذا الوهم بذكر كله واجمع واخوانه وكلاهما وثلاثهم واربعهم
ونحوها فهذا هو الفرض من جميع الفاظ التأكيد (قوله امر المتبوع) اي ما يتعلق به
من نسبة الفعل المذكور اليه او كونها شاملة عامة له فالتكرير لفظيا او معنى يقرر
ما يتعلق بالمتبوع من انصافه بكونه منسوب اليه الفعل والفاظ الشمول تقرر ما يتعلق
بالمتبوع من انصافه بكونه مانسب اليه عاما لاجزائه شاملا (وقوله ٤ في النسبة
او الشمول) بيان للامر المراد به صفة المتبوع وشأنه كما يقال شائك في العلوا عظم من ان
يوصف وامرى في الفقر ظاهر اي في باب العلو وباب الفقر فالمعنى يقرر امر المتبوع
في باب كونه منسوب اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا يخرج عن حد
التأكيد نحوه قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا اهل بين اثنين اعداءه ﴾ فان اثنين وواحد
وان قرر او حقا امر متبوعهما وهو الاثني والوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب
كون المتبوع منسوب اليه الاتحاد الذي في قوله تعالى ﴿ لا تتخذوا ﴾ ولا من باب الشمول الاتحاد
للأهلين وكذا في قوله تعالى ﴿ نفخة واحدة ﴾ فلفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا
اليها قوله نفخ ولا كون النفخ شاملا لا احاد النفخة اذلا آحادها (وقد ٧ اورد المصنف
الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظة واحدة تقر الوحدة التي في نفخة

أريت الأسد الاسد في
موضع يستغرب وجوده
فيه

٣ قوله (في كونه حقيقة)
اي لغوية

٤ قوله (في النسبة او الشمول)
بيان للامر اطلق النسبة

ليتناول كونه منسوبا
وكونه منسوب اليه فأمم

٥ قوله تعالى اعداءه
واحد فان واحد وان قرر

وحقق امر متبوعه وهو
الوحدة لكن لم يكن بذلك

الامر من باب كون المتبوع
منسوبا اليه وكذا في قوله

تعالى نفخة اه لنفخة
٦ وفي اكثر النسخ ولا

تقولوا آه وهو سهو
٧ قوله اورد المصنف

الاعتراض على نفسه بنفخة
واحدة قال المصنف في

الجواب تقرير امر المتبوع
لا يتحقق بدون الدلالة على

معنى المتبوع لكن واحدة
لا تدل على معنى النفخة اذلا

دلالة فيها على النفخ اصلا
وابضاً وان واحدة ان لا تقرر

معنى نسبة ولا شمول ثم
اعتراض بان واحدة تدل

على معنى الوحدة التي هي
مدلولة للنفخة واجاب بان

الوحدة مستفادة من
النفخة ضمنا لا قصدا

فكيف ان يكون ما كيدا (واجب من جملة وان دلل على الوحدة لكن ذلك دلالة نصية
لا مطابقة لان مدلولها بالطلاق مع موصوف بالوحدة بمجرد الوحدة مدلول منه انما
تصفا لا مطابقة (وتتلان ان يقول المدلول اسم من المدلول ما تصفى والمدلول بالمطابقة
فكل مدلول لتتبع امر ذلك التتبع وشأنه سواء كان ذلك مطابقة او تصفا او ارتباطا
وانما اجمعون في قولك حان الرجال اجمعون يقرر مدلول التتبع تصفا لا مطابقة لان
كوتهم بمعنى في المعنى حيث لم يفرح منه احد منهم مدلول التتبع من حيث كونه جمعا
معرفا باللام المشارها الى رجال معين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين
وهو مركب من الرجال ومن اجتماعهم وهكذا حان الرجال كلاًهما لفظ كذا
موصوفه بالثبوت التي هي مدلول الرجال صفا وهو مع ذلك ما كيد (فان قلت بل
معنى كلاهما في حان الريدان كلاهما كلا الريدين وكلا الريدين هما الريدان مفهوم
النا كد مفهوم المؤكد مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما قد مضى الخلل
ومعنى اجمع التتبع معنى التتبع مطابقة (فلب هذا وهم لان النا كيد هو كلا النصارى
ومعناه الاثنان لا هما الذي هو النصارى اليه الذي مدلوله مدلول الريدين معنى كلا الريدين
انماهما الا انه لم يستعمل لفظ انماهما والاثنان مدلول لفظ الريدين صفا لا مطابقة في واسم
انهم اذا ارادوا الوحدة والابدية والاحتماح لا باعتبار فسد العمل لم يفسروا الاثنان
الدالة على هذه المعنى نحو حان رجل واحد ورجلان اثنان ورجل جماعة ومع قد
يعين عدد الجماعة بقول رجال ثلاثة او اربعة او خمسة وعلى هذا اليتبين اما اذا ارادوا
الوحدة والابدية والاحتماح باعتبار فسد العمل اصنافا الا لفظ الدالة على هذه
المعنى اللفظ جمع فان الاعلى فيه كجنى قطع عن الاصناف مع قصدك اجتماع
المدكورين باعتبار فسد العمل (وهذه اللفظ باعتبار هذا المعنى على صروب بعضها
لمعنى الامصوما على الحال وهو وحده فقط تقول حان ريد وحده اي لم يشاركه
احد في المعنى وبعضها لمعنى الاثنا على انه ما كيد وهو كلا ومعناه اثنان كما كرا
الا ان اثنان لم يستعمل مصفا في الشهور فصيح استعماله وكلا يستعمل القوام نحو
الرديين انبيها وجمعون ومتصرفاته واحوانه مثل كلاً لا معنى الاثنته مصانة في
التقدير على رأى الخليل ورتب نصب جمعا وجمع جالين كحاشي التقيلة جمعا واسئل
جمع وهو قتل وقديصاف اجمع اصنافه طاهرة فيؤكد كذا لكن ما رائدة نحو حان
القوم ما جمعهم ولا يقال حان القوم اجمعهم بخلاف عيه فانه يؤكد بها مع الماء وذكوه
نحو رائدة عيه ورأيه بعينه واما جمع فهو معنى اجمعين ويستعمل على احد ثلاثة اوجه
اما معطوفا عن الاصناف حالاً كقوله تعالى ﴿ عسى الله ان يأتيهم بهما جميعا ﴾ انهم
اجمعين وليس معنى يجمعين في حال المعنى وان اردت ذلك المعنى فقل يا بنيهم معادل مع
انه لا يخلف منهم احد اجمعوا في الايمان او افتدوا كاجمعين من حيث المعنى سواء واما
مصافة غير ما كيد عليه العوامل نحو مررت بجميع القوم ورأيت جميعهم واما مصافة
ما كيدا وهو اقل الثلاثة نحو حان القوم جميعهم وبعضها يستعمل مرة ثانيا على التأكيد

ومرة حالا وذلك من الثلاثة فافوقها كما مر باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثهم وجاءني
ثلاثهم ولا يؤكد بثلاثة واخوانه الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر
لفظ التأكيده واللم يكن تأكيداً بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة قسرين بهذا
البناء تقول الوصف واحد واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة واربعة فسادا
لمين العدد وتقول في التأكيده او الحال وهما بمعنى واحد ههنا وحده وكلاهما واجعون
واخوانه لغير معين العدد وثلاثهم واربعهم فافوق ذلك لمعين العدد فاذا قصدت
الوصف لم يكن في هذه الالفاظ نظر الى نسبة الفعل الى متبوعاتها واذا قصدت بها
التأكيد او الحال فلا بد من النظر الى متبوعها او صاحبها بمعنى انه مثل ذلك الفعل
جميع افراد المتبوع والصاحب فعلمنا انه لا فرق بين هذه الالفاظ توأكيده وصفات الا
بالنظر الى شمول النسبة فلا تخرج هذه الالفاظ صفات عن حد التأكيده الا بقوله او الشمول
والافعالها تأكيده وصفة سواء (قال المصنف ٢ يدخل عطف البيان في قولنا يقرر
امر المتبوع ويخرج بقولنا في النسبة او الشمول) اقول ان كان معنى التقرير ما ذكرت
وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الاول ودل عليه ذليس جميع ما هو عطف البيان مدلولاً
عليه بلغة المتبوع نحو جاءني العالم زيد والناسل عمرو اذ دلالة للعالم على زيد بل ربما
دل بعض متبوعاته عليه ٣ وذلك مع قلة الاشتراك نحو : اقسم بالله ابو حفص عمر ؓ اذا
فرضنا انه ليس هناك من سمي بابي حفص الا اثنان وثلاثة وان كان المراد بالتقرير التوضيح
فالوصف داخل فيه ايضاً وان كان شيئاً آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من
مثل هذه المحتملات قوله (وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير لفظ الاول مثل جاءني
زيد زيد ويمر في الالفاظ كلها والمعنوي باللفظ ٤ محفوفة وهي نفسه وعينه وكلاهما
وكله واجع واستع وانبع وابضع فالاولان يعان باختلاف صيغهما وضميرهما تقول
نفسه نفسها انفسهما انفسهن والثاني للثنى كلاهما كلتاهما والباقي لغير
الثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهما وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي اجمع
جاء اجمعون جمع) اعلم ان التأكيده اما لتقرير شمول النسبة وهو ان يكرر من حيث المعنى
ما فهم من المتبوع فحسباً لمطابقة ذلك بكل او كل واجع وثلاثهم واربعهم ونحو ذلك
واما لتقرير اصل النسبة وهو اما بتكرير لفظ الاول او بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة
وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يمر في الالفاظ كلها
اسماء كانت او افعالا او حرفاً مفردة كانت او جملاً او غير ذلك والمكرر امام مستقل او غير
مستقل والمستقل ما يجوز الابتداء به مع الوقف عليه وغير المستقل ما لا يجوز فيه ذلك
كالضمير المتصل وكل حرف هـ الى التي تؤدي معنى الجملة وتحدد معنى الغالب وهي لا ونم
وبلى فان جميعها يصح الوقف عليها مع الابتداء بها فغير المستقل ان كان على حرف واحد
كو او العطف وفائه ولا م الابتداء اولاً لان ما يجب اتصاله بالول نوع من الكلم كحروف الجر
لانها لا تنفك عن مجرور بعدها او باخر نوع منها كالضمائر المتصلة فانه لا يكرر وحده
الا في ضرورة الشعر نحو قوله : فلا والله لا يلقي لابي ولا لوالله ابد اشفاء ؓ وقوله : وصاليات

٢ (قوله يدخل عطف
البيان في قولنا يقرر امر
المتبوع) اخرج المصنف
الصفة والعطف والبدل
عن حد التأكيده بقوله يقرر
امر المتبوع اما البدل
والعطف فظاهر خروجهما
به واما الصفة فلان وضعها
لتدل على معنى في متبوعها
وافادتها توضيح متبوعها
في بعض المواضع ليست
بالوضع واما عطف البيان
فهو لتوضيح متبوعه فهو
يقرر امر متبوعه وبحققة
لكن لا في النسبة والشمول
هذا حاصل ما ذكره
٣ لكن لا بعينه نسخته
٤ مخصوصة لنسخه

كما يؤمنون والكاف واللام على حرف واحد مع وجوب اتصافهما بمجرور بل
 يكرر مع عماده نحو مرت بك وبك انتك وضربت ضربت وان كان العماد في الاول
 معمولاً طاهراً المختار الثاني بضميره لا يطاره كقولك زيد قائم في الدار فيها وان لم يكن
 غير المستقل على حرف ولا واجب الانفصال جاز تكريره وحده نحو ان زيدا قائم
 والاحسن الفصل بينهما نحو ان في الدار ان زيدا قائم وان عمداً الاول معمول ظاهر
 اختير في عمداً الثاني بضميره نحو ان زيدا انه قائم وليت بكراً لانه قائم ويجوز عمده بظاهره
 ايئاً وقد جوزوا في تكرير الضمير التصل وجهاً آخر غير تكرير العماد وهو ان تكرير
 منفصلاً فقول في المرفوع ضربت انت وهو من باب تكرير النسخ وان كان الثاني مختلفاً
 للاول لفظاً اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلاً بالعماد لا لايصير
 المتصل غير متصل وتقول في المجرور مرت بك انت وبه هو لانه لا ضمير للمجرور منفصل
 حتى يؤكد به فاستعمله المرفوع واما المنصوب المتصل فاصاله ان لا يؤكد الا بالنسب
 المنفصل اذ المنصوب ضمير متصل فيقال رأيتك اياك ورأيت اياه لكتم كاجازوا تأكيده
 بالمنصوب المنفصل اجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك انت ورأيت اياه
 فالرفوع المنفصل يقع تأكيده لفظياً لاى متصل كان مرفوعاً او منصوباً او مجروراً
 وانما كان كذا دون المنصوب المتصل لقوته واصالته اذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور
 فنصرف فيه اكثر ومن ثم لم ينع الفصل الابصيفه المرفوع المنفصل كما يجيء في باب
 الضمائر ولولا هذا النظر لكان القياس ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المتصل
 لما بين الجر والصب من الاخوة كما في باب المثني وجبي التحجيج وباب ما لا ينصرف
 وقال النحاة ان المنفصل في نحو ضربتك انت تأكيده في ضربتك اياك بك وهذا عجيب
 فان المثنيين واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تأكيدها كذا لانهما المثنيين
 والفرق بين الابدل والتأكيد معنى كما يظهر في حد كل منهما (وقال الزمخشري في
 مرت بك بك ان الثاني بك وهذا عجيب من الاول اذ هو صريح التكرير لفظاً ومعنى
 فهو تأكيده لا بديل وهذا مثل قوله في باب التنادي ان الثاني في بازيد زيد بديل وجعل ذلك
 تأكيده لفظي بل يمكن في بديل البعض والاشتغال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب
 نحو ثلاث الرهيفين اكلتهما اياه وعلم الزيد ان استحسنهما اياه كما يجيء في باب الابدل ولا
 يجوز اذن تخالف الابدل والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كاجاز لك في التأكيد لان
 المقصود في الابدل هو الثاني مكانه بامره الناصب فلا يجيء مرفوعاً الا ترى انك تقول
 في باب الداء يا زيد اذ فعله كالداء المسبق هذا كله في غير المستقل واما المستقل فنكره
 بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال فابن الى ابن الجاء بقلتي آتاك آتاك الاحقون
 احبس احبس وقال في الحرف المستقل لا لا ابوح بحب ٧ مية انها اخذت على
 موافقا وهو داء او مع فصل كقوله تراكمها من ابل تراكمها وقال تعالى وهم
 بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت ما يطلب شيئين اولهما ذيل فكرر
 المقضي بعد تمام ذيل الاول نحو قوله تعالى لا تحسبنكم بالآله الذين يفرحون

بما اتوا ينجون ان يحمداوا عالم يضعوا فلا تحسنهم ﴿ بالتاء ايضا ﴾ بمقازة من العذاب
 فانه طال المنعول الاول بصلته (التأكيد اللفظي على ضربين لانه اما ان تبيد لفظ
 الاول بعينه نحو جاءني زيد زيد او تقويه بموازته مع اتقا قيهما في
 الحرف الاخير ويسمى اتباعا (وهو على ثلاث اصناف لانه اما ان يكون الثاني معنى ظاهر
 نحو شيتا مريثا وهو سرير اولا يكون له معنى اصلا بل ضم الى الاول لتزيين الكلام
 لفظا ٢ وتقويه معنى وان لم يكن له في حال الافرد معنى نحو قولك حسن بسن فس
 او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو خيث نيت من نيت الشراى استخرجته
 (وقوله) اكتبون ابصعون قيل من القسم الثاني اى لامعنى لها مفردة وقيل من الثالث
 مشتق من حول كتع اى تام ومن تصع العرق اى سال او من بصع اى دوى ومن
 البع وهو طول العنق مع شدة مفررة وعلى الوجهين يمكن ان يحمل ٣ مقال ابن
 برهان ان هذه الالفاظ تأكيد لاجمعون لا للؤكد الاول فكأنه جعلها امامن القسم
 الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون كحسن بسن او خيث نيت (وباب الاتباع
 بعضه مبني ٤ كحبص حبص وحيث يث كما يحى في المركب ويجب ان يراعى تجانس
 اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهمذا قلبوا واوبوص ياء واصله حبص بوص (وقد
 يكون مع التأكيد اللفظي طاف نحو والله ثم والله وقوله تعالى ﴿ فلا تحسنهم ﴾
 بعد قوله لا تحسنين بخلاف التأكيد المعنوي فانه لا يعطف بعض الفاظه على بعض
 ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال جاءني القوم كلهم واجمعون
 ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في الوصف لكون الوصف المصطوف
 مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع في التنبيه على المدح او الذم والترحم
 الذى فيه والفاظ التأكيد ليست مستقلة مستغنية عما تقدم عليها فيعطف بعضها على
 بعض ولا فيها معنى المدح والذم والترحم فتقطع وفلوعطف او قطعت لكان كعطف
 الشئ على نفسه وقطع الشئ عن نفسه واما جواز العطف في بعض التأكيد اللفظي
 بالقاء او ثم فلما يحى في حروف العطف (وقد يفيد بعض الابدال معنى الفاظ التمول
 فيجرى بجرى التأكيد وذلك قولهم ضرب زيد ظهره وبطنه اويده ورجله وهو
 بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامنى كله
 فيجوز ان يكون ارتقا عها على البدل وعلى التأكيد وكذا قولهم مطرنا سهلا
 وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد بالضرع المواشى ومطر قومك ليهم وتناهم
 هذه الثلاثة في الاصل بدل الاشتغال فيجرى التأكيد لان المعنى مطرت اما كنا
 كلها ومطرت اموالنا كلها ومطرت اوقانهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها
 فيجوز ان يكون ارتقا عها على التأكيد وجرىها فيجرى ٥ اجمعون جاز حذف الضمير
 منها ولا يطر ذلك في ذلك في بدل البعض وبدل الاشتغال فيل ضرب زيد الظهر والبطن
 وضرب عمرو اليد والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر
 قومك النيل والتهار وقولنا مطرت اوقانهم كقوله صيد يومان على ان اسناد الفعل

٢ اوتقوية نسخ

٣ على نسخه

٤ قوله (كحبص حبص)
 وقعوا في حبص حبص
 اى في فتنة تموج باهلها
 متأخرين ومتقدمين تركوا
 البلاد حيث يث اى
 منتشرين مسرعين

٦ قوله (اووادی خیم)
خیم جل قال جریر اقلن
من یجران او جبنی خیم
٦ قوله (هلان) هلان
جبل

التي للمقول الى الزمان وقد جاء بعض هذه الحصة منصوبا نحو ضرب زيد ضربه
وبطه لسا على انه مقبول فان اى على ظهره وبطه كقوله تعالى في واختار موسى قومه
اى من قومه او على الطرف اى في ظهره وبطه نحو دخلت البيت ومثبت
الثام وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد الرجل واليد وتقول مطرهم
اليد مطرا وطنا نصب على الشرف او المقبول الثاني او اليد وكذا تقول مطرنا
السهل والجبل بالنصب على الطرف شادا (قال الخليل يقال ايضا مطرنا نزرع
والضرع واتصله على انه ظرف او مقول فان وتقول مطر قومك ايل واليه
على الشرف وهذا جميع الماثل التأكيد (قوله قالا ولان) يعنى نفسه وعينه (قوله
يهمان) اى يتمان على الواحد والتي والمجموع في الذكر والمؤنث فلما واحد المؤنث
تغير الضمير فقط تقول وعينه نفسها وعينها وتغير الصيغ مع الضمير في مثنى
الذكر والمؤنث وتجو عما نحو الرحلان والمرأتان انفسهما وعينهما وقد قال
نصاها وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو
قلوبكما اولى من قلبكما كما يحى في باب المتن وتقول الرجال انفسهم وعينهم والنسوة
انفسهن وعينههن (قوله والثاني) يعنى كلا لمتى الذكر وكلا لمتى المؤنث تقول
كلانا وكلنا كما وكلناهما (قوله والياق) اى كله واجمع الى ابضع لغير لمتى اى لمدى
والجميع باختلاف الضمير فتلقى كله نحو كاه وكاهما وكاهم وكاهن وكذا جميعهم
وان لم يذكر المصنف وباختلاف الصيغ في الواو يعنى في اجمع وما بعده تقول
لواحد المذكر اجمع كنع ابنع ابضع ولواحدة جماء كنعابنعا بضعما وجمع المذكر
العاقل اجمعون اكنمون ابضعون وجمع المؤنث جمع كنع بنع بضع عاقلا
كان او غيره (ويجوز لك اجراما لواحدة اعني جماء واخواتها على كل جمع اجمع
سلامة المذكر لانه لا يؤنث كما يحى فتقول بالرجال او بالنسوة او بالقصور او بالزينات
او بالدور كلها جماء كنعابنعا بضعما شأ وبلك لها كلها بالجماعة ويجوز لك ايضا
اجراء جميع المجموع اجمع المذكر السالم مجرى جمع المؤنث نحو بالقصور او بالدور
كلهن جمع كنع بنع بضع كما تقول بالنسوة والزينات كلهن جمع كنع (ويجوز ان تدلى
في جمع المذكر العاقل انا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كنع على تأويل
الجماعات مستهدا يقول جرير اقبلن من ثلثات ٦ اووادی خیم على قدام
مثل خيطان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اى فرقة خارجة وقوله تعالى
والصافات صفا على اى الطوائف الصافات وليس شئ لان ذلك انما جائز في نحو
الخوارج والصافات لكون واحدها مؤنث الفخذ كرا (وقد اجاز الكوفيون
والاخفش لمتى المذكر اجمعا اكنعان ابضعان اكنعان ولىتى المؤنث جمعا
كنعواون بضعواون تعاوان وهو غير مستوع (قوله ولا يؤذ بكلى واجمع الادب
اجزاء يصح افتراقها حالها وحكما نحو اكرمتم اقوم كلهم واشترت العبد كله بخلاف
جاء زيد كله) يعنى بالذى يصح افتراق اجزائه حال نحو القوم والرجال قاله افراد

يتميز في الحس ببعضها عن بعض والذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل
الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشرى والبيع فيعوز اذن توكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شراء
بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالحيء والذهب فلا
يقول جامي العبد كله وذهب زيد فان اجزاء العبد لا تفترق بالنسبة الى الجبى بان يجبى
بعض منه ولا يجبى الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم زيد ان كلاهما لان الزيدان
لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصاص اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان
يسأل اختصم زيد وحده (واجاز الاخفش اختصم زيد ان كلاهما وهو مردود
بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبد بن واشتريت العبد من
افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد كله لكنه لم يمكن رفع ذلك
الاحتمال بتأكيد اذ لو قلت اشتريت العبد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاشبهه
برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهير ليكون الافتراق الثاني اشهر
فيسبق ٢ الفهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين ٣ قلت اشتريت
جميع اجزاء العبد بن وجميع اجزاء العبد واذ كان الاسم نكرة لم يؤكد اذ التأكيد كما
ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى التبوع او عن عموم نسبتها لافراد
التبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اى شئ هو اولى به من رفع الاحتمال الذي
يحصل بعد معرفة ذاته اى الاحتمال في النسبة فوصف النكرة لتمييز عن غيرها اولى من
تأكيدهما ويستثنى من الحكم المذكور اعنى مع تأكيد النكرات شئ واحد ٤ وهو
جواز تأكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه كقوله عليه الصلاة والسلام
﴿فإنكاحوا باطل بالمل باطل﴾ ومنه قوله تعالى ﴿دكت الارض دكا دكا﴾ فهو مثل
ضرب ضرب زيد (واما تكرير المنكر في نحو قولك قرأت الكتاب سورة سورة وقوله
تعالى ﴿وجاء ربك والملك صفا صفا﴾ فليس في الحقيقة تأكيد اذ ليس الثاني لتقرير
ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوها
مختلفة (وقد اجاز الكوفيون تأكيد المنكر اذا كان معلوم المقسار موقفا كدبرهم
وديار وبوم ولبلة وشهر بكل واخوانه لا بالنفس والامين وليس ما ذهبوا اليه بعيد
لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الوقت فعلى هذا لا يشترط تطابق التأكيده والمؤكد
تعرضا وتكريرا عندهم خلافا لابصريين واما نحو رجال ودرهم فليس بمعلوم المقسار
فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله ﴿يا ليتى كنت
صبييا مريضاً﴾ ٥ تحتمل الزلفاء حولا اجسما وقول الآخر ﴿قدصرت البكرة
بوما اجما﴾ واما قوله ﴿اولاك بنو خير وشر كليهما﴾ جميعا ومعروف المومنين والمنكر
فعل كليهما على البدل عند اهل المصرين اولى لان خير وشر ليسا بموقفين ويعوز
جبى كليهما غير تأكيد اذا كان تابعا لما ليس بتأكيد كقوله تعالى ﴿اما ليتن عندك
الكبر احدهما او كلتهما﴾ فانه عطف على احدهما وليس لفظ احدهما تأكيدا

٢ الوهم

٣ الاحتمال الثاني نهضه

٤ قوله (وهو جواز

تأكيدهما اذا كانت النكرة

حكما لا محكوما عليه) فلا

يصح على هذا جاءنى

رجل رجل لدفع توهم

غفلة السامع او اعتقاده

غلط المتكلم وقد يقال

المنسوع تأكيد المنكر

تأكيدا معنويا لا تأكيدا

لفظيا وهذا اقرب ولهذا

علل عدم الجواز بكون

ذلك اللفظ معرفة

٥ قوله (تحتمل الزلفاء

حولا اجسما) الزلف

صغر الانف واستواء

الاربعة يقال رجل اذلف

وامرأة ذلفاء وبه سميت

ياقوتة اخرجت من كبس

والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قرأته اما يلقان هوبل لكونه معطوفا على
 البدل وقد يحذف المؤكد واكثر ذلك في الصلة كقوله جاني الذي ضربت نفسه
 اي ضربته نفسه وبمدها الصفة نحو جاني قوم ضربت كلهم اجمعين وبمدها
 خبر المبدأ نحو القيلة اعطيت كلهم اجمعين ذلك لما عرفت في باب المبدأ من كون
 حذف الصبر من الصلة اولى منه من الصفة ٦ وكونه في الصفة اولى منه في خبر
 المبدأ وبعضهم منع من حذف المؤكد لان الحذف للاختصار والتأكيد لتطول
 متافيا (وقال هشام اذا عطلت على شيء لم تنحج الى تأكيد ولعله نظر الى ان العطف
 عليه دال على انك لم تعلق فيه والاول الجواز نحو ضرب زيد وعمر ولا شك بان عجزت
 في نسبة الضرب الى زيد وربما غلطت في ذكر زيد وارتد ضرب بكر وعطش بناء على
 ان المذكور مكرر قوله (واداك الضمير المرفوع النصل بالنفس والعين اكد بتفصل
 نحو ضربت انت نفسك) قدم في شرحه في باب العطف قوله (واكنع واخوار
 ٧ اتباع لاجع فلا تقدم وذكرها دونه ضعيف) اعلم انك لو اردت الجمع بين النساء
 التوكيد للمعنى قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم اجمعين ثم اخواته من اكنع الى
 ابعين اما تقديم النفس والعين على الكل فلان الاحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فندم
 النفس على صفتها اولى (واما تقديم النفس على العين فلان انفس لفظ موضوع
 لماهيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قول
 تعالى (كل شيء هلك الا وجهي) اي ذاته واما تقديم الكل على اجمع فلكونه جامدا
 واتباع المشتق للجامد اولى واسيا اذا كان المشتق على وزن الصفة وهوانا وايضا
 ان كلا لا يقع مبتدا دون اجمع فانه لا يقع الا تأكيدا واما تقديم اجمع على اخواته فلكونه
 ادل على معنى الجمعية المرادة من جميعها واما تقديم اكنع في الصحح على اخوته فلكونه
 اظهر في افادة معنى الجمع منهما لانه من قولهم حول كنيع اي تام هذا المعنى خاف قبحا
 وان لم تقصد الجمع بين هذه الالفاظ فقلت الاقتصار على ايهاشئت من النفس الى اجمع
 لا يلزم ان يكون الاخيرة تابعا للقدم بل ان تكرار العين من دون النفس واجمع ومنصرفاته
 واخواته من دون كل واما اكنع واخواته فالبصريون على ما حكى الاندلسي
 جعلوا النهاية ابضع ومنصرفاته ولم يذكروا ابعين ومنصرفاته (قال وهذا يدل على ثبوت
 والبندادية جعلوا النهاية ابعين واخواته فقالوا اجمع اكنع ابضع ابعين وكذا ذكر
 الجزولي والزمخشري قدم ابعين على ابضع وبعده المصنف ولا ادري ما سمعته والمشهور
 ابضع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور انك اذا اردت ذكر اخوات اجمع
 وجب الابتداء باجمع ثم يحكى باخواته على هذا الترتيب اجمع اكنع ابضع ابعين ولا خلاف
 انه لا يجوز تأخير اجمع من احدى اخواته (وقال ابن كيسان تبدأ بابعين ثم تبدأ باجمع
 والقول الثالث انه يجوز حذف اجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة البتة
 والقول الرابع جواز حذف اجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وت
 جاني القوم اكنعون وسمي ايضا اجمع ابضع وجمع بضع وابقا جمع بضع وابقا جمع
 بضع)

٦ وخبر المبدأ ومن الصفة
 اولى منه في خبر المبدأ
 نفسه

٧ المشهور بفتح الهمة وفي
 القروة على المس بكسرهما

(قوله فنجهد الملائكة كلهم اجمعون ٣٣٧ - ان كلهم دال على الاحاطة آه) هذا مما لا نزاع فيه لكن لما جع

ين كلهم واجمعون في الآية
وجه بعضهم على المبالغة
في الشمول والاحاطة لكثرة
الملائكة كثرة غير محصورة
ولاحظ بعضهم ان اجمعون
بحسب اصل الاشتقاق يدل
على الاجتماع فلا يعد قصد
ذلك المعنى مع تلك المبالغة
تكثير اللفظ ٢ (قوله او
تخلصهم فان الدهر خلاص)
الاخلاص التزك ٣ (قوله
يظن عرس عرس) عرس موضع
٤ (قوله ان البذل هو
المقصود بالنسبة دون
مشبوحة بخلاف عطف البيان
آه) الظاهر المهم لم يريدوا
انه ليس مقصودا بالنسبة
اصلا بل ارادوا ان البذل
مقصودا اصليا والخاص
ان مثل قولك جاءني زيد
اخوك ان قصدت فيه
الاسناد الى الاول وجئت
بالتاني تيمنا له توضيحا للتاني
عطف بيان وان قصدت فيه
الاسناد الى التاني وجئت
بالاول توطئة له مبالغة في
الاسناد فالتاني بدل وح
يكون التوضيح الخاص به
مقصودا تبعا والمقصود
اصالة هو الاسناد اليه بعد
التوطئة فالفرق ظاهر كما
حققه المتأخرون ٥ لان
الايهام آه وقع نسخه

بسمع يتبع ولا خلاف انك اذا اردت ذكر النفس والعين والكل واجمع معاوجب الترتيب
المذكور (قال ابن برهان اذا قلت جاءني القوم كلهم اجمعون اكنون ابصمون ابصون فكلمهم
تأكيد لقوم واجمعون تأكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منهما تأكيدا لبقوله (وقال غيره
الصحيح ان كلهم تأكيدا كذا الاول كذا الصفات المتتالية (وقال المبرز الزاج في قوله تعالى
٨ فنجهد الملائكة كلهم اجمعون (ان كلهم دال على الاحاطة واجمعون على ان الجود
منهم في مسألة واحدة وليس بشئ لانك اذا قلت جاءني القوم اجمعون فمعناه الشمول والاحاطة
اتفاقا بينهم لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنها كرها ترادف
لفظين لعنى واحد سوى مختور في ذلك مع قصد المبالغة (قوله (البذل تابع مقصود بما نسب
الى التبوع دونه) قوله مقصود بما نسب الى التبوع يخرج التأكيذ والوصف وعطف
البيان كما قال (قوله دونه) يخرج عطف النسق لان المقصود هناك التابع والتبوع معا
والمقصود بالنسبة من البذل والبذل منه الثاني دون الاول هذا قوله ولا يطرده ما قاله في نحو
جاءني زيد بل عمرو قال المقصود هو الثاني دون الاول مع انه عطف نسق (اقول وانما الى الان
لم يتأخر في فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان بل لا ارى عطف البيان الا بالبذل
كما هو ظاهر كلام سيبويه فانه لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فمحو
مررت برجل عبدالله كأنه قيل من مررت او قل انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه
ومثله قوله تعالى (وانك لتلهدي الى صراط مستقيم صراط الله (قال ومن البذل ايضا
قولك مررت بقوم عبدالله وزيد وخالد والرفع جيد اي هم عبدالله وزيد وخالد قال (يا حي
ان تغفدي فوما لذتهم (او تخلصهم (فان الدهر خلاص (عمرو وعبد مناف والذي
عهدت (٣ يظن عرس عرس الظلم عباس (قالوا الفرق بينهما (ان البذل هو المقصود
بالنسبة دون مشبوحة بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول
(واجواب الاناسم ان المقصود بالنسبة في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
اللفظ فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك لان الاول في الابدان
الثلاثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كذا في كل
واحد من الثلاثة صون الكلام الفصحاء عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم
فادعاء كونه غير مقصود بالنسبة مع كونه منسوب اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان
ينسب اليه لاجلها دعوى خلاف النفاهر (ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهماء
احد ثلاثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو زيد رجل صالح
او كون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح زيد وقد يكون
الثاني مجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول فائدة ليست في الثاني وذلك لان
للإبهام اولاً ثم التفسير ثانياً ه وقوا وتأثيرا ليس للبيان بالمفسر اولاً وذلك نحو برجل زيد
فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد مع زيادة التعريف لكن القرض ما ذكرنا

ولا يجوز للكس نحو زيد رجل اذ لا تامة في الابهام بعد التفسير ثم يسمى بمصنف البيان من
 جلة بدل الكل ما يكون الثاني موضعاً للاول وذلك اما بان يكون لشئ ايمان هو واحد
 اشهر من الاخر وان لم يكن اخص منه نحو قوله **ع** اقم بالله ابو حفص عمر **ع** فان ابن
 الخطار رضي الله تعالى عنه كان عمر اشهر منه بابي حفص ولو فرضنا انه ليس في البيان اسم
 عمر ولا من كنية ابو حفص الاياه واما بان يكون ايمان مطلقان على ذات **ع** بينما جامد وهو
 بمعنى افراد الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد اولاً كما اذا كانت خمسة اخوة اسم
 احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمى زيد احدهم اخوك **ع** اذا قيل جاء اخوك زيد فزيد
 احداً او اخيك اى هو واحد من جلة ما يطلق عليه لفظ اخيك وكذا ان عكس قيل جاءني
 زيد اخوك **ع** اخوك واحد من جلة من يطلق عليهم زيد فثاني في الصورتين اخص من الاول
 عند الاقتراء واما عند الافراد فاحدهما مساو للآخر في الشهرة لان كل واحد منهما يقتضي على
 خمسة **(** والاعلان بان يكون الدل جامداً بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني ولم يتجوز له
 متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامداً كقوله **ع** فلا وايك خير منك اى **ع** لا يذير
 اتصم والصهيل **ع** قدر الموصوف اى فلا وايك رجل خير منك بخلاف الصفة **ع** لا
 لو حذفت الاول في جاء في زيد العالم لاحتاج الثاني الى تقدير قبله لان الوصف لا يذير
 موصوف فلذا قيل ان الثاني في نحو **ع** العائدات الطير بدل وفي الطير العائدات صفة وتخلو
 التأ كيداً وان كان جامداً لكن ككون معناه وهو ما من التبوع لو سكت عليه منع من
 اعتباره مستقلاً ولم يكن ليدل معنى في التبوع حتى يحتاج الى التبوع كما احتاج الوصف
 معهم معناه من التبوع كما فهم ذلك في التأ كيداً جازاً باعتباره مستقلاً لفظاً اى صالحاً لان يقو
 مقام التبوع ولما كان اعرابه بقية الاول جازان يعتبره غير مستقل اخرى **ع** الاول نحو
 يا زيد اخ ويا احانا زيد مئين والثاني نحو يا غلام بشرو بشرا **ع** مرأى بالوجهين ويا اخاه **ع** زيد
 فاصب وكذا قوله **ع** اما ابن السار كالبكرى بشر **ع** بالجر وكذا المنسوق يجوز جعله
 مستقلاً نحو يا زيد عمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث **ع** للملة المذكورة بعينها وانما
 لم يجوز يا زيد عمرو ولا يا زيد عمرو والتبوع كجاء يا غلام بشرو بشرا في الابد لان اللفظ
 كعرف الداء والمعطوف صالح لما شربته له والملة في بعض والاشتغال البيان بعد الاجل
 والتفسير بعد الابهام لما فيه من التأثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق بآثار يدر **ع** ان يجوز
 والمساخة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلاثة فتقصده بالرغيف ثلاث الرغيف ثم تين فذلك
 بقولك ثلاثة وكذا في بدل الاشتغال فان الاول فيه يجب ان يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد
 به الثاني نحو اعجبت زيد علمه وسلب زيد ثوبه **ع** ذلك قد تقول اعجبت زيداً ان اعجبك علمه وسلب
 زيداً ان سلب ثوبه على حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيداً وقد ضربت غلامه
(وقال سيديوه في قولهم رأيت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولئك ان اردت رآيت
 اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنتك تفت الاسم توكيداً كقوله تعالى **ع** فبعد

ه قوله (ليؤذني اتصم)
 حتم الفرس ونحتم اذا
 صوت لطلب الطلف قوله
 (الصهيل) الصهيل صوت
 الفرس **٦** قوله (نحو
 العائدات الطير) جمع العائدة
 من العود اى المؤمنات
٨ قوله (لملة المذكورة)
 وهى ان المنسوق لا يدل على
 معنى في التبوع ولا يفهم
 معناه من التبوع وكان
 اعرابه بقية الاول **٢** معنى
 نسخة

الملائكة كلهم اجمعون ﴿ وهذا الذي قاله قريب الانابه بالتفسير بعد الايهام اشبه قالوا والفرق
 الاخر ان البديل في حكم تكرير العامل ولو سئلنا ذلك فيما تكرر العامل فيه ظاهر ا٨ فبأي شيء يعرف
 الخطاب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا ان ندعى ذلك فيما سوه عطف البيان مع التسليم في البديل وقرقوا
 ايضا بينهما بعد وجوب توافق اليد والبديل منه تعريفا وتكثير بخلاف عطف البيان (والجواب
 يجوز الاتفاق في المسمى عطف بيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي سقوى عندي * قوله (وهو
 بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتغال وبدل الغلط فالاول مدلول الاول والثاني جزؤه
 والثالث بينه وبينه ملاسبة بغير هما الاربعة ان تقصد اليه بعد ان غلطت بغيره) قوله فالاول
 مدلوله مدلول الاول) فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في بزيديك لو كان عين مدلول زيد
 لكان تأكيذا وخولا بدل على اخوة الخطاب ولم يكن بدل عليها زيد لكن مراده انها بطلان
 على ذات واحدة وان كان احدهما يدل على معنى فيها لا يدل عليه الاخر (قوله والثاني جزؤه)
 اي بدل البعض جزؤه الاول نحو كسرت زيدا يده (قوله والثالث بينه وبينه ملاسبة بغير هما) اي
 بين الاول والثاني ملاسبة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل فيه بعض بدل الغلط نحو
 جاني زيد غلامه او جاره ولقيت زيدا الحاء ولاشك في كونهما من بدل الغلط (واما قيل لهذا
 بدل الاشتغال قال ابن جعفر لاشتغال التبعوع على التسابع لا اشتغال الظرف على
 المظروف بل من حديث كونه دالا عليه اجمالا ومتقاضيه بوجه ما بحيث تبقى النفس
 عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر الثاني منتظرة له فيسمى الثاني ملخصا لما اقبل في الاول
 مبيها (وقال المبرد والقولان متقاربان سمي بدل الاشتغال لاشتغال الفعل المسند الى المبدل
 منه على البديل ليغيد ويتم لان اعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد
 لا يكتفي به من جهة المعنى لانه لا يجيب الحمد ودمه بل معنى فيه وكذا سلب زيد ظاهر
 في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله تعالى
 ﴿يستلوك عن الشهر الحرام﴾ غير مفيد الا ان يكون لحكم من احكامه غير معين
 وكذا ان احصاها لاخذ ود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك لاخذ ود ما استحقوا به الاعن
 بخلاف ضربت زيد عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد مفيد غير محتاج الى شيء
 آخر ولا نقول في بد الاشتغال نحو قتل الامير سيافه وبنى الوزير وكلاؤه لان شرط
 بدل الاشتغال ان لا يستفاد هو من المبدل منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متوقفة
 على البيان للارجال الذي فيه وهنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قولك قتل الامير
 ان القاتل سيافه وكذا في امثاله فلا يجوز مثل هذا الابدال مطلقا (ودليل حصر
 الابدال في الاربعة انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والا
 بدل الكل والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والا
 اما ان يكون فيه الفعل المسند الى المبدل منه مشتقا على الثاني اي متقاضيه بوجه ما
 اولا والا
 بدل الاشتغال والثاني بدل الغلط (وهذا الذي يصح بدل الغلط على ثلثة

٨ قوله (فبأي شيء يعرف
 الخطاب ذلك فيما لم يتكرر
 فيه) يعرف ذلك بمقامات
 الكلام وقرائن الاحوال فان
 كان المناسب للمقام المبالغة
 في الاسناد وتكرار الحكم حل
 على قصد تكرير العامل
 وان كان المناسب له مجرد
 التوضيح حل على عدم
 القصد ٩ وبين الاول نسخه

كلهم في مثل **هو** اسكن انت وزوجك الجنة **﴿** ان انت تأكيد وكذا في مررت بك انت
وبه هو فكذلك هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا اياه بتقدير ان زيدا اخوك
ولورجع اياه الى زيد على ما يورده النحاة لكان تأكيدا لفظيا ايضا لانه يكون كقولك رأيت
زيدا زيدا كان مررت بك انت تكرر لفظي عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته
زيدا والاخ هو زيد وامثلة البعض قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده
ثم قلته اياهو المضمر من المظهر نحو كسرت يدي زيد وقعت زيدا اياهو النحاة يوردون في مثله
نحو يدي زيد قطعت زيدا اياهو ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر بلفظه في جملة واحدة ونحن
ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله والمظهر من المضمر نحو زيد قطعت يده وامثلة
الاشتغال كرهت زيدا جهاتهو المضمر من المضمر كرهت زيدا جهاتهو ابغضته اياهو والمضمر
من المظهر كرهت جهالة زيد وابغضت زيدا اياهو والمظهر من المضمر زيد كرهته جهاته
وامثلة الغلط كرهت زيدا دابة والمضمر من المضمر نحو كرهته اياهو اذا تقدم ذكر زيد
والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياهو مع تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد
كرهته الدابة وربما سمي بعضهم بدل البعض من الكل بدل الاشتغال ايضا لاشتغال الاول
على الثاني لكونه كلاله ولكن المشهور افراده بالتسمية بدل البعض ولا بد في بدل البعض
والاشتغال اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول وانهما
لبسا بدل الغلط بلي يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى **﴿** قتل
اصحاب الاخدود النار **﴿** لاشتهار قصتهم وانهم ملاؤا الاخدود نارا **(** وقال الكوفيون
يجوز سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطرنا السهل والجبل اي مطر ارضا على حذف
المضاف سهلهما وجبلها فهو نحو قوله **﴿** خافي لحاف الضعيف والبرد برده **﴿** قال ابن
الخشاش لا يجوز جاءني زيد لاخ اي اخوه اتفاقا واما اعتذار عن نحو مطرنا السهل والجبل
فقد مضى في باب التأكيد **(** قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر **)** الى آخره **﴿** اعلم ان بدل
البعض والاشتغال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير المتكلم والمخاطب **﴿** قال
الشاعر في بدل البعض **﴿** او عدني بالسجين والاداهم **﴿** ٢ رجل ورجلي شئنا المناسم **﴿** وقال في
الاشتغال **﴿** ذري ان حكيمك ان بطاءه وما لقيتني حلى مضارعا **﴿** بخلاف بدل الكل من الكل فان غير
الافخس لا يميز نحو في المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول **﴿** قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد
مالم يفده المبدل منه ومن ثم لم يحز يزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتغال والغلط ذات ظاهرة
لان مدلول هذه الثلاثة غير مدلول الاول واما بدل الكل فمدلول الاول فلو ابدلنا فيه الظاهر من
احد الضميرين اي المتكلم والمخاطب وهما اعرف المعارف كان البدل انقص في التعريف من
المبدل منه فيكون انقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة تعريف
وجواب الافخس يمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا الباب ولو اتحدا
لكان الثاني تأكيدا لالابدلا وافادة الثاني في المثالين زيادة فائدة من صفة المستكنة والكرم

٢ (قوله رجلى) منصوبة
بدل من الضمير المنصوب
وتقديره اوعد رجلى
بالسجين والاداهم وهي
القيود الواحدة من رجلى
غلظة لانها لم تجعلها في القيد
وقيل معناه اوعدني بالسجين
واوعد رجلى باداهم
وتقريبه انه عطف على
عاملين والقول الاول اولى
٢ (قوله رجلى ورجلى
شئنا المناسم) الشئ بالصريح
مصدر شئت كفه اي غلظت
وخشنت ورجل شئ
الاصابع وكذلك العضو
والمقسم بالكسر خف البعير

مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المنسوق فلان البدل له نسبة معنوية الى المبدل منه
 اما بالكيفية او بالمتبوع او الاشتمال واما بدل الغلط فنادر والمنسوق اجنبي من متبوعه * قوله
 (هدف البيان تابع غير سفة بوضوح متبوعه مثل اقسام بالله ابو حفص عمرو فصله من
 البدل لفظا في مثل انا ابن التارك البكرى بشر) قوله يوضح متبوعه يخرج التأكيد لانه
 لا يوضح المؤكد بل يتحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المنسوق
 لمتبوعه ظاهر وكذا البدل عند الحاجة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المدوم
 فليس ببقى الا الصفة وعطف البيان فلما قال غير صفة خرجت الصفة والاولى ان يحذف بهذا الحد
 الابدال الثلاثة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحذف الغلط بما حذبه المصنف مطلق
 البدل (قوله * اقسام بالله ابو حفص عمر * قصته انه اتى اعرابي الى عرابي الخطاب رضى
 الله تعالى عنه فقال ان اهلي بعيدواني على ناقة دبراء نجفاء ثقياء واستحمله فظنن كاذبا فلم
 نجعله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يسعى خلف
 بعيره * اقسام بالله ابو حفص عمر * ما سها من ثقب ولا دبر * اغفر له اللهم ان كان
 ثقب * وعمر * وقبل من اعلى الوادى فجعل اذا قال له اغفر له اللهم ان كان ثقب قال اللهم صدق حتى
 الثقبيا فاشد يده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هى ثقبه نجفاء فحمله على بعيره وزوده
 وكساه (قوله في مثل * انا ابن التارك البكرى بشر * قال انما قلت في مثل اشارة الى
 ان الفرق يقع في غير هذا الباب ايضا كقولك يا خانا الحارث ٩ ولا يجوز لو جعل بدلا
 لعدم جوازها ٩ الحارث وكذا يا غلام زيدوزيدا ولو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت
 ما عليه في باب البدل (والفراء يجوز الضارب زيد فلا يتم معه الاستدلال بهذا البيت
 على ان الثاني عطف بيان لا بدل) والمبرد انكر رواية الجرج وقال لا يجوز في بشر الا ان نصب
 بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع والبيت للرار الاسدى وتماه
 * عليه الطير ترفسه وقوعا * ٢ فعليه الطير ثاني مفعولى التارك ان جعلناه بمعنى
 المفسر والانهو حال وقوله حال من الطير ان كان فاعلا عليه وان كان مبتدأ فهو حال
 من الضمير المسيحي المستكن في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو وجوده
 اثباتي فيها كانه عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شئ من اوصاف
 زيد علمه وخصلة من خصمال عمرو وجوده وكذا كسرت من زيد يده اى كسرت عضوا
 منه يده حذف المعطوف عليه واقم المعطوف مقامه كما يحذف المستثنى منه ويقام
 المستثنى مقامه في نحو ما جاء في الازيد وهذا اخر قسم العربات من الاسماء والحمد لله رب
 العالمين وصلى الله على سيدنا محمد وآله الطاهرين وصحبه اجمعين * ثم الحمد
 لله على درك المسؤول وبلوغ الغرض المأمول ثم الجزء الاول
 بحمدته تعالى وحسن تأييده

٨ قوله (مامسها من ثقب
 ولا دبر) ثقيب البعير
 بالكسر اذا رقت اخفافه
 وثقب اخلف الملبوس اى
 تحرق والدبر تحرق ظهر
 الدابة من الركوب ونحوه
 ٩ الحارث نسخته

٢ فالتارك ان عديناه الى
 مفعولين فقولاه عليه الطير
 ثانيهما والافهو حال نسخته